



الجمهورية العربية المتحدة

مَجْلَدُ النَّقَضِ

المكتب الفني

مجموعته

الأحكام الصادرة من الهيئة العامة
للمواد المدنية والتجارية ومن الدائرة المدنية
ومن دائرة الأحوال الشخصية

السنة الرابعة عشرة

العدد الأول : من يناير إلى مارس سنة ١٩٦٣

القاهرة

١٩٦٣

القسم الأول

الأحكام الصادرة من الهيئة العامة للمواد المدنية والتجارية

طلبات رجال القضاء

جلسة ٢٦ من يناير سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد/ محمد عبد الرحمن يوسف نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
عمود القاضي ، وأحمد زكي محمد ، ومحمود توفيق اسماعيل ، وأحمد أحمد الشامي ، ومحمد عبد الحميد
السكري ، ومحمد عبد اللطيف مرمي ، وامييل جبران ، وأحمد حسنين موافي ، ولطفي علي أحمد .

(١)

الطعن رقم ٣٨ لسنة ٢٨ ق "رجال القضاء" :

(١) ترقية . أهلية . "درجات الأهلية" .

الترقية لوظيفة وكيل محكمة أو ما يعادلها تكون على أساس درجة الأهلية وهذه التساوي
تراعى الأقدمية . الأهلية درجات ، هذه المفاضلة يكون الحائز لدرجة أعلى من غيره
أول بالترقية .

(ب) تفتيش قضائي . أهلية . "تقدير درجة الأهلية" .

عدم وجوب التفتيش على القضاة قبل اعداد الحركة القضائية في كل سنة . إضمار
ذلك التفتيش لا يمنع من أن يكون ما في ملف القاضي من تقارير وبيانات كافيا لتقدير
درجة أهليته بالمقارنة مع زملائه .

(ج) ترقية . "طلبان منفصلان" . قانون .

طلبان منفصلان : الأول أساسه مقارنة درجة أهلية الطالب بدرجة أهلية زملاء
تخطوه في الترقية . والثاني أساسه المقارنة مع زملاء آخرين . كل طلب يندفع للقانون
الذي يحكم موضوعه على اعتلال .

(د) ترقية . اختصاص . مجلس القضاء الأعلى . "قراراته" "الحركة القضائية بقرار سنة ١٩٥٩" .

اختصاص مجلس القضاء الأعلى بنظر تظاهرات رجال القضاء من تخطيطهم في الترقية . قراره في ذلك نهائي غير قابل للطعن فيه بأي طريق . القرار الصادر بالحركة القضائية لسنة ١٩٥٩ مستند إلى المادة ٢٣ من قانون إصدار قانون السلطة القضائية — كقرار مجلس القضاء الأعلى — لا سبيل للطعن عليه أمام أية جهة قضائية .

١ — إذ نصت المادة ٢٦ من قانون استقلال القضاء على أن الترقية إلى وظيفة وكيل محكمة ابتدائية أو ما يعادلها تكون على أساس درجة الأهلية وعند التساوي تراعى الأقدمية ، فقد دل ذلك النص على أن المشرع قد اعتبر أن الأهلية على درجات وأنه عند المفاضلة بين درجاتها يكون من هو حائز على درجة أعلى من غيره أولى بالترقية .

٢ — جرى قضاء محكمة النقض — الهيئة العامة للأحوال المدنية والتجارية — على أنه ليس في القانون ما يوجب التفتيش على القضاة قبل اعداد الحركة القضائية في كل سنة وأن إغفال التفتيش على أعمال القاضي خلال سنة من السنين لا يمنع من أن يكون ما في ملفه من تقارير وبيانات كافيا لتقدير درجة أهليته تقديرا يطمأن إليه ويمكن معه مقارنة أهليته بأهلية زملائه مقارنة تقوم على أساس صحيح .

٣ — متى كان مبنى الطلب هو مقارنة درجة أهلية الطالب بدرجة أهلية زملائه ممن كانوا يلونه في الأقدمية وتخطوه في الترقية وكان أساس طلبه اللاحق هو مقارنة درجة أهليته بأهلية زملاء آخرين غير من تخطوه في الترقية بالقرار موضوع الطلب السابق فإن الطلب اللاحق يكون منتهى الصلة بالطلب السابق وخاضعا للقانون الذي يحكم موضوعه على استقلال .

٤ — لما كان القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ قد جعل الاختصاص بتظاهرات رجال القضاء من تخطيطهم في الترقية معقودا لمجلس القضاء الأعلى الذي يكون قراره في ذلك نهائيا غير قابل للطعن فيه بأي طريق ، وكان القانون المذكور قد نص

في المادة ٢٣ من مواد إصداره على أنه " ... خلال ثلاثة أيام من تاريخ العمل به يكون التعيين في وظائف القضاء والنيابة والترقية والنقل والندب مما هو من اختصاص مجلس القضاء الأعلى - بقرار من رئيس الجمهورية بناء على عرض وزير العدل " فإن القرار الذي يصدر في هذه الحدود لا سبيل للطعن فيما ينطوي عليه في شأن الترقية ، إذ يعتبر قانونا بمثابة ما يصدر في ذلك الشأن من قرارات يختص بها مجلس القضاء الأعلى ولا يجوز الطعن فيها بأي طريق أو أمام أية جهة قضائية .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع تقرير السيد المستشار المقرر وبعد المرافعة والمداولة .

حيث إن الطالبين قد استوفيا أوضاعهما الشكلية .

وحيث إن الوقائع على ما يبين من الأوراق - تتحصل في أن الطالب طعن بتاريخ ٤ أكتوبر سنة ١٩٥٨ في القرار الجمهوري الصادر في ١٦ سبتمبر سنة ١٩٥٨ والمنشور بالجريدة الرسمية في ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٥٨ طالبا الحكم بإلغائه فيما تضمنه من تخطيه في الترقية من درجة قاض بالمحاكم إلى درجة وكيل محكمة ابتدائية أو ما يعادلها وبأحقية لهذه الدرجة من تاريخ نفاذ القرار المطعون فيه على أن تكون أقدميته في الدرجة المذكورة سابقة على أقدمية الأستاذ الذي رقى بذلك القرار وبأحقية لفرق المرتب مع الزام المطعون عليهم المصروفات . وقد قيد هذا الطلب برقم ٣٨ سنة ٢٨ ق وبتاريخ ١٤ مارس سنة ١٩٥٩ قرر الطالب بالطعن في القرار الجمهوري الصادر في ٢٢ فبراير سنة ١٩٥٩ والمنشور بالجريدة الرسمية في ٢٣ فبراير سنة ١٩٥٩ طالبا الحكم بإلغائه فيما تضمنه من تخطيه في الترقية من درجة قاض بالمحاكم إلى درجة رئيس محكمة ابتدائية أو ما يعادلها وبأحقية لهذه الدرجة من تاريخ نفاذ القرار المطعون فيه مع حفظ حقه في الطلب السابق وتعديل طلباته فيه تبعا لإلغائه درجة وكيل محكمة ابتدائية بالقانون ٥٦ لسنة ١٩٥٩ بشأن السلطة القضائية

لدرجة رئيس محكمة ابتدائية أو ما يعادلها وبأحقية لفرق المرتب مع الزام المطعون عليهم بالمصروفات . وذكر الطالب أن هذا الطلب الأخير يعتبر مكملًا من بعض الأوجه لطلبه الأول — وإن كان القرار المطعون فيه بالطلب الأخير له استقلاله من حيث أن القضاة الذين تخطوا الطالب في الترقية بمقتضى ذلك القرار هم غير القضاة الذين تخطوه في القرار المطعون فيه بطلبه الأول ، وقد قيد الطلب الأخير برقم ٣ لسنة ٢٩ ق وقررت المحكمة ضمه إلى الطلب الأول .

وحيث إن الطالب ينهى في الطلب الأول على القرار المطعون فيه بخالفة القانون وسوء استعمال السلطة إذ تضمن تخطيه في الترقية على أساس أنه لم يحصل على تقريرين بتقدير درجة كفاءته بدرجة "فوق المتوسط" مع أن الأخذ بهذا المعيار في الترقيات يعتبر خلفا لقاعدة لم يقررها القانون أو يجربها العرف كما يعتبر إهدارا لمعيار الترقية الذى نص عليه القانون وهو الأهلية التى اتفق الرأى على أنها تتركب من عناصر الأقدمية والكفاية الفنية ودرجة الإنتاج والنزاهة وحسن السمعة ، على أن بعض زملاء الطالب ممن يلونه في الأقدمية قد رقوا رغم أنه لا يتوفر في شأنهم قاعدة الترقية التى سنتها وزارة العدل وهى الحصول على تقريرين بدرجة "فوق المتوسط" . كما أن فريقا آخر من هؤلاء الزملاء أصابتهم الترقية بناء على تقارير بالتفتيش على أعمالهم وضعت في وقت معاصر لإعداد الحركة القضائية ، أما الطالب فلم يجز التفتيش على عمله منذ سنة ١٩٥٦ حتى ١٦ سبتمبر سنة ١٩٥٨ حيث صدر القرار بالحركة القضائية محل الطعن وبذلك خالفت الوزارة ما يوجبها القرار الوزارى الصادر في ١٧ أبريل سنة ١٩٥٢ من التفتيش على عمل القاضى مرة على الأقل في كل سنة رغم أن الطالب قد ألح بإجراء التفتيش على أعماله في غضون سنتي ١٩٥٧ ، ١٩٥٨ ولكنه لم يظفر بطائل ، وينهى الطالب في طلبه الثانى على القرار المطعون فيه بخالفة القانون وسوء استعمال السلطة ويقول في بيان ذلك إن القرار المذكور قد تضمن تخطيه في الترقية إلى درجة رئيس محكمة ابتدائية دون سبق إخطاره بذلك للتظلم إلى مجلس القضاء الأعلى على ما يوجبها القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ في شأن السلطة القضائية كما أخذ القرار في الترقيات بشروط ومقاييس مختلفة أساسها التقديرات الشخصية وليس الضوابط القانونية الثابتة .

وحيث إن وزارة العدل ردت على الطلب الأول بأن الطالب لم يبلغ درجة الأهلية التي بلغها زملاؤه الذين رُقوا إلى درجة وكيل محكمة ابتدائية أو ما يعادلها بالقرار المطعون فيه ودفعت الوزارة في الطلب الثاني بعدم اختصاص هذه الهيئة بنظره لخروجه عن ولايتها عملاً بالمادة ٩٠ من قانون السلطة القضائية.

وحيث إن النيابة العامة قدمت مذكرة برأيها في الطلب الأول قالت فيها إنه يبين مما هو ثابت في الملف السري للطالب من بيانات وأوراق ومقارنته بالبيانات المستخرجة من واقع الملفات السرية للقضاة الذين تخطوا الطالب في الترقية أنه لم يصل في وقت صدور القرار المطعون فيه إلى درجة الأهلية التي بلغها أولئك القضاة وهي استقرار تقديرهم في درجة "فوق المتوسط" بالحصول على تقريرين متتاليين بهذه الدرجة، وأن تقدير كفاية الطالب ومقارنة درجة أهليته بدرجة أهلية زملائه متروك أمره للمحكمة، وأضافت النيابة بأنه لا سند من القانون لما يقوله الطالب من وجوب التفتيش سنوياً على أعمال القضاة. وقد قدمت النيابة مذكرة برأيها في الطلب الثاني وذكرت فيها أنه منبت الصلة بالطلب الأول وأنه عملاً بأحكام القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ في شأن السلطة القضائية لا يجوز الطعن في القرار الجمهوري الصادر في ٢٣ فبراير سنة ١٩٥٩ موضوع ذلك الطلب الثاني.

وحيث إنه عن الطلب الأول رقم ٣٨ سنة ٢٨ ق، فإن ما ينعاه الطالب من أنه لا سند من القانون للبيانات الذي وضعت الوزارة لتقدير درجة الأهلية — هذا النعي مردود بأن المشرع إذ نص في المادة ٢١ من قانون استقلال القضاء على أن الترقية إلى وظيفة وكيل محكمة ابتدائية أو ما يعادلها تكون على أساس درجة الأهلية وعند التساوي تراعى الأقدمية إذ نص على ذلك فقد اعتبر أن الأهلية على درجات وأنه عند المفاضلة بين درجاتها يكون من هو حائز على درجة أعلى من غيره أولى بالترقية، أما ما ينعاه الطالب في خصوص عدم التفتيش على أعماله مرة واحدة كل سنة فمردود بما جرى عليه قضاء هذه المحكمة من أنه ليس في القانون ما يوجب التفتيش على القضاة قبل إصدار الحركة القضائية في كل سنة وأن إغفال التفتيش على أعمال القاضي خلال سنة من السنين لا يمنع من أن يكون ما في ملفه من تقارير وبيانات كافياً لتقدير درجة أهليته

تقديرًا يطمأن إليه ويمكن معه مقارنة أهليته بأهلية زملائه مقارنة تقوم على أساس صحيح . ومع ذلك فإن هذا النعي غير منتج إذ تبين من الإطلاع على الملف السرى للطالب أنه — بعد صدور القرار المطعون فيه — وضع تقرير بتفتيش أعمال الطالب فيما بعد صدور القرار المطعون فيه وعن المسدة من أول فبراير سنة ١٩٥٩ حتى آخر مارس سنة ١٩٥٩ وقدرت درجة كفاءته بدرجة وسط وهى ذات الدرجة التى استقر عليها تقدير درجة كفاءته فى تقريرين متتاليين قبل صدور القرار المذكور ، لما كان ذلك ، وكان يبين من مراجعة الملف السرى للطالب وما احتواه من تقارير وأوراق وبيانات ومقارنتها بالبيانات المستخرجة من واقع السجلات السرية لزملائه الذين رقوا بمقتضى القرار المطعون فيه إلى درجة وكيل محكمة ابتدائية أو ما يعادلها ممن كانوا يلونه فى الأقدمية — يبين من ذلك أنه لم يقع فى تخطى الطالب فى الترقية بالقوار المذكور مخالفة للقانون أو تعسف فى استعمال السلطة ومن ثم يكون طلب إلغاء القرار المطعون فيه على غير أساس ويتعين رفضه .

وحيث إنه عن الطلب رقم ٣ لسنة ٢٩ ق فإن ما يطلبه الطاعن فيه من إلغاء القرار الجمهورى الصادر فى ٢٢ فبراير سنة ١٩٥٩ فيما تضمنه من عدم ترقية إلى درجة رئيس محكمة ابتدائية لاصلة له بطلبه السابق رقم ٣٨ لسنة ٢٨ ق بإلغاء القرار الجمهورى الصادر فى ١٦ سبتمبر سنة ١٩٥٨ فيما تضمنه من عدم ترقية إلى درجة وكيل محكمة ابتدائية لأن مبنى هذا الطلب السابق هو مقارنة درجة أهلية الطالب بدرجة أهلية زملائه ممن كانوا يلونه فى الأقدمية وتخطوه فى الترقية فى حين أن أساس طلبه اللاحق هو مقارنة درجة أهليته بأهلية زملاء آخرين غير من تخطوه فى الترقية بالقرار موضوع الطلب السابق . وبذلك يخضع الطلب اللاحق رقم ٣ لسنة ٢٩ ق للقانون الذى يحكم موضوعه على استقلال ، ولما كان القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ فى شأن السلطة القضائية المعمول به من ٢١ فبراير سنة ١٩٥٩ قد نص فى المادة ٣/٥٧ على أن ترقية القضاة تكون بموافقة مجلس القضاء الأعلى كما نظم فى المواد من ٨٧ إلى ٨٩ طريقة نظم رجال القضاء الذين حل دورهم فى الترقية ولم يشملهم مشروع الحركة القضائية وعقد الاختصاص بنظر هذه التظلمات لمجلس القضاء الأعلى وعلى أن يكون قراره فيها نهائيا غير

قابل للطعن فيه بأى طريق من طرق الطعن أو أمام أية جهة قضائية وكان القانون المذكور قد نص في المادة ٢٣ من مواد إصداره على أنه " استثناء من الأحكام الواردة في هذا القانون وخلال ثلاثة أيام من تاريخ العمل به يكون التعيين في وظائف القضاء والنيابة والترقية والنقل والندب — مما هو من اختصاص مجلس القضاء الأعلى — بقرار من رئيس الجمهورية بناء على عرض وزير العدل ... " ومن ثم فإن القرار الصادر في الحدود المبينة بهذا الحكم لا سبيل للطعن فيما ينطوى عليه ذلك القرار في شأن الترقية ، لأنه يعتبر قانونا بمثابة ما يصدر في ذلك الشأن من قرارات يختص بها مجلس القضاء الأعلى ولا يجوز الطعن فيها بأى طريق من طرق الطعن أو أمام أية جهة قضائية، لما كان ذلك، وكان القرار المطعون فيه قد صدر في الحدود والأوضاع المنصوص عليها في المادة ٢٣ المشار إليها فإنه لا يجوز للطالب الطعن بإلغائه فيما تضمنه من تخطيه في الترقية ويتمين لذلك الحكم بعدم جواز الطلب .

جلسة ٣٠ من مارس سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد / محمود عياد رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمد زعفراني سالم ،
وعبد السلام بليغ ، ومحمود القاضي ، وأحمد زكي محمد ، ومحمود توفيق اسماعيل ، وأحمد أحمد الشامي
ومحمد عبد اللطيف مرسى ، وأميل جبران .

(٢)

الطلبان رقما ٢٤ و ٣٧ لسنة ٢٨ ق "رجال القضاء" :

(أ) اختصاص " اختصاص الهيئة العامة للواد المدنية والتجارية " .
" شئون القضاء " .

اختصاص الهيئة العامة للواد المدنية بمحكمة النقض قاصر على إلغاء القرارات الجمهورية
والوزارية المتعلقة بأى شأن من شئون القضاء والخاصة بالمرتببات والمعاشات والمكافآت
وطلبات التعويض الناشئة عن ذلك . لا يتسع هذا الاختصاص لطلب التعويض عن عمل غير
مشروع لاصلة له بشأن من شئون القضاء .

(ب) إجراءات الطلب . محاماة . دائرة فحص الطعون .

استثناء من الإجراءات أمام محكمة النقض لا يجوز حضور محام عن رجال القضاء
والنيابة أمام محكمة النقض في طلبات رجال القضاء . الطالب يباشر جميع الإجراءات
بنفسه وان جاز أن ينوب عنه أحدا من رجال القضاء والنيابة والموظفين القضائيين بالديوان
العام وبمحكمة النقض والنيابة العامة . لا تعرض طلبات رجال القضاء على دائرة فحص
الطعون . فيأخذ ذلك تتبع في تقديم الطلبات والفصل فيها القواعد المقررة للنقض في
المواد المدنية .

١ - اختصاص الهيئة العامة للواد المدنية والتجارية بمحكمة النقض مقصور —
طبقا للمادة ٢٣ من قانون نظام القضاء والمادة ٩٠ المقابلة لها من قانون
السلطة القضائية — على إلغاء القرارات الجمهورية والقرارات الوزارية المتعلقة بأى
شأن من شئون القضاء والطلبات الخاصة بالمرتببات والمعاشات والمكافآت المستحقة

لهم ولورثتهم... وطلبات التعويض الناشئة عن كل ذلك... وهذا الاختصاص لا يتسع لمثل النزاع الذي يؤسس طالب التدخل التعويضي عليه على أساس ما ينسبه للطالب من عمل غير مشروع لا صلة له بشأن من شئون القضاء .

٢ — استثناء من الإجراءات التي تتبع أمام محكمة النقض ، حظر المشرع في المادة ٢٣ من قانون نظام القضاء رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ — المعدل بالقانونين ٢٤٠ لسنة ١٩٥٥ و ٦٣٠ لسنة ١٩٥٥ — حضور محام عن رجال القضاء والنيابة أمام محكمة النقض في الطلبات التي تقدم منهم ، إذ نصت المادة الرابعة من المادة المذكورة على أن الطالب هو الذي يباشر جميع الإجراءات ويحضر بنفسه أمام الهيئة العامة للمواد المدنية وأن يقدم دفاعه إذا شاء كتابة وإن جاز له أن ينيب عنه في ذلك كله أحدا ممن نص عليهم في الفقرة الأولى على سبيل الحصر وهم رجال القضاء والنيابة العامة والموظفون القضائيون بالديوان العام وبمحكمة النقض وبالنيابة العامة وأن الطلبات لا تعرض على دائرة فحص الطعون بل تنظرها الهيئة مباشرة ، وفيما عدا ذلك تتبع في تقديم الطلبات والفصل فيها القواعد والإجراءات المقررة للنقض في المواد المدنية .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الأستاذ... طلب قبول تدخله في الطلبين رقم ٢٤ لسنة ٢٨ ، ٣٧ لسنة ٢٨ "طلبات رجال القضاء" المرفوعين من الأستاذ... ضد وزارة العدل وآخرين والخاص أولهما بالطعن في القرار الجمهوري الصادر في ٢٣ أبريل سنة ١٩٥٨ فيما تضمنه من تخطي الطاعن في الترقية إلى درجة مستشار والخاص ثانيهما بالطعن في القرار المذكور فيما تضمنه من نقله من القضاء إلى النيابة العامة وفي القرارين الصادرين في ١٩٥٨/٧/٣٠ ، ١٩٥٨/٨/١٠ بفصله من وظيفته وبني طالب التدخل عليه على أن الطاعن قد اعتدى على عرض زوجته في يوم ٥ فبراير سنة ١٩٥٨ وقد صدرت القرارات المطعون فيها بناء على ما ثبت من

مسئولية الطاعن عن هذه الواقعة ولذا فهو يطلب قبول تدخله للحكم له بتعويض قدره بمبلغ عشرة آلاف جنيه عن هذه الواقعة والآثار التي ترتبت عليها وذلك ضد الطاعن وضد وزارة العدل وباقي المطعون عليهم بوصفهم متبوعين للطاعن ومسؤولين معه بالتضامن ، وقد دفع الطاعن ووزارة العدل والنيابة العامة بعدم قبول طلب التدخل لعدم اختصاص الهيئة بنظر طلب التعويض المذكور .

وحيث إن اختصاص هذه الهيئة كما ورد في المادة ۲۳ من قانون نظام القضاء والمادة ۹۰ المقابلة لها من قانون السلطة القضائية رقم ۵۶ لسنة ۱۹۵۹ مقصور على " إلغاء القرارات الجمهورية والقرارات الوزارية المتعلقة بأى شأن من شئون القضاء والطلبات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت المستحقة لهم أو لورثتهم وطلبات التعويض الناشئة عن كل ذلك " وهذا الاختصاص لا يتسع لمثل النزاع الذى يؤسس طالب التدخل التعويض عليه ، لأنه يطلب به عن عمل غير مشروع ينسب للطاعن ارتكابه ضد زوجته فى حين أن الطعنتين خاصان بإلغاء قرارات صدرت بتخطى الطاعن فى الترقية ونقله للنيابة العامة وبفصله من وظيفته ، والتعويض المطالب به غير ناشئ عن هذه القرارات ومن ثم يتعين القضاء بعدم اختصاص هذه المحكمة بنظر طلب التعويض المقدم فى هذين الطلبين .

وحيث إن السيد الطالب فى الطلبين رقم ۲۴ و ۳۷ سنة ۲۸ ق طلبات رجال القضاء، قد طلب الإذن له بحضور محام للدفاع عنه .

وحيث إنه يبين من القانونين رقم ۲۴۰ لسنة ۱۹۵۵ و ۶۳۰ لسنة ۱۹۵۵ المعدلين لقانون نظام القضاء رقم ۱۴۷ لسنة ۱۹۴۹ أن المشرع حظر فى المادة ۲۳ منه حضور محام عن رجال القضاء والنيابة أمام محكمة النقض فى الطلبات التى تقدم منهم وفقا لأحكام هذه المادة فقد نص فى الفقرة الرابعة منها بعد تعديلها بالقانون رقم ۶۳۰ لسنة ۱۹۵۵ على ما يأتى : " ويباشر الطالب بجميع الإجراءات ويحضر أمام الهيئة بنفسه وله أن يقدم دفاعه كتابة أو ينيب عنه فى ذلك كله أحدا من نص عليهم فى الفقرة الأولى ويجرى تحضير الدعوى

وتهيئتها للرافعة وفقا لما نص عليه في المادة ٢١ ولا تعرض الطلبات على دائرة فحص الطعون بل تنظرها الهيئة مباشرة “ — ثم نص في الفقرة التالية على أنه ” وفيما عدا ما نص عليه في الفقرة السابقة تتبع في تقديم الطلبات والفصل فيها القواعد والإجراءات المقررة للنقض في المواد المدنية “ ومفاد ذلك أن المشرع استثنى من الإجراءات التي تتبع أمام محكمة النقض إجراءات معينة منها مباشرة إجراءات الطلب بواسطة محام وجعل الأصل أن يباشر هذه الإجراءات مقدم الطلب وأن يحضر أمام الهيئة بنفسه وأن يقدم دفاعه إذا شاء كتابة وأجاز له مع ذلك أن ينوب عنه في هذا كله أحدا ممن نص عليهم في الفقرة الأولى على سبيل الحصر وهم رجال القضاء والنيابة العامة والموظفون القضائيون بالديوان العام وبمحكمة النقض وبالنيابة العامة . ولقد أفصح المشرع في المذكرة الإيضاحية من القانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٥ عن الحكمة التي دعت إلى ذلك . ولما تقدم يتعين رفض الطلب .

جلسة ٣٠ من مارس سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد / محمد عبد الرحمن يوسف نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
 محمد زعفراني سالم ، وعبد السلام بليغ ، ومحمود القاضي ، وأحمد زكي محمد ، ومحمود توفيق اسماعيل ،
 وأحمد أحمد الشامي ، وأميل جبران ، وأحمد حسنين مواني ، وقطب عبد الحميد فراج .

(٣)

الطلب رقم ٣ لسنة ٣٢ "رجال القضاء" :

مجلس القضاء الأعلى . " قراره بعدم توافر الأهلية للترقية " " عدم جواز
 الطعن فيه " . ترقية . أهلية . أقدمية .

قرار مجلس القضاء الأعلى تعديل أقدمية قاض تنفيذاً للحكم الصادر بتحديد أقدميته وقت التعيين .
 عدم تعرض الحكم إلى ترقية إلى درجة رئيس محكمة . انتهاء مجلس القضاء الأعلى بعد البحث في كفاية
 الطالب وأهليته للترقية لدرجة رئيس محكمة إلى عدم توافر هذه الأهلية لديه . قراره في هذا والقرار
 الجمهوري الصادر بالحركة القضائية المترتبة عليه لا يجوز الطعن فيهما قانوناً .

متى كان الحكم الصادر للطالب من الهيئة العامة للسلواد المدنية — بتحديد
 أقدميته عند تعيينه قاضياً لا يعدو أن يكون كاشفاً عما ينبغي أن تكون عليه أقدميته
 وقت التعيين ، ولم يتعرض الحكم إلى ترقية لدرجة رئيس محكمة وكان مجلس
 القضاء الأعلى قد قرر تنفيذاً لهذا الحكم تعديل أقدميته في كشف القضية ثم رأى —
 بصدد البحث في كفاية الطالب وأهليته للترقية لدرجة رئيس محكمة — عدم
 توافر هذه الأهلية لديه بعد أن ناقش التقارير المودعة ملفه وسمع أقواله فإن
 ما انتهى إليه المجلس لا يجوز الطعن فيه عملاً بالمادة ٢/٨٩ من قانون السلطة
 القضائية ، كما لا يجوز الطعن على القرار الجمهوري الصادر بالحركة القضائية المترتبة
 عليه وذلك عملاً بنص المادة ٩٠ من القانون المذكور .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق ومماع تقرير السيد المستشار المقرر والموافقة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — تتحصل على ما يبين من الأوراق — في أن الطالب السيد / القاضي أقام طعنه بعريضة مؤرخة ١٧ يوليو سنة ١٩٦٣ قال فيها إنه حين قاضيا في حركة قضائية صدر بها قرار جمهوري في ٢٩ أغسطس سنة ١٩٦٠ وحددت أقدميته في هذا القرار تاليا للأستاذ / القاضي ، فطعن الطالب في ذلك القرار بالطلب رقم ٣٢ لسنة ٣٠ ق رجال القضاء طالبا الحكم بإلغاء القرار الصادر بتحديد أقدميته وتصحيحها يجعلها مساوية لدرجة زملائه الذين كانوا قد وصلوا إلى درجة رئيس محكمة في ذلك الوقت وطلب تحديد أقدميته بين رؤساء المحاكم على هذا الأساس وفي ٢٧ يناير سنة ١٩٦٣ قضت هذه المحكمة بإلغاء القرار المطعون فيه وتحديد أقدمية الطالب يجعله تاليا لمن عينوا في درجة قاضٍ لغاية ٣١ مايو سنة ١٩٥٢ ، واستطرد الطالب قائلاً إن هذا التحديد يجعله في الأقدمية تاليا للأستاذ الذي كان يشغل وظيفة رئيس محكمة وقت صدور الحكم المذكور وقال إن إدارة التفتيش القضائي بوزارة العدل قدمت مذكرة لمجلس القضاء لتنفيذ الحكم ولكن المجلس امتنع عن تنفيذه وذهب إلى مناقشة أهلية الطالب للترقية إلى درجة رئيس محكمة من جديد على أساس تقرير خاطيء ومخالف للقانون قدر أهلية الطالب بدرجة "متوسط" وبذا يكون المجلس قد خالف مقتضى الحكم الصادر في ٢٧ يناير سنة ١٩٦٢ ومن ثم فإن الطالب يطعن فيه وقد بنى طعنه على الأسباب الآتية : أولا — إن حكم ٢٧ يناير سنة ١٩٦٢ حينما قضى بتحديد أقدمية الطالب تاليا لمن عينوا لغاية ٣١ مايو سنة ١٩٥٢ في وظائف قضاة قد حدد للطالب مركزا قانونيا لا يجوز المساس به بأن جعل أقدميته تالية للأستاذ الذي كان قد رقى إلى درجة رئيس محكمة قبل صدور الحكم المذكور وبذا تكون أقدمية الطالب في درجة رئيس محكمة قد تحددت وتقررت بحكم نهائي لا يجوز نقضه بأي حال من

الأحوال . ثانياً — قد حسم حكم ٢٧ يناير سنة ١٩٦٢ كل نزاع حول أهلية الطالب لدرجة رئيس محكمة وهذا حكم نهائي لا تجوز مخالفته . ثالثاً — لا محل لمحاسبة الطالب عن تقارير تفتيش لاحقة على الحكم المذكور لأن أهليته لدرجة رئيس محكمة لا يمكن إعادته النظر فيها بعد صدور الحكم القاطع لمصلحته ومع ذلك فإن الطالب قد حصل على تقرير بدرجة كفاء عند ما كان بإدارة التشريع وعلى تقرير آخر بدرجة "فوق المتوسط" بعد تعيينه قاضياً وأما التقرير الثالث الذي وضع له وقدرت كفايته فيه بدرجة "متوسط" فإنه يجب إطرأحه واستبعاده لأنه لم تستوف فيه الإجراءات الشكلية الواجبة لتحقيق دفاعه فهو لم يخطر به لإبداء ملاحظاته التي كان يجب عرضها على اللجنة المختصة ثم على مجلس القضاء وهذا كله لم يحصل في هذا التقرير فيكون باطلاً لا يعتد به ولذا فهو يطلب الحكم أولاً — بإلغاء القرار الجمهوري الصادر في ١١/٧/١٩٦٢ فيما انتهى إليه من عدم إعمال الحكم الصادر للطالب بتاريخ ٢٧ يناير سنة ١٩٦٢ وتنفيذ مقتضى الحكم المذكور يجعل أقدميته في درجة رئيس محكمة تالية للاستاذ وثانياً — بإلزام وزارة العدل بأن تدفع له جميع المبالغ المستحقة له نتيجة لتنفيذ الحكم من الوقت الذي كان يتعين فيه وضع الطالب في درجة رئيس محكمة حتى الآن مع ما يستجد ، وأضاف الطالب في مذكرته المؤرخة ١٧ نوفمبر سنة ١٩٦٢ طلب الحكم ببطلان تقرير التفتيش المؤرخ أول يوليو سنة ١٩٦٢ والذي قدرت فيه الوزارة أعمال الطالب بدرجة متوسط والأمر باستبعاده من ملف الطالب السري .

ومن حيث إن وزارة العدل قدمت مذكرة بدفاعها مؤرخة في ١٤ نوفمبر سنة ١٩٦٢ طلبت فيها رفض الطعن تأسيساً على أن الحكم الصادر لمصلحة الطالب في ٢٧ يناير سنة ١٩٦٢ لا يعدو أن يكون كاشفاً عما كان ينبغي أن تكون عليه أقدميته عند تعيينه قاضياً في ٢٩ أغسطس سنة ١٩٦٠ وقد رفعت الوزارة الأمر إلى مجلس القضاء بعد الحكم المذكور وبينت فيها حالته وقالت إن مناط ترقيته إلى درجة رئيس محكمة متروك تقديره لمجلس القضاء وقد أخطر المجلس الوزارة بخطابه المؤرخ ٢ يوليو سنة ١٩٦٢ بأنه قرر تعديل أقدميته تنفيذاً للحكم المشار إليه وتحديد لها قبل السيد / وأنه لم

تتوافر فيه الأهلية للترقية لدرجة رئيس محكمة في حركة سنة ١٩٦١ ولا في حركة سنة ١٩٦٢ لأنه لم يكن حاصلا إلا على تقرير واحد بدرجة "فوق المتوسط" عن عمله في الفترة من أول يناير حتى آخر فبراير سنة ١٩٦١ وأنه لا يعتد بالتقرير الذي وضعه الأستاذ أحمد خيرت سعيد بوصفه مديرا للتشريع في أول يوليو سنة ١٩٥٣ لعدم اشتماله على العناصر التي تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها ولأنه صدر قبل تعيينه في القضاء بمدة طويلة ولم يكن صادرا من مدير الإدارة المختص فهو يعتبر شهادة وليس تقريراً ، وأنه قد قدرت كفاية الطالب في تقرير التفتيش الذي أجرى عن عمله خلال شهرى مارس وأبريل سنة ١٩٦٢ بدرجة متوسط وهو ما رأى المجلس بعد مطالعة وسماع أقوال الطاعن في شأنه أنه في محله ، وقالت الوزارة إنه بناء على ذلك يكون طعن الطالب بأن الوزارة لم تنفذ الحكم الصادر لصالحه على غير أساس وأما طعنه على أن المجلس قرر تخطيه في الترقية فإنه غير جائز لأن قرار المجلس نهائى لا يجوز الطعن فيه عملاً بالمادتين ٨٩ و ٩٠ من قانون السلطة القضائية ، وقدمت الوزارة مع مذكرة الملف السرى للطالب وبه تقارير التفتيش وكتاب مجلس القضاء المشار إليه .

ومن حيث إن النيابة العامة قدمت مذكرة برأيها مؤرخة في ٨ ديسمبر سنة ١٩٦٢ أيدت فيها دفاع وزارة العدل وطلبت رفض الطعن .

وحيث إنه يبين من الحكم الصادر من هذه الهيئة في ٢٧ يناير سنة ١٩٦٢ المشار إليه أنه كان خاصا بتحديد أقدمية الطالب عند تعيينه قاضيا في ٢٩ أغسطس سنة ١٩٦٠ فهو لا يبدو أن يكون كاشفا عما كان ينبغي أن تكون عليه أقدمية الطالب وقت التعيين ، ولم يتعرض الحكم إلى ترقية لدرجة رئيس محكمة ، ومن ثم يكون قول الطالب إن الحكم المذكور قد حدد له مركزا قانونيا بين رؤساء المحاكم لا يستند إلى أساس ، لما كان ذلك وكان يبين

من كتاب مجلس القضاء المؤرخ ٢ يوليو سنة ١٩٦٢ بملف الطالب السرى أن المجلس بحث حالته وقرر تعديل أقدميته في كشف القضاة تنفيذا لحكم هذه الهيئة ثم بحث المجلس كفاية الطالب وأهليته للترقية لدرجة رئيس محكمة ورأى عدم توافر هذه الأهلية لديه بعد أن ناقش التقارير المودعة في ملفه وبعد سماع أقوال الطالب بشأن تقرير أول يوليو سنة ١٩٦٢ ورفض اعتراضه عليه ، وهذا الذي انتهى إليه المجلس لا يجوز الطعن فيه عملاً بنص المادة ٨٩ فقرة ثانية من قانون السلطة القضائية كما لا يجوز الطعن على القرار الجمهوري الصادر بتاريخ ١١ يولييه سنة ١٩٦٢ في هذا الصدد عملاً بنص المادة ٩٠ من القانون المذكور ، فإن الطعن يكون على غير أساس ويتمين رفضه .

القسم الثاني

الأحكام الصادرة من الدائرة المدنية
والتجارية ودائرة الأحوال الشخصية

جلسة ٢ من يناير سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد/ محمد فؤاد جابر نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمد زعفراني
سالم ، وأحمد زكي محمد ، وقطاب عبد الحميد فراج ، وحافظ محمد بدوي .

(١)

الطعن رقم ٢٣ لسنة ٣٠ "أحوال شخصية" :

(أ) حكم . "عيوب التدليل" . "تناقض" . "ما لا يعد كذلك" .

التناقض الذي يعيب الحكم هو الذي تنحى به أسبابه بحيث لا يبقى بعدها ما يمكن
حمله عليه . اشتغال أسباب الحكم على ما يكفي لحمله ويبرر وجه قضائه . لا محل للنقض
عليه بالتناقض .

(ب) أحوال شخصية . نسب . "حمل" .

الحمل مما يخفى على المرأة ويتغير التناقض فيه .

(ج) محكمة الموضوع . "سلطتها في تقدير الدليل" . "رقابة محكمة النقض" .

الجدل في خوى الدليل وتقدير كفايته أو عدم كفايته في الإقناع . من شأن
محكمة الموضوع . لادخل لمحكمة النقض فيه .

(د) محكمة الموضوع . "سلطتها في تقدير الدليل" . "رقابة محكمة النقض" .

إقرار . حكم . "ما لا يعيب الحكم في نطاق التدليل" .

استخلاص دلالة الإقرار والظروف الملازمة له يستقل به قاضي الموضوع . لا رقابة
من محكمة النقض .

(هـ) محكمة الموضوع . "سلطتها في تقدير الدليل" .

لقاضي الموضوع السلطة التامة في بحث الدلائل والمستندات المقدمة له تقديمًا صحيحًا .
وموازنة بعضها ببعض الآخر ، وترجيح ما تلمئن نفسه إلى ترجيحه منها . واستخلاص
ما يرى أنه هو واقع الدعوى .

(و) حكم . "تسبيبه" . بيانات التسبيب "ما لا يعيب الحكم في نطاق التسبيب" .

إغفال الحكم ذكر نصوص المستندات التي اعتمد عليها لا يعيبه . تكفي مجرد الإشارة إليها . طالما أنها مقدمة إلى المحكمة ومبينة في مذكرات الخصوم .

(ز) محكمة الموضوع . "عدم التزامها بالرد على كل ما يثيره الخصوم" .
عدم التزام قاضي الموضوع بتعقب حجج الخصوم وأوجه دفاعهم والرد على كل منها استقلالاً . حسب أن يبين الحقيقة التي اقتنع بها وأن يذكر دليلها .

١ - التناقض المعتبر والذي يعيب الحكم هو التناقض الذي تتجلى به أسبابه بحيث لا يبقى بعدها ما يمكن حمل الحكم عليه .

٢ - إن الحمل مما يخفى على المرأة ويغتر التناقض فيه .

٣ - الجدل حول وجوب معرفة أقوال المورث التي وردت في محضر الشرطة على وجه الدقة وما إذا كان له توقيع عليها وتثبت رجل الشرطة من شخصيته أم لا - هو جدل موضوعي في فحوى الدليل وتقدير كفايته أو عدم كفايته في الإقناع وهو من شأن محكمة الموضوع ولا دخل لمحكمة النقض فيه .

٤ - الاستخلاص السائغ لدلالة الإقرار والظروف الملازمة له يستقل به قاضي الدعوى بلا رقابة من محكمة النقض .

٥ - لقاضي الموضوع السلطة التامة في بحث الدلائل والمستندات المقدمة له تقديمًا صحيحًا ، وفي موازنة بعضها ببعض الآخر ، وترجيح ما تطمئن نفسه إلى ترجيحه منها ، وفي استخلاص ما يرى أنه هو واقع الدعوى .

٦ - لا يعيب الحكم أنه لم يذكر نصوص المستندات التي اعتمد عليها مادامت هذه المستندات كانت مقدمة إلى المحكمة ومبينة في مذكرات الخصوم مما يكفي معه مجرد الإشارة إليها .

٧ - حسب قاضي الموضوع - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - أن يبين الحقيقة التي اقتنع بها وأن يذكر دليلها وما عليه أن يتبع حجج الخصوم وأوجه دفاعهم ويرد استقلالاً على كل قول أو حجة أو طلب أثاروه في مرافعتهم .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن السيدة أحسان أحمد شاهين المطعون عليها الأولى عن نفسها وبصفتها وصية خصومة على بنتها مديحة والهام صالح نسيم أقامت الدعوى رقم ٩٤٩ سنة ١٩٥٧ القاهرة الابتدائية (أحوال شخصية) ضد الطاعنين وآخر بطلب الحكم بوفاة زوجها صالح نسيم وانحصار إرثه فيها وفى بنتها منه مديحة والهام وأمر المدعى عليهم بعدم التعرض لها فى تركته مع إلزامهم بالمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة وشمول الحكم بالنفاذ المعجل بلا كفالة وقالت شرحا لدعواها إنها تزوجت المرحوم صالح نسيم بعقد صحيح شرعى تاريخه ١٩٤٢/٧/٢٢ بعد أن اعتنق الدين الإسلامى وترك دينه المسيحى وأنه دخل بها وعاشرها معاشرة الأزواج ورزقت منه على فراش الزوجية بالبلت "مديحة" فى ١٩٤٣/٨/١٩ وبجمل مستكن انفصل بعد الوفاة بنتا سميت "الهام" وقد ظل على هذه الزوجية وعلى دينه الإسلامى إلى أن توفى فى ١٩٥٧/٨/٢٠ عن زوجته وبنتيه ولم يترك ورثة سواهن ولا من يستحق وصية واجبة ، وإذ نازعها اخوته المدعى عليهم الأربعة الأول فى وراثتها للتوفى هى وبنتها كما نازعوهم فى تركته بغير حق ولا وجه شرعى فقد انتهت إلى طلب الحكم لها بطلباتها — ودفع المطعون عليهم بعدم سماع الدعوى لعدم وجود وثيقة رسمية تثبت زوجية المدعية بالمرحوم صالح نسيم ولتناقضها مع إقرارات سابقة صدرت من المدعية ومن بنتها "مديحة" وطلبوا رفضها موضوعا لعدم صحتها ، وقالوا شرحا لهذا الدفاع إن الزوجية لا تثبت إلا بوثيقة رسمية طبقا لقاعدة ٩٩ من لأئحة ترتيب المحاكم الشرعية وأنه سبق للمدعية وبنتها "مديحة" أن أقرتا بما يناقض دعواهما ويمنع من قبولها وذلك بأن اعترفتا فى محضر معاون المحكمة الحسبية بأنهما مسيحيتان وأن المتوفى عاش ومات مسيحيا وإقرارهما هذا حجة بحيث إذا ادعت بعده أنه مسلم كان ذلك تناقضا

مانعا من سماع الدعوى ، وأضافوا أن المتوفى عاش ومات قبطيا وأنه لا دليل في الأوراق على إسلامه سوى ما نسب إليه من أنه أقر بذلك مع أنه يشترط لإجراء أحكام الإسلام عليه أن ينطق بالشهادتين وأن يتبرأ من كل دين يخالفه وأن عشرته للدعية لا ينعقد بها زواج ولا يثبت معها نسب لأنها مسلمة وهو مسيحي . وبتاريخ ١٩٥٩/١٠/٢١ حكمت المحكمة حضوريا (أولا) برفض الدفع بعدم سماع الدعوى للتناقض (ثانيا) بعدم سماع الدعوى بالنسبة للدعية السيدة إحسان أحمد شاهين شخصيا (ثالثا) بوفاة المرحوم صالح وهبه نسيم في ٢٠ أغسطس سنة ١٩٥٧ وانحصار إرثه في بنتيه مديحه وإلهام واستحقاقهما لجميع تركته بصفتهم بنتيه وبعدم تعرض المدعى عليهما لهما في ذلك وألزمت المدعى عليهما صدا الأخير بالمصروفات ومبلغ عشرة جنيهات مقابل أتعاب المحاماة ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات . واستأنف الطاعنون هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبين بإلغاء والحكم برفض الدعوى وقيد هذا الاستئناف برقم ١٦٧ سنة ٧٦ قضائية (أحوال شخصية) وكذلك استأنفته السيدة إحسان طالبة إلغاء فيما قضى به من عدم سماع الدعوى بالنسبة لها والحكم لها بطلباتها وقيد هذا الاستئناف برقم ١٧٦ سنة ٧٦ قضائية ، وتقرر ضم الاستئنافين ، وبتاريخ ١٩٦٠/٤/٩ حكمت المحكمة حضوريا بقبول الاستئنافين شكلا وفي موضوع الاستئناف رقم ١٧٦ سنة ٧٦ المرفوع من الست إحسان برفضه مع إلزامها بمصروفاته وفي موضوع الاستئناف رقم ١٦٧ سنة ٧٦ المرفوع من السيد أمين وهبه نسيم ومن معه بتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من استحقاق البنيتين المذكورتين لمقدار ٢١ قيراطا من التركة وإلغاء الحكم فيما زاد عن ذلك مع إلزام المستأنف عليهما بصفتها وصية بالمصاريف المناسبة لما ألغى الحكم فيه وذلك كله مع المقاصة في أتعاب المحاماة من الاستئنافين وقد طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض للأسباب الواردة في التقرير وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وقررت إحالته إلى هذه الدائرة حيث أصر الطاعنون على طلب نقض الحكم وطلبت المطعون عليها الأولى عن نفسها وبصفتها رفض الطعن ولم يحضر المطعون عليه الثاني ولم يقدم دفعا وقدست النيابة العامة مذكرة أحالت فيها إلى مذكرتها الأولى وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن حاصل السبب الأول أن الطاعنين جروا في دفاعهم أمام محكمة الاستئناف على أن المرحوم صالح وهبه نسيم عاش ومات قبطيا وقد أقرت المطعون عليها - وبنتها مديحة - بديانته هذه في محضر معاون المحكمة الحسبية في اليوم التالي لوفاته وأيدت هذا الإقرار بالأوراق التي قدمتها بديانته هذه في طلب انضمامها إلى الكنيسة قبل وفاته بسنة ومن ثم فلا توارث بينه وبين المطعون عليها وبنتها لأنهن جميعا مسلمات ، ومع أن هذا الدفاع من الطاعنين دفاع جوهرى فقد أعرض الحكم عن مواجهته وشوّهه بأن ذهب إلى أنهم يدعون أن المطعون عليها مسيحية وراح يغنى عنها هذه التهمة كما راح يتحدث عن ردتها وهو مسخ لهذا الدفاع وفساد في الرد عليه .

وحيث إن هذا السبب في غير محله ذلك أنه بالرجوع إلى الحكم المطعون فيه يبين أنه مهد لقضائه بقوله إنه " يتعين للفصل في موضوع الاستئناف بحث ما إذ كانت المدعية مسلمة أو مسيحية وهل المتوفى مات مسلما أو مسيحيا " ثم عرض الحكم لإسلام المتوفى بقوله إن " الزوجية ثابتة من إقرار المتوفى بإسلامه وزواجه من المدعية وذلك في محضر قضية اللجنة المشار إليها بالوقائع " وأن " الزوج مقر بالزوجية والإسلام وبنوة البنت مديحة في الأوراق الرسمية والعرفية " وأن " المتوفى لم يكن مرتدا بل كان مسيحيا أقرب لإسلامه " وهو بذلك يكون قد واجه دفاع الطاعنين في هذا الخصوص ولم يغفل الرد عليه .

وحيث إن حاصل السبب الثانى أن الحكم المطعون فيه حين يتحدث عن بطاقة تحقيق الشخصية وجواز سفر المرحوم صالح نسيم الثابت بهما أنه مسيحي قال إن " ذكر المتوفى في البطاقة الشخصية وجواز سفره وأوراقه التجارية أنه أعزب ومسيحي لا يدل على عدم إسلامه أو عدم تزوجه لأن المسيحي وكثيرا من الناس يخفى زواجه خوفا من أقاربه وخاصة ورثته كما يخفى دينه الذى ارتضاه لأسباب جمة... فيكون ذكر المتوفى في هذه الأوراق أنه مسيحي وأعزب لا يصور الحقيقة والواقع " واستدلال الحكم هنا يتناقض مع استدلاله في شأن طلب المطعون عليها الانضمام إلى طائفة الأقباط وقوله إن هذا الطلب " لا يعدو أن يكون مجرد أمنية أو رغبة أو عزم بتبديل دينها لم يعقبه تنفيذ لا من المدعية ولا من الكنيسة " إذ أن هذا الطلب معناه إعلان علاقتها بصالح نسيم إلى

السلطة الدينية العليا وهو يكذب وينفى رغبته في ستر هذه العلاقة هي وما يتبعها من إسلام مزعوم .

وحيث إن هذا السبب مردود بأن الحكم المطعون فيه لم يعول على طلب المطعون عليها الانضمام إلى الكنيسة وما قرره في شأن بطاقة تحقيق الشخصية وجواز السفر لا يتعارض مع ما قرره في شأن طلب الانضمام يضاف إلى ذلك أن التناقض المعتبر والذي يعيب الحكم هو التناقض الذي تتماحى به أسبابه بحيث لا يبقى بعدها ما يمكن حمل الحكم عليه وفي أسباب الحكم الأخرى ما يكفي لجملة ويبرر وجه قضائه .

وحيث إن حاصل السبب الثالث أن المطعون عليها قررت في محضر معاون المحكمة الحسبية المحرر في ١٩٥٧/٨/٢١ وهو اليوم التالي للوفاة أنها حامل في ثلاثة أشهر تقريبا وفي ١٩٥٨/٦/٢٧ ولدت بنتا زعمت أنها هي ذلك الحمل المستكن، وجرى دفاع الطاعنين على أن هذه البنت إنما حملت بها المطعون عليها بعد وفاة المورث إذ لو صح أنها أخطأت أو غالت في تقدير مدة الحمل التي ذكرتها في المحضر فإن هذه المغالاة لا تزيد على شهر وبذلك تكون ولادة البنت قد تمت بعد سنة وسبعة أيام من بدء الحمل ولو صح ما قرره الطبيب الذي كان يباشرها أثناء الحمل من أن مدة حملها عشرة أشهر لا تزيد فإنها تكون قد حملت بها بعد سبعة أيام من تاريخ الوفاة بالتقويم الميلادي وبعد عشرين يوما بالتقويم الهجري ولو أخذنا بالمعتاد من أشهر الحمل وهي تسعة أشهر فإن حملها يكون قد بدأ بعد أكثر من شهر، كما جرى دفاعهم على أن المطعون عليها كانت مشغولة بعلاقة مع آخر في الوقت الذي تدعى فيه قيام زوجية بينها وبين صالح نسيم، وردا لحكم المطعون فيه بأنه مما يدل على إسلام المورث وزواجه بالمطعون عليها "انفصال الحمل المستكن بنتا ولو كانت المدعية كاذبة في ولادتها لهذه البنت كما يدعى المستأنفون لأنت بولد ذكر بدلا من الأنثى... والولد يجب الأخوة مع التسليم بأن الزوج مسيحي والولد كذلك"، وهو مسخ لدفاع الطاعنين وخطأ في الرد عليه إذ أن دفاعهم لم يكن قائما على أنها اتحلت بنتا لم تلدها والقول بأن المورث كان يمكن أن يكون له ولد ذكر مسيحي محال لأنه متى كانت المطعون عليها مسلمة فولدها يتبعها في الإسلام ومتى كان المورث مسيحيا استحال أن يوجد له فراش

شرعى مع سلامة وأخذ المسيحي بقرينة حصول الولادة قبل مضي سنة من تاريخ الوفاة لا يقبل إلا في حالة تحقق الفراش الشرعى وهو ممتنع .

وحيث إن هذا السبب مردود في الشق الأول منه بأن الحمل مما يخفى على المرأة ويغتفر التناقض فيه ومردود في الشق الثانى بأن ما يعترض به الطاعنون في شأن بدء مدة الحمل هو جدل موضوعى رد عليه الحكم بقوله " والبت الهام أتت بها المدعية لأقل من سنة بعد الوفاة فيثبت نسبها من المتوفى طبقا للقانون فضلا عن اقرار الطبيب المولد وغير ذلك من الاوراق " وهو رد سائق لا يخالف حكم القانون ومن شأنه أن يؤدي الى النتيجة التى انتهى اليها ومن ثم لا ينحصر قاضى الموضوع فيه لرقابة محكمة النقض ، وما استورد اليه الحكم بعد ذلك من قروض وأسباب ثانوية فهو أمر زائد على حاجة الدعوى .

وحيث إن حاصل السبب الرابع أن الحكم المطعون فيه وقد أقام قضاءه على أن الزوجية ثابتة من اقرار المتوفى بسلامه وزواجه بالمدعية وذلك في محضر اللجنة المشار اليها بالوقائع " وأن " الزوج مقر بالزوجية والاسلام وبنوة البنت مديحة في الأوراق الرسمية والعرفية " وأن " اقرار المتوفى في المحضر الرسمى في القضية المركزية يجب كل اقرار يخالفه لأنه في قضية ينظرها قاضى ومحضرها رسمى لا يطمع عليه إلا بالتزوير " وأن " الزوج أقر قبل وفاته بالاسلام والزوجية وثبت ذلك في محضر رسمى قضائى يكون قد خالف الثابت في الأوراق وانبنى على ما لا أصل له فيها وجاء مشوبا بالقصور إذ تصور أن المورث أقر بالاسلام والزوجية أمام قاضى المحكمة وفى المحضر الرسمى القضائى وهو وهم ليس له أصل في الأوراق رغم توجيه النظر اليها ورغم ما أبداه الطاعنون في صحيفة الاستئناف من أن هذا الحكم صدر في جلسة مركزية هى جلسة اتلاف منقولات لم تسمع فيها أقوال صالح نسيم ولا تستازم استظهار زواجه ولا كونه مسلما ولا يتأتى وصفه بأنه أقرب شىء خطير كهذا لمجرد رواية استطرادية وردت في حكم مركزى تلخيصا لمحضر بوليس في أمر غير جوهرى للتهمة التى فصل فيها دون أن تعرف بالدقة الأقوال التى وردت في المحضر وهل للمتوفى توقيع عليها وهل تثبت رجل البوليس من شخصيته أم لا .

وحيث إن هذا السبب مردود بأن عبارة محضر اللجنة " أو " المحضر الرسمى في القضية المركزية التى وردت في الحكم المطعون فيه إنما تنصرف الى

محضر التحقيق أو محضر البوليس في قضية الخنعة وهو المحضر الذي أحال اليه الحكم الصادر فيها بقوله إنه بسؤال صالح نسيم زوج المجنى عليها في التحقيق قرر أنه حضر الى منزله على أثر الحادث وعلم به وأيد ما قررت زوجته من تعدى المتهم عليها بالسب واتلاف المنقولات وأضاف بأنه مسلم وزوجها شرعا والجدل حول وجوب معرفة الأقوال التي وردت في هذا المحضر على وجه الدقة وهل للتوفى توقيع عليها وهل تثبت رجل البوليس من شخصيته هو جدل موضوعي في فحوى الدليل وتقدير كفايته أو عدم كفايته في الاقناع وهو من شأن محكمة الموضوع ولا دخل لمحكمة النقض فيه .

وحيث إن حاصل السبب الخامس أن الحكم المطعون فيه خالف الراجح من أقوال الفقهاء في مذهب أبي حنيفة وقضاء الدائرة الجنائية لمحكمة النقض بحكميها الصادرين في ١٩٤٤/٢/٢٨ و ١٩٥٤/١/٢٨ ومقتضاها أنه لا يحكم بإسلام الذي لمجرد النطق بالشهادتين بل لا بد مع ذلك من النطق بالتبى من الدين الذي كان عليه أو من كل دين يخالف دين الاسلام ومن ثم فإن العبارة التي وردت في حكم المحكمة المركزية بطريق الرواية عن محضر البوليس وبفرض أنها صدرت من المورث وهو فرض لم يتحقق لا يثبت بها اسلامه لصدورها عن ذمى ثابتة مسيحيته وخلوها من النطق بالشهادتين ومن التبى عن كل دين يخالف دين الاسلام ، وما جاء في الحكم من أن "الكافر يكتفى في اسلامه بالنطق بالشهادتين أما المرتد فهو الذي يطلب منه التبى" يخالف اجماع النصوص والراجح من مذهب أبي حنيفة ، وكذلك قوله . إن المورث إذا قال إنه مسلم فقد أقر باسلامه وهذا الاقرار يشمل العموم من النطق بالشهادتين والتبى من كل دين يخالف دين الاسلام ، فهو خلط بين ما يجب لثبوت الاسلام قضاء وثبوت ديانة ومخالفة للراجح في مذهب أبي حنيفة وهو ما أخذت به الدائرة الجنائية لمحكمة النقض في حكميها سالفى الذكر ، وما قاله الحكم في شأن هذين الحكمين من أنهما لا يماثلان هذه الدعوى لا في الموضوع أو السبب أو الخصوم وأن قضاءهما فيما يلزم لثبوت الاسلام "ليس من الأسباب الجوهرية التي بنى عليها الحكم" . وأن الزوج أقر باسلامه قبل وفاته والإقرار كشف واخبار عن الاسلام الذي يكون به الشخص مسلما وهو يتضمن الشهادتين والتبى ومن ثم تكون

هناصر حكمي النقض على فرض تماثل النزاع متوافرة ضرب في غير مضرب لأن أحدا لم يتمسك بأن لهذين الحكمين قوة الشيء المقضي فيه ، وقضاء محكمة النقض فيما يلزم لثبوت الاسلام هو رأى منها في المسألة القانونية المعروضة ، والقول بأن المورث أقرب باسلامه والإقرار بإخبار وكشف وهو يتضمن النطق بالشهادتين والتبري باطل لا أصل له لأن الإقرار المنسوب للمورث لم يكن مصحوبا بالشهادتين والتبري ولم يقل أحد إن كلمة مسلم تتضمن النطق بهما .

وحيث إن هذا السبب في غير محله ذلك أن الحكم المطعون فيه انتهى في قضائه إلى أن المتوفى "أقر قبل وفاته بالزوجة والاسلام والإقرار اخيار وكشف عن الاسلام الذي يكون به الشخص مسلما وهو يتضمن النطق بالشهادتين والتبري وثبت ذلك في محضر رسمي قضائي ومن ثم تكون عناصر حكمي النقض على فرض تماثل النزاع متحققة " وهو استخلاص موضوعي سائغ لدلالة الاقرار والظروف الملازمة له على صحة اسلام المتوفى يستقل به قاضي الدعوى ولا تراقبه محكمة النقض ، وما استورد إليه الحكم فوق ذلك من قرارات قانونية أو موضوعية أخرى أيا كان وجه الرأى فيها فهو لا يعدو أن يكون مجرد تزيد لا يعيبه ولا يؤثر في جوهر قضائه .

وحيث إن حاصل السبب السادس أن الحكم المطعون فيه خالف أصول التقاضى وجاء مشوبا بالقصور من وجوه (أولها) فيما قرره من أن " المحكمة تناقش أدلة الطرفين على أنها صحيحة لأن كلا منهما لم يطعن على الأوراق التي قدمها خصمه " إذ أن كلام الحكم يكشف عن أن المحكمة التزمت جانب المصالحة بين طرفي النزاع فيما يتعلق بالأوراق المقدمة من كل منهما وافترضت أن الأوراق المقدمة من المطعون عليها صحيحة مع أن الطاعنين أوسعوها طعنا وتجريحا ، وفيما قرره من أن " أدلة الطرفين على كثرتها متعارضة فيسقط الاستدلال بها ولا تقضى المحكمة إلا بما يكون عقيدتها " وهو قصور من الحكم إذ لم يبين ما هي هذه الأدلة التي وصفها بالتعارض ووجه تعارضها وكيف استحال عليه الترجيح بينها (وثانيها) أنه جرى في قضائه على أن الزوج مقر بالزوجة والاسلام وبنوة مديحة في الأوراق الرسمية والعرفية " دون أن يبين ما هي هذه الأوراق وفي حين أن قيد مديحة بدفاتر المواليد تم بغير تدخل من المورث ولم يكن هو الذي

بلغ بميلادها والمستخرج الرسمي من دفاتر المواليد بتاريخ ميلادها ونسبة طلبه اليه لا يدل على شيء ولا يمكن أن يصبح به والدها للبنت لأن مكاتب الصحة لا تحقق صفة طالب المستخرج وتوقيعه على الطلب (وثالثها) أنه لم يتحدث من صورة وثيقة طلاق المطعون عليها من زوجها السابق ودلالة وجودها في ملف الانضمام (ورابعها) أنه عند ما قال إن اسلام الزوج ، ثبت في أوراق سرقت وتعتقد المحكمة وجودها . ولم يبين ما هي تلك الأوراق وما هو مضمونها والتحقيق الذي دل على وجودها (وخامسها) أن الطاعنين قدموا صورا رسمية من محاضر معاون المحكمة الحسبية التي أدلت فيها المطعون عليها باقرارات مفصلة عن مسألة انضمامها إلى الكنيسة وزواجها بالمتوفى زواجا مدنيا هرفيا وهو على دينه المسيحي ، ولم يتعرض الحكم لهذا الدفاع ولم يفتن إليه .

وحيث إن هذا السبب مردود في الوجه الأول منه بأن لقاضي الموضوع السلطة التامة في بحث الدلائل والمستندات المقدمة له تقديمها وفي موازنة بعضها ببعض الآخر وترجيح ما تطمئن نفسه إلى ترجيحه منها وفي استخلاص ما يرى أنه هو واقع الدعوى ، والحكم المطعون فيه لم يجاوز هذا النظر في الموازنة بين أدلة الدعوى وأطراح مارأي أطراحه منها بقوله إن المحكمة " لا تقضى إلا بما يكون عقيدتها من الأدلة السليمة والقرائن المتضافرة والنصوص الفقهية والقانونية " ومردود في الوجه الثامن بأن الحكم أقام قضاءه في هذا الخصوص على أن الاقرار بالزوجية كاف وحده لإثبات نسب البنتين "فضلا عن أن الزوج أقر بنوة البنت مديحة بعد ولادتها باستخراجه صورة شهادة ميلادها والتوقيع على هذا الطلب والحاقها بالمدارس والصرف عليها " والقول بأن قيدها في دفاتر المواليد تم بغير تدخل المورث هو جدل موضوعي لا يجوز التحدى به ، ومردود في الوجه الثالث بأن هدم تحدث الحكم عن وثيقة طلاق المطعون عليها ودلالة وجودها في ملف الانضمام لا يعيبه إذ أن المحكمة غير ملزمة بأن ترد على كل حجة من حجج الخصوم استقلالاً متى كانت الأدلة التي عولت عليها من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها ، ومردود في الوجه الرابع بأنه لا يعيب الحكم أنه لم يذكر نصوص المستندات التي اعتمد عليها ما دامت هذه المستندات كانت مقدمة إلى المحكمة ومبينة في مذكرات الخصوم مما يكفي معه مجرد الإشارة إليها ،

ومردود في الوجه الخامس بأن الحكم المطعون فيه لم يعول على طلب المطعون عليها الانضمام إلى الكنيسة ولا على أقوالها في محضر معاون المحكمة الحسبية في اليوم التالي للوفاة .

وحيث إن حاصل السبب السابع أنه في صدد إثبات ديانة المتوفى احتج الطاعنون ببطاقته الشخصية وجواز سفره وبأقراراته لدى مصلحة الضرائب وثابت فيها جميعا أنه مسيحي وأعزب وقد أهدر الحكم دلالة هذه الأوراق بقوله بأنها " ليست رسمية في كل ما دون فيها " وأن " إقرار المتوفى في المحضر الرسمي في القضية المركزية يجب كل إقرار يخالفه لأنه في قضية ينظرها قاضي ومحضرها رسمي " في حين أنه لا يوجد أي إقرار قضائي في محضر القضية المركزية ومحضر البوليس ولم يعد لإثبات الاسلام والزوجية وقد تحرر في جنحة اتلاف مركزية لم يكن صالح نسيم طرفا فيها ، والقول بأن بطاقة تحقيق الشخصية وجواز السفر ليسا معدين لإثبات الديانة والحالة خطأ لأن الدين والحالة الشخصية من البيانات الجوهرية في كل منهما وهذه الأوراق ينبغي احترامها وعدم اهدارها إلا بدليل أقوى منها لا بالاستناد إلى تقارير عامة مرسلة كما فعل الحكم .

وحيث إن هذا السبب مردود بأن الحكم المطعون فيه لم يعول على بيانات البطاقة الشخصية وجواز سفر المتوفى وأوراقه التجارية بقوله إن " ذكر المتوفى في هذه الأوراق أنه مسيحي أو أعزب لا يصور الحقيقة والواقع " وذلك للاعتبارات التي أوردتها وسبق بيانها في سياق السبب الثاني ، وحسب قاض الموضوع — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن يبين الحقيقة التي اقتنع بها وأن يذ كر دليلها وما عليه أن يتتبع حجج الخصوم وأوجه دفاعهم ويرد استقلالاً على كل قول أو حجة أو طلب أناروه في مرافعتهم .

وحيث أنه لنا تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢ من يناير سنة ١٩٦٣

بإدارة السيد / محمد قواد جابر نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمد زعفراني سالم ، وأحمد زكي محمد ، وعبد المجيد يوسف الغايش ، وقطب فراج .

(٢)

الطعن رقم ٤٨ لسنة ٣٠ أحوال شخصية :

أحوال شخصية . طلاق . قانون . "تطبيق لأئحة ترتيب المحاكم الشرعية" .
إثبات . "إجراءات الإثبات" . "قواعد الإثبات الموضوعية" .

مفاد المواد ٦ و ٥ من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ و ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية أن المشرع فرق في الإثبات بين الدليل وإجراءات الدليل : خضوع إجراءات الإثبات لقانون المرافعات ، بقاء قواعد الإثبات الموضوعية خاضعة لأحكام الشريعة الإسلامية . لا يغير من ذلك ما نصت عليه المادة ١٣ من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ من إلغاء الباب الثالث من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية الخاص بالأدلة فيما عدا بعض المواد لم يقصد المشرع بهذا الإلغاء الخروج على الأصل المقرر بمقتضى المادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية . إثبات وقوع الطلاق وفقه هند المسلمين من مسائل الأحوال الشخصية . خضوعه لأحكام الشريعة الإسلامية . تطبيق الحكم المطعون فيه بحكم الشريعة الإسلامية دون قانون المرافعات والقانون المدني . عدم مخالفته للقانون .

مفاد المواد ٦ و ٥ من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ و ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية أن المشرع فرق في الإثبات بين الدليل وإجراءات الدليل فأخضع إجراءات الإثبات كيان الوقائع وكيفية التحقيق وسماع الشهود وغير ذلك من الإجراءات الشكلية لقانون المرافعات — أما قواعد الإثبات المتصلة بذات الدليل كيان الشروط الموضوعية اللازمة لصحته وبيان قوته وأثره القانوني فقد أبقاها المشرع على حالها خاضعة لأحكام الشريعة الإسلامية — والحكمة التي ابتغاها المشرع من ذلك هي احترام ولاية القانون الواجب التطبيق حتى لا يكون هناك إخلال بحق المتخاصمين في تطبيق أحكام شريعتهم — ولا يغير

من ذلك أن يكون المشرع قد نص في المادة الثالثة عشرة من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ على إلغاء الباب الثالث من لأئحة ترتيب المحاكم الشرعية وهو الخاص بالأدلة ولم يستبق من مواده سوى المواد الخاصة بعدم سماع دعوى الوقف عند الإنكار وشهادة الاستكشاف والتفقات والشهادة على الوصية - إذ أنه لم يقصد بهذا الإلغاء الخروج على الأصل المقرر بمقتضى المادة ٢٨٠ من لأئحة ترتيب المحاكم الشرعية التي أحالت إليها المادة السادسة من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ السالف الإشارة إليها ، وإذ كان إثبات وقوع الطلاق وفقه عند المسلمين من مسائل الأحوال الشخصية ومن ثم يخضع لأحكام الشريعة الإسلامية التي يرجع إليها في إثبات وقوعه وكيف يكون معتبرا شرعا ، فإن الحكم المطعون فيه وقد طبق حكم الشريعة الإسلامية دون قانون المرافعات والقانون المدني في هذا الخصوص لا يكون قد خالف للقانون .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرو والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل في أن المطعون عليها الثانية أقامت على زوجها المطعون عليه الأول الدعوى رقم ١٤ سنة ١٩٥٩ كلى أمام محكمة الاسكندرية الابتدائية للأحوال الشخصية وقالت في بيان دعواها إنها تزوجت من زوجها المذكور في سنة ١٩٣٨ على طقوس مذهب الأقباط الأرثوذكس الذي كانا يدينان به في ذلك الوقت ولكن ما لبث أن دب الخلاف بينهما فأساء معاملتها وسامها ضروبا من الأذى والاعتداء حتى أشهر إسلامه في سنة ١٩٤٩ فانفصلت عنه وظلا كذلك حتى تاريخ رفع دعواها . وأنه لما كان إسلام الزوج يجعل عقد الزواج مفسوخا طبقا لأحكام قانون الأحوال الشخصية للأقباط الأرثوذكس كما أن الشريعة الإسلامية تجيز التطليق للضرر إذا ما أساء الزوج معاشرته زوجته فإنها لذلك تطالب الحكم -

أصليا — باعتبار عقد زواجها منه مفسوخا — واحتياطيا — بتطبيقها منه طلاقه
بأئنة عملا بقواعد الشريعة الإسلامية — وبتاريخ ١٩٥٩/١١/٢٦ قضت المحكمة
برفض الطلب الأصلي وقبل الفصل في موضوع الطلب الاحتياطي بإحالة الدعوى
إلى التحقيق لتثبت المطعون عليها الثانية بكافة طرق الإثبات القانونية بما فيها
البينة أن المطعون عليه الأول أضر بها بما لا يستطاع معه دوام العشرة بين
أمثالهما هل أن يكون له النفي بالطرق عينها . وتنفيذا لهذا الحكم أشهدت
الزوجة كلا من صبيحي تاوفيلس وأديب صليب بشارة وعديله محمد أحمد وأشهد
الزوج كلا من إسماعيل خليفة حمدي وطه سعد ومحمد خليل — وبعد أن سمعت
المحكمة أقوال الشهود المذكورين إثباتا ونفيا قضت في ١٩٦٠/٥/١٢ حضوريا بتطبيق
المطعون عليها الثانية من زوجها المطعون عليه الأول طلاقا بائنا... وذلك ترجيحاً لأقوال
شهود الإثبات على أقوال شهود النفي... واستأنف الزوج هذا الحكم وقيد استئنافه برقم ١٢
سنة ١٩٦٠ أحوال شخصية (مل) بمحكمة استئناف الاسكندرية طالبا إلغاء الحكم
المستأنف ورفض الدعوى ... وبتاريخ ١٩٦٠/١١/٢٤ قضت المحكمة بقبول
الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى فطعنت
نيابة استئناف الاسكندرية في هذا الحكم بطريق النقض — وعرض الطعن على
دائرة فحص الطعون بجلسته ١٩٦٢/١/١٣ فقررت إحالته إلى هذه الدائرة ونظر
بجلسته ١٩٦٢/١١/٢١ حيث صممت الطاعنة والنيابة العامة على طلب نقض الحكم
المطعون فيه ولم يحضر أى من المطعون عليهما ولم يبدو دفاعا ما .

وحيث إن الطعن بنى على سبب واحد حاصله أن الحكم المطعون فيه قضى
بإلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى الزوجة استنادا إلى ما ذهب إليه من أن
قواعد الإثبات في مسائل الأحوال الشخصية التي كانت من اختصاص المحاكم
الشرعية أصبحت وفقا للسنتين الخامسة والسادسة من القانون رقم ٤٦٢
لسنة ١٩٥٥ تنقسم إلى قسمين أحدهما شكلي خاص بالإجراءات وينحصر لأحكام
قانون المرافعات والآخر موضوعي وهو تحديد الأدلة وقيمة كل منها ومن يقع
عليه عبء الإثبات وما يجب عليه إثباته وذلك ينحصر لأحكام الشريعة الإسلامية
وأرجح الآراء من مذهب أبي حنيفة ثم رتب الحكم على ذلك استبعاد شهادة كل
من شاهدى الزوجة غير المسلمين على الزوج لما في الشهادة من ولاية ولا ولاية

لغير المسلم على المسلم ولم يعتد بشهادة شاهدها الباقية صديقه محمد أحمد لعدم اكتمال نصاب الشهادة بها — والحكم المطعون فيه إذ أقام قضاءه على هذا النظر قد أخطأ في تطبيق القانون — ذلك أن المشرع قد ألغى بالقانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ الباب الثالث من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية وهو الخاص بالأدلة ولم يستبق من مواد هذا الباب سوى مواد ثلاثة خاصة بعدم سماع دعوى الوقف عند الإنكار والاستكشاف في التفقات والشهادة على الوصية — وبذلك يكون قد ألغى جميع الفصول الخاصة بطرق الإثبات في اللائحة ومنها الشهادة ، فأصبح قانون المرافعات والقانون المدني هما المرجع الوحيد في تحديد طرق الإثبات وتحديد قيمة كل دليل منها أي المرجع في شكل الأدلة وموضوعها معا — فلا فرق بين شاهد وآخر من حيث الدين أو الجنس كما لم يعتد للشهادة نصاب معين يجب توافره .

وحيث إن هذا النعي مردود ذلك أنه لما كانت المادة الخامسة من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ قد نصت على أنه ” تتبع أحكام قانون المرافعات في الإجراءات المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية والوقف التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية والمجالس المليية عدا الأحوال التي وردت بشأنها قواعد خاصة في لائحة ترتيب المحاكم الشرعية “ وكانت المادة السادسة من ذات القانون قد نصت على أن ” تصدر الأحكام في المنازعات المتعلقة بالأحوال الشخصية والوقف والتي كانت أصلا من اختصاص المحاكم الشرعية طبقا لما هو مدون في المادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم المذكورة “ فإن مفاد هذه النصوص أن المشرع فرق في الإثبات بين الدليل وإجراءات الدليل على معنى أن إجراءات الإثبات الشككية التي تتعلق بإجراءات الدليل كبيان الوقائع وكيفية التحقيق وسماع الشهود وغير ذلك من الإجراءات الشككية وهذه كلها قد رأى إخضاعها لقانون المرافعات — أما قواعد الإثبات الموضوعية المتصلة بذات الدليل كبيان الشروط الموضوعية اللازمة لصحته وبيان قوته وأثره القانوني فقد أبقاها المشرع على حالها خاضعة لأحكام الشريعة الإسلامية والحكمة التي تغياها المشرع من ذلك على ما صرح به في المذكرة التفسيرية للقانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ هي ” احترام ولاية القانون الواجب التطبيق حتى لا يكون هناك إخلال بحق

المتخصصين في تطبيق أحكام شريعتهم". ولا يغير من ذلك أن يكون المشرع قد نص في المادة الثالثة عشرة من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ المشار إليه على إلغاء الباب الثالث من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية وهو الخاص بالأدلة ولم يستبق من مواده سوى المواد الخاصة بعدم سماع دعوى الوقف عند الإنكار وشهادة الاستكشاف في التفقات والشهادة على الوصية — إذ أنه لم يقصد بهذا الإلغاء الخروج على الأصل المقرر بمقتضى المادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية التي أحالت إليها المادة السادسة من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ السابق الإشارة إليها لما كان ذلك، وكان إثبات وقوع الطلاق ونفيه عند المسلمين من مسائل الأحوال الشخصية فهو يخضع لأحكام الشريعة الإسلامية التي يرجع إليها في تقرير دليل إثبات وقوعه وكيف يكون التطبيق معتبرا شرطا حتى تقع الفقرة به بين الزوجين — والحكم المطعون فيه إذ طبق حكم الشريعة الإسلامية دون قانون المرافعات والقانون المدني على واقعة النزاع في هذا الخصوص فإنه لا يكون قد خالف القانون مما يتعين معه رفض الطعن .

جلسة ٣ من يناير سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد المستشار الحسيني العوضي ، وبحضور السادة المستشارين : محمود توفيق اسماعيل ، ولطفي هل ، ومحمد ممتاز نصار ، وحافظ محمد بدوي .

(٣)

الطعن رقم ٢٦٣ لسنة ٢٦ القضائية :

(١) اصلاح زراعي . " اقرار المالك والتحفظ الوارديه " . بيع .

للك أن يضمن اقراره — بما اختاره من أطيان تطبيقا لقانون الاصلاح الزراعي — ما شاء من التحفظات . تحقيق هذا الاقرار وما تضمنه من تحفظات منوط بالجهة التي حددها القانون . قبول هذه الجهة التحفظ الوارد باقرار المالك — ومثواه أن يحتفظ بالقدر المبيع منه ضمن ما اختاره من أطيان عند عدم الاعتداد بعقد البيع . ليس للشري من المالك أن يجادل في صحة ذلك التحفظ أو يترضى عليه .

(ب) اصلاح زراعي . " توزيع الأراضي المستولى عليها " . " حق صغار الزراع " .

حق صغار الزراع الذين يوزع عليهم الأراضي المستولى عليها لا يتعلق بالأرض الخاضعة للاستيلاء طبقا لقانون الاصلاح الزراعي ، إلا بعد تمام الاستيلاء والتوزيع ، أما قبل ذلك فليس لهم تمت حقوق عليها .

(ج) اصلاح زراعي . تصرفات المالك . " بيع " . " الالتزام بنقل الملكية " . عقد . " فسخ العقد " . قوة قاهرة . التزام . " انقضاء الالتزام " .

لم يحظر قانون الاصلاح الزراعي على المالك التصرف فيما يستتبعه لنفسه من أطيان في حدود المساقى فدان ولم يضع قيودا على ذلك . صدور قانون الاصلاح الزراعي لا يترتب عليه استحالة تنفيذ التزام المالك بنقل ملكية ما باعه منها . عدم ادراج المالك القدر المبيع ضمن ما اختاره من أطيان بصفة أصلية وإيراده في اقراره تحفظا بأن يتدرج ضمن هذه الأطيان في حالة عدم الاعتداد بالبيع وقبول جهة الاصلاح الزراعي هذا التحفظ .

امتناع نقل الملكية في الفترة بين تقديم الاقرار وموافقة جهة الاصلاح الزراعي على التحفظ . مانع مؤقت لم يترتب عليه — في حدود سلطة محكمة الموضوع — زوال المصلحة المرجوة من العقد وليس له من اثر سوى تأجيل تنفيذ الالتزام في تلك الفترة دون أن يؤدي إلى افساخ العقد بقوة القانون .

(د) اصلاح زراعي . ” تصرفات المالك غير الثابتة التاريخ ” . ” عدم الاعتداد بها ” . بطلان . بيع .

عدم الاعتداد بعقد البيع الصادر من مالك خاضع لقانون الاصلاح الزراعي قبل يولييه سنة ١٩٥٢ — في حق جهة الاصلاح الزراعي — لعدم ثبوت تاريخه لا يفي بطلان هذا العقد . موافقة جهة الاصلاح الزراعي على ادراج القدر المبيع ضمن ما اختاره المالك وفقا للقانون يجعل القدر المبيع بمنجاة من الاستيلاء . ليس بلجهة الاصلاح الزراعي أن تعترض على التصرفات الواردة عليه . لا تعارض بين قرار اللجنة القضائية للاصلاح الزراعي — قبل تلك الموافقة — بعدم الاعتداد بالبيع وبين الحكم بالزام المشتري بدفع باقي ثمن المبيع على أساس قيام العقد .

(هـ) اصلاح زراعي . ” اختصاص اللجنة القضائية ” . اختصاص .

اختصاص اللجنة القضائية للاصلاح الزراعي مقصور على الفصل فيما يعترض الاستيلاء من منازعات سواء قامت بين جهة الاصلاح الزراعي وبين المستولي لديهم بشأن بيانات الاقرارات المقدمة منهم وصحة الاستيلاء أو كانت المنازعة بين جهة الاصلاح الزراعي وبين الغير ممن يدعى ملكية الأرض التي تقرر الاستيلاء عليها وتعيين أصحاب الحق في التعويض عنها . غير ذلك من المنازعات بين الأفراد بشأن تنفيذ الاتفاقات المبرمة بينهم والتي لا تكوّن جهة الاصلاح الزراعي طرفا فيها لا تدخل في اختصاص اللجنة القضائية . الاختصاص بها للحاكم صاحبة الولاية العامة بالفصل في جميع المنازعات إلا ما استثني بنص خاص .

(و) اصلاح زراعي . ” إدارة الاستيلاء ” . ” اللجنة العليا للاصلاح الزراعي ”

ما يصدر من إدارة الاستيلاء — التي ناط بها المشرع بتنفيذ أحكام قانون الاصلاح الزراعي — والقيام بعمليات الاستيلاء والتوزيع ، يعتبر صادرا من اللجنة العليا للاصلاح الزراعي باعتبار أن هذه اللجنة قد فوضت تلك الإدارة في اصدار كل ما يتعلق بمسائل الاستيلاء .

(ز ، ح) حوادث طارئة . ” نطاق نظرية الحوادث الطارئة “ . ” عقود المدة “ . ” العقود الفورية المؤجلة التنفيذ “ (١) . ” عقود الغرر “
عقد . اصلاح زراعى .

نص المادة ١٤٧/٢ مدنى نص عام يتسع لتطبيق نظرية الحوادث الطارئة على جميع العقود التى يفصل بين ابرامها وبين تنفيذها فترة من الزمن يطرأ خلالها حادث استثنائى عام غير متوقع يجعل تنفيذ الالتزام مرهقا للدين . انطباق هذه النظرية على عقود المدة ذات التنفيذ المستمر أو الدورى وعلى العقود الفورية التى يتفق فيها على أجل لاحق لتنفيذ بعض التزامات الماعدين فالأجل من شروط التعاقد . شرط تطبيق هذه النظرية ألا يكون تراخى تنفيذ الالتزام إلى ما بعد الحادث الطارىء راجعا إلى خطأ المدين .

عدم انطباق نظرية الحوادث الطارئة على ” عقود الغرر “ فهى تعرض الماعدين — بطبيعتها — لاحتمال الكسب الكبير أو الخسارة الفادحة .

(ط) حوادث طارئة . ” تطبيق نظرية الحوادث الطارئة “ . ” أثره على الالتزام المؤجل “ .

أثر تطبيق نظرية الحوادث الطارئة على عقود البيع التى يكون الثمن فيها مؤجلا أو مقسطا ، رد الالتزام إلى الحد المعقول لا يكون إلا بالنسبة للقسط أو الأقساط التى يثبت أن التزام المدين بها أصبح مرهقا بسبب الحادث الطارىء مما يهدده بخسارة فادحة . لا يعمل القاضى هذا الجزء بالنسبة للأقساط المستقبلية التى يحتمل زوال أثر الحادث الطارىء عند استحقاقها وشأنها فى ذلك شأن الاجراءات فى عقود المدة من حيث التأثر بالظروف الطارئة .

(ك ، ل) حوادث طارئة . ” قانون الاصلاح الزراعى “ ، اصلاح زراعى ،
” القانون رقم ٤٥٢ لسنة ١٩٥٣ “ (٢) .

قانون الاصلاح الزراعى يعتبر حادثا طارئا فهو حادث استثنائى عام لم يكن فى الوسع توقعه ولا كان ممكنا دفعه .

(١) مثل هذا المبدأ مقرر فى الطعن رقم ٢٥٩ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٣/٣/٢١ —
بالعدد الحالى رقم ٣٦ .

(٢) مثل هذا المبدأ مقرر فى الطعن رقم ٢٥٩ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٣/٣/٢١ —
بالعدد الحالى رقم ٣٦ .

الحادث الطارئ قد يكون تشريعا كما قد يكون عملا أو واقعة مادية .

النتيجة التي رتبها القانون رقم ٤٥٢ لسنة ١٩٥٣ — لا يمكن تعليلها إلا على أساس اعتبار قانون الإصلاح الزراعي ظرفا طارئا .

تدخل المشرع بالقانون ٤٥٢ لسنة ١٩٥٣ لم يقصد به قصر تطبيق نظرية الحوادث الطارئة على خصوصية يعونها إذ صرح بأن حكمه لا يخل بحقوق الطرفين طبقا لأحكام القانون المدني بالنسبة لهذه الصفة ومن هذه الأحكام حكم الظروف الطارئة .

(م) حوادث طارئة "تطبيق نظرية الحوادث الطارئة" "شرط الارهاق"
"مناطه"

لا يكفي في نفي قيام شرط الارهاق القول بأن قانون الإصلاح الزراعي ليس صيبا في هبوط ثمن الأملاك . تقرير المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٤٥٢ لسنة ١٩٥٣ أنه قد ترتب على صدور قانون الإصلاح الزراعي انخفاض ثمن الأراضي الزراعية وتحديد قيمتها الايجارية . وجوب النظر في تقرير الارهاق إلى ذات الصفة محل التعاقد .

١ — ليس في القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ انحصار بالاصلاح الزراعي أو القوانين المعدلة له ما يمنع المالك الذي انطبق عليه ذلك القانون لامتلاكه أكثر من مائتي فدان من أن يضمن إقراره ما شاء من التحفظات ما دام الأمر في تحقيق هذا الإقرار وفي الفصل فيما قد يتضمنه من تحفظات خاضعا لتقدير الجهة التي ناط بها القانون تحقيق الإقرارات فإذا كانت هذه الجهة قد قبلت التحفظ الوارد بإقرار المالك — ومؤداه أن يحتفظ بالقدر المبيع منه ضمن المائتي فدان وذلك في حالة عدم الاعتداد بعقد البيع — وأعملت مقتضاه لما رأته من قيامه على سند صحيح من القانون ، فإنه لا يكون للمشتري من هذا المالك أن يجادل في صحة ذلك التحفظ أو يعترض عليه .

٢ — صغار الزراع وغيرهم ممن نص عليه في المادتين ٩ و ١٠ من القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ على أن توزع عليهم الأرض المستولى عليها ، لا يتعلق حقهم بالأرض الخاضعة للاستيلاء بمقتضى القانون المذكور وهي الزائدة عن المائتي فدان التي يستبقها المالك لنفسه — إلا بعد أن يتم الاستيلاء عليها وبعد أن توزع عليهم أما قبل هذا التوزيع فلا يكون لهم أية حقوق عليها .

٣ - لم يحظر القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ على المالك التصرف فيما يستتبعه لنفسه في حدود المائتي فدان ولم يضع أى قيد على هذا التصرف ومن ثم فلا يترتب على صدور هذا القانون استحالة تنفيذ إلزام المالك بنقل ملكية القدر الذى باعه من تلك الأطنان . فإذا كان البائع لم يدرج في إقراره القدر المبيع ضمن الأطنان التى اختارها لنفسه بصفة أصلية وامتنع بذلك نقل الملكية للمشتري في الفترة بين تقديم هذا الإقرار وموافقة جهة الاصلاح الزراعى على أعمال مقتضى التحفظ الوارد فيه بشأن هذا القدر وإعتباره ضمن الأطنان المحتفظ بها للمالك ، وكان هذا المانع المؤقت لم يترتب عليه - في حدود السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع - زوال المنفعة المرجوة من العقد فلا يكون له من أثر سوى تأجيل تنفيذ الإلتزام في الفترة التى قام فيها ولا يؤدي إلى انفساخ العقد بقوة القانون .

٤ - عدم الاعتداد بعقد البيع الصادر من المالك الخاضع لقانون الاصلاح الزراعى قبل ٢٣ يولييه سنة ١٩٥٢ - في حق جهة الاصلاح الزراعى - لعدم ثبوت تاريخه لا يعنى بطلانه بل إن هذا العقد يبقى صحيحا نافذا بين عاقيه متى تم صحيحا وفقا لأحكام القانون العام . ومن ثم فإذا كانت جهة الاصلاح الزراعى قد وافقت على ادراج القدر المبيع ضمن ما اختاره البائع في حدود القدر الذى يجيزه القانون الإحتفاظ به لنفسه من أطنانه فإن العين المبيعة تكون بمنجاة من الإستيلاء ولا يكون بلجهة الاصلاح الزراعى أن تعترض بعد ذلك على التصرفات الواردة عليها بل يبقى العقد صالحا لنقل ملكية المبيع إلى المشتري وبالتالى فلا تعارض بين قرار اللجنة القضائية بعدم الاعتداد بالبيع - قبل موافقة جهة الاصلاح الزراعى سالفة الذكر - وبين الحكم ، بعد ذلك ، بإلزام المشتري بدفع باقى ثمن المبيع على أساس قيام العقد ونفاذه (*) .

(*) راجع تقض ١٩٦٢/٥/٣ مجموعة المكتب الفني من ١٣ ص ٥٦٥ " عدم الاعتداد بتصرفات المالك غير الثابتة التاريخ قبل ٢٣ يولييه سنة ١٩٥٢ . عدم نفاذها بالنسبة لجهة الاصلاح الزراعى التى تعد من طبقة الغير بالنسبة لهذه التصرفات . ليس معنى عدم الاعتداد بطلانها الأمر في شأن العقد غير الثابت التاريخ أو عدم نفاذه في حق جهة الاصلاح منوط بموقف المتصرف من الأطنان موضوع ذلك العقد وما إذا كانت قد دخلت فيما اختاره أو لم تدخل وما إذا كان قد استولى عليها أم لا " .

٥ — مفاد نص المادة ١٣ مكررة من القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ —
وما ورد بلائحته التنفيذية والمذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٢٢٥ لسنة ١٩٥٣ —
أن اختصاص اللجنة القضائية مقصور على الفصل فيما يعترض الاستيلاء
من منازعات سواء قامت بين جهة الإصلاح الزراعي وبين المستولى لديهم
بشأن البيانات الواردة في الإقراوات المقدمة منهم وصحة الاستيلاء على ما تقرر
الاستيلاء عليه من أرضهم ، أو كانت المنازعة بين جهة الإصلاح الزراعي
وبين الغير ممن يدعى ملكية الأرض التي تقرر الاستيلاء عليها بحسب أحكام
قانون الإصلاح الزراعي وتعيين أصحاب الحق في التعويض عنها ، أما غير ذلك
من المنازعات التي تقوم بين الأفراد وبعضهم بشأن تنفيذ الاتفاقات المبرمة
بينهم ، والتي لا تكون جهة الإصلاح الزراعي طرفا فيها فلا اختصاص للجنة
بنظرها ولو تأثرت التزاماتهم المترتبة على تلك الاتفاقات بقانون الإصلاح
الزراعي وإنما يكون الاختصاص للحاكم صاحبة الولاية العامة بالفصل في جميع
المنازعات إلا ما استثنى بنص خاص . فإذا كانت جهة الإصلاح الزراعي
لم تنازع المالك إدخال القدر المبيع منه ، ضمن المائتي فدان الجائز له الاحتفاظ
بها فإنه لا تكون تمت منازعة في هذا الخصوص تختص اللجنة القضائية
بنظرها .

٦ — ما يصدر من إدارة الاستيلاء التابعة للجنة العليا للإصلاح الزراعي —
الهيئة العامة للإصلاح الزراعي — التي ناط بها المشرع تنفيذ أحكام القانون
رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ والقيام على عمليات الاستيلاء والتوزيع ، يعتبر صادرا من
اللجنة العليا باعتبار أن هذه اللجنة قد فوضت تلك الإدارة في إصدار كل ما يتعلق
بمسائل الاستيلاء .

٧ — تنص المادة ١٤٧/٢ من القانون المدني على أنه " ... إذا طرأت
حوادث استثنائية عامة لم يكن في الوسع توقعها وترتب على حدوثها أن تنفذ
الالتزام التعاقدى وإن لم يصبح مستحيلا صار مرهقا للدين بحيث يهدده بخسارة
فادحة جاز للقاضي تبعا للظروف وبعد الموازنة بين مصلحة الطرفين أن يرد
الالتزام المرهق إلى الحد المعقول ... " وإذ يبين من هذا النص أن المشرع قد
أطلق التعبير بالالتزام التعاقدى دون أن ينحصر نوعا من الالتزام التعاقدى بعينه

وإنما أورد النص هاما بحيث يتسع لتطبيق نظرية الحوادث الطارئة على جميع العقود التي يفصل بين إبرامها وبين تنفيذها فترة من الزمن يطرأ خلالها حادث استثنائي عام غير متوقع يؤدي إلى جعل تنفيذ الالتزام مرهقا للمدين فإن هذه النظرية تنطبق على عقود المدة ذات التنفيذ المستمر أو الدوري كما تنطبق على العقود الفورية التي يتفق فيها على أجل لاحق لتنفيذ بعض التزامات العاقدين لتحقيق حكمة التشريع في الحالتين وهي إصلاح ما اختل من التوازن الاقتصادي للعقد في الفترة ما بين إبرامه وتنفيذه نتيجة للظروف الاستثنائية التي طرأت خلال هذه الفترة وذلك برفع العنت عن المدين تمكينا من تنفيذ التزامه دون إرهاق كبير وهذا الإرهاق كما يحدث في الالتزامات التي تنفذ بصفة دورية أو مستمرة يحدث كذلك في الالتزامات المؤجلة التنفيذ على أنه يشترط لتطبيق نظرية الحوادث الطارئة ألا يكون تراخى تنفيذ الالتزام إلى ما بعد وقوع الحادث الطارئ راجعا إلى خطأ المدين إذ لا يجوز له أن يستفيد في هذه الحالة من تقصيره، كما أن هذه النظرية لا تنطبق على "عقود الغرر" إذ أنها تعرض - بطبيعتها - العاقدين لا حتمال كسب كبير أو خسارة فادحة (*)

٨ - لا ينال من تطبيق نظرية الحوادث الطارئة على عقود البيع التي يكون فيها الثمن كله أو بعضه مؤجلا القول بأن إرجاء دفع الثمن قصد به التيسير على المشتري فلا ينبغي أن يضارب به البائع ذلك أن الأجل شرط من شروط التعاقد على الصفقة أصلا ولما تمكن البائع من إبرام العقد بالثمن المتفق عليه فيه فلا يعتبر والحال كذلك تأجيل تنفيذ التزام المشتري بدفع الثمن تفضيلا من البائع.

(*) راجع نقض ١٩٥١/١١/٨ مجموعة المكتب الفني من ٣ رقم ٥ "قوام نظرية الحوادث الطارئة أو عمل المحاكم أن يكون الحادث استثنائيا وغير متوقع وقت انعقاد العقد" وراجع نقض ١٩٦١/٥/٣١ مجموعة المكتب الفني من ١٢ رقم ٦٩ "مناطق تطبيق نظرية الحوادث الطارئة قيام الالتزام بين الطرفين . امتناع تطبيقها عند تغيير الالتزام" . وراجع نقض ١٩٦٢/١٢/٢٠ في الطعن رقم ٢٤٥ لسنة ٢٧ ق "إذا كان الالتزام قد قذفه ينقضي ويمنع انطباق هذه النظرية لأنها إنما تره على التزام قائم لم ينفذ بعد" .

٩ - تطبيق حكم المادة ١٤٧/٢ من القانون المدني على عقود البيع التي يكون فيها الثمن مؤجلا أو مقسما لا يحول دون إعمال الجزاء المنصوص عليه فيها - وهو رد الالتزام الى الحد المعقول - على الوجه الذي يتطلبه القانون ذلك أن القاضى لا يعمل هذا الجزاء إلا بالنسبة للقسط أو الأقساط التي يثبت له أن أداء المشتري لها قد أصبح بسبب وقوع الحادث الطارئ غير المتوقع مرهقا له بحيث يهدده بخسارة فادحة أما باقى الأقساط المستقبلية فإن القاضى لا يعمل فى شأنها هذا الجزاء إذا تبين أن هناك احتمالا بزوال أثر ذلك الحادث عند استحقاقها ويكون شأن الأقساط فى ذلك شأن الأداءات فى عقود المدة من حيث التأثير بالظروف الطارئة .

١٠ - الشروط التي يتطلبها القانون فى الحادث الطارئ قد توافرت فى قانون الإصلاح الزراعى رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ فهو بحكم كونه قانونا يعتبر حادثا عاما كما أنه حادث استثنائى لم يكن فى الوسع توقعه ولا ممكنا دفعه . ولا يغير من ذلك كونه تشريعا ذلك أن نص المادة ١٤٧/٢ من القانون المدني قد أطلق التعبير عن الحادث فلم يقيد به بأن يكون عملا أو واقعة مادية . والنتيجة التي رتبها القانون رقم ٤٥٢ لسنة ١٩٥٣ - وما تضمنته مذكرته الإيضاحية - لا يمكن تفسيرها إلا على أساس اعتبار قانون الإصلاح الزراعى ظرفا طارئا (*)

١١ - إذا كان القانون رقم ٤٥٢ لسنة ١٩٥٣ قد اقتصر على إعمال أثر نظرية الحوادث الطارئة على خصوصية بعينها وهي حالة ما إذا استولت الحكومة طبقا لقانون الإصلاح الزراعى على أرض كان المستولى لديه قد إشتراها بعقد بيع ثابت التاريخ قبل ٢٣ يولية سنة ١٩٥٢ وكان الأجل المعين لوفائه بالثمن كله أو بعضه يحل أصلا بعد هذا التاريخ فإن تدخل المشرع فى هذه الحالة لم يقصد به قصر إعمال النظرية عليها وحده وإنما قصد به تنظيم العلاقة فيما بين البائع والمشتري على وجه معين عن طريق تحديد ما يجب أدائه من ثمن الأطنان المبيعة التي أخضعت للاستيلاء حتى لا تختلف معايير التقدير فى شأنها . وقد حرص القانون رقم ٤٥٢ لسنة ١٩٥٣ على أن ينص فى نهاية المادة الاولى على أن حكمه

(*) راجع تقض ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٦٢ فى العلم رقم ٢٤٠ لسنة ٢٧ ق .

لا يخل بمحقوق الطرفين طبقاً لأحكام القانون المدني بالنسبة لباقي الصفقة ومن هذه الأحكام ، حكم الظروف الطارئة . ولو كان إتجاه المشرع الى قصر تطبيق الحكم المذكور بالنسبة لعقود البيع المؤجل فيها الثمن على الخصوصية التي عالجها في تلك المادة و الى إنقاذ حكم العقد فيما عداها لقرر أن باقي الصفقة يخضع لحكم العقد أو لأغفل الإشارة كلية الى ما يتبع في شأنه (١) .

١٢ — لا يكفي في نفي قيام شرط الإرهاق - كشرط لتطبيق نظرية الحوادث الطارئة - القول بأن قانون الإصلاح الزراعي ليس سبباً في هبوط ثمن الأطنان وإنما يرجع ذلك الى انخفاض أسعار القطن ذلك أنه علاوة على أن المشرع قد قرر في مذكرته الإيضاحية للقانون رقم ٤٥٢ لسنة ١٩٥٣ بأنه قد ترتب على صدور قانون الإصلاح الزراعي انخفاض أثمان الأراضي الزراعية وتحديد قيمتها الإيجارية ، فإنه يجب أن ينظر عند تقدير الإرهاق الى الصفقة التي أبرم في شأنها العقد مثار النزاع مما يتعين معه على المحكمة أن تبحث أثر هذا القانون على ذات الصفقة محل التعاقد (٢) .

(١) راجع نقض ١٠/٥/١٩٦٢ مجموعة المكتب الفني ص ١٣ ص ٢٩٦ "مستند انطباق المادة الأولى من ق ٤٥٢ لسنة ١٩٥٣ إلهي الأطنان التي تستول عليها الحكومة فعلا تنفيذا لقانون الإصلاح الزراعي" .

(٢) راجع نقض ٧/١٢/١٩٦١ مجموعة المكتب الفني ص ١٢ ص ٧٥٢ "مناطق تحقق شرط الإرهاق المهدد بالخسارة الفادحة لا تشرى النظر الى الصفقة محل التعاقد ذاتها . تقدير تأثير الصفقة محل النزاع بالظروف الاستثنائية مما يدخل في سلطة محكمة الموضوع" و راجع نقض ١٠/٥/١٩٦٢ مجموعة المكتب الفني ص ١٣ ص ٦٢٥ "تدخل القاضي لرد الإلزام الى الحد المعقول طبقاً للمادة ٢/١٤٧ مدني وخصه من القانون يجب لاستعمالها تحقق شروط معينة" .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقور والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن الطاعنين أقاما في ٢٦ من يناير سنة ١٩٥٣ الدعوى رقم ٦٣١ سنة ١٩٥٣ كلى مصر ضد المطعون عليه وزير الزراعة بصفته رئيس اللجنة العليا للإصلاح الزراعي والأمين العام لمصلحة الشهر العقاري وطلبا إلزام المطعون عليه في مواجهة الآخرين بأن يدفع لهما مبلغ ٤٥٠٠ جنيه وفوائده القانونية من تاريخ المطالبة الرسمية والمصاريف والأتعاب وذكر في بيان دعواهما أنه بموجب عقد بيع ابتدائي مؤرخ ١٠ أبريل سنة ١٩٥٢ باع لهما المطعون عليه أطيانا زراعية قدرها ١٦ ف و ٢٠ ط و ٤ س كائنة بمركز السنبلاوين نظير ثمن قدره ٧٧٠٠ جنيه دفعا منه مبلغ ٤٥٠٠ جنيه واتفق على سداد الباقي في ١٥ أكتوبر سنة ١٩٥٢ ريثما يتم العقد النهائي . وقد صدر قانون الإصلاح الزراعي رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ في ٩ سبتمبر سنة ١٩٥٢ قبل اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحديد ذلك العقد وقبل أن يأخذ تاريخا ثابتا بوجه رسمي ولما كانت المادة الثالثة من هذا القانون قد نصت على عدم الاعتداد في تطبيق أحكامه بتصرفات المالك التي لم يثبت تاريخها قبل ٢٣ يولييه سنة ١٩٥٢ وكان المطعون عليه البائع ممن انطبق عليهم القانون المذكور فقد رفض الشهر العقاري اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحديد عقد البيع النهائي وشهره وإزاء ذلك قام الطاعنان بإصدار المطعون عليه برد ما قبضه من الثمن مادام أن العقد أصبح غير قابل للتنفيذ طبقا لأحكام قانون الإصلاح الزراعي بسالف الذكر ولما لم يجد هذا الإنذار رفع الطاعنان هذه الدعوى ضده مطالبين برد هذا المبلغ وفوائده القانونية وأثناء نظر الدعوى صدر القانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٥٣ الذي عدل بالقانون رقم ٢٢٥ لسنة ١٩٥٣ وبموجب هذين القانونين أضيفت إلى القانون رقم ١٧٨

لسنة ١٩٥٢ مادة برقم ١٣ مكررة نصت على تشكيل اللجنة القضائية للإصلاح الزراعي وأن تكون مهمتها في حالة المنازعة تحقيق الإقرارات وفحص ملكية الأراضي المستولى عليها وذلك لتحديد ما يجب الاستيلاء عليه طبقاً لأحكام القانون المذكور ومنعت هذه المادة المحاكم من نظرك تلك المنازعات وبجلسة ٩ مايو سنة ١٩٥٣ حكمت المحكمة بناء على اتفاق الطرفين بوقف الدعوى حتى يتسنى لهما عرض أمر التصرف محل النزاع على تلك اللجنة وقد عرض عليها وقررت في ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٥٣ عدم الاعتداد به وصدقت اللجنة العليا للإصلاح الزراعي على هذا القرار وبصحيفة معلقة في ٢٤ مايو سنة ١٩٥٤ عجّل الطاعنان دعواهما وطلبا الحكم بطلباتهما المبينة بصحيفتهما وبجلسة ١٥ يناير سنة ١٩٥٥ تنازلا عن مخاصمة وزير الزراعة والأمين العام لمصلحة الشهر العقاري وحكمت المحكمة بإثبات هذا التنازل وبجلسة ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٥٥ وجه المطعون عليه إلى الطاعنين دعوى فرعية طلب فيها الحكم بإلزامهما متضامنين بأن يدفعوا له مبلغ ٣٢٠٠ جنيه باقي الثمن وفوائده بواقع ٧٪ من أول يونيه سنة ١٩٥٢ تأسيساً على أن الطاعنين دفعا له عند تحرير العقد الابتدائي في ١٠ أبريل سنة ١٩٥٢ مبلغ ٤٠٠٠ جنيه وتعهدا في هذا العقد بأن يسددا الباقي وقدره ٣٧٠٠ جنيه على قسطين الأول وقدره ١٠٠٠ جنيه في آخر مايو سنة ١٩٥٢ والثاني وقدره ٢٧٠٠ جنيه في ١٥ أكتوبر سنة ١٩٥٢ وأنهما دفعا له من القسط الأول مبلغ ٥٠٠ جنيه فقط ثم صدر قانون الإصلاح الزراعي ولما كان يملك أكثر من مائتي فدان فقد قام بما يفرضه عليه هذا القانون من تقديم إقرار بما يريد الاحتفاظ به من أطيانه في حدود هذا القدر ونحوه من عدم اعتداد جهة الإصلاح الزراعي بعقد البيع الصادر منه إلى الطاعنين فقد تمحفظ في هذا الإقرار وحفظ لنفسه الحق في إدراج القدر المبيع بموجب هذا العقد في حالة عدم الاعتداد به — ضمن المائتي فدان المصرح له باستيقائها لنفسه وبعد صدور قرار اللجنة القضائية للإصلاح الزراعي بعدم الاعتداد بالعقد المذكور تقدم إلى اللجنة العليا طالبا تنفيذ هذا التحفظ وقد استجابت هذه اللجنة إلى طلبه هذا وأدخلت القدر المبيع ضمن المائتي فدان التي استبقاها لنفسه مقابل استيلائها على مساحة مماثلة من الأطيان التي كان قد احتفظ بها أصلاً في الإقرار وبذلك

٢٠(٤)٠٢

أصبح من الميسور له توقيع عقد البيع النهائي ونقل الملكية إلى الطاعنين وبالتالي فقد انهار الأساس الذي أقاما عليه دعواهما وبقي حقه في اقتضاء باقي الثمن منهما قائما — واستند في تأييد دفاعه هذا إلى شهادة رسمية قدمها إلى المحكمة صادرة بتاريخ ١٢ يونيو سنة ١٩٥٤ من إدارة الاستيلاء التابعة للجنة العليا للإصلاح الزراعي تفيد أن القدر المبيع منه للطاعنين وارد ضمن المائتي فدان التي احتفظ بها لنفسه وأن هذه الشهادة محررة لتقديهما للشهر العقاري كما قدم إلى المحكمة اخطارا صادرا من محكمة الشهر العقاري في ١٨ ديسمبر سنة ١٩٥٤ بقبول الشهر من عقد البيع الصادر منه للطاعنين — وبتاريخ ٢٦ من فبراير سنة ١٩٥٥ قررت المحكمة الابتدائية ندب أحد أعضائها للانتقال إلى مقر لجنة الإصلاح الزراعي للاطلاع على الملف الخاص بالاستيلاء على أراضي المطعون عليه وعلى الاقرار المقدم منه لاثبات ما يرى لزوما لإثباته على أن يتم ذلك في حضور طرفي الخصومة وقد تم هذا الانتقال وأثبت العضو المنتدب في عصر الانتقال أنه تبين له من الاطلاع على الملف المذكور أن أول إقرار قدمه المطعون عليه كان في ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٥٢ وقد احتفظ فيه لنفسه بمائتي فدان لم يكن من بينها القدر الوارد في عقد البيع مثار النزاع غير أنه أورد في هذا الاقرار تحفظا في حالة عدم الاعتداد بهذا العقد مضمونه أنه يحفظ لنفسه الحق في هذه الحالة في تنفيذ التزاماته قبل المشتريين على أن يبدل القدر المبيع بمساحة مماثلة من المائتي فدان التي احتفظ بها وأنه عقب صدور قرار اللجنة القضائية للإصلاح الزراعي بتاريخ ٢٦/١٠/١٩٥٣ بعدم الاعتداد بعقد البيع المذكور أحالت إدارة الاستيلاء التابعة للجنة العليا للإصلاح الزراعي موضوع التحفظ الوارد في الإقرار بشأن المساحة المباعة إلى إدارة الشؤون القانونية بالإصلاح الزراعي لإبداء الرأي فيه وكان ذلك بناء على طلب تقدم به المطعون عليه في ١٨ مارس سنة ١٩٥٤ فاقبت هذه الإدارة بإعمال هذا التحفظ لاستناده إلى سند قانوني وبإخطار المالك بذلك ليقوم بتعيين المساحة التي يرى تركها للاستيلاء عوضا عن المساحة التي سيحتفظ بها لنفسه وبناء على هذه الفتوى طلبت إدارة الاستيلاء من الطاعن تقديم إقرار معدل لإقراره الأول فقدم الإقرار المطلوب في ١٢ يونيو سنة ١٩٥٤ أورد فيه القدر المبيع منه للطاعنين ضمن المائتي فدان التي استبقاها لنفسه وبناء على هذا التعديل قررت إدارة الاستيلاء تعديل ربط الضريبة الإضافية عليه وفقا لهذا التعديل

وأعطته الشهادة التي قدمها إلى المحكمة وقرر وكيل الإدارة المذكورة لعضو المحكمة المنتدب أنه حق يوم ١٠ مارس سنة ١٩٥٥ الذي جرى فيه الانتقال لم يكن قد تم الاستيلاء على أطيان المطعون عليه الزائدة على المسائق فدان التي احتفظ بها لنفسه وبتاريخ ٧ مايو سنة ١٩٥٥ حكمت المحكمة الابتدائية: أولا - برفض دعوى المدعين (الطاعنين) الأصلية وبالزامهما بمصاريفها. ثانيا - في الدعوى الفرعية بالزام المدعى عليهما فيها (الطاعنين) بأن يدفعوا للمدعى فرعيا (المطعون عليه) مبلغ ٣٢٠٠ جنيه وفوائده بواقع ٧ ٪ سنويا من تاريخ أول يولية سنة ١٩٥٢ حتى السداد والمصاريف ومبلغ خمسمائة قرش أتعابا للمحاماة - وقد رفع الطاعنان عن هذا الحكم الاستئناف رقم ٨٦٥ سنة ٧٢ ق القاهرة وطلبا في طلباتهما الختامية القضاء أصليا بإلغاء الحكم المستأنف في جميع أجزائه والحكم في دعواهما الأصلية بطلباتهما ورفض الدعوى الفرعية واحتياطيا بمعاملتها بالنسبة لهذه الدعوى الأخيرة بحكم المادة ١٤٧/٢ من القانون المدني والتزول بالتمن إلى الحد الذي يمنع عنهما الإرهاق الذي نتج عن قانون الإصلاح الزراعي باعتباره حادثا استثنائيا طرأ بعد العقد وبتاريخ ١٩٥٦/٢/٢٦ حكمت محكمة استئناف القاهرة بتأييد الحكم المستأنف - وفي ٢٤ مايو سنة ١٩٥٦ طعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلطة ٢٣ يناير سنة ١٩٦٢ وفيها صممت النيابة على مذكرتها التي انتهت فيها إلى طلب نقض الحكم في خصوص الدعوى الفرعية وقررت دائرة للفحص إحالة الطعن إلى هذه الدائرة وبعد استيفاء الإجراءات اللاحقة للإحالة حدد لنظره أمام هذه الدائرة جلسة ١٩٦٢/١٢/٢٢ وفيها صممت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إن الطعن بنى على اثني عشر سببا انصب السببان العاشر والحادي عشر على قضاء الحكم في الدعوى الفرعية أما باقي الأسباب فانها خاصة بقضاء الحكم في الدعوى الأصلية .

(أولا) عن أسباب الطعن الخاصة بقضاء الحكم في الدعوى الأصلية .
وحيث إن محصل المطلب الأول أن الحكم المطعون فيه خالف القانون ذلك أن محكمة الاستئناف قررت في أسبابه بهر يح اللفظ أنها لم تنظر الاستئناف على أساس ما كان قد قدم إلى محكمة أول درجة من أدلة ودفع وأوجه دفاع وإنما نظرت على

أساس ما قدم إليها هي من ذلك كله دون غيره وفي ذلك مخالفة لنص المادة ٤١٠ من قانون المرافعات التي توجب على محكمة الاستئناف أن تنظر الاستئناف على أساس ما يقدم لها من أدلة ودفع وأوجه دفاع جديدة وما كان قد قدم من ذلك إلى محكمة الدرجة الأولى .

وحيث إن هذا النعى مردود بأنه لما كان يبين من فقرات الحكم التي أوردها الطاعن في تقرير الطعن للتدليل على صحة هذا النعى أنها لا تتضمن تصريحاً ولا تأليفاً من المحكمة بشيء مما يدعى الطاعن بأنها صرحت به في هذا الحكم وكل ما تفيد هذه الفقرات أن المحكمة أحالت في بيان وقائع النزاع وأطواره إلى ما ورد بشأنها في أسباب الحكم الابتدائي وقالت إنه لا وجه لإعادة الحديث فيها إلا بقدر ما يقتضيه الفصل في أسباب الاستئناف لما كان ذلك، وكان الطاعنان لم يبيناً ماهية أوجه دفاعهما التي قدماها إلى محكمة الدرجة الأولى وأغفلت محكمة الاستئناف بحثها فان النعى يكون مجھلاً .

وحيث إن الطاعنين ينعيان في السبب الثاني على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب ذلك أن الحثية التي استهل بها أسبابه تنطق بأن محكمة الاستئناف قد أبدت الحكم الابتدائي لأسبابه دون أن تصرح بذلك ودون أن تفصل السبب أو الأسباب التي دعته إلى هذا التأييد .

وحيث إن هذا النعى مردود بأنه يبين من الحكم المطعون فيه إنه لم يحل إلى أسباب الحكم الابتدائي إلا فيما يتعلق ببيان وقائع النزاع وأدواره وفيما عدا هذا فقد أقام قضاءه على أسباب مستقلة - على أنه مع ذلك فإن محكمة الاستئناف إذ أحالت إلى أسباب الحكم الابتدائي أو بعضها فإن هذه الإحالة تفيد بذاتها إقرار المحكمة للأسباب التي أحالت إليها .

وحيث إن السبب الثالث يتحصل في أن الحكم المطعون فيه قد شابه قصور ذلك أنه أغفل إغفالاً تاماً الرد على الحجج والنصوص القانونية التي استند إليها الطاعنان في إثبات بطلان التحفظ الذي ذيل به المطعون عليه الاقرار المقدم منه إلى الإصلاح الزراعي في ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٥٢ وحاصل هذه الحجج أن المشرع إذ حدد ميعاداً حتمياً لتقديم الاقرارات وفرض عقوبة على من يتجاوز هذا

الميعاد فإنه لا يجوز بعد ذلك للملاك الذين ينطبق عليهم قانون الإصلاح الزراعي أن يقرنوا إقراراتهم بشروط أو تحفظات لا تتحقق إلا بعد الميعاد المحدد لتقديم تلك الإقرارات إذ لا معنى لتعليق الإقرار كله أو بعضه على مثل هذا الشرط إلا التأخير الفعلي عن تقديم الإقرار في ذلك الميعاد وهو ما حرمه المشرع بنصوص صريحة قاطعة من المرسوم الصادر في ١٥ يناير سنة ١٩٥٣ — بتعديل قانون الإصلاح الزراعي الذي تعتبر أحكامه من النظام العام فإذا قدم أحد الملاك إقراره في الميعاد القانوني وحدد فيه المساتى فدان التي يريد الاحتفاظ بها ثم ذيل إقراره بتحفظ من شأنه تعديل هذا الاختيار في ميعاد لاحق على الميعاد المحدد أصلا لتقديم الإقرار — كما هو الحال في هذه الدعوى — فإن الإقرار يصبح ويبطل التحفظ ويترتب على بطلان التحفظ الوارد في إقرار المطعون عليه بطلان الفتوى التي أصدرها مدير الشئون القانونية للإصلاح الزراعي بإعمال مقتضى هذا التحفظ الباطل وبطلان الإقرار الثانى الذى طلبت إدارة الاستيلاء من المطعون ضده تقديمه وقدمه في ١٢ يونيو سنة ١٩٥٤ وكذلك بطلان الشهادة التي أعطتها له الإدارة المذكورة بناء على تلك الفتوى وبطلان إخطار قبول الشهر عن الأطيان المبينة الصادر إليه من مصلحة الشهر العقاري والذي بنى على تلك الشهادة الباطلة ويترتب بالتالى على بطلان جميع هذه الإجراءات — وهو بطلان من النظام العام — استحالة شهر عقد البيع الصادر للطاعنين وعدم تقييد جهة الإصلاح الزراعي به حتى لو تم شهره الأمر الذى يجعل الأطيان المبينة مهددة باستحقاق هذه الجهة لها .

ويتحصل السبب الرابع من أسباب الطعن فى أن الحكم المطعون فيه قد خالف القانون بتقريره صحة التحفظ الوارد فى الإقرار المقدم من المطعون ضده بالمخالفة لنص المادة الثانية من المرسوم الصادر فى ١٥ يناير سنة ١٩٥٣ بتعديل بعض أحكام قانون الإصلاح الزراعي رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ وبالمخالفة أيضا لنص المادة ١٧ من القانون الأخير .

ويتحصل السبب الخامس فى أن الحكم المطعون فيه قد شابه قصور فى التسبيب لإغفاله الرد على الأدلة القانونية التى استند إليها الطاعنان فى التسبيل على أن القانون لا يبيح للمطعون ضده تقديم إقرار ثان معدل لإقراره الأول وقد استند

الحكم في رده على هذه الأدلة إلى رأى خاطيء لأحد الشراح مؤداه أن ملكية ما يزيد على المائتي فدان تبقى للمالك حتى تمام الاستيلاء على أطيانه الزائدة على هذا القدر وبذلك يملك تعديل إقراره حتى التاريخ الذى يتم فيه هذا الاستيلاء ويذكر الطاعنان أنه فضلا عن أن صاحب هذا الرأى أورده بصدد حالة ما إذا زادت ملكية المالك عن المائتي فدان بسبب الميراث أو الوصية بعد تقديم الإقرار — وهى حالة لا تنطبق على واقعة الدهوى — فإن هذا الرأى يجافى التفسير الصحيح للقانون إذ أن الأطيان التى لا يحتفظ بها المالك فى إقراره وتكون زائدة على المائتي فدان تتعلق بها على الفور طبقا لأحكام القانون حقوق لطوائف معينة من الناس هم صغار الزراع وغيرهم ممن ورد ذكرهم فى المادتين ٩ و ١٠ من قانون الإصلاح الزراعى رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ الذى تعتبر أحكامه من النظام العام ويترتب على ذلك أن هذه الأطيان وإن بقيت تحت يد المالك حتى يستولى عليها فإنها تكون مخصصة بحكم القانون للتوزيع على هذه الطوائف عند ما يتم الاستيلاء عليها وليس بقاؤها تحت يد المالك فى الفترة السابقة على حصول هذا الاستيلاء واعتباره مائكا لها ومسئولا عنها إلا وضعا عمليا مؤقتا استلزمه التيسير على الحكومة فى تنفيذ القانون .

ويتحصل السبب السادس فى أن الحكم المطعون فيه خالف القانون بمجاراته الحكم الابتدائى فى اعتماد الإقرار الثانى الذى قدمه المطعون ضده إلى الإصلاح الزراعى بعد الميعاد القانونى .

وحيث إن النعى بالأسباب الأربعة المتقدمة مردود بأن الحكم المطعون فيه أورد فى أسبابه ردا على ما أثاره الطاعنان فى خصوص بطلان التحفظ الوارد فى الإقرار الأول المقدم من المطعون عليه وعدم جواز تعديل هذا الإقرار بإقرار آخر لا حق له ما يأتى : ” وحيث إن ما ذكره المستأنفان (الطاعنان) خاصا بعدم جواز نقل الأطيان المبعة من دائرة الأطيان الخارجة عما استبقاه البائع لنفسه إلى ما استبقاه لنفسه والقول بعدم أحقية إدارة الاستيلاء بالإصلاح الزراعى فى عمل هذا التعديل لخروجه عن ولايتها وما قيل من أن حق صغار الزراع قد تعلق بهذه الصفة وامتنع على أية سلطة من السلطات أن تخرجهم من هذا الحق وتحول بينهم وبين توزيع تلك الأطيان عليهم — كل هذا الذى قيل ليس من

القانون في شيء بل ويبعد عنه بعدا كبيرا ذلك لأن حق الحكومة في الاستيلاء على الأرض الزائدة عن القدر الذي أباح القانون للأفراد تملكه لا ينشأ ولا ينخلق إلا بعد أن يتخير المالك ما يرى أن يستبقيه لنفسه من الأطنان وهو صاحب الحق في الاختيار والإقرار الذي تفرض المادة الثامنة من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ على الملاك تقديمه هو الفصيل في ذلك — أعني أنه هو الذي يبين هذا وذاك . ومن حيث إن المحكمة كانت قد قررت الانتقال إلى مقر اللجنة العليا للإصلاح الزراعي وبأن من محضر انتقالها أن المقروء إن استبعد هذه الأطنان المبيعة من دائرة ما احتفظ به لنفسه إلا أن هذا الاستبعاد كان مقيدا بشرط واضح وهو الاعتداد بالبيع الصادر منه للمستأنفين فإن رأت الجهة ذات الولاية عدم الاعتداد بالعقد المذكور فإن البائع يطلب إلى الجهة القائمة على الاستيلاء على الأرض الزائدة اعتبار الأطنان المبيعة ضمن ما استبقاه لنفسه مقابل اندراج مساحة مساوية مما احتفظ به لنفسه — والاقرار على هذا النحو إقرار سليم خال من الشوائب لأن تعليق الوضع النهائي للأرض موضوع العقد المطعون فيه على ما تراه الجهة القانونية للهيئة المشرفة على تنفيذ قانون الإصلاح الزراعي لا يتعارض مع القانون في شيء لأن التعليق لم يكن على أمر من عمله وإنما هو من عمل الجهة القضائية التي ستفصل في جواز الاعتداد بالعقد وعدم جواز ذلك... فإذا جاءت اللجنة القضائية بالإصلاح الزراعي ورأت عدم الاعتداد بالعقد فلا تريب عليها في ذلك لأن ما ارتأته يدخل في حدود ولايتها — وإذا رأت هيئة الإصلاح الزراعي القائمة على عملية تنفيذ القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ أن الرجل لم يتجاوز حقه في التحفظ الذي قيد به إقراره المقدم منه على النحو السالف الذكر فإنها تكون قد أعمت حكم القانون ويستوى بعد هذا أن يكون قبول التعديل في الاقرار صادرا من إدارة الاستيلاء أو من أية إدارة أخرى لأن نظام العمل قد اقتضى هذا التخصيص الداخلي الذي يعتبر بمثابة تفويض من اللجنة العليا للإصلاح الزراعي . ومن حيث إن القول بتعلق حقوق صغار الزراع بهذه الأرض المبيعة بعد أن استبعدت مما استبقاه البائع لنفسه — هو قول غير سديد لا أصل له في القانون ذلك لأن هذا الاستبعاد لم يكن استبعادا نهائيا وإنما كان مشروطا بشرط الحكم بالاعتداد بالتصرف الحاصل للمستأنفين (الطاعنين) وما دام أن الشرط لم يتحقق فقد زالت حجتهما — والقول بأن هذا التحفظ وامثاله من التحفظات

لم يقصد به إلا مجرد التأخير في تقديم الإقرار في ميعاده القانوني الذي لا يصح تجاوزه قول بعيد كل البعد عن دائرة الصواب . ذلك لأن المقرر لم يمانع في أن ينظر في طلبه على وجه السرعة فإذا كان الفصل في طلبه قد تأخر بعض الوقت فلا إثم عليه في هذا التأخير وليس بصحيح ما يقال من أن هذا التأخير من شأنه أن يسقط التحفظ إذ أن الشارع لم يمنع أهل الإقرارات من تضمين إقراراتهم ما يشاءون من إقرارات والمشرع يفترض أن هذه الإقرارات ستراجع بعد انتهاء مدتها وقد تستغرق مراجعتها شهورا وأعواما — وما كان ذلك ليسقط شيئا مما حوته من تحفظات “ . وخلص الحكم إلى أنه ” يبين من كل ما تقدم أن البائع قد خلس العقار بالمبيع من جميع الشوائب التي تخيلها المشتريان اللذان يسيان جهدهما للإخلاص من الصفقة لما يعتقدان من هبوط أسعار الأطلان هبوطا كبيرا مما يجعل تلك الصفقة خاسرة وهما يصبران أصليا على اعتبارها مفسوخة وقد أحجما عن إتمام عقد البيع وتوقيعه وتسجيله وموقفهما هذا ينبذه القانون ويأباه لأنه ما دام المبيع خاليا من الشوائب ولم يمسسه ما يحول دون نقل ملكيته إليهما والانتفاع به انتفاعا كاملا فقد لزمهما الثمن دون نقاش ولا مجادلة “ وهذا الذي قرره الحكم لا يخالف فيه للقانون ويتضمن الرد الكافي على جميع ما أثاره الطاعنان أمام محكمة الموضوع في شأن بطلان التحفظ الوارد في الإقرار الأول المقدم من المطعون عليه في الميعاد القانوني وعدم جواز تقديم إقرار ثان بعد هذا الميعاد مع دل الإقرار الأول — ذلك أنه ليس في القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ ولا في القوانين المعدلة له ما يمنع المالك الذي انطبق عليه ذلك القانون لامتلاكه أكثر من مائتي فدان من أن يضمن إقراره ما شاء من التحفظات ما دام الأمر في تحقيق هذا الإقرار وفي الفصل في هذه التحفظات خاضعا في النهاية لتقدير الجهة التي ناط بها القانون تحقيق الإقرارات فإذا انتهت هذه الجهة إلى قبول التحفظ الوارد في الإقرار وإعمال مقتضاه وذلك لما رأته من أنه يستند إلى سند قانوني صحيح فهذا شأنها وحدها ولا يكون للطاعنين بعد ذلك أن يعترضوا على هذا الرأي — أما عن القول بأن حق صغار الزراع وغيرهم ممن نص في المادتين ٩ و ١٠ من القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ على أن توزع عليهم الأرض المستولى عليها يتعلق بالأطيان الزائدة عن المائتي فدان التي يستيقها المالك لنفسه بمجرد انتهاء الميعاد المقرر

لتقديم الاقرار فإنه قول يحا في القانون ذلك أن حق هؤلاء لا يتعلق بالأرض انطاطية
للاستيلاء بمقتضى القانون سالف الذكر إلا بعد أن يتم الإستيلاء عليها وبعد أن
توزع عليهم وقبل هذا التوزيع لا يكون لهم أية حقوق عليها — ولما كان الحكم
المطعون فيه قد أقام قضاءه في خصوص ما أثاره الطاعنان في الأسباب الأربعة
المتقدم ذكرها على أسباب مستقلة ولم يحل في هذا الخصوص على أسباب الحكم
الإبتدائي وكان ما يعيبه الطاعنان على الحكم من تقرير أن حق المالك في تعديل
إقراره يظل قائماً حتى يتم الإستيلاء على أطيانه الزائدة ومن استناده في ذلك إلى
قول لأحد الشراح — هذا الذى يعيبه الطاعنان إنما ينصرف إلى ما ورد في أسباب
الحكم الإبتدائي التي لم يحل اليها الحكم المطعون فيه فإنه لا محل لمناقشته .

وحيث إن حاصل السببين السابع والثامن أن الحكم المطعون فيه خالف
القانون ذلك أن الطاعنين تمسكا أمام محكمة الموضوع بأنه بفرض التسليم بصحة
إعمال التحفظ الوارد في الإقرار الأول فإنه لا يترتب على ذلك قيام عقد البيع
الإبتدائي المبرم بين الطرفين ذلك أن هذا العقد قد بقي مستحيل التنفيذ منذ صدور
قانون الإصلاح الزراعى في ٩ سبتمبر سنة ١٩٥٢ وبسبب صدوره إلى أن منحت
إدارة الإستيلاء المطعون ضده شهادتها الباطلة في ١٢ يونيه سنة ١٩٥٤ وقد
ترتب على هذه الإستحالة طوال هذه الفترة إنفساخ العقد من تلقاء نفسه وبقوة
القانون وبغير حاجة إلى إضمار أو حكم من القضاء وذلك بالتطبيق لنص المادتين
١٥٩ و ٣٧٣ من القانون المدنى ويقول الطاعنان في السبب السابع إن الحكم
المطعون فيه لم يتضمن أى رد على هذا الدفاع رغم أنه أشار اليه في أسبابه
عند ما تلخص أسباب الإستئناف بينما يقول الطاعنان في السبب الثامن إن الحكم
خالف القانون فيما هو قاطع في الدعوى وذلك بخالفته نص المادتين المذكورتين .

وحيث إن النعى بهذين السببين مردود بأن الحكم المطعون فيه إذ قرر في
أسبابه " وحيث إنه يبين من كل ما تقدم أن البائع قد خلص العقار المبيع من
جميع الشوائب التي تخيلها المشتريان اللذان يسعيان جهدهما للتخلص من الصفقة
لما يعتقدان من هبوط أسعار الأطيان هبوطا كبيرا مما يجعل تلك الصفقة
خاسرة وهما يصران أصليا على إعتبارها مفسوخة وقد احجها عن إتمام البيع
وتوقيعه وتسجيله — وموقفهما هذا ينبذه القانون ويأباه لأنه ما دام المبيع خاليا

من كل الشوائب لم يمسسه ما يحول دون نقل ملكيته اليهما والانتفاع به انتفاعا كاملا فقد لزمهما الثمن دون نقاش ولا مجادلة " إذ قرر الحكم ذلك فإنه يكون قد نفى قيام المانع الذي يحول دون تنفيذ البائع لإلتزامه بنقل الملكية وبالتالي نفى استحالة التنفيذ المدعاة مما لا يدع بعد ذلك محلا للاستناد للسادتين ١٥٩ و ٣٧٣ من القانون المدنى اللتين تتحدثان عن إنقضاء الإلتزام بسبب استحالة تنفيذه — وما قرره الحكم فى هذا الخصوص لا مخالفة فيه للقانون ذلك أن القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ لم يحظر على الملاك التصرف فيما يستبقونه لأنفسهم فى حدود المائتى فدان ولم يضع أى قيد على هذا التصرف وما دام الأمر قد انتهى إلى اعتبار القدر المبيع من المطعون عليه إلى الطاعنين داخلا ضمن المائتى فدان التى احتفظ بها الأول لنفسه فإنه لم يبق ثمة وجه للقول بأنه ترتب على صدور القانون المذكور استحالة تنفيذ البائع لإلتزامه بنقل ملكية هذا القدر إلى المشتريين وإذا كان قد ترتب على عدم إدراج المطعون عليه ذلك القدر ضمن الأطنان التى إختارها لنفسه بصفة أصلية فى إقراره الأول أن أصبح من الممتنع عليه نقل ملكيته إلى المشتريين (الطاعنين) فى الفترة ما بين تقديم هذا الإقرار وبين موافقة جهة الإصلاح الزراعى على أعمال مقتضى التحفظ الوارد فيه بشأن هذا القدر وبإدراجه ضمن الأطنان المحتفظ بها للمالك (المطعون عليه) إلا أن هذا المانع لم يكن سوى مانع مؤقت وقد رأت المحكمة فى حدود سلطتها التقديرية أنه لم يترتب عليه زوال المنفعة المرجوة من العقد وبالتالي فلا يكون له من أثر سوى تأجيل تنفيذ الإلتزام فى الفترة التى قام فيها المانع ولا يؤدى هذا المانع إلى إنفساخ العقد بقوة القانون .

وحيث إن حاصل السبب التاسع أن الحكم المطعون فيه قد خالف القانون ذلك أن المادة ١٣ مكررة من القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ توجب فى حالة قيام المنازعة عرض الأمر على اللجنة القضائية المشكلة وفقا لما نص عليه فى هذه المادة — لنقوم بتحقيق الأقوال وفحص الملكية وتحديد الأطنان التى يستولى عليها ثم عرض القرار الذى تصدره على اللجنة العليا للإصلاح الزراعى لاعتماده ولما كان الحاصل فى الدعوى الحالية أنه كانت هناك منازعة تدور على ملكية الأطنان المبيعة وما تضمنته إقرار البائع بشأنها فالبايع وهو المطعون

ضده قد زعم أن هذه الأطنان خرجت من ملكه وأن لعقد البيع تاريخاً ثابتاً قبل يوم ٢٣ يولييه سنة ١٩٥٢ ونازع الطاعنان في ذلك وقالاً بأن العقد ليس له تاريخ ثابت قبل ذلك اليوم ومن ثم فإن القدر المبيع يعتبر باقياً في ملكية البائع ولا يجوز له نقل ملكيته إليهما وقد رفضت مصلحة الشهر العقاري بالفعل شهر العقد لهذا السبب وقد عرض الطاعنان هذا النزاع على محكمة مصر بالدعوى الحالية وأثناء نظرها صدر القانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٥٣ الذي عدل بالقانون رقم ٢٢٥ لسنة ١٩٥٣ وأضاف المادة ١٣ مكررة فقررت المحكمة وقف الدعوى حتى تفصل اللجنة القضائية للإصلاح الزراعي في هذا النزاع وقد عرض عليها فعلاً وقررت عدم الاعتداد بعقد البيع الابتدائي واعتمدت اللجنة العليا هذا القرار وحرك الطاعنان الدعوى أمام محكمة القاهرة لتقضى لهما برد ما كانا قد دفعاه من الثمن بعد أن زال سبب هذا الالتزام غير أن المطعون ضده كان قد التجأ إلى مدير الشؤون القانونية للإصلاح الزراعي لا إلى اللجنة القضائية ولا إلى اللجنة العليا وحصل منه على فتوى بقبول إدراج القدر المبيع ضمن المائتي فدان التي احتفظ بها لنفسه وبجواز شهر عقد البيع الابتدائي وقد تمسك الطاعنان أمام محكمة الموضوع بعدم اختصاص الجهة التي أصدرت هذه الفتوى بإصدارها وبأن الاختصاص في تقرير ذلك هو للجنة القضائية ولجنة العليا دون غيرها وقد رد الحكم المطعون فيه على دفاعهما هذا بأن اللجنة القضائية لا يلجأ إليهما إلا في حالة قيام نزاع حول بيان من البيانات الواردة في الأقرار وبأن تحفظ المطعون عليه الوارد في إقراره الأول لم يكن محل نزاع من الجانبين ويقول الطاعنان إن هذا الذي قرره الحكم غير صحيح ذلك أن المادة ١٣ مكررة من قانون الإصلاح الزراعي لم تقصر اختصاص اللجنة القضائية على حالة قيام نزاع حول بيان من البيانات الواردة في الأقرار ولكنها بسطت اختصاصها على جميع المنازعات المتعلقة بملكية الأطنان المستولى عليها والتي تكون محل الاستيلاء وفقاً للأقرارات المقدمة والمنازعة القائمة في الدعوى الحالية من هذا القبيل أما عن القول بعدم قيام النزاع على التحفظ الوارد في الأقرار فإنه يتعارض مع الوقائع الثابتة إذ لا شك أن هناك نزاعاً بين الطرفين على جواز شهر العقد وعدم جوازه وقد أقرت اللجنة القضائية وجهة نظر الطاعنين بعدم جواز الشهر وذلك بتقريرها عدم الاعتداد بالعقد ولا شك أن ذلك النزاع يشمل حتماً مسألة إعمال

التحفظ الوارد في إقرار المطعون عليه لأن مقتضى أعماله جواز شهر العقد والعكس صحيح ومن ثم فلم يكن يجوز قانونا بأى حال اتخاذ إجراء في النزاع القائم حول شهر العقد دون الرجوع إلى اللجنة القضائية واللجنة العليا في مواجهة الطرفين وكان لذلك يتعين على محكمتي الموضوع اعتبار المطعون عليه هاجزا عن إثبات جواز شهر العقد لعدم تقديمه ما يفيد موافقة اللجنتين المذكورتين على أعمال تحفظه أو في القليل أن تحكما بوقف الدعوى حتى يرجع المطعون عليه إلى هاتين اللجنتين وإذا تنكب الحكم المطعون فيه هذا التطبيق الصحيح للقانون فإنه يكون مخالفا له .

وحيث إن هذا النعى مردود بأن الحكم المطعون فيه رد على دفاع الطاعنين في هذا الخصوص بقوله " وحيث إن المستأنفين (الطاعنين) قد أطلا الكلام بغير جدوى في صدد اختصاص اللجنة القضائية للاصلاح الزراعى وخلصا من ذلك إلى أنه كان يتعين عرض أمر الموافقة على التحفظ الذى تضمنه إقرار المستأنف ضده (المطعون عليه) على اللجنة القضائية بالاصلاح الزراعى ثم على اللجنة العليا وما دام أن ذلك لم يحصل فيعتبر القرار الصادر من إدارة الاستيلاء بقبول التحفظ قرارا باطلا - وهذا كله ضرب في غير مضرب نظرا لأن اللجنة القضائية لا يلجأ إليها إلا في حالة قيام نزاع حول بيان من البيانات الواردة في الاقرار - ولما كان النزاع هنا منصبا على أمر واحد وهو جواز أو عدم جواز الامتداد بالعقد الصادر للمستأنفين فقد بسط الأمر على اللجنة وقررت قرارها المتقدم الذكر أما التحفظ فلا نزاع فيه من الجانبين إذ هو لا يتعدى طلب المقرر إدخال قدر معين من الأطياف التى يملكها ضمن ما يستتقيه لنفسه ولم تنازعه جهة من الجهات فى حقه هذا حتى يعرض الأمر على اللجنة القضائية وقال الحكم فى موضع آخر " إنه يستوى بعد ذلك أن يكون قبول التعديل فى الإقرار صادرا من إدارة الاستيلاء أو من أية إدارة أخرى لأن نظام العمل قد اقتضى هذا التخصيص الداخلى الذى يعتبر بمثابة تفويض من اللجنة العليا للاصلاح الزراعى " - وهذا الذى قرره الحكم لا مخالفة فيه للقانون ذلك أن المادة ١٣ مكررة من القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المضافه أصلا بالقانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٥٣ والمعدلة بالقانون رقم ٢٢٥ لسنة ١٩٥٣ قد حددت اختصاص اللجنة القضائية بأن تكون

مهمتها في حالة المنازعة تحقيق الإجراءات والديون العقارية وفحص ملكية الأراضي المستولى عليها وذلك لتحديد ما يجب الاستيلاء عليه طبقاً لأحكام هذا القانون — ثم أضاف القانون رقم ٣٨١ لسنة ١٩٥٦ اختصاصاً آخر للجنة وهو الفصل في المنازعات الخاصة بتوزيع الأراضي المستولى عليها — ومفاد نص المادة ١٣ مكررة المذكورة وماورد في المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٢٢٥ لسنة ١٩٥٣ وفي اللائحة التنفيذية لقانون الإصلاح الزراعي رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ الصادر في ١٨ يونيو سنة ١٩٥٣ أن اختصاص اللجنة القضائية مقصور على الفصل فيما يعترض الاستيلاء من منازعات سواء قامت بين جهة الإصلاح الزراعي وبين المستولى لديهم بشأن البيانات الواردة في القرارات المقدمة منهم وصحة الاستيلاء على ما تقرر الاستيلاء عليه من أرضهم أو كانت المنازعة بين جهة الإصلاح الزراعي وبين الغير ممن يدعى ملكيته للأرض التي تقرر الاستيلاء عليها أو التي تكون عرضة للاستيلاء وفقاً للقرارات المقدمة من الملاك الخاضعين لقانون الإصلاح الزراعي — وذلك كله لتحديد ما يجب الاستيلاء عليه بحسب أحكام هذا القانون وتعيين أصحاب الحق في التعويض طبقاً لما تقضى به هذه الأحكام أما غير ذلك من المنازعات التي تقوم بين الأفراد وبعضهم بشأن تنفيذ الاتفاقات المبرمة بينهم والتي لا تكون جهة الإصلاح الزراعي طرفاً فيها فإنه لا اختصاص للجنة بنظرها ولو تأثرت التزاماتهم المترتبة على تلك الاتفاقات بقانون الإصلاح الزراعي وإنما يكون الاختصاص للمحاكم صاحبة الولاية العامة بالفصل في جميع المنازعات إلا ما استثنى بنص خاص — ولما كان الثابت من الوقائع السالف بيانها أن جهة الإصلاح الزراعي التي جمع المشرع في يدها سلطة تنفيذ القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ لم تنازع المطعون عليه في إدخال القدر المبيع منه للطاعنين ضمن الماشي فدان التي أجاز له القانون الاحتفاظ بها لنفسه — فإنه لا تكون ثمت منازعة في هذا الخصوص تختص اللجنة بنظرها ولا شأن للطاعنين في إثارة منازعة ما فيه أما قول الطاعنين بأن مقتضى قرار اللجنة بعدم الاعتداد بالعقد المبرم بينهما وبين المطعون عليه هو بقاء القدر المبيع في ملكية البائع (المطعون عليه) وعدم إمكان شهر هذا العقد فإنه مردود بأن عدم الاعتداد بالعقد لعدم ثبوت تاريخه قبل ٢٣ يولييه سنة ١٩٥٢ لا يعني بطلانه بل إن هذا العقد متى تم صحيحاً طبقاً لأحكام القانون العام فإنه يظل صحيحاً وناظراً بين

واقديه فاذا وافقت جهة الاصلاح الزراعى على إدراج القدر المبيع فيما اختاره البائع فى حدود القدر الذى يجيزله القانون الاحتفاظ به لنفسه من أطيانه فان العين المبيعة تكون بمنجاة من الاستيلاء ولا يكون لجهة الاصلاح أن تعترض بعد ذلك على التصرفات الواردة عليها — كذلك فانه لا وجه لاعتراض الطاعنين على اختصاص الجهة التى أقرت اعمال التحفظ الوارد فى إقرار المطعون عليه ووافقت على إدخال القدر المبيع ضمن ما استبقاه لنفسه ذلك أن هذه الموافقة قد صدرت من إدارة الاستيلاء وهى إحدى الإدارات التابعة للجنة العليا للاصلاح الزراعى — التى تغير اسمها فيما بعد بمقتضى قرار رئيس الجمهورية المؤرخ ١٠/٧/١٩٥٧ إلى الهيئة العامة للاصلاح الزراعى — والتى ناط بها المشرع بتنفيذ أحكام القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ والقيام على عمليات الاستيلاء والتوزيع وكل ما يصدر من تلك الادارة مما يتعلق بمسائل الاستيلاء يعتبر صادرا من اللجنة العليا اعتبارا بان هذه اللجنة قد فوضت الإدارة المذكورة فى إصداره — أما الإدارة القانونية التى استشارتها إدارة الاستيلاء قبل أن تصدر موافقتها فانها تعتبر من الفنيين الذين أجازت المادة ١٢ من القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ للجنة العليا الاستعانة

٣٣٠

وحيث إن الطاعنين ينعيان فى السبب الثانى عشر على الحكم المطعون فيه أنه فصل فى النزاع على خلاف حكم سابق صدر بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الشيء المحكوم به وهو الحكم الصادر من اللجنة العليا للاصلاح الزراعى بتاريخ ١٦ من يناير سنة ١٩٥٤ باعتماد قضاء اللجنة القضائية الصادر فى ٢٦ من أكتوبر سنة ١٩٥٣ بعدم الاعتداد بعقد البيع موضوع النزاع ولم تصدر اللجنتان المذكورتان حكمهما بذلك إلا بعد أن ثبت لهما قيام مصلحة محققة للطاعنين فى الاعتراض على عقد البيع وقد جاء الحكم المطعون فيه مهدرا لهذه المصلحة مناقضا لحكم اللجنتين الذى يعتبر حكما نهائيا وقاطعا لكل نزاع فى أصل الملكية طبقا لنص المادة ١٣ مكررة من القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ .

وحيث إن هذا النعى مردود بما سلف ذكره فى الرد على السبب التاسع من أن قرار اللجنة القضائية للاصلاح الزراعى بعدم الاعتداد بعقد البيع المبرم بين

الطرفين لا يعنى أكثر من اعتبار التصرف الوارد فى هذا العقد غير نافذ فى حق جهة الإصلاح الزراعى بالقدر الذى يتعارض فيه هذا التصرف مع أحكام قانون الإصلاح الزراعى ويبقى التصرف بعد ذلك صحيحا وناظرا بين عاقيه متى كان قد تم صحيحا وفقا لأحكام القانون العام فإذا دخل القدر المبيع ضمن ما أجاز القانون للبائع الاحتفاظ به لنفسه فليس لجهة الإصلاح الزراعى أن تعترض على هذا التصرف ويبقى العقد صالحا لنقل ملكية المبيع إلى المشتري ومتى كان الأمر كذلك فإنه لا يكون هناك تعارض بين قرار اللجنة القضائية بعدم الاعتداد بعقد البيع المبرم بين الطرفين وبين قضاء الحكم المطعون فيه بإلزام الطاعنين بدفع الباقي فى ذمتهم من الثمن على أساس قيام العقد ونفاذه .

ثانيا - عن أسباب الطعن المتعلقة بقضاء الحكم المطعون فيه فى الدعوى الفرعية :

وحيث إن الطاعنين ينعينان فى السبب العاشر على الحكم المطعون فيه خطأه فى تطبيق وتفسير الفقرة الثانية من المادة ١٤٧ من القانون المدنى التى استندا إليها فيما طلباه فى الدعوى الفرعية المقامة ضدتهما من المطعون عليه - من رد ثمن المبيع إلى الحد المعقول بعد أن هبطت أثمان الأراضى وهبط إيجارها هبوطا يهددهما - بالخسارة الفادحة وذلك من جراء صدور قانون الإصلاح الزراعى وقد رفض الحكم إجابة هذا الطلب استنادا إلى ما قاله من أن حكم الفقرة المذكورة لا ينطبق إلا على العقود الزمنية المتراخية وإلى أن قانون الإصلاح الزراعى لا يعتبر حادثا استثنائيا عاما إذ هو لا يعدو أن يكون تشريعا صدر من السلطة التى تملكه ويقول الطاعنان إن كلا هذين الأمرين خطأ ، ذلك أن نص الفقرة سالفة الذكر يتحدث فى عموم عن الالتزام التعاقدى فلا يجوز والحال كذلك تخصيصه بالالتزامات المتراخية كما أن الأعمال التحضيرية تنطق بأن المشرع قصد بإطلاق التعبير أن يجعل الحكم الوارد فى الفقرة المذكورة منطبقا على كل التزام تعاقدى يصبح تنفيذه مرهقا للمدين - كذلك فإن قانون الإصلاح الزراعى يعتبر حادثا استثنائيا لأن الظروف التى صدر فيها لم تكن ظروفًا مألوفة بل كانت ثورة تاريخية لولاها ما صدر هذا القانون إذ هو أحد أهدافها الرئيسية

وهذه الثورة لم يكن من المستطاع توقعها وبالتالي فإن قانون الإصلاح الزراعى الذى لا زم قيام تلك الثورة هو كالثورة نفسها حادث استثنائى .

وحيث إن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه برفض ما طلبه الطاعنان من تخفيض الثمن طبقا للفقرة الثانية من المادة ١٤٧ من القانون المدنى على نظر حاصله أن نص هذه الفقرة استثناء من حكم الفقرة الأولى التى تجعل من العقد شريعة المتعاقدين ولا يجوز التوسع فى تطبيق هذا الاستثناء وأنه وإن كان المشرع لم يحدد العقود التى تطبق عليها نظرية الظروف الطارئة إلا أن المفهوم والمعقول أن يكون العقد الذى يراد إخضاعه لأحكامها من بين العقود التى تختم بطبيعتها ارجاء التنفيذ وتراخيه إما لأن الزمن يكون أساسه وإما لأن العمل المراد تحقيقه يستغرق تنفيذه فترة من الزمن كما هو الحال فى عقد الاستصناع أما بقية العقود التى يكون ارجاء التنفيذ فيها ليس من طبيعتها بل هو من عمل المتعاقدين واتفاقهم بقصد تسهيل التنفيذ على المدين فلا تنطبق عليها تلك النظرية وإنه مما يدعم هذا رأى أن تطبيق النظرية المذكورة برد الالتزام إلى الحد المعقول لا يكون إلا بالنسبة للحاضر فقط من غير مساس بمستقبل العقد بمعنى أنه بزوال أثر الحادث الطارئ يرجع العقد إلى ما كان عليه قبل التعديل وتعود إليه قوته الملزمة وهذا لا يمكن أن يحدث إلا إذا كان العقد من طبيعته أو خاصيته التعاقب بمعنى أنه يتضمن عدة أداءات يمكن أن يعتبر كل منها محلا لعقد مستقل فإذا طرأت ظروف تجعل التزام المدين مرهقا بالنسبة لاحدها خفف عنه العيب بالنسبة إلى هذا الأداء فقط تحت تأثير الظروف التى يتحتم عليه أدائها فيها أما بالنسبة للأداءات الأخرى فتبقى خاضعة لحكم العقد ولا يمتد إليها قضاء القاضى ولما كان البيع بطبيعته عقدا فوريا تنتقل فيه الملكية دفعة واحدة ولا يتصور أن يتحلل العقد إلى عدة عقود بقدر الأقساط حتى ولو كان الثمن مقسطا تسهيلا على المدين فى الوفاء فانه يتمتع على المشتري أن يحتج بظرف طارئ بغية الوصول إلى تخفيف عبء الثمن فى الوقت الذى تخلى فيه البائع عن الملكية نهائيا ولم يدفعه إلى هذا التخلى إلا أنه اعتبر الصفقة مجزية بالنسبة له فتخلى عن الملكية مقابل الثمن المتفق عليه ولو أن الظرف الطارئ كان ربحا للمشتري لا خسارة لما استطاع البائع أن يعدل عن الصفقة — ثم قال الحكم إنه حلاوة على ذلك فإن قانون

الاصلاح الزراعى لا يمكن اعتباره حادثا استثنائيا عاما لأنه لا يعدو أن يكون تشريعا صدر من السلطة التى تملكه ولم يكن التشريع فى يوم ما حادثا استثنائيا كما أن هذا القانون - فى خصوص ثمن الأطنان ، لا يطبق إلا على ما تستولى عليه الحكومة من الأطنان الزائدة عن المساتى فدان التى أباح الشارع تملكها أما ما زاد على هذا الحد فقد أجاز الشارع للمالك التصرف فيه إلى صغار الزراع فى نطاق المادة الرابعة من القانون المذكور وترك تحديد الثمن لإرادة المتعاقدين اللهم إلا تلك الخصوصية التى جاء ذكرها فى القانون ٤٥٢ سنة ١٩٥٣ الذى يتضح من مذكرته الإيضاحية أن نية المشرع اتجهت فى غير موضع إلى إعمال عقود الشراء واحترام نصوصها رغم صدور قانون الاصلاح الزراعى ولم يهدف الشارع بالقانون ٤٥٢ سنة ١٩٥٣ إلى إعمال حكم الظروف الطارئة الوارد فى الفقرة الثانية من المادة ١٤٧ مدنى إلا على هذه الحالة الوحيدة التى عالجها ذلك القانون - ثم قال الحكم إنه علاوة على ما تقدم فإن قانون الاصلاح الزراعى لم يكن هو السبب فى هبوط ثمن الأطنان وإنما السبب الجوهرى فى ذلك يرجع إلى الكساد الذى أصاب الحالة الاقتصادية عقب انخفاض أسعار القطن ذلك المحصول الرئيسى الذى ترتبط به أثمان الأطنان ارتباطا لا يمكن حله .

وحيث إن هذا الذى قرره الحكم وأقام عليه قضاءه فى هذا الخصوص غير صحيح فى القانون ذلك أن الفقرة الثانية من المادة ١٤٧ من القانون المدنى تنص على أنه " ومع ذلك إذا طرأت حوادث استثنائية عامة لم يكن فى الوسع توقعها وترتب على حدوثها أن تنفيذ الالتزام التعاقدى وإن لم يصبح مستحيلا صار مرهقا للمدين بحيث يهدده بخسارة فادحة جاز للقاضى تبعا للظروف وبعد الموازنة بين مصلحة الطرفين أن يرد الالتزام المرهق إلى الحد المعقول ويقع باطلا كل اتفاق على خلاف ذلك " ويبين من هذا النص أن المشرع فى اطلاقه التعبير بالالتزام التعاقدى لم يخصص نوعا من الالتزام التعاقدى بعينه بل أورد النص بصيغة عامة تتسع لتطبيق نظرية الظروف الطارئة على جميع العقود التى يفصل بين ابرامها وبين تنفيذها فترة من الزمن يطرأ خلالها حادث استثنائى عام غير متوقع يؤدى إلى جعل تنفيذ الالتزام مرهقا للمدين يتجاوز حدود السعة - ومن ثم فإن هذه النظرية تنطبق على عقود المدة ذات التنفيذ المستمر أو الدورى كما تنطبق على

العقود الفورية التي يتفق فيها على أجل لاحق لتنفيذ بعض التزامات العاقدين — وذلك لتحقيق حكمة التشريع في الحالتين وهي اصلاح ما اختل من التوازن الاقتصادي للعقد في الفترة ما بين إبرامه وتنفيذه نتيجة للظروف الاستثنائية التي طرأت خلال هذه الفترة وذلك برفع العنت عن المدين تمكينا له من تنفيذ التزامه دون إرهاق كبير وهذا الاختلال كما قد يحدث في الالتزامات التي تنفذ بصفة دورية أو مستمرة فإنه يحدث أيضا في الالتزامات المؤجلة التنفيذ — على أنه يشترط لتطبيق النظرية ألا يكون تراخي تنفيذ الالتزام إلى ما بعد وقوع الظرف الطارئ راجعا إلى خطأ المدين إذ لا يجوز له أن يستفيد في هذه الحالة من تقصيره كما أن النظرية لا تطبق على عقود الغرر لأنها بطبيعتها تعرض العاقدين لاحتمال كسب كبير أو خسارة فادحة — ولا يصح الاحتجاج على تطبيق نظرية الظروف الطارئة على عقود البيع التي يكون فيها الثمن كله أو بعضه مؤجلا بما احتج به الحكم المطعون فيه من أن إرجاء دفع الثمن إنما قصد به تيسير التنفيذ على المشتري فلا ينبغي أن يضارب به البائع ذلك أن الأجل شرط من شروط التعاقد على الصفة أصلا لولاه لما تمكن البائع من إبرام العقد بالثمن المتفق عليه فيه فلا يعتبر والحال كذلك تأجيل تنفيذ التزام المشتري بدفع الثمن تفضيلا من البائع — كذلك فإن الحججة التي استند إليها الحكم من أن أعمال الجزاء الذي ترتبه الفقرة الثانية من المادة ١٤٧ على وقوع الظرف الطارئ وهو رد الالتزام إلى الحد المعقول بالنسبة للحاضر دون المستقبل لا يتأتى إلا إذا كان العقد من طبيعته التعاقد بمعنى أن يتضمن عدة اداءات يمكن معها تخفيف العبء عن المدين بالنسبة للأداء الذي تأثر بالطارئ دون غيره من الأداءات المستقبلية — هذه الحججة مردودة بأن تطبيق الحكم الوارد في الفقرة المذكورة على عقود البيع التي يكون فيها الثمن مؤجلا أو مقسطا لا يحول دون أعمال هذا الجزاء على النحو الذي يتطلبه القانون ذلك أن القاضى لا يعمل الجزاء إلا بالنسبة للقسط أو الاقساط التي يثبت له أن أداء المشتري لها قد أصبح بسبب وقوع الطارئ غير المتوقع مرهقا له بحيث يهدده بخسارة فادحة أما باقي الاقساط المستقبلية فإن القاضى لا يعمل في شأنها هذا الجزاء إذا تبين أن هناك احتمالا لزوال اثر ذلك الحادث عند استحقاقها ويكون شأن الاقساط في ذلك شأن الأداءات في عقود المدة من حيث التأثر بالظروف الطارئة أما عن الأمر الثانى الذى استند

إليه الحكم وهو أن قانون الإصلاح الزراعي لا يعتبر حادثا استثنائيا عاما في مدلول الفقرة الثانية من المادة ١٤٧ من القانون المدني فإنه أيضا غير صحيح ذلك أن الشروط التي يتطلبها القانون في الحادث الطارئ قد توافرت في قانون الإصلاح الزراعي رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢؛ فهو بحكم كونه قانونا يعتبر حادثا عاما . وهو يعد حادث استثنائي لم يكن في الوسع توقعه ولا ممكنا دفعه ولا يغير من اعتباره كذلك كونه تشريعا ذلك أن نص الفقرة الثانية من المادة ١٤٧ من القانون المدني قد اطلق في التعبير عن الحادث فلم يقيد به بأن يكون عملا أو واقعة مادية — وغير صحيح ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من أن صدور القانون رقم ٤٥٢ لسنة ١٩٥٣ وما تضمنته مذكرته الايضاحية يؤيد وجهة نظره ذلك أن النتيجة التي رتبها القانون المذكور على صدور قانون الإصلاح الزراعي لا يمكن تفسيرها إلا على أساس اعتبار القانون الأخير ظرفا طارئا — وإذا كان القانون رقم ٤٥٢ لسنة ١٩٥٣ قد اقتصر على أعمال أثر نظرية الظروف الطارئة على خصوصية بعينها وهي حالة ما إذا استولت الحكومة طبقا لقانون الإصلاح الزراعي على أرض كان المستولي لديه قد اشتراها بعقد بيع ثابت التاريخ قبل ٢٣ يولييه سنة ١٩٥٢ وكان الأجل المعين لوفائه بالثمن كله أو بعضه يحل أصلا بعد هذا التاريخ — إلا أن تدخل المشرع في هذه الحالة لم يقصد به قصر أعمال النظرية عليها وحدها وإنما قصد به تنظيم العلاقة فيما بين البائع والمشتري على وجه معين عن طريق تحديد ما يجب أدائه من ثمن الأطنان المباعة التي اخضعت للاستيلاء حتى لا تختلف معايير التقدير في شأنها — وقد حرص القانون رقم ٤٥٢ لسنة ١٩٥٣ على أن ينص في نهاية المادة الأولى التي أورد فيها هذا الحكم على أن ذلك الحكم لا ينحل بحقوق الطرفين طبقا لأحكام القانون المدني بالنسبة إلى باقي الصفقة — وبديهي أن من هذه الأحكام التي رأى المشرع أن يخضع لها باقي الصفقة الذي لم يشمله الاستيلاء — حكم الظروف الطارئة الوارد في الفقرة الثانية من المادة ١٤٧ ولو كان اتجاه المشرع إلى قصر تطبيق الحكم المذكور بالنسبة لعقود البيع المؤجل فيها الثمن على الخصوصية التي عالجها في تلك المادة وإلى انقاذ حكم العقد فيما عداها لقور أن باقي الصفقة يخضع لحكم العقد أو لأغفل الإشارة كلية إلى ما يتبع في شأنه .

وحيث إن ما قرره الحكم المطعون فيه من أن قانون الإصلاح الزراعي رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ لم يكن السبب في هبوط ثمن الأطنان وإنما يرجع هذا الهبوط إلى انخفاض أسعار القطن — هذا القول لا يصلح قانوناً لنفى قيام شرط الارهاق في الدعوى الحالية ذلك أنه علاوة على أن المشرع قد أقر في المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٤٥٢ لسنة ١٩٥٣ بأنه ترتب على صدور قانون الإصلاح الزراعي المذكور انخفاض أثمان الأراضي الزراعية وتجديد قيمة الأجرة عنها فإنه يجب أن ينظر عند تقدير الارهاق الذي ترتب على الحادث الطارئ إلى الصفقة التي أبرم في شأنها العقد مثار النزاع ومن ثم فإنه لتقرير ما إذا كان قد ترتب أو لم يترتب على صدور قانون الإصلاح الزراعي إرهاب للطاعنين بالمعنى الذي يتطلبه القانون في الفقرة الثانية من المادة ١٤٧ من القانون المدني يتعين على المحكمة أن تبحث أثر هذا القانون على ذات الصفقة محل التعاقد وإذا لم يلتزم الحكم المطعون فيه هذا النطاق كما أخطأ في تفسير الفقرة المذكورة على النحو السالف بيانه فإنه يتعين نقضه في خصوص ما قضى به في الدعوى الفرعية وذلك دون حاجة إلى بحث السبب الحاسدي عشر من أسباب الطعن المتضمن النعي على الحكم لما قضى به من فوائد عن المبلغ المحكوم به في الدعوى المذكورة .

جلسة ٣ من يناير سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد / محمود عياد رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمود القاضي ،
ومحمد عبد اللطيف مرمي ، وامل جبران ، ومحمد ممتاز نصار .

(٤)

الطعن رقم ٢٦٧ لسنة ٢٧ القضائية :

(١) استئناف . " صحيفة الاستئناف " . " بياناتها " . أشخاص اعتبارية .
" الشركات " .

للشركة الشخصية الاعتبارية ولها اسم يميزها عن غيرها .

لا يشترط في صحيفة الاستئناف الموجهة من الشركة الى خصمها أن تحتوي على اسم مديرها كما لا يعتد
بالخطأ الذي قد يقع في هذا الاسم أو باغفال ذكر لقبه في ورقة الاستئناف .

(ب) محكمة الموضوع . " سلطتها في تكليف العقد " .

تكليف العلاقة بين الطرفين استنادا الى أسباب سائغة وصالحة للنتيجة التي انتهت اليها .
لا تلزم محكمة الموضوع بتعقب جميع حجج الخصوم والرد استقلالاً على كل حجة أو طالب متى كان فيما
ساقته من أدلة تتضمن الرد الضمني على دفاعهم .

١ — إذا كان للشركة الشخصية الاعتبارية وفقاً لحكم المادة ٥٢ من
القانون المدني — فإن لها تأسيساً على ذلك اسم يميزها عن غيرها وليس بلام لازم بعد
ذلك — على ما جرى به قضاء محكمة النقض — أن تحتوي صحيفة الاستئناف
الموجه منها الى خصمها على اسم مديرها كما لا يعتد بما عساه يكون من خطأ
في اسم مدير هذه الشركة أو عدم إحتواء ورقة الاستئناف على لقبه .

٢ — متى كانت محكمة الموضوع قد خلصت الى تكليف العلاقة بين الطرفين
استناداً الى أسباب سائغة وصالحة للنتيجة التي انتهت اليها فإنها لا تكون ملزمة بتعقب
حجج الخصوم والرد استقلالاً على كل حجة أو طلب أثاروه في مرافعتهم ما دام
الدليل الذي ساقته وارد فيه التعليل الضمني لتلك الأقوال .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى الشكل المقرر في القانون .

وحيث إن الوقائع تتحصل — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥١ تجارى كلى المنصورة طلب فيها الحكم بإلزام المطعون عليها بأن تدفع له مبلغ ١٧٩٦٩ جنيها و ٢٥٠ مليا والمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة وشمول الحكم بالنفاذ المعجل وبلا كفالة ، وقرر الطاعن أن هذا المبلغ هو المستحق له كنتيجة نهائية لحساب الأقطان التي وردها للشركة المدعى عليها وبالأسعار التي قطعت في المواعيد الصحيحة . وأثناء سير الخصومة أقامت الشركة المدعى عليها دعوى فرعية على المدعى (الطاعن) تطالبه بمبلغ ١٤١٦ ج و ٣١٠ م الباقي لها في ذمته من العملية السابقة وبعد أن قضت المحكمة بنسب خبير لتصفية الحساب بين الطرفين هل أساس أسعار ١٨ يناير سنة ١٩٥١ حكمت في ١٢/٢١/١٩٥٤ بما يأتي :

أولا — بإلزام الشركة المدعى عليها بأن تدفع للدعى (الطاعن) مبلغ ٧٣٣١ ج و ٥٢٣ م والفوائد بواقع ٥ ٪ سنويا من تاريخ المطالبة الرسمية الحاصلة في ١٩٥١/٤/٧ لحين السداد والمصاريف المناسبة ومبلغ ٥٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة وشملت الحكم بالنفاذ المعجل وبشرط الكفالة . ثانيا — برفض الدعوى الفرعية المقامة من الشركة ضد المدعى مع إلزامها بمصاريفها — فاستأنفت الشركة بالاستئناف رقم ٤٥ سنة ٧ ق تجارى المنصورة وطلبت فيه إلغاء الحكمين التمهيدى والقطعى الصادرين من محكمة الدرجة الأولى والحكم لها بطلباتها في الدعوى الفرعية — وقد دفع الطاعن الاستئناف بعدم قبوله لرفعه من غير ذى صفة وبتاريخ ١٣ من نوفمبر سنة ١٩٥٦ قضت محكمة الاستئناف برفض الدفع وبقبول الاستئناف شكلا . وبتاريخ ١٩/٤/١٩٥٧ قضت بإلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى الطاعن وإلزامه بأن يدفع للشركة المطعون عليها مبلغ ٥٦٤ ج و ٧٣٦ م وفوائد ذلك المبلغ بواقع ٥ ٪ وبالمصاريف المناسبة

لذلك من الدرجتين وأمسست قضاءها على أن العلاقة بين الطرفين ليست رهنا
تجاريا كما ذهب إلى ذلك الحكم المستأنف وإنما هي علاقة أقرب إلى البيع
من الوكالة بالعمولة وأنه بفرض اعتبارها وكالة بالعمولة فإن العرف التجارى يجيز
للوكيل بالعمولة أن يبيع الأقطان دون إذن من الموكل إذا تأخر المذكور في أداء
الضمانات المستحقة عليه . وبتاريخ ١٤ من يوليو سنة ١٩٥٧ طعن الطاعن
في الحكمين الاستئنافيين السالفي البيان بطريق النقض . وقدمت النيابة مذكرة
برأيها تضمن طلب رفض الطعن . وبتاريخ ٣ من يونيو سنة ١٩٦١ قررت
دائرة فحص الطعون إحالة الطعن إلى هذه المحكمة وبعد استيفاء الإجراءات التالية
لقرار الإحالة نظر الطعن أمام هذه المحكمة بجلسته ٦ من ديسمبر سنة ١٩٦٢ وفيها
صحمت النيابة على طلباتها .

وحيث إن حاصل سبب الطعن في الحكم المؤرخ ١٣/١١/١٩٥٦ والقاضى
برفض الدفع بعدم قبول الاستئناف لرفعه من غير ذى صفة — أن الطاعن أسس
دفعه على أن الاستئناف رفع من سبيرو كبولو بصفته مديرا للشركة المطعون عليها
في حين أن الذى يمثلها قانونا هو السيد كوستى . ز . يوا كيموغلو الذى صدر
الحكم المستأنف ضده لأن الشركة شركة توصية بسيطة وهو الشريك المتضامن
والمستول فيها أمام السيد سبيرو فهو مجرد وكيل عن السيد كوستى ونائب عنه
وأن الفقرة الرابعة من المادة ١٤ من قانون المرافعات نصت على أن من يمثل
الشركات التجارية قضائيا هم أحد الشركاء المتضامين أو رئيس مجلس الإدارة
أو المدير وذلك على سبيل الحصر وليس السيد سبيرو واحدا من هؤلاء وأن
المشرع حذف من المادة ٨ من قانون المرافعات القديم عبارة ” أو من ينوب
عنها ” وفي هذا ما يؤكد عدم صفة السيد سبيرو في تمثيل الشركة — وإذا خالف
الحكم المطعون فيه هذا النظر يكون قد أخطأ تطبيق القانون كما أنه إذ أغفل
الرد على دفاع الطاعن في هذا الخصوص يكون مشوبا بالقصور .

وحيث إن هذا النعى مردود — أولا — بأن الثابت من مطالعة الحكم
الابتدائى أن الدعوى الأصلية رفعت على الشركة وكذلك رفعت الدعوى الفرعية منها
كما أن الثابت من مطالعة صحيفة الاستئناف المقدمة صورتها بملف الطعن أن
الاستئناف قد رفع من شركة كوستى . ز . يوا كيموغلو التجار بالاسكندرية —

وهذه الشركة لها شخصية اعتبارية بحكم المادة ٥٢ من القانون المدني ولها تأسيسا على ذلك اسم يميزها عن غيرها فليس بلازم بعد ذلك — على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن تحتوى صحيفة الاستئناف الموجه منها إلى خصمها على اسم مديرها ولا اعتداد بما صاه يكون من خطأ في اسم مدير هذه الشركة أو عدم احتواء ورقة الاستئناف على لقبه — ومردود ثانيا — بأن الثابت من مطالعة الحكم المذكور أنه تناول دفاع الطاعن ودحضه وأسس قضاءه برفض الدفع على دعوات صاحبة ذلك فأشار إلى أن الاستئناف قد رفع من الشركة وأنه لم يذكر اسم سبيرو كمغوبولو في العريضة إلا لبيان وظيفته فيها باعتباره مديرا لها وأن هذه الصفة قد ثبتت من المستخرج الرسمي من السجل التجاري المقدم من الشركة وأن الشريك المتضامن المسئول قد منح سبيرو توكيلا رسميا سابقا على الاستئناف يجيز التقاضي باسم الشركة .

وحيث إن الطعن في الحكم الصادر بتاريخ ١٩٥٧/٤/٩ بنى على ستة أسباب يحصل أولها وثانيها وخامسها وسادسها في أن الحكم المذكور إذ أقام قضاءه على أن العلاقة التي قامت بين الطاعن والشركة المطعون عليها تتمثل في عملية بيع أقطان على الكوتترات وأنهم لم تكن علاقة مدين راهن بدائن مرتهن قد أخطأ في تكيف هذه العلاقة ، وأنه لم يبد أسبابا سائغة للنتيجة التي انتهى إليها وأنه مسح المستندات وفسرها تفسيراً أخرجهما عن مداولها الصحيح ، كما أن الحكم انطوى على فساد في الاستدلال يتمثل في أنه — الحكم — استند إلى الفاتورتين المؤرختين ٩ يناير سنة ١٩٥٠ و ٨ فبراير سنة ١٩٥٠ وإلى الخطاب المؤرخ ٢٤ يناير سنة ١٩٥٠ — في مقام الاستدلال على أن القطن موضوع النزاع كان مبيعا من الطاعن إلى الشركة قبل هذه التواريخ في حين أن كمية من الأقطان كانت بيعت فعلا على دفعات بعد استئذان الطاعن وموافقة كما هو ثابت بفواتير هذه الكميات وكمية من الأقطان لم تكن قد بيعت وهي موضوع النزاع وأن الطاعن أقام الدليل على ذلك من برقية الشركة المطعون عليها المؤرخة ٢٧ يونيو سنة ١٩٥٠ والتي تقول فيها (قطعنا أقطانكم بقفل أمس) وإلى ما جاء بمذكرة الشركة المقدمة لحلسة ٤ فبراير سنة ١٩٥٤ والتي تقول فيها وكيل الشركة للطاعن بأن يسرع إلى قطع السعر بالنسبة للبضاعة الباقية ، وأن الشركة المطعون عليها قد خلطت بين كلمة (المركن)

وكلمة القطن مع وجود فارق كبير بينهما في العرف التجارى إذ الأول ينصب على البيع على الكوتترانات والثانية على البضاعة الحاضرة وأن المحكمة فسرت كلمة "أقطانكم" في برقية ١٩٥٠/٢/٢١ تفسيراً معكوساً لتبرير ما انتهت إليه من أن الأقطان موردة للطاعن لحساب الشركة .

وحيث إن الثابت من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه أورد ضمن أسبابه ما يأتى فى شأن دلالة مستندات الطرفين وتكييف العلاقة بينهما : "وحيث إن أول ما تلاحظ هذه المحكمة فى شأن التكييف القانونى الصحيح للعلاقة التى كانت قائمة بين الطرفين هو أن أوراق الدعوى ومستنداتها ظاهرها التنافر ولكنها على ضوء التنفيذ الذى أدى به كل من الطرفين التزاماته السابقة على نشوء النزاع تنسجم جميعها فى أن الرابطة التى كانت بينهما لم تكن رهنا تجاريا الذى تطبق فيه المادة ٧٨ من قانون التجارة ..." وبعد أن أورد الحكم ملاحظته فى شأن التنافر البادى من تمحيص مستندات النزاع أورد ما يلى : "وحيث إن هذه المحكمة لا تعتد بهذا التنافر الظاهرى وتطرح فكرة الرهن جانباً وذلك للاعتبارات الآتية (١) كتب الكشف على ورق مطبوع ليكون سنداً مثبتاً للأرقام والتواريخ والحساب الذى ورد فيه للإثبات تكييف قانونى معين خاصة وأن عبارة "سلفيات على أقطان" مطبوعة على نموذج عام خاص بأعمال الشركة وفيه عنوانها ورقم السجل التجارى ورقم التليفون ونمرة سلسلة . أما بيانات الحساب ذاتها فمكتوبة بخط اليد واستخرجت من واقع الدفاتر (٢) نصت عبارات الإيصالات المشار إليها وكلها موقع عليها من المستأنف عليه أن المبالغ التى امتثلها من الشركة كانت ثمناً أو أمانة أو لزمة مشترى الأقطان لا سلفيات (٣) قدمت المستأنفة فى حافظتها رقم ٢٧ دوسيه فاتورتين مؤرختين فى ٩ من يناير سنة ١٩٥٠ وقع عليهما المستأنف عليه وجاء فيهما بيان للأقطان ووصف بأنها "المباعة" من عبد الحكيم أمين الخولى إلى شركة يواكيموفلو وفاتورة ثالثة إجمالية مؤرخة فى ٨ من فبراير سنة ١٩٥٠ جاءت فيها نفس العبارة ووقع عليها المستأنف عليه بإمضاءه (٤) قدمت المستأنفة فى الحافظة رقم ٢٧ دوسيه خطاباً أرسله لها المستأنف عليه فى ٢٤ من يناير سنة ١٩٥٠ طلب منها فيه أن تقطع سعر ١٠٠ قنطار كرنك بقوله "من ضمن الكمية المباعة منى لكم"

(٥) وقدم المستأنف عليه في حافضته رقم ٤ كشوفات فرز ووزن القطن وقد جاء فيها أن الأقطان المذكورة "لحساب" يواكيموخلو ... وحيث إن المحكمة ترى وقد استبعدت فكرة الرهن التجاري أن العلاقة بين الطرفين كانت من نوع خاص هو أقرب إلى البيع منه إلى الوكالة بالعمولة وذلك لأنه عملا بالمادة ٤٧٩ من القانون المدني الجديد لا يجوز لمن ينوب عن غيره أن يشتري مباشرة بنفسه أو لحسابه ولو بطريق المزاد العلني ما نيظ به ببيع بموجب هذه النيابة ... وحيث إنه حتى مع افتراض أن العلاقة كانت نوعا من الوكالة بالعمولة فقد رددت محكمة النقض المصرية في حكمها المهام الصادر في ٢١ من مايو سنة ١٩٥٣ أن هذا النوع من الوكالة قد أدخل عليه العرف التجاري تعديلات جوهرية فيما لا يخضع في أحكامه لنصوص أمره ومن ذلك أن الوكيل بالعمولة يستطيع أن يجري البيع مباشرة في حالة عدم وفاء العميل (الموكل) بالضمانات المقررة للوكيل المذكور وذلك بدون اضطراب هذا الأخير عملا بالمادة ٨٩ من القانون التجاري إلى الالتجاء إلى السيد قاضي الأمور الوقفية ليأذن له بإجراء ذلك البيع ضمنا لحصوله على حقوقه الممتازة التي خولها له القانون ... ، ثم عرض الحكم المطعون فيه بعد ذلك لتطبيق القواعد المتقدمة على واقعة الدعوى فقال : " ... وحيث إنه بإعمال المبدأ الذي سار عليه ذلك القضاء وأقرته فيه محكمة النقض على القضية الماثلة تلاحظ هذه المحكمة أن المستأنفة كانت قد بعثت إلى المستأنف عليه برفقة مؤرخة ٢١ من فبراير سنة ١٩٥٠ تدعوه فيها لتغطية مركره فورا وعبرت عنها بعبارة (لتغطية أقطانكم) وتعتقد المحكمة أنها كانت تقصد الأقطان الموردة منكم وهددته بأنها ستضطر لعمل ما تراه لصالحها فلما لم يرد عليها المستأنف ضده أرسلت إليه برفقة أخرى بنفس المعنى في ١١ من مارس سنة ١٩٥٠ ثم عادت في ١٨ من مايو سنة ١٩٥٠ وأرسلت له برفقة ثالثة قالت فيها له إنه كان قد وعد بالاحضور لدفع ما يجب عليه دفعه ثم أخلف وعده ولذا فهمي تدعوه لتسوية حسابه وإلا اضطرت لرفع دعوى عليه ورغم هذه التهديدات المتكررة لم يحرك المستأنف عليه ساكنا إلا بعد أن قطعت المستأنفة السعر فعلا في ٢٦ من يونيو سنة ١٩٥٠ وأخبرته بذلك تلغرافيا ليحضر لتصفية حسابه الختامى وعندئذ أرسل لها برفقة في يونيو سنة ١٩٥٠ محتج فيها على ما حدث ... وحيث إن المحكمة لا ترى محلا لمؤاخذة المستأنفة على هذا التصرف لأنها سواء اعتبرت مشتريه أو وكيلة بالعمولة

رخص لها العرف التجارى أن تباع البضاعة التى عندها ضمنا لحقوقها وبدون الالتجاء إلى إذن قاضى الأمور الوقتية سواء أكان الأمر هذا أو ذاك فهالاشك فيه أنها انتظرت وفاء المستأنف عليه بما كان فى ذمته لها وهو يزيد عن ثمانية آلاف جنيه حتى آخر لحظة إذ أن محصول قطن ١٩٤٩ - ١٩٥٠ كان آخر ميعاد لقطعه طبقا للعرف التجارى فى شهر يونيو - لعقود استحقاق يوليو وهو آخر شهر فى السنة التجارية بالنسبة لمحصول السنة من القطن“ وبين من ذلك أن الحكم المطعون فيه قد اطرح دفاع الطاعن المؤسس على أن علاقته بالشركة المطعون عليها هى علاقة رهن بدائن مرتين وأن العلاقة بين الطرفين فى حقيقتها أقرب إلى البيع منها إلى الوكالة بالعمولة مستندا فى ذلك جميعه إلى العبارات الواردة بالإيصالات وبالكشوف المقدمة ومستعينا فى ذلك بالظروف التى أحاطت المعاملة بين الطرفين وبتنفيذ ما تم من التزامات قبل كل منهما ، ولما كان استخلاص الحكم المطعون فيه لمؤدى العبارات الواردة بالإيصالات والأوراق المقدمة سائغا ومقبولا ومؤديا إلى النتيجة التى انتهى إليها فى تكييف العلاقة بين الطرفين - فإن النعى عليه بالخطأ فى تكييف العلاقة أو الإستناد إلى أسباب غير سائغة أو فساد فى الإستدلال أو مسخ فى المستندات يكون على غير أساس .

وحيث إن السبب الثالث من أسباب الطعن يتحصل فى أن الحكم المطعون فيه قد شابه القصور - ذلك أن الطاعن تمسك فى مذكرته المقدمة للمحكمة الإستئنافية بأن وكيل الشركة المطعون عليها قرر بمحضر جلسة ١١/١١/١٩٥٢ أن المدعى (الطاعن) يشتري الأقطان لحسابنا - كما أنه تمسك بما ورد فى مذكرة الشركة المقدمة للمحكمة أول درجة بملحظة ٤ فبراير سنة ١٩٥٢ من أن هناك أقطانا مبيعة وأقطانا غير مبيعة وأن الاقطان الباقية مملوكة له - كما تمسك بما ورد بمذكرة الشركة المقدمة بملحظة ٢٦/٦/١٩٥٤ من استعداد الشركة للقيام بتسليمه أقطانا تعادل أقطانه مقابل دفع الرصيد المدين ، وأن المحكمة الإستئنافية لم ترد على هذا الدفاع الجوهري مما يجعل الحكم مشوبا بالإخلال والقصور .

وحيث إن هذا النعى مردود بان المحكمة وقد خلصت إلى تكييف العلاقة بين الطرفين بالتكييف الذى إرتأته فى هذا الشأن ولأسباب سائغة وصالحة

للنتيجة التي انتهت إليها لم تكن ملزمة بتعقب حجج الخصوم والرد استقلالاً على كل حجة أو طلب أثاروه في مرافعتهم ما دام الدليل الذي ساقته وارد فيه التعليل الضمني المسقط لتلك الأقوال .

وحيث إن حاصل السبب الرابع من أسباب الطعن — أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ في الإسناد خطأ كان له أثره في الخطأ في تطبيق القانون بقوله إن المحكمة أسندت إلى الطاعن أنه ذكر في صحيفة دعواه أنه كان يورد الأقطان للشركة لتبيعها هي لحسابه وبإذنه في حين أن صحيفة الدعوى لم تذكر ذلك وإنما ذكرت أن الطاعن هو الذي كان يبيع صفقات الأقطان التي كان يسلمها للشركة كلها أراد البيع — أي أن مدلول صحيفة الدعوى يشير إلى أن الطاعن كان هو صاحب القطن الذي يتولى بيعه بنفسه وإرادته لأنه راعى له بينا مدلول عبارة الحكم أن الشركة هي التي تبيع القطن لحسابه أي أنها وكالة بالعمولة .

وحيث إن الثابت من مطالعة صورة صحيفة الدعوى (مستند ١٤ من حافظة مستندات الطاعن) أنها تضمنت ما يأتي : ” أن الطالب (الطاعن) اتفق مع المعلن إليه على أن يفتح له حساباً جارياً ويمده بالنقد اللازمة لتوريد أقطان لحساب الطالب وفعلاً جرى العمل بين الطرفين على هذا الأساس وكلما أراد الطالب أن يبيع جزء من الأقطان التي سلمها للمعلن إليه أخطره بذلك ومتى تم البيع تحررت فاتورة بالكمية المباعة والثن وتوقع عليها من الطرفين “ ، وجاء بأسباب الحكم المطعون فيه في صدد ما استخلصه من شرح الطاعن لدعواه ما يأتي : ” إن المستأنف عليه (الطاعن) كان بتاريخ ٧ من أبريل سنة ١٩٥١ قد أقام الدعوى على شركة كوستي (ز) يواكيمو غلو وشركاه قال فيها إن الأخيرة منحت له حساباً جارياً مؤسساً على القرض فكانت تمتدده بالقروض لقاء أن يورد لها أقطاناً تبيعها لحسابه وبإذنه “ — ويبين من ذلك أن الحكم المطعون فيه قد أورد دفاع الطاعن الذي شرح فيه دعواه على حقيقته ولم ينحرف عن مدلول العبارات التي ساقها الطاعن في شرح مدعاه .

وحيث إنه لما تقدم جميعه يتعين رفض الطعن .

جلسة ٣ من يناير سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد المستشار الحسيني العوضي ، وبحضور السادة المستشارين : محمود توفيق اسماعيل ،
ومحمد عبد الحميد السكري ، ولطفي علي ، وحافظ محمد بدوي .

(٥)

الطعن رقم ٣٤١ لسنة ٢٧ القضائية :

بيع . " البيع الوفائي " . إثبات " القوانين القانونية القاطعة " .

أصبح البيع الوفائي المقصود به إخفاء رهن عقارى باطلا وفقا للمادتين ٣٣٨ و ٣٣٩ مدني
قديم بعد تعديلهما بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٢٣ . وقد أورد الشارع قرينتين على اعتبار البيع
الوفائي مخفيا لرهن هما : اشتراط رد الثمن مع الفوائد ، وبقاء العين المبيعة في حيازة البائع ، كل
منهما قرينة قانونية قاطعة لا يصح اثبات عكسها .

تقضى المادتان ٣٣٨ و ٣٣٩ من القانون المدني القديم المعدلتان بالقانون
رقم ٤٩ لسنة ١٩٢٣ ببطلان عقد البيع الوفائي المقصود به إخفاء رهن سواء
بصفته بيعا أو رهنا وبأن العقد يعتبر مقصودا به إخفاء الرهن إذا اشترط فيه
رد الثمن مع الفوائد أو إذا بقيت العين المبيعة في حيازة البائع بأية صفة من
الصفات . وهاتان القرينتان - على ما استقر عليه قضاء محكمة النقض - من
قبيل القوانين القانونية القاطعة بحيث إذا توافرت إحداها كان ذلك قاطعا
في الدلالة على أن القصد من العقد هو إخفاء رهن وما نعا من إثبات العكس (*)

(*) راجع نقض ١٩٦١/١٢/٢١ بمجموعة المكتب الفني س ١٢ ص ٨١٥ وقد جاء به
"ليس في القانون المدني القديم نص كنص المادة ٤٠٤ من القانونين الجديد التي تجيز إثبات عكس
القرينة القانونية ما لم يوجد نص يقضى بغير ذلك . لا تجيز المادة ١٣٥٢ من القانون المدني
الفرنسي نفي القرينة القانونية إذا كان القانون يبطل على أساسها تصرفا معيناً" .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الوقائع تتحصل حسب ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن في أن الطاعنة أقامت على المطعون عليهم الدعوى رقم ٢٠٨ سنة ١٩٤٥ مدني كلى سوهاج وطلبت بها الحكم أولا بإثبات صحة التعاقد الحاصل بينها وبين المطعون عليه الأخير بتاريخ ٦ فبراير سنة ١٩٤٣ والمتضمن بيعه لها ٤ ف و ١٤ ط و ١٠ س بثمان قدره ١١٥٠ ج وثانيا ببطلان عقد البيع الوفاائي المؤرخ في ٢٦ مايو سنة ١٩٣١ الصادر من المطعون عليه الأخير إلى المطعون عليه الثامن وأخيه عبدالمطلب محمد عبد الله مورث المطعون عليهم السبعة الأولين . والمتضمن بيع نفس العين لها بثمان قدره ٥٥٠ ج مع شطب التسجيلات المترتبة عليه واعتبارها كأن لم تكن ، وكان مما قالته الطاعنة في بيان دعواها إن عقد البيع الوفاائي المؤرخ في ٢٦ مايو سنة ١٩٣١ ينفي رهنا فيعتبر باطلا ولا أثر له عملا بالمادة ٣٣٩ من القانون المدني القديم . واستندت فيما استندت إليه اثباتا لذلك إلى أن العين المبيعة بقيت في حيازة البائع بطريق الإيجار بعد تاريخ عقد البيع المذكور إذ أنه بموجب عقد إيجار ثابت التاريخ في يناير سنة ١٩٣١ كان البائع قد أجر إلى حفي محمد اسماعيل تلك العين ضمن ٢٥ ف و ١ ط لمدة سنة ، ولما تحرر عقد البيع الوفاائي في ٢٦ مايو سنة ١٩٣١ استأجر البائع العين المبيعة من المشتريين وأولاهما بموجب مخالصة محررة في ذات التاريخ الأجرة معجلة عن سنة ١٩٣٢ الزراعية ومقدارها ٣٦ ج . وفي ١٣ ديسمبر سنة ١٩٤٨ قضت محكمة سوهاج الابتدائية بأحالة الدعوى إلى التحقيق لتثبت الطاعنة بكافة طرق الاثبات أن المطعون عليه الأخير — البائع — ظل واضعاً يده على العين المبيعة بعد تاريخ عقد البيع الوفاائي المحرر في ٢٦ مايو سنة ١٩٣١ ولينفي المطعون عليهم الآخرون ذلك بالطرق ذاتها . وبعد سماع شهود الطرفين قضت المحكمة في ٢٢ مارس سنة ١٩٥٠ للطاعنة بطلانها على أساس أن عقد البيع الوفاائي ينفي رهنا ومستدلة على ذلك بالقرائن التي ساقها ومنها أن المطعون عليه الثامن ومورث

المطعون عليهم السبعة الأولين — المشتريين وفاء — قد حصلوا من المطعون عليه الأخير — البائع — على مبلغ ٣٦ ج قيمة أجرة العين المباعة عن سنة ١٩٣٢ الزراعية وذلك بموجب الإيصال المحرر في تاريخ عقد البيع في ٢٦ مايو سنة ١٩٣١ مما يدل على أن العين المباعة ظلت تحت يد البائع وفاء بعد عقد البيع وهو ما شهد به أيضا شهود الطاعة واستأنف المطعون عليهم الثمانية الأولون هذا الحكم إلى محكمة استئناف أسيوط بالاستئناف رقم ١٦٩ سنة ٢٥ ق وفي ٦ من مارس سنة ١٩٥٧ قضت هذه المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى الطاعة. فقررت الطاعة الطعن في هذا الحكم بطريق النقض وبعد استيفاء الإجراءات عرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلعة ٢٥ من أبريل سنة ١٩٦١ وفيها صممت النيابة على ما جاء بمذكرتها التي طلبت فيها نقض الحكم المطعون فيه وقررت دائرة الفحص إحالة الطعن إلى هذه الدائرة ونظر بجلعة ١٣ من ديسمبر سنة ١٩٦٢ وفيها صممت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إن مما ينهض الطامن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والقصور في التسبيب ذلك أن المادة ٣٣٩ من القانون المدني القديم تنهى بأن البيع الوفاي الذي يخفى رهنا يعتبر باطلا سواء بصفته بيعا أو رهنا كما تقرر قرينة قانونية لا تقبل إثبات العكس وهي أن بقاء العين المباعة وفائيا في حيازة البائع بأي صفة من الصفات يجعل العقد مقصودا به اخفاء رهن . وقد استدلت الطاعة على قيام هذه القرينة بالمخالفة المحررة في تاريخ عقد البيع الوفاي في ٢٦ مايو سنة ١٩٣١ والنابت بها أن المطعون عليهم الثامن ومورث المطعون عليهم السبعة الأولين — المشتريين — قد حصلوا من البائع على مبلغ ٣٦ جنينا أجرة معجلة للعين المباعة عن سنة ١٩٣٢ الزراعية ولكن الحكم المطعون فيه لم يأخذ بما تفيدته تلك المخالفة من بقاء العين المباعة تحت يد البائع وفاء بطريق الإيجار وذهب إلى القول بأن العين المذكورة كانت تحت يد المستأجر حفني محمد اسماعيل لحساب المشتريين من وقت البيع واحتج لذلك بأن المستأجر المذكور كان يستأجر العين المباعة من البائع ضمن أطياف أخرى عن سنة ١٩٣١ — ١٩٣٢ الزراعية وعجبت الأجرة كما يدل على ذلك عقد الإيجار النابت التاريخ في يناير سنة ١٩٣١ — والمقدم من الطاعة — وبإبرام عقد البيع الوفاي في ٢٦ مايو سنة ١٩٣١ التزام

المشتريان بإحترام عقد الإيجار واستردا من البائع بموجب ورقة التخالص المشار إليها مبلغ ٣٦ جنيتها وهو ما يعادل ما كان البائع قد استوفاه معجلا من المستأجر عن أجرة العين المبيعة في المدة من تاريخ عقد البيع الوفاي إلى نهاية مدة الإيجار في سنة ١٩٣٢ الزراعية وبذلك نخرج الحكم المطعون فيه عما تدل عليه العبارة الصريحة في ورقة التخالص من أن مبلغ ال ٣٦ جنيتها هو الأجرة المعجلة للعين المبيعة من سنة ١٩٣٢ الزراعية وقد دفعها البائع وفاء إلى المشتريين .

وحيث إن المسادتين ٣٣٨ ، ٣٣٩ من القانون المدني القديم المعدلتين بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٢٣ تقضيان ببطلان عقد البيع الوفاي المقصود به إخفاء رهن سواء بصفته بيعا أو رهنا وأن العقد يعتبر مقصودا به إخفاء رهن إذا اشترط فيه رد الثمن مع الفوائد أو إذا بقيت العين المبيعة في حيازة البائع بأي صفة من الصفات وقد استقر قضاء هذه المحكمة على أن هاتين القرينتين من قبيل الترائن القانونية القاطعة بحيث إذا توافرت أحدهما كان ذلك قاطعا في الدلالة على أن القصد من العقد هو إخفاء رهن وما نعا من إثبات العكس — ولما كانت الطاعة قد تمسكت بقرينة بقاء العين المبيعة في حيازة البائع بعد تاريخ البيع الوفاي في ٢٦ مايو سنة ١٩٣١ واستندت في ذلك إلى المخالصة المحررة في نفس التاريخ والثابت بها أن المطعون عليه الثامن ومورث المطعون عليهم السبعة الأولين — المشتريين — قد استدانوا من المطعون عليه الأخير — البائع — بمبلغ ٣٦ جنيتها قيمة أجرة العين المبيعة وفائيا عن سنة ١٩٣٢ . كما استندت إلى عقد الإيجار المؤرخ في ١٠ يناير سنة ١٩٣١ والثابت التاريخ في ٢٤ يناير سنة ١٩٣١ والصادر من البائع — قبل عقد البيع الوفاي — إلى حفني محمد اسماعيل بإيجار أطيان زراعية مقدارها ٢٥ ف و ١ ط لمدة سنة ومن بينها ال ٤ ف و ١٤ ط محل النزاع ” وذلك لزراعتها شتوى وصيفى عدا زراعة القطن عن وجته سنة ١٩٣٢ الزراعية“ وتضمن العقد المذكور أن المستأجر قد عجل الأجرة عن مدة الإيجار ومقدارها ٢٣٠ ج و ٢٥٠ م من ذلك ٢٧ ج و ٥٠٠ م أجرة العين محل النزاع ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد رد على دفاع الطاعة في هذا الشأن بقوله ” وحيث إنه عن استمرار وضع يد المستأنف عليه الثاني — البائع — في سنتي ١٩٣١ ، ١٩٣٢ يحد صدور العقد منه فسبب ذلك قد أبانه المستأنفون — المطعون عليهم —

وهو ثابت من عقد الإيجار المقدم بحافظة المستأنف عليها — الطاعنة — إذ يفيد هذا العقد الثابت التاريخ في ٢٤ يناير سنة ١٩٣١ قبل البيع أن الأطيان كان قد سبق تأجيرها إلى حفى محمد اسماعيل حتى سنة ١٩٣٢ وأن إيجارها عن مدة هذه الاجارة كان قد دفع مقدما بنص العقد للمستأنف عليه الثانى فإزاء ذلك كان لزاما على المشتريين احترام هذه الاجارة وتنفيذها كما كان من حقهما وقد اشترى الأطيان أن يستوليا من البائع على المبلغ الذى قبضه من المستأجر مقدما وهو يوازى المدة من ٢٦ مايو سنة ١٩٣١ تاريخ التعاقد على البيع إلى نهاية سنة ١٩٣٢ . وقبض المشتريين هذا المبلغ من البائع يؤيد أن النية انصرفت بالفعل إلى التعاقد على البيع لا الرهن إذ أصبح بهذا السداد وضع يد المستأجر على الأقطان لحساب المشتريين لا البائع الذى لم يبق له حق على العين "وبين من ذلك أن الحكم المطعون فيه قد استند فى تفى بقاء العين المبيعة وفائيا فى حيازة البائع بعد البيع — إلى أن من حق المشتريين أن يستوليا من البائع على المبلغ الذى قبضه من المستأجر مقدما مقرر أن هذا المبلغ يوازى المدة من ٢٦ مايو سنة ١٩٣١ — تاريخ البيع — إلى نهاية سنة ١٩٣٢ . ولما كان الثابت من عقد الإيجار الثابت التاريخ في ٢٤ يناير سنة ١٩٣١ أن الأجرة التى قبضها البائع مقدما من هذا المستأجر وقدرها ٢٧ ج و ٥٠٠ م هى عن سنة واحدة فقط وكان الحكم لم يفصح عن سبب اعتباره مبلغ الـ ٣٦ جنيتها الذى دفعه البائع إلى المشتريين بموجب المخالصة المؤرخة ٢٦ مايو سنة ١٩٣١ هو عن ذات المدة التى كان البائع قد أجر فيها العين المبيعة إلى حفى محمد اسماعيل قبل حصول البيع وذلك مع مغايرة هذا المبلغ لقيمة الأجرة الثابتة بعقد الإيجار الصادر من البائع إلى المستأجر المذكور فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوبا بالقصور بما يستوجب نقضه دون حاجة إلى بحث أسباب الطعن الأخرى .

جلسة ١٠ من يناير سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد / محمود عياد رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمود القاضي ، ومحمد عبد اللطيف مرمي ، وأميل جبران ، ومحمد ممتاز نصار .

(٦)

الطعن رقم ٢٣٥ لسنة ٢٧ القضائية :

تنفيذ عقارى " اعلان السند التنفيذى " . قانون " تنازع القوانين من حيث الزمان " .

يكفى — فى ظل قانون المرافعات القديم — أن يعقب التنفيذ لإعلان السند التنفيذى للمدين دون حاجة لإعلان ورثته به إذا اتخذت الاجراءات فى مواجهتهم . نص المادة ٦٢ ٤ مرافعات جديد يوجب إعلان السند التنفيذى لورثة المدين قبل البدء فى التنفيذ .

نص المادة ٦٢ ٤ مرافعات جديد نص مستحدث لا يعمل به إلا من تاريخ العمل بقانون المرافعات الجديد ولايسرى على اجراءات التنفيذ التى تمت فى ظل القانون الملغى .

مؤدى نص المادة ٥٣٧ من قانون المرافعات القديم أنه كان يكفى فى ظل القانون الملغى أن يسبق التنفيذ لإعلان السند التنفيذى إلى المدين دون حاجة إلى إعلان ورثته به إذا كان التنفيذ حاصلا فى مواجهتهم . وإذا كانت المادة ٦٢ ٤ من قانون المرافعات الجديد قد أوجبت على الدائن إعلان السند التنفيذى لورثة المدين قبل البدء فى التنفيذ فإن ذلك نص مستحدث لا يعمل به إلا من تاريخ العمل بالقانون الجديد ولايسرى على الاجراءات التى تمت فى ظل القانون الملغى .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وممراع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه ومائر أوراق الطعن —
تتحصل فى أن المرحومة فريدة سيدهم والمطعون ضدهم أقاموا الدعوى رقم ٥١٦
سنة ١٩٥٠ مدنى كلى سوهاج على الطاعنين قالوا فيها إنه بمقتضى عقد رهن
تأمينى محرر فى ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٣١ رهننت السيدة المذكورة ومورثهم
المرحوم جرجس متى صليب إلى مورث الطاعنين قطعة أرض مساحتها
١٨ ط و ١٢ س ضمنا لمبلغ ٦٢٥ ج والفوائد وذلك لمدة ثلاث سنوات تنتهى
فى ٣١/١٢/١٩٣٤ ، وأن الطاعنين بدأوا فى اتخاذ إجراءات نزع الملكية بتلبيه
أعلن لبعضهم فى ٢٢/٧/١٩٥٠ دون إعلانهم بالسند التنفيذى باصتبارهم ورثة
المدين ، فضلا عن سقوط الدين بالتقادم ، وطلبوا الحكم (أولا) وعلى وجه
السرعة ببطالان التنبيه المذكور ، (ثانيا) سقوط الدين بالتقادم ، وبتاريخ
٢١ ديسمبر سنة ١٩٥٠ حكمت محكمة أول درجة ببطالان التنبيه المعلن للمطعون
عليهم فى ٢٢/٧/١٩٥٠ ثم قضت بتاريخ ١١ فبراير سنة ١٩٥٢ برفض الدعوى
بالنسبة لسقوط الدين وبسقوط الحق فى المطالبة بفوائد هذا الدين عن السنوات
من ١٩٣٥ حتى ١٩٣٧ — استنادا إلى أن دعوى نزع الملكية التى أعلنت صحتها
للمطعون عليهم بتاريخ ١٢/٧/١٩٤٣ تعتبر قاطعة للتقادم بالنسبة للدين ، استأنف
المطعون عليهم هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٠٦ سنة ٢٧ ق أسقوط طالبين إلغاء
الحكم المستأنف والحكم بسقوط الحق فى المطالبة بالدين وفوائده وبتاريخ ١٠/١/١٩٥٧
حكمت المحكمة بالناء الحكم المستأنف فيما قضى به من رفض دعوى المستأنفين

(المطعون عليهم) بالنسبة إلى الدين وفوائده عدا سنة ٣٧٤٣٦٤٣٥ . ويستتوط الحق في المطالبة بالدين وفوائده وملحقاته وهي المنوه عنها بعقد الرهن التأميني، طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض بتقرير في ١٦ يونيو سنة ١٩٥٧ وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت بجلطة ١١ يناير سنة ١٩٦٠ إحالته إلى الدائرة المدنية والتجارية ، ونظر أمامها بجلطة ٢٧/١٢/١٩٦٢ وفيها أصرت النيابة على طلب رفض الطعن .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد مبناه مخالفة الحكم المطعون فيه للقانون، ذلك أنه لم يحول على إعلان "السند التنفيذي وعقد الرهن الرسمي" للمدينين المتضامين "المرحومين فريدة سيدهم وجرجس متى صليب" الحاصل في ٦/٤/١٩٣٨ ورتب على ذلك بطلان التنبيه وصحيفة دعوى نزاع الملكية المعلنة بتاريخ ١٢ يوليو سنة ١٩٤٣ لورثة المدين جرجس متى صليب (المطعون عليهم) والمرحومة فريدة سيدهم . استنادا إلى أنه كان يجب إعلان هؤلاء الورثة بالسند التنفيذي قبل البدء في التنفيذ ، في حين أن قانون المرافعات الملغى الذي تمت هذه الإجراءات في ظله ، لم يكن يستلزم هذا الإعلان ، ولا محل للاخذ بحكم المادة ٤٦٢ من قانون المرافعات الجديد ، التي توجب إعلان الورثة بالسند التنفيذي قبل السير في التنفيذ لأنه نص مستحدث لا يعمل به إلا من تاريخ العمل بهذا القانون .

وحيث إنه يبين من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه قرر أن إعلان السند التنفيذي للمدينين الأصليين بتاريخ ٦/٤/١٩٣٨ لا يغني عن إعلان هذا السند للورثة الذين وجهت إليهم إجراءات التنفيذ العقاري في سنة ١٩٤٣ ، ثم رتب الحكم على عدم قيام الطاعنين بهذا الإجراء بطلان تنبيه نزاع الملكية وبطلان صحيفة دعوى نزاع الملكية المعلنة للمطعون عليهم بتاريخ ١٢/٧/١٩٤٣ ، وهذا الذي قرره الحكم غير صحيح في القانون ، ذلك أن المادة ٥٣٧ من قانون المرافعات - الملغى - (الذي تمت هذه الإجراءات في ظله) كانت تنص على أن "عقار المدين لا يجوز نزع منه

ولو كان مرهونا لوفاء دين الدائن إلا إذا كان ذلك بمقتضى سند واجب التنفيذ، ومن بعد التنبيه على يد محضر بوفاء الدين والانذار بنزع الملكية ويجب إعلان صورة السند المذكور للمدين في رأس ذلك التنبيه إن لم يسبق إعلانه إليه، ومؤدى ذلك أنه كان يكفي في ظل القانون الملغى أن يسبق التنفيذ إعلان السند التنفيذي إلى المدين دون حاجة إلى إعلان الورثة به إذا كان التنفيذ حاصلا في مواجعتهم، وإذا كانت المادة ٤٦٣ من قانون المرافعات الجديد، قد أوجبت على الدائن إعلان السند التنفيذي لورثة المدين قبل البدء في التنفيذ، فإن ذلك نص مستحدث لا يعمل به إلا من تاريخ العمل بالقانون الجديد، ولا يسرى على الإجراءات التي تمت في ظل القانون الملغى، ولما كان الحكم المطعون فيه لم يلتزم هذا النظر، فإنه بذلك يكون قد خالف القانون مما يستوجب نقضه.

جلسة ١٠ من يناير سنة ١٩٦٣

رئاسة السيد / محمود عيسى رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمود القاضي ، ومحمد عبد الطيف مرمي ، وأميل جبران ، ومحمد ممتاز نصار .

(٧)

الطعن رقم ٢٦٢ لسنة ٢٧ القضائية :

وقف . ” تملك الوقف بالتقادم “ . تقادم . ” التقادم المكسب “ .
” شروطه “ .

ملكية الوقف لا تسقط الدعوى بها بمجرد الإهمال فقط مدة ثلاث وثلاثين سنة بقاؤها بلجهة الوقف مالم يكسبها أحد بوضع اليد مدة ثلاث وثلاثين سنة مستوفيا جميع الشرائط المقررة قانونا لاكتساب ملكية العقار بالتقادم . وضع يد المحتكر لعين الوقف وورثته من بعده — بهذه الصفة — وضع يد مؤقت مانع من كسب الملكية بالتقادم .

ملكية الوقف لا تسقط الدعوى بها بمجرد الإهمال فقط مدة ثلاث وثلاثين سنة بل لأنها تبقى بلجهة الوقف مالم يكسبها أحد بوضع يده تلك المدة وضع يد مستوف جميع الشرائط المقررة قانونا لاكتساب ملكية العقار بوضع اليد ومن ثم فوضع يد المحتكر وورثته من بعده هو وضع يد مؤقت مانع من كسب الملكية سبهه معلوم وهو ليس من أسباب التملك * .

* راجع نقض ٢٨/١٢/١٩٦١ مجموعة المكتب الفني من ١٢ ص ٨٣٩ ” مناط حظر تملك الحائز للوقف أن يظل وضع يده مؤقتا . تغيير الحائز صفة وضع يده . مجرد نية التملك لا تكفى . وجوب اقتران تغيير النية بفعل إيجابي ظاهر يتضمن مجاهدة لحق المالك ولو كان جهة وقف . رهن الحائز العين الموقوفة رهنا تأمينا لا يتضمن المجاهدة الظاهرة “ .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع ، على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق ، تحصل في أنه بتاريخ ١٢/١٢/١٩٣٤ أقامت وزارة الأوقاف (الطاعة) الدعوى رقم ١٧٢٢ سنة ٦٠ ق أمام محكمة الاسكندرية الابتدائية المختلطة ، طالبة الحكم بثبوت حق حكر مقرر على قطعة أرض قضاء ، لوقف الشيخ زايد بن عامر القوال ، مساحتها ٨١٨٧,٨ مترا مربعا وميمنة الحدود بالصحيفة وبتاريخ ١١ من يناير سنة ١٩٤٧ حكمت المحكمة برفض الدعوى — استأنفت الوزارة هذا الحكم وقيد استئنافها في جدول محكمة استئناف الاسكندرية برقم ٤٠١ سنة ٥ ق وبتاريخ ٢١/٥/١٩٥٦ حكمت المحكمة برفض الاستئناف وبتأييد الحكم المستأنف طعنت الوزارة في هذا الحكم بطريق النقض للأسباب الميمنة بالتقرير وقدمت النيابة العامة مذكرة اتهمت فيها إلى أن السبب الأول من أسباب الطعن والوجه الأول من السبب الثالث صحيحان وطلبت من أجل ذلك إحالة الطعن إلى دائرة المواد المدنية والتجارية ، وقصد عرض الطعن على دائرة فحص الطعون وبتاريخ ١١/٣/١٩٦١ قررت إحالته إلى هذه الدائرة — ثم تقدم بعض المطعون عليهم بمذكرة طلبوا فيها رفض الطعن ، وقدمت النيابة العامة مذكرة تكميلية طلبت فيها الحكم بعدم قبول الطعن بالنسبة لبعض المطعون عليهم ، لإعلانهم به في مواجهة النيابة العامة ، من غير أن تقوم الطاعة بالتحريات الكافية الدقيقة التي تلزم للتقصي عن محل إقامة كل منهم — وأحالت النيابة بالنسبة للمطعون عليهم الباقين إلى ما أوردته في مذكرتها الأولى وطلبت بالنسبة لهم نقض الحكم — ولدى نظر الطعن أمام هذه الدائرة صمم كل طرف من الخصوم على طلباته وأصرت النيابة العامة على رأيها الذي أبدته في مذكرتها .

وحيث إنه يبين من أوراق إعلان الطعن أن المطعون عليهم يقولون درا كوس وأوسكار جواسو وكريا كوما سكاش وبنك روما وجاك جرابيد أحد ورثة جرابيد

موغوليان وفاهية مانوك مانوكيان وبرجوبة مانوكيان ورثة كل من المرحومين حسن الإبياري وحسين عبد الدايم وموريس جلازرو وتيودور كليتزوس ، قد أعلنوا بتقرير الطعن في مواجهة النيابة — وأعلن أيضا بتقرير الطعن في مواجهة النيابة كل من صلاح الدين عبد الفتاح السيد وورثة المرحومين محمد جلال الدين وإبراهيم وفؤاد : أولا — الأستاذ عبد الفتاح السيد — وقد تبين للحكمة من مراجعة الأوراق أن الإعلان تم على هذه الصورة لمجرد أنه لم يستدل على بعض المعلن إليهم في المحل الذي عينته الطاعنة ولأن البعض الآخر منهم من ترك المحل الذي عينته الطاعنة للإعلان ومنهم من وجد رقم سكنه المبين في أوراق الإعلان ساقطا — والإعلان للنيابة — وقد تم على هذا النحو الذي لم يجزه القانون إلا استثناء دون أن يسبقه قيام الطاعنة بعمل تحريرات دقيقة كافية للتقصي عن محال إقامة المعلن إليهم — يكون قد وقع باطلا — ولما كان ذلك ، وكان إعلان الطعن للمطعون عليه إعلانا صحيحا ، في الميعاد الذي حددته المادة ١١ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ الصادر في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض من الإجراءات الجوهرية التي يترتب على إغفالها البطلان ، فإنه يتعين الحكم بعدم قبول الطعن شكلا بالنسبة للمطعون عليهم المذكورين .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكائية بالنسبة لباقي المطعون عليهم .

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه مخالفته للقانون وقصور تسميته ذلك : أولا — أنه قرر أن ملكية الوقف للعين المحكرة تنقضي بوضع يد المحتكر عليها مدة ٣٣ سنة ما دام لم يسدد الأجرة طوال هذه المدة ، وينقضي تبعا لذلك الالتزام بسداد هذه الأجرة بل وينقضي حق الحكر ذاته — بالتقادم — وهذا النظر غير صحيح لأن ملكية الوقف المحكر لا تسقط بوضع يد المحتكر أو من يخلفه مهما طال سكوت جهة الوقف عن اقتضاء الأجرة ، والعين المحكرة لا يملكها المحتكر بوضع اليد مهما طال مدته لأنه إنما يضع يده عليها بسبب معلوم غير أسباب التملك — أما بالنسبة لمن تصرف لهم ورثة المحتكر في العين المحكرة فإنهم لم يضعوها يدهم عليها المدة القانونية . ثانيا — أن الحكم المطعون فيه إذ أقام قضاءه على أن الطاعنة لم تقدم ما يدل على الحكر وعلى أن مقدار ما في وضع يد كل من المطعون عليهم من الأرض المحكرة ، غير محدد وغير معروف ،

يكون قد استند إلى أسباب مبهمه ، ذلك أنه لو نذبت المحكمة خيرا لتطبيق حجة التحكير ، على أرض النزاع لكان بيان ذلك ميسورا ولوضح أن الأرض المحكرة هي لوقف زايد بن عامر الفوال الخيري وأن ما في وضع يد كل واحد من هذه الأرض يدخل فيما هو وارد في هذه الحجّة — والمحكمة إذ أضفلت ذلك فإن حكمها يكون قاصرا .

وحيث إن هذا النعى صحيح في وجهيه ذلك أنه بالنسبة للوجه الأول فقد أقر الحكم المطعون فيه أسباب حكم محكمة الدرجة الأولى وأسس عليها قضاءه — وورد في هذه الأسباب (غير أنه لما كانت ملكية الوقف تنقض بالتقادم بوضع اليد مدة ٣٣ سنة فإنه يترتب على ذلك أن الالتزام بسداد جعل الحكم ينقض أيضا بمعنى نفس المدة لمنفعة واضع اليد على حين للوقف محملة بمكر دون أن يكون قد دفع الجعل طوال هذه الفترة وبعبارة أخرى فإن عدم سداد الجعل السنوى طوال مدة ٣٣ سنة إنما يترتب عليه انتضاء حق الحكم بالتقادم متى تبين أن الوقف لم يكن في حالة تمنعه من التصرف ولم يكن له مانع شرعا) — وورد فيها أيضا (وحيث إنه إزاء هذه العناصر كلها ومع الاكتفاء بملاحظة جمود الوقف المدعى مدة تزيد عن ٣٣ سنة — وهو أمر غير متنازع فيه — فإنه يتعين رفض الدعوى لعدم صحتها) — وهذا الذى قرره الحكم غير صحيح فى القانون ذلك أن ملكية الوقف لا تسقط الدعوى بها بمجرد الإهمال فقط مدة ثلاث وثلاثين سنة بل إنها تستمر حاصلة بلجهة الوقف ما لم يكسبها أحد بوضع يده ثلاثا وثلاثين سنة وضعا مستوفيا لجميع الشرائط المقررة قانونا لاكتساب ملكية العقار بوضع اليد ، ووضع يد المحتكر وورثته من بعده هو وضع يد مؤقت مانع من كسب الملكية سببه معلوم وهو ليس من أسباب التملك — وبالنسبة للوجه الثانى فالثابت من الأوراق أن الطاعنة قدمت صورة رسمية من حكم صادر فى شهر صفر من سنة ١٢٧٩ هجرية قضى بثبوت الوقف وصورة رسمية أخرى من حجة محررة فى شهر جماد أول من السنة نفسها أثبتت فيها تحكير أرض هذا الوقف للدعو أحمد الدخاخنى — ومع أنها استندت إلى هذين المستندين فى إثبات دعواها فقد جاء فى الأسباب التى أقيم عليها قضاء الحكم المطعون فيه (وحيث إن المستأنفة لم تقدم دليلا على أن الأرض موضوع النزاع محكرة كما

أنها لم تبين وضع يد كل خصم ومقدار ما يضع اليد عليه والرابطة التي تربطه بباقي الخصوم) — وهو ما يدل على أن المحكمة لم تطالع على حجة التحكير التي هي أساس الدعوى — وقد استتبع ذلك أنها لم ترد على ماساقته الطاعنة في خصوصها ولم تبحثه ، ومن ثم كان حكمها معيبا بقصور أسبابه .

وحيث إنه لما تقدم يتعين نقض الحكم المطعون فيه ، دون حاجة إلى بحث باقي أسباب الطعن .

جلسة ١٠ من يناير سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد المستشار الحسينى العوضى ، وبحضور السادة المستشارين : محمود توفيق اسماعيل ،
ومحمد عبد الحميد السكرى ، ولطفى على ، وحافظ محمد بدوى .

(٨)

الطعن رقم ٢٩٢ لسنة ٢٧ القضائية :

حكم . "حجية الحكم" . "قضاء قطعى" . إثبات . "إجراءات الإثبات" .
"حجية الأمر المقضى" .

قضاء الحكم فى منطوقه وأسبابه بأن الأساس الذى يقوم عليه تقدير أجرة الحكر هو قاعدة النسبة
بين الحكر القديم وثمان الأرض وقت التحكير . قضاء قطعى لا يجوز العدول عنه بحكم آخر يقرر أساسا
مغايرا . نطاق تطبيق المادة ١٦٥ مرافعات مقصور على الأحكام الصادرة بإجراء من إجراءات الإثبات
ولا تتضمن قضاء قطعى .

متى كان الحكم قد قطع فى منطوقه وأسبابه بأن الأساس الذى يجب أن يقام
عليه تقدير أجرة الحكر هو قاعدة النسبة بين الحكر القديم وثمان الأرض وقت
التحكير ومن ثم فإن قضاءه فى هذا الخصوص يعد قضاء قطعى لا يجوز العدول
عنه بحكم آخر يقرر أساسا مغايرا . ولا مجال للتحدى — فى هذا الشأن — بنص
المادة ١٦٥ من قانون المرافعات إذ أن نطاق تطبيقها مقصور على الأحكام
الصادرة بإجراء من إجراءات الإثبات ولا تتضمن قضاء قطعى .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تتحصل فى أن وزارة الأوقاف (المطعون عليها) رفعت
على الطاعنين الدعوى رقم ٩٨٢ سنة ١٩٥١ أمام محكمة الاسكندرية الابتدائية

طالبة الحكم أولا - بجعل الحكر السنوي ١٤٠٣,٦٩١ جنيهاً ابتداء من مارس سنة ١٩٥٠ - وإلزام الطاعنين متضامنين بأن يدفعوا لها ما يستجد حتى الاخلاء والتسليم والازالة. ثانياً - بفسخ عقد الحكر في ظرف خمسة عشر يوماً من تاريخ الحكم مع إلزام الطاعنين بالمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة قائلة في تبيان دعواها إن لوقف سيدى جابر الخيري قطعة أرض مساحتها ٩٤,٧٣٥ ٧ ذراعا مربعا كائنة بشارع تانيس برمل الاسكندرية وأن هذه الأرض محكرة للطاعنين بأجرة سنوية قدرها ١٠,٧٥٠ جنيهاً ولما كان الحكر يتغير بتغير الصقع والزمان والمكان فقد قدر قوميون الوزارة بقراره الصادر في ١٠/٦/١٩٤٩ الأجرة السنوية للحكر ١٤٠٣,٩٦١ جنيهاً ولما كان الطاعنون لم يستغلوا الأرض المحكرة منذ مدة طويلة مما يخولها حق الفسخ فقد رفعت هذه الدعوى للحكم بالطلبات السابقة - دفع الطاعنون الدعوى بعدم قبولها تأسيساً على أنه بتاريخ ١٢/١/١٩٤٥ قضت المحكمة الابتدائية المختلطة برفع أجرة الحكر من ١,٣٨٠ جنيهاً إلى ١٠,٧٥٠ جنيهاً وتأييد هذا الحكم استئنافياً وأن حجية هذا الحكم تحول دون معاودة رفع هذه الدعوى وبتاريخ ١٩٥٢/٥/٥ أصدرت محكمة الاسكندرية الابتدائية حكماً قضى برفض الدفع بعدم قبول الدعوى وبرفض طلب الوزارة الخاص بالفسخ والتسليم وبندب مكتب الخبراء لتقدير قيمة الحكر ابتداء من ١٠ مايو سنة ١٩٥١ على أساس أجر المثل وقد قدم مكتب الخبراء تقريره إلا أنه أزاء المطاعن التي وجهت إلى هذا التقرير وعلى وجه الخصوص عدم أخذه في تقرير أجرة الحكر بقاعدة النسبة بين أجرة الحكر وقيمة الأرض عند التحكير عند تقدير أجرة الحكر وقت التصديق فقد رأت المحكمة أطراح تقدير الخبير وأصدرت حكماً في ٢٨ من يونيو سنة ١٩٥٣ بنذب خبير لتقدير قيمة الأرض المحكرة قياساً على أجر المثل ثم تحديد الحكر طبقاً للنسبة التي ووعيت في تقديره عند التحكير وقد قدم الخبير تقريره مقدراً ثمن الأرض موضوع النزاع بمبلغ ٥٣٨٩٦,٠٠٦ جنيهاً وتحديد أجرة الحكر على أساس النسبة بين قيمة الأرض سنة ١٢٨٢ هـ وأجرة حكرها في ذلك التاريخ بمبلغ ١٢٩٣,٥٠٤ جنيهاً سنوياً وعلى أساس أجرة المثل بمبلغ ١٦٨٤,٤٢٩ جنيهاً وقد قضت المحكمة الابتدائية في ٢٣ من يناير سنة ١٩٥٥ بجعل الحكر السنوي لقطعة الأرض التابعة لوقف سيدى جابر الانصارى هو مبلغ ١٤٠٣ جنيهاً و ٦٩٠ ملياً اعتباراً من مايو سنة ١٩٥١ وذلك على أساس أجرة المثل في حدود

طلبات الوزارة مقررة في أسباب حكمها عدولها عن الأساس الذي أمرت الهيئة السابقة الخبير بمراجعاته بالحكم الصادر في ٢٨ من يونيو سنة ١٩٥٣ وذلك إعمالاً للحق المخول لها بموجب المادة ١٦٥ من قانون المرافعات رفع الطاعنون استئنافاً عن هذا الحكم قيد برقم ٣١١ سنة ١١ ق مدني وكان من بين أسباب استئنافهم أنه ما كان يجوز للمحكمة الابتدائية أن تعدل عن القاعدة التي رسمها الحكم الصادر بتاريخ ١٩٥٣/٦/٢٨ وهي قاعدة النسبة المنوّه عنها في هذا الحكم ومحكمة استئناف الاسكندرية قضت في ٢١ من فبراير سنة ١٩٥٧ بتأييد الحكم المستأنف فطعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض للأسباب الواردة بالتقرير وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وقررت إحالته إلى الدائرة المدنية وباجلسة المحددة انظره صممت النيابة على طلب نقض الحكم السابق لإبدائه بمذكرتها .

ومن حيث إن مما ينعاه الطاعنون على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ذلك أن المحكمة الابتدائية قضت في ٢٨ من يونيو سنة ١٩٥٣ قبل الفصل في الموضوع بنذب مكتب الخبراء لتقدير قيمة الحكر على أساس مراعاة قاعدة النسبة بين الحكر القديم وثمن الأرض وقت التحكير إلا أنها عادت في ٢٣ من يونيو سنة ١٩٥٥ وقضت في الموضوع بتحديد أجرة الحكر على أساس القيمة الإيجارية مصرحة في أسباب حكمها بعدولها عن الأساس الذي اتخذته الحكم السابق عملاً بنص المادة ١٦٥ من قانون المرافعات ويرى الطاعنون أن المادة ١٦٥ المشار إليها لا تجيز العدول إلا عن الأحكام الصادرة بإجراءات الإثبات ولم يكن كذلك الحكم الصادر في ٢٨ من يونيو سنة ١٩٥٣ فيما تضمنه من مراعاة قاعدة النسبة بل كان قضاؤه في هذا الخصوص قضاءً قطعياً لا يجوز العدول عنه .

ومن حيث إن هذا النعي صحيح ذلك أن المحكمة الابتدائية قضت في ٢٨ من يونيو سنة ١٩٥٣ قبل الفصل في الموضوع بنذب خبير للانتقال إلى العين المحكرة وتقدير حكرها على ضوء الأسس المبينة بأسباب هذا الحكم وقد ورد بتلك الأسباب بعد استعراض أحكام القضاء التي أخذت بقاعدة النسبة "وحيث إنه لذلك ترى المحكمة نذب خبير آخر تهود إليه تقدير قيمة الأرض المحكرة قياساً على أجر المثل الحالي ثم بعد ذلك يحدد الحكر طبقاً للنسبة التي روعيت في تقديره عند التحكير" ويبين من هذا الحكم أنه قطع في منطوقه وأسبابه بأن الأساس الذي

يجب أن يقام عليه تقدير أجرة الحكر هو قاعدة النسبة بين الحكر القديم وثمان الأرض وقت التحكير ومن ثم يكون قضاؤه في هذا الخصوص قضاء قطعيًا فلا يجوز العدول عنه بحكم آخر يقرر أساسًا مغايرًا وأما استناد الحكم إلى نص المادة ١٦٥ من قانون المرافعات لتبرير هذا العدول فإنه غير سديد ذلك أن المادة ١٦٥ من قانون المرافعات المشار إليها قد نصت على أنه "للحكمة أن تعدل عما أمرت به من إجراءات الإثبات بشرط أن تبين أسباب العدول في المحضر" وظاهر أن مناط أعمالها مقصور على الأحكام الصادرة بإجراء من إجراءات الإثبات والتي لا تتضمن قضاء قطعيًا ولما كان الحكم المطعون فيه بتأييده الحكم الابتدائي قد جرى على غير هذا النظر وأقام قضاءه بتحديد أجرة الحكر على أساس آخر مغاير للأساس الذي قطع فيه حكم ٢٨ من يونيو سنة ١٩٥٣ فإنه يكون مخالفًا للقانون مستوجبًا نقضه .

جلسة ١٠ من يناير سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد المستشار الحسني العوضي ، وبحضور السادة المستشارين : محمود توفيق امما حيل ،
وعبد الحميد السكري ، ولطفى علي ، وحافظ محمد بدوي .

(٩)

الطعن رقم ٣٦٨ لسنة ٢٧ القضائية :

(١) عقد "تكييف العقد" . بيع . "أركانه" . "الرضا بالبيع" . محكمة
الموضوع .

لا ينعقد البيع إلا باتفاق العاقدين على طبيعة العقد بحيث تتلاقى إرادتهما في إيجاب
وقبول على حصول البيع . استخلاص المحكمة استخلاصا سائغا قانونا أن نية الطرفين لم
تنصرف إلى البيع بل إلى اتفاقهما — وزارة التموين وشركة — على زيادة مقطوعة
السكر المقررة لمصنع الشركة مقابل استيراد الأخيرة كمية من السكر من الخارج . لا مخالفة
في ذلك للقانون .

(ب) تموين "الاتفاق على زيادة مقطوعة السكر" .

تكييف العلاقة بين الشركة ووزارة التموين بأنها اتفاق على زيادة مقطوعة السكر
المقررة لمصنع الشركة لمواجهة حاجة الاستهلاك الفعلي على أن تنصرف من المقادير التي
تسورد فعلا . حق الشركة في تلك الزيادة لا ينشأ إلا من يوم تحقق حاجة الاستهلاك
الفعلي للمصنع لا من يوم وصول الكمية المستوردة والمخصصة للصرف .

١ — لا ينعقد البيع إلا إذا اتفق العاقدان على طبيعة العقد الذي يقصدهان
إبرامه بحيث يتلاقى الإيجاب والقبول على حصول البيع ، فإذا كانت محكمة
الموضوع قد استخلصت استخلاصا سائغا من الخطأين المتبادلين بين الشركة
الطاعنة ووزارة التموين المطعون عليها — المفصحين عن إيجاب الشركة وقبول
وزارة التموين هذا الإيجاب — ومن الظروف التي لا بدت التعاقد أن نية
الطرفين لم تنصرف إلى البيع ، بل إلى الاتفاق على زيادة "مقطوعة السكر"
المقررة لمصنع الشركة مقابل استيراد الأخيرة كمية من السكر من الخارج وكانت

الأسباب التي استندت إليها تبرر قانونا هذا التكييف فإن الفعى على الحكم —
في هذا الخصوص — بخالفه القانون يكون في غير محله .

٢ — متى كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى تكييف العلاقة بين الشركة
الطاعنة ووزارة التموين بأنها اتفاق على زيادة مقطوعية السكر المقررة لمصنع
الشركة لمواجهة حاجة الاستهلاك الفعلى على أن تصرف من المقادير التي تستورد
فعلا ، فإن من شأن هذا التكييف ألا يتعلق حق الشركة في تلك الزيادة نوعا ،
إلا من يوم تحقق حاجة الاستهلاك الفعلى للمصنع مما ينتفى معه القول بتعلق حق
الشركة بذات الكمية المستوردة — والمخصصة لذلك — وقت وصولها .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن وقائع النزاع — على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق
الطعن — تتحصل في أن الشركة الطاعنة رفعت على المطعون عليها (وزارة التموين)
الدعوى رقم ٨١١ سنة ١٩٥٣ كلى أمام محكمة القاهرة الابتدائية طالبة الحكم —
وفق طلباتها الختامية — بالزامها بدفع مبلغ ٣٢٠٠ جنيه والمصاريف ومقابل أتعاب
المحاماة قائلة في تبيان دعواها إن شركة الشرق الأوسط للتجارة والأقطان
عرضت على المطعون عليها في ١٢/٥/١٩٥٠ استيراد خمسة آلاف طن من السكر
من بلجيكا بسعر الطن خمسين جنيها لكنها — أى الشركة الطاعنة عرضت استيراد
نفس الكمية بسعر الطن ٤٩,٧٥٠ جنيها مقابل قيام الوزارة بصرف خمسمائة طن
من السكر المستورد لمصنع الشركة الطاعنة زيادة على مقرراتها الرسمية لمواجهة
حاجة الاستهلاك الفعلى وقد ردت الوزارة على هذا العرض بالموافقة بخطاب
مؤرخ ١٤/٥/١٩٥٠ جاء به ” أنه لا مانع لدى الوزارة من تخصيص خمسمائة طن
من الكمية المعروضة تصرف لمصنعكم علاوة على مقطوعيته المقررة في الوقت الحاضر

على اثني عشر شهرا بشرط أن يكون صرف الكمية المذكورة من المقادير التي تستورد وينسبتها وأن يثبت من المراجعة الحسابية أن هذه الزيادة في حدود حاجة الاستهلاك الفعلي للمصنع " وتستطرد الشركة الطاعنة قائلة إن الوزارة بخطابها هذا قبلت أن تحتجز عن كل كمية ترد من الخارج عشرها لحساب الشركة على أن يكون صرف هذه الكمية المحجوزة مشروطا بمقابلة الاستهلاك الفعلي للمصنع وبناء على ذلك تنتقل ملكية الكمية المحجوزة للشركة بمجرد وصولها إلى الميناء وإن ترانخي الانتفاع بها إلى قيام حاجة المصنع وقد وردت الكميات المستوردة جميعها إلى مصر وأودعت الخمسمائة طن لحساب الشركة حيث حملتها الوزارة مصاريف نقلها وتخزينها ثم استلمت منها ثلاثمائة طن وظل باقيا لها دون استلام مائتا طن حتى فرضت الحكومة على كل طن من السكر رسم إنتاج قدره ستة عشر جنيها فقررت وزارة التموين مريان هذا الرسم على الكمية المتبقية وترى الشركة الطاعنة أن الرسم لا يسرى على هذه الكمية لفرضه في تاريخ لاحق لاستيرادها — ومن ثم فلا حق للوزارة في المبلغ الذي كانت قد اقتضته من الشركة الطاعنة ويكون من حقها استرداده ومحكمة القاهرة الابتدائية قضت في ١٣/١١/١٩٥١ برفض الدعوى فرفعت الطاعنة استئنافا عن هذا الحكم قيد برقم ٩٤ سنة ٧٣ ق ومحكمة استئناف القاهرة قضت في ٢٨ من مارس سنة ١٩٥٧ بتأييد الحكم المستأنف. طعنت الشركة الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وبعد استيفاء الإجراءات قدمت النيابة العامة مذكرة طلبت فيها رفض الطعن وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت إحالته إلى الدائرة المدنية والتجارية وبالجلسة المحددة لنظره أمامها صممت النيابة على ما جاء بمذكرتها .

ومن حيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون إذ انتهى هذا الحكم إلى أن ما تم بين الشركة الطاعنة ووزارة التموين لا يكون عقد بيع بل هو تعهد من جانب الوزارة بزيادة مقطوعية السكر المقرر للشركة فلا تنتقل ملكية القدر المزيد إلا عند التسليم ويكون الثمن هو سعر يوم التسليم وذلك بناء على أن الشركة استلمت أربعمائة طن من غير السكر البلجيكي المشار إليه بخطاب الوزارة المؤرخ ١٤/٥/١٩٥٠ مما مقتضاه عدم تعلق حق الشركة بذات السكر البلجيكي ومما يعتبر عدولا من الشركة عن هذا الحق —

٢٠(٧)٠٢

حالة أن تسليم الوزارة إلى الشركة الطاعنة سكرًا من نوع آخر غير المنوه عنه بالخطاب المؤرخ ١٩٥٠/٥/١٤ يعتبر إخلالا منها بالتزامها وإذ قبلت الشركة الطاعنة هذا النوع الآخر كتعويض عيني بعد هلاك الشيء محل التعاقد نتيجة تصرف الوزارة فيه فإن ذلك لا يعتبر عدولا من الطاعنة عن حقها الناشء بخطابي ١٢ ، ١٥/٥/١٩٥٠ — وإذ افترض الحكم المطعون فيه جدلا بأن العلاقة بين الطرفين هي علاقة بيع انصب فيها البيع على مبيع غير معين بالذات لا تنتقل فيه الملكية إلى المشتري إلا بالتسليم فإن ذلك أيضا منه مخالفة للقانون إذ أن خطاب ١٤/٥/١٩٥٠ يدل بلفظه وعبارته على أن البيع انصب على مبيع معين بالذات تنتقل فيه الملكية إلى المشتري فور التعاقد عند وصول الشيء إلى حيازة المتعهد ووضعته تحت تصرف المشتري عند وصوله عملا بنص المادة ٤٣٥ من القانون المدني ولا يؤثر في ذلك ترانخي التسليم المأدى إلى حين التحقق من قيام حاجة المصنع الفعلية — كما أن الحكم المطعون فيه إذ استدل على عدم ملكية الشركة الطاعنة للسكر بخطابها الذي أرسلته إلى وزارة التموين في ١٢/٣/١٩٥٢ والذي تتعهد فيه بعدم استعمالها كمية من السكر — استلمتها — إلا بعد الرجوع إلى الوزارة فإنه استدلال بما لا يدل عليه إذ أن هذا التعهد من جانب الشركة شرط من شروط البيع يرجع إلى أن الشيء المبيع مادة تموينية اشترط عدم استعمالها إلا في حدود حاجة المصنع ولا يؤثر ذلك على أن العقد عقد بيع .

ومن حيث إن هذا النعي سررود بأن الحكم الابتدائي الذي أخذ الحكم المطعون فيه بأسبابه انتهى إلى أن العلاقة التي قامت بين الشركة الطاعنة ووزارة التموين لم يقصد بها إبرام عقد بيع وإنما قصد بها زيادة مقطوعية مصنع الشركة من السكر مقيا قضاءه على الأسباب الآتية ”وحيث إنه لتبيان نية العاقلين وما اتجهت إليه إرادتهما وقت قيام تلك العلاقة يتعين الرجوع إلى الخطابات المتبادلة التي أشارت إلى تلك العلاقة“ . ”وحيث إنه بالرجوع إلى ملف هذه العملية يبين أن شركة الشرق الأوسط للتجارة والأقطان قد عرضت بخطابها المؤرخ ١٢/٥/١٩٥٠ على وزارة التموين استيراد خمسة آلاف طن من السكر بالموصفات المشار إليها بهذا الخطاب بسعر الطن الواحد ٤٩ ج و ٩٩ ق ثم تقدمت شركة فادر إلى وزارة التموين بخطابها

المؤرخ ١٤/٥/١٩٥٠ والموقع عليه بإمضاء الأستاذ جمعه المذكور عن الشركة تعرض عليها فيه أنه مساهمة منها في استيراد السكر من الخارج تقبل دفع الفرق وهو ٢٤ قرشا عن كل طن في كمية خمسة آلاف طن من السكر في نظير أخذ كمية منه لمصنع إخوان نادر فوق الكمية المقررة له وهي ٧٠٠ طن على ثلاثة أشهر أوقف الكمية من خمسة وسبعين طنا شهريا إلى ١٣٠ طنا حيث إن المصنع كان قبل الحرب يستورد السكر من الخارج وقوة إنتاجه الحقيقية هي ٣٠٠ طن شهريا وعند قيام الحرب كان المصنع يشتغل للجيش الانجليزي وكان يأخذ كل ما يريه من السكر وبعد انتهائها اشترى من الجيش ٥٠٠ طن ولأن كل هذه الكميات نفذت فلذلك يطلب إعطاءه ٧٠٠ طن أوقف الكمية شهريا إلى ١٣٠ طنا لأن المصنع به ١٥٠ عاملا وعاملة وليتمكن من الاستمرار في العمل وعدم قفل المصنع عشرة أيام كل شهر لذلك يأمل التكرم بإعطائه هذه الكمية "وقد أجابت وزارة التموين على هذا العرض بخطابها المؤرخ ١٤/٥/١٩٥٠ بأنه بالإشارة إلى العرض المتقدم من شركة الشرق الأوسط للتجارة والأقطان بتاريخ ١٢/٥/١٩٥٠ الجاري عن استيراد ٥٠٠٠ طن من السكر من بلجيكا بالمواصفات والشروط الموضحة بالعرض المذكور وإلى كتابكم المؤرخ ١٤ مايو الجاري بشأن استعدادكم لتسليم هذه الكمية للوزارة في ميناء الاسكندرية بالمواصفات والشروط والمواعيد الموضحة بعرض شركة الشرق للتجارة والأقطان المشار إليه بسعر ٤٩ ج ٧٥٠ م للطن في مقابل زيادة حصة مصنعكم من السكر إلى ما يكفي لسد حاجة الاستهلاك كاملة تتشرف بإحاطة جنابكم أنه لا مانع لدى هذه الوزارة من تخصيص ٥٠٠ طن من الكمية المعروضة تصرف لمصنعكم علاوة على مقطوعيته المقررة في الوقت الحاضر على اثني عشر شهرا بشرط أن يكون صرف الكمية المذكورة من المقادير التي تستورد فعلا ونسبتها وإن يثبت من المراجعة الحسابية أن هذه الزيادة هي في حدود حاجة الإستهلاك الفعلي للمصنع" وقد استطرد الحكم بعد ذلك قائلا "وحيث إن المحكمة تستخلص من عرض الوقائع السابقة أن الشركة المدعية عند ما تقدمت بعرضها لوزارة التموين بخطابها المؤرخ ١٤/٥/١٩٥٠ لدفع فرق السعر لكمية السكر المطلوب إستيرادها وقدرها ٥٠٠ طن كان ذلك كقولها بالخطاب المشار إليه في نظير أخذ كمية منه لمصنعها فوق الكمية المقررة له وذلك على ثلاثة أشهر أوقف الكمية المقررة للمصنع

من خمسة وسبعين طنا شهريا إلى ١٣٠ طنا وأسست الشركة عرضها على حاجة المصنع لهذا القدر ليتمكن من الإستمرار في العمل ومفاد ذلك أن هدف الشركة من دفعها فرق السعر المشار إليه إنما تقصد به زيادة مقطوعية المصنع من السكر المقدر له وسواء أكان ذلك بزيادة المقطوعية شهريا من ٧٥ طنا الحالية إلى ١٣٠ طنا أو بزيادتها ٧٠٠ طن على ثلاثة أشهر أى أن الشركة لم تهدف إلى عقد صفقة بيع لكمية معينة من السكر مقابل ثمن معين . ” وحيث إن هذا المعنى الذى جال بخلد الشركة عندما توجهت إلى وزارة التموين قد أجابت عليه الوزارة بمعناه إذ قبلت منها هذا العرض بخطابها المؤرخ ١٤/٥/١٩٥٠ مقررته أنه ردا على طلب الشركة بزيادة حصة المصنع من السكر إلى ما يكفى لسد حاجة الإستهلاك كاملة لا مانع لدى الوزارة من تخصيص ٥٠٠ طن من الكمية المعروضة تصرف للمصنع علاوة على مقطوعيته المقررة فى الوقت الحاضر وذلك على ١٢ شهرا بشرط أن يكون صرف الكمية المذكورة من المقادير التى تستورد فعلا ونسبتها وأن يثبت من المراجعة الحسابية أن هذه الزيادة هى فى حدود حاجة الإستهلاك الفعلية للمصنع فالوزارة قد استجابت لعرض الشركة وفى الحدود التى إرتأتها مؤكدة أن هذا التصرف إنما ينصرف إلى تنظيم شئون التموين بزيادة كمية مقطوعية مصنع الشركة مقابل ذلك الصنيع الذى تقدمت به الشركة وهو إعفاؤها من دفع الفرق فى سعر الطن من السكر المستورد . لما كان ذلك، وكان البيع لا ينعقد إلا إذا إتفق المتعاقدان على طبيعة العقد الذى يقصدهان إبرامه فيجب أن يتلاقى الإيجاب والقبول على حصول البيع وكانت محكمة الموضوع قد إستخلصت إستخلاصا سائغا من الخطابين المتبادلين بين الشركة الطاعنة والمطعون عليها والمفصحين عن إيجاب الشركة وقبول الوزارة ومن الظروف التى لا بدت التعاقد أن نية المتعاقدين لم تنصرف إلى البيع وكيفت علاقة الطرفين بأنها إتفاق على زيادة مقطوعية السكر وكانت الأسباب التى إستندت إليها تبرر قانونا هذا التكييف فإن النعى على الحكم فى هذا الخصوص بخالفة القانون يكون فى غير محله .

ومن حيث إن الشركة الطاعنة تنعى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه القصور فى التسييب ذلك أنها أقامت دعواها على سببين قانونيين الأول سبب

أصل هو قيام عقد البيع والثاني وهو سبب إحتياطي قوامه أن تعاقد الشركة الطاعنة مع وزارة التموين على تخصيص خمسمائة طن من سكر معين للشركة الطاعنة مقابل مبلغ معين هو ١٢٥٠ جنيها يولد للشركة حقا قانونيا على هذه الكمية يوم وصولها من شأنه أن يلزم الوزارة بحبسها بذاتها لحساب الشركة وعدم التصرف فيها لغيرها ولما كان الحكم المطعون فيه لم يتناول بالرد هذا السبب إكتفاء بالرد على السبب الأول فإنه يكون مشوبا بالقصور .

ومن حيث إن هذا النعي مردود بأن الحكم المطعون فيه وقد انتهى إلى تكييف العلاقة بين الشركة الطاعنة ووزارة التموين بأنها إتفاق على زيادة مقطوعة السكر المقررة لمصنع الشركة فإن من شأن هذا التكييف ألا يتعلق حق الشركة بتلك الزيادة نوعا إلا من يوم تحقق حاجة الإستهلاك الفعلي للمصنع مما ينتفى معه القول بتعلق حق الشركة بذات الكمية المخصصة وقت وصولها ومن ثم فلم يكن الحكم بحاجة بعد ذلك إلى أن يرد إستقلا على ما أبدته الشركة الطاعنة من سبب إحتياطي .

ومن حيث إن الشركة الطاعنة تنعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ في القانون والقصور في التسييب ذلك أن الحكم المطعون فيه أخذها بالتنازل الصادر من مستشارها للفني السيد جمعه مذكور عن اعتراضها على أحقية الوزارة لمبلغ ١٦ جنيها من كل طن تأسيسا على توافر وكالته الضمنية عن الشركة مع أن التنازل المانع من الرد تحكمه المادة ١٨١ من القانون المدني التي تشترط أن تتوافر في التنازل أهلية التبرع وعلى الرغم من أن الشركة أثارت ذلك بمذكرتها المقدمة بمرحلة التعضير أمام محكمة الاستئناف كما تمسكت بأن هذا التنازل كان وليد إكراه لكن الحكم المطعون فيه قد سكت عن ذلك مما يجعله مخالفا للقانون ومشوبا بالقصور .

ومن حيث إن هذا النعي غير متيج ما دام أن الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى اعتبار العلاقة التي تمت بين الطرفين ليست عقد بيع بل إتفاق على زيادة في المقطوعة ينشأ حق الشركة فيها عند تحقق شرط حاجة الإستهلاك الفعلي وبالسعر السائد وقتها فلا ينشأ الحق قبل ذلك ومن ثم فإن التنازل وقتئذ لا يصادف محلا ومن حيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٠ من يناير سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد/محمود عياد رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمود القاضي ، ومحمد
عبد العلي مرمي ، وأميل جبران ، ومحمد ممتاز نصار .

(١٠)

الطعن رقم ٣٨٧ لسنة ٢٧ القضائية :

(١) نقض . " إعلان الطعن " . بطلان .

إغفال المحضر لإثبات بعض البيانات اللازمة في صورة الإعلان مما يترتب عليه البطلان ،
إلا أنه متى كان تقرير الطعن بالنقض قد تم في الميعاد وقدم المطعون عليه دفاعه في الميعاد
القانوني فلا يجوز له التمسك بهذا البطلان طالما أنه لم يبين وجه مصلحته في التمسك به .

(ب) دعوى " نطاق الدعوى " . " وصف السرعة " . استئناف . " ميعاد
رفع الاستئناف " .

المناطق في تحديد الدعوى التي ترفع على وجه السرعة هو أمر الشارع لا تقدير المحكمة
ولا إرادة الخصوم . دعاوى السندات الإذنية ليست من الدعاوى التي تنظر على وجه
السرعة وإن لم تكن تخضع لنظام التحضير . أفرد الشارع معكاً خاصاً لمواعيد الاستئناف :
ميعاد الاستئناف في الأوراق التجارية عشرون يوماً وفي المواد التي يوجب القانون الفصل
فيها على وجه السرعة عشرة أيام .

١ - إذا كان إغفال المحضر لإثبات بعض البيانات اللازمة في صورة الإعلان
ما يترتب عليه بطلانه عملاً بالمواد ١٠ و ١٢ و ٢٤ من قانون المرافعات إلا أنه
كان تقرير الطعن قد تم في الميعاد وكان المطعون عليه قد قدم دفاعه في الميعاد
تساوياً فإنه لا يجوز له التمسك بهذا البطلان طالما أنه لم يبين وجه مصلحته
، التمسك به على ما جرى به قضاء محكمة النقض .

٢ - المناطق في تحديد الدعوى التي ترفع على وجه السرعة هو أمر الشارع
ليس تقدير المحكمة ولا إرادة الخصوم . وإذا كان القانون قد أدرج دعاوى

السندات الإذنية في المادة ١١٨ من قانون المرافعات - قبل تعديلها (*) - ضمن الدعاوى التي لا تخضع لنظام التحضير ورتب على ذلك أحكاما أخرى ، إلا أنه أفرد حكما خاصا لمواعيد الاستئناف فنص في المادة ٤٠٢ من قانون المرافعات - قبل تعديلها - على أن ميعاد رفع الاستئناف في دعاوى الأوراق التجارية هو عشرون يوما وعشرة أيام في المواد المستعجلة والمواد التي يوجب القانون الفصل فيها على وجه السرعة ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ اعتبر الدعوى المرفوعة بموجب سند إذنى من الدعاوى التي تنظر على وجه السرعة وأن ميعاد استئناف الحكم الصادر فيها هو عشرة أيام ، يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن وقائع النزاع تحصل - حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - فى أن الطاعن أقام الدعوى ١٦٦ سنة ١٩٥٦ كلى شبين الكوم بصحيفة معلقة فى ٣٠ من إبريل سنة ١٩٥٦ طلب فيها إلزام المطعون عليه بمبلغ ثلاثمائة جنيه بموجب سند إذنى تاريخه ٢٢ يونية سنة ١٩٥٥ - وقد طعن المدعى عليه (المطعون عليه) فى هذا السند بالتزوير . وأصدرت محكمة شبين الكوم الابتدائية حكما فى ٢٣ مايو سنة ١٩٥٧ برد وبطلان السند واعتباره كأن لم يكن - وبرفض الدعوى مع إلزامه بالمصاريف وبمبلغ ٤٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة - وقد أعلن هذا الحكم إلى الطاعن فى ٢٥ يونية سنة ١٩٥٧ فأستأنفه لدى محكمة استئناف طنطا بتكليف بالحضور أعلن إلى المطعون عليه فى ١٦ يولية سنة ١٩٥٧ وطلب إلغاء الحكم المستأنف والحكم بإلزام المستأنف عليه (المطعون عليه) بمبلغ ٣٠٠ قرش والمصاريف والأتعاب عن الدرجتين وقيد الاستئناف برقم ١٥٣ سنة ٧ ق مدنى - وقد دفع المستأنف عليه (المطعون عليه) بعدم قبول الاستئناف لتقديمه بعد الميعاد وأصدرت محكمة الاستئناف حكما فى ٢ أكتوبر سنة ١٩٥٧ بعدم قبول الاستئناف شكلا لتقديمه بعد الميعاد

(*) تلاحظ التعديلات المستحدثة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ .

وسقوط حق المستأنف فيه مع إلزامه بالمصروفات - طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وذلك بتقرير مؤرخ ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٥٧ وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فأصدرت قرارها بإحالة الطعن إلى الدائرة المدنية والتجارية وبعد استيفاء الإجراءات اللاحقة لقرار الاحالة حدد لتنظر الطعن أمام هذه الدائرة جلسة ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٦٢ وفيها صممت النيابة على مذكرتها المتضمنة طالب نقض الحكم

وحيث إن المطعون عليه دفع في مذكرته بعدم قبول الطعن شكلا استنادا إلى أن صورة إعلان تقرير الطعن المسماة إليه في ٢٤ يناير سنة ١٩٦١ لم يبين فيها المحضر اسم المحكمة التي يعمل بها كما أن اسم هذا المحضر لا يمكن قراءته للتحقق من صفة الشخص الذي باشر الإعلان ومدى اختصاصه بإجرائه وكذلك لم يبين في هذه الصورة المقدمة من المطعون عليه الساعة التي تم فيها الإعلان . ولم يثبت المحضر فيها غياب المطعون عليه وقت الإعلان وأن زوجته التي استلمت صورة الإعلان تقيم معه لأن شرط الإعلان إلى أحد أقارب المعلن إليه أن يكون مقيا معه عند غيابه وقت الإعلان وقد أوجب القانون على المحضر أن يبين بالتفصيل في أصل الإعلان ومهورته كل البيانات وإلا كان الإجراء باطلا وانتهى المطعون عليه من ذلك إلى أن إعلان تقرير الطعن قد وقع باطلا مما يترتب عليه بطلان الطعن .

وحيث إن هذا الدفع مردود بأنه وإن كان إغفال المحضر لإثبات بعض البيانات اللازمة في صورة الإعلان مما يترتب عليه بطلان الإعلان عملا بالمواد ١٠ و ١٢ و ٢٤ من قانون المرافعات إلا أنه متى كان إعلان تقرير الطعن قد تم في الميعاد وكان المطعون عليه قد قدم دفاعه في الميعاد القانوني فإنه لا يجوز له التمسك بهذا البطلان طالما أنه لم يبين وجه مصلحته في التمسك به - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة .

وحيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه خالف القانون - ذلك أنه أسس قضاءه بعدم قبول الاستئناف شكلا لتقديمه بعد الميعاد على أن دعاوى

السندات الإذنية يفصل فيها على وجه السرعة ويكون ميعاد استئناف الأحكام التي تصدر فيها هو عشرة أيام من تاريخ الحكم — وهذا غير صحيح — لأن قانون المرافعات لم ينص في أى مادة من مواده على أن دعاوى السندات الإذنية تنظر على وجه السرعة — وقد خلطت محكمة الاستئناف بين طريقة رفع الاستئناف وميعاد رفعه — وقد حددت المادة ١١٨ مرافعات الدعاوى التي ترفع مباشرة إلى المحكمة ولا تعرض على التحضير ومن بينها دعاوى السندات الإذنية . وهذه الدعاوى يرفع الاستئناف عن الأحكام الصادرة فيها بتكليف بالحضور عملاً بالمادة ٤٠٥ مرافعات .

وحيث إن هذا النعى صحيح — ذلك أن القانون وإن كان قد أدرج دعاوى السندات الإذنية في المادة ١١٨ مرافعات — قبل تعديلها — ضمن الدعاوى التي لا تخضع لنظام التحضير ورتب على ذلك أحكاماً خاصة إلا أنه أفرد حكماً خاصاً لمواعيد الاستئناف فنصت المادة ٤٠٢ مرافعات قبل تعديلها بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ على أنه " ما لم ينص القانون على خلاف ذلك يكون ميعاد الاستئناف عشرين يوماً لأحكام المواد الجزئية وأربعين لأحكام المواد الابتدائية — وينقص هذان الميعادان إلى النصف في مواد الأوراق التجارية — ويكون الميعاد عشرة أيام في المواد المستعجلة والمواد التي يوجب القانون الفصل فيها على وجه السرعة أياً كانت المحكمة التي أصدرت الحكم " ولما كان الثابت من الحكم الابتدائي والحكم المطعون فيه أن الدعوى رفعت بموجب سند إذني مؤرخ ٢٢ يونيو سنة ١٩٥٦ بموجب صحيفة معلقة في ٣٠ أبريل سنة ١٩٥٦ — وكان المناط في تحديد الدعاوى التي ترفع على وجه السرعة هو أمر الشارع وليس تقدير المحكمة ولا إرادة الخصوم — وكان القانون قد حدد ميعاداً خاصاً لرفع الاستئناف في دعاوى الأوراق التجارية وهو عشرون يوماً . لما كان ذلك ، فإن ما جرى به قضاء الحكم المطعون فيه من اعتبار الحكم الابتدائي صادراً في إحدى الدعاوى التي تنظر على وجه السرعة واعتبار ميعاد استئنافه هو عشرة أيام وما رتبته على ذلك من عدم قبول الاستئناف شكلاً يكون مخالفاً للقانون بما يستوجب نقضه .

جلسة ١٦ من يناير سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد/ محمد فؤاد جابر نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمد زعفراني سالم ، وأحمد زكي محمد ، وأحمد أحمد الشامي ، وقطب فراج .

(١١)

الطعن رقم ٤٥ لسنة ٣٠ "أحوال شخصية" :

(١) إثبات . "طرق الإثبات" . "الإثبات بالبينه" . محكمة الموضوع . وقف . "شرط الواقف" .

لمحكمة الموضوع السلطة المطلقة في إجابة طلب إحالة الدعوى إلى التحقيق أو رفضه متى رأت من ظروف الدعوى والأدلة التي استندت إليها ما يكفي لتكوين عقيدتها . حسبها أن تقيم قضاءها على أسباب سائغة تؤدي إلى ما انتهت إليه . مثال في دعوى وقف .

(ب) حكم . "عيوب التدليل" . "الخطأ في الإسناد ومخالفة الثابت بالأوراق" . "ما لا يعد كذلك" . وقف . "إشهاد الوقف" . "الشروط العشرة" . مثال في دعوى وقف .

(ج) نقض . "حالات الطعن بالنقض" . "مخالفة القانون" . وقف . "إشهاد الوقف" . الشروط العشرة .

استخلاص الحكم من عبارات إلهادي الوقف والتغير أن لزوجة الواقف حق تكرار استعمال الشروط العشرة . لا مخالفة في ذلك لحكم المادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية التي توجب صدور الأحكام طبقاً لأرجح الآراء من مذهب أبي حنيفة . ولا لحكم المادتين ١٢ و ٥٦ من قانون الوقف رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ مادام أن إلهاد التغير الصادر من زوجة الواقف قد تم ضبطه قبل صدور القانون المذكور .

١ — لمحكمة الموضوع السلطة المطلقة في إجابة الخصوم إلى طلب إحالة الدعوى إلى التحقيق أو رفضه متى رأت من ظروف الدعوى والأدلة التي استندت إليها ما يكفي لتكوين عقيدتها وكانت الأسباب التي أوردتها سائغة وتؤدي إلى ما انتهت إليه .

٢ - متى كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على أن الواقف نص صراحة في إشهاد التغير على أن يكون لزوجته ما هو مشروط له في الوقف وكان من المشروط له استعمال الشروط العشرة مع التكرار ولم يقدم الطاعن ما ينفي هذا الذي أورده الحكم فإن النعي عليه بالخطأ في الإسناد ومخالفة الثابت في الأوراق يكون عاريا عن الدليل .

٣ - متى كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى أن لزوجته الواقف حق تكرار استعمال الشروط العشرة بحسب ما استخلصه من عبارات إشهادي الوقف والتغير ، فإنه لا يكون قد خالف حكم المادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية التي توجب صدور الأحكام طبقا لأرجح الآراء من مذهب أبي حنيفة ، ولا حكم المادتين ١٢ و ٥٦ من قانون الوقف رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ ما دام أن إشهاد التغير الصادر من زوجة الواقف قد تم ضبطه قبل صدور القانون المذكور الذي لم يجز الشروط العشرة لغير الواقف .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه ومسائر أوراق الطعن تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى الابتدائية أمام محكمة القاهرة الابتدائية الشرعية ضد المطعون عليها بصفتها نازرة على وقف المرحوم محمد راتب سردار الجهادية سابقا بطلب بطلان إشهاد التغير الصادر في ١٧/١١/١٩٣١ ومنع تعرضها له في ذلك . . . وبعد توحيد جهات القضاء أحيلت الدعوى إلى محكمة القاهرة الابتدائية للأحوال الشخصية وقيدت بجدولها برقم ٦ سنة ١٩٥٦ كلى وقال الطاعن في بيان دعواه إن المرحوم محمد راتب سردار الجهادية سابقا وقف بمقتضى إشهاد صادر منه أمام محكمة مصر الشرعية بتاريخ ٢٠/٦/١٩٠٠ الأعيان المبينة بهذا الإشهاد على نفسه مدة حياته ومن بعده يكون منها ١٠٥ ف

و ١٣ ط و ١٦ س من الأتيان الزراعية وقفا على جهات خيرية حينها بكتاب وقفه أما باقي الأعيان الموقوفة فتكون من بعده وقفا على زوجته السيدة كليرى هانم الجركسية وعلى من سيحدثه الله له من الأولاد ذكورا وإناثا حسب الفريضة الشرعية ثم على أولاد أولاده حسبما هو مبين بكتاب الوقف وإذا انقرضت الذرية يكون وقفا على زوجته المذكورة مدة حياتها ثم من بعدها على أخوى الواقف لوالده وهما محمود طلعت وعلى رضا بالسوية بينهما مدة حياتهما ثم من بعد كل منهما يكون نصيبه وقفا على أولاده وذريته ونسله طبقا بعد طبقا على النص والترتيب المشروحين في أولاد الواقف وذريته - وقد شرط الواقف لنفسه الشروط العشرة لمن يشاء متى شاء وأن يفعل الشروط المذكورة كلها أو بعضها ويكررها الكرة بعد الكرة والمرة بعد المرة كلما بدا له فعله مدة حياته - وبما للواقف من الشروط المذكورة أشهد على نفسه أمام ذات المحكمة في ١٣/٣/١٩١٠ بأن أدخل مرشدة عبد الله بحق الثلث مع أخويه المذكورين ومن بعدها على أولادها وشرط في وقفه لزوجته السيدة كليرى من بعده ما هو مشروط له فيه لمن شاءت متى شاءت وذلك على الوجه المبين بالجمعة وبإشهاد محرر في ٤/٦/١٩١٦ أمام محكمة الاسكندرية الشرعية أخرج الواقف مرشدة عبد الله المذكورة وأحل بدلها قريبته السيدة خاتون حامى في الثلث الموقوف عليها ثم من بعدها على أولادها وذريتها وشرط لزوجته السيدة كليرى ما هو مشروط له فيسه من الشروط العشرة لمن شاءت ومتى شاءت مدة حياتها وليس لأحد من بعدها فعل شيء من ذلك . وقد توفى الواقف من غير عقب والوقف على حاله . وفي ١١/٣/١٩٢٤ أشهدت السيدة كليرى المذكورة لدى محكمة الجمالية الشرعية بأنها بمالها من الشروط العشرة أدخلت في الوقف عبد اللطيف أغا بمرتب شهرى قدره ١٢ جنيها يصرف له مما هو موقوف على أخوى الواقف والسيدة خاتون مدة حياته ثم من بعده يرجع لأصل الوقف - وقد توفى المذكور في حياته . وبعد وفاته أشهدت في ١٧/١١/١٩٣١ لدى محكمة مصر الشرعية بأنها أخرجت الموقوف عليهم أخوى الواقف والسيدة خاتون وذريتهم كما أخرجت الجهات الخيرية التي عينها الواقف وجعلته من بعدها وقفا يصرف ريعه على المعهد العلمى المعروف باسم الجمعية الجغرافية - واستطرد الطاهن إلى القول بأن اشهاد التغيير الأخير قد صدر باطلا لأن السيدة كليرى قد استعملت حقها في التغيير بمباشرة

في الاشهاد الأول فليس لها حق التغيير مرة أخرى إذ لم يشترط لها الواقف حق التكرار كما أنه وقع باطلا وفقا لحكم المادتين ١٢ و ٥٦ من قانون الوقف رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ . ثم عقب الطاعن على كل ذلك بأنه ابن المرحوم محمد علي راتب ابن علي رضا أخ الواقف لوالده وأنه بهذه الصفة من مستحق هذا الوقف حتى ١٩٥٢/٩/١٤ وقد منع عنه الناظر السابق استحقاقه وأقيمت وزارة الأوقاف في النظر على هذا الوقف بحجة أنه وقف خيرى مع أن بعضه أهلى وأنه لذلك يطلب الحكم بإبطالان اشهاد التغيير الصادر في ١٩٣١/١١/١٧ . وبتاريخ ١٩٥٧/١١/١٣ قضت محكمة أول درجة برفض الدعوى فاستأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢١٢ كل سنة ٧٤ ق أمام محكمة استئناف القاهرة (دائرة الأحوال الشخصية) طالبا إلغاء والقضاء له بطلباته التي أبدأها أمام محكمة أول درجة . وبتاريخ ١٩٦٠/١٠/٢٧ قضت المحكمة بقبول الاستئناف شكلا ورفضه موضوعا وتأييد الحكم المستأنف . . . وطعن الطاعن على هذا الحكم بطريق النقض وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسته ١٩٦٢/٥/٢٩ فقررت إحالته إلى هذه الدائرة حيث نظر أمامها بجلسته ١٩٦٢/١٢/٥ وفيها قرر الدفاع عن الطاعن بتنازله من السبب الأول من أسباب الطعن وصمم على ما جاء بباقي الأسباب وطلب نقض الحكم المطعون فيه وأصرت النيابة على رأيها الذي أبدته في مذكرتها وطلبت رفض الطعن .

ومن حيث إن الطاعن ينعى في السبب الثانى بأن الحكم جاء مشوبا بفساد في الاستدلال وخطأ في الإجراءات ومخالفة قواعد المرافعات — ذلك أن الحكم أقام قضاءه برفض طلب الإحالة إلى التحقيق لإثبات الاكراه على ماقرره من أن الأوراق التي قدمها الطاعن للاستدلال على أن الجمعية الخيرية لم يصلها شيء من الريع هي أوراق عرفية وغير مثبتة في اثبات الاكراه وأن الطاعن لم يرفع دعواه إلا بعد مضي عشرين سنة على صدور الاشهاد وبعد صدور قانون

حل الوقف في حين أن هذه الأوراق لم تقدم لإثبات الإكراه وإنما قدمت كقرينة على اغتصاب الوقف وريعه من السلطة التي قيل بصدد الإكراه منها وأن الجمعية الجغرافية لم تكن إلا ستارا لهذا العمل — وقد كان المقصود إثبات الإكراه بعد إحالة الدعوى إلى التحقيق بالبيئة لا بالقرائن أو تكملة الدليل الناقص من هذه الأوراق بسماع شهادة الخبير المحاسب الذي صدرت عنه هذه الأوراق — ولأن الإكراه كان موجودا طوال مدة العشرين سنة بسبب إكراه السلطان الذي أنتج تغيير إثماد الوقف . وأمر السلطان يعتبر إكراها يوجب إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثباته وهو ما تمسك به الطاعن في دفاعه بجلسته ١٩/١٠/١٩٦٠ ولكن الحكم لم يمن بمناقشة هذا الدفاع .

ومن حيث إن هذا النعي مردود — ذلك أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه برفض طلب الطاعن إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات واقعة الإكراه المدعى بوقوعها على المشهدة على ما استخلصه من وقائع الدعوى ومستنداتهما من أن الطاعن لم يذكره بصحيفة افتتاح دهواه وأنه لم يلجأ إليه إلا بعد أن رأى أن ادعائه بخالفة المشهدة شرط الواقف أو نص قانون الوقف لا ينعفه في الحكم له بطلباته وأن التغيير في مصارف الوقف لم يكن للملك أو أحد أولاده وإنما كان على جهة طمية هي الجمعية الجغرافية وأن الدعوى لم ترفع إلا بعد أن حل الوقف بصدد القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ وكان قد انقضى على إثماد التغيير ما يزيد على العشرين سنة . لما كان ذلك، وكان لمحكمة الموضوع السلطة المطلقة في إجابة الخصوم إلى طلب إحالة الدعوى إلى التحقيق أو عدم إجابتهم إلى هذا الطلب متى رأت من ظروف الدعوى والأدلة التي استندت إليها ما يكفي لتكوين عقيدتها . وكانت الأسباب التي أوردتها المحكمة سائغة وتؤدي إلى ما انتهت إليه في هذا الصدد فإن هذا النعي يكون على غير أساس ويتمين رفضه .

ومن حيث إن السبب الثالث يتحصل في أن الحكم المطعون فيه أخطأ في الإسناد وخالف الثابت في الأوراق — فشابه البطلان — ذلك أنه نسب إلى

إشهاد الوقف المؤرخ ٤ يونيو سنة ١٩١٦ أن الواقف شرط فيه لزوجه تكرار الشروط العشرة كما شرطها لنفسه وبني على ذلك قضاءه بأن المشهدة استعملت حقها الذي أعطاه لها الواقف حين فبرت في الوقف أخيراً على الجمعية الجغرافية مع أن إشهاد الوقف سالف الذكر جاء خلواً مما نسبته إليه الحكم .

ومن حيث إن هذا النعي — مردود — بأن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه في هذا الخصوص على ما قرره من أنه ”يبين من الاطلاع على إشهاد التغير الصادر من الواقف في ٤/٦/١٩١٦ . . أنه ذكر به صراحة أنه جعل لزوجه ما هو مشروط له في الوقف الأصلي وقد كان المشروط له فعل الشروط العشرة مع التكرار حيث ذكر أن له ولبن يشترط له الشروط العشرة أن يفعل ذلك كله أو بعضه ويكررها الكرة بعد الكرة والمرة بعد المرة كلما بدا له فعله شرها مدة حياته . .“ وإذا كان الطاعن لم يقدم ما ينفي هذا الذي أورده الحكم فإن هذا النعي يكون عارياً عن الدليل .

ومن حيث إن السبب الرابع يتحصل في أن الحكم المطعون فيه إذ استند في قضائه برفض الدعوى إلى ما قرره من أن للناظرة المشهدة تكرار الشروط العشرة وأنه يتعين تطبيق أحكام قانون الوقف رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ بعد مبدوره دون نصوص الفقه التي تخالفه قد خالف أحكام المادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية والمعمول بها أمام المحاكم بعد توحيد جهات القضاء والتي تقضى بالأخذ في المسائل الشرعية بالراجح من مذهب أبي حنيفة — والمفتى به في هذا المذهب أن التكرار غير جائز إلا إذا اشترط صراحة في حجة الوقف . كما أن المادة ١٢ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ قد أطلت الشروط العشرة لغير الواقف تأكيداً لرأي الفقه الحنفي وأن ما ذهب إليه الطاعن قد تأيد بالفتويين المقدمتين منه في الدعوى الصادرتين من لجنة الفتوى بالجامع الأزهر ومن دار الافتاء . هذا النعي مردود بأن الحكم المطعون فيه

وقد انتهى إلى أن لزوجة الواقف المشهدة حق تكرار استعمال الشروط العشرة بحسب ما استخلصه من عبارات إشهاد الوقف الأصلي الصادر سنة ١٩٠٠ وإشهاد التغير الصادر من الواقف في ١٩١٦/٦/٤ فإنه لا يكون قد خالف حكم المادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية التي توجب صدور الأحكام طبقاً لأرجح الآراء من مذهب أبي حنيفة — ولم يخالف كذلك حكم المادتين ١٢ و ٥٦ من قانون الوقف رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ ما دام أن إشهاد التغير الصادر من زوجة الواقف سنة ١٩٣١ قد تم ضبطه قبل صدور القانون المذكور ولا محل بعد ذلك للتحدث عن الفتوتين المشار إليهما بتقرير الطعن ما دام أن الطاعن لم يقدمهما وما دام أن الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على أسباب سائغة تكفي لحمله وتؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها في قضائه ومن ثم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه .

جلسة ١٧ من يناير سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد/ محمود عياد رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمود توفيق اسماعيل ،
ومحمد عبد الحميد السكري ، ومحمد ممتاز نصار ، وحافظ محمد بدوي .

(١٢)

الطعن رقم ٢٤٩ لسنة ٢٧ القضائية :

(١) ملكية " أسباب كسب الملكية " . تقادم . " التقادم المكسب " .

كسب الملكية بالتقادم الطويل المدة سبب قانوني مستقل للتملك .

(ب) تقادم " التقادم المكسب " . ققضى " أسباب الطعن " . الأسباب

الواقعية " . إثبات . " الإثبات بالقرائن " .

استظهار الحكم لأسباب سائنة أركان وضع اليد المالك من حيث الظهور والهدوء
والاستمرار ونية التملك . لا تجوز المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض لتعلقها بأسباب
واقعية . اتخاذ الحكم من حصول رهن قرينة على وضع اليد الظاهر بنية التملك على الأعيان
محل النزاع . بطلان الرهن — بفرض تحققه — ليس بذى أثر على قيام هذه القرينة وصحة
الاستدلال بها .

(ج) تقادم " التقادم المكسب " . هبة . " انعقادها " . عقد . " العقد

الباطل " . " آثاره " .

بطلان عقد هبة المقار لعدم إفراغه في شكل رسمي لا يمنع من تملك الموهوب له الأعيان
الموهوبة بالتقادم الطويل المدة . عقد قسمة الأعيان الموهوبة بالعقد الباطل يلحقه
البطلان كذلك . لا يمنع هذا من صحة البيع الذى يتضمنه عقد القسمة عن أعيان لم تؤل
ملكيتها للبائع أو لمورثه بسبب عقد الهبة الباطل وإنما بسبب آخر غير مترتب عليه ولا صلة
له به ، باعتباره مقدا مستقلا واردا في عقد القسمة المذكور .

١ — كسب الملكية بالتقادم الطويل المدة يعتبر بذاته سببا قانونيا مستقلا
للكسب فإذا كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على التملك بالتقادم المكسب

دون أن يستند إلى العقد المدعى بصوريته فلا حاجة للخوض في بحث تلك الصورية ويكون ما أوردته الحكم في هذا الشأن تزييدا منه يستقيم الحكم بدونه.

٢- متى كان الحكم المطعون فيه قد استظهر - بصدد التذليل على تملك المطعون عليه بالتقادم المكسب الطويل المدة - أركان وضع اليد المملك من حيث الظهور والاستمرار والهدوء ونية التملك وأثبت توافرها وكان استخلاصه هذا سائغا من شأنه أن يؤدي في مجموعه إلى النتيجة التي انتهى إليها فلا سبيل للجدل في ذلك أمام محكمة النقض لتعلقه بأمر موضوعي ولا مبرر بما يشير الطاعن من بطلان عقد رهن الأعيان محل النزاع الذي اتخذ الحكم من حصوله قرينة على وضع اليد الظاهر بنية التملك على تلك الأعيان ذلك أن الحكم لم يكن بصدد مسألة تتعلق بصحة العقد أو بطلانه ، كما أن بطلان العقد - بفرض تحققه - ليس بذى أثر في قيام هذه القرينة وصحة الاستدلال بها في هذا المقام .

٣- إذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت في تقريراته أنه على الرغم من بطلان عقد البيع باعتباره هبة سافرة لم تتم في شكل رسمي فإن أحد الموهوب لهم قد وضع يده على الأعيان الموهوبة المدة الطويلة واستوفى وضع يده الأركان القانونية التي تجعله سببا لكسب الملكية ، فإن مؤدى ذلك أنه قد تملك تلك الأعيان بالتقادم المكسب لا بالعقد الباطل ومن ثم فإذا كان عقد قسمة تلك الأعيان قد لحقه البطلان فلا يستتبعه إلّا عقد إهبة الباطل إلا أنه إذ تضمن بيعا من والد الموهوب له لحقته له عن شخصيته الميراثي في تلك الأعيان التي لم تؤل ملكيتها للبائع أو لمورثه بسبب عقد إهبة الباطل وإنما بسبب آخر غير مترتب عليه ولا صلة له به ، فإن هذا البيع لا يمتد إليه البطلان بل يبقى صحيحا باعتباره عقدا مستقلا وإن كان واردا في عقد القسمة المذكور .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن وقائعه — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أنه بموجب عقد بيع مؤرخ ١٠ سبتمبر سنة ١٩٠٧ وممنجّل في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩١١ باع علي محمد خفاجي لأولاده محمد وفاطمة وزينب ونفيسة وصديقه ولزوجته فاطمة حسن صيام ٦ ف و ٢٠ ط و ١٦ ص أطيانا زراعية ومنزلين ونصف منزل . وخص ولده محمد في المبيع بمقدار ٤ ف و ٢ ط و ١٦ ص في الأطيان ومنزل ونصف ونص في العقد على أن البيع نظير مبلغ ٤٥٠ جنيها وأن البائع ساع المشرين في هذا المبلغ وأنه قد أدخل يده من الأطيان المبيعة وأصبح من حق المشرين التصرف فيها بكافة التصرفات ونقل تكليفها إلى أسمائهم كما ذكر في العقد أن البائع تلقى ملكية ما باعه بطريق الشراء من والده محمد خفاجي الكبير — وقد تم نقل تكليف الأطيان المبيعة إلى أسماء المشرين بعد تسجيل العقد — وفي سنة ١٩١٣ أقام محمد خفاجي الكبير الدعوى رقم ٢٠٥ سنة ١٩١٣ ضد ولده علي البائع وضد آخرين طالبا تثبيت ملكيته إلى ٨ ف و ٥ ط و ١٦ ص أطيانا زراعية ومنزلين يدخل فيها ما بيع بمقدار ١٠/٩/١٩٠٧ وقضى له بطلباته في ٨ مايو سنة ١٩١٣ غير أن هذا الحكم لم ينفذ حتى توفي المحكوم له وورثه ابنه علي — وبتاريخ ٢٨ أبريل سنة ١٩٢٤ توفي محمد علي خفاجي والد المطعون عليه الأول وفي ٥ مارس سنة ١٩٢٩ أجرى علي محمد خفاجي قسمة الأعيان التي كان قد باعها لأولاده ولزوجته بمقدار ١٠ سبتمبر سنة ١٩٠٧ وحرر لهذا الغرض عقد قسمة يلته بصفته الشخصية وبوصفه وليا لعل خفيده عبد المنعم (المطعون عليه الأول) وبين بناته وقد أقر في هذا العقد بتنازله عن حصته الميراثية في نصيب ابنه محمد في المبيع — وقدرها ١٦ ط و ٢/٣ ص في الأطيان و ٣٠ و ٢٦ مترا في المنازل — إلى خفيده عبد المنعم القاصر المشمول بولاية نظير مبلغ ٤٥ جنيها قبضه من القاصر المذكور كما أقر بتنازله عن حصته الميراثية في نصيب ابنته فاطمة

التي كانت قد توفيت سنة ١٩١٢ إلى اخواتها البنات الأنريات واختص عبد المنعم في هذه القسمة بمقدار ٤ ف و ٢ ط و ١٦ س من الأطنان المبيعة ، ١٦٠ م و ٣٠ س في المنازل وذكر في عقد القسمة أن هذه المقادير من تكليف مورثه محمد علي خفاجي — وسجل عقد القسمة في ٩ مارس سنة ١٩٢٩ — وبتاريخ ٦ مارس سنة ١٩٢٩ حرر علي محمد خفاجي إقرارا على نفسه صدق عليه من محكمة طنطا في ٩ من الشهر المذكور ذكر فيه أنه بصفته وارثا لوالده محمد خفاجي الكبير قد تنازل عن الحكم الصادر لمورثه المذكور في القضية رقم ٢٠٥ سنة ١٩١٣ كلى طنطا واستئنافها وأن هذا الحكم أصبح لاغيا ولا يجوز له تنفيذه وأنه قد تصرف لأولاده ولحفيدة عبد المنعم القاصر في بعض المحكوم به لوالده بعقد تم تسجيله — وفي أواخر سنة ١٩٤١ قام نزاع بين علي محمد خفاجي وبين حفيده عبد المنعم أدى بالأول إلى أن يرفع بتاريخ ٤ مارس سنة ١٩٤٢ الدعوى رقم ٢٠٢ سنة ١٩٤٢ كلى طنطا ضد حفيده عبد المنعم في شخص وصى الخصومة عليه السعيد أحمد خفاجي كما اختصم في الدعوى بناته نفيسة وزينب وحفيده وزوجته فاطمة صيام وطلب الحكم بتثبيت ملكيته إلى الأطنان والعقارات المبينة بالعريضة وهي ذات الأعيان الواردة في عقد ١٠ سبتمبر سنة ١٩٠٧ كما طلب الحكم ببطالان هذا العقد على أساس أنه يتضمن هبة سافرة تعتبر باطلة بطلانا مطلقا لعدم حصولها بعقد رسمي وبتاريخ ٢٥ يونيو سنة ١٩٤٢ — حكمت محكمة طنطا الابتدائية ببطالان العقد المؤرخ ١٠ سبتمبر سنة ١٩٠٧ وبثبوت ملكية المدعى إلى الأرض والمنازل الموضحة بالعريضة فيما عدا ال ١٦ ط و $\frac{٢}{٣}$ ١٠ س في الأطنان و ٢٦ م و ٣٠ س في المنزلين الموضحة بعقد القسمة المؤرخ ١٩٢٩/٣/٥ وقد أسست المحكمة قضاءها باستبعاد هذين المقدارين — وهما قيمة ما آل إلى علي خفاجي بطريق الميراث من ابنه محمد من نصيب الأخير في العقارات المبيعة بعقد سنة ١٩٠٧ — أسست المحكمة قضاءها بذلك على أن علي خفاجي قد باع حصته هذه إلى حفيده عبد المنعم وقبض منه الثمن على ما هو ثابت من إقراره بذلك الوارد في عقد القسمة — وقد رفع الوصى على عبد المنعم استئنافا عن هذا الحكم قيد برقم ١٩٩ سنة ٦٠ في مصر طالبا إلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى جده علي محمد خفاجي — ورفع الأخير بدوره استئنافا عن الحكم قيد برقم ٢٠٧ سنة ٦٠ في مصر طالبا إلغاء

الحكم المستأنف بالنسبة لما قضى به لصالح حفيده عبد المنعم - وقد توفي رافع الاستئناف الثانى بعد رفعه وحل محله فيه ورثته - وضمت محكمة استئناف القاهرة الاستئنافين وحكمت فيهما بتاريخ ٢١ فبراير سنة ١٩٤٥ أولا - فى الاستئناف المرفوع من الوصى على القاصر عبد المنعم بقبوله وإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من بطلان العقد المؤرخ ١٠ سبتمبر سنة ١٩٠٧ و بقبول الدفع وسقوط الحق فى رفع دعوى البطلان بمضى المدة ورفض دعوى المرحوم على محمد خفاجى بالنسبة لطلب تثبيت ملكيته للأعيان الموضحة بعريضة الدعوى فيما يختص بنصيب القاصر المذكور ثانيا - فى الاستئناف المرفوع من المرحوم على محمد خفاجى برفضه وتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من تثبيت ملكية القاصر عبد المنعم للقدر المحكوم له به ابتدائيا - وقد طعنت السيدة جميلة أحمد عبد الله بصفتها وصية على ابنها القاصرين عبد الحميد وعلى ولدى على محمد خفاجى فى هذا الحكم بطريق النقض وقيد طعنهما برقم ١٢٤ سنة ١٥ ق وبتاريخ ٥ ديسمبر سنة ١٩٤٦ قضت فيه محكمة النقض بنقض الحكم المطعون فيه تأسيسا على أنه قد خالف القانون بقضائه بسقوط الحق فى رفع دعوى بطلان عقد الهبة موضوع الدعوى بالتقادم ذلك لأن العقد المشوب ببطلان أصلى متعلق بالنظام العام لا يتقلب صحيحا مهما طال عليه الزمن ومن ثم لا يسقط الحق فى رفع الدعوى ببطلانه بالتقادم كما شاب الحكم قصور فى تسييب قضائه برفض طلب تثبيت ملكية مورث الطاعنين المرحوم على محمد خفاجى فيما يختص بنصيب القاصر عبد المنعم ذلك أنه استند فى ذلك الى أن القاصر المذكور قد كسب ملكية هذا النصيب بالتقادم وقد استخلص الحكم وضع اليد المكسب للملك من مجرد ما ذكر فى عقد البيع من رفع يد البائع المرحوم على محمد خفاجى عن المبيع ومن ثقل التكليف مع أن هذا - كما قالت محكمة النقض - ليس من شأنه أن يفيد بذاته حصول وضع اليد الفعلى ولا توافر أركانه المكونة له كما أن الحكم من جهة أخرى لم يتعرض الى الرد على دلالة الأحكام التى قدمتها الطاعنة الى محكمة الموضوع إثباتا للصورية وقد زعم الحكم أنه ليس للطاعنة إثبات هذه الصورية كبرورها إلا بالكتابة فى حين أن الوارث يعتبر من الغير بالنسبة الى تصرفات المورث الضارة به - وبتاريخ ١٦ من أبريل سنة ١٩٥٧ حكمت محكمة استئناف طنطا من جديد فى الاستئنافين اللذين قيدا بجدولها برقى ٢٥٠ و ٢٥١ سنة ١ ق

يقبولها شكلاً وفي موضوع الاستئناف الأول المرفوع من عبد المنعم محمد علي خفاجي برفض الدفع بسقوط الخصومة والدفع بسقوط الحق في رفع دعوى البطلان بمضي المدة وبتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من بطلان العقد المؤرخ ١٩٠٧/٩/١٠ وبإلغائه فيما قضى به من تثبيت ملكية المرحوم علي محمد خفاجي للأعيان الموضحة بعريضة الدعوى بالنسبة لتصيب عبد المنعم محمد علي خفاجي المين بعقد القسمة المؤرخ ١٩٢٩/٣/٥ والمسجل في ١٩٢٩/٣/٩ ويرفض هذا الطلب بخصوص ذلك وفي موضوع الاستئناف الثاني المقام أصلاً من المرحوم علي محمد خفاجي برفضه بالنسبة للقدر المحكوم به لعبد المنعم (المطعون عليه الأول) بموجب الحكم المستأنف مع الزام ورثة المذكور بجميع مصاريف الدعوى عن الدرجتين ٥٠٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة عنهما - وبتاريخ ٢٦ من يونيو سنة ١٩٥٧ طعن كل من علي محمد خفاجي عن نفسه وبصفته وارثاً لأخيه المرحوم عبد الحميد والسيدة جميلة أحمد عبد الله بصفتهما وارثة أيضاً لابنهما عبد الحميد المذكور في هذا الحكم بطريق النقض بالطعن الحالي وطلب الطامنان نقض الحكم المطعون فيه فيما عدا ما قضى به من رفض الدفعين المتوه عنهما في منطوقه وفيما عدا ما قضى به من بطلان العقد المؤرخ ١٩٠٧/٩/١٠ والحكم بتثبيت ملكية المرحوم علي محمد خفاجي لجميع الأعيان الموضحة بصحيفة الدعوى الابتدائية رقم ٢٠٢ سنة ١٩٤٢ مدني كلي طنطا مع الزام المطعون ضدهما الأول والأخير بصفته بكافة المصروفات وأتعاب المحاماة عن جميع درجات التقاضي - وقد عرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجماعة ٣ من أكتوبر سنة ١٩٦١ وفيها صممت النيابة على رأيها الذي أبدته في المذكرة المقدمة منها والتي طلبت فيها نقض الحكم وقررت دائرة الفحص إحالة الطعن إلى هذه الدائرة وحدد لنظره أمامها جلسة ٣ يناير سنة ١٩٦٣ وفيها تمسكت النيابة برأيها السابق .

وحيث إن الطعن بني على ثلاثة أسباب تنعى الطامنة في السبب الأول على الحكم المطعون فيه القصور في التسيب ذلك أنه أقام قضاءه على أن المطعون عليه الأول قد تملك الأعيان المبيعة لوالده بعقد ١٩٠٧/٩/١٠ بوضع اليد المدة الطويلة المكسبة للملكية بمقولة إن والده ظل واضعاً اليد على هذه الأعيان بصفة مالك من تاريخ تحرير هذا العقد حتى تاريخ وفاته وقد خلفه في وضع اليد

المطعون عليه الأول واستمر واضعاً اليد حتى تاريخ رفع الدعوى وقد دلل الحكم على ذلك بما ورد في العقد المذكور من أن يد المرحوم على محمد خفاجى قد رفعت عن الأعيان المبعة منه إلى أولاده - وبثقل التكليف من اسم البائع المذكور إلى اسم والد المطعون عليه الأول منذ تاريخ العقد - وباقرار المرحوم على محمد خفاجى في عقد القسمة المؤرخ ١٩٢٩/٣/٥ بأن الأعيان الواردة به تركة مورثة عن ابنه المرحوم محمد على خفاجى واقارره أيضاً في ١٩٢٩/٣/٦ بالتنازل عن الأحكام الصادرة لصالح مورثه المرحوم محمد خفاجى الكبير في سنة ١٩١٣ وبتمهده بعدم تنفيذها كما استدل الحكم أيضاً على ذلك بأن والد المطعون ضده الأول قام برهن تلك الأعيان للبنك الزراعى المصرى في ١٩١٢/٢/٢٧ وأن تكليف هذه الأعيان نقل لاسم المطعون ضده الأول بعد وفاة والده وفي حياة جده المرحوم على محمد خفاجى وأن هذا الجذب باع للحكومة في ٢٠ يناير سنة ١٩٣٥ ثلاثة قراريط مما اختص به حفيده المطعون ضده الأول وصدر منه هذا البيع بصفته ولياً طبيعياً على حفيده المذكور ونص في العقد على أن الملكية آلت إلى القاصر بطريق القسمة بالعقد المؤرخ ١٩٢٩/٣/٥ فيما آل بالميراث من والده المرحوم محمد على خفاجى المالك بالشراء من على محمد خفاجى بعقد ١٩٠٧/٩/١٠ ويقول الطاعنان إنه بالنسبة للاستدلال بعقد ١٩٠٧/٩/١٠ ونقل التكليف وعقد القسمة والإقرارات المنوه عنها جميعاً فقد سبق لمحكمة النقض أن قررت في الطعن السابق رقم ١٢٤ سنة ١٩٠٥ ق أن هذا كله ليس من شأنه أن يفيد بذاته حصول وضع اليد الفعلى ولا توافر أركانه المكونة له أما عن استدلال الحكم بقيام والد المطعون ضده الأول برهن العقارات المبعة إلى البنك الزراعى في ١٩١٢/٢/٢٧ فإنه غير مجد ذلك أن عقد الرهن المستند إلى عقد البيع المؤرخ ١٩٠٧/٩/١٠ هو عقد باطل لاستناده إلى عقد باطل بطلانا مطلقاً فضلاً عن أنه يبين من شهادة ميلاد والد المطعون ضده الأول التى كانت تحت نظر محكمة الموضوع أنه ولد في ٤ فبراير سنة ١٨٩٣ وأن عقد الرهن مؤرخ ٢٧ فبراير سنة ١٩١٢ أى أن المدين الراهن المذكور قد رهن العقار وهو لما يبلغ تسعة عشر عاماً (كذا) مما يجعل الرهن باطلاً لصدوره من قاصر ناقص الأهلية ثم إن قيام والد المطعون ضده الأول بالرهن لا يفيد بذاته وضع اليد الفعلى المستكمل لشرائطه القانونية وانهى الطاعنان إلى أن استناد الحكم إلى ما تقدم بيانه

في القول بالتملك بوضع اليد هو استناد قاصر لا يؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها الحكم .

وحيث إن هذا النعي مردود بأن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه بتملك المطعون عليه الأول الأعيان الموهوبة لوالده بعقد ١٩٠٧/٩/١٠ — الذي وصف بأنه عقد بيع — بالتقادم المكسب الطويل المدة على قوله ” وحيث إن وضع يد محمد علي خفاجي والد عبد المنعم (المطعون عليه الأول) على الأعيان الموهوبة إليه من والده على خفاجي بصفته مالكا ظاهرا ثابت من إقرار والده في عقد ١٩٠٧/٩/١٠ برفع يده عن الأعيان ومن نقل تكليفها إليه منذ تسجيل العقد في سنة ١٩١١ وبقائها كذلك حتى نقلت لاسم ابنه عبد المنعم في سنة ١٩٢٩ ومن رهنه للأطيان وقد أقر الوالد على خفاجي وضع يد ابنه هذا بما قرره في عقد القسمة وفي إقراره المسجل في سنة ١٩٢٩ وتأخذ المحكمة من تصرفه بالبيع في جزء من الأطيان للحكومة باعتباره وليا على القاصر عبد المنعم ابن ابنه وتصرفه بهذه الصفة لأولاده أن وضع يده كان بصفته وليا على القاصر وبالتالي فإن وضع اليد انتقل من محمد علي خفاجي لابنه عبد المنعم — وحيث إن المحكمة تستخلص من كل ذلك أنه رغم بطلان عقد البيع المحرر في سنة ١٩٠٧ فقد ظل والد عبد المنعم إلى أن توفي في سنة ١٩٢٤ وجده بصفته وليا عليه واضعين اليد على تلك الأعيان بصورة ظاهرة لا منازع فيها بنية التملك المدة الطويلة المكسبة للملك وحيث إن إقرار باقي ورثة علي خفاجي وهم نفيسه وأخواتها بعدم وضع يدهن على نصيبهن لا يؤثر على حق عبد المنعم إذ أن الإقرار حجة قاصرة عليهن لا تتعدى للغير ” وقال الحكم في موضع آخر بعد أن استعرض الأحكام المقدمة من الطاعنة الثانية للتدليل على صورية عقد سنة ١٩٠٧ ” إن دعاوى الاسترداد المقدمة أحكامها ليست دليلا على نفي وضع يد عبد المنعم إذ لم يكن هو طرفا في أي من هذه الدعاوى كما لم يكن يمثل فيها جده بصفته وليا عليه ” وأشار الحكم في تقريراته إلى مستند يثبت أن والد المطعون ضده الأول المرحوم محمد علي خفاجي قد رهن الأطيان الموهوبة له بعقد سنة ١٩٠٧ إلى البنك الزراعي المصري في ١٩١٢/٢/٢٧ كما أشار إلى مستند آخر يتضمن أن جد المطعون عليه الأول المرحوم علي خفاجي باع للحكومة في ١٩٣٥/١/٢٠ ثلاثة قراريط مما اختص به

المطعون عليه الأول في عقد القسمة المحرر في ١٩٢٩/٣/٥ وقد صدر منه هذا البيع بصفته وليا على حفيده المذكور ونص في العقد على أن الملكية آلت إلى القاصر بطريق القسمة بالعقد المؤرخ ١٩٢٩/٣/٥ المسجل في ١٩٢٩/٣/٩ فيما آلت إليه بالميراث عن والده - وأشار الحكم أيضا إلى مستند ثالث تقدم إلى محكمة الاستئناف يثبت أن محمد علي خفاجي والد المطعون عليه الأول توفي في ٢٨ من أبريل سنة ١٩٢٤ - ولما كان يبين مما قرره الحكم المطعون فيه على النحو المتقدم ذكره أنه لم يقف في تدليسه على تملك المطعون عليه الأول الأعيان التي قضى بأنه تملكها بالتقادم المكسب الطويل المدة عند حد الأسباب التي كان قد استند إليها الحكم الاستئنافي الأول المنقوض والتي اعتبرتها محكمة النقض في الطعن السابق رقم ١٢٤ سنة ١٥ ق غير كافية بذاتها لإفادة حصول وضع اليد الفعلي وتوافر أركانه - بل إن الحكم المطعون فيه قد أضاف إلى تلك الأسباب أسبابا أخرى أهمها قيام والد المطعون عليه الأول برهن الأعيان المذكورة في سنة ١٩١٢ . وتصرف جد المطعون عليه المذكور بصفته وایا عنه في بعض هذه الأعيان بالبيع وإقراره في عقد البيع بأن ما باعه مملوك لحفيده المذكور بطريق الميراث عن والده محمد علي خفاجي كما استظهر الحكم المطعون فيه أركان وضع اليد المملك من حيث الظهور والاستمرار والهدوء ونية الملك وأثبت توافرها كما أثبت أن المطعون عليه الأول وسلفه قد وضعوا اليد على الأعيان محل النزاع منذ سنة ١٩٠٧ حتى تاريخ رفع الدعوى الحالية في ٤ مارس سنة ١٩٤٢ . لما كان ذلك ، وكانت الأسباب التي أقام عليها الحكم المطعون فيه قضاءه في هذا الخصوص سائغة ومن شأنها أن تؤدي في مجموعها إلى النتيجة التي انتهى إليها فإنه لا سبيل إلى الجدل في ذلك أمام محكمة النقض لتعلقه بأمر موضوعي - ولا حجة بما يشيره الطاعنان من بطلان عقد الرهن الذي عقده والد المطعون عليه الأول في سنة ١٩١٢ وذلك أن الحكم لم يكن يصدد مسألة تتعلق بصحة أو بطلان هذا العقد وإنما هو قد اتخذ من حصول الرهن قرينة استدل بها على وضع يد والد المطعون عليه الأول بصفته مالكا ظاهرا على الأعيان التي رهنها - وليس بطلان عقد الرهن - بفرض تحقق البطلان المدعى به - بذى أثر على قيام هذه القرينة وصحة الاستدلال بها في هذا المقام .

وحيث إن السبب الثاني من أسباب الطعن يتحصل في أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه قصور في التسبيب بالنسبة لما قضى به من رفض الطعن بالصورية ذلك أنه توهم أن هذا الطعن ينصب على عقد ١٩٠٧/٩/١٠ ورد عليه على هذا الأساس بأن القول بأنه قصد بالصورية التهرب من النفقة المستحقة للطاعة الثانية ينقضه أن هذه الطاعة لم تزوج بالمرحوم على عهد خفاجي إلا في ١٩٢٤/٦/٩ وأن أحكام النفقة التي استصدرتها ضد زوجها المذكور لم تبدأ إلا في سنة ١٩٢٨ - ويقول الطاعنان إن طعنهما بالصورية إنما ينصب على عقد القسمة المحرر في ١٩٢٩/٣/٥ وعلى الإقرار المعاصر له المؤرخ ١٩٢٩/٣/٦ الذين صدرت أحكام النفقة في تاريخ سابق عليهما - هذا إلى أن الحكم المطعون فيه قد وقع في ذات الخطأ الذي وقع فيه الحكم السابق نقضه وذلك بتقريره أن الطاعة الثانية وهي وارثة حكم المورث فلا يجوز لها إثبات صورية سند صادر من مورثها إلى الغير إلا بالكتابة مخالفاً بذلك ما قرره محكمة النقض في الطعن السابق من أن الوارث يعتبر من الغير بالنسبة إلى تصرفات المورث الضارة به - وقد كان لزاماً على الحكم المطعون فيه أن يتبع حكم النقض في هذه المسألة القانونية وأن يصرح بالتالي للطاعة الثانية بإثبات صورية عقد وإقرار سنة ١٩٢٩ بكافة طرق الإثبات أما وقد خالف حكم النقض السابق في تلك المسألة فإنه يكون مخالفاً للقانون كما أنه بعدم تصريحه بإثبات الصورية بكافة طرق الإثبات القانونية يكون مشوباً بالقصور - ويضيف الطاعنان أنه حتى لو صح أن الكتابة لازمة لإثبات الصورية المدعاة فإنه كان يوجد مانع أدبي يحول دون الحصول على هذه الكتابة - هو القرابة القائمة بين المطعون ضده الأول وجده المرحوم على خفاجي مما يبرر جواز الإثبات بالبينة

وحيث إن هذا النعي مردود بأنه لما كان الحكم المطعون فيه لم يقيم قضاءه بتملك المطعون عليه الأول للأعيان التي قضى بملكيتها لها على أنه كسب هذه الملكية بعقد ١٠ من سبتمبر سنة ١٩٠٧ وبمقد القسمة أو الإقرار المعاصر له وإنما على أساس أنه كسب الملكية بالتقادم المكسب بالطويل المدة الذي يعتبر بذاته سبباً قانونياً مستقلاً للتملك فإنه سواء انصب الطعن بالصورية على العقد الأول أو على المحررين الآخرين فإن الحكم لم يكن بحاجة إلى الخوض

في بحث الصورية المدعاة ويعتبر كل ما قاله في شأنها تزييدا منه لم يكن يقتضيه تسبب قضائه ومن ثم فإنه بفرض تحقق القصور والخطأ في القانون المدعى بهما في أسباب الحكم المتضمنة الرد على الطعن بالصورية فإن ذلك لا يعيب الحكم إذ هو يستقيم بدون هذه الأسباب .

وحيث إن الطاعنين ينعينان في السبب الثالث على الحكم المطعون فيه خطأ في القانون فيما قضى به من رفض الاستئناف المرفوع من مورثهما المرحوم علي محمد خفاجي ذلك أنه أسس قضاءه بذلك على ما ورد في عقد القسمة المؤرخ ١٩٢٩/٣/٥ من أن تنازل هذا المورث عن القدر الذي تنازل عنه حفيده عبد المنعم المطعون عليه الأول والذي آل إليه بالميراث عن ابنه محمد والد المطعون عليه المذكور هذا التنازل تم نظير مبلغ ٤٥ جنيها قبضه المتنازل من حفيده — مما اعتبره الحكم مكونا لعقد بيع تام صحيح متوافر الأركان — في حين أن عقد القسمة المذكور هو عقد باطل لاستناده إلى عقد باطل بطلانا مطلقا هو عقد ١٩٠٧/٩/١٠ وإجازة الحكم للشتمن الوارد في عقد القسمة معناه إجازة الأصل وهو عقد البيع المذكور ومن ثم تكون هذه الإجازة الخاصة بالثمن باطلة قانونا .

وحيث إن هذا النعي مردود بأنه لما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت في قراراته أنه على الرغم من بطلان عقد ١٠ سبتمبر سنة ١٩٠٧ فإن والد المطعون عليه الأول قد وضع يده على الأعيان الموهوبة له بهذا العقد من تاريخ تحريره إلى أن توفي في سنة ١٩٢٤ وقد استوفى وضع يده عليها أركانه القانونية التي تجعل منه سببا لكسب الملكية فإن مؤدى ذلك أن والد المطعون عليه الأول يكون قد تملك هذه الأعيان قبل وفاته بالتقادم المكسب الطويل المدة وليس بعقد سنة ١٩٠٧ ومن ثم فلا تريب على المحكمة بعد ذلك إذا هي اقتصرت تنازل الجده المرحوم علي محمد خفاجي عن نصيبه الميراثي في هذه الأعيان إلى حفيده مقابل مبلغ قبضه من هذا الحفيد مكونا لعقد بيع صحيح لهذا النصيب ولا يقدح

في سلامة هذا النظر أن يكون هذا العقد قد تضمنه عقد القسمة المؤرخ في سنة ١٩٢٩ ذلك أن البطلان لا يلحق عقد القسمة المذكور إلا فيما كان منه مستندا إلى عقد سنة ١٩٠٧ ولما كان البيع قد وقع على أعيان لم تؤل ملكيتها للبائع أو لمورثه الذي تلقى عنه ملكية المبيع بسبب العقد المذكور وإنما بسبب آخر غير مترتب على هذا العقد ولا صلة له به فإن هذا البيع لا يمتد إليه البطلان بل يبقى صحيحا باعتباره عقدا مستقلا واردا في عقد القسمة .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه .

جلسة ١٧ من يناير سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد المستشار الحسيني العوضي ، وبحضور السادة المستشارين : محمود توفيق اسماعيل ،
ومحمد عبد الحميد السكري ، ولهفي على ، وحافظ محمد بدوي .

(١٣)

الطعن رقم ٢٦٨ لسنة ٢٦ القضائية :

وقف "استبدال الوقف" . إلزام . "أوصاف الإلزام" . "الشرط" .
بيع . "ضمان المستحقاق" .

استبدال الوقف لا يتم قانوناً إلا إذا أوقعت المحكمة المختصة صيغة البديل الشرعية . التعاقد الحاصل
بين وزارة الأوقاف ومن يرسو عليه مزاد العين المراد استبدالها ، معلق على شرط واقف هو توقيع
هذه الصيغة . تخلف هذا الشرط يجعل التعاقد كأن لم يكن .

ليس للرأسي عليه المزاد — إذا رفضت المحكمة توقيع صيغة البديل له وأوقعتها لغيره وانتقلت الملكية
إلى هذا الغير — أن يرجع على وزارة الأوقاف بضمان المستحقاق أو يطالبها بالتعويض على أساس
فسخ العقد . الرجوع بضمان المستحقاق البيع لا يكون إلا على أساس قيام عقد البيع كما أن الفسخ
لا يره إلا على مقد كان له وجود .

إذا أذن القاضي باستبدال الوقف فإن الاستبدال لا يتم ولا ينتج آثاره القانونية
إلا إذا أوقعت المحكمة المختصة صيغة البديل الشرعية ، ومن ثم فالتعاقد الحاصل
بين وزارة الأوقاف وبين من يرسو عليه مزاد العين المراد استبدالها يعتبر معلقاً
على شرط واقف هو توقيع هذه الصيغة بحيث إذا تخلف هذا الشرط بأن رفضت
المحكمة توقيع صيغة البديل للرأسي عليه المزاد فإن التعاقد يصبح كأن لم يكن
ولا وجود له منذ البداية ولا يكون للرأسي عليه المزاد إذا رفضت المحكمة توقيع

(*) راجع تقض مدني ٩/٣/١٩٥٠ في الطعن ١٦٩ سنة ١٧ ق بمجموعة المكتب الفني س ١
وتقض ١١/١/١٩٦٢ مجموعة المكتب الفني س ١٣ ص ٤٩ في الطعن رقم ١٥٩ لسنة ٢٦ ق .

صيغة البديل الشرعية له وأوقعتها لغيره وانتقلت ملكية العقار إلى هذا الغير أن يرجع على وزارة الأوقاف بضمان الاستحقاق طبقاً لأحكام البيع أو أن يطالبها بالتعويض على أساس فسخ العقد ذلك أن الرجوع بضمان استحقاق المبيع لا يكون إلا على أساس قيام عقد البيع كما أن الفسخ لا يرد إلا على عقد كان له وجود .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن وقائع الطعن — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل في أن المطعون عليه الأول أقام الدعوى رقم ٥٥٦ سنة ١٩٥٢ كلى سوماج ضد وزارة الأوقاف (الطاعنة) ضد المطعون عليهما الثانى والثالث وطلب الحكم أصليا بثبوت ملكيته إلى ٢٢٤ مترا و ٧٥٠ سم شيوما في ٤٤٩ مترا و ٥١٠ سم المبينة بصحيفة الدعوى وكف المنازعة والتسليم وإلغاء التسجيلات الموقعة لصالح المطعون عليه الثالث عليهما وإحتياطيا بفسخ البيع الصادر إليه من الطاعنة عن القدر المذكور وإلزامها بأن تدفع له مبلغ ٨٧٠ جنيها قيمة ما عجله من الثمن — والتعويض وقال المدعى في بيان دعواه إنه في سنة ١٩٢٩ رسا عليه وعلى المطعون عليه الثانى مناصفة بينهما مزاد قطعة أرض قضاء مساحتها ٤٤٩ مترا و ٥١٠ سم مملوكة لوقف المانسترلى الذى كانت تنتظر عليه وزارة الأوقاف وذلك بثن قدره ٧٨٠ جنيها خلاف الملحقات وقد قاما بالوفاء بهذا الثمن كل بحق النصف فيه وتسلما العقار المبيع إلا أن الوزارة لم تقم بإستصدار صيغة الإستبدال الشرعية من المحكمة الشرعية وذلك على الرغم من إلحاحهما فى مطالبتها بإستصدار هذه الصيغة ومن إنذارهما إياها فى ١٢ ديسمبر سنة ١٩٥٠ وأخيرا بلأت الوزارة إلى طرح العقار فى المزاد مرة ثانية ورسا مزاده بتاريخ ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٥٠ على المطعون عليه الثالث بثن قدره ١٦٥٠ جنيها وأوقعت المحكمة الشرعية الصيغة الشرعية

للمطعون عليه المذكور - فاضطر الى رفع الدعوى بالطلبات السابقة وبين المطعون عليه الأول (المدعى) مفردات المبلغ موضوع طلبه الإحتياطى بأنها عبارة عن ٣٩٠ جنيها قيمة ما دفعه من الثمن بحق النصف و ٢٠ جنيها رسم تسجيل و ٦٠ جنيها دفعها للوزارة عند دخوله المزايدة الثانية و ٤٠٠ جنية تعويضا له عما أصابه من ضرر بسبب حرمانه من العقار الذى كان قد رسا مزاده عليه - دفعت الوزارة الدعوى بأنه لم يحصل بيع منها إلى المدعى وشريكه حتى يطلب المدعى الحكم بفسخ هذا البيع وأن شروط قائمة مزاد الاستبدال الموقع عليها منهما صريحة فى أن البديل لا يتم إلا بإصدار الصيغة الشرعية به من المحكمة الشرعية وأن هذه المحكمة لم تقر نتيجة المزاد الذى رسا على المدعى وشريكه وأمرت بطرح العين فى مزاد آخر رسا على المطعون عليه الثالث ووافقت المحكمة الشرعية على نتيجة هذا المزاد الأخير وأوقعت صيغة البديل الشرعية للمطعون عليه المذكور وأضافت الوزارة الطاعة أن شروط قائمة المزاد صريحة فى إعفائها من كل مسئولية وبتاريخ ١٥ ديسمبر سنة ١٩٥٤ حكمت المحكمة الابتدائية (أولا) برفض الطلب الأصلى الخاص بثبوت الملكية (ثانيا) فى الطلب الإحتياطى بفسخ البيع الصادر من وزارة الأوقاف (الطاعة) بالنسبة إلى ٢٢٤ مترا و ٧٥ من المينة بعريضة الدعوى وبإلزام الوزارة المذكورة بأن تؤدي إلى المدعى (المطعون عليه الأول) مبلغ ٨٤٨ جنيها و ٢٨٠ مليا والمصاريف المناسبة لهذا المبلغ ، ٣٠٠ قرش أنعابا للحاماة - وذكرت المحكمة فى حكمها أن المبلغ المقضى به يشمل ٣٨٨ جنيها و ٢٨٠ مليا قيمة ما أداه المدعى من ثمن الصفقة ، ٦٠ جنيها قيمة التأمين المدفوع منه عند دخوله المزايدة الثانية و ٤٠٠ جنية قيمة التعويض المستحق له - حسب تقديرها - عن فسخ التعاقد واستحقاق العقار المبيع إليه جميعه - وقد رفعت الطاعة عن هذا الحكم الاستئناف رقم ١٣١ سنة ٣٠ ق سوهاج طالبة إلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به زيادة على مبلغ ٤٤٨ ج و ١٨٠ م وتمسكت فى صحيفة استئنافها بدفاعها السابق وأضافت أن نص البندين السابع والثالث عشر من قائمة مزاد الاستبدال الموقع عليها من المطعون عليه الأول وشريكه والمقدمة منها بملف الدعوى صريح فى أنه لا يجوز لهما مطالبتها بأى فائدة أو تعويض ما فى حالة ما إذا تأخرت المحكمة الشرعية فى الفصل فى قبول الاستبدال أو رفضه وفى أن الوزارة لاتسأل عن نتيجة ما تقرره المحكمة المذكورة فى هذا الشأن

وبتاريخ ٨ من مارس سنة ١٩٥٦ حكمت محكمة استئناف سوهاج بتأييد الحكم المستأنف فطعننت الوزارة في هذا الحكم بطريق النقض بتقرير تاريخه ٢٨ مايو سنة ١٩٥٦ انتهت فيه إلى طلب نقض الحكم المطعون فيه وإلغاء الحكم الابتدائي فيما قضى به بالنسبة لمبلغ التعويض وقدره ٤٠٠ جنيه ورفض دعوى المطعون عليه الأول بالنسبة لهذا المبلغ وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسته ١٩ نوفمبر سنة ١٩٦٠ وفيها صممت النيابة على المذكرة التي قدمتها وانتهت فيها إلى طلب نقض الحكم وقررت دائرة الفحص إحالة الطعن إلى هذه الدائرة وبعد استيفاء الإجراءات اللاحقة للإحالة حدد لنظره جلسة ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٦٢ وفيها صممت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إن الطعن بنى على سببين يتحصل أولهما في أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وأخطأ في تطبيقه ذلك أنه أقام قضاءه بمسألة الطاعة عن التعويض على أساس أن رسو المزاد على المطعون عليهما الأول والثاني يعتبر بيعا باتا صادرا منها إليهما . وأن رسو مزاد العين المبيعة بعد ذلك على غيرهما أمام المحكمة الشرعية وتوقيع الصيغة الشرعية لهذا الغير يعتبر استحقاقا للعقار المبيع لهما — في حين أن قائمة مزاد الاستبدال التي ارتضاها المطعون عليهما الأولان ووقعا عليها صريحة في أن البيع كان معلقا على موافقة المحكمة الشرعية التي لها أن تقبل أو ترفض أو أن تشهر المزاد من جديد كما تضمنت القائمة المذكورة والتي تعتبر شريعة المتعاقدين — نصوصها صريحة في إعفاء الوزارة للطاعة من كل مسئولية في حالة ما إذا رفضت المحكمة الشرعية البيع إلى الراعي عليه المزاد — ولما كان ما حدث في الدعوى الحالية هو أن المحكمة الشرعية ولم تعتمد نتيجة المزاد الذي رسا على المطعون عليهما الأولين وقررت الإشهار والترايد من جديد وكان من نتيجة ذلك أن رسا العقار على المطعون عليه الثالث فإن الشرط الذي كان معلقا عليه البيع إلى المطعون عليهما الأولين يكون قد تخلف وبالتالي فلم يتعقد بيع بينهما وبين الوزارة ومن ثم فلا يعتبر رسو المزاد بعد ذلك على غيرهما استحقاقا للعقار يصح أن يبنى عليه إلزام الوزارة بالتعويض كما لا يجوز للمطعون عليهما المطالبة بأي تعويض على أساس أن حريث لا إخلال من جانبها بشروط التعاقد فضلا عن أن النصوص الواردة في القائمة تقضى بعدم

مستوليتها عن أى تعويض فى حالة رفض المحكمة الشرعية اعتماد البيع إلى الراسى عليه المزاد وكان يتعين على المحكمة إعمال مقتضى هذه النصوص التى يقرها القانون وذلك حتى ولو ثبت وقوع خطأ من جانب الطاعنة ولكن الحال فى الدعوى أنها لم ترتكب خطأ ما يستوجب مسئوليتها بل قامت طبقا لتعاقدتها بعرض الأمر على المحكمة الشرعية وقد جاء الرفض من هذه المحكمة .

وحيث إن هذا النعى صحيح ذلك أنه على الرغم من أن الحكم الابتدائى الذى أخذ الحكم المطعون فيه بأسبابه قرر وهو بصدد الحديث عن طلب ثبوت الملكية " وحيث إنه على هدى ما استقر عليه قضاء محكمة النقض فإن المزاد الحاصل من وزارة الأوقاف فى ٣ يونيه سنة ١٩٢٩ والذى بمقتضاه رسا مزاد العقار على المدعى وشريكه (المطعون عليهما الأولين) يعتبر بمثابة عقد بيع معلق على شرط واقف " فإنه أقام قضاءه فى خصوص ما قضى به من تعويض للطعون عليه الأول على أن رسو مزاد العقار على المطعون عليه الثالث وانتقال ملكيته إليه بصدد الصيغة الشرعية له من المحكمة الشرعية يعتبر استحقاقا للعقار المبيع للطعون عليهما الأولين موجبا لفسخ التعاقد ورد الثمن مع التضمينات طبقا لما نصت عليه المادتان ٣٠٤ ، ٣٠٧ من القانون المدنى الملقى والمادة ٤٤٣ من القانون القائم — وقد أضاف الحكم المطعون فيه إلى هذه الأسباب ردا على أسباب الاستئناف المرفوع من الطاعنة بشأن التعويض المقضى عليها به قوله " وبالرغم من قيام المستأنف عليه الأول (المطعون عليه الأول) بسداد الثمن فقد طرحت الوزارة الأرض المباعة فى المزاد مرة ثانية ورسا مزادها بتاريخ ١٩٥٠/١١/٢٩ على المستأنف عليه الثالث (المطعون عليه الثالث) بمبلغ ١٦٥٠ جنيها ولا حق للوزارة فى بيع الأرض مرة ثانية ما دام قد رسا مزادها على المستأنف عليهما الأول والثانى (المطعون عليهما الأول والثانى) وما دامت قد استصدرت ضدهما حكما بباقي الثمن فى القضية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٣١ مدنى كلئى أسيوط . وقد قام المستأنف عليه الأول بتنفيذ هذا الحكم وقد ترتب على تصرف الوزارة ضرر أصاب المستأنف عليه الأول إذ حرم من الانتفاع بارتفاع ثمن الأرض المباعة — كما حرم من الانتفاع بما دفعه من ثمن لم تقم الوزارة برده إليه بالرغم من إذاره لها فى ١٩٥٠/١٢/١٢

ولذلك تكون الوزارة مسئولة عما أصاب المستأنف عليه الأول من ضرر وما ضاع عليه من فائدة وقد قدرت محكمة أول درجة التعويض بمبلغ ٤٠٠ جنيه وهو تقدير سليم " وهذا الذي أقام عليه الحكم المطعون فيه قضاءه بالتعويض غير صحيح في القانون ذلك أنه إذا أذن القاضي باستبدال عين موقوفة فإن الاستبدال لا يتم ولا ينتج آثاره القانونية إلا إذا أوقعت المحكمة المختصة صيغة البديل الشرعية ويعتبر التعاقد الحاصل بين وزارة الأوقاف وبين من يرسو عليه مزاد العين المراد استبدالها معلقا على شرط واقف هو توقيع هذه الصيغة فإذا تخلف هذا الشرط بأن رفضت المحكمة توقيع صيغة البديل للرامي عليه المزاد فإن التعاقد يصبح كأن لم يكن ولا يعتبر له وجود منذ البداية وبالتالي فلا يكون ثمة بيع صدر من الوزارة إلى الراسي عليه المزاد الذي رفضت المحكمة توقيع صيغة البديل الشرعية له ولا يكون لهذا الأخير إذا ما وقعت هذه المحكمة الصيغة لغيره بعد أن رفضت توقيعها له وانتقلت ملكية العقار إلى هذا الغير أن يرجع على وزارة الأوقاف بضمان الاستحقاق طبقا لأحكام البيع أو أن يطالبها بالتعويض على أساس فسخ العقد ذلك أن الرجوع بضمان استحقاق المبيع لا يكون إلا على أساس قيام عقد بيع كما أن الفسخ لا يرد إلا على عقد كان له وجود — ولما كان الثابت في الدعوى الحالية أن المحكمة الشرعية لم تعتمد نتيجة رسو المزاد على المطعون عليهما الأولين ورفضت توقيع صيغة البديل الشرعية لهما وأمرت بالتزايد على العين من جديد وقد رسا مزادها على المطعون عليه الثالث ووقعت له المحكمة صيغة البديل — لما كان ذلك، فإن الحكم المطعون فيه إذ أقام قضاءه بإلزام الوزارة الطاعنة بالتعويض على أساس استحقاق العقار المبيع منها إلى المطعون عليه الأول وعلى أساس اعتبار رسو المزاد على الأخير وقيامه بدفع ثمن العين الراسي عليه مزادها بيما باتا وذلك على الرغم من أن المحكمة الشرعية رفضت توقيع صيغة البديل الشرعية له — يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه .

وحيت إن الموضوع صالح للحكم فيه .

وحيث إن المطعون عليه الأول بنى طلب التعويض أمام محكمة الموضوع بدرجتها على أساس، فسخ عقد البيع الصادر إليه من الوزارة الطاعنة وعلى أساس الرجوع بضمان استحقاق المبيع وقد تبين فساد هذين الأساسين على ما سلف بيانه فيتعين إلغاء الحكم الابتدائي المستأنف فيما قضى به من تعويض قدره أربعمائة جنيه ورفض هذا الطلب .

جلسة ١٧ من يناير سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد / محمود عياد رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمد عبد الحميد السكري ،
وأميل جبران ، ولطفى ملى ، ومحمد ممتاز نصار .

(١٤)

الطعن رقم ٢٦٩ لسنة ٢٧ القضائية :

حكم . ”الطعن فى الأحكام“ . ”الأحكام المنهية للخصومة“ . نقض .
”الأحكام الجائز الطعن فيها“ . وكالة . ”وكيل بالعمولة“ .

قضاء الحكم الاستثنائى بإلغاء الحكم الابتدائى فيما قضى به من عدم قبول الدعوى الموجهة للوكيل بالعمولة من المتعاقدين لرفعها من غير ذى صفة . استناد الحكم المطعون فيه على ما ارتأه من جواز رجوع المتعاقد مع الوكيل بالعمولة الذى أظهر اسم موكله وقت التعاقد بحسب تصوير الحكم الابتدائى لواقع العلاقة بين الطرفين ، دون أن يقطع الحكم المطعون فيه بأنها هى العلاقة الحقيقية التى تقوم عليها مسئولية الوكيل بالعمولة فى العقد ومع الاحتفاظ له بما تمسك به من انصراف أثر العقد إلى موكله . قضاء الحكم المطعون فيه بقبول الدعوى على هذا الأساس لا يكون منبها للخصومة كلها أو بعضها ولا يجوز الطعن فيه استقلالا .

إذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى بإلغاء الحكم الابتدائى الصادر بعدم قبول الدعوى الموجهة للوكيل بالعمولة لرفعها على غير ذى صفة — وبقبولها استنادا إلى ما ارتأه الحكم من جواز رجوع المتعاقد مع الوكيل بالعمولة الذى أظهر اسم موكله وقت التعاقد على الصورة التى صورها الحكم الابتدائى لواقع

(*) راجع نقض ١٩٦٠/٣/٣ مجموعة المكتب الفنى بمحكمة النقض س ١١ ص ٢٠٥ ونقض ١٩٦٠/٣/١٠ مجموعة المكتب الفنى س ١١ ص ٢١٠ ”الحكم برفض دفع بعدم قبول الدعوى وبقبولها وإعادة المحاكمة أول درجة للفصل فى موضوعها حكم صادر قبل الفصل فى الموضوع وغير منه للخصومة كلها أو بعضها“ وراجع نقض ١٩٦٢/٥/٣ مجموعة المكتب الفنى س ١٣ ص ٥٧١ ونقض ١٩٦٢/١١/٢٩ مجموعة المكتب الفنى س ١٣ ص ١٠٨٥ ”الحكم برفض دفع شكلى وإعادة القضية إلى محكمة أول درجة للفصل فيها لا يثنى به الخصومة كلها أو بعضها ولا يجوز الطعن فيه استقلالا ولو كان الحكم الذى سيصدر فى الموضوع غير قابل الطعن“ .

العلاقة بين طرفي الدهوى دون أن يقطع الحكم المطعون فيه بأنها هي العلاقة الحقيقية التي تقوم عليها مسئولية الطاعن (الوكيل بالعمولة) في العقد مثار النزاع ومع الاحتفاظ له بالدفاع الذي يتمسك به من أن العقد قد قام مباشرة بين المطعون عليه وموكله ولا تنصرف آثاره إلا إليهما ، فإن قضاء الحكم المطعون فيه من قبول الدعوى على هذا الأساس لا يكون منهيًا للخصومة كلها أو بعضها ومن ثم فلا يجوز الطعن فيه إلا مع الطعن في الحكم الصادر في الموضوع عملاً بالمادة ٣٧٨ من القانون المدني .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع تتحصل حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن في أن المطعون عليه أقام على الطاعن الدعوى رقم ٧٣٣ سنة ١٩٥٣ تجارى كلى الاسكندرية طالبا إلزامه بأن يؤدي إليه مبلغ ٥١٨٩ ج والمصروفات ، وقال المطعون عليه في بيان دعواه إن الطاعن باعه مائة طن من التفاح الإيطالى المعروف باسم " أبونيراتزا " بمواصفات معينة وبسعر ٤٥ ج للطن الواحد . وقد دفع الثمن كاملا وقدره ٤٥٠٠ ج لحساب الطاعن المذكور ببنك القاهرة . وعندما وصلت الرسالة الأولى من التفاح المبيع تبين أنها في حالة تلف تام وغير مطابقة للمواصفات وتركت لمصلحة الجمارك لإعدامها على ما هو ثابت بدعوى إثبات الحالة رقم ٩١٥ سنة ١٩٥٣ مستعجل الاسكندرية ، ولما وصلت باقى الكمية تبين لخبير دهوى إثبات الحالة أنها مصابة بالعطب ومخالفة للمواصفات المشروطة وبيعت بمبلغ ٣٠٢ ج ، وأضاف المطعون عليه - تقريراً لمسئولية الطاعن عن العقد - بأن الطاعن المذكور كان قد استصدر من المراقبة العامة للاستيراد إذنا باستيراد مائتى طن من نوع التفاح المبيع مما يقطع بأنه كان قد اشترى ذلك المقدار لحسابه الخاص من المورد الإيطالى وهو التاجر بتروكوتشو وإذا كان الطاعن قد تعاقد على جانب من تلك الصفقة مع المطعون عليه فإن العقد الذى تم بينهما يعتبر عقد بيع على استقلال ويكون الطاعن مسئولا فيه بوصفه

بأنما ، وأنه حتى لو فرض أن الطاعن كان وكيلا بالعمولة في ذلك العقد فإن الوكيل بالعمولة هو الملزم دون غيره لموكله ولمن يتعامل معه طبقا لنص المادة ٨٢ من القانون التجارى وعلى هذه الأسس بنى المطعون عليه طلبه بإلزام الطاعن برد الثمن بعد خصم مبلغ ٣٠٢ ج التي حصلت من بيع الرسالة الثانية وبالتعويض الذى قدره بمبلغ ١٠٠٠ ج وقد دفع الطاعن بعدم قبول الدعوى الموجهة إليه لرفعها على غير ذى صفة بمقولة إنه إنما يقوم بتمثيل بعض تجار الخارج وبالوساطة بينهم وبين من يرغب فى التعاقد معهم من التجار المصريين وقد جرت عادته أن يحصل مقدما على أذن باستيراد البضائع وإعدادها للتنازل عنها لمن يتعاقد عن طريقه مع تجار الخارج توفيراً للجهد والوقت ، وذكر الطاعن أنه حصل فى ٢٤ فبراير سنة ١٩٥٣ على إذن استيراد يسرى لمدة سنة بمقدار مائتى طن من التفاح تستورد من التاجر الإيطالى بىروكوتشو ، ثم عرض عليه المطعون عليه رغبته فى التعاقد مع التاجر الإيطالى المذكور فقام بدور الوساطة بينهما بطريق المراسلات البرقية حتى تلاقى إرادتهما على القدر المبيع والثمن وطريقة الشحن ومواعيد التسليم ، وبعد ذلك اصططحبه المطعون عليه إلى بنك القاهرة حيث تنازل له عن إذن الاستيراد ، وفتح المطعون عليه اعتمادا مستنديا لصالح التاجر الإيطالى بمقدار الثمن . وقد حدث أن تأخر البائع فى التسليم وهبطت أسعار التفاح فى مصر فلجأ المطعون عليه من تلقاء نفسه إلى بنك القاهرة ووسطه بدلا عن الطاعن فى الاتصال بالبائع الإيطالى لقبول مستندات الصفقة مع خصم ٥ ٪ من الثمن المتفق عليه وقيـد المصاريف على حساب المطعون عليه فوافق البائع على ذلك ، وقام بشحن البضاعة CIF تسليم ميناء الاسكندرية إلى المشتري . وبذلك فقد انعقد بين الطرفين بيع جديد بشروط جديدة ولم يكن الطاعن وسيطا فى هذا العقد وبالتالي فلا يعد مسئولا عن آثاره . وأنه على فرض أنه لم يحصل عقد بيع جديد وأن البيع الذى تم هو بذاته العقد الذى تداخل فيه الطاعن ابتداء فإن مركز الطاعن فيه انحصر فى تلقى العروض من أحد الطرفين وإبلاغها للطرف الآخر والسعى للتقريب بين المتعاقدين وحملهما على التعاقد وبذلك يكون الطاعن مجرد وسيط فى عقد البيع الذى تترتب آثاره فيما بين البائع والمشتري مباشرة . بل إنه حتى إذا كان الطاعن قد تعدى حدود الوساطة إلى الوكالة عن التاجر الإيطالى البائع فقد كان يتعامل مع المطعون عليه

باسم ذلك التاجر وحسابه فينصرف أثر العقد إلى الموكل بلا مسؤولية على الطاعن عملاً بالمادة ٨٣ من القانون التجاري ، وفي ٢١ فبراير سنة ١٩٥٥ قضت محكمة الاسكندرية الابتدائية بقبول الدفع وبعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة وأقامت قضاءها بذلك على نظر حاصله أن الطاعن كان يتعامل في الصفقة مثار النزاع بوصفه وكيلًا بالعمولة وقد أعان عن اسم موكله وقت التعاقد مع المطعون عليه فتقوم العلاقة مباشرة بين البائع الإيطالي والمطعون عليه ولا حق لأحدهما في الرجوع على الطاعن عملاً بالمادة ٨٣ من القانون التجاري — استأنف المطعون عليه هذا الحكم إلى محكمة استئناف الاسكندرية بالاستئناف رقم ١٦٥ سنة ١١ ق تجارى — وفي ٢١ فبراير سنة ١٩٥٧ قضت هذه المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من عدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة وبقبولها وإعادة القضية إلى محكمة أول درجة للفصل في موضوعها . فقرر الطاعن الطعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وبعد استيفاء إجراءات الطعن قدمت النيابة مذكرة برأيها طلبت فيها نقض الحكم المطعون فيه ، وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسته ٢٩ مارس سنة ١٩٦١ فقررت إحالته إلى هذه الدائرة وحدد لنظره جامعة ٣ يناير سنة ١٩٦٣ وفيما صحت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إنه لما كانت المادة ٣٧٨ من قانون المرافعات تقضى بعدم جواز الطعن في الأحكام التي تصدر قبل الفصل في الموضوع ولا تنتهى بها الخصومة كلها أو بعضها إلا مع الطعن في الحكم الصادر في الموضوع ، وكان الحكم المطعون فيه قد أسس قضاءه بإلغاء الحكم الابتدائي فيما قضى به من عدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة وبقبولها على الأسباب التالية : — ” وحيث إن مفصل النزاع في القضية ينحصر في نقطة واحدة هي معرفة ما إذا كان الوكيل بالعمولة مسئولاً أمام الغير عن تنفيذ العقد بين هذا الغير والموكل الذي يمثله الوكيل بالعمولة وذلك لأن المستأنف يقول بمسؤولية الوكيل بالعمولة ويرتكز على نص المواد ٨١، ٨٢، ٨٣ تجارى والمستأنف عليه يقول بعدم مسؤوليته وأن العقد يعتبر قائماً بين المتعاقدين دون مسؤوليته ويجب أن يرجع كل منهما على الآخر بكل الحقوق التي تنشأ عن العقد أو التعويضات التي تنشأ عن عدم تنفيذه . وحيث إنه بالرجوع إلى نص المادة ٨٢ تجارى التي تنص على أن الوكيل بالعمولة هو الملزم دون غيره لموكله ولمن يتعامل معه

وله الرجوع على كل واحد منهما بما يخصه من غير أن يكون لأحدهما طلب على الآخر يبين أن الوكيل بالعمولة مسئول أمام موكله كما أنه مسئول أمام الغير الذى يتعاقد مع هذا الموكل . وهو نص صريح فى أنه ليس لأحد المتعاقدين الرجوع على الآخر . . . وهذا هو الأصل الذى وضعه القانون التجارى لتحديد مسئولية الوكيل بالعمولة أمام كل من الموكل والغير . وهناك حالة أخرى أجاز القانون فيها لكل من الغير والموكل الرجوع على من تعاقد معه دون الوكيل بالعمولة وهذه الحالة منصوص عليها فى المادة ٨٣ تجارى إذ ورد بها — وإنما إذا عقد الوكيل بالعمولة عقدا بإسم موكله وبناء على إذن منه بذلك فلكل من الموكل والمعقود معه إقامة الطلب على الآخر وتراعى فيما للوكيل المذكور من الحقوق وما عليه من الواجبات — القواعد المقررة للتوكيل فقط — وهذا النص وإن كان صريحا فى جواز رجوع أحد المتعاقدين على الآخر إلا أنه لا يؤثر على القاعدة الأصلية الواردة فى المادة ٨٢ تجارى لأنه بتفسير المادتين ٨٢ ، ٨٣ تجارى معا يبين أن القاعدة الأصلية هى رجوع كل من المتعاقدين على الوكيل بالعمولة وجواز الرجوع على الوكيل بالعمولة فى الحالة الواردة فى المادة ٨٣ تجارى ومن ثم يكون للغير طبقا للمادتين المذكورتين أن يرجع على الوكيل بالعمولة وهذا هو الأصل كما أنه أن يتنازل عن هذا الحق قبل الوكيل بالعمولة ويرجع على الموكل بصفة جوازية فى الحالة المنصوص عليها فى المادة ٨٣ وما دام تفسير النصين المذكورين يعطى الحق للغير إما فى الرجوع على الوكيل بالعمولة أو على الموكل فليس للوكيل بالعمولة أن يدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة وتكون محكمة أول درجة عند ما قضت بذلك قد خالفت القانون ولم يصادفها التوفيق فيما ذهبت إليه “ وبعد أن استدل الحكم بأقوال بعض الشراح انتهى إلى القول بأنه ” فى النزاع الذى يكون الوكيل بالعمولة ملزما بشخصه واقتضى الأمر رجوع الغير عليه مباشرة دون الرجوع على الموكل تطبيقا للمادة ٨٢ تجارى فلاشئ يمنع من إدخال موكله بصفته ضامن فى الدعوى وهذا ما فعله المستأنف عليه إذ قام بإدخال التاجر الإيطالى صاحب الصفقة ولا يغير من أثر ذلك قوله إن إدخاله كان من باب الإحتياط ومع تمسكه بنظريته فى عدم مسئوليته وأن العقد قد قام مباشرة بين موكله والغير . . . “

وهذا الذي أورده الحكم المطعون فيه لا يعدو أن يكون قرارات قانونية مؤداها أن الوكيل بالعمولة يكون مسئولاً أمام الغير سواء تعاقد معه باسم نفسه ولحساب موكله أو تعاقد باسم الموكل ولحسابه — وأيا كان وجه الخطأ في بعض هذه القرارات — فإن قصارى ما قضى به الحكم المطعون فيه بناء عليها هو مخالفة النظر القانوني الذي انتهى إليه الحكم الابتدائي بعدم جواز رجوع المتعاقد هل الوكيل بالعمولة الذي أظهر إسم موكله وقت التعاقد وما رتبته على ذلك من القضاء بعدم قبول الدعوى الموجهة إلى الطاعن ، فقضى الحكم المطعون فيه — وعلى الرأي الذي إرتآه — بأن الدعوى تكون مقبولة في هذه الصورة التي صورها الحكم الابتدائي لواقع العلاقة بين طرفي الدعوى دون أن يقطع الحكم المطعون فيه بأنها العلاقة الحقيقية التي تقوم عليها مسئولية الطاعن في العقد مثار النزاع ومع الإحتفاظ له بالدفاع الذي يتمسك به بأن العقد قام مباشرة بين المطعون عليه والبائع الإيطالي ولا تنصرف آثاره إلا إليهما لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه فيما قضى به من قبول الدعوى على الأساس الذي أقيم عليه لم ينفخ في الخصومة كلها أو بعضها فلا يجوز الطعن فيه إلا مع الطعن في الحكم الصادر في الموضوع عملاً بالمادة ٣٧٨ المشار إليها ويتعين لذلك الحكم بعدم جواز الطعن .

جلسة ١٧ من يناير سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد / محمود عياد رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمود توفيق
اسماعيل ، ومحمد عبد الحميد السكري ، ولطفى على ، وحافظ محمد بدوى .

(١٥)

الطعن رقم ٢٨٤ لسنة ٢٧ القضائية :

(ا) حكم . ” الطعن فى الأحكام ” . ” القبول المانع من الطعن ” .

يشترط فى القبول المانع من الطعن فى الحكم أن يكون قاطع الدلالة على رضا المحكوم
عليه به بما لا يحتمل مجالا للشك أو التأويل ، مجرد إبداء الرغبة فى تنفيذ حكم واجب
التنفيذ لا يفيد الرضا به على وجه يرتفع معه للشك .

(ب) نقض . ” تقرير الطعن ” . أشخاص اعتبارية . شركات .

الشركة المساهمة ذات شخصية اعتبارية مستقلة عن شخصية مديريها . توجيه الطعن
إلى الشركة المساهمة باعتبارها الأصلية فيه المقصودة بذاتها فى الخصومة دون تمثيلها . ذكر
اسمها المميز لها عن غيرها فى تقرير الطعن بالنقض يكتفى لصحته فى هذا الخصوص .

(ج) نقض . ” إعلان الطعن ” . بطلان .

حضور المطعون عليه فى الطعن وتقديمه مذكرة بدفاعه فى الميعاد . تمسكه ببطلان
إعلانه بتقرير الطعن دون أن يبين وجه مصلحته فى ذلك ، غير مقبول .

(د) رسوم . ” رسوم التسجيل ” . ” رد الرسوم ” .

عدم جواز رد رسوم التسجيل فى حالة عدول ذوى الشأن عن إتمامه . مريان
قانون الرسوم القضائية والتوثيق والرسوم أمام المحاكم الشرعية فى مواد الشهر العقارى
فما يتعلق برد الرسوم . عدم جواز رد أى رسم إلا فى الأحوال المنصوص عليها قانونا .

١ — يشترط فى القبول المانع من الطعن فى الحكم أن يكون قاطع الدلالة
على رضا المحكوم عليه به بما لا يحتمل مجالا للشك أو التأويل ومن ثم فمجرد

إبداء الرغبة في تنفيذ حكم أصبح واجب التنفيذ لا يفيد الرضا بالحكم على وجه يرتفع معه الشك في ذلك .

٢ - متى كان الطعن موجها إلى الشركة المساهمة - وهي ذات شخصية اعتبارية مستقلة عن شخصية مديرها - باعتبارها الأصلية فيه المقصودة بذاتها في الخصومة دون ممثلها فإن ذكر اسمها المميز لها عن غيرها في تقرير الطعن بالنقض يكون كافيا لصحته في هذا الخصوص .

٣ - متى كان المطعون عليه حاضر في الطعن وقدم مذكرة بدفاعه في الميعاد دون أن يبين وجه مصلحته في التمسك ببطلان اعلانه بتقرير الطعن - فإنه على فرض قيام هذا البطلان - فلا يكون الدفع به مقبولا .

٤ - أحال الشارع - بخصوص المادة ٩ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٤٤ بشأن رسوم التسجيل والحفظ المعدل بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٤٨ - إلى القانونين رقمي ٩٠ و ٩١ لسنة ١٩٤٤ (بشأن الرسوم القضائية ورسوم التوثيق والرسوم أمام المحاكم الشرعية) وذلك فيما يتعلق برد رسوم التسجيل . ولما كانت المادة ٦٦ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ والمقابلة للمادة ٥٥ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٤٤ تنص على أنه " لا يرد أي رسم حصل بالتطبيق لأحكام هذا القانون إلا في الأحوال المنصوص عليها صراحة فيه " ، وقد خلا القانونان المذكوران من نص صريح يجيز رد الرسوم في حالة عدول أصحاب الشأن ، فقد دل ذلك على أن المشرع لم يقرر رد رسوم التسجيل في هذه الحالة (*) .

(*) راجع نقض ١١/٢٢/١٩٦٢ في الطعن رقم ٨٥ لسنة ٢٧ ق بمجموعة المكاتب الفنية س ١٣ ص ١٠٥٥ . وراجع نقض ١٢/٢٢/١٩٦٠ بمجموعة المكاتب الفنية س ١١ ص ٦٥٦ "نص المادة ٦٦ ق ٩٠ لسنة ١٩٤٤ لا يعنى الحالة التي يتم فيها إجراء الشهر المانع قانوني يستحيل معه على المصلحة إجراؤه . وجوب تطبيق أحكام القانون المدني برد الرسوم أعمالا لقاعدة الآثار بلا سبب" وراجع نقض ١١/٢٦/١٩٥٩ بمجموعة المكاتب الفنية س ٢٠ ص ٦٩٩ "رسم التسجيل في حقيقته ضريبة غير مباشرة تفرض على الأموال العقارية عند تداولها بمناسبة ما يقدم عنها من محركات لطلب تسجيلها . الواقعة المنشئة هي واقعة لتوثيق بالنسبة للحركات الرسمية أو واقعة التصديق بالنسبة للحركات العرفية . تحدد الضريبة وفقا للقانون المعمول به وقت تحصيلها ولو صدر تشريع جديد لاحق برفعها قبل إتمام التسجيل" .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع تحصل على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن فى أن المطعون عليها أقامت الدعوى رقم ٤٤٤٣ سنة ١٩٥٥ مدنى كلى القاهرة ضد الطاعنة طالبة الزامها بأن تدفع لها مبلغ ٣٥٤ ج و ٤٦٠ م وفوائده القانونية من تاريخ المطالبة الرسمية حتى السداد والمصاريف وقالت المدعية شرحا لدعواها إنها تقدمت فى ١٦/١٢/١٩٥٢ بمشروع عقد بيع رسمى إلى مكتب توثيق الاسكندرية يتضمن بيعها أطيانا زراعية لمن يدعى عبد اللطيف عبد الجواد أبو الخير وعبد الجواد أبو الخير بصفته وليا - وقامت بسداد رسوم التسجيل والتوثيق وقدرها ٣٥٤ ج و ٤٦٠ م فى التاريخ المذكور ثم عدل المتعاقدان عن اتمام هذه الصفقة وتقدمت المدعية إلى مصلحة الشهر بطلب استرداد هذه الرسوم فرفضت المصلحة ذلك فأقامت المدعية هذه الدعوى بطلب استرداد تلك الرسوم بسبب عدم توقيع العقد وشهره - وبتاريخ ٢٨/٥/١٩٥٦ حكمت المحكمة بالزام الطاعنة بأن تدفع للدعية (المطعون عليها) مبلغ ٣٥٤ ج و ٤٦٠ م وفوائده القانونية بواقع ٤٪ سنويا منذ المطالبة القضائية الحاصلة فى الثانى من أكتوبر سنة ١٩٥٥ حتى السداد والمصاريف، ٢٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة - وقد استأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف المقيد برقم ٨٣٤ لسنة ٧٣ ق القاهرة - وبتاريخ ٢٨/٢/١٩٥٧ حكمت المحكمة بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأيبه الحكم المستأنف مع الزام المستأنفة بصفتها مصروفاته ، ٣٠٠ قرش أتعابا للمحاماة وقد طعنت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض للأعيان المبينة بالتقرير وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت إحالته إلى دائرة المواد المدنية والتجارية وبالجلسة المحددة لنظره صممت النيابة العامة على طلب نقض الحكم .

وحيث إن المطعون عليها دفعت بعدم جواز الطعن تأسيسا على أن الطاعنة (مصلحة الشهر العقارى والتوثيق) قبلت الحكم المطعون فيه إذ طلبت من محامى المطعون عليها بكتابين مؤرخين فى ٢٢/١١/١٩٥٨ و ١٧/٢/١٩٥٩ تقديم صورة الحكم

التنفيذية ومشروع عقد البيع الذي عدل عنه وإيصال سداد الرسوم المقضى بها والصورة التنفيذية لأمر تقدير مصروفات الدعوى وذلك تمهيدا لأصرف المبلغ المحكوم به فقدمت المطعون عليها الأوراق المطلوبة وقامت الطاعنة بدفع ذلك المبلغ إليها فعلا مما يعتبر من الطاعنة رضاء بالحكم وتنازلا عن هذا الطعن .

وحيث إنه لما كان قبول الحكم المانع من الطعن مشروطا بأن يكون القبول قاطع الدلالة على رضاء المحكوم عليه به بما لا يحتمل شكاً أو تأويلاً وكان يبين من الخطأ بين المشار إليهما أنهما لا يفيدان بذاتهما هذا القبول ، وإنما يفيدان مجرد الرغبة في تنفيذ حكم أصبح واجب التنفيذ مما لا يرتفع معه الشك في عدم الرضا بهذا الحكم - لما كان ذلك ، فإن هذا الدفع يكون في غير محله ويتعين رفضه .

وحيث إن المطعون عليها دفعت أيضا بعدم قبول الطعن شكلاً تأسيساً على أن تقريره خلا من ذكر اسم ممثلها كما أطن هذا التقرير مع شخص لا صفة له قانوناً في استلام الاعلان عنها وفقاً لما تقضى به المادة ٥/١٤ من قانون المرافعات .

وحيث إن هذا الدفع مردود في شقه الأول بأن الثابت من الأوراق أن الطعن وجه إلى شركة مساهمة البحيرة " شركة مساهمة مصرية " وقد ذكر بالتقرير اسم الشركة - ولما كان للشركة شخصية اعتبارية مستقلة عن شخصية مديرها وكان الطعن موجهاً إليها باعتبارها الأصيلة فيه المقصودة بذاتها في الخصومة دون ممثلها فإن ذكر اسمها المميز لها عن غيرها في طلب التقرير بالطعن يكون كافياً لصحته في هذا الخصوص - ومردود في شقه الثاني بأنه لما كان إعلان الطعن قد تم في الميعاد وكانت الشركة قد حضرت في هذا الطعن وقدمت مذكرة بدفاعها في الميعاد ولم تبين وجه مصلحتها في التمسك بإعلان إعلانها - فإنه على فرض قيام هذا البطلان لا يكون الدفع به مقبولا .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه مخالفته للقانون والخطأ في تطبيقه فيما ذهب إليه من أن التسجيل هو مناط استحقاق الرسم فإذا لم يتم

التسجيل فلا يكون لمصلحة الشهر العقاري اقتضاء الرسم عنه وعليها أن ترده لصاحبه إن كانت قد حصلت له لأن استحقاق رسم التسجيل معلق على شرط واقف هو شهر المحرر - فإذا تخلف هذا الشرط يكون دفع الرسم دفعا لدين لم يتحقق سببه ويجوز لصاحب الشأن استرداده عملا بالمادة ١٨٢ من القانون المدني في حين أن استحقاق الرسم ورده والمنازعة فيه كلها أمور نظمها الشارع في المادة التاسعة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٤٤ وفي القانونين رقمي ٩٠، ٩١ لسنة ١٩٤٤ اللذين عنيا ببيان الأحوال التي يجوز فيها رد الرسم وهي أحوال وردت على سبيل الحصر ليس من بينها حالة عدول ذوى الشأن عن السير في إجراءات التوثيق والتسجيل .

وحيث إن هذا النعى صحيح ذلك أن المادة التاسعة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٤٤ بشأن رسوم التسجيل والحفظ والمعدلة بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٤٨ تنص على أن "تطبق في مواد الشهر العقاري الأحكام الواردة في قانون الرسوم القضائية ورسوم التوثيق فيما يتعلق بتقدير الرسوم القضائية ورسوم التوثيق المدنية والرسوم الشرعية وتخصيلها وردّها والمنازعة فيها". ويبين من ذلك أن المشرع أحال إلى القانونين رقمي ٩٠، ٩١ لسنة ١٩٤٤ في شأن رد رسوم التسجيل. ولما كانت المادة ٦٦ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ في شأن الرسوم القضائية ورسوم التوثيق والمقابلة للمادة ٥٥ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالرسوم أمام المحاكم الشرعية تنص على أنه "لا يرد أى رسم حصل بالتطبيق لأحكام هذا القانون إلا في الأحوال المنصوص عليها صراحة فيه" وقد خلا القانونان المشار إليهما من نص صريح يجيز رد الرسوم في حالة عدول أصحاب الشأن فقد دل ذلك على أن المشرع أراد عدم رد رسوم التسجيل في الحالة المذكورة - لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه لم يعمل هذا النظر وقضى لصالح المطعون عليها برد الرسوم فإنه يكون قد خالف القانون مما يستوجب نقضه .

وحيث إن موضوع الدعوى صالح للفصل فيه ويتعين للأسباب المتقدمة إلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى .

جلسة ١٧ من يناير سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد المستشار الحسيني العوضي ، وبحضور السادة المستشارين : محمود توفيق اسماعيل ،
ومحمد عبد الحليم السكري ، ولطفى علي ، وحافظ محمد بدوي .

(١٦)

الطعن رقم ٣٧٠ لسنة ٢٧ القضائية :

نزاع الملكية للمنفعة العامة . تعويض . "تقديره" .

وبحسب مراعاة قيمة الزيادة أو النقص في الجزء الذي لم تنزع ملكيته عند تقدير قيمة الجزء المنزوعة ملكيته — على ألا يزيد المبلغ الواجب إسقاطه أو إضافته عن نصف القيمة التي يستحقها المالك [(م ١٣ و ١٤ ق ٥ لسنة ١٩٠٧)] . المقصود بزيادة القيمة هو ما يطرأ على قيمة الجزء الذي لم تنزع ملكيته من تحسين بسبب أعمال المنفعة العامة سواء كان هذا التحسين قاصراً على هذا الجزء أو كان شاملاً لعقارات أخرى لم يؤخذ منها شيء للمنفعة العامة وسواء كانت هذه المنفعة مقصورة على المالك المنزوعة ملكيته وحده أم كان يشترك معه فيها آخرون .

تنص المادة ١٤ من قانون نزاع الملكية للمنفعة العامة رقم ٥ لسنة ١٩٠٧ (التي يقابلها نص المادة ١٩ ق ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ الذي حل محل القانون السابق) على أنه إذا زادت أو نقصت قيمة الجزء الذي لم ينزع ملكيته بسبب أعمال المنفعة العامة فيجب مراعاة هذه الزيادة أو النقصان على ألا يزيد المبلغ الواجب إسقاطه أو إضافته في أي حال على نصف القيمة التي يستحقها المالك . ولما كان في ورود هذا النص بصفة عامة ومطلقة تدل على أن ما قصد إليه الشارع من عبارة "زيادة القيمة" الواردة به هو ما يطرأ على قيمة الجزء الذي لم تنزع ملكيته من تحسين بسبب أعمال المنفعة العامة سواء كان هذا التحسين قاصراً على هذا الجزء أو كان شاملاً لعقارات أخرى لم يؤخذ منها شيء لأعمال المنفعة العامة ، فلا محل للقول بأن ما عناه النص هو المنفعة المقصورة على المالك المنزوعة ملكيته وحده والتي لا يشترك معه فيها آخرون إذ في هذا التفسير تخصيص للنص بما لا تحتمله عبارته . ومن ثم فالحكم المطعون فيه إذ رفض خصم ما طرأ من زيادة القيمة

على الجزء الذى لم تنزع ملكيته من أرض المطعون عليه تأميسا على أن المنفعة التى عادت من أعمال نزع الملكية كانت عامة ولم تقتصر على الجزء المذكور ، يكون قد خالف القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع تحصل على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن فى أن المطعون عليه أقام قبل الطاعنين الدعوى رقم ٤٩ سنة ١٩٥١ كلى دمنهور الابتدائية طالبا إلزامهما متضامنين بأن يدفعوا له مبلغ ٨٨٠ ج ومقابل الانتفاع بالفدانين الموضحين بعريضة الدعوى من ديسمبر سنة ١٩٤٩ حتى تاريخ الحكم — مع المصروفات — وبني المدعى دعواه على أن تفتيش رى البحيرة التابع لوزارة الأشغال استولى على فدانين من أطيانه عندما قام التفتيش بإنشاء المشروع المعروف باسم مسقة فاضل الجديدة وتم هذا الاستيلاء غصبها وقد ترتب على ذلك تعطيل انتفاعه بهذه الأطيان كما ترتب عليه اتلاف محصولاتها وإزالة كباس كان بها — وقدر المدعى تعويضه عن ذلك جميعه بالمبلغ المرفوعة به الدعوى — وذلك على أساس أن ثمن الفدان ٤٠٠ ج و ثمن المحصول التالف ٤٠ ج وقيمة الكباس ٤٠ ج — ومقابل الانتفاع بواقع ريع الفدان ٣٠ ج فى السنة — وطلب المدعى عليهما رفض الدعوى فيما زاد عن مبلغ ٢٨٢ ج و ٧٣٢ م على أساس أن مساحة الأرض المستولى عليها هى ١ فدان و ١٧ مهما مقدرة قيمتها بواقع ٢٥٠ ج للفدان وأن قيمة المحصول التالف هى ٦ ج و ٣٥٤ م وقيمة الساقية مبلغ ١٩ ج و بتاريخ ١/٤/١٩٥٢ حكمت المحكمة : أولا — بإلزام المدعى عليهما (الطاعنين) بأن يدفعوا للمدعى (المطعون عليه) مبلغ ٢٨٢ ج و ٧٣٢ م (وهو ما أقربه الطاعنان) والمصروفات المناسبة ومبلغ ٣٠٠ قرش مقابل أتعاب محاماة . ثانيا — وقبل الفصل فى باقى الطلبات بنذب الخبير الزراعى بمكتب الخبراء لبيان القدر المستولى عليه و ثمنه وقت الاستيلاء وما كان قائما على الأطيان من زراعة وتقدير ثمنها و ثمن الساقية والريع السنوى للجزء المستولى عليه بحسب أجراء المثل — وقدم الخبير تقريراً

اتتهى فيه إلى أن مساحة المستولى عليه تبلغ فدانا ١٧ ومبها وقيمتها ٣٠٨ ج و ٨٥٣ م - وقيمة التالف من الزراعة ٦ ج و ٣٥٤ م وثمان الساقية ٢٥ ج وقيمة الريع في السنوات من ١٩٥٠ حتى ١٩٥٤ مبلغ ١٢١ ج و ٧٧٨ م - وأخذت المحكمة بتقرير الخبير وقضت في ١٣/١٠/١٩٥٥ بالزام المدعى عليهما متضامنين بأن يدفعوا للمدعى مبلغ ١٧٩ ج و ٢٥٣ م والمصروفات المناسبة ومبلغ ٣٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة - وقد استأنف الطاعنان الحكم الأول في شقه الخاص بنسب الخبير - والحكم الثاني بالاستئناف رقم ١٨٨ سنة ١٢٢١ ق الاسكندرية - وبتاريخ ٢١/٣/١٩٥٧ حكمت المحكمة بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف بالنسبة للمبلغ المقتضى دفعه وإلزام المستأنفين متضامنين بأن يدفعوا للمستأنف عليه (المطعون عليه) مبلغ ١٠٧ ج و ٥٨٢ م والمصاريف المناسبة عن الدرجتين وتأييد الحكم المستأنف فيما عدا ذلك مع المقاصة في أتعاب المحاماة عن الدرجة الاستئنافية - وقد طعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض للسبب المبين بالتقرير وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت إحالته إلى الدائرة المدنية وباجلسة المحددة لنظره صممت النيابة على طلب نقض الحكم .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطاعنين نعي على الحكم المطعون فيه أنه رفض طلبهما الخاص باحتساب الزيادة التي عادت على باقى أرض المطعون عليه بسبب أعمال المنفعة العامة تطبيقا للمادة ١٤ من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٥٧ مقيما قضاءه في ذلك على ما ذهب إليه من أن زيادة المنفعة الحاصلة للمطعون عليه هي من قبيل الزيادة العامة ذلك أن المشروع إذ أفاده من ناحية وأضره من ناحية أخرى فإن هناك آخرين قد استفادوا منه دون أن يلحق بهم ضرر ومثل هذه الزيادة للمطعون عليه - أى ما ناله من فائدة المشروع - ليست مما يجوز عدالة مساءلته عنها - واستطرد الحكم قائلا إنه على فرض أن المطعون عليه استفاد بالمشروع في طريقة ربه الأصلية لما كفى ذلك لحواز إجراء المقاصة التي يطلبها الطاعنان وإنما كانت تلك المقاصة ممكنة لو أن المنفعة خصته وهذا الذى أقام عليه الحكم قضاءه مخالف للقانون ذلك أنه يبين من صريح نص المادة ١٤ سالفة الذكر أن الشارع لم يفرق في تطبيق هذا النص بين الزيادة التي تعود على المجموع

٢٠ (١٠) ٠٤

والزيادة التي تخص فردا معينا دون باقي الأفراد بل جاء النص عاما — ومن المقرر أنه لا تخصيص للنص بغير مخصص — هذا فضلا عن أن التفرقة التي قال بها الحكم تتعارض والغرض من قانون نزع الملكية (رقم ٥ لسنة ١٩٥٧) الذي قصد منه تحقيق المنفعة العامة للكافة حتى لو عادت المنفعة بالفعل على فئة من الأفراد أو أحدهم بالذات ممن نفذ المشروع في أرضهم .

وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أن الطاعنين طلبا أمام محكمة الاستئناف مراعاة خصم مقابل الزيادة في قيمة أرض المطعون عليه المترتبة على مشروع الري الذي نفذته الحكومة — وقد رفضت المحكمة هذا الطلب وردت عليه بقولها ” إن زيادة المنفعة الحاصلة للمستأنف عليه هي من قبيل الزيادة العامة لأن المشروع إذا أفاده من ناحية وأضره من ناحية أخرى فإن هناك آخرين قد استفادوا منه فقط دون أن يلحق بهم أى ضرر ومثل هذه الزيادة للمستأنف عليه (أى ما ناله من فائدة المشروع) ليست مما يجوز عدالة في ظل ذلك القانون (قانون سنة ١٩٥٧) مساءلته عنها — بل إنه لو فرض وكان هذا المستأنف عليه قد استفاد ميزة ما بالمشروع الحكومي على طريقة ربه الأصلية لما كفى ذلك بلحواز اجراء المقاصة التي يطلبها المستأنف عليه وإنما كانت تمكن تلك المقاصة لو أن المنفعة (خصته) فهذه وحدها هي ما تنطبق عليه المادة ١٤ من ذلك القانون “ — ولما كانت المادة ١٤ من قانون نزع الملكية للمنافع العامة (رقم ٥ لسنة ١٩٥٧) — المنطبق على واقعة الدعوى — قد نصت على أنه ” إذا زادت أو نقصت قيمة الجزء الذي لم تنزع ملكيته بسبب أعمال المنفعة العمومية فيجب مراعاة هذه الزيادة أو هذا النقصان ولكن المبلغ الواجب إقطاعه أو إضافته لا يجوز أن يزيد في أى حال عن نصف القيمة التي يستحقها المالك بحسب أحكام المادة السابقة “ — وقد جاء هذا النص بصيغة عامة مطلقة تدل على أن ما قصد إليه الشارع من عبارة زيادة القيمة الواردة بالنص هو ما بطراً على قيمة الجزء الذي لم تنزع ملكيته من تحسين

بسبب أعمال المنفعة العامة سواء كان هذا التحسين قاصرا على هذا الجزء أو كان شاملا لعقارات أخرى لم يؤخذ منها شيء لأعمال المنفعة العامة — ومن ثم فلا محل للقول بأن ما عناه النص هو المنفعة المقصورة على المالك المتزوجة ملكيته وحده والتي لا يشترك معه فيها آخرون إذ في هذا التفسير تخصيص للنص بما لا تحتمله عبارته — يؤيد هذا النظر ما ورد في المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ الذي حل محل القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٧ في تعليقها على المادة ١٩ من القانون الأول التي أوردت حكمها مماثلا لحكم المادة ١٤ من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٧ مع استثناء مشروعات التنظيم داخل المدن — إذ جاء في هذه المذكرة ما يلي ” ان القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٧ قد قصر خصم مقابل التحسين الذي يعود على العقارات — نتيجة أعمال المنفعة العامة على الأجزاء الباقية من العقار الذي يؤخذ منه جزء للمشروع كما قصر ما يخصم مقابل ذلك التحسين بحيث لا يتجاوز نصف الثمن للجزء المأخوذ وفي هذا النص قصور كبير إذ أنه يخرج من تحمل مقابل التحسين العقارات التي تستفيد من المشروعات العامة والتي لا يؤخذ منها أى جزء وبذلك يفوز ملاك هذه العقارات بالفائدة دون أن يتحملوا أى نصيب في التكاليف — كما أن الذين تؤخذ أجزاء من العقارات المملوكة لهم هم وحدهم الذين يخصم منهم مقابل التحسين الذي يعود على باقى الملك وهذه التفرقة في المعاملة لا تتفق مع العدالة — لذا رأى أن من العدالة التسوية بين جميع من يستفيدون من تنفيذ المشروعات العامة سواء دخلت أجزاء ممتلكاتهم في هذا التنفيذ أم لم تدخل. وقد قصرت هذه القاعدة على العقارات التي تؤخذ في مشروعات التنظيم في المدن“ ومفاد ذلك أن المشرع قصد أعمال القاعدة التي نصت عليها المادة ١٤ من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٧ سواء كان التحسين الذي عاين تنفيذ المشروعات العامة قاصرا على العقارات التي أخذ جزء منها بسبب هذا التنفيذ أو شمل عقارات أخرى لم يؤخذ منها شيء — وإنه عند وضع القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤

أقر المشرع هذا الوضع بالنسبة لنزع الملكية بسبب أعمال المنفعة العامة فيما عدا مشروعات التنظيم داخل المدن فقد خصها المشرع في القانون المذكور بمحكم جديد يهدف إلى تحقيق المساواة بين جميع من يستفيدون من تنفيذ تلك المشروعات سواء دخلت أجزاء من ممتلكاتهم في هذا التنفيذ أم لم تدخل — لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد رفض ما طلبته الطاعنة من خصم ما طرأ من زيادة القيمة على الجزء الذي لم تنزع ملكيته من أرض المطعون عليه تأسيساً على أن المنفعة التي عادت من أعمال نزع الملكية كانت عامة ولم تقتصر على الجزء المذكور فإنه يكون مخالفاً للقانون بما يستوجب نقضه في هذا الخصوص .

جلسة ٢٣ من يناير سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد / محمد قواد جابر نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمد زعفراني سالم ، وأحمد زكي محمد ، وأحمد أحمد الشامي ، وقطب عبد الحميد فراج .

(١٧)

الطعن رقم ١٣٣ لسنة ٢٨ القضائية :

ضرائب . " ضريبة الأرباح الاستثنائية " . " ولاء الضريبة " . " تحديد الربح الاستثنائي الخاضع للضريبة " . " اختيار رقم المقارنة " .

تحديد الربح الاستثنائي الخاضع للضريبة . المادتان ٢ و ٣ من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ اختيار رقم المقارنة . عدم استعمال المول حقه في اختيار رقم المقارنة حتى انتهاء الميعاد المحدد بالقرار الوزاري رقم ٢٢ لسنة ١٩٤٢ يترتب عليه سقوط حقه في الاختيار .

بينت المادة الثانية من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ كيفية تحديد الربح الاستثنائي الخاضع للضريبة باتباع إحدى الطريقتين : (١) إما ربح سنة يختارها الممول في السنوات ١٩٣٧ و ١٩٣٨ و ١٩٣٩ أو السنوات المالية للنشأة التي اتمت خلال السنوات المذكورة . (٢) وإما ١٢ ٪ من رأس المال الحقيقي المستثمر فإذا لم يكن للمول رأس مال أو كان رأس ماله يقل عن ثلاثة آلاف جنيه اعتبر هذا الرقم رأس مال - على أن يكون اختيار إحدى الطريقتين المذكورتين كأساس للمقارنة متروك للمول بشرط أن تكون له حسابات منتظمة وأن يبلغ اختياره إلى مصلحة الضرائب طبقاً للأوضاع وفي المواعيد التي تحدد بقرار وزاري . فإذا لم يبلغ المول اختياره في المواعيد المحددة فيحدد الربح الاستثنائي على أساس رقم المقارنة المنصوص عليه في الفقرة الثانية من المادة الثانية من القانون (م ١/٣ و ٣ ق ٦٠ لسنة ١٩٤١) . وإعمالاً للمادة الثالثة من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ أصدر وزير المالية القرار الوزاري رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٤١ نص فيه على أنه لإمكان استعمال الحق المخول بمقتضى هذا القانون ينبغي أن يقدم الممول إلى مأمورية الضرائب الواقع في دائرة اختصاصها مركز أعماله طلباً في ميعاده

لا يجاوز آخر نوفمبر سنة ١٩٤١ موضحاً به الطريقة التي يختارها من الطريقتين المنصوص عليهما في المادة الثانية من القانون — وقد امتد هذا الأجل بقرارات متوالية كان آخرها القرار رقم ٢٢ لسنة ١٩٤٢ الذي حدد يوم ١٥ فبراير سنة ١٩٤٢ آخر ميعاد يجوز فيه للمول تقديم طلب اختيار رقم المقارنة . ولما كان يبين من الحكم المطعون فيه أن الشركة المطعون عليها من الممولين ذوى الحسابات المنتظمة وأنها لم تتقدم بطلب اختيار رقم المقارنة إلا بعد فوات آخر موعد حدده القانون لمباشرة هذا الحق فإن الحكم إذ قضى بعدم سقوط حق الشركة في اختيار رقم رغم فوات الميعاد المقرر قانوناً يكون قد خالف القانون ويتعين نقضه(*) ، ذلك أنه متى كان القانون قد حدد ميعاداً لاتخاذ إجراء معين فإنه يترتب على عدم مباشرة هذا الإجراء خلال هذا الميعاد سقوط الحق في مباشرته .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه القانونية .

وحيث إن الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل في أن مراقبة الضرائب المختصة أخيطرت الشركة المطعون عليها في ١٨/١٠/١٩٥٠ بوصفها من المولين الخاضعين للضريبة الخاصة على الأرباح الاستثنائية المقررة بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ بالنموذج رقم ١٨ ضرائب متضمنة تحديد رأس مالها الحقيقي المستثمر في أول كل سنة من السنوات من ١٩٤٠ إلى ١٩٤٨ بالمبالغ التي تضمنها هذا النموذج . وردت الشركة على هذا الإخطار بأنها تتمسك بحقها في اختيار أرباحها عن سنة ١٩٣٨ أساساً لرقم المقارنة عند

(*) راجع الطعن رقم ٢٩١ لسنة ٢٥ ق من ١١ ع قاعدة ١٦ ص ١٠٦ جلسة ١٩٦٠/٢/٤ ، الطعن رقم ٣٤٩ لسنة ٢٤ ق من ١٠ ع ١ قاعدة ٢٧ جلسة ١٩٥٩/٢/٢٦ ص ١٧٨ .

تحديد أرباحها الاستثنائية وذلك بسبب قوة القاهرة منعها من مباشرة هذا الحق في حينه وهى إعتقال الشركاء باعتبارهم من الرعايا الإيطاليين وخضوع الشركة للحراسة فى الفترة من ١٢/٦/١٩٤٠ الى ٢٤/٤/١٩٤٨ . ولما صممت مصلحة الضرائب على رأيها أحيل الخلاف إلى لجنة الطعن التى أصدرت بتاريخ ١٧/٣/١٩٥١ قرارها بقبول الطعن شكلا وفى الموضوع بسقوط حق الشركة فى الإختيار تأسيسا على فوات ميعاد هذا الإختيار وأن إعتقال الشركاء ووضع الشركة تحت الحراسة لا يعتبران من قبيل القوة القاهرة التى تجعل مباشرة الشركة لحق الإختيار أمرا مستحيلا . طعنت الشركة على هذا القرار بالدعوى رقم ٢١٣ سنة ١٩٥١ تجارى كلى أمام محكمة الإسكندرية الابتدائية وطلبت الحكم بعدم سقوط حقه فى إختيار أرباح سنة ١٩٣٨ كرقم للمقارنة عند تحديد الأرباح الاستثنائية وبتاريخ ١٦/١١/١٩٥٤ قضت المحكمة بقبول الطعن شكلا وفى الموضوع برفضه وتأييد القرار المطعون فيه . . . وأقامت المحكمة قضاءها على أن المادة ٣/٣ من القانون رقم ٦٠ سنة ١٩٤١ نصت على أنه إذا لم يبلغ الممول إختياره فى المواعيد المحددة حدد الربح الاستثنائى على أساس رقم المقارنة المنصوص عليه فى الفقرة الثانية وحدها مما يفيد سقوط حق الممول فى الإختيار إذا تجاوز الميعاد المحدد — وأن الحراسة التى فرضت على الشركة لم تكن إلا إجراء تحفظيا الغرض منه تلافى الخطر الذى يهدد كيان المنشأة ولا يفيد أكثر من حبسها فى يد الحارس الذى تدخل ممارسته لحق إختيار رقم المقارنة فى صميم عمله فى إدارة المنشأة والمحافظة على أموالها . . . فاستأنفت الشركة هذا الحكم وقيد الاستئناف برقم ٤٢٥ سنة ١١ قى بمحكمة استئناف الإسكندرية طالبة إلغاء الحكم المستأنف والقضاء لها بطلباتها أمام محكمة أول درجة . وبتاريخ ١٥/١٢/١٩٥٧ قضت المحكمة حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف والحكم للشركة المستأنفة (المطعون عليها) بعدم سقوط حقه فى إختيار أرباحها عن سنة ١٩٣٨ كأساس للمقارنة عند تحديد الأرباح الاستثنائية مع إلزام مصلحة الضرائب بالمصاريف عن الدرجتين وما بلغ ٥٠٠ قرش أتعاب المحاماة . طعنت مصلحة الضرائب فى هذا الحكم بطريق النقض — وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسته ٢٧/١/١٩٦٢ فقورت إحالته إلى هذه الدائرة وعند نظره أمامها بجلسته اليوم صممت الطاعة على طلب

نقض الحكم للسبب المبين بتقرير الطعن كما أصرت النيابة على طلب نقض الحكم ولم تحضر المطعون عليها ولم تبد دفاعا ما .

ومن حيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه أنه إذ أقام قضاءه بعدم سقوط حق الشركة المطعون عليها في اختيار أرباحها عن سنة ١٩٣٨ كأساس للمقارنة عند تحديد أرباحها الاستثنائية استنادا إلى ما ذهب إليه من أن التعديلات التي أدخلتها المصلحة على إقرارات الشركة عن رأسمالها الحقيقي المستثمر في أول كل سنة من السنوات عن ١٩٤٠ إلى ١٩٤٨ وإن كان لا يعنى إهدار نظامية حسابات الشركة عن السنوات المذكورة إلا أنه يفتح ميخاذاختيار رقم المقارنة أمامها عند أخطارها بالتعديلات سالفة الذكر طبقا للقواعد التي تضمنها القرار الوزاري رقم ٣٢ لسنة ١٩٤٤ وأن المواعيد المنصوص عليها في المادة الثالثة من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ والقرارات الوزارية المكملة له والخاصة باختيار رقم المقارنة ليست مواعيد سقوط وإنما هي مواعيد تنظيمية لا يترتب على مخالفة الممول لها سقوط حقه في الاختيار — إذ أقام الحكم قضاءه على هذا النظر قد أخطأ في تطبيق القانون — ذلك أن الحكم المطعون فيه بعد أن قرر أن الشركة المطعون عليها من طائفة الممولين ذوى الحسابات المنتظمة عاد وطبق عليها بشأن اختيار رقم المقارنة القواعد المنصوص عليها في القرار الوزاري رقم ٣٢ لسنة ١٩٤٤ والخاصة بالممولين ذوى الحسابات غير المنتظمة مع أن الاستفادة من نصوص القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ ولائحته التنفيذية والتعديلات الطارئة عليه والقرارات الوزارية المكملة له أنها فرقت في شأن حق الاختيار ومواعيده وشرائطه وأوضاعه بين طوائف الممولين ذوى الحسابات المنتظمة وغيرهم ممن ليست لهم حسابات منتظمة إذ يبين منها أن الشارع قصر حق الاختيار على ذوى الحسابات المنتظمة وحدهم وحددت لهم القرارات الوزارية مواعيد الاختيار وأوضاعه بحيث تنتهى في ١٥/٢/١٩٤٢ والإسقاط حقهم وحدد ربحهم على أساس ١٢٪ من رأس المال . ومتى كان القانون قد حدد ميخاذا لاتخاذ إجراء معين فإنه يترتب على عدم مباشرة هذا الإجراء خلاله سقوط الحق في مباشرة بعد ذلك — أما الممولون الذين ليست لهم حسابات منتظمة فلم يكن لديهم وقت صدور القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ حق اختيار رقم المقارنة إذ كان الرقم يقدر

على أساس ١٢ ٪ من رأس المال ثم صدر بشأنهم القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٤٣ نفوهم نوها آخر من الاختيار وذلك بما قضى به من إضافة فقرة جديدة إلى المادة الثالثة من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ وذلك إما باختيار أرباح سنة ١٩٣٩ كأساس للمقارنة أو سنة الممول المالية المنتهية خلالها كما قدرتها واعتبرتها مصلحة الضرائب وإما بالطريقة المنصوص عليها في الفقرة "ثانياً" من المادة الثانية وذلك طبقاً للأوضاع والمواعيد التي تحددها بقرار وزاري وإلا حدد الربح الاستثنائي على أساس رقم المقارنة المنصوص عليه في الفقرة الثانية وحدها - وقد صدر القرار الوزاري رقم ٣٢ لسنة ١٩٤٤ وحدد نهاية مارس سنة ١٩٤٤ آخر ميعاد لاختيار رقم المقارنة بالنسبة لهذه الطائفة من الممولين .

وحيث إن هذا النعى في محله - ذلك أن المادة الثانية من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة بينت كيفية تحديد الربح الاستثنائي الخاضع للضريبة باتباع إحدى الطريقتين : ١ - إما ربح سنة يختارها الممول في السنوات ١٩٣٧ و ١٩٣٨ و ١٩٣٩ أو من السنوات المالية للنشأة التي انتهت خلال السنوات المذكورة - ٢ - وأما ١٢ ٪ من رأس المال الحقيقي المستثمر فإذا لم يكن للممول رأس مال أو كان رأس ماله يقل عن ثلاثة آلاف جنيه اعتبر هذا الرقم رأس مال - وقد نصت الفقرة الأولى من المادة الثالثة من هذا القانون على أن يكون اختيار إحدى الطريقتين المذكورتين كأساس للمقارنة متروكاً للممول بشرط أن تكون له حسابات منتظمة وأن يبلغ اختياره إلى مصلحة الضرائب طبقاً للأوضاع وفي المواعيد التي تحددها بقرار وزاري - ونصت الفقرة الثالثة من المادة المذكورة على أن الممول إذا لم يبلغ اختياره في المواعيد فيحدد الربح الاستثنائي على أساس رقم المقارنة المنصوص عليه في الفقرة الثانية من المادة الثانية من القانون المشار إليه - وإعمالاً للمادة الثالثة من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ المشار إليه أصدر وزير المالية القرار الوزاري رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٤١ نص فيه على أنه لا يمكن استعمال الحق المخول للمولين بمقتضى هذا القانون ينبغي أن يقدم الممول إلى مأمورية الضرائب الواقع في دائرة اختصاصها مركز أعماله طلباً في ميعاد لا يجاوز آخر نوفمبر سنة ١٩٤١ موضحاً به الطريقة التي يختارها من الطريقتين المنصوص عليهما في المادة الثانية من القانون المشار إليه - وقد امتد هذا الأجل بقرارات متوالية كان آخرها القرار رقم ٢٢ لسنة ١٩٤٢ الذي حدد يوم ١٥ فبراير سنة ١٩٤٢ آخر

ميعاد يجوز فيه للممول تقديم طلب اختيار رقم المقارنة ولما كان يبين من الوقائع التي أوردها الحكم المطعون فيه أن الشركة المطعون عليها من الممولين ذوى الحسابات المنتظمة - وأنها لم تتقدم بطلب اختيار رقم المقارنة إلا بعد فوات آخر موعد حدده القانون لمباشرة هذا الحق وهو يوم ١٥ فبراير سنة ١٩٤٢ - ومتى كان القانون قد حدد ميعادا لاتخاذ إجراء معين فإنه يترتب على عدم مباشرة هذا الإجراء خلال هذا الميعاد سقوط الحق في مباشرته. لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم سقوط حق الشركة المطعون عليها في اختيار رقم المقارنة رغم فوات الميعاد المقرر قانونا فإنه يكون قد خالف القانون ويتعين لذلك نقضه .

جلسة ٢٣ من يناير سنة ١٩٦٣

بمداحة السيد / محمد فؤاد جابر نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمد زعفراني ، سالم ، وأحمد زكي محمد ، وأحمد أحمد للشامي ، وقطب عبد الحميد فراج .

(١٨)

الطعن رقم ٢٠٠ لسنة ٢٨ القضائية :

استئناف . "إعلان صحيفة الاستئناف" . إعلان . "إعلان أوراق التكليف بالحضور" . بطلان . نظام عام . حكم . "عيوب التدليل" . "قصور" . "ما يعد كذلك" .

إعلان صحيفة الاستئناف لمكتب المحامي المتخذ محلاً مختاراً للاستئناف عليه في ورقة إعلان الحكم الابتدائي . بطلان أوراق التكليف بالحضور لعيب في الإعلان . عدم تعلقه بالنظام العام . تمسك المستأنف بزوال العيب الذي لحق بإعلان صحيفة الاستئناف لحضور محام عن المستأنف عليه في أول جلسة حددت لنظر الاستئناف . التفات الحكم من هذا الدفاع الجوهرى . قصور يستوجب نقضه .

بطلان أوراق التكليف بالحضور لعيب في إعلانها لا يتعلق بالنظام العام على ما يستفاد من المادة ١٤٠ من قانون المرافعات ومذكرته التفسيرية . وإذا كان الثابت من بيانات الحكم المطعون فيه ومن الصورة الرسمية لمذكرة الطاعن المقدمة لمحكمة الاستئناف أنه تمسك بأن حضور محام عن المطعون عليه في أول جلسة حددت لنظر الاستئناف يزيل العيب الذى لحق بإعلان صحيفة الاستئناف في مكتب محام — كان ويكلا عنه أمام محكمة أول درجة ولم يتخذ مكتبه محلاً مختاراً لهم في ورقة إعلان الحكم الابتدائي — وكان الحكم المطعون فيه قد التفت عن هذا الدفاع الجوهرى الذى قد يترتب على الأخذ به تغيير وجه الفصل في الدفع ببطلان صحيفة الاستئناف فإنه يكون قد عاره قصور في التسبيب يستوجب نقضه .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وممماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن الوقائع حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل فى أنه تكونت شركة تضامن بين المطعون عليهما الأول والثالث وأخيها مورث الباقيين للاتجار فى كافة أصناف المانيفاتورة مركزها الرئيسى ببندر دمنهور . وقدوت مصلحة الضرائب أرباح المنشأة ورأس مالها الحقيقى المستثمر عن سنتى ١٩٤٣/١٩٤٤ و ١٩٤٤/١٩٤٥ بمبالغ معينة وأخطرت المطعون عليه الأول (محمد الكاتب) بوصفه مديرا للشركة بهذه التقديرات فلما لم يقبلها أحيل الخلاف إلى لجنة تقدير ضرائب الاسكندرية التى أصدرت فى ٢٦/٨/١٩٥٠ قرارها بتحديد صافى أرباح المنشأة ورأس مالها الحقيقى المستثمر فى سنتى النزاع بالمبالغ التى ارتأتها . وأقام المطعون عليهما الأول والثالث ومورث الباقيين الدعوى رقم ٢٧ سنة ١٩٥١ كلى أمام محكمة دمنهور الابتدائية ضد الطاعنين وطلبوا الحكم أولا - أصليا - ببطالان قرار لجنة التقدير سالف الذكر بالنسبة للدعى الأول (المطعون عليه الأول) لعدم إعلانه بتقدير اللجنة بخطاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول . ثانيا - ببطالانه بالنسبة للدعين الثانى والثالث (المطعون عليه الثالث ومورث الباقيين) لعدم اتخاذ إجراءات الربط والتقدير فى مواجهتهما - واحتياطيا - باعتبار أرباح الشركة فى سنتى النزاع مبلغ ... وأن رأس مالها الحقيقى المستثمر مبلغ ... مع إلزام مصلحة الضرائب بالمصاريف ودفعت مصلحة الضرائب الدعوى - أصليا - بعدم جواز نظرها لسبق الفصل فيها - واحتياطيا بعدم قبول الطعن لرفعه بعد الميعاد وعلى سبيل الاحتياط الكلى رفض الطعن وتأيد قرار اللجنة ... وبتاريخ ٢٩/٥/١٩٥٧ قضت المحكمة : أولا - بعدم قبول الطعن المقدم من الطاعن الأول (المطعون عليه الأول) شكلا لتقديمه بعد الميعاد وألزمت الطاعن المذكور بالمصاريف . ثانيا - رفض الدفع بعدم قبول طعن الطاعنين الثانى والثالث (المطعون عليهم الثالث ومورث

(الباقين) شكلا وبقبوله . ثالثا - برفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها بالنسبة للطاعنين الثانى والثالث . رابعا : فى موضوع طعن الطاعنين المذكورين ببطلان قرار لجنة التقدير الصادر بجلسته ١٩٥٠/٨/٢٦ وما ترتب عليه من آثار وألزمته مصلحة الضرائب بالمصاريف ومبلغ ٣٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة للطاعنين الثانى والثالث . واستأنفت مصلحة الضرائب هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٠٧ سنة ٣ ق تجارى أمام محكمة استئناف الاسكندرية طالبة إلغاءه فيما قضى به لصالح المطعون عليهم عدا الأول ... ودفع المستأنف عليهم (المطعون عليهم الأول والأخير ومورت الباقين) ببطلان إعلان صحيفة الاستئناف استنادا إلى القول بخالفة مصلحة الضرائب فى إجراءات هذا الإعلان لأحكام المواد ٣٧٩ و ٣٨٠ و ٣٨١ من قانون المرافعات . لأنها أعلنتهم بصحيفة الاستئناف فى مكتب الأستاذ صالح بكتاش باعتباره المحل المختار لهم بدلا من إعلانها لهم شخصيا أو فى موطنهم الأصيل أو فى محلهم المختار المبين فى ورقة إعلان الحكم وهو مكتب الأستاذ بسيونى على بشاره وبتاريخ ١٩٥٨/٢/٩ قضت المحكمة بقبول الدفع وببطلان إعلان صحيفة الاستئناف وألزمته المستأنفة (مصلحة الضرائب) بمصاريف الاستئناف ومبلغ ٥٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة وطعنت الضرائب فى هذا الحكم بطريق النقض وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسته ١٩٦١/١١/٢٢ فتمرت إحالته إلى هذه الدائرة وعند نظره أمامها بجلسته اليوم صمم الطاعنان على طلب نقض الحكم وقدم المطعون عليهم مذكرة طلبوا فيها رفض الطعن ، وأصررت النيابة على طلب نقض الحكم .

ومن حيث إن الطاعنين ينعيان بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه أنه إذ أقام قضاءه ببطلان إعلان صحيفة الاستئناف على ما ذهب إليه من أن الطاعنين بصفتهم أعلنا تلك الصحيفة فى موطن المحامى الذى باشر الدعوى أمام محكمة أول درجة مع أن موطن هذا الوكيل لا يقيد به إلا بالنسبة لدرجة التقاضى الموكل هو فيها قد أخطأ فى تطبيق القانون وشابه قصور - ذلك أن الأصل المقرر فى أحوال بطلان أوراق التكليف بالحضور لعيب فى الإعلان أو فى بيان المحكمة أو تاريخ الجلسة أو عدم مراعاة موايد الحضور أن حضور المعلن إليه ينزل البطلان وفقا لحكم المادة ١٤٠ مرافعات - والثابت من محضر جلسة

١٩٥٧/١٢/٧ وهي أول جلسة نظر فيها الاستئناف أنه قد حضر كل من الأستاذين بسيوني على بشارة وصالح بكاش عن المستأنف عليهم (المطعون عليهم) وقد تمسكت مصلحة الضرائب في دفاعها بأن هذا الحضور يزيل البطلان المدعى به على فرض حصوله ولكن الحكم المطعون فيه سكت عن الرد على هذا الدفاع الجوهري .

ومن حيث إنه يبين من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه بقبول الدفع ببطلان صحيفة الاستئناف على ما قرره من أن مصلحة الضرائب لم تسلك الطريق القانوني في إعلان المطعون عليهم بصحيفة الاستئناف إذ أعلنتهما المكتب الأستاذ صالح بكاش المحامي الذي كان ويلا عنهم أمام محكمة أول درجة ولم يتخذوا مكتبه محلا مختارا لهم في ورقة إعلان الحكم الابتدائي ثم رتب الحكم على ذلك سقوط الاستئناف لقوات ميعاده وأن هذا الميعاد باعتباره من مواعيد السقوط يتعلق بالنظام العام ويجوز للتخصم إبداء الدفع الخاصة به في أية حالة كانت عليها الدعوى . ويؤدي هذا أن الحكم المطعون فيه اعتبر عيب الإعلان بمثابة عدم الإعلان ورتب على ذلك سقوط الاستئناف على ما بين الحالتين من اختلاف في النتيجة المترتبة على أثر كل منهما ولما كان بطلان إعلان أوراق التكليف بالحضور لعيب في إجراءاته غير متعلق بالنظام العام كما هو مستفاد من نص المادة ١٤٠ من قانون المرافعات وما جاء بالمذكرة التفسيرية لهذا القانون في هذا الصدد . وكان الإجراء القابل للإبطال من الجائز قانونا أن تلحق الصحة فتى زال هذا البطلان صار الإجراء معتبرا صحيحا من وقت صدوره . وكان الثابت من بيانات الحكم المطعون فيه ومن الصورة الرسمية لمذكرة الطاعنين المقدمة بدفاعهما أمام محكمة الاستئناف انهما تمسكا فيها بأن حضور الأستاذين بشارة على بسيوني وصالح بكاش عن المطعون عليهم في أول جلسة تمهدت لنظر الاستئناف وهي جلسة ١٩٥٧/١٢/٧ يزيل العيب الذي لحق إعلان صحيفة الاستئناف وفقا لحكم المادة ١٤٠ من قانون المرافعات . لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه التفت عن هذا الدفاع الجوهري الذي قد يترتب على الأخذ به تغيير وجه الفصل في الدفع فإنه يكون قد عاره قصور في التسبب يستوجب نقضه دون حاجة لما أثاره الطاعنان في السبب الثاني .

جلسة ٢٣ من يناير سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد/ محمد قواد جابر نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمد زعفراني سالم ، وعبد المجيد النايش ، وأميل جبران ، وقطب فراج .

(١٩)

الطعن رقم ١٠ لسنة ٣٠ "أحوال شخصية" :

نقض . " إجراءات الطعن " . إيداع الأوراق والمستندات " . " إيداع صورة الحكم الابتدائي وصورة الأحكام التي أحال إليها " .

إيداع صور من الحكم الابتدائي والأحكام التي أحال إليها وفصلت في شق من النزاع إذا كان الحكم المطعون فيه أحال إليه في أسبابه . إجراء حتمي يترتب على إغفاله بطلان الطعن .

توجب المادة السابعة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض على الطاعن أن يودع قلم الكتاب وقت التقرير بالطعن صورة من الحكم الابتدائي إذا كان الحكم المطعون فيه قد أحال إليه في أسبابه . وهو إجراء حتمي جرى قضاء محكمة النقض على أن إغفاله يترتب عليه بطلان الطعن . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد أحال إلى الحكم الابتدائي في أسبابه وكان هذا الحكم بدوره قد أحال إلى حكيم صدر قبل الفصل في الموضوع وفصلا في شق منه بحيث أصبحا بهذه الإحالة وكأنهما جزء من الحكم المطعون فيه مكملا له ، فإن عدم تقديم هذين الحكيم يترتب عليه بطلان الطعن (*) .

(*) مثل هذا المبدأ في الطعن رقم ١٢ لسنة ٣٠ أحوال شخصية بذات الجلسة . ويراجع نقض ١٢/١٢/١٩٦٢ في الطعن رقم ١٥٧ لسنة ٢٩ ق ونقض ١٧/١٠/١٩٦٢ في الطعن رقم ١٩ ق لسنة ٣٠ .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن المطعون عليه رفع على الطاعنين وآخرين الدعوى رقم ٢٠١ سنة ١٩٥٦ أمام محكمة الاسكندرية الابتدائية للأحوال الشخصية طلب الحكم فيها ببطلان إشهاد الوقف الصادر من الست حنينة خليل ابراهيم القباح أمام محكمة دمنهور الابتدائية الشرعية بتاريخ ١٥ من يناير سنة ١٩٥٢ والمسجل فى ٢٧ منه تحت رقم ٣٩٦ ومحو وشطب كافة التسجيلات المترتبة على تسجيله واعتبارها كأن لم تكن وذلك لصدوره أمام محكمة دمنهور الشرعية وهى غير مختصة وكان يجب ضبطه أمام محكمة الاسكندرية الشرعية لتبعية أكبر أعيان الوقف قيمة لها ولباقى الأسباب التى ذكرها بدعواه وبتاريخ ٢ من ديسمبر سنة ١٩٥٤ نذبت محكمة الاسكندرية الشرعية التى كانت تنظر الدعوى قبل إلغاء المحاكم الشرعية وتوحيد القضاء مكتب خبراء وزارة العدل لمعاينة (١) منزل الوقف الكائن بمدينة الاسكندرية (٢) أعيان الوقف الزراعية الكائنة بكفر سليم مركز كفر الدوار (٣) أطيان الوقف الزراعية الكائنة بناحية بسطره مركز دمنهور لبيان مساحة منزل الوقف المذكور والمباني المقامة عليه ومساحة الأطيان الزراعية مع بيان القيمة الحقيقية للأعيان الموقوفة وقت صدور إشهاد الوقف فى ١٥ يناير سنة ١٩٥٢ وبعد تقديم تقرير مكتب الخبراء اعترض عليه المطعون عليه بجملة اعتراضات وبتاريخ ١٦/٣/١٩٥٧ قررت المحكمة نذب أقدم خمسة أساتذة من كليات الزراعة بالجامعات المصرية لمعاينة الأطيان الزراعية السابق معاينتها وتقديرها بواسطة مكتب الخبراء تحت رقم ٢ و ٣ وبعد تقديم هيئة الخبراء المذكورة تقريرها حكمت حضوريا بتاريخ ١٤ يونيه سنة ١٩٥٨ ببطلان الوقف المذكور ومحو وشطب كافة التسجيلات المترتبة على تسجيل إشهاد الوقف واعتبارها كأن لم تكن وأمر الطاعنين وباقى المدعى عليهم بتسليم أعيان الوقف للمطعون عليه مع إلزامهم بالمصروفات وخمسين جنيها مقابل أتعاب المحاماة . فاستأنف هذا الحكم كل من صبيحى فرنسيس

جريدة أمام محكمة استئناف الاسكندرية وقيد استئنافه برقم ٢٥ سنة ١٩٥٨ ونجيب فرنسيس جريدة وقيد استئنافه برقم ٢٦ سنة ١٩٥٨ وبدرية رجب جاد الله وابراهيم عبد الهادي سليم وقيد استئنافهما برقم ٢٨ سنة ١٩٥٨ وبعد ضم الاستئنافات الثلاثة حكمت المحكمة حضوريا بتاريخ ٢٨ يناير سنة ١٩٦٠ بقبول الاستئنافات شكلا وقبول تدخل عادل عبد الهادي سليم خصما منضميا للمستأنفين وفي الموضوع برفض الاستئنافات الثلاثة وتأييد الحكم المستأنف مع إلزام كل مستأنف مصاريف استئنافه وبمبلغ عشرين جنيا مقابل أتعاب المحاماة . فطعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت بتاريخ ١٠/٢/١٩٦٢ إحالته على هذه الدائرة وعند نظره أمامها صمم الطاعنان على طلب نقض الحكم المطعون فيه للأسباب المبينة بتقرير الطعن وطلب المطعون عليه الحكم ببطالان الطعن طبقا للمادة ٧ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ لأن الطاعنين قدما صورة الحكم المطعون فيه الصادر في ١٤ يونيه سنة ١٩٥٨ وهذا الحكم أحال في أسبابه وقبل أن يستطرد في بحث أو سرد وقائع النزاع إلى الحكم القطعي الصادر في ١٦/٣/١٩٥٧ بنذب خبراء الزراعة من الجامعات المصرية والذي أحال بدوره إلى الحكم القطعي الصادر في ٢/١٢/١٩٥٤ بنذب مكتب خبراء وزارة العدل ولم يقدم الطاعنان صورة رسمية من هذين الحكمين ليستوفي طعنهما الشكل اللازم له قانونا طبقا للمادة ٧ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه وهو من الإجراءات الجوهرية التي يترتب على إغفالها بطلان الطعن ومما يجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض لتعلقه بالنظام العام وقدمت النيابة العامة مذكرة ثانية بتاريخ ٢٣/٤/١٩٦٢ صممت فيها على طلب الحكم برفض الطعن .

ومن حيث إن هذا الدفع في محله ذلك أنه يبين من مراجعة الأوراق أن النزاع في هذه الدعوى جرى على تعيين المحكمة المختصة بضبط إشهاد الوقف محل النزاع وهو يكون المناطق في تحديد اختصاص المحكمة للقيمة الحقيقية لأعيان الوقف كما يقول المطعون عليه أو للضريبة العقارية المفروضة عليها وفقا للأنحة الرسوم الشرعية الصادر بها القانون رقم ٤ لسنة ١٩٠٩ كما يقول الطاعنان وقد قضت محكمة أول درجة بحكمها الصادر بتاريخ ٢/١٢/١٩٥٤ بنذب مكتب خبراء وزارة العدل

للمعينة أعيان الوقف وتقدير قيمتها الحقيقية مع مراعاة جميع الاعتبارات التي لها دخل في هذا التقدير وإذا اعترض على تقرير مكتب الخبراء بعد تقديمه عادت المحكمة وقضت في ١٦/٣/١٩٥٧ بتدب أقدم خمسة من أساتذة كلية الزراعة بالجامعات المصرية لأداء المأمورية المبينة تحت رقم ٢ و ٣ من الحكم الصادر في ٢/١٢/١٩٥٤ على النحو المبين به وبعد أن قدم الخبراء تقريرهم قضت المحكمة بتاريخ ١٤/٦/١٩٥٨ ببطلان اشهاد الوقف موضوع النزاع على أساس أن العبرة للقيمة الحقيقية للأعيان الموقوفة وأشارت في أسباب حكمها إلى الحكم الصادر في ٢/١٢/١٩٥٤ بقولها "وحيث إن المدعى عليهم أثاروا من جديد البحث فيما إذا كان الحكم الصادر من هذه المحكمة بتاريخ ٢/١٢/١٩٥٤ يعتبر قطعياً في أن العبرة بالقيمة الحقيقية للأعيان الموقوفة دون قيمتها وفقاً لقواعد الرسوم وترى المحكمة أن رأيها في هذا الصدد أصبح مقيداً وملزماً لها وقاطعاً في فهم الحكم الصادر من المحكمة الشرعية بما يتمتع عليها معه أن تعاود البحث فيه من جديد" كما أشارت إلى الحكم الصادر في ١٦/٣/١٩٥٧ بقولها "وتعتبر أسبابه مكملية لأسباب هذا الحكم" وإذا استأنف الطاعنان الحكم الابتدائي الصادر ببطلان الاشهاد مرضت محكمة الاستئناف النزاع القائم حول تحديد اختصاص المحكمة بضبط اشهاد الوقف وانتهت في بحثها إلى أن المناط في تحديد اختصاص المحكمة بضبط اشهاد الوقف يكون لقيمة الأعيان الحقيقية ثم خلصت إلى تأييد الحكم المستأنف لأسبابه ولما أضافته من أسباب أخرى بقولها "وحيث إنه لهذه الأسباب وللأسباب التي بنى عليها الحكم المستأنف تكون الاستئنافات الثلاثة على غير أساس ويتعين رفضها" وإذا كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد أحال في أسبابه إلى الحكم الابتدائي الصادر بتاريخ ١٤/٦/١٩٥٨ وكان هذا الحكم قد أحال إلى الحكيم الصادرين بتاريخ ١٦/٣/١٩٥٧ و ٢/١٢/١٩٥٤ فإن هذه الإحالة كانت تستتبع من الطاعنين حتماً وجوب تقديم هذين الحكيمين بعد أن أصبحا بهذه الإحالة - وكأنهما جزء من الحكم المطعون فيه مكمل له

في خصوص هذا الشق من النزاع الذي التزمه وأحال إليه . ولما كانت المادة السابعة من القانون ٥٧ سنة ١٩٥٩ توجب على الطاعن أن يودع قلم الكتاب صورة من الحكم المطعون فيه مطابقة لأصله أو الصورة المعلنة منه إن كانت أعلنت وصورة من الحكم الابتدائي إذا كان الحكم المطعون فيه قد أحال إليه في أسبابه وكان الطاعنان لم يقدموا صورة من الحكمين المشار إليهما وهو إجراء حتمى جرى قضاء هذه المحكمة على أن اغفاله يترتب عليه بطلان الطعن ولما تقدم يتعين الحكم ببطلان الطعن .

جلسة ٢٤ من يناير سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد المستشار الحسيني العوضي ، وبحضور السادة المستشارين : محمود توفيق اسماعيل ،
ومحمد عبد الحميد السكري ، ولطفي علي أحمد ، وحافظ محمد بدوي .

(٢٠)

الطعن رقم ٢٥٠ لسنة ٢٧ القضائية :

(١) نقض " أسباب الطعن " . " السبب المتعلق بالنظام العام " .
" إجراءات الطعن " . " إيداع المستندات " . قاض " ولايته في
الحكم " . " أثر قبول استقالته " . نظام عام .

جواز إبداء السبب المتعلق بالنظام العام في أى وقت . التمسك به بعد فوات ميعاد
الطعن بالنقض لا يجدى مالم تكن عناصر الفصل في الطعن المطروح بناء على هذا السبب
مستكملة من واقع المستندات المقدمة يملف للطعن تقديمها صحيحا وفي المواعيد التي حددها
القانون .

بطلان الحكم لصدوره بعد قبول استقالة أحد أعضاء الهيئة التي أصدرته مما تزول به
ولايته . النعي على الحكم بذلك مع عدم تقديم حكم الجمعية العمومية لمحكمة النقض الذي
يستدل به على صحة هذا السبب ، يكون حاريا عن الدليل .

(ب) وكالة . أجر الوكيل . " تقدير أتعاب المحامي " . محاماة . نقض .
أسباب الطعن . " الأسباب الواقعية " .

يراعى في تقدير أتعاب المحامين أهمية الدعوى وثررة الموكل والجهد الذي بذله للوكيل .
مراعاة الحكم هذه العناصر مضافا إليها كعنصر من عناصر التقدير مركز الوكيل . تقدير
الاتعاب بما تستقل به محكمة الموضوع . المحكمة الاستئنافية ليست ملزمة ببيان سبب
تعديلها تقدير محكمة أول درجة لمبلغ الأتعاب .

١ - - - - - إن كان من الجائز إبداء السبب المتعلق بالنظام العام في أى وقت
إلا أن التمسك بمثل هذا السبب بعد فوات ميعاد الطعن بالنقض لا يكون مجديا -
على ما جرى به قضاء محكمة النقض - مالم تكن عناصر الفصل في الطعن المطروح

بناء على هذا السبب مستكلمة من واقع المستندات المقدمة بملف الطعن تقديمها صحيحا وفي المواعيد التي حددها القانون . فاذا كان الطاعن قد تمسك في طعنه - وبعد أن انقضت مواعيد الطعن - ببطلان الحكم المطعون فيه بمقولة صدوره بعد قبول استقالة أحد أعضاء الهيئة التي أصدرته مما تزول به ولايته ، دون أن يودع الطاعن حكم الجمعية العمومية لمحكمة النقض الذي يستدل به على صحة السبب الذي أبداه ، وذلك في الميعاد المحدد بالمادة ٤٢٩ من قانون المرافعات لإيداع المستندات وهو وقت التقرير بالطعن فإن ذلك السبب ، يكون عاريا عن الدليل بما يتعين إطرأحه .

٢ - متى كان الحكم قد أحاط بوقائع المنازعة حول تقدير أتعاب المحامي (الطاعن) وما أبداه الطرفان فيها واستظهر مقدار الجهد الذي بذله المحامي في الدفاع ومركز الموكلين (المطعون عليهم) وثروتهم فإنه يكون قد راعى في تقدير أتعاب الطاعن جميع العناصر التي يوجب قانون المحاماة مراعاتها في تقدير أتعاب المحامين وهي أهمية الدعوى وثروة الموكل والجهد الذي بذله الوكيل وأضاف إليها كعنصر من عناصر التقرير كذلك مركز الوكيل . وإذا كان تقدير الأتعاب مما يستقل به قاضي الموضوع فإن محكمة الاستئناف عند تعديلها تقدير محكمة أول درجة لمبلغ الأتعاب لا تكون ملزمة ببيان سبب هذا التعديل باعتباره أنه يدخل في سلطتها التقديرية ومن ثم فالمجادلة في ذلك لا تعدو أن تكون جدلا موضوعيا لا تصح إثارته أمام محكمة النقض .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تتحصل حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن في أن الطاعن طلب إلى رقابة المحامين تقدير مبلغ ٩٠٠٠ جنيه أتعابا له ضد المطعون عليهم وقال في بيان طلبه إن مورث المطعون عليهم المرحوم فوزي

ناشد خلف لهم تركه تشمل أطيانا زراعية مقدارها ١٥٣٠ ف و ٩ ط و ١٤ س وقد عهد إليه المطعون عليهم المذكورون بقسمة هذه الأطيان فقام ببحث أسس التقسيم وبالإجراءات اللازمة لإنهاء حالة الشبوع وحرر عقد القسمة المؤرخ في ١٨ نوفمبر سنة ١٩٥٢ وقدر أتعابه عن ذلك بمبلغ ٣٠٠٠ جنيه — كما ذكر الطاعن أن المرحوم عزيز ناشد أخ فوزى ناشد مورث المطعون عليهم توفي في سنة ١٩٣٥ من غير عقب عن تركه مقدارها ٨١٦ فدانا آلت كلها بالميراث إلى مورث المطعون عليهم المذكور ، وكان قد توقع الحجر على عزيز ناشد وأقيم أخوه فوزى ناشد قيا عليه فادعت السيدة أديل بازنتى أنها زوج لعزيز ناشد وقد أنجبت منه ابنتها فيوليت ورفعت دعوى إلى المحكمة الشرعية بطلب تقرير نفقة لها ولا بنتها فدفعها القيم بإنكار الزوجية مستندا إلى إقرار مؤرخ في ١٩٣٣/٧/٢٥ صادر من أخيه المحجور عليه ومن السيدة المذكورة بأن علاقتهما كانت علاقة غير شرعية فقضت المحكمة بعدم سماع الدعوى للتناقض ، وبعد وفاة عزيز ناشد رفعت السيدة أديل وابنتها فيوليت دعوى شرعية أخرى بطلب نصيبهما الشرعى في تركته فدفعها فوزى ناشد بالاستناد إلى الإقرار المشار إليه فقضى نهائيا في سنة ١٩٤٧ بعدم سماعها للتناقض ، وأخيرا أقامت السيدتان على المطعون عليهم الدعوى رقم ٢١٩٨ سنة ١٩٥٣ كلى مصر بطلب إلزامهم بتقديم أصل ورقة الإقرار المؤرخ في ١٩٣٣/٧/٢٥ للطعن عايتها بالتزوير وذكر الطاعن أن المطعون عليهم قد كلفوه بمباشرة هذه الدعوى فقام بالدفاع عنهم حتى قضت محكمة القاهرة الابتدائية بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها ، ولما استأنفت السيدتان هذا الحكم بالاستئناف رقم ٤٩/٨٤٩ سنة ٧١ ق القاهرة اضطاع أيضا بالدفاع فيه عن المطعون عليهم وقضى نهائيا بتأييد الحكم الابتدائي بالنسبة إلى فيوليت ورفض الدعوى بالنسبة إلى السيدة أديل بازنتى وذكر الطاعن أنه يقدر أتعابه في هذه الدعوى بمراحلتيها بمبلغ ٦٠٠٠ ج على أن يلزم بها المطعون عليهم من تركه مورثهم المرحوم فوزى ناشد وبالامتياز على الجزء الموروث أصلا عن المرحوم عزيز ناشد وفي ٢٣ من فبراير سنة ١٩٥٦ قرر مجلس النقابة تقدير أتعاب الطاعن بمبلغ ٥٠٠٠ ج منه ١٠٠٠ ج أتعابا عن إجراء عقد القسمة وينفذ بها بطريق التضامن بين المطعون عليهم والباقي ومقداره ٤٠٠٠ ج أتعابا عن الدعوى رقم ٢١٩٨ سنة ١٩٥٣ كلى مصر بمراحلتي التقاضى وينفذ بها على المطعون عليهم

من تركة مورثهم المرحوم فوزى ناشد ، ومارض الطاعن فى هذا القرار الى محكمة القاهرة الابتدائية بالمعارضة رقم ١١٢١ سنة ١٩٥٦ كما عارض فيه كل من المطعون عليهم وقررت المحكمة ضم معارضتهم الى معارضة الطاعن ثم قضت فى ٢٠ من يونيو سنة ١٩٥٦ بتعديل أمر التقدير المعارض فيه وبإلزام المطعون عليهم متضامين بأن يدفعوا للطاعن مبلغ ٤٠٠٠ ج وقدرت المحكمة فى أسباب حكمها الأتعاب عن إجراء عقد القسمة بمبلغ ١٠٠٠ جنيه وقدرت الأتعاب عن القضية فى درجتى التقاضى بمبلغ ٣٠٠٠ ج مراعية فى ذلك مجهود الطاعن فى الدفاع وقيمة التركة المتنازع عليها وما عاد على المطعون عليهم من القضاء لصالحهم نهائيا فى الدعوى ، واستأنف كل من الطاعن والمطعون عليهم ذلك الحكم الى محكمة استئناف القاهرة بالاستئنافات رقم ٧٦٧ و ٧٦٠ و ٧٨٩ و ٩١٩ سنة ٧٣ ق وقررت المحكمة ضم الاستئنافات الى بعضها ثم قضت فى ٨ يناير سنة ١٩٥٨ بتعديل الحكم المستأنف وبإلزام المطعون عليهم متضامين بأن يدفعوا للطاعن مبلغ ٨٠٠ جنيه وقدرت بأسباب حكمها مبلغ ٣٠٠ جنيه أتعابا للطاعن عن إجراء عقد القسمة ومبلغ ٥٠٠ جنيه أتعابا عن مباشرة القضية فى درجتى التقاضى . وفى ٣٠ مايو سنة ١٩٥٧ و ٤ و ١٧ يونيو سنة ١٩٥٧ أعلن الطاعن ذلك الحكم الى المطعون عليهم ، وفى ٢٦ يونيو سنة ١٩٥٧ قرر بالطن فى الحكم المذكور بطريق النقض وببى طعنه على السببين الواردين فى تقرير الطعن ، وفى ١٦ أكتوبر سنة ١٩٥٨ تحرر بقلم كتاب المحكمة " محضر بعدم قبول أوراق " وثبت فيه أن الطاعن أبدى سببا ثالثا للطعن قال إنه يتعلق بالنظام العام وهو بطلان الحكم المطعون فيه لعدم ولاية أحد أعضاء الهيئة التى أصدرته ، ولم يقبل قلم الكتاب من الطاعن ايداع تقرير تكميلى يتضمن هذا السبب أو ايداع المستند الذى يستدل به عليه وهو صورة رسمية من حكم الجمعية العمومية لمحكمة النقض فى الطعن رقم ٥٦ سنة ٢٤ ق رجال القضاء وبعد استيفاء الاجراءات عرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلد ١٨ يناير سنة ١٩٦١ وبها صممت النيابة على ما جاء بمذكرتها التى طلبت فيها رفض الطعن وقررت دائرة الفحص إحالة الطعن الى هذه الدائرة وقد استوفيت الاجراءات التالية لمرحلة الإحالة وأودع الطاعن الصورة الرسمية لحكم الجمعية العمومية لمحكمة

النقض المشار إليها مع مذكرته التي ردها على دفاع المطعون عليهم ثم نظر الطعن بجلسته ٦ ديسمبر سنة ١٩٦١ وفيها صحت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إن حاصل ما ينعاه الطاعن بالسبب الأخير الذي أبداه — بعد انقضاء ميعاد الطعن — هو بطلان الحكم المطعون فيه بطلانا يتعلق بالنظام العام بمقولة إن السيد المستشار حسونه الطوير أحد أعضاء الهيئة التي أصدرت الحكم المطعون فيه بتاريخ ٨ يناير سنة ١٩٥٧ كان قد قدم استقالته وصدر قرار جمهوري بقبولها في ٧ يناير سنة ١٩٥٧ وبذلك تكون ولايته قد زالت قبل صدور الحكم المطعون فيه مما يترتب عليه بطلان ذلك الحكم .

وحيث إن هذا السبب وإن كان من الجائز ابدائه في أى وقت لتعلقه بالنظام العام إلا أن التمسك بمثل هذا السبب بعد فوات ميعاد الطعن لا يكون مجديا — على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — ما لم تكن عناصر الفصل في الطعن بناء على السبب المذكور مستكملة من واقع المستندات المقدمة بالملف تقديما صحيحا وفي المواعيد التي حددها القانون لما كان ذلك ، وكان الطاعن لم يودع حكم الجمعية العمومية لمحكمة النقض الذي يستدل به على صحة السبب الذي أبداه في الميعاد المحدد بالمادة ٤٢٩ مرافعات لإيداع المستندات وهو وقت التقرير بالطعن فإن ذلك السبب يعتبر عاريا عن الدليل بما يتعين معه اطراحه .

وحيث إن الطعن قد بنى في الأصل على سببين حاصل أولهما مخالفة الحكم المطعون فيه للقانون وقصوره في التسييب في خصوص تقدير أتعاب الطاعن في الدعوى رقم ٢١٩٨ سنة ١٩٥٣ كلى مصر وفي الاستئناف رقم ٤٩٠ سنة ٧١ ق القاهرة فقد اعتمد الحكم المطعون فيه عناصر تقدير الأتعاب المنصوص عليها في قانون المحاماة والتي قام على أساسها أيضا تقدير الحكم الابتدائي ومع ذلك فقد انتهى إلى تقدير ظاهر البخس بالنسبة إلى تقدير الحكم الابتدائي ولم يورد الحكم المطعون فيه أسبابا يمكن أن تحمل عليها مخالفته لتقدير الحكم الابتدائي كما أن الحكم المطعون فيه قد أبهم في بيان عناصر التقدير ولم يعن بإيضاح مؤداها ولا مدى انعكاسها على القضية فقد أشار إلى أهمية النزاع إشارة موجزة لا تكفى للتعريف بالقضية وما أثير فيها من دفوع وأوجه دفاع أو لبيان

قيمتها المادية وأثرها الأدبي على مراكز طرفيها وقد المع الحكم إلى ما بذله الطاعن من جهد في الدفاع دون إيضاح لمقدار هذا الجهد بإيراد بيان مفصل للذكرات الكتابية والمرافعات الشفوية التي اضطلع بها الطاعن في مرحلتى التقاضى في الدعوى مع ما اقتضاه ذلك من وقت وجهود فنية ومادية ومؤدى ذلك أن الحكم المطعون فيه لم يدخل في حساب تقدير الأتعاب مقدار الفائدة التي عادت على المطعون عليهم من القضاء لصالحهم نهائياً في الدعوى ولا مبلغ ما بذله فيها الطاعن من الجهود ، وقد أخطأ الحكم المطعون فيه أيضاً حيث ذكر بمناسبة البحث في تقرير حق امتياز للطاعن بالمبلغ المقضى به على أعيان التركة المخلفة عن مورث المطعون عليهم — أن التركة المذكورة لم تكن موضوع القضية المطلوب تقدير الأتعاب فيها بل كان موضوع هذه القضية هو الإقرار المؤرخ في ٢٥ يوليو سنة ١٩٣٣ الذى كان مطلوباً إلى المطعون عليهم تقديمه للطعن عليه بالتزوير ومؤدى ما ذكره الحكم المطعون فيه ذلك أنه استبعد من عناصر التقدير قيمة تركة المرحوم عزيزناشد التي اعتبرها الحكم الابتدائي ممثلة لقيمة النزاع ولم يورد الحكم المطعون فيه سبباً لاستبعادها من عناصر التقدير مع أنها جوهر المنازعة في القضية . فقد كان هدف السيدة أديل وابنتها فيوليت من طلبهما إلزام المطعون عليهم بتقديم ورقة الإقرار المشار إليها للطعن فيها بالتزوير كان هدفهما بطبيعة الحال الوصول بعد ذلك إلى الطعن في الأحكام الشرعية النهائية وبالتالي إلى إثبات استحقاقهما في تركة المرحوم عزيزناشد بما يدل على الارتباط الوثيق بين الدعوى وبين المنازعة على تلك التركة — ويتحصل السبب الثانى في مخالفة الحكم المطعون فيه للقانون وقصوره في التسبيب فيما يتعلق بتقدير أتعاب الطاعن عن إجراء عقد القسمة فقد أبرز الحكم في عبارات قوية الجهود التي بذلها الطاعن في عمل العقد ودلل على أن ما قام به محام آخر — على ما قاله المطعون عليهم — في إجراءات القسمة لا يقدح في جهد الطاعن ولا يقلل من قيمته ورغم ذلك انتهى الحكم إلى تقدير ضئيل للأتعاب لا يتفق مع هذه الأسباب ولا يتناسب مع التركة التي تناولها عقد القسمة ويكون الحكم بذلك قد خالف ما تنص عليه المادة ٤٢ من قانون المحاماة التي ربطت بين الأتعاب وبين ثروة الموكل وعقدت النسبة بينهما .

وحيث إن ما ينهه الطاعن بسبب طعنه مردود ذلك أن الحكم المطعون فيه قد أحاط بوقائع المنازعة وبما أبداه الطرفان فيها من أسباب الادعاء والدفاع وعرض لموضوع الدعوى المطالب بتقدير الأتعاب عنها واستعرض أقوال الجانبين في مقدار ما بذله الطاعن من جهد فيها وفي مدى اتصال موضوعها بالتركة المخلفة عن المرحوم عزيز ناشد ثم انتهى من ذلك إلى القول "بأن الطاعن على حق في المطالبة بتقدير أتعابه عن تلك القضية بمرحلتها الابتدائية والاستئنافية وتقدر له المحكمة عنها مبلغ ٥٠٠ جنيه مراعية في ذلك مركز الموكلين والوكيل وأهمية النزاع وما بذله الوكيل من جهد في القضية لا يقدح فيه أنه سلك في مرافعته سبيلا لا يقره عليه الدفاع عن الورثة في القضية الحالية إذ أن اختلاف وجهات النظر في أساليب الدفاع أمر مقرر وطبيعي وقد بذل الأستاذ طالب التقدير في خدمة القضية بدرجة جديها لا يمكن إنكاره وتشهد به مذكراته ومرافعاته فيها وقد تكفل بمجهوده فيها بالحكم لصالح موكله وترى المحكمة أن يكون الحكم له بهذا المبلغ بطريق التضامن على المطعون عليهم ... أما ما طلبه من القضاء عليهم من تركة مورثهم وبالا امتياز على أعيان التركة المخلفة عن المرحوم عزيز ناشد فلا ترى المحكمة له محلا إلى أن هذه التركة لم تكن موضوع القضية ٢١٩٨ سنة ١٩٥٣ بالذات وإنما كان يدور النزاع فيها حول الإقرار المؤرخ في ٢٥ يوليو سنة ١٩٣٣ الذي أرادت السيدة أديل وابنتها فيوليت أن تطعنا فيه بالتزوير" كما عرض الحكم لدفاع الطرفين في خصوص الأتعاب المناسبة لإجراء عقد القسمة فبين أن موضوع ذلك العقد أطيان زراعية مقدارها ١٦٦٠ فدانا ثم أورد الحكم عناصر التقدير بقوله "وفي صدد تقدير الأتعاب وبمراعاة مركز كل من الموكلين والوكيل ومقدار التركة التي تضمنها عقد القسمة المطالب عنه بالأجر وما بذله فيه الأستاذ البار الطاعن من جهد ترى المحكمة أن مبلغ ٣٠٠ جنيه حد القيمة وفيه الجزاء الكافي لعمله فيتعين تعديل الحكم على هذا الوجه" ولما كان هذا الذي أورده الحكم المطعون فيه يفيد أنه استظهر مقدار الجهد الذي بذله الطاعن في الدفاع في الدعوى رقم ٢١٩٨ سنة ١٩٥٣ كلى مصر بمرحلتها من جميع ما بها من الأوراق فلا يكون به حاجة بعد ذلك إلى سرد بيان مفصل بما قدمه الطاعن في تلك الدعوى من مذكرات كتابية أو اضطلع به من مرافعات شفوية ، وكان الحكم قد أخذ

في اعتباره أهمية النزاع في الدعوى المذكورة بخفاء على مناضلة الطرفين في مدى اتصالها بحقوق المطعون عليهم في التركة التي آلت إلى مورثهم من أخيه المرحوم عزيز ناشد مما يدل على تقديره أهمية النزاع ملحوظا فيه ذلك النضال ، وكان ما قرره الحكم من رفض طلب الطاعن إلزام المطعون عليهم باتعابه عن الدعوى المشار إليها من تركة مورثهم وبالاتياز على الجزء المورث أصلا عن المرحوم عزيز ناشد وما انتهى إليه قضاء الحكم من إلزام المطعون عليهم بهذه الأتعاب بطريق التضامن فإن ذلك ليس إلا تطبيقا صحيحا للقانون لأن المطعون عليهم يلتزمون شخصيا بالأتعاب التي يستحقها الطاعن ما دام أن الدعوى — المطالب بالأتعاب عنها — قد وجهت إلى المطعون عليهم بأشخاصهم لإلزامهم بتقديم ورقة لاقرار المقبول بأنها تحت أيديهم ولم توجه إليهم بوصفهم ورثة لمورثهم ولا يفيد ذلك أن الحكم المطعون فيه قدر أهمية ورقة الاقرار موضوع الدعوى تقديرا مجردا من الاتصال بتركة المرحوم عزيز ناشد أو أنه استبعد من الحساب ما كان يمكن أن يترتب على الحكم في تلك الدعوى لغير صالح المطعون عليهم من آثار تتعلق بالتركة المذكورة — ولما كان الحكم المطعون فيه وفي خصوص تقدير أتعاب الطاعن عن اجراء عقد القسمة قد صرح أنه راعى في التقدير مركز الموكلين (المطعون عليهم) ومقدار التركة التي تضمنها العقد وحدد مقدارها المسلم به من الطرفين فإنه بذلك لا يكون قد أغفل ثروة الموكل من عناصر تقدير الأتعاب ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه على ما يبين من أسبابه قد راعى في تقدير أتعاب الطاعن جميع العناصر التي يوجب قانون المحاماة مراعاتها في تقدير أتعاب المحامين وهي أهمية الدعوى وثروة الموكل والجهد الذي بذله الوكيل كما ذكر الحكم أنه أدخل في التقدير أيضا مركز الوكيل (الطاعن) وكان تقدير الأتعاب مما يستقل به قاضي الموضوع وكانت محكمة الاستئناف إذا عدلت في تقدير محكمة الدرجة الأولى لمبلغ الأتعاب غير ملزمة ببيان سبب هذا التعديل لأنه مما يدخل في سلطتها التقديرية فإن ما ينعاه الطاعن بسبب الطعن لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض ويتعين لذلك رفض الطعن .

جلسة ٢٤ من يناير سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد / محمود هياد رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمود القاضي ، وأميل جبران ، ومحمد ممتاز نصار ، وحافظ محمد بدوي .

(٢١)

الطعن رقم ٢٧٨ لسنة ٢٧ القضائية :

(١) دعوى . "سقوط الخصومة" . "مدة السقوط" .

نقض الحكم وإحالة القضية إلى محكمة الاستئناف للفصل فيها من جديد . مدة سقوط الخصومة تبدأ في هذه الحالة من تاريخ صدور حكم النقض باعتباره آخر إجراء صحيح في الدعوى ، لا من تاريخ إعلانه .

(ب) اعتراض الخارج من الخصومة . "مناطه" .

الغش أو التواطؤ أو الإهمال الجسيم ليس مبرراً لاعتراض الخارج من الخصومة إلا إذا توافرت علاقة السببية بينه وبين الحكم الصادر فيها .

(ج) اعتراض الخارج من الخصومة . "أسبابه" . محكمة الموضوع .

استخلاص الحكم أن في مكنته الطامع تحريك الاستئناف بامم المطعون عليه قبل فوات مدة سقوط الخصومة . اسناؤه الإهمال الجسيم للمطعون عليه — كسبب لاعتراض الخارج من الخصومة على الحكم الصادر بسقوطها — في غير محله . استخلاص موضوعي مبرر متى كان بأسباب مائنة .

١ — إذا كان قد قضى في الدعوى بنقض الحكم وإحالة القضية إلى محكمة الاستئناف للفصل فيها من جديد فإن مدة السنة المنصوص عليها في المادة ٣٠١ من قانون المرافعات الخاصة بسقوط الخصومة تبدأ في هذه الحالة من تاريخ صدور حكم النقض باعتبار أنه آخر إجراء صحيح في الدعوى لا من تاريخ إعلانه (*) .

(*) راجع نقض ١٩٥٧/٢/٧ مجموعة المكتب الفني ص ٨ ص ١٣٢ .

٢ — لا يصح اعتبار الغش أو التواطؤ أو الإهمال الجسيم مبررا لاعتراض الخارج عن الحصومة — طبقا للمادة ٤٥٠ من قانون المرافعات — إلا إذا توافرت علاقة السببية بينه وبين الحكم الصادر فيها — محل الاعتراض — بحيث يكون الغش أو الإهمال الجسيم هو الذى أدى إلى صدور هذا الحكم على الوجه الذى صدر به .

٣ — استخلاص الحكم أن فى مكتنة الطاعن تحريك الاستئناف باسم المطعون عليه قبل فوات ميعاد سقوط الحصومة وأنه من أجل ذلك يكون اسناد الإهمال الجسيم إلى المطعون عليه كسبب لاعتراض الخارج عن الحصومة على الحكم الصادر بسقوط تلك الحصومة — فى غير محله ، استخلاص موضوعى مبرر متى كان ذلك الاستخلاص سائغا .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع ، على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق ، تتحصل فى أنه بعريضة معلنة بتاريخ ١١/٥/١٩٤٤ أقام المطعون عليه الأول ضد باقى المطعون عليهم ، الدعوى رقم ٥١٢ سنة ١٩٤٤ — أمام محكمة المنصورة الابتدائية ، طالبا الحكم بتسليمه أطيانا مساحتها ٤٦ فداناً وه قرار يبط و ٢٠ سهما مبينة بالعريضة وفى أثناء تداول القضية أمام المحكمة باعت السيدة عليّة أحمد حسن عابدين المطعون عليها الرابعة ، إلى المرحوم عبد العظيم حسن حسن عابدين مورث الطاعنين ١٢ فداناً و ٢٣ قيراطاً و ١١ سهماً من هذه الأطيان وذلك بعقد محرر فى ١ من يولييه سنة ١٩٤٤ و بتاريخ ٣٠/١٠/١٩٤٤ حكمت المحكمة للمطعون عليه الأول بطلباته استأنف المطعون عليهم الباقون هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٥٦ سنة ٦٢ ق محكمة القاهرة ، و بتاريخ ١١/٦/١٩٤٧ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف و برفض الدعوى رفع المطعون عليه الأول طعناً بطريق النقض

عن هذا الحكم قيد برقم ١٩١ سنة ١٧ ق، وفي ٢٢/٦/١٩٥٠ قضت المحكمة بنقض الحكم وبإحالة القضية إلى محكمة استئناف المنصورة للفصل فيها من جديد ، وقد قيد الاستئناف بعد ذلك بجدولها برقم ٢١٤ سنة ٣ ق - وفي ١/٨/١٩٥١ أقام المطعون عليه الأول ضد المطعون عليهم الباقيين أمام محكمة استئناف المنصورة الدعوى رقم ٢٤٠ سنة ٣ ق طالبا الحكم بسقوط الخصومة في هذا الاستئناف - وفي ١٩٥٣/٤/٧ حكمت المحكمة "بسقوط الخصومة في الاستئناف المذكور وباعتبار الحكم المستأنف الصادر بتاريخ ٣٠/١٠/١٩٤٤ في القضية الرقيمة ١٢/٥١٢/١٩٤٤ كلى المنصورة انتهائيا" ، بانية حكمها على المادتين ٣٠١ ، ٣٠٥ من قانون المرافعات على أساس أن الاستئناف لم يجعله أحد من المستأنفين إلا في ٢٦/٨/١٩٥١ أى بعد مضي سنة فأكثر من وقت صدور الحكم من محكمة النقض بل ومن وقت إعلان هذا الحكم في ٢٣/٧/١٩٥٠ - اعترض الطاعنون وباقي ورثة المرحوم عبد العظيم حسن حسن عابدين ، على هذا الحكم بالاعتراض رقم ٤٤ سنة ٨ ق محكمة استئناف المنصورة وبتاريخ ١٠/٦/١٩٥٧ حكمت المحكمة بعدم قبول الاعتراض مع إلزام المعارضين بالمصروفات وبغرامة قدرها ألف قرش للخرانة العامة - طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض للأسباب المبينة بالتقرير وقدمت النيابة العامة مذكرة انتهت فيها إلى أنها ترى الحكم برفض الطعن عرض الطعن على دائرة فحص الطعون وبتاريخ ١٧/٣/١٩٦٢ قررت إحالته إلى هذه الدائرة - قدم المطعون عليه الأول مذكرة طلب فيها الحكم برفض الطعن . وقدمت النيابة العامة مذكرة تكميلية أحالت فيها إلى ما تضمنته مذكرتها الأولى ولدى نظر الطعن أمام هذه الدائرة أصر كل طرف على طلباته ، وصحمت النيابة العامة على مذكرتها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين حاصل أولهما أن الحكم المطعون فيه خالف القانون ذلك أنه أقام قضاءه على أن الطاعنين لم تكن لهم مصلحة في الاعتراض وقرر أن توافر الضرر هو شرط لازم لإعمال حكم الفقرة الأولى من المادة ٥٠ من قانون المرافعات ، وإن الطاعنين لم يلحقهم ضرر ما من الحكم القاضي بسقوط الخصومة في الاستئناف وببصيرة الحكم المستأنف انتهائيا - ثم إن الحكم المطعون فيه نفى عن المطعون عليها الرابعة - البائعة لمورث الطاعنين - الإهمال

الجسيم وتوافر الغش لديها وتواطؤها مع خصمها المطعون عليه الأول — هذا في حين أن الحكم المعترض عليه كان من مؤداه انتزاع الأرض المباعة لمورثهم من تحت أيديهم وفي ذلك أبلغ الضرر بحقوقهم — وفي حين أنهم ساقوا من القرائن ما يكفي لثبوت الغش والتواطؤ لدى المطعون عليها الرابعة وإهمالها الجسيم ، ذلك أنها لم توال السير في الاستئناف بعد صدور الحكم من محكمة النقض بأحوالة القضية إلى محكمة الاستئناف للفصل فيها من جديد وأنها أقرت بصحة الإعلان الباطل الذي بموجبه أعلن هذا الحكم إليها مع أن مدة السقوط — على الرأي الراجح — تبدأ من تاريخ إعلان هذا الحكم لا من تاريخ صدوره — ولم ينفي الحكم المطعون فيه الغش والتواطؤ والإهمال عن المطعون عليها الرابعة إلا بالاستناد إلى أمور وهمية زعم أن عبارات عقد البيع تدل عليها — وحاصل السبب الثاني أن الحكم المطعون فيه شابه القصور إذ أقام قضاءه على تقديرات تخالف ما هو ثابت في عقد البيع الذي استند إليه .

وحيث إن هذين السببين مردودان أولا — بما جاء في الحكم المطعون فيه إذ قرر (وحيث إن المدعين في الدعوى الماثلة قد بنوا اعتراضهم على الفقرة الأولى من المادة ٤٥٠ من قانون المرافعات التي تكلمت عن حالة الغش أو التواطؤ أو الإهمال الجسيم بقولهم إن السيدة علية أحمد حسن عابدين التي باعت الـ ١٢ فدانا لمورثهم قد توأطأت مع شقيقها السيد / بيمرس أحمد حسن عابدين وأقرت أنها استلمت إعلان حكم النقض من العمدية وبذا تعتبر مدة السنة قد فاتت منذ ذلك الإعلان الأمر الذي ترتب عليه الحكم بسقوط الخصومة وحيث إن هذه الواقعة غير صحيحة إذ أنه قد وضح لهذه المحكمة من دراسة ملف دعوى سقوط الخصومة رقم ٢٤٠ سنة ٣ ق أن محكمة استئناف المنصورة كانت في أول الأمر قد اتجهت إلى تحقيق الدفاع المقدم من السيد / السيد أحمد حسن عابدين (وله نفس المصلحة التي لأخته السيدة علية) المؤسس على أن هذه الأخيرة لم تعلن إعلانا صحيحا ولم تستلم صورة الإعلان ولذا ... إلخ . ولكنها عادت بعد ذلك وعدلت هذا الرأي عملا بالمادة ١٦٥ مرافعات وقضت ... في ٧ من أبريل سنة ١٩٥٣ بأن بدء احتساب السنة لا يبدأ من تاريخ إعلان حكم النقض ... بل من يوم النطق به ... ومعنى ذلك أن — الإدعاء بأن الحكم بسقوط الخصومة

قد بنى على غش السيدة / عليّة أحمد حسن عابدين غير صحيح — وهذا الذى قرره الحكم لاختلافه فيه للقانون ، ذلك أن الحكم المعترض عليه ، التزم ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة من أن مدة السنة المنصوص عليها فى المادة ٣٠١ مرافعات الخاصة بسقوط الخصومة ، تبدأ فى مثل هذه الدعوى من تاريخ صدور حكم التقضى ، باعتبار أنه آخر إجراء صحيح فى الدعوى ، لا من تاريخ إعلان هذا الحكم — والغش — أو التواطؤ أو الإهمال الجسيم — إذا لم تتوافر علاقة السببية بينه وبين الحكم الصادر فى الدعوى بأن كان هو الذى أدى إلى صدور هذا الحكم على الوجه الذى صدر به — فإنه لا يصبح اعتباره مبررا لاعتراض الخارج عن الخصومة على هذا الحكم ، عملا بالمادة ١/٤٥٠ مرافعات ومردودان ثانيا بأنه نص فى البند الرابع من عقد البيع الصادر من المطعون عليها الرابعة لمورث الطاعنين والمقدم بملف الطعن على أن ” الأطيان المبيعة بهذا العقد هى ملك صحيح للبائعة “ وعلى أن ” بيبرس حسن عابدين ينازع البائعة فى ملكيتها وقد رفع فعلا دعوى أمام محكمة المنصورة الابتدائية الأهلية بموجب عريضة دعوى تاريخها ١١ مايو سنة ١٩٤٤ “ — ونص فى البند السادس من هذا العقد على أن الثمن وقدره ٢٠٧٦ جنيها و ٣٩٠ مليا دفع منه ٨٠ جنيها وتعهد المشتري بأن يدفع إلى البائعة ٥٠٠ جنيه بعد تسلم الأطيان المبيعة مباشرة ” أما باقى الثمن فيبقى محبوسا لدى المشتري بدون فوائد مخصصة تخصيصا صريحا للطايات والإدعاءات المرفوعة من بيبرس أحمد حسن عابدين ... وما يصرفه المشتري من مصاريف وأتعاب فى سبيل الدفاع عن حقوقه وحقوق البائعة فى هذه القضايا ... إلخ “ ونص فى البند الثامن من هذا العقد على ما يأتى (مصاريف هذا العقد النسبية الخاصة بالتسجيل لنقل الملكية هى فقط على المشتري أما باقى الرسوم والمصاريف والأتعاب منها ما يلزم للإعلان والتسليم أو للشهادات العقارية أو للقضايا المقامة من بيبرس أحمد حسن عابدين ... سواء كانت هذه المصاريف والأتعاب لحضور المحامين عن البائعة أو عن المشتري كلها على البائعة وحدها تخصم من أصل ما هو محجوز طرف المشتري من باقى الثمن) — وقد استخلص الحكم المطعون فيه من ذلك أن نية المتعاقدين قد انصرفت إلى أن مورث الطاعنين هو الذى يقوم بالإففاق على القضية وتحويل المحامين وإمدادهم بالمعلومات ، وهو الذى

يوجه الدفاع إلى المطعون عليها الرابعة كى يتمكن من المحافظة على الأتيان المبيعة منها — وبني الحكم قضاءه على ما رتبته على هذا الاستخلاص من أن الطاعنين كان في مقدورهم تحريك الاستئناف باسم المطعون عليها الرابعة قبل فوات ميعاد سقوط الخصومة ، ومن أنه من أجل ذلك يكون إسناد الإهمال الجسيم إليها ، في غير محله ، وهو استخلاص موضوعي مبرر لا انحراف فيه عن عبارات العقد ولا مسخ لها .

وحيث إنه يبين من ذلك أن الحكم المطعون فيه ، أقيم على أسباب صائغة تكفي لجملة مما يتعين معه القضاء برفض الطعن .

جلسة ٢٤ من يناير سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد / محمود عياد رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمود القاضى ، وأميل جبران ، ومحمد ممتاز نصار ، وحافظ محمد بدوى .

(٢٢)

الطعن رقم ٣٣٦ لسنة ٢٧ القضائية :

(١) استئناف " طريقة رفع الاستئناف " . إفلاس . بطلان " البطلان المتعلق بالنظام العام " .

الأصل أن يرفع الاستئناف بعريضة تقدم إلى قلم الكتاب فيما عدا الدعاوى المنصوص عليها في المادة ١١٨ مرافعات إذ يرفع الاستئناف عنها بتكليف بالحضور (*) . مخالفة ذلك مؤداها البطلان الذى تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها .

ليست دعوى الغير بأحقية محل تجارى وضعت عليه الأختام على أنه مملوك للدين المطلوب شهر إفلاسه ، من دعاوى شهر الإفلاس ولا من الدعاوى التى تنظر على وجه السرعة . استئناف الحكم الصادر عنها لا يرفع بتكليف بالحضور .

(ب) نقض " الحكم فى الطعن " أثره .

نقض الحكم الصادر بقبول الاستئناف شكلا والقضاء بعدم قبوله لرفعه بغير الطريق الذى رسمه القانون . وجوب نقض الحكم الموضوعى الصادر فى الاستئناف تبعاً لذلك .

١ - الأصل - طبقاً للمادة ٤٠ من قانون المرافعات - فى رفع الاستئناف أن يكون بعريضة تقدم إلى قلم كتاب المحكمة المختصة فيما عدا الدعاوى المنصوص عليها فى المادة ١١٨ من قانون المرافعات فإن الاستئناف عنها يرفع بتكليف بالحضور بحيث يترتب البطلان جزاء على مخالفة الطريق الواجب اتباعه فى رفع الاستئناف وتحكم به المحكمة من تلقاء نفسها . ولما كانت دعوى الغير بأحقية

(*) يلاحظ ما استحدثه القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ من تعديلات فى قانون المرافعات .

لمحل تجارى وضعت عليه الأختام على اعتبار أنه مملوك للمدين المطلوب شهر إفلاسه، ليست من دعاوى شهر الإفلاس التى نص المشرع عليها فى المادة ١١٨ مرافعات دون الدعاوى الناشئة عن التفليسة والمترتبة عليها، كما أن هذه الدعاوى ليست من الدعاوى التى أوجب القانون نظرها على وجه السرعة — إذ المناط فى تحديد تلك الدعاوى هو أمر الشارع لا تقدير المحكمة أو إرادة الخصوم، لما كان ذلك، فإن الحكم المطعون فيه الصادر بقبول الاستئناف المرفوع — عن الحكم الصادر فى تلك الدعاوى — بطريق التكليف بالحضور يكون مخالفا للقانون. (*)

٢ - يترتب على نقض الحكم المطعون فيه الصادر بقبول الاستئناف شكلا والقيءاء بعدم قبول ذلك الاستئناف شكلا لرفعه بغير الطريق الذى رسمه القانون، نقض الحكم الموضوعى الصادر فى الاستئناف تبعا لذلك طبقا لنص المادة ٤٤٧ من قانون المرافعات .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تحصل حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن فى أن الطاعنين قدما إلى رئيس محكمة القاهرة بطلب صدور أمر بوضع الأختام على محل تجارة مدينتهما التاجر عزت رياض لتوقفه عن دفع ديونه لهما مما يعتبر معه فى حالة إفلاس . وصدر الأمر من رئيس المحكمة بوضع الأختام فتظلم

(*) راجع نقض ١٩٥٩/٣/١٩ مجموعة المكتب الفنى من ١٠ ص ٢٣٢ رقم ٣٦ "دهوى الغير أحقيقته لمنقولات وضعت عليها الأختام فى تفليسة آخر لا يحكمها نص المادة ٥٢٨ مرافعات وإنما يحكمها نص المادة ٢١٧ من قانون للتجارة الوارد فى باب الإفلاس". راجع نقض ١٩٦٢/١/٢٥ مجموعة المكتب الفنى من ١٣ ص ٩٠ "دهوى بطلب إعادة أعمال التفليسة ليست من دعاوى المادة ١١٨ مرافعات . حكم المادة ١١٨ مرافعات يمتد إلى دعاوى شهر الإفلاس ومعداها دون الدعاوى الناشئة من التفليسة".

المطعون عليه الأول من هذا الأمر إلا أن تطلبه رفض لرفعه من غير ذي صفة وعندئذ رفع الدعوى رقم ٥٤٩ سنة ١٩٥٦ افلاس القاهرة طالبا الحكم بأحقية المحل التجارى ورفع الأختام الموضوعة عليه وقضى فى ١٢ يناير سنة ١٩٥٧ برفض الدعوى فاستأنف المطعون عليه الأول هذا القضاء بالاستئناف رقم ٦٨ سنة ٧٤ ق وقد دفع المستأنف عليهما (الطاعنان) الاستئناف بعدم قبوله لرفعه بغير الطريق الذى رسمه القانون فى المادة ٤٠٥ مرافعات المعدلة بالقانون رقم ٣٦٤ لسنة ١٩٥٣ وفى ٢٦ مارس سنة ١٩٥٧ قضت محكمة الاستئناف بقبول الاستئناف شكلا وبإحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات ونفى ملكية المحل التجارى موضوع النزاع، وفى ١٧ يونيو سنة ١٩٥٧ قضت المحكمة الاستئنافية بإلغاء الحكم المستأنف وبأحقية المستأنف (المطعون عليه الأول) للمحل التجارى و برفع الأختام الموضوعة عليه . وبتاريخ ١٢/٩/١٩٥٧ طعن الطاعنان فى الحكمين الاستئنافيين بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة برأيها طلبت فيها من دائرة فحص الطعون إحالة الطعن إلى الدائرة المدنية لنقضه . وبتاريخ ٣١ يناير سنة ١٩٦١ قررت دائرة فحص الطعون إحالة الطعن إلى الدائرة المدنية والتجارية . وبعد استيفاء الاجراءات التالية للإحالة نظر الطعن أمام هذه المحكمة بجلسة ١٠ يناير سنة ١٩٦٣ وفيها صممت النيابة على طلب نقض الحكم .

وحيث إن مما ينعاه الطاعنان على الحكم المطعون فيه فى السبب الأول أنه خالف القانون — وفى بيان ذلك يقولان إن المطعون ضده الأول أقام دعواه أمام محكمة أول درجة بطلب الحكم بأحقية المحل التجارى الموين بصحيفة الدعوى ورفع الأختام الموضوعة عليه وقضت المحكمة برفض الدعوى وأنه استأنف الحكم بتكليف بالحضور على أساس أن الحكم صدر فى دعوى من الدعاوى المنصوص عليها فى المادة ١١٨ مرافعات فى حين أنها ليست كذلك وقد قضى الحكم الاستئنافية الصادر بإحالة الدعوى إلى التحقيق بقبول الاستئناف شكلا دون أن يفتن إلى ما تقضى به المادة ١/٤٠٥ مرافعات من وجوب رفع الاستئناف بعريضة تقدم إلى قلم كتاب المحكمة المختصة بنظره ودون أن تفتن إلى الدفع الذى أثاره الطاعنان فى هذا الشأن الأمر الذى يعيب الحكم ويبطله وبالتالي يبطل الحكم المترتب عليه والذى قضى بإلغاء الحكم المستأنف .

وحيث إن هذا النعى صحيح — ذلك أن الفقرة الأولى من المادة ٤٠٥ من قانون المرافعات قد جعلت الأصل في رفع الاستئناف أن يكون بعريضة تقدم إلى قلم كتاب المحكمة المختصة واستثنت الفقرة الثانية منها الدعاوى المنصوص عليها في المادة ١١٨ مرافعات ونصت على أنه يرفع الاستئناف عنها بتكليف بالحضور وربت الفقرة الأخيرة البطلان جزاء على مخالفة الطريق الواجب اتباعه في رفع الاستئناف ، ولما كان يبين من الأوراق أن الدعوى التي صدر فيها الحكم المستأنف لم تكن دعوى شهر افلاس بل دعوى أحقية محل تجارى وضعت الأختام عليه على اعتبار أنه مملوك للدين المطلوب شهر افلاسه وكان المشرع قد نص في المادة ١١٨ مرافعات على دعاوى شهر الافلاس وحدها دون الدعاوى الناشئة عن التفليسة أو المترتبة عليها كما أن الدعوى المذكورة ليست من الدعاوى التي نص المشرع على وجوب نظرها على وجه السرعة وكان المناط في تحديد الدعاوى التي تنظر على وجه السرعة هو أمر الشارع وليس تقدير المحكمة ولا إرادة الخصوم — فإن الحكم الصادر بقبول الاستئناف المرفوع بطريق التكليف بالحضور شكلا — يكون قد خالف القانون ويتعين لذلك نقضه والقضاء بعدم قبول الاستئناف لرفعه بغير الطريق الذي رسمه القانون .

وحيث إنه يتعين تبعا لذلك وتطبيقا لنص المادة ٤٤٧ من قانون المرافعات نقض الحكم الموضوعى الصادر بتاريخ ١٧ يونيو سنة ١٩٥٧ .

جلسة ٢٤ من يناير سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد المستشار الحسيني العوضى ، وبحضور السادة المستشارين : محمود توفيق اسماعيل و
ومحمد عبد الحميد السكري ، ولطفي هل ، وحافظ محمد بدوي .

(٢٣)

الطعن رقم ٣٩٠ لسنة ٢٧ القضائية :

(١) نقض "إعلان الطعن" . "تقرير الطعن" . "بياناته" .

مناط إعلان الطعن أن يعان تقرير الطعن مؤشرا عليه بقرار الإحالة بورقة من أوراق المحضرين وبالأوضاع العادية في الخمسة عشر يوما التالية لقرار الإحالة . وبحسب اشتمال ورقة الإعلان على البيانات المنصوص عليها بالمادة العاشرة من قانون المرافعات . لا يبطل الإعلان خلو الصورة المسجلة إلى الخصم من بيان تاريخ التقرير بالطعن لقلم الكتاب أو اسم الموظف الذي قرر بالطعن أمامه لأنه ليس من البيانات الواجبة قانونا .

(ب) علامات تجارية "المعارضة في تسجيلها" .

لصاحب الشأن أن يعارض في تسجيل العلامة التجارية . تقديم ورثة المالك الأصل للعلامة التجارية هذه العلامة والمحل التجاري ضمن الحصص العينية للشركة المطعون عليها . انتقال ملكية العلامة التجارية إليها بمقتضى عقد الشركة . إعتبار الشركة من ذوي الشأن بالنسبة لحق المعارضة في تسجيل العلامة التجارية .

(ج) علامات تجارية . "نقل ملكية العلامة" . غير .

الغير الذي لا يحتاج إليه بنقل ملكية العلامة التجارية إلا بعد التأشير والإشهاد هو كل من ثبت له على العلامة المبيعة حق عيني بعوض .

(د) شركات "الشركة المساهمة" . "فترة التأسيس" .

تعتبر الشركة المساهمة في فترة التأسيس ممثلة بالمؤسسين . لأحدهم خلال هذه الفترة أن يتقدم — ولحساب الشركة المستقبلية — للدفاع عن العلامة التجارية التي انتقلت إليها ملكيتها .

(هـ) علامات تجارية . "التشابه بين علامتين" . مناطه .

ليس الفصيل في التمييز بين علامتين باحتواء العلامة على حروف أو رموز أو صور مما تحتويه العلامة الأخرى . العبرة بالصورة العامة التي تنطبع في ذهن نتيجة لتركيب هذه الصور أو الرموز وبالشكل الذي تبرز به في علامة أخرى بصرف النظر عن العناصر المركبة فيها وعملاً إذا كانت الواحدة فيها تشترك في جزء أو أكثر مما تحتويه الأخرى .

١ - كل ما تشترطه المادة ١١ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن بالنقض ، لصحة إعلان الطعن هو أن يعلن تقرير الطعن مؤشراً عليه بقرار الإحالة إلى جميع الخصوم الذين وجه إليهم الطعن وأن يكون الإعلان بورقة من أوراق المحضرين وبالأوضاع العادية في الخمسة عشر يوماً التالية لقرار الإحالة فكلما تحقق أن الإعلان قد تم في ميعاده على هذا النحو واشتملت ورقته على جميع البيانات الواجب امتثالها طبقاً للمادة العاشرة من قانون المرافعات فإنه يكون صحيحاً ولا يبطله خلو الصورة المسلمة إلى الخصم من بيان تاريخ التقرير بالطعن بقلم الكتاب أو اسم الموظف الذي قرر بالطعن أمامه إذ أن هذا البيان ليس من البيانات التي يوجب القانون اشتمال ورقة الإعلان عليها . ولا يؤثر في صحة الإعلان كذلك الادعاء بعدم إشتمال صورة تقرير الطعن المعانة من التأشير عليها بقرار الإحالة ما دامت صورة الإعلان المقدمة بملف الطعن قد اشتملت على بيان المحضر أن المطعون عليه قد أعلن بصورة مطابقة للأصل من تقرير الطعن مؤشراً عليه بقرار الإحالة متى كان ذلك ليس محل نعي من المطعون عليه .

٢ - أجازت المادة ١٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ لصاحب الشأن أن يعارض في تسجيل العلامة التجارية فإذا كان يبين من تقارير الحكم المطعون فيه أن ورثة المالك الأصلي للعلامة التجارية قد قدموا هذه العلامة ومحلهم التجاري ضمن الحصص العينية التي اشتركوا بها في رأس مال الشركة المطعون عليها فإن هذه الشركة - وقد انتقلت إليها العلامة التجارية بمقتضى عقد الشركة - تعتبر صاحبة شأن في حكم المادة ١٢ صالفة الذكر .

٣ - الغير الذي لا يحتاج عليه بنقل ملكية العلامة التجارية إلا بعد التأشير والإشهار وفقاً لنص المادة ٢٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ هو كل من ثبت له على العلامة المبيعة حق عيني بعوض .

٤ — تعتبر الشركة المساهمة في فترة التأسيس ممثلة بالمؤسسين ومن ثم فيكون لأحدهم أن يتقدم — خلال فترة التأسيس — لحساب الشركة المستقبلية للدفاع عن العلامة التجارية التي انتقلت إليها ملكيتها .

٥ — ليس الفیصل فی التمييز بين علامتين باحتواء العلامة على حروف أو رموز أو صور مما تحتويه العلامة الأخرى بل العبرة بالصورة العامة التي تنطبع في الذهن نتيجة لتركيب هذه الصور أو الرموز وبالشكل الذي تبرز به في علامة أخرى بصرف النظر عن العناصر التي ركبت فيها وعمما إذا كانت الواحدة فيها تشترك في جزء أو أكثر مما تحتويه الأخرى ومن ثم فالحكم المطعون فيه إذ أنزل حكم هذه الضوابط مقررًا — في نطاق سلطته الموضوعية — وجود تشابه خادع بين علامتي الطاعن والمطعون عليه فإنه لا يكون قد خالف القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن الطاعن تقدم في ١٣/١٢/١٩٤٥ بطلب إلى إدارة تسجيلات العلامات التجارية قيد تحت رقم ١٢٦٥١ لتسجيل علامة تجارية "القباني" عن منتجاته من الصابون من الفئة رقم ٣ من الملاحق رقم ١ المرفق بالقرار الوزاري رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالعلامات والبيانات التجارية وقد قررت تلك الإدارة قبول العلامة وشهرها بالعدد رقم ١٤٧ من جريدة العلامات التجارية الصادرة في نوفمبر سنة ١٩٥٢ إلا أن الشركة المطعون عليها عارضت في هذا التسجيل باخطار كتابي مقدم من وكيلها في ١٢/١/١٩٥٣ مستندة في ذلك إلى وجود تشابه بين علامتها المسجلة تحت رقم ٤٩٦ والعلامة المعارض في تسجيلها وبعد أن رد الطاعن على هذا الاعتراض في ٢٦/١/١٩٥٣ بعدم وجود تشابه بين العلامتين قررت إدارة العلامات قبول المعارضة بناء على وجود التشابه بين العلامتين — طعن الطاعن في هذا القرار أمام محكمة

القاهرة الابتدائية طالبا الحكم بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بإلغاء قرار إدارة العلامات التجارية رقم ٩١٢ والحكم من جديد برفض معارضة الشركة المطعون عليها وقبول تسجيل الطلب المقدم منه عن علامة "القباني" مع إلزام المطعون عليه الأول بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة ومحكمة القاهرة الابتدائية حكمت في ٨ من أكتوبر سنة ١٩٥٥ بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بإلغاء قرار إدارة العلامات التجارية المطعون فيه والحكم بتسجيل علامة الطاعن المقدم عنها الطلب رقم ١٢٦٥١ وإلزام المدعى عليه الأول بصفته "المطعون عليه الأول" بالمصاريف وبمبلغ ٣٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة رفعت الشركة المطعون عليها استئناف عن هذا الحكم قيد برقم ٨٤٠ سنة ٧٢ قضائية أمام محكمة استئناف القاهرة فقضت في ٢٥ من يونيو سنة ١٩٥٧ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف ورفض المعارضة المرفوعة من المستأنف عليه الأول "الطاعن" في القرار الصادر من إدارة العلامات التجارية والقاضي برفض تسجيل علامته رقم ١٢٦٥١ وبتأييد القرار المشار إليه مع إلزام المستأنف عليه الأول بالمصروفات عن الدرجتين وبمبلغ ١٥ جنيها مقابل أتعاب المحاماة - وبتاريخ أول ديسمبر سنة ١٩٥٧ طعن الطاعن بالنقض في هذا الحكم وبعد استيفاء الإجراءات أبدت النيابة العامة رأيا بمذكرة ضمنيتها طلب رفض الطعن وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت إحالته إلى دائرة المواد المدنية والتجارية وفي ١٢ ديسمبر سنة ١٩٦١ ، قام الطاعن بإيداع أصل ورقة إعلان الطعن ومذكرة شارحة وفي ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٦١ أودعت المطعون عليها مذكرة بدفاعها دفعت فيها ببطلان إعلان الطعن نخلو الصورة المعلنة من البيانات الجوهرية التي يجب أن تشمل عليها مثل التاريخ واسم الطاعن ومتلقى الطعن وخلوها أيضا من قرار الإحالة وفي ٨ من يناير سنة ١٩٦٢ أودع الطاعن مذكرة بالرد على مذكرة المطعون عليها إنتهى فيها إلى طلب رفض الدفع المنوه عنه وفي ١١ من أبريل سنة ١٩٦٢ أودعت النيابة العامة مذكرة ضمنيتها طلب رفض الدفع المبدى من المطعون عليها وصممت على ما أبدته في مذكرتها السابقة من طلب رفض الطعن وباجلسة المحددة لنظر الطعن تمسكت النيابة العامة برأيها السابق إبداءه بمذكرتها .

ومن حيث إن مبنى ما دفعت به المطعون عليها من بطلان إعلانها بتقرير الطعن هو خلو ذلك الإعلان من البيانات التي يجب أن يشتمل عليها مثل التاريخ وإسم الطاعن ومتلقى الطعن وقرار الإحالة وهي بيانات جوهرية يترتب على إغفالها بطلان الإعلان .

ومن حيث إن هذا الدفع مردود بأن كل ما تشترطه المادة ١١ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض لصحة إعلان الطعن أن يعلن تقرير الطعن مؤشرا عليه بقوار الإحالة إلى جميع الخصوم الذين وجه اليهم الطعن وأن يكون هذا الإعلان بورقة من أوراق المحضرين وبالأوضاع العادية وأن يتم هذا الإعلان في الخمسة عشر يوما التالية لقرار الإحالة فكلمة تحقق أن الإعلان قد تم في ميعاده على هذا النحو واشتملت ورقته على جميع البيانات الواجب إستيفؤها طبقا للمادة العاشرة من قانون المرافعات فإنه يكون صحيحا ولا يبطله خلو الصورة المسلمة إلى الخصم من بيان تاريخ التقرير بالطعن بقلم الكتاب أو إسم الموظف الذي قرر بالطعن أمامه إذ أن هذا البيان ليس من البيانات التي يوجب القانون إشتمال ورقة الإعلان عليها ولما كان الثابت من أن الطعن أعلن إلى المطعون عليها في ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٦١ - أي في الميعاد القانوني وكانت صورة الإعلان المقدمة منها قد إشتملت على جميع البيانات التي توجب المادة العاشرة من قانون المرافعات إشتمال ورقة الإعلان عليها فإنه لا يؤثر في صحة هذا الإعلان ما جاء في الصورة من إغفال تاريخ التقرير بالطعن وإسم الموظف الذي قرر بالطعن أمامه كما لا يؤثر في صحة ما تقول به المطعون عليها من عدم إشتمال صورة تقرير الطعن المعلنه من التأشير عليها بقرار الإحالة ما دامت صورة إعلان الطعن المقدمة منها بملف الطعن جاء بها على لسان المحضر أنه أعلنها بصورة طبق الأصل من تقرير الطعن مؤشرا عليه بقرار الإحالة وهو ما لم تطعن عليه المطعون عليها بطعن ما ومن ثم يكون هذا الدفع متعين الرفض .

ومن حيث إن الطعن قد إستوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن الطاعن ينهى بالوجه الأول من السبب الأول على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون قائلا إنه دفع أمام محكمة الموضوع بعدم قبول

المعارضة المرفوعة من الشركة المطعون عليها لإدارة العلامات التجارية لرفعها من غير ذي صفة إذ أن العلامة التجارية موضوع المنازعة — كانت مملوكة للمرحوم نيقولا كحلا وظلت مسجلة باسمه حتى وفاته فهو صاحب الحق في الحماية التي يسبغها القانون على تلك العلامة — ولما كانت المعارضة في تسجيل العلامة قد قدمت من الأستاذ أسطفان باسيلي المحامي بصفتة وكيل عن الشركة المطعون عليها فإنها تكون مقدمة من غير ذي صفة وذلك لاستقلال شخصية الشركة الاعتبارية عن شخصية المرحوم نيقولا كحلا مالك العلامة أما ما جاء بالحكم المطعون فيه من أنه ب وفاة المرحوم نيقولا كحلا انتقلت ملكية العلامة إلى ورثته وهؤلاء بدورهم كونوا الشركة المطعون عليها مع آخرين بعقد جاء به أن ما يملكه الورثة الشركاء في أسهم الشركة قد قدر في مقابل الحصص العينية المملوكة له في مصانع المرحوم نيقولا كحلا والآيل اليهم بالميراث فإن هذا العقد إن كان من شأنه أن ينقل ملكية العلامة من ذمة الشركاء إلى ذمة الشركة المطعون عليها فإنه لا يحتاج عليه بهذا النقل باعتباره غيرا في حكم المادة ٢٠ من القانون رقم ٥٧ — لسنة ١٩٣٩ التي تنص على أنه "لا يكون نقل ملكية العلامة أورهنا حجة على الغير إلا بعد التأشير به في السجل واشهاره بالكيفية التي تقررها اللائحة التنفيذية ، ذلك التأشير والإشهار اللذان لم يتما حتى الآن " .

ومن حيث إن هذا النعي مردود بأنه لما كانت المادة ١٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ قد أجازت لصاحب الشأن أن يعارض في تسجيل العلامة التجارية وكان يبين من تقارير الحكم المطعون فيه ومما ذكره الطاعن بسبب الطعن أن ورثة المالك الأصلي للعلامة قد قدموا هذه العلامة مع محالهم التجاري ضمن حصصهم العينية التي اشتركوا بها في رأس مال الشركة المطعون عليها فإن الشركة التي انتقلت إليها ملكية العلامة بمقتضى عقد الشركة تعتبر صاحبة شأن في حكم المادة ١٣ المشار إليها ولا محل لما يتحدى به الطاعن من أن هذا النقل لا يحتاج به عليه عملا بنص المادة ٢٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ المنوه عنها بسبب الطعن باعتباره غيرا إذ أن الطاعن لا يعتبر غيرا في حكم هذه المادة ذلك أن الذي تعنيه المادة المذكورة بالغير الذين لا يحتاج عليهم بنقل ملكية العلامة التجارية إلا بعد التأشير والإشهار المنوه عنهما بتلك المادة إنما هم الغير الذين يثبت لهم

على العلامة المبيعة حق عيني بعوض ولم يدع الطاعن بوجود مثل هذا الحق له وإذ انتهى الحكم في منطوقه إلى هذه النتيجة الموافقة للقانون فإنه لا يعيبه ما يكون قد اشتمل عليه من تقارير قانونية خاطئة .

ومن حيث إن الطاعن ينعى بالوجه الثاني من السبب الأول وبالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والقصور في التسبيب إذ دفع أمام محكمة الموضوع بعدم قبول المعارضة على أساس آخر هو أنه في ١٩٥٣/١/١٢ قرر الأستاذ اسطفان باسيل المحامي بالمعارضة في تسجيل العلامة بصفته وكيلًا من الشركة المطعون عليها مع أنه لم يكن لهذه الشركة حينئذ وجود قانوني إذ لم يتوافر لها هذا الوجود إلا بالنشر عنها في ١٩٥٣/٦/٢٥ ومن ثم فلم يكن لها وقت تقديم المعارضة أهلية لعدم توافر الشخصية الاعتبارية التي تتيح لها تقديمها ومع ذلك رفضت محكمة الاستئناف هذا الدفع دون أن تورد في حكمها أسبابا لهذا الرفض بخفاء الحكم بذلك مخالفا للقانون ومشوبا بالقصور .

ومن حيث إن هذا النعي مردود بأن الثابت من إخطار المعارضة في تسجيل العلامة أن المعارضة قدمت من الأستاذ اسطفان باسيل المحامي بصفته وكيلًا عن شركة مصانع الصابون والمواد الغذائية "شركة مصرية مساهمة تحت التأسيس" ولما كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه بعد وفاة المرحوم نيقولا كحلا الذي كان مالكا للعلامة . تكونت الشركة المطعون عليها من أحد عشر مساهما منهم الأستاذ اسطفان باسيل مقدم المعارضة وكانت شركة المساهمة في فترة التأسيس تعتبر ممثلة بالمؤسسين فان الأستاذ اسطفان باسيل وهو أحد المؤسسين يكون له أن يتقدم في فترة التأسيس بالمعارضة لحساب الشركة المستقبلية للدفاع عن هذه العلامة ومن ثم يكون الدفع غير سديد وتكون المعارضة بالتالي مقبولة ويكون النعي على الحكم بالقصور لإغفاله الرد على الدفع بعدم قبولها للسبب الوارد في النعي غير منتج .

ومن حيث إن السبب الثالث من أسباب الطعن بني على ثلاثة أوجه حاصل الوجه الأول أن إجراءات الخصومة أمام محكمة الاستئناف قد شابها بطلان أثر

في الحكم بإعلان صحيفة الاستئناف في مكتب محامى الطاعن مع أن الإعلان في المحل المختار لا يجوز إلا إذا أغفل المستأنف عليه ذكر محل إقامته في إعلان الحكم المستأنف — وحاصل الوجه الثاني أن المحامى الذى حضر عن الطاعن أمام محكمة الاستئناف غير مقرر للرافعة أمامها فيكون حضوره للرافعة باطلا — وحاصل الوجه الثالث أنه بجلسة ١٩٥٦/٦/١٩ أمام محكمة الاستئناف أجلت القضية إداريا بجلسة ١٩٥٦/١٠/٥ بسبب عطلة عيد الجلاء ومع ذلك لم يعلن الطاعن بهذا التأجيل .

ومن حيث إن هذا السبب بأوجهه الثلاثة مردود بأن الطاعن فيما يشيره فيها جميعا — لم يقدم ما يفيد أنه تمسك بها أمام محكمة الاستئناف ومن ثم فيعتبر سببا جديدا لا تجوز إثارتها أمام محكمة النقض .

ومن حيث إن الطاعن ينهى بالسبب الرابع على الحكم المطعون فيه الخطأ في القانون وفي ذلك قرر أنه بمطالعة أسباب حكم محكمة الاستئناف يبين أن وجهة نظرها تقوم على أساس خاطيء مبناه ما أرتأته من وجود تشابه بين علامة الطاعن " القبانى " وعلامة المطعون عليها " الميزان " وأن من شأن هذا التشابه أن يدعو في الظاهر إلى الخلط بينهما بالنسبة للرجل العادى حالة أن هناك اختلافا بينا بين آلة " القبانى " وآلة " الميزان " ولا تشابه بينهما إلا في استعمالهما كاداتين من أدوات الوزن وإذا كان المقصود من حماية — العلامة التجارية قانونا هو عدم تقليدها كلا أو جزاء مما يتخذ به المستهلك فإنه لا يدخل في معنى هذه الحماية أن يمنع من السوق كل علامة تجارية تتفق ولو من بعيد مع العلامة المطلوب حمايتها ومن ثم فإن الحكم المطعون حين قرر وجود التشابه بين العلامتين يكون قد خالف القانون .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه حين عرض للمقارنة بين العلامتين قرر "وحيث إنه خلافا لما ذهب إليه الحكم المستأنف فإن العبرة في خصوص هذا النزاع ليس في درجة أوجه الاختلاف بين العلامتين وإنما في مدى تشابههما تشابها يدعو في الظاهر إلى الخلط بينهما بالنسبة للرجل العادى وما لا شك فيه أن حرص الطاعن على أن يتخذ لعلامته نوعا من أنواع الموازين هو ميزان

القباني وما ألفه مستهلكو الصنف الذي تطرحه الشركة المستأنفة للبيع في الأسواق من طلب صابون الميزان أن يوقع المستهلك العادي في خلط يتعذر معه التفوق بين صابون الميزان ذي الكفتين وهو الصنف المطلوب وبين صابون الميزان ذي الحامل والصنجة الذي اتخذ الطاعن كعلامة لمنتجاته في هذا الصنف بالذات — ومجرد المطابقة بين العلامتين حسبما أجرتها هذه المحكمة من واقع ملفي علامتي المستأنفة والمستأنف عليه الأول المضمومين من إدارة العلامات يوصل في الظاهر وبسهولة لخدع الرجل العادي وفي هذا ما يكفي لإعتبار قرار لجنة إدارة العلامات الصادر بتاريخ ١١/٤/١٩٥٣ برفض تسجيل علامة الطاعن قائما على أساس سليم “ ولما كان الفصيل في التمييز بين علامتين ليس باحتواء العلامة على حروف أو رموز أو صور مما تحتويه علامة أخرى بل الفصيل هو بالصورة العامة التي تنطبع في ذهن نتيجة تركيب هذه الصور أو الرموز أو الصور مع بعضها وللشكل الذي تبرز به في علامة أو أخرى بصرف النظر عن العناصر التي تركبت منها وعمما إذا كانت الواحدة منها تشترك في جزء أو أكثر مما تحتويه الأخرى لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه إذ أنزل حكم هذه الضوابط مقررًا في نطاق سلطته الموضوعية وجود تشابه خادع بين علامتي الطاعن والمطعون عليها فإنه لا يكون مخالفا للقانون .

ومن حيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جاسة ٣٠ من يناير سنة ١٩٦٣

برياسة السيد / محمد فؤاد جابر نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمد زعفراني سالم ، وأحمد زكي محمد ، وأحمد أحمد الشامي ، ونطلب عهد الجيد فراج .

(٢٤)

الطعن رقم ٥٣٢ لسنة ٢٦ القضائية :

(١) أحوال شخصية . ” زواج ” . حق . ” حق مكتسب ” .

لا يكسب عقد الزواج أيا من الزوجين فيما يختص بالطلاق أو التطلق حقا مكتسبا في استبقاء عروة الزوجية معقودة طبقا للقانون الذي كان يحكم به قبل تغيير الزوج ديانتة .

(ب) أحوال شخصية . ” طلاق ” . ” نفقة ” . ” حجية حكم النفقة ” . تعويض .

الحكم الصادر بالنفقة يحوز حجية مؤقتة . يرد عليه التغيير والتبديل كما يرد عليه الإسقاط . باعتراف الزوج الإسلام لا يكون لحكم النفقة السابق صدوره وجود فيما جاز مدة السنة بعد إيقاعه الطلاق . اعتبار الحكم أن إيقاع الطلاق قصد به ” تقيق مصلحة غير مشروعة هي إسقاط حكم النفقة ” ورتب على ذلك الحكم بالتعويض عن الطلاق مخالفة للقانون .

١ — لا يكسب عقد الزواج أيا من الزوجين — فيما يختص بالطلاق أو التطلق حقا مستقرا ومن ثم فلا يصح التحدى من أحد الزوجين قبل الآخر بأن له حقا مكتسبا في استبقاء عروة الزوجية معقودة طبقا للقانون الذي كان يحكم به قبل تغيير الزوج ديانتة .

٢ — الحكم الصادر بالنفقة يحوز حجية مؤقتة فيرد عليه التغيير والتبديل كما يرد عليه الإسقاط بسبب تغيير دواعيها . فإذا كان الثابت من الأوراق أنه مع اعتناق الطاعن (الزوج) الإسلام لم يعد لحكم النفقة السابق صدوره قبله من المجلس الملى ، وجود فيما جاوز مدة السنة بعد إيقاعه الطلاق وكان الثابت أيضا أن المطعون عليها (الزوجة) قد استوفت حقها في هذا الخصوص فإنه لا يكون لها

بعد ذلك أن تتحدى بقيام حكم النفقة سالف الذكر كسبب لطلبها التعويض عن طلاقها . وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر واعتبر أن إيقاع الطامن للطلاق كان قد قصد به تحقيق مصالحة غير مشروعة وهي إسقاط حكم النفقة فإنه يكون قد خالف القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع تحصل على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن في أن المطعون عليها أقامت الدعوى رقم ٢٠٠١ سنة ١٩٥٢ مصر ضد الطاعن والسيد / أنطوان عساف ووزير العدل طلبت فيها الحكم : أولا ببطالان حكم محكمة مصر الشرعية في القضية الاستئنافية رقم ٢٦٨٧ سنة ٥١ واعتباره كأن لم يكن . ثانيا - إلزام المدعى عليهم متضامنين بأن يدفعوا لها مبلغ عشرة آلاف جنيه على سبيل التعويض مع المصاريف والأتعاب والنفاذ وقالت شرحا لدعواها إنها تزوجت من الطاعن في ٩ أكتوبر سنة ١٩٤١ أمام بطريكية الطائفة المارونية وهاشت معه فترة من الزمن عيشة هادئة وسلمته ماله ولكن تنكر لها بتعريض المدعى عليه الثاني وهو ولد طاق لها من زوج آخر فطالبت الطاعنة بالنفقة أمام المجلس الملي وقضى لها بذلك إلا أنه أرفضها في اقتضاها ثم عمد إلى إشهار إسلامه ليتحلل من حكم النفقة ولجأ إلى القضاء الشرعي طالبا إثبات طلاق المطعون عليها منه طلاقا مكملًا للثلاث فقضى له بذلك ولما كان إسلامه صوريا لأنه لا زال يتردد على دور عبادة ديانتة الأولى ولم يكن يهدف من إسلامه المزعوم إلا ليتخلص من المطعون عليها ومن التزامه بنفقتها فإنهما يظلان خاضعين للقضاء الملي ولا يعتد بتغيير الديانة المدعى به وتكون المحكمة الشرعية غير مختصة بالنظر في الدعوى ويكون حكمها قد صدر باطلا وحق للمطعون عليها أن تطالب بالتعويض عما أصابها من ضرر بسبب ذلك وبسبب تعسف الطاعن في طلاقها ثم تنازلت من مخاصمة المدعى عليه الثاني وقد دفعت وزارة العدل بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى لانعدام ولايتها

وقضت المحكمة في ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٥٤ برفض الدفع بعدم الاختصاص ورفض الدعوى فطغنت المطعون عليها في هذا الحكم بطريق الاستئناف وقيد استئنافها برقم ١٢٩ سنة ٧٢ ق استئناف القاهرة ضد الطاعن وحده طالبة إلغاء الحكم المستأنف في خصوص ما قضى به من رفض طلب التعويض وفي ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٥٦ قضت محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف وإلزام الطاعن بأن يدفع للمطعون عليها مبلغ ألفي جنيه بصفة تعويض فقرر الطاعن بالطعن في هذا الحكم بطريق النقض في ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٥٦ طالبا نقضه للأسباب الواردة بتقرير الطعن وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت بـجلسة ٤ فبراير سنة ١٩٦١ إحالته على هذه الدائرة حيث صمم الطاعن على طلب نقض الحكم وطلبت المطعون عليها رفض الطعن وصممت النيابة على طلب نقض الحكم .

وحيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وتأويله ذلك أنه أقام قضاءه بالتعويض على أن الطاعن استعمل حق الطلاق استعمالا غير مشروع قصد به تحقيق مصلحة غير مشروعة هي إسقاط حكم النفقة الصادر للطعون عليها طبقا لشرعية العقد وهذا القضاء يخالف أحكام القانون التي توجب تطبيق أحكام الشريعة الغراء وهي ديانة الزوج عند إيقاع الطلاق كما يخالف ما استقر عليه القضاء من عدم وجود حقوق مكتسبة امتنادا إلى القانون الذي أبرم الزواج في ظله .

وحيث إن هذا النعي في محله ذلك أنه يبين من مراجعة الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه بالتعويض على أن المحكمة " ترى أن الزوج في استعمال حق الطلاق — وذلك بقطع النظر في جدية اسلامه أو عدم جديته وما ثبت من أن الزوج تردد على دار العبادة للدين الذي كان يعتنقه حين الزواج رغم اشهار اسلامه المزعوم — ترى في استعمال حق الطلاق هذا استعمالا غير مشروع قصد به تحقيق مصلحة غير مشروعة وهي إسقاط حكم النفقة الصادر للاستأنفة طبقا لأحكام شريعة العقد ويتعارض مع قواعد النظام العام التي تقر قداسة الحقوق المكتسبة بقدر تقريرها حرية العقيدة " وهذا الذي قرره الحكم يخالف للقانون ذلك أن الحكم الصادر بالنفقة — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة

يحوز حجسية مؤقتة يرد عليه التغيير والتبديل كما يرد عليه الإسقاط بسبب تغيير دواعيها كما أن عقد الزواج لا يكسب أيًا من الزوجين فيما يختص بالطلاق أو التطلق حقًا مستقرا ولا يصح التعدي من أحد الزوجين قبل الآخر بأن له حقًا مكتسبًا في استبقاء عروة الزوجية معقودة طبقا للقانون الذي كان يحكم به قبل تغيير الزوج ديانته والثابت من الأوراق أنه مع اعتناق الطاعن الاسلام لم يعد لحكم النفقة الصادر من المجلس الملى وجود فيما جاوز مدة السنة بعد إيقاع الطاعن الطلاق على ما قضت به محكمة النقض ببيتها العامة بين الطرفين في ٢٥ فبراير سنة ١٩٥٦ في القضية رقم ٤ سنة ٢٥ ق وقد استوفت المطعون عليها حقها في هذا الخصوص فليس لها بعد ذلك — أن تتحدى بقيام حكم هذه النفقة المقضى لها بها من المجلس الملى المشار إليه والحكم المطعون فيه إذ خالف هذا النظر واعتبر أن إيقاع الطاعن للطلاق كان قد قصد به تحقيق مصلحة غير مشروعة وهي إسقاط حكم النفقة المشار إليه يكون قد خالف القانون مما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقي أوجه الطعن الأخرى .

جلسة ٣٠ من يناير سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد/ محمد فؤاد جابر نائب رئيس المحكمة، وبحضور السادة المستشارين : محمد زكريا سالم،
وأحمد زكي محمد، وأحمد أحمد الشامي، وقطب عبد الحميد فراج .

(٢٥)

الطعن رقم ٢٢٦ لسنة ٢٨ القضائية :

ضرائب . "ضريبة الأرباح التجارية والصناعية" . "ضريبة المهن غير
التجارية" . قانون . "سريانه من حيث الزمان" .

الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية هي ضريبة القانون العام . سريانه على كل مهنة
أو منشأة لا تسرى عليها ضريبة أخرى خاصة بها . الضريبة على أرباح المهن غير التجارية لا تسرى
إلا على المهن التي عينها المشرع في المادة ٧٢ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ أو صدر بها قرار من
وزير المالية . مهنة المخرج السينمائي ليست من بين المهن التي حددتها المادة سالفة الذكر قبل
تعديلها بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ ولم يصدر قرار من وزير المالية باعتبارها من المهن
غير التجارية . لا محل لقياسها على مهنة الخبير . التعديل الذي أدخله المشرع بموجب القانون
رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ هو تشريع مستحدث لا يسرى إلا من أول يناير سنة ١٩٥١ .

جرى قضاء محكمة النقض على أن القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ قبل تعديله
بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ قد جعل الضريبة على الأرباح التجارية
والصناعية هي ضريبة القانون العام إذ نص في الفقرة الثامنة من المادة ٣٢
على سريان هذه الضريبة على كل مهنة أو منشأة لا تسرى عليها ضريبة أخرى
خاصة بها في حين أنه عند ما تحدث في المادة ٧٢ من أرباح المهن غير
التجارية قصرها على المهن التي عينها أو التي أباح لوزير المالية تعيينها بقرار
منه . ولما كان الثابت أن مهنة المخرج السينمائي لم ترد ضمن المهن التي حددتها
المادة ٧٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ قبل تعديلها بالقانون رقم ١٤٦
لسنة ١٩٥٠ ولم يصدر قرار من وزير المالية باعتبارها من المهن غير التجارية
وكان لا محل لقياسها على مهنة الخبير إذ أن الشارع قصد بلفظ الخبير الوارد

في المادة ٧٢ المشار إليها مدلولاً خاصاً هو التعمق والتخصص في فن معين واتخاذ الخبرة فيه مهنة ، لما كان ذلك ، وكان التعديل الذي أدخله المشرع بموجب القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ هو تشريع مستحدث يسرى من أول يناير سنة ١٩٥١ ولا يحكم واقعة الدعوى ، فإن الحكم المطعون فيه إذ جانب هذا النظر يكون قد خالف القانون .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع تحصل — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — في أن مأمورية ضرائب الموسيقى قدرت أرباح المطاعم عليه من مهنة الانحراج السينمائي عن سنة ١٩٤٧ بمبلغ ٥٠٠٠ جنيه باعتبارها عملاً تجارياً فاعترض المطاعم عليه على هذا التقدير أمام لجنة الطعن التي أصدرت قرارها برفض الطعن وبتاريخ ١٩٥٣/١٢/١٦ أخطرت مصلحة الضرائب بربط الضريبة عليه بطريق التقدير على النموذج رقم ١٩ عن السنوات من ١٩٤٨ إلى ١٩٥٠ متخذة أرباحه في سنة ١٩٤٧ أساساً لهذا التقدير ، فطعن في هذا التقدير لدى لجنة الطعن التي قررت بتاريخ ١٩٥٦/١١/٢٤ قبول الطعن شكلاً وفي الموضوع بعدم خضوع نشاط ”المطعون عليه“ في مهنة الانحراج السينمائي للضريبة على الأرباح التجارية خلال هذه السنوات الأخيرة وخضوعه للضريبة على أرباح المهن غير التجارية . طعنت مصلحة الضرائب في هذا القرار بالدعوى رقم ٧١١ لسنة ١٩٥٦ تجارى كلى ضرائب القاهرة ، وبتاريخ ١٩٥٧/٦/٢٦ قضت المحكمة في هذا الطعن برفضه وبتأييد قرار اللجنة فاستأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ٤١١ لسنة ٧٤ ق استئناف القاهرة ، حيث قضى فيه بتاريخ ١٩٥٨/٥/١٥ برفضه وبتأييد الحكم الابتدائي . طعنت مصلحة الضرائب في هذا الحكم بطريق النقض وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت إحالته إلى هذه الدائرة حيث نظر الطعن أمامها بجلسة اليوم وأصرت الطاعنة على طلب نقض الحكم وأيدتها النيابة في ذلك ولم يحضر المطاعم عليه ولم يبد دفاعاً .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد حاصله أن الحكم المطعون فيه قد خالف القانون ، ذلك أنه أخضع أرباح المطاعم عليه من مهنته كخرج سينمائي في سنوات النزاع للضريبة على أرباح المهن غير التجارية مؤسسا قضاءه على أن المخرج السينمائي يعتبر خبيرا وأن المادة ٧٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ إذ اعتبرت مهنة المخرج السينمائي من المهن غير التجارية وذلك بعد تعديلها بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ فإن هذا التعديل يسرى على الماضي باعتباره كاشفا لطبيعة هذه المهنة ، في حين أن المهن التي نصت عليها المادة ٧٢ سالفة الذكر قبل تعديلها قد وردت على سبيل الحصر والقياس فيها ممتنع ، كما أن التعديل الذي أدخله المشرع على هذه المادة لا يسرى إلا من تاريخ العمل به .

وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه أسس قضاءه على أن مهنة المخرج السينمائي تعد مهنة غير تجارية وذلك باعتباره خبيرا تطبيقا للمادة ٧٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ التي نصت قبل تعديلها على اعتبار مهنة الخبير من المهن الخاضعة للضريبة على أرباح المهن غير التجارية ، كما أن المادة ٧٢ سالفة الذكر بعد تعديلها بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ قد أخضعت مهنة المخرج السينمائي للضريبة على أرباح المهن غير التجارية وهذا التعديل يسرى على الوقائع السابقة على تاريخ صدوره باعتباره كاشفا لطبيعة هذه المهنة .

وحيث إن هذا الذي أقام عليه الحكم المطعون فيه قضاءه مخالف للقانون ذلك أن القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ الذي يحكم واقعة الدعوى قبل تعديله بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة قد جعل الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية هي ضريبة القانون العام إذ نص في الفقرة الثامنة من القانون رقم ٣٢ على سريان هذه الضريبة على كل مهنة أو منشأة لا تسرى عليها ضريبة أخرى خاصة بها في حين أنه عندما تحدث

في المادة ٧٢ من أرباح المهن غير التجارية قصرها على مهنة عينها بذاتها أو التي أباح لوزير المالية تعيينها بقرار منه . ولما كان الثابت أن مهنة المخرج السينمائي لم ترد ضمن المهن التي حددتها المادة ٧٢ من القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ قبل تعديلها بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ ولم يصدر قرار من وزير المالية باعتبارها من المهن غير التجارية وكان لا محل للقياس على مهنة الخبير إذ أن الشارع قصد بلفظ الخبير الوارد في المادة ٧٢ المشار إليها مدلولاً خاصاً هو التعمق والتخصص في فن معين واتخاذ الخبرة فيه مهنة لما كان ذلك ، وكان التعديل الذي أدخله المشرع بموجب القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ هو تشريع مستحدث يسرى من أول يناير سنة ١٩٥١ ولا يحكم واقعة الدعوى ، فإن الحكم المطعون فيه إذ جانب هذا النظر يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه .

جلسة ٣٠ من يناير سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد | محمد فؤاد جابر نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمد زعفراني سالم ، وأحمد زكي محمد ، وأحمد أحمد الشامي ، وقطب عبد الحميد فراج .

(٢٦)

الطعن رقم ٣٠ لسنة ٣٠ «أحوال شخصية» :

(١) حكم ، «الطعن في الأحكام» . نقض . «الأحكام الجائز الطعن فيها» .

إدعاء الطاعن بالاستحقاق بالارث طبقاً للقانون المصري باعتبار المورثة مصرية الجنسية . تقرير الحكم أن المورثة يونانية الجنسية وأن أحكام القانون اليوناني هي الواجبة التطبيق في شأن الوراثة والوصية ، وهي لا تمنح للطاعن حقاً على التركة في حالة وجود فرع وارث . الحكم أنهى الخصومة بين الطرفين ويجوز الطعن فيه استقلالاً عن الحكم الأخير في الدعوى المتعلقة بباقي الطلبات التي لا تخص إلا المطعون عليهم .

(ب) جنسية . «إسقاط الجنسية» . «استرداد الجنسية» . «التجنس بجنسية أجنبية» .

كل شخص مقيم بالديار العثمانية يعتبر عثمانياً إلى أن تثبت جنسيته الأجنبية . المادة التاسعة من قانون الجنسية العثمانية الصادر في ١٩ يناير سنة ١٨٦٩ . المقصود بالديار العثمانية في مدلول هذه المادة . زواج المتوفاة من شخص ولد في لبنان وتعهد بها ثم غادرها إلى مصر وظل بها إلى أن توفي . إلحاقها بالجنسية العثمانية حتى بعد وفاة زوجها . محافظة المتوفاة على إقامتها العادية في مصر بعد صدور قانون الجنسية المصرية الصادر في ١٠ مارس سنة ١٩٢٩ . اعتبارها مصرية بحكم القانون عدم انطباق أحكام استرداد الجنسية عليها . اشتراط المادة ١٢ من قانون الجنسية استئذان الحكومة المصرية في هذا التجنس وإلا تظل الجنسية المصرية قائمة ما لم تر الحكومة المصرية إسقاطها . مخالفة الحكم المطعون فيه لهذا النظر . مخالفة للقانون .

١ - متى كانت الخصومة بين الطرفين تنحصر في ادعاء الطاعن استحقاقه الإرث عن المتوفاة باعتباره عصبية لها طبقاً للقانون المصري الواجب التطبيق

باعتبار المورثة مصرية الجنسية وذلك دفعا لطلب المطعون عليه ضبط إسهاد شرعى بالوراثة عنها، وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى أن المورثة يونانية الجنسية وأن أحكام القانون اليونانى هى الواجبة التطبيق فى مسائل الوراثة والوصية وهى لا تمنح حقا على التركة للطاعن فى حالة وجود فرع وارث ذكرا أو أنثى، فإن الحكم يكون قد انتهى كل الخصومة بين الطرفين ولم يبق شيئا يستلزم الفصل فيه مما يجوز معه الطعن فيه بالنقض استقلالاً عن الحكم الأخير الصادر فى الدعوى بالنسبة لباقي الطلبات التى لا تخص إلا المطعون عليهم وحدهم .

٢- تنص المادة التاسعة من قانون الجنسية العثمانية الصادر فى ١٩/١/١٨٦٩ على أنه " يعتبر كل شخص مقيم بالديار العثمانية عثمانيا ويعامل كذلك إلى أن تثبت جنسيته الأجنبية بصفة رسمية " والمقصود بالديار العثمانية فى مداول هذه المادة أى إقليم من أقاليم الامبراطورية العثمانية فى ذلك الوقت ومنها مصر . إذ كان الثابت بالحكم أن المتوفاة تزوجت فى مصر سنة ١٩٠٩ من شخص ولد فى لبنان ثم غادرها إلى مصر سنة ١٩٠٧ وظل مقيما بها إلى أن توفى فى سنة ١٩١٦ فانها تكون وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض قد ألحقت بالجنسية العثمانية وتبقى على هذه الجنسية حتى بعد وفاة زوجها ، ولما كانت المتوفاة قد ظلت مقيمة فى مصر ومحافظة على إقامتها العادية فيها حتى بعد صدور قانون الجنسية المصرية الصادر فى سنة ١٩٢٩ فإنها تعتبر مصرية بحكم القانون دون حاجة إلى طلب منها (م ٣/١ من القانون المذكور) ، ومتى ثبتت الجنسية للمتوفاة على هذا الوضع فلا تنطبق عليها أحكام استرداد الجنسية وإنما تطبق أحكام التجنس التى يشترط فيه طبقاً للمادة ١٢ من قانون الجنسية الصادر فى سنة ١٩٢٩ سبق استئذان الحكومة المصرية وإلا فإن الجنسية المصرية تظل قائمة من جميع الوجوه وفى جميع الأحوال إلا إذا رأت الحكومة المصرية إسقاط هذه الجنسية - لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر فإنه يكون قد خالف القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع تتحصل — على ما يبين من تقرير الطعن وسائر الأوراق — فى أن المطعون عليهم أقاموا الدعوى رقم ١٠ سنة ١٩٥٨ أحوال شخصية، أجنبى القاهرة ضد الطاعن والسيد / هنرى مشاقة طلبوا فيها الحكم بضبط إعلام شرعى بثبوت وفاة المرحومة السيدة / كاترين فكتورين زلزل المتوفاة بمدينة القاهرة فى ٦ من يناير سنة ١٩٥٨ وهى يونانية الجنسية وانحصار إرثها فيهم كل بحق الثلث طبقا للوصية الشفوية الصادرة منها واحتياطيا الحكم بانحصار إرثها فى ورثتها الوحيدة ابنتها الوحيدة السيدة / مارى كلير فلاسكاكى وقد دفع الطاعن الدعوى بأن المتوفاة كانت مصرية الجنسية وأنه طبقا لأحكام القانون المصرى الواجب التطبيق فإنه وزميله السيد / هنرى مشاقة يعتبران وارثين للمتوفاة لأنهما ولدا ابن عمها ويعتبران من عصبتها ، وقضت محكمة القاهرة بتاريخ ٩ من يونيه سنة ١٩٥٩ برفض الدعوى فطعن المطعون عليهم فى هذا الحكم بطريق الاستئناف وقيد استئنافهم برقم ٨٤٢ سنة ٧٦ ق استئناف القاهرة وقضت محكمة الاستئناف بتاريخ ٢٧ من أبريل سنة ١٩٦٠ باعتبار المتوفاة يونانية الجنسية وبتطبيق أحكام القانون اليونانى على واقعة الدعوى وأجلت نظرها إلى جلسة ١٢ من أكتوبر سنة ١٩٦٠ لمناقشة المطعون عليهم شخصيا فى طلباتهم فقرر الطاعن بتاريخ ٢٦ مايو سنة ١٩٦٠ بالطعن فى هذا الحكم بطريق النقض وطلب الحكم بنقضه للأسباب الواردة بتقرير الطعن ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأيها بطلب نقض الحكم المطعون فيه وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسته ٩ من يناير سنة ١٩٦٢ فقررت إحالته على هذه الدائرة حيث صم الطاعن على طلب نقض الحكم ولم يحضر المطعون عليهم ولم يبدوا دفاعا وقدمت النيابة العامة مذكرة ثانية دفعت فيها بعدم جواز الطعن .

وحيث إن الدفع المبدى من النيابة العامة بنى على أن الحكم المطعون فيه اقتصر على الفصل فى مسألة جنسية المتوفاة وهذا لا يعتبر فصلا فى الخصومة كلها أو بعضها ومن ثم فلا يجوز الطعن فيه استقلا عملا بالمادة ٢٧٨ من قانون المرافعات .

وحيث إن هذا الدفع في غير محله ذلك أنه يبين من الحكم المطعون فيه أن الخصومة بين الطاعن والمطعون عليهم انحصرت في طلب استحقاقه مع زميله السيد / هنري مشاقة للارث من المتوفاة باعتبارهما عصابة لها وذلك طبقاً لأحكام القانون المصري الواجب التطبيق لأنها كانت مصرية الجنسية واعترضا على طلب الحكم بضبط الإشهاد المقدم من المطعون عليهم لأنه يغفل حقهما في الإرث ، وقد قضى الحكم المطعون برفض دفاعهما وأورد في أسبابه "أن المتوفاة يونانية الجنسية وأحكام القانون اليوناني هي الواجبة التطبيق في مسائل الوراثة والوصية ولما كانت هذه الأحكام لا تمنح المستأنف عليهما حقاً على تركة المتوفاة في حالة وجود فرع وارث ذكر أو أنثى فمن ثم كان النزاع حول الوصية محصوراً بين المستأنفين وبعضهم فإذا رفض طلب اعتماد الوصية كانت التركة من حق الابنة إذا لم يكن هناك وارث آخر من درجتها .

ومن حيث إن المستأنف عليهما وقد خسر الدعوى فهما ملزمان بمهر وفاتها عن الدرجتين وبذلك يكون الحكم المطعون فيه قد فصل في كل الخصومة التي كانت قائمة بين الطاعن والمطعون عليهم ولم يبق منها شيء يستلزم فصلاً جديداً ، وأما باقي الطلبات التي أجل النظر فيها فلا دخل للطاعن فيها إذ هي خاصة بقيام الوصية المنسوب صدورها من المورثة أو عدم قيامها وهي مسألة تخص المطعون عليهم وحدهم ولا شأن للطاعن بها إطلاقاً بعد أن استبعد من الميراث ومن ثم يكون الطعن في هذا الحكم استقلالاً بالنقض جائزاً قانوناً ويكون الدفع على غير أساس ويتعين رفضه .

وحيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه خطأ في القانون إذ أنه اعتمد في اعتبار المتوفاة يونانية الجنسية على أن الأوراق الرسمية دلت لا على تنازلها فحسب عن طلب التجنس بالجنسية المصرية بل على أنها قد استردت جنسيتها اليونانية في ١٩٣٣/٨/٩ في حين أن الفقرة الثالثة من المادة الأولى من قانون الجنسية الصادر سنة ١٩٢٩ تقضى بأنه يعتبر مصرياً بقوة القانون الرعايا العثمانيون الذين كانوا يقيمون عادة في مصر منذ ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤ وحافظوا على تلك الإقامة حتى تاريخ نشر القانون الذي تم في ١٠ مارس سنة ١٩٢٩ والمتوفاة وهي

عثمانية الجنسية قد أقامت في مصر منذ سنة ١٩٠٩ حتى بعد تاريخ نشر القانون فهي مصرية بحكم القانون دون حاجة إلى أن تتقدم بطلب التجنس بها وهذه الجنسية لم تنزع منها طبقا للشرائع التي وضعها القانون فتظل معتبرة مصرية .

وحيث إن هذا النعى في محله ذلك أن الحكم المطعون فيه بعد أن تحدث عن أن المتوفاة طلبت في ١٨/٧/١٩٣١ التجنس بالجنسية المصرية ولم تجبها الحكومة المصرية لذلك فتنازلت المتوفاة عن طلبها في ١٥/١١/١٩٣٤ واستعادت جنسيتها اليونانية في ٩/٨/١٩٣٣ وقيدت بسجلات القنصلية اليونانية في ٣١/٨/١٩٣٣ ومنحتها الحكومة المصرية بطاقة إقامة في ٢٩/٦/١٩٥٣ قال الحكم بعد ما تقدم "إن الأوراق الرسمية دلت لا على تنازلهما فحسب عن طلب التجنس بالجنسية المصرية بل على أنها قد استردت جنسيتها اليونانية الأولى واستعادت حقوقها كموطنة يونانية في ٩/٨/١٩٣٣ - وأن هذه الوثائق التي صدرت متعاقبة من الحكومتين المصرية واليونانية والدالة على أن المتوفاة تنكرت للجنسية المصرية التي يقول المدعى عليهما إنها اكتسبتها نتيجة لزواجها من عثمانى مع أن القانون العثماني لم ينص في أي مادة منه على مثل هذا الحكم أو نتيجة لإقامتها من سنة ١٩١٤ حتى سنة ١٩٢٩ مع أنها لم تحاول بصفة جدية الحصول على شهادة الجنسية المصرية بل هي رفضت السير في إجراءات الطلب الذي قدمته لوزارة الداخلية في سنة ١٩٣١ وقررت بالتنازل عنه" وهذا الذي أورده الحكم المطعون فيه قد جاء مخالفا لأحكام القانون ذلك أنه ثابت مما ورد في الحكم الابتدائي والحكم الاستئنافي المطعون فيه أن المتوفاة السيدة كاترين فيكتورين زلزل تزوجت سليم زلزل الذي ولد في لبنان وتعمد بها في سنة ١٨٧٨ وغادرها إلى مصر سنة ١٩٠٧ وتزوج بالسيدة المذكورة في ٢٤/٩/١٩٠٩ وتوفي بالقاهرة في سنة ١٩١٦ ومن ثم فيكون السيد / سليم زلزل هذا من رعايا الدولة العثمانية طبقا للسادة التاسعة من قانون الجنسية العثمانية الصادر في ١٩ يناير سنة ١٨٦٩ التي تنص على أنه "يعتبر كل شخص مقيم بالديار العثمانية عثمانيا ويعامل كذلك إلى أن تثبت جنسيته الأجنبية بصفة رسمية" والمقصود بالديار العثمانية في مدلول هذه المادة أي إقليم من أقاليم الامبراطورية العثمانية وفي ذلك الوقت ومنها مصر إذ كان ذلك وكان الثابت أن المتوفاة قد تزوجت بالسيد سليم زلزل في سنة ١٩٠٩ وقد توفي زوجها

بعد ذلك سنة ١٩١٦ فإنها تكون وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة قد ألحقت بالجنسية العثمانية وتبقى على هذه الجنسية حتى بعد وفاته ولما كانت المتوفاة قد ظلت مقيمة في مصر ومحافظة على إقامتها العادية فيها حتى بعد صدور قانون الجنسية المصرية الصادر في ١٠ مارس سنة ١٩٢٩ فإنها تعتبر مصرية بحكم القانون طبقا للفقرة الثالثة من المادة الأولى من القانون المذكور دون حاجة إلى طلب منها ومتى ثبتت الجنسية على هذا الوضع بقوة القانون للمتوفاة فلا تنطبق عليها أحكام استرداد الجنسية وإنما تطبق عليها أحكام التجنس بجنسية أجنبية وقد اشترطت المادة ١٢ من قانون الجنسية الصادر في سنة ١٩٢٩ سبق استئذان الحكومة المصرية في هذا التجنس وإلا فإن الجنسية المصرية تظل قائمة من جميع الوجوه وفي جميع الأحوال إلا إذا رأت الحكومة المصرية إسقاط هذه الجنسية لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر فإنه يكون قد خالف القانون مما يتعين معه نقضه دون حاجة إلى بحث باقي أسباب الطعن .

جلسة ٣١ من يناير سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد المستشار الحسيني العوضي، وبحضور السادة المستشارين : محمود توفيق اسماعيل ،
ولطفي علي ، وعبد مناز نصار ، وحافظ محمد بدوي .

(٢٧)

الطعن رقم ٣٨٩ لسنة ٢٧ القضائية :

(١) نقض . "اجراءات الطعن" . "تقرير الطعن" . بطلان .

مقصود الشارع من وجوب ذكر البيانات المتعلقة بالخصوم في الطعن هو اعلام ذوى
الشأن إعلاما كافيا بالبيانات المتعلقة بأسماء الخصوم وموطن كل منهم . كل ما يكفى
للدلالة على ذلك يحقق هدف المشرع . مثال .

(ب) اعلان "اعلان أوراق المحضرين" . إدارة قضايا الحكومة .

تسلم صور الاعلان بصحف الدعاوى والظعون والاحكام — فيما يتعلق بالدولة —
إلى إدارة قضايا الحكومة أو إلى ما مورياتها بالأقاليم بحسب الاختصاص المحلى لكل منها .
اعلان الوزراء بوصفهم ممثلي الدولة يكون صحيحا سواء صليت الصورة في المركز الرئيسى
لإدارة القضايا أو في المأمورية التى تختص بالدعوى محليا .

(ج) رى . اختصاص . تعويض .

الاختصاص بطلب التعويض فى الحالات الخاصة التى نص القانون رقم ٦٨
لسنة ١٩٥٣ على استحقاق التعويض فيها عما ينشأ من اضرار بسبب تنفيذ أحكامه معقود
إلى لجنة إدارية . ما عدا ذلك من طلبات التعويض تختص به المحاكم صاحبة الولاية
العامة . طلب التعويض من الضرر الناشئ من عدم مراعاة الحكومة الأصول الفنية
فى انشاء مصرف وعدم تعهد هاله بالصيانة والتطهير لوس مما ورد بالقانون ٦٨ لسنة ١٩٥٣
عدم اختصاص اللجنة الادارية بهذا الطلب .

١ — جرى قضاء محكمة النقض على أن مقصود الشارع من وجوب ذكر
البيانات المتعلقة بالخصوم فى الطعن هو اعلام ذوى الشأن إعلاما كافيا بالبيانات
العامة المتعلقة بأسماء الخصوم وموطن كل منهم وأن كل ما يكفى للدلالة على ذلك

يحقق الغاية التي يهدف إليها القانون . فإذا كان يبين من الأوراق أن الطاعن قد اختصم وزير الأشغال بالحكومة المصرية في مرحلتى التقاضى قبل أن تتعدد وزارات الأشغال في عهد الوحدة بين اقليمى مصر وسوريا فإن توجيه إعلان الطعن إلى وزير الأشغال دون تحديد لوزير الأشغال المقصود إعلانه ، كافيا في الدلالة على أن المقصود بالإعلان هو وزير الأشغال التنفيذي بالإقليم المصرى .

٢ - إذ تقضى المادة ١٤ من قانون المرافعات بأنه فيما يتعلق بالدولة تسلم صور الإعلان بصحف الدعاوى وصحف الطعون والأحكام إلى إدارة قضايا الحكومة أو إلى مأمورياتها بالأقاليم بحسب الاختصاص المحلى لكل منها فإن الإعلان إلى الوزراء بوصفهم ممثلين للدولة يكون صحيحا في هذه الأحوال سواء سالت الصورة في المركز الرئيسى لإدارة القضايا أو في المأمورية التى تختص بالدعوى اختصاصا محليا .

٣ - جعلت المادة ٧٧ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣ فى شأن الرى والصرف ، الاختصاص بطلب التعويض فى الأحوال الخاصة التى نص على استحقاق التعويض فيها عما ينشأ من الأضرار بسبب تنفيذ بعض أحكامه إلى لجنة إدارية . ومفاد ذلك أن اختصاص اللجنة الإدارية مقصور على نظر طلبات التعويض فى الحالات المحددة بالقانون المذكور ، أما طلبات التعويض فى غير هذه الأحوال فإن الاختصاص بنظرها يكون للمحاكم صاحبة الولاية العامة بنظر جميع الأتزععة إلى ما استثنى منها بنص . فإذا كان الطاعن قد طلب التعويض عن الأضرار التى لحقت بأرضه نتيجة لما يدعيه من أن الحكومة لم تراعى الأصول الفنية فى إنشاء المصرف ولم تتعهد بالصيانة والتطهير وكان التعويض لذلك السبب مما لم يرد عليه نص فى القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣ فإن اللجنة الإدارية سائلة الذكر لا تكون مختصة بنظره .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع تحصل حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن في أن الطاعن أقام على المطعون عليهما الدعوى رقم ٢٣٣ سنة ١٩٥٣ على كفر الشيخ طالبا الحكم بإلزامهما متضامنين بأن يدفعوا له مبلغ ٤٥٨٨٢ جنيها و ٤٣٠ مليا ، وقال بيانا لدعواه إنه في سنة ١٩٢٧ أنشأت الحكومة مصرف تحويلة الحجر لانتفاع مساحات واسعة من الأراضي الزراعية بمركز دسوق ، ويشق بامتداده من الجنوب إلى الشمال أطيان الطاعن البالغ قدرها ٨٨٠ فداناً وقد وقع خطأ في تصميم إنشاء المصرف المذكور ترتب عليه أن الأطيان المملوكة للطاعن استحال إلى مستنقع تتجمع فيه مياه الصرف الآتية من الأراضي ذات المنسوب المرتفع والتي يمر بها المصرف قبل وصوله إلى أطيان الطاعن ونشأ عن ذلك حصول ترشيعات خطيرة في هذه الأطيان مما خفض من درجة خصوبتها ، ولما تحققت الحكومة من خطأ تصميم المصرف السابق عمدت في سنة ١٩٣٥ إلى تدارك الأضرار الناجمة عنه بإنشاء مصرف قرداحي عند الحد الشرقي لأطيان الطاعن لتحويل إليه مياه صرف هذه الأطيان على أن هذا المصرف قد تحول بعد قليل إلى خزان للمياه التي تسيل منه عن طريق المصارف الداخلية إلى الأرض الزراعية وذلك بسبب ما وقع في إنشاء هذا المصرف من خطأ أيضا لارتفاع منسوبه عن الحد الطبيعي للصرف وبسبب إهمال الحكومة في ملاحظة المصرف وتطهيره وعدم تصريف مياهه إلى المصارف العمومية بواسطة الطلمبات التي أعدت لهذا الغرض واستند الطاعن في دعواه إلى تقرير الخبير في دعوى إثبات الحالة رقم ٥٢ لسنة ١٩٥٠ مستعجل كفر الشيخ وفي ٣٠ مايو سنة ١٩٥٤ قضت المحكمة الابتدائية بنذب أحد خبراء علم الري للانتقال إلى موقع أطيان الطاعن ومعاينة مصرف تحويلة الحجر وقرداحي وبيان ما إذا كانت مصلحة الري قد اتبعت الأصول الفنية في إنشاءهما وعمما إذا كانت تقوم بتطهيرهما سنويا حتى سنة ١٩٥١ وما إذا كانت هناك أضرار قد لحقت بأطيان الطاعن من جراء شق

المصرفين أو أحدهما ومقدار هذه الأضرار إن وجدت وما يكون قد ضاع على الطاعن من كسب بسبب هبوط الانتاج الزراعى ومدى ما تكبده من مصروفات فى إنشاء ما كينات وطلمبات الصرف التى أنشأها فى أطيانه وتحقيق سبب إنشائها وبعد أن قدم الخبير تقريره قضت المحكمة فى ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٥٥ برفض الدعوى استنادا إلى نتيجة الأبحاث التى انتهى إليها ذلك الخبير ، فاستأنف الطاعن هذا الحكم إلى محكمة استئناف طنطا بالاستئناف رقم ٤٨ سنة ٦ ق فدفع المطعون عليهما — فيما دفعا به — بعدم اختصاص المحاكم بنظر الدعوى بمقولة إن قانون الرى رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣ والمعمول به قبل رفع الدعوى — يجعل تقدير التعويضات فى حالة عدم الاتفاق عليها وديا من اختصاص لجنة إدارية يرأسها مفتش الرى وقراراتها فى هذا الشأن نهائية وفى ١٠ أكتوبر سنة ١٩٥٧ قضت محكمة استئناف طنطا بإلغاء الحكم المستأنف وبعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى ، فقرر الطاعن الطعن فى هذا الحكم بطريق النقض وبعد استيفاء الإجراءات عرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسته ١١ يناير سنة ١٩٦١ وفيها صممت النيابة على ما جاء بمذكرتها التى طلبت فيها نقض الحكم المطعون فيه ، وقررت دائرة الفحص إحالة الطعن إلى هذه الدائرة وحدد لنظره جلسته ١٧ يناير سنة ١٩٦٣ وفيها صمم الطاعن على طلب نقض الحكم وتمسك المطعون عليهما بما جاء فى مذكرتهما من طلب الحكم أصليا بإعلان الطعن لإعلانهما بالتقرير واحتياطيا برفض الطعن وصممت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إن مبنى ما دفع به المطعون عليهما من بطلان الطعن وهو أن إعلان تقرير الطعن إليهما قد شاب البطلان من وجهين الأول أن صيغة الإعلان وجهت إلى المطعون عليه الأول باسم ” وزير الأشغال ” دون تحديد لوزير الأشغال المقصود بإعلانه فى وقت تعدد فيه وزراء الأشغال بسبب الوحدة التى كانت قائمة بين مصر وسوريا مما يجعل المعلن إليه ويبطل الإعلان ، والوجه الثانى أنه مع التسليم جدلا بأن المقصود بالإعلان هو وزير الأشغال التنفيذى بالإقليم المصرى فإن مقره ومقر قسم النقض بإدارة قضايا الحكومة يقع بمدينة القاهرة مما كان يتعين معه إعلانه بتقرير الطعن فى إدارة قضايا الحكومة بالقاهرة عملا بالمادة ١٤ من قانون المرافعات وإذا كان الإعلان قد تم بأمورية قضائية

الحكومة بطنطا التي لا اختصاص لها بمباشرة القضايا أمام محكمة النقض فإنه يكون قد وقع باطلا ولا يصحح من هذا البطلان إعلان مفتش رى طنطا المطعون عليه الشانى ذلك أن مفتش الرى لا يمثل الوزارة ولا هو ينوب عن مصالحة الرى .

وحيث إن هذا الدفع مردود فى وجهه الأول بأنه يبين من الأوراق أن الطاعن قد اختصم وزير الأشغال بالحكومة المصرية فى مرحلتى التقاضى قبل أن تتعدد وزارات الأشغال فى عهد الوحدة بين إقليمى مصر وسوريا كما أنه من الثابت أن الأعمال المطالب بالتعويض عنها تقع بدائرة تفتيش رى طنطا الذى لا يتصور أن يكون تابعا وقت قيام الوحدة إلا لوزارة الأشغال التنفيذية بالإقليم المصرى ولذلك فإن إعلان الطعن على الوجه الذى تم به يكون كافيا فى الدلالة على أن المقصود بالإعلان هو وزير الأشغال التنفيذى بالإقليم المصرى وإذا كان المقصود من أحكام القانون فى هذا الصدد - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو إعلام ذوى الشأن إعلاما كافيا بالبيانات العامة المتعلقة بأسماء الخصوم وموطن كل منهم وإن كل ما يكفى للدلالة على ذلك يحقق الغاية التى يهدف إليها القانون فإن الدفع استنادا إلى ذلك الوجه يكون فى غير محله ، كما أن الدفع فى وجهه الثانى مردود بأن المادة ١٤ من قانون المرافعات تقضى بأنه فيما يتعلق بالدولة تسلم صور الإعلان بصحف الدعاوى وصحف الطعون والأحكام إلى إدارة قضايا الحكومة أو إلى مأمورياتها بالأقاليم بحسب الاختصاص المحلى لكل منها ومن ثم فإن الإعلان إلى الوزراء بوصفهم ممثلين للدولة يكون صحيحا فى هذه الاحوال سواء سلمت الصورة فى المركز الرئيسى لإدارة القضايا أو فى المأمورية التى تختص بالدعوى اختصاصا محليا ولما كانت مأمورية إدارة قضايا الحكومة بمدينة طنطا قد أنشئت بمقتضى قرار وزير العدل الصادر فى ١٥ يونيو سنة ١٩٥٠ الذى حدد اختصاصها بقضايا الحكومة لدى محاكم طنطا وشبين الكوم وكفر الشيخ الابتدائية وما يتبعها من المحاكم الجزئية ومن ثم يكون الاختصاص المحلى للمأمورية المذكورة شاملا دوائر الاختصاص المحلى لتلك المحاكم ولما كان الثابت أن الاختصاص بالتزاع قد انعقد لمحكمة كفر الشيخ الابتدائية وهى التى أصدرت فى الدعوى الحكم

الابتدائي فإنه تبعاً لذلك تعتبر مأمورية إدارة القضايا بمدينة طنطا مختصة بهذه الدعوى اختصاصاً محلياً ويصح إعلان وزير الأشغال بتقرير الطعن بتسليم الصورة إلى هذه المأمورية ، ولما كان ما تقدم فإنه يتعين رفض الدفع ببطلان الطعن .

وحيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إنه مما ينمى الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ فى القانون ذلك أنه قضى بعدم الاختصاص بنظر الدعوى على أساس أن المادة ٧٧ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣ فى شأن الرى والصرف تجعل الاختصاص بطلب التعويض عن الإضرار المنصوص عليها فى ذلك القانون للجنة إدارية يرأسها مفتش الرى مع أن المادة ٧٧ المشار إليها تحدد اختصاص اللجنة المنصوص عليها فيها بالأحوال التى يجب فيها التعويض طبقاً لأحكام القانون المذكور وإذا كانت الإضرار التى يطلب الطاعن فيها التعويض عنها ليست من الأحوال المنصوص عليها فى ذلك القانون فإن تلك اللجنة لا تكون مختصة بنظر النزاع وتبقى الولاية فيه لجهة القضاء .

وحيث إن هذا النعى صحيح ذلك أن الحكم المطعون فيه قد بنى قضاءه بعدم الاختصاص على أن المادة ٧٧ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣ فى شأن الرى والصرف قد جعلت الاختصاص فيما يتعلق بالتعويض المطالب به فى الدعوى للجنة الإدارية دون غيرها . ولما كان القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣ المشار إليه قد ضمن نصه أحوالاً خاصة لاستحقاق التعويض عما ينشأ من الإضرار بسبب تنفيذ بعض أحكامه ، ثم نص فى المادة ٧٧ على أنه " فى جميع الأحوال التى يقضى فيها هذا القانون بأداء تعويض ولم يتم الاتفاق عليه ودياً تقدر قيمته لجنة تشكل برئاسة مفتش الرى وعضوية مفتش المساحة والزراعة وعمدة البلد ويكون قرارها نهائياً " ويبين من ذلك أن اختصاص اللجنة مقصور على نظر طلبات التعويض فى الحالات المحددة فى القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣ أما طلبات التعويض فى غير هذه الأحوال فإن الاختصاص بنظرها يكون للمحاكم صاحبة الولاية العامة بنظر جميع الأثرعة إلا ما استثنى

منها بنص خاص، لما كان ذلك، وكان الطاعن قد طلب بالدعوى التعويض عن الأضرار التي لحقت بأرضه نتيجة لما يدعيه من أن الحكومة لم تراعى الأصول الفنية في إنشاء المصرفين ولم تتعهدهما بالصيانة والتطهير وكان التعويض لذلك السبب مما لم يرد عليه نص في القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣ فإن اللجنة المنصوص عليها في المادة ٧٧ من ذلك القانون لا تختص بنظره ويكون الاختصاص به للمحاكم وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بعدم الاختصاص فإنه يكون مخالفا للقانون بما يستوجب نقضه .

جلسة ٦ من فبراير سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد / محمد قواد جابر نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمد زهفراني
سالم ، وأحمد زكي محمد ، وأحمد أحمد الشامي ، وقطب عبد الحميد فراج .

(٢٨)

الطعن رقم ٣٦ لسنة ٢٩ "أحوال شخصية" :

(١) أحوال شخصية . " المسائل الخاصة بالمصريين غير المسلمين " . " طلاق " .
" القانون الواجب التطبيق " . قانون . " التنازع الداخلي لقوانين الأحوال
الشخصية " .

المناط في قاعدة الإسناد في قضايا الأحوال الشخصية للمصريين غير المسلمين هو
اتفاق الزوجين أو اختلافهما في الطائفة والملة . الأصل هو تطبيق شريعة البلاد على جميع
المنازعات المتنازعة بالأحوال الشخصية والوقف التي كانت أصلاً من اختصاص المحاكم
الشرعية . يستثنى من ذلك حالة ما إذا كان الزوجان متعدي الملة والطائفة ولهما جهة
قضائية ملية منتظمة وقت صدور القانون ٦٢ لسنة ١٩٥٥ فتطبق عليهما أحكام شريعتهم
الخاصة ما لم تتعارض مع النظام العام . لا قيام لهذا الاستثناء في حالة عدم توافر هذه
الشروط جميعها .

(ب) أحوال شخصية . طلاق . دعوى . " عدم سماع الدعوى " .

مؤدى نص المادة ٩٩/٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية أن لا تسمع دعوى الطلاق
من أحد الزوجين غير المسلمين على الآخر إلا إذا كانا يدينان بوقوع الطلاق أى أن يكون
الطلاق مشروفاً في ملة الزوجين غير المسلمين ولو توقف على حكم من القاضي . لا وجه
للتعدي بأن الدين المسيحي على اختلاف مذاهبه لا يعرف الطلاق بالإرادة المنفردة .
الملة الوحيدة التي لا تجيز التطليق هي ملة الكاثوليك . لا يرجع لشريعة الزوجين عند
اختلافهما في الطائفة أو الملة إلا لبحث هينوتهما بوقوع الطلاق فقط .

١ - وضع المشرع في المادة السادسة من القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٥٥
قاعدة الاسناد في قضايا الأحوال الشخصية للمصريين غير المسلمين وجعل المناط
فيها هو اتفاق الزوجين أو اختلافهما في الطائفة والملة فنص على القاعدة الأصلية

وهي أن تطبق بصفة عامة شريعة البلاد على جميع المنازعات المتعلقة بالأحوال الشخصية والوقف التي كانت أصلا من اختصاص المحاكم الشرعية ولم يستثن من هذه القاعدة إلا حالة ما إذا كان الزوجان متحدى الملة والطائفة ولهما جهة قضائية ملية منتظمة وقت صدور القانون المذكور فتطبق عليهما أحكام شريعتهما الخاصة ما لم تتعارض مع قواعد النظام العام، وإذا لم تتوافر هذه الشروط جميعها في الزوجين فإن هذا الاستثناء لا يقوم ويتعين تطبيق قواعد الشريعة الإسلامية فإذا كان الثابت من وقائع الدعوى أن الزوجين مختلفان في الطائفة ودينان بوقوع الطلاق فإن النعى على الحكم المطعون فيه بالخطأ في تطبيق القانون إذ طبق الشريعة الإسلامية يكون على غير أساس ولا وجه للتحدى في هذا الصدد بأن الدين المسيحي على اختلاف مذاهبه لا يعرف الطلاق بالارادة المنفردة.

٢ - مؤدى نص الفقرة السابعة من المادة ٩٩ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية أن دعوى الطلاق لا تسمع من أحد الزوجين غير المسلمين على الآخر إلا إذا كانا دينان بوقوع الطلاق أى أن يكون الطلاق مشروعا في ملة الزوجين غير المسلمين ولو توقف على حكم من القاضي إذ أن الملة الوحيدة التي لا تجيز التطليق هي ملة الكاثوليك . وهذا النص يؤكد قصد الشارع من أنه لا يرجع لشريعة الزوجين عند اختلافهما في الطائفة أو الملة إلا لبحث دينوتهما بوقوع الطلاق فقط .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن المطعون عليه أقام الدعوى رقم ٢٩٢ سنة ١٩٥٨ كلى أحوال شخصية القاهرة ضد الطاعة طلب فيها الحكم بإثبات الطلاق الصادر منه بمجلسة ١٣ أكتوبر سنة ١٩٥٦ في الدعوى رقم ١٣٩٩ سنة ١٩٥٦ كلى أحوال شخصية القاهرة وأمره الطاعة بعدم التعرض له في أمور الزوجية وقال مشرعا لدعواه إنه كان قد عقد زواجه بالطاعة في بطريكية الروم الأرثوذكس ، وبتاريخ ٨ يوليو سنة ١٩٥٥

صدر حكم من مجلس ملي الروم الأرثوذكس بتطبيقها منه استشكلت في هذا الحكم أمام قاضي الأمور المستعجلة بمحكمة القاهرة فقضى بوقف تنفيذه فأقام الدعوى رقم ١٣٩٩ سنة ١٩٥٦ كلى أحوال شخصية القاهرة طلب فيها الحكم بإثبات طلاقه للطاعة طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية وأثناء نظر الدعوى قدمت النيابة مذكرة برأيها قالت في ختامها إنه لا داعي لصدر حكم من المحكمة بالطلاق ويكفى أن يثبت الزوج طلاقه من زوجته وبناء على ذلك قرر المطعون عليه بجملة ١٣ أكتوبر سنة ١٩٥٦ أن زوجته الطاعة طالق منه وأعلنها بذلك ثم ترك الخصومة فخضعت المحكمة في ١٦ يناير سنة ١٩٥٧ بترك الخصومة فاستأنفت الطاعة هذا الحكم وقضى باعتبار الاستئناف كأن لم يكن وقال المطعون عليه إن الطاعة لازالت تتعرض له في أمور الزوجية وتطالب بنفقتها المحكوم لها بها عليه قبل الطلاق وقضت المحكمة في ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٥٨ للمطعون عليه بطلباته فاستأنفت الطاعة هذا الحكم وقيد استئنافها برقم ١٦١ سنة ٧٥ ق استئناف القاهرة أحوال شخصية وقضت المحكمة في ٢٣ مايو سنة ١٩٥٩ بتأييد الحكم المستأنف فقررت الطاعة بالظعن فيه بطريق النقض بتاريخ ٢٢ يونيو سنة ١٩٥٩ وطلبت نقض الحكم للسبب الوارد بالتقرير وعرض الظعن على دائرة فحص الطعون فقررت بجملة ١٢ فبراير سنة ١٩٦١ إحالته على هذه الدائرة حيث صممت الطاعة على طلب نقض الحكم وطلب المطعون عليه رفض الظعن وصممت النيابة العامة على طلب رفض الظعن. وحيث إن الظعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الظعن أقيم على سبب واحد حاصله أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ تطبيق القانون من وجوه ثلاثة الأول أنه طبق المادة السادسة من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ تطبيقاً غير صحيح إذ أن الطاعة والمطعون عليه أرثوذكسيان لأنها أرمنية أرثوذكسية وهورومي أرثوذكس وقد اشترطت المادة المذكورة لتطبيق الشريعة الإسلامية اختلاف الزوجين طائفة وملة وهذا الشرط غير متحقق بالنسبة لهما لأنهما أرثوذكسيان وإن اختلفت طائفة كل منهما والوجه الثاني أن الحكم المطعون فيه أخطأ تطبيق الفقرة الأخيرة من المادة ٩٩ من لأئحة ترتيب المحاكم الشرعية إذ قرر أن الزوجين يدينان بالطلاق أى بمبدئه مع أن المذهب المسيحية التي أجازت الطلاق إنما أجازته على الوجه المعروف بينهم وفي دياتهم لا يستعمل

الزوج بإيقاع الطلاق ولا يكون إقراراً بل قضاء وقد تناقض الحكم المطعون فيه في هذا الشأن لأنه بعد أن قرر أن دين الطرفين يجعل الطلاق متوقفاً على وقوع موجه من زنا أو تغيير دين أو لاي سبب من الأسباب الموجبة للطلاق عاد وقرر أن للزوج أن يستقل بإيقاعه ، والوجه الثالث أن الحكم المطعون فيه لم يلتزم أرجح الأقوال من مذهب الإمام أبي حنيفة كما تقضى بذلك المادة ٢٨٠ من اللائحة لأن الإمام يرى إقرار زواج غير المسلمين ولو كان فاسداً عند المسلمين ويكفى لإقراره أن يكون صحيحاً وجائزاً في دينهم كما يرى أن القاضي لا يتدخل من تلقاء نفسه ليعرق بين الزوجين أو لمجرد مرافعة أحدهما دون الآخر ، ورأى الإمام هو المفتي به ، وإقرار غير المسلمين على جميع أنكحهم طبقاً لرأى الإمام يستتبع حتماً عدم تطبيق القواعد الموضوعية الخاصة بالمسلمين عليهم في موضوع الطلاق والمذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ تؤيد هذا النظر حيث قررت أن المشرع ترك أهل الذمة وما يدينون في أمورهم معتقداتهم التي حرص في كل الأدوار على عدم التعرض لهم فيها ، وطبقاً لرأى الإمام وصاحبيه يحكم القاضي وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية بين الذميين إذا قبل الاحتكام إليه وهذا ما لم يحصل في الدعوى المطعون في حكمها .

وحيث أن هذا النعى برمته مردود ذلك أن الحكم المطعون فيه قد أورد في أسبابه أن المادة السادسة من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ الذي صدر عند إلغاء المحاكم الشرعية وتوحيد القضاء نصت على أنه "تصدر الأحكام في المنازعات المتعلقة بالأحوال الشخصية والوقف التي كانت أصلاً من اختصاص المحاكم الشرعية طبقاً لما هو مقرر بالمادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية أما بالنسبة للمنازعات المتعلقة بالأحوال الشخصية للمصريين غير المسلمين والمتحدى الطائفة والملة الذين لهم جهات قضائية ملية منتظمة وقت صدور هذا القانون فتصدر الأحكام في نطاق النظام العام طبقاً لشريعتهم" وقد اشتمل هذا النص على شيئين أولهما أن منازعات الأحوال الشخصية التي كانت أصلاً من اختصاص المحاكم الشرعية تخضع لحكم المادة رقم ٢٨٠ من اللائحة الشرعية ونصها - تصدر الأحكام طبقاً للدون بهذه اللائحة ولأرجح الأقوال من مذهب أبي حنيفة و ثانيهما أن منازعات الأحوال الشخصية للمصريين غير المسلمين والمتحدى الطائفة والملة

الذين لهم جهات قضائية مالية منتظمة وقت صدور هذا القانون فتصدر الأحكام في نطاق النظام العام طبقاً لشريعتهم . ويظهر من البند الثاني أن محكمة الأحوال الشخصية التي تحكم في هذه المنازعات بشريعة الطرفين غير المسلمين إنما تحكم بشريعتهم إذا تحققت ثلاثة شروط الأول إتحاد الطائفة الثاني إتحاد الملة الثالث أن تكون لهم مجالس مالية منتظمة عند الغاء المحاكم الشرعية والمالية وهذه الشروط قد عطفت بالوإو فدل ذلك على وجوب تعمق هذه الشروط جميعها ولم تعطف بأو حتى يكتفى بشرط واحد دون باقي الشروط والطرفان في هذه الدعوى مختلفا في الطائفة كما سبق ويكفي هذا لتطبيق الشريعة الإسلامية دون شريعتهم بأو شريعة أحدهما طبقاً لنص القانون "ثم أورد الحكم المطعون فيه "أن المستأنفة تمسكت بحكم المادة ٩٩ من اللائحة الشرعية . . . وهذه المادة تنص في فقرتها الأخيرة على أنه لا تسمع دعوى الطلاق من أحد الزوجين غير المسلمين على الآخر إلا إذا كانا يدينان بوقوع الطلاق وهذا النص يدل بداهة على أن الدعوى لا تسمع إذا كان الطرفان لا يدينان بالطلاق وتسمع إذا كانا يدينان به لأنها اشتملت على مستثنى ومستثنى منه وحكم المستثنى طبقاً لقواعد اللغة يغير حكم المستثنى منه وقد بينت المذكرة التفسيرية ذلك المعنى حين ذكرت أن بعض الطوائف تدين بالطلاق وبعضها لا يدين به وجعلت لكل حكماً وبينت السبب والحكمة من وضع هذه الفقرة وكان الحكم قبل وضعها هو تطبيق حكم الإسلام فتعين الاختصار على ما استثنى في هذه الفقرة - وترى المحكمة بيان معنى يدينان بالطلاق لدفع الشبهة التي أثارها المستأنفة . . . أما يدينان فمعناها أن الزوجين يعتقدان بمبدأ شرعية الطلاق لأن دينهما يقره وإن كان هذا الطلاق متوقفاً على توافر موجب من زنا أو تغيير دين أو لأي سبب من الأسباب الموجبة للطلاق وهذا الفهم متعين لأنه مبني على ما ذكره القانون وإلا لكانت جميع الطوائف لا تدين بالطلاق وهذا مخالف لنص المادة ومذكرتها التفسيرية والطلاق والتطليق هو الفروقة بين الزوجين سواء كان من عمل الزوج أو بحكم القضاء " ثم قرر أيضاً "أن قواعد الإسلام منها ما يتعلق بالصلة بين المسلمين وغيرهم حربيين وذييين ومستأمنين ومنها ما يتعلق بأمور عباداتهم ومناكحاتهم ومعاملاتهم ومنها ما يتعلق بإسلامهم وعقودهم قبل الإسلام وبعده ومنها ما يتعلق برفع أمورهم البنا للحكم فيما بينهم وكل ذلك مبسوط في كتب الفقه والمنهج هو بيان حكم الفقه إذا رفع غير المسلمين الأمر

إلينا وقد بنى الخلاف بين الفقهاء على آيتين كريمتين نزلتا في غير المسلمين الأولى قوله تعالى "فإن جاؤوك فاحكم بينهم أو أعرض عنهم" والثانية قوله تعالى "وإن أحكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم" فظاهر الآية الأولى التخيير بين الحكم والاعراض عنه وظاهر الآية الثانية الحكم بينهم بما أنزل الله فالحنفية وبعض الأئمة يرون أن الآية الثانية نسخت حكم الآية الأولى روى ذلك عن ابن عباس وعن مجاهد وعن عكرمة يؤيد ذلك قوله تعالى عقب ذلك مباشرة ولا تتبع أهواءهم وروى عن بعض الصحابة أن الآية الأولى لم تنسخ وإنما هي في غير الذميين والآية الثانية خاصة بالذميين . . . وأيا كان الرأي فمذهب الحنفية مؤيد بأسباب كثيرة مذكورة بالجزء الثاني ص ٥٣ من تفسير الجصاص لآيات الأحكام وهذا المذهب المعمول به طبقا للقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ مالم يوجد نص يخالفه في هذا القانون فالحنفية يرون أن الآية الأولى سواء أكانت منسوخة أم هي للحكم بين غير الذميين فإن الآية الثانية تدل على أنه إذا رفع الأمر إلينا من غير المسلمين يكون الحكم بينهم بقواعد الاسلام وحده متى رفع الأمر من الطرفين أو من أحدهما دون الآخر فيما يحتاج إلى الدعوى والمنازعات التي لا تحتاج إلى دعوى كبعض الحدود التي هي من حقوق الله فيكتفى فيها بعلم القاضي وتصبح شهادة الحسبة ولكن أبا حنيفة يرى أن يقرروا على منازعاتهم قبل رفع الأمر إلينا ويرى أبو يوسف وعبد زفر أن ما كان صحيحا من عقودهم أقروا عليه وما كان فاسدا أو محرما في نظر الاسلام فإنه يفسخ وانفرد زفر بأن عقودهم الفاسدة تفسخ وإن لم يرفعوا الأمر إلينا ويميلون على أحكام الاسلام ولكل أدلته المبسوط في كتب الفقه ومن ذلك يظهر الخلاف بين الحكم إذا رفعوا الأمر إلينا والحكم إذا لم يرفعوه إلينا ، وقد اشتهب الأمر على حكم محكمة الاستئناف الذي قدمته المستأنفة حيث ذكرت أن مذهب أبي حنيفة هو إقرار زواج غير المسلمين وإن كان فاسدا فإن رأيه هذا إنما هو بالنسبة لأنكحتهم السابقة على رفع الأمر إلينا ولا تعلق له بالحكم فيما بينهم بغير حكم الاسلام ولو كان الأمر كما تدعى المستأنفة من أن الفقه يؤيدها لما قرر أبو حنيفة أن طلاق الذمي يقع وقد اتفق مع أصحابه على ذلك فقد ورد في صفحة ٤٧ جزء أول من الفتاوى الأنقروية "إذا طلق الذمي امرأته ثلاثا أو خالعهما ثم أقام عليها فرافعته إلى السلطان فالقاضي يفرق بينهما بالاتفاق كما ورد في صفحة ٤٣٦ من الجزء الثاني

من ابن عابدين طلاق الكافر وورد في الحاشية تعليقا على صحة طلاقه وقد ترافعا إلينا لأنه يحكم بالفرقة كما ورد في صفحة ٣٩٧ إذا طلق الكافر ثلاثا يفرق بينهما اجماعا لأن الطلاقات الثلاث قاطعة للملك النكاح . . . وقد سبق للمستأنفة أن استشكلت في حكم الطلاق الصادر من المجلس الملى وحكم لها بوقف تنفيذه وترافع الطرفان إلينا لأن المحكمة الوطنية هي المختصة طبقا للقانون بعد إلغاء المحاكم الشرعية وتوحيد القضاء، وقد ظهر مما سبق رأى الحنفية في هذا النزاع وهو باجماع فقهاءهم على الحكم بين الطرفين بالتفريق لأنهما ترافعا إلينا وأن هذا التفريق هو حكم الاسلام ومن ثم يكون إدعاء المستأنفة أن الفقه الاسلامى يؤيدها غير صحيح، وهذا الذى أورده الحكم لا مخالفة فيه للقانون، ذلك أن المشرع قد وضع في المادة السادسة من القانون رقم ٤٦٢ سنة ١٩٥٥ قاعدة الاسناد في قضايا الأحوال الشخصية للمصريين غير المسلمين وجعل المناط فيها هو اتفاق الزوجين أو اختلافهما في الطائفة والملة فنصت الفقرة الأولى من هذه المادة على القاعدة الأصلية وهى أن تطبق بصفة عامة شريعة البلاد على جميع المنازعات المتعلقة بالأحوال الشخصية والوقف التى كانت أصلا من اختصاص المحاكم الشرعية ولم يستثن من هذه القاعدة إلا حالة ما إذا كان الزوجان متعدى الملة والطائفة ولها جهة قضائية ملية منتظمة وقت صدور القانون المذكور ونصت الفقرة الثانية من المادة السادسة المشار إليها على أن تطبق عليهما أحكام شريعتهما الخاصة ما لم تتعارض مع قواعد النظام العام فإذا لم تتوافر هذه الشروط جميعها في الزوجين فإن هذا الاستثناء لا يقوم ويتعين تطبيق قواعد الشريعة الإسلامية إلا أن المشرع دفعا للرجح الذى قد يحدث عند الطلاق في حالة ما إذا كان الزوجان لا يدينان بوقوعه قد نص في الفقرة السابعة من المادة ٩٩ من لأئحة ترتيب المحاكم الشرعية على أن لا تسمع دعوى الطلاق من أحد الزوجين غير المسلمين على الآخر إلا إذا كانا يدينان بوقوع الطلاق ولا وجه للتحدى في هذا الصدد بأن الدين المسيحى على اختلاف مذاهبه لا يعرف الطلاق بالإرادة المنفردة

ذلك أن المقصود من المادة المشار إليها أن يكون الطلاق مشروعاً في ملة الزوجين غير المسلمين ولو توقف على حكم من القاضي إذ أن الملة الوحيدة التي لا تجيز التطليق هي ملة الكاثوليك ، وهذا النص يؤكد قصد الشارع من أنه لا يرجع لشرعية الزوجين عند اختلافهما في الطائفة أو الملة إلا لبحث دينوتهما بوقوع الطلاق فقط لما كان ذلك ، وكان الثابت من وقائع الدعوى أن الزوجين مختلفان في الطائفة فإن النعى على الحكم المطعون فيه يكون على غير أساس ويتعين رفضه .

جلسة ٦ من فبراير سنة ١٩٦٣

بإدارة السيد/ محمد فؤاد جابر نائب رئيس المحكمة، وبحضور السادة المستشارين : محمد زعفراني سالم،
وأحمد زكي محمد، وأحمد أحمد الشامي، ونطلب هبة الحفيد فراج .

(٢٩)

الطعن رقم ٣٧ لسنة ٣٠ "أحوال شخصية" :

(١) حكم "الطعن في الأحكام" . "التنازل عن الطعن" . تقضى .
وجوب أن يكون التنازل من الطعن صريحا واضحا . عدم الأخذ فيه بالظن والتأويل .
رفع النزاع من جديد مع قيام طعن لا يعتبر تنازلا عن هذا الطعن .

(ب) أحوال شخصية . طلاق . دعوى . "سماعها" .

مفاد نصوص المواد ٦ و ٧ من القانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ و ٢٨٠ و ٩٩ من
لائحة ترتيب المحاكم الشرعية — أن المشرع قصد تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية
في منازعات الأحوال الشخصية التي تقوم بين زوجين غير مسلمين إذا ما اختلفا طائفة
أو ملة . استبقاء المادة ٩٩ من اللائحة الشرعية بالنسبة للطوائف التي لا تدين بوقوع
الطلاق وهي طوائف الكاثوليك . ثبوت اختلاف الطرفين طائفة ودينونتهما بوقوع
الطلاق . وجوب تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية دون القواعد المشتركة للشرائع
الخاصة بغير الملة .

١ — التنازل عن الطعن يجب أن يكون صريحا واضحا فهو لا يؤخذ بالظن
ولا يقبل التأويل ، ورفع النزاع إلى القضاء من جديد مع قيام الطعن لا يعتبر
تنازلا عنه .

٢ — مفاد المواد ٦ و ٧ من القانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ و ٢٨٠ من لائحة
ترتيب المحاكم الشرعية أن المشرع قصد تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية
في منازعات الأحوال الشخصية التي تقوم بين الزوجين غير المسلمين إذا ما اختلفا
طائفة أو ملة وإن استبقى المشرع المادة ٩٩ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية
التي تقضى بعدم سماع دعوى الطلاق بالنسبة للطوائف التي لا تدين بوقوع

الطلاق وهي طوائف الكاثوليك وذلك دفعا للمخرج والمشقة . فإذا كان الثابت من وقائع الدعوى أن الطرفين مختلفا الطائفة ويدرئان بوقوع الطلاق فقد تعين تطبيق أحكام الشريعة على واقعة النزاع بينهما وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وأسس قضاءه برفض دعوى الطاهر " اثبات طلاق " على أن القواعد الموضوعية المشتركة بين ذوى الملة المختلفة هي الواجبة التطبيق وأن تلك القواعد لا تجيز الطلاق بمجرد الإرادة المنفردة فإن الحكم يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أنه بتاريخ ١٩٥٩/٤/٥ رفع الطاعن الدعوى رقم ١٠٠ سنة ١٩٥٩ أمام محكمة الاسكندرية الابتدائية للأحوال الشخصية بطلب إثبات طلاقه من زوجته المطعون عليها وقال فى بيان دعواه إن المطعون عليها تقدمت بطلب إلى كنيسة الأقباط الأرثوذكس يتضمن رغبتها فى الانضمام لهذه الكنيسة والتصريح لها بالزواج وقد وافقت كنيسة الأقباط الأرثوذكس على هذا الطلب بعد أن اتخذت الإجراءات الدينية المتبعة وأصبحت بذلك من أبناء الكنيسة الأرثوذكسية فى ١٩٥١/٤/٢٣ ثم تزوجت بالطاعن بتاريخ ١٩٥١/٥/٥ أمام كنيسة الأقباط الأرثوذكس التى ينتمى إليها الطرفان وبتاريخ ٢٨ مارس سنة ١٩٥٩ أى قبل رفع الدعوى الحالية غير الطاعن طائفته إلى طائفة الروم الأرثوذكس فأصبح الطرفان بذلك مختلفى الطائفة وقد طلب بدعواه إثبات طلاقه من زوجته المطعون عليها وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية وهي الواجبة التطبيق عند اختلاف الطائفة وهما يدرئان بوقوع الطلاق ودفعت المطعون عليها هذه الدعوى بأنها من طائفة المارون الكاثوليك التى لا تدين بوقوع الطلاق إذ أنها ولدت بتاريخ ١٩٢٢/٨/٢٧ وتعمدت بتاريخ ١٩٢٣/٥/٢٠ وقد قضت محكمة أول درجة بجلسته ١٩٥٩/١٢/٢٠ بثبوت طلاق المطعون عليها من الطاعن

طلقة واحدة ابتداء من ١٤/٦/١٩٥٩ وأسست قضاءها على أن الطرفين مختلفا الطائفة إذ أن المطعون عليها غيرت مذهبها من المارون الكاثوليك إلى الأقباط الأرثوذكس وذلك بانضمامها إلى الطائفة الأخيرة بناء على رغبتها وبعد اتخاذ الإجراءات الدينية المتبعة وتعهدتها بالخضوع لأحكام وتعاليم الكنيسة الأرثوذكسية حسب الشهادات التي قدمت للمحكمة كما أن الطاعن غير طائفته إلى طائفة الروم الأرثوذكس قبالاً، رفع دعواه بطلب إثبات الطلاق وبهذا أصبح الطرفان مختلفي الطائفة ومن ثم يخضعان في المنازعات المتعلقة بأحوالهما الشخصية إلى أحكام الشريعة الإسلامية التي تجيز وقوع الطلاق بالارادة المنفرد وهما يدينان بوقوع الطلاق. وقد استأنفت المطعون عليها هذا الحكم وقيد استئنافها برقم ١ سنة ١٩٦٠ ملى محكمة استئناف الاسكندرية حيث قضى فيه بجلسته ١٦/٦/١٩٦٠ بإلغاء الحكم المستأنف وبرفض دعوى الطاعن وأسس الحكم قضاءه على أن القواعد الموضوعية المشتركة بين ذوى الملة المختلفة هي الواجبة التطبيق وفقاً لمذهب الإمام أبي حنيفة وأن الزواج طبقاً لشريعة الملتين اللتين ينتمى إليهما الزوجان هو من الأسرار الكنسية والتي لا يحل رباطه بمجرد الإرادة المنفردة وقد طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسته ٧/١/١٩٦٢ التي قررت إحالته إلى هذه الدائرة حيث نظر أمامها بجلسته ٢٤/١١/١٩٦٢ وفيها أصر الطاعن على نقض الحكم، وصحمت المطعون عليها على رفض الطعن كما صحمت النيابة على نقض الحكم.

وحيث إن المطعون عليها دفعت بعدم قبول الطعن ذلك أن الطاعن بعد أن رفع طعنه الحالى أعاد طرح النزاع من جديد على القضاء للفصل فيه إذ رفع الدعوى رقم ١٧٢ سنة ١٩٦٠ أمام محكمة الاسكندرية بطلب اثبات طلاقه حيث قضى فيها بعدم جواز سماعها لسبق الفصل فيها ثم رفع الدعوى رقم ٢٢٠ سنة ١٩٦٠ أمام دائرة أخرى ولا تزال منظورة مما يعتبر ذلك منه نزولاً عن طعنه.

وحيث إن هذا الدفع في غير محله ذلك أن تنازل الطاعن عن طعنه يجب أن يكون صريحاً واضحاً ولا يؤخذ فيه بالظن ولا يقبل التأويل فرفع النزاع من جديد مع قيام طعنه لا يعتبر تنازلاً عنه مما يتعين معه رفض الدفع.

وحيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وتأويله ذلك أنه أطرح أحكام الشريعة الإسلامية الخاصة بالطلاق بين المسلمين وهي الواجبة التطبيق في النزاع بين الطرفين وهما مختلفي الطائفة وذلك وفقاً للفقرة الأولى من المادة السادسة من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ والمادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية التي تحيل إليها والمادة ٧/٩٩ من اللائحة المشار إليها وأعمل القواعد الموضوعية المشتركة بينهما مع مخالفة ذلك للمواد السالفة ولغرض الشارع ولما استقر عليه قضاء المحاكم الشرعية التي لم يشأ المشرع أن يعدل عنه .

وحيث إن هذا النعي في محله ذلك أن المادة السادسة من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ تنص على أنه "تصدر الأحكام في المنازعات المتعلقة بالأحوال الشخصية والوقف والتي كانت أصلاً من اختصاص المحاكم الشرعية طبقاً لما هو مقرر في المادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم المذكورة . أما بالنسبة للمنازعات المتعلقة بالأحوال الشخصية للمصريين غير المسلمين والمتحدى الطائفة والملة الذين لهم جهات قضائية ملية منتظمة وقت صدور هذا القانون فتصدر الأحكام — في نطاق النظام العام — طبقاً لشريعتهم" وتنص المادة ٧ منه على أنه "لا يؤثر في تطبيق الفقرة الثانية من المادة المتقدمة تغيير الطائفة أو الملة بما يخرج أحد الخصوم عن وحدة طائفية إلى أخرى أثناء سير الدعوى إلا إذا كان التغيير إلى الإسلام فتطبق الفقرة الأولى من المادة السادسة من هذا القانون" وتنص المادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية على أن "تصدر الأحكام طبقاً للدون في هذه اللائحة ولأرجح الأقوال من مذهب أبي حنيفة ما عدا الأحوال التي ينص فيها قانون المحاكم الشرعية على قواعد خاصة فيجب فيها أن تصدر الأحكام طبقاً لتلك القواعد" . كما تنص المادة ٩٩ منها في فقرتها الأخيرة على أن "لا تسمع دعوى الطلاق من أحد الزوجين غير المسلمين على الآخر إلا إذا كانا يدينان بوقوع الطلاق" وقد جاء بالمذكرة الإيضاحية لهذه المادة الأخيرة "أن المحاكم الشرعية كانت تحكم بوقوع طلاق غير المسلم على زوجته غير المسلمة في الدعاوى المرفوعة من أحدهما على الآخر وكان في ذلك حرج ومشقة

بالنسبة للطوائف التي لا تدين بوقوع الطلاق لعدم استطاعة هذه المطلقة الزواج من آخر للتقاليد المتبعة في ملاتها ، فتبقى معلقة لا تتزوج وقد تحرم من النفقة فلا تجد من ينفق عليها ، فرؤى معالجة هذه الحالة عملاً بمبدأ جواز تخصيص القضاء بالنص على عدم سماع دعوى الطلاق من أحد الزوجين غير المسلمين على الآخر إلا إذا كانا يدينان بوقوع الطلاق“ ومفاد هذه النصوص أن المشرع قصد تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في منازعات الأحوال الشخصية التي تقوم بين الزوجين غير المسلمين إذا ما اختلفا طائفة أو ملة ولم يشأ أن يخالف ما استقر عليه قضاء المحاكم الشرعية من تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في هذا الشأن والتي كانت تختص بالفصل في المنازعات بينهم باعتبارها صاحبة الاختصاص العام في مسائل الأحوال الشخصية ولهذا استبقى المشرع المادة ٩٩ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية بالنسبة للطوائف التي لا تدين بوقوع الطلاق وذلك دفعاً للخرج والمشقة بالنسبة لهذه الطوائف وهي طوائف الكاثوليك التي لا تجيز التطبيق — ولما كان الثابت من وقائع الدعوى أن الطاعن ينتمى إلى طائفة الروم الأرثوذكس وذلك قبل رفع الدعوى وأن المطعون عليها انضمت إلى طائفة الأقباط الأرثوذكس قبل زواجهما أى أنهما مختلفا الطائفة ويدينان بوقوع الطلاق فكان يتعين تفريعا على ما تقدم تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد جانب هذا النظر فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وتأويله مما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى الأوجه .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ولما سبق بيانه ولما جاء بالحكم المستأنف يتعين رفض الاستئناف رقم ١ لسنة ١٩٦٠ ملى استئناف الاسكندرية وتأييد الحكم الابتدائى رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٩ الصادر من محكمة الاسكندرية الابتدائية للأحوال الشخصية بجلسته ١٩٥٩/١٢/٢٠ .

جلسة ٦ من فبراير سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد / محمد قواد جابر نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمد زعفراني
سالم ، وأحمد زكي محمد ، وعبد المجيد يوسف الغايش ، وقطب فراج .

(٣٠)

الطعن رقم ٣ لسنة ٣١ "أحوال شخصية" :

أحوال شخصية . طلاق . دعوى . "عدم سماع الدعوى" .

مفاد نص الفقرة السابعة من المادة ٩٩ من اللائحة الشرعية والمذكورة الإيضاحية أن المشرع قصد التفرقة بين الطوائف التي تدين بالطلاق فأجاز سماع دعوى الطلاق بالنسبة لهم وبين الطوائف التي لا تدين بالطلاق وهم الكاثوليك فنع سماع هذه الدعوى بينهم . ثبوت اختلاف الطرفين ملة وطائفة وعدم انتماء أحدهما إلى طائفة الكاثوليك . قضاء الحكم رغم ذلك بعدم سماع الدعوى بينهما مخالف للقانون .

إذ نص الشارع في الفقرة السابعة من المادة ٩٩ من اللائحة الشرعية على أنه "لا تسمع دعوى الطلاق من أحد الزوجين غير المسلمين على الآخر إلا إذا كانا يدينان بوقوع الطلاق" فإنه يكون قد قصد التفرقة بين الطوائف التي تدين بالطلاق فأجاز سماع دعوى الطلاق بالنسبة لها والطوائف التي لا تدين بالطلاق وهي الكاثوليك — فنع سماع دعوى الطلاق بينهما دفعا للحرج والمشقة . فإذا كان الثابت أن الطرفين مختلفا الملة والطائفة ولا ينتمى أحدهما إلى طائفة الكاثوليك فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم سماع الدعوى يكون قد خالف القانون مما يتعين منه نقضه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع تتحصل على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن فى أن الطاعن رفع على المطعون عليها الدعوى رقم ٣٩٥ سنة ١٩٥٩ أمام محكمة القاهرة الابتدائية للأحوال الشخصية طلب فيها اصليا الحكم ببطلان عقد زواج الطرفين الصادر فى ١٩٥٨/١١/٢٣ واعتباره كأن لم يكن وعدم ترتيب أى أثر عليه واحتياطيا إثبات طلاقه لها الذى أوقعه عليها بجلسته ١٤ يونيه سنة ١٩٥٩ وقدم أوراقا استدلت بها على أنه انجلى وأنها أرثوذكسية وبتاريخ ١٩٦٠/٤/٢٤ حكمت المحكمة برفض الدعوى تأسيسا على أن الطرفين من طائفة الأقباط الأرثوذكس فاستأنف الطاعن هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة وقيد استئنافه برقم ١١١ سنة ٧٧ قضائية وبتاريخ ٣١ ديسمبر سنة ١٩٦٠ حكمت المحكمة بقبول الاستئناف شكلا وإلغاء الحكم المستأنف وعدم سماع الدعوى استنادا إلى أن الطرفين مختلفا الملة وإلى أنه وإن اختلفت ملتتهما فإن دعوى الطلاق تكون غير مسموعة طبقا للمادة ٩٩ من اللائحة الشرعية فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون . فقررت بتاريخ ١٩٦٢/٤/١٥ إحالته إلى هذه الدائرة وعند نظره أمامها صمم الطاعن على طلب نقض الحكم المطعون فيه وطالبت المطعون عليها برفض الطعن وأصرت النيابة العامة فى مذكرتها الأخيرة على طلب نقض الحكم المطعون فيه للأسباب التى ذكرتها .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن مما ينهه الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون ذلك أنه قضى بعدم سماع الدعوى إعمالا للفقرة السابعة من المادة ٩٩ من اللائحة الشرعية مع أن هذه المادة شرعت لطائفة الكاثوليك التى لاتدين بوقوع الطلاق وليس أحد من طرفي الخصومة كاثوليكيًا .

وحيث إن هذا النعى في محله ذلك أن الشارع إذ نص في الفقرة السابعة من المادة ٩٩ من اللائحة الشرعية على أنه " لا تسمع دعوى الطلاق من أحد الزوجين غير المسلمين على الآخر إلا إذ كانا يدينان بوقوع الطلاق " فإنه قد قصد وعلى ما يبين من المذكرة الإيضاحية التفرقة بين الطوائف التي تدين بالطلاق فأجاز سماع دعوى الطلاق بالنسبة لهم وبين الطوائف التي لا تدين بالطلاق وهم الكاثوليك فمنع سماع دعوى الطلاق بينهم دفعا للمخرج والمشقة .
ولما كان الثابت أن الطرفين مختلفا الملة والطائفة ولا ينتمى أحدهما إلى طائفة الكاثوليك وكان الحكم المطعون فيه رغم ذلك قد قضى بعدم سماع الدعوى فإنه يكون قد خالف القانون مما يتعين معه نقضه دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

جلسة ٧ من فبراير سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد / محمود هياد رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمود القاضي ، وامييل جبران ، ولطفي علي ، ومحمد ممتاز نصار .

(٣١)

الطعن رقم ٣٨٣ لسنة ٢٧ القضائية :

(١) نقض ” التوكيل بالطعن “ . قانون ” تنازع القوانين من حيث المكان “ وكالة .

تخضع أشكال العقود والتصرفات لقانون البلد الذي أبرمت فيه . توثيق التوكيل المقدم من الشركة الطاعنة بمعرفة السلطات الرسمية بيوغوسلافيا . عدم اعتراض المعلنون عليها على إجراءات التوثيق في الخارج أو على ما تضمنه التوكيل . استكمال شرائط الشكاية والقانونية من شأنه اسباغ صفة للوكالة للحامي الذي قرر بالطعن .

(ب) إعلان ” إعلان الشخص المقيم بالخارج “ . ” إعلان الحكم “ . محكم ” الطعن في الأحكام “ . استئناف .

الأصل جواز تسليم صورة الإعلان بالنسبة للأشخاص الذين لهم موطن معلوم في الخارج إلى النيابة ترسلها إلى وزارة الخارجية كي تقوم بتوصيلها بالطرق السياسية . أوجب الشارع في بعض الأحوال وجوب إعلان الشخص الذي له محل إقامة معلوم بالخارج بتسليم الصورة لنفس الشخص أو في موطنه مستبعدا جواز تسليم الصورة للنيابة . من ذلك ما نصت عليه المادتان ٣٧٩ و ٥٥٠ مرافعات : وجوب إعلان جبر ما للدين لدى الغير لشخص المحجوز لديه المقيم في الخارج أو في موطنه بالأوضاع المقررة في البلد الذي يقيم فيه . مواعيد الطعن في الأحكام تبدأ من تاريخ إعلان الحكم لنفس المحكوم عليه أو في موطنه الأصلي . لا تجرى مواعيد الطعن من تاريخ تسليم الصورة للنيابة متى كان للعان إليه موطن معلوم في الخارج .

١ - تخضع أشكال العقود والتصرفات لقانون البلد الذي أبرمت فيه . فإذا كان التوكيل المقدم من الشركة الطاعنة قد وثق بمعرفة السلطات الرسمية بيوغوسلافيا وصدقت عليه وزارة الخارجية بها والقنصلية المصرية ببلغراد عملا بالمادة ١٤/٦٤

من القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ - واعتمدت السفارة اليوغسلافية بالقاهرة ترجمة التوكيل إلى اللغة العربية بما يطابق اللغتين الاجنبيتين اللتين حرر بهما ثم صدقت وزارة الخارجية المصرية على إمضاء سكرتير السفارة المذكورة ، وكانت المطعون عليها لم تبد أى اعتراض على إجراءات توثيق التوكيل فى الخارج أو على ما يتضمنه هذا التوكيل أو على الترجمة الرسمية المدونة به فان هذا التوكيل وقد استكمل شرائطه الشكلية والقانونية يكون حجة فى إسباغ صفة الوكالة للدعوى الذى قرر بالطن (١).

٢ - لئن كانت المادة ١٤/١٠ من قانون المرافعات تنص على أنه " فيما يتعلق بالأشخاص الذين لهم موطن معلوم فى الخارج تسلم صورة الإعلان إلى النيابة وعلى النيابة ارسال الصورة لوزارة الخارجية لتوصيلها بالطرق السياسية إلا أن المشرع قد رأى - فى بعض الأحوال - وجوب إعلان الشخص الذى له محل إقامة معلوم بالخارج بتسليم الصورة لنفس الشخص أو فى موطنه مستبعدا جواز تسليم الصورة للنيابة من ذلك ما نصت عليه المادة ٥٥٠ من قانون المرافعات من وجوب إعلان المجرى لشخص المحجوز لديه المقيم خارج مصر أو فى موطنه بالأوضاع المقررة فى البلد الذى يقيم فيه . كما نصت المادة ٣٧٩ مرافعات على أن مواعيد الطعن فى الأحكام تبدأ من تاريخ إعلان الحكم لنفس المحكوم عليه أو فى موطنه الأصل وذلك حرصا من المشرع على وجوب توافر العلم الشخصى أو الظنى مستبعدا بذلك العلم الحكيم بتسليم الصورة إلى النيابة تقديرا منه لأهمية ذلك العلم فى هاتين الحالتين . وهذا الإيجاب لا يتأتى معه القول بأن مواعيد الطعن تجرى من تاريخ تسليم الصورة للنيابة متى كان للمعلن إليه موطن معلوم فى الخارج وهو ما جرى به قضاء محكمة النقض (٢).

(١) راجع نقض ١٩٦٠/٥/٢٦ فى الطعن رقم ٢٤ لسنة ٢٧ ق - أحوال شخصية - مجموعة المكتب الفنى من ١١ ص ٤١٧ "تحرير توكيل فى مصر لحام لاتخاذ إجراءات الطعن بالنقض وجوب اتباع الإجراءات التى يتطلبها القانون المصرى ، اعتبار التوكيل بالطعن من الإجراءات المتعلقة به يسرى عليه قانون البلد الذى يباشر فيه - المادة ٢٢ مدنى - .

(٢) راجع نقض ٢٠ يونيو سنة ١٩٥٧ مجموعة المكتب الفنى من ٨ ص ٥٩٣ وقد جاء به أنه " يتم إعلان من له محل إقامة معلوم فى الخارج بأوراق المحضرين بتسليم صورها للنيابة مثل إعلان صحف الدعاوى أو الطعون وينتج الإعلان آثاره من تاريخ تسلم الصورة للنيابة لا من تاريخ تسلم المعلن إليه لها - يستثنى من ذلك حالة إعلان مجزى ما للدين لدى الغير وحالة إعلان الحكم " .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن وقائع الطعن تتحصل - حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - فى أن الشركة المطعون عليها أقامت الدعوى رقم ١٤ سنة ٥٢ تجارى كلى الاسكندرية ضد مؤسسة بوجود رفو - الطاعنة - والكائن مركزها ببلغراد تطلب فيها إلزام هذه الأخيرة بمبلغ ٨٦٨١ ج و ٦٩١ م والفوائد والمصروفات - وقد دفعت المؤسسة المدعى عليها (الطاعنة) بعدم اختصاص المحاكم المصرية بنظر الدعوى - فقضت محكمة الاسكندرية الابتدائية فى ٢٧ أبريل سنة ١٩٥٤ برفض الدفع ثم صدر الحكم بعد ذلك فى موضوع الدعوى بتاريخ ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٥٥ بإلزام المؤسسة المدعى عليها (الطاعنة) بأن تدفع للشركة المطعون عليها مبلغ ٣٢٧٣ ج و ٦٥٧ م والفوائد بواقع ٥ ٪ من تاريخ الحكم حتى السداد والمصروفات المناسبة والنفاذ بشرط الكفالة . واستأنفت الطاعنة هذا الحكم بعريضة أودعتها قلم كتاب محكمة استئناف الاسكندرية فى ٣١ مايو سنة ١٩٥٦ وقيد الاستئناف برقم ٢٣٠ سنة ١٢ ق تجارى - وطلبت إلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من رفض الدفع بعدم اختصاص المحاكم المصرية والحكم بعدم اختصاصها - واحتياطيا رفض الدعوى مع إلزام المستأنف عليها (المطعون عليها) بالمصروفات من الدرجتين . وأقامت الشركة المطعون عليها استئنافا فرعيا عن الحكم الابتدائى طلبت فيه تعديل الحكم إلى مبلغ ٨٥٢٤ ج و ٦٩٦ م والفوائد من تاريخ رفع الدعوى والمصروفات - وأثناء نظر هذه الخصومة لدى محكمة الاستئناف دفعت الشركة المطعون عليها بعدم قبول استئناف المؤسسة الطاعنة لرفعه بعد الميعاد الذى انتهى فى ٢٦ مايو سنة ١٩٥٦ - وقضت محكمة الاستئناف فى ٢٧ يونيو سنة ١٩٥٧ بقبول هذا الدفع وبسقوط الاستئنافين الأصل والفرعى وإلزام كل مستأنف بمصاريف استئنافه مع المقاصة فى أتعاب المحاماة - طعنت المؤسسة الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض وذلك بتقرير مؤرخ ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٥٧ وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسته ٢١ مايو سنة ١٩٦١

وصمم فيها محامى الطاعة على ما جاء بتقرير الطعن كما صممت النيابة العامة على مذكرتها المتضمنة طلب نقض الحكم وأصدرت دائرة الفحص قرارها بإحالة الطعن إلى الدائرة المدنية والتجارية وبعد استيفاء الاجراءات وتبادل المذكرات من الطرفين تحدد لنظر الطعن أمام هذه الدائرة جلسة ٢٤ يناير سنة ١٩٦٣ وفيها صممت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إن المطعون عليها دفعت في مذكرتها بعدم قبول الطعن شكلا لأن ورقة التوكيل الصادر لمحامى المؤسسة الطاعة تحررت بغير اللغة العربية . لغة المحاكم طبقا لقانون نظام القضاء — والعبارة المدونة بها على أنها ترجمة ليست معتمدة . فهي لا تحمل توقيعاً ولم يصدق عليها من أية جهة مختصة بالترجمة بل إن التصديق المشار إليه في هذا التوكيل على أنه تصديق على الترجمة — إنما يتعلق بالترجمة إلى الفرنسية مما يتعذر معه التثبت من صحة ذلك التوكيل — كما أن عبارة التصديق على توقيع الموكل قد حررت بلغة أجنبية يبدو أنها اللغة اليوغسلافية ولم تقترن بها ترجمتها مما يجعل بالاجراءات التي اتخذت للتصديق على توقيع المؤسسة الطاعة والتحقق من مطابقتها لقانون محل العقد . هذا فضلا عن عدم تصديق وزارة الخارجية للجمهورية العربية المتحدة على خاتم القنصلية المصرية ببغداد مما لا يمكن معه التثبت من صحة ذلك الخاتم أما عبارة التصديق الصادرة من وزارة الخارجية للجمهورية العربية المتحدة فلا تنصب على خاتم القنصلية المصرية ببغداد — كما طعنتم النيابة في مذكرتها — بل هو تصديق على إمضاء السيد جرينوفيك سكرتير السفارة اليوغسلافية بالقاهرة الذى صدق بتاريخ ١٠ نوفمبر سنة ١٩٥٧ على ترجمة العبارة إلى اللغة الفرنسية . ومن ثم فلا يعتد بهذه الورقة المقدمة على أنها توكيل فى إثبات أن الطعن قد حصل التقرير به من محام موكل فى ذلك كما أوجب القانون .

وحيث إن هذا الدفع مردود — ذلك أن أشكال العقود والتصرفات تخضع لقانون البلد الذى أبرمت فيه — ويبين من الرجوع إلى التوكيل المقدم من الشركة الطاعة أنه حرر أولا باللغتين الفرنسية والى كرواتية متضمنا صدور التوكيل من ميلان نيكوفيك مدير مؤسسة يوجود رفو إلى الأستاذ أحمد بدر المحامى لإتخاذ اجراءات الطعن بالنقض فى الحكم الصادر فى الاستئناف رقم ٢٣٠

سنة ١٢ ق تجارى الاسكندرية وقد وثق هذا التوكيل بمعرفة السلطات الرسمية بيوغسلافيا في ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٥٧ ثم صدقت وزارة الخارجية اليوغسلافية على محضر التوثيق في ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٥٧ كما صدقت القنصلية المصرية ببلغراد في ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٥٧ على إمضاء مدير التصديقات وختم وزارة الخارجية اليوغسلافية وذلك عملاً بالمادة ١٤/٦٤ من القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ واعتمدت السفارة اليوغسلافية بالقاهرة في ١٠ نوفمبر سنة ١٩٥٧ ترجمة التوكيل إلى اللغة العربية بما يطابق اللغتين الفرنسية والكرواتية اللتين حرر بهما التوكيل - ثم صدقت وزارة الخارجية المصرية في ١١ نوفمبر سنة ١٩٥٧ على إمضاء السيد محمد جريوفيك سكرتير السفارة اليوغسلافية بالقاهرة لما كان ذلك ، وكانت المطعون عليها لم تبد أى اعتراض على إجراءات توثيق التوكيل في الخارج أو على ما يتضمنه هذا التوكيل أو على الترجمة الرسمية المدونة به فإن هذا التوكيل وقد استكمل شرائطه الشكلية والقانونية يكون حجة في اسباغ صفة الوكالة للدعوى الذى قرر بالطعن .

وحيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ في القانون إذ اعتبر تاريخ تسلم صورة الحكم للنيابة في ١٧ مارس سنة ١٩٥٦ هو بداية احتساب ميعاد الاستئناف دون اعتبار للتاريخ الذى تم اعلان الطاعة فيه بتسليم صورة الحكم الابتدائى إليها في موطنها ببلغراد بالطرق السياسية وهو ٢٢ مايو سنة ١٩٥٦ كما أثبتته الحكم المطعون فيه مع أن العبرة بتسليم الصورة بالفعل إلى المراد اعلانه . ولا يعتد بتاريخ تسليم صورة الإعلان إلى النيابة العامة لأن الصورة لم تسلم إليها إلا لتم هى عملية الاعلان فتقوم بما لا يستطيع المحضر القيام به طبقاً للمادة ١٤/١٠ من قانون المرافعات .

وحيث إن هذا النعى في محله ذلك أنه وإن نصت الفقرة العاشرة من المادة ١٤ من قانون المرافعات على أنه " فيما يتعلق بالأشخاص الذين لهم موطن معلوم في الخارج تسلم صورة الاعلان إلى النيابة وعلى النيابة إرسال الصورة لوزارة الخارجية لتوصيلها بالطرق السياسية " - إلا أنه يبين من

مراجعة نصوص القانون أن المشرع قد رأى في بعض الأحوال وجوب أن يكون إعلان الشخص الذي له محل إقامة معلوم في الخارج بتسليم الصورة لنفس الشخص أو في موطنه مستبعدا جواز تسليم الصورة للنيابة فنصت المادة ٥٥٠ مرافعات على أنه إذا كان المحجوز لديه مقيما خارج مصر وجب إعلان المحجز لشخصه أو في موطنه بالخارج بالأوضاع المقررة في البلد الذي يقيم فيه كما نصت المادة ٣٧٩ مرافعات على أن مواعيد الطعن في الأحكام تبدأ من تاريخ إعلان الحكم لنفس المحكوم عليه أو في موطنه الأصلي وذلك حرصا من المشرع على وجوب توافر العلم الشخصي وفي الأقل العلم الظني مستبعدا بذلك العلم الحكيم بتسليم الصورة إلى النيابة تقديرا منه لأهمية ذلك العلم في هاتين الصورتين — يؤكد ذلك ما ورد في الأعمال التحضيرية للمادة ٣٧٩ مرافعات — تقرير لجنة قانون المرافعات بمجلس الشيوخ — ”من أن المشرع رأى أن مواعيد الطعن لا يصح أن تبدأ من تاريخ الإعلان للمحل المختار أو إلى قلم الكتاب“ نظرا لخطورة أثر الإعلان في بدء مواعيد الطعن وقد ينتهي الأمر إذا استبقى المحل المختار إلى إعلان الحكم في بعض الصور إلى قلم الكتاب إذا لم يكن الخصم قد اتخذ محلا مختارا كما يصح أن تكون علاقة الخصم بالمحل المختار قد انتهت . وهذا يفصح عما يقدره المشرع من خطر بدء مواعيد الطعن مما دماه إلى تقرير وجوب السعي لإيصال الصورة المعلنه لعلم المعلن إليه وذلك بتسليمها له شخصيا أو في موطنه الأصلي وهو إيجاب لا يتأتى معه صواب متابعة الرأي القائل بأن مواعيد الطعن تجرى من تاريخ تسليم الصورة للنيابة متى كان للمعلن إليه موطن معلوم في الخارج — وهو ما جرى به قضاء هذه المحكمة — ولما كان الثابت من بيانات الحكم المطعون فيه أن صورة الحكم الابتدائي قد سلمت للمؤسسة الطاعنة في موطنها ببغداد في ٢٢ مايو سنة ١٩٥٦ وأن هذه المؤسسة رفعت استئنافها في ٣١ من مايو سنة ١٩٥٦ أي بعد تسعة أيام من تاريخ إعلان الحكم فإن الاستئناف يكون قد رفع في الميعاد القانوني وهو أربعون يوما بخلاف مواعيد المسافة — وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر واعتبر بداية ميعاد — الاستئناف هو تاريخ تسليم صورة الحكم إلى النيابة العامة فإنه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه .

جلسة ١٣ من فبراير سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد / محمد قواد جابر نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمد زعفراني ، سالم ، وأحمد زكي محمد ، وأحمد أحمد الشامي ، وقطب عبد الحميد فراج .

(٣٢)

الطعن رقم ١٥٣ لسنة ٢٨ القضائية :

(١) ضرائب . ”الضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة“ . ”تقادم“ .
”تقادم مسقط“ .

المبالغ والقيم التي يلحقها التقادم قانونا بعد تاريخ العمل بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ تؤول إلى الحكومة ويسقط حق أصحابها في المطالبة بها . دخولها ضمن الأرباح والفوائد المتفرقة عن الأسهم والسندات القابلة للتداول الصادرة من أية شركة تجارية أو مدنية . سقوطها بالتقادم مثل كل حق دوري متجدد (كالفوائد) يتقادم بخمس سنوات . حجز البنك جزءا من أرباح الكوربورات تحت يده أكثر من خمس سنوات دون أن يطالب أصحاب الشأن بها . أيلولة هذه المبالغ إلى الحكومة باعتبارها جزءا من الفائدة السنوية . لا يغير من طبيعتها مجرد استقطاعها وحجز البنك لها مع طلبه بأنها تزيد من الضريبة المستحقة لمصلحة الضرائب .

(ب) ضرائب . ”الضريبة على فوائد الديون“ .

استخلاص الحكم أن المبالغ التي ساهم بها البنك في صندوق تعاون وادخار موظفيه والفوائد المستحقة عن مجموع المبالغ المودعة به تخرج عن ملكية البنك وتصبح ملكا للموظفين وأن البنك يستثمر هذه الأموال لحسابه . خضوع فوائد هذه الديون التي يدفعها البنك والموظفون في صندوق التعاون والادخار للضريبة واستحقاق الضريبة على المجموع الكلي للفوائد .

١ - تنص المادة ٢٨ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ على أن ”تؤول إلى الحكومة نهائيا جميع المبالغ والقيم التي يلحقها التقادم قانونا بعد تاريخ العمل بهذا القانون ويسقط حق أصحابها في المطالبة بها وتكون مما يدخل ضمن الأنواع

المدينة بعد (*) الأرباح والفوائد المتفرعة عن الأسهم والسندات القابلة للتداول مما تكون أصدرته أية شركة تجارية أو مدنية ...". كما تنص المادة ٣٧٥ من التقنين المدني في فقرتها الأولى على أن "يتقدم بخمس سنوات ، كل حق دورى متجدد ، ولو أقر به المدين " . فإذا كان البنك الطامن قد حجز تحت يده جزءا من أرباح الكوبونات أكثر من خمس سنوات دون أن يطالب أصحاب الشأن بها فإنها تؤول إلى الحكومة إذ أن هذه المبالغ لا تخرج عن كونها جزءا من الفائدة السنوية ولا تتغير طبيعتها بمجرد استقطاعها وحجز البنك لها مع علمه بأنها تزيد عن الضريبة المستحقة لمصاحبة الضرائب . وإذا قضى الحكم المطعون فيه بسقوط الحق في المطالبة بهذه المبالغ بالتقدم فإنه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

٢ - متى كان يبين من الحكم المطعون فيه أن المبالغ التي ساهم بها البنك في صندوق تعاون وادخار موظفيه والفوائد المستحقة من مجموع المبالغ المودعة به تخرج عن ملكية البنك وتصبح ملكا للموظفين ، وأن البنك يستثمر هذه الأموال لحسابه وبذلك يتوافر في النزاع وجود طرفين دائن ومدين ، وكانت المسادتان ١٥ و ١٨ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ تقضيان بإخضاع فوائد الديون للضريبة وباستحقاق هذه الضريبة على المجموع الكلي للفوائد فإن ما انتهى إليه الحكم من إخضاع الفوائد التي يدفعها البنك والموظفون إلى صندوق التعاون والادخار - للضريبة - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض (*) - لا مخالفة فيه للقانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع على ما يبين - من الحكم المطعون فيه وصائر أوراق الطعن - تتحصل في أن مأمورية الشركات المساهمة قامت بفحص حسابات البنك

(*) هذا المبدأ مقرر في الطعن رقم ٩٤ سنة ٢٥ ق - جلسة ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٩

س ١٠ ص ٨٥٨ قاعدة رقم ١٣١ .

العقارى المصرى "الطاعن" من السنوات من ١٩٤٧/١٩٤٨ الى ١٩٥٠/١٩٥١ وأدخلت ما رآته من تعديلات على ما ورد فى إقرارات البنك عن السنوات المشار إليها فطعن البنك فى هذه التعديلات بالطعن رقم ١٠١ سنة ١٩٥٥ أمام لجنة الطعن ومن بينها النقاط الآتية والتي انحصرت فيها النزاع . أولا - طالبت بأمورية الشركات المساهمة البنك بمبلغ ٢٤٧٦ جنيها و٣٧٧ مليا باعتباره ربحا لم يصرف للمساهمين وأصحاب السندات وخصص التأسيس وقد انقضى أجل التقادم بالنسبة له ومن ثم يؤول للحكومة . ثانيا - طالبت بأمورية البنك بالضريبة المستحقة على الفوائد التي يدفعها البنك إلى صندوق ادخار الموظفين والتي يدفعها الموظفون إلى الصندوق عن قروضهم . ثالثا - طالبت بأمورية البنك بالضريبة المستحقة على بدل التمثيل الممنوح لعضو مجلس الإدارة والمدير العام بتاريخ ١٩٥٥/١١/٣ قررت اللجنة رفض الطعن وبالتالى أحقية الأمورية فى المطالبة بالمبلغ والضرائب سالفة الذكر . طعن البنك فى قرار اللجنة بالنسبة لنقاط الخلاف السابقة أمام محكمة القاهرة الابتدائية بالطعن رقم ١٢٤٦ سنة ١٩٥٥ ضرائب حيث قضى بجلسته ١٩٥٦/٥/٥ بتعديل قرار اللجنة وذلك بإعفاء فوائد الديون والودائع المطلوبة لصندوق ادخار موظفى البنك من الضريبة المستحقة عليها عن سنوات النزاع وبعدم خضوع بدل التمثيل الممنوح لعضو مجلس الإدارة والمدير العام لضريبة إيراد القيم المنقولة وبتأييد قرار اللجنة بالنسبة لحق مصلحة الضرائب فى مبلغ ٢٤٧٦ جنيها و٣٧٧ مليا . طعن البنك فى هذا الحكم بالاستئناف وقيد استئنافه برقم ٤٦٧ سنة ٧٣ ق القاهرة بالنسبة للشق الأخير منه كما طعنت مصلحة الضرائب فى الشق الأول منه بالاستئناف وقيد استئنافها برقم ٥١٣ سنة ٧٣ ق القاهرة وقضى فى الاستئناف بجلسته ١٩٥٧/٤/١٨ بتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به بالنسبة لمبلغ ٢٤٧٦ جنيها و٣٧٧ مليا وبإلغاءه فيما قضى به من عدم خضوع الفوائد التي دفعها البنك لصندوق الادخار والفوائد التي دفعها موظفو البنك لهذا الصندوق وبديل تمثيل عضو مجلس الإدارة والمدير العام للضريبة وبإخضاعها جميعا للضريبة المستحقة عليها قانونا فطعن البنك فى هذا الحكم بطريق النقض وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون حيث قررت إحالته إلى هذه الدائرة وحدد لنظره جلسته ١٩٦٣/١/١٦ وفيها أصر

الطاعن على طلباته وصممت المطعون عليها على رفض الطعن وصممت النيابة على نقض الحكم في خصوص السبب الأول فقط .

وحيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطعن بني على أربعة أسباب حاصل أولها خطأ الحكم المطعون فيه في تطبيق القانون وتأويله ذلك أنه قضى بأحقية الحكومة في فروق الضرائب المحصلة تحصيلاً زائداً من المساهمين وأصحاب الحصص والسندات باعتبارها أرباحاً لحقها التقادم طبقاً لنص المادة ٢٨ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ في حين أن الطاعن اضطر لإزاء زيادة الضريبة بأثر رجعي المستحقة على إيرادات القيم المنقولة بالقانونين رقمي ١٦ لسنة ١٩٤٠ و ١٩ و لسنة ١٩٤٢ إلى خضم فروق الضريبة من الكوبونات التي استحققت قبل صدورها ولم تكن قد دفعت لأصحابها ثم عاد وقام بتحصيلها مرة ثانية عند التوزيع التالي أخذاً بالأحوط واحتفظ الطاعن لذلك بالفروق التي حصلت من أصحابها زيادة عن الضريبة المستحقة عليهم إذ أنها دفعت منهم بدون وجه حق وأصبحت بمجرد اقتطاعها مالا منفصلاً عن الفوائد والأرباح وحقا فيردوري ولا تخضع بالتالي للتقادم المنصوص عليه في المادة ٢٨ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ومن ثم لا يسقط الحق في المطالبة بها إلا بمضي ١٥ سنة .

وحيث إن هذا النعي مردود بما أورده الحكم المطعون فيه من أن " فرق الضريبة المسددة بالزيادة عن الأسهم وقدره ١٠٧٢ جنيتها و ٢١٤ مليا وعن حصص التأسيس وقدره ٢١٣ جنيتها و ٧٨٩ مليا وعن السندات وقدره ١١٩٠ جنيتها و ٣٧٤ مليا فهذه الفروق كانت من كوبونات استحققت حتى سنة ١٩٤٣/٤٢ وقد خصمت هذه الفروق من قيمة الكوبونات فالمقدار الذي خضم هو ولا شك جزء من هذه الكوبونات وبمعنى آخر جزء من الإيراد الدوري المتجدد الذي يظل الحق في المطالبة به قائماً لمدة خمس سنوات ويلحقه التقادم بعد ذلك وبما أن حملة الكوبونات لم يطالبوا بهذه الزيادة خلال هذه المدة القانونية فيكون حقهم في المطالبة بها قد سقط بالتقادم وتؤول نتيجته لذلك إلى الحكومة عملاً بنص المادة ٢٨ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ " وهذا الذي قرره الحكم صحيح في القانون ذلك أن المادة ٢٨ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩

تنص على أن "تؤول إلى الحكومة نهائياً جميع المبالغ والقيم التي يلحقها التقادم قانوناً بعد تاريخ العمل بهذا القانون ويسقط حق أصحابها في المطالبة بها وتكون مما يدخل ضمن الأنواع المبينة بعد (١) الأرباح والفوائد المتفرعة عن الأسهم والسندات القابلة للتداول مما تكون أصدرته أية شركة تجارية أو مدنية... إلخ" كما تنص المادة ٣٧٥ من التقنين المدني في فقرتها الأولى على أن يتقدم بخمس سنوات ، كل حق دورى متجدد ، ولو أقرب به المدين ، ... كالفوائد ... إلخ " ولما كان البنك الطاعن قد حجز تحت يده جزءاً من أرباح الكوبونات عدا فروق الضريبة المستحقة التي سددتها للطعون عليها وكان الثابت أن المبالغ الأولى ظلت تحت يد الطاعن أكثر من خمس سنوات دون أن يطالب أصحاب الشأن بها فإنها تؤول بالتالى إلى الحكومة إذ أن هذه المبالغ لا تخرج عن كونها جزءاً من الفائدة السنوية ولا تتغير طبيعتها بمجرد استقطاعها وحجز البنك لها مع علمه بأنها تزيد عن الضريبة المستحقة للطعون عليها ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر فإنه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يتعين معه رفض هذا السبب .

وحيث إن السببين الثانى والثالث يتحصلان فى أن الحكم المطعون فيه أخطأ فى تطبيق القانون وتأويله إذ أقام قضاءه باخضاع الفوائد التي يدفعها الطاعن والفوائد التي يدفعها الموظفون إلى صندوق تعاون وادخار موظفى البنك للضريبة تأسيساً على أن للصندوق شخصية اعتبارية مستقلة عن البنك فى حين أن الصندوق لا يتمتع بهذه الشخصية وأن الفوائد التي يدفعها البنك للصندوق ليست ناتجة عن عقد قرض بل هى تعهد صادر من جانب واحد وهو البنك إلى صندوق التعاون والإدخار على سبيل التبرع .

وحيث إن هذا النعى مردود بما أورده الحكم المطعون فيه من "أنه بمطالعة نصوص لائحة صندوق الادخار الخاص بموظفى البنك العقارى المصرى والمصدق عليها من مجلس إدارته بتاريخ ١٩٠٦/٥/٤ يبين أن هذا الصندوق له ذمة مالية مستقلة عن ذمة البنك وقد أوجبت هذه اللائحة فتح حسابات خاصة بأعماله وتوضحت بها كيفية تغذية هذا الصندوق فذكر بأنه يصير استقطاع ما يوازى (٥ ٪) من مرتبات المستخدمين الشهرية على أن يقوم البنك من جانبه

بايداع مقدار يساوى ذلك كما نصت على أن البنك يدفع أيضا فائدة بسعر ٤٪/ تسرى على ما استقطع من المودعات وما قام هو بايداعه فاذا لوحظ أن البنك يقوم باستثمار مالية الصندوق عن طريق عمليات التسليف فانه يؤخذ من ذلك أن الفائدة السابق الاشارة إليها والتي تعهد البنك بدفعها للصندوق طبقا لنصوص اللائحة ليست في الحقيقة إلا مقابل ما يعود عليه من هذا الاستثمار ولا يقبل القول والحالة هذه بأن هذه الفائدة هي مجرد مساهمة تكميلية منه للصندوق وما دام الأمر كذلك فإن هذه الفائدة لا تختلف في طبيعتها عن الفوائد المنصوص عليها في المادة ١٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ وتخضع مثلها للضريبة هذا والأمر لا يختلف بالنسبة للفائدة التي يدفعها الموظفون إلى حساب الصندوق عن القروض التي يأخذونها منه إذ أن هذه الفائدة ناتجة عن عملية تسليف أخذت من مال الصندوق ..” وهذا الذى أورده الحكم المطعون فيه لا مخالفة فيه للقانون ذلك أن المبالغ التى ساهم بها البنك فى صندوق التعاون والفوائد المستحقة عن مجموع المبالغ المودعة به تخرج من ملكية البنك وتصبح ملكا للموظفين وأن البنك يستثمر هذه الأموال لحسابه وبذلك يتوافر فى النزاع وجود طرفين دائن ومدين ولما كانت المادة ١٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ تقضى باخضاع فوائد الديون للضريبة وكانت المادة ١٨ من ذات القانون قد نصت على استحقاق هذه الضريبة على المجموع الكلى للفوائد فان ما انتهى إليه الحكم يكفى لحمل قضائه دون ما حاجة لبحث الشخصية الاعتبارية للصندوق ومن ثم وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — فان النعى فى هذين السببين يكون فى غير محله ويتعين رفضه .

وحيث إن السبب الرابع يتحصل فى أن الحكم المطعون فيه شابه فساد فى الاستدلال ذلك أنه أقام قضاءه فى اخضاع بدل التمثيل الممنوح لعضو مجلس الإدارة والمدير العام إلى ما قرره وكيل البنك فى المذكرة المؤرخة ١٩٥٣/٦/١٩ من أن بدل التمثيل كان فى الواقع جزءا من المكافأة التى تصرف لعضو مجلس الإدارة المنتدب والمدير العام ثم اختار البنك أن يعطى له صفة بدل التمثيل حتى لا يخضع للضريبة وأن الظروف فى سنة ١٩٥١/٥٠ لم تكن تستلزم بدل تمثيل لهذين الموظفين فى حين أن البنك قرر فى مذكرته السالفة أن جزءا من

المبالغ التي كانت تصرف لعضو مجلس الإدارة — والمدير العام هو في حقيقته بدل تمثيل وهذا الذي انتهى إليه الحكم فهم خاطيء لعبارات هذه المذكرة .

وحيث إن الطاعن لم يودع قلم كتاب المحكمة في الميعاد القانوني صورة رسمية من المذكرة المؤرخة ١٩٥٣/٦/١٩ التي استدل بها الحكم على ما انتهى إليه مما يجعل النعي في خصوص هذا السبب عاريا عن الدليل ولا يغير من هذا النظر تقديم المطعون عليه هذه المذكرة ضمن مستنداته وتمسك الطاعن بها ما دام لم يقدمها هو في الميعاد القانوني .

جلسة ١٣ من فبراير سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد / محمد قواد جابر نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمد زعفراني
سالم ، وأحمد زكي محمد ، وأحمد أحمد الشامي ، وقطب عبد الحميد فراج .

(٣٣)

الطعن رقم ١٣٧ لسنة ٢٩ القضائية :

عقد . ” عمل “ . ” عناصر عقد العمل “ . حكم . ” عيوب التدايل “ .
” الفساد في الاستدلال “ .

المناط في تكييف عقد العمل وتمييزه عن عقد المقاولة أو غيره من العقود هو توافر عنصر التبعية
وهي تتمثل في خضوع العامل لإشراف رب العمل ورقابته . المادة ٦٧٤ مدني والمادة الأولى
من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ . يكفي لتحقيق هذه التبعية صورتها التنظيمية
أو الإدارية . استخلاص الحكم قيام هذه التبعية من تحديد نوع العمل ونطاقه وحدوده
والمواعيد المقررة له وخضوع العامل في تنفيذه لإشراف ورقابة رب العمل . استخلاص نتائج
لا يشوبه فساد في الاستدلال .

المناط في تكييف عقد العمل وتمييزه عن عقد المقاولة أو غيره من العقود هو
توافر عنصر التبعية التي تتمثل في خضوع العامل لإشراف رب العمل ورقابته
وهو ما نصت عليه المادة ٦٧٤ من التقنين المدني بقولها إن ” عقد العمل هو
الذي يتعهد فيه أحد المتعاقدين بأن يعمل في خدمة العاقد الآخر وتحت إدارته
أو إشرافه مقابل أجر يتعهد به المتعاقد الآخر “ وما نصت عليه كذلك المادة
الأولى من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ بقولها ” عقد العمل هو الذي
يتعهد بمقتضاه عامل بأن يشتغل تحت إدارة صاحب العمل أو إشرافه
في مقابل أجر “ . ويكفي لتحقيق هذه التبعية ظهورها ولو في صورتها التنظيمية
أو الإدارية . فإذا كان الحكم المطعون فيه قد استدلل في تكييفه للعلاقة بين
الطرفين بأنها علاقة عمل ، بما استخلصه من تحديد نوع العمل ونطاقه وحدوده
والمواعيد المقررة له وخضوع المطعون عليه في تنفيذه لإشراف الطاعن ورقابته

وهو استخلاص سائغ يؤدي إلى ما انتهى إليه فإن النعى على هذا الحكم بالخطأ في تطبيق القانون وتأويله والفساد في الاستدلال يكون على غير أساس ويتعين رفضه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن المطعون عليه رفع الدعوى رقم ١٠٤٥ سنة ١٩٥٥ تجارى عمال كلى القاهرة ضد الطاعن طالبا الحكم بإلزامه بمبلغ ١٥٦٧ جنيها وقال فى بيان دعواه إنه بتاريخ ١٥/٣/١٩٤٥ التحق بالعمل طبيا خاصا لمؤسسة الطاعن للقيام بالخدمة الطبية وبتاريخ ١٦/٤/١٩٥٥ فصله الطاعن من عمله بغير مبرر وبلا إنذار ولما كان مرتبه الأخير بلغ ٤٢ جنيها شهريا فإنه يستحق قبله مبلغ ٤٢ جنيها مقابل بدل الإنذار و ٣١٥ جنيها مكافأة عن مدة خدمته و ٢١٠ جنيها بدل أجازة سنوية و ١٠٠٠ جنيها تعويضا عن الفصل التعسفى ومجموع ذلك ١٥٦٧ جنيها وقد دفع الطاعن الدعوى بعدم اختصاص المحكمة بنظرها تأسيسا على عدم انطباق قانون عقد العمل الفردى لعدم خضوع المطعون عليه لإشراف الطاعن وبتاريخ ٢٤/١٠/١٩٥٥ - حكمت المحكمة برفض الدفع بعدم الاختصاص وباختصاصها بنظر الدعوى وقبل الفصل فى الموضوع بإحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات ونفى ما تدون بمنطوق ذلك الحكم . وأسس الحكم قضاءه برفض الدفع على خضوع المطعون عليه فى أدائه لعمله لإشراف الطاعن ورقابته التنظيمية والإدارية . وحكمت المحكمة بتاريخ ٢٦/٣/١٩٥٦ فى الموضوع بإلزام الطاعن بأن يدفع للمطعون عليه مبلغ ٣٦٨ ج - استأنف المطعون عليه هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة وقيد استئنافه برقم ٣٩١ سنة ٧٣ ق كما استأنفه الطاعن وقيد استئنافه برقم ٤٠٩ سنة ٧٣ ق استئناف القاهرة وبتاريخ ١٩/١/١٩٥٨ قضى برفض الاستئنافين وبتأييد الحكم المستأنف - طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض للأسباب الواردة فى التقرير وعرض الطعن على دائرة فحص

المطعون فقررت إحالته إلى هذه الدائرة حيث أصر الطاعن على طلب نقض الحكم ولم يحضر المطعون عليه ولم يبد دفاعا وصممت النيابة على رفض الطعن .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب حاصلها أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون وتأويله وشابه فساد في الاستدلال ذلك أنه انتهى في تكييفه للعلاقة بين الطاعن والمطعون عليه إلى أنها علاقة عمل استنادا إلى مجرد قيام علاقة تبعية في صورتها التنظيمية بين الطرفين وهذا لا يكفي في الاستدلال على قيام علاقة العمل إذ أن هذه التبعية التنظيمية تتوافر أيضا في عقد المقاولة الذي يعطى رب العمل قدرا من الإشراف على عمل المفاوض بما يحقق تنفيذ العقد في الحدود المرسومة له هذا فضلا عن أن المطعون عليه يؤدي عمله المنوط به بحرية تامة واستقلال غير خاضع في ذلك للقيود التي تسرى على الموظفين والعمال وهو يعمل في نفس الوقت طبيبا لمؤسسات ومستوصفات أخرى وله عيادة خاصة مما يجعل العقد المبرم بين الطرفين عقد مقاولة أعمال طبية وليس بعقد عمل لانعدام صلة التبعية ولا يغير من هذا النظر اقتضاء المطعون عليه أجرا مقابل عمله إذ أن الأجر كما أنه عنصر من عناصر عقد العمل فهو عنصر من عناصر عقد المقاولة .

وحيث إنه يبين من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه استظهر عقد استخدام المطعون عليه وهو خطاب تعيينه المؤرخ ١٥ من مارس سنة ١٩٤٥ بأن أورد بيانا شاملا لما تضمنته من تحديد لنوع العمل ونظامه ونطاقه ثم قرر أنه ... ”يبين من ذلك أن ركن التبعية ثابت من إصدار المؤسسة أوامرها إلى المطعون عليه بصدد علاج موظفيها وعمالها في الحدود التي رسمتها له وأتماره هو بهذه الأوامر وتنفيذها ... كما أن الأجر كعنصر من عناصر عقد العمل ثابت ومن ثم تكون العلاقة التي تربط المطعون عليه بالطاعن هي علاقة عمل يحكمها قانون عقد العمل الفردي ولا يغير من هذا النظر كون المطعون عليه يشتغل في مستشفيات أخرى وله عيادة خاصة إذ أن القانون لا يشترط في عقد العمل التبعية الاقتصادية، كما أن الزام المطعون عليه بدفع ضريبة المهنة لا يغير من جوهر العقد وطبيعته“ وهذا الذي قرره الحكم لا مخالفة فيه للقانون ولا فساد فيه للاستدلال ، ذلك

أن المناط في تكييف عقد العمل وتمييزه من عقد المعاولة وغيره من العقود هو توافق عنصر التبعية التي تتمثل في خضوع العامل لرب العمل وإشرافه ورقابته وهو ما نصت عليه المادة ٦٧٤ من التقنين المدني بقولها "عقد العمل هو الذي يتعهد فيه أحد المتعاقدين بأن يعمل في خدمة العاقد الآخر وتحت إدارته أو إشرافه مقابل أجر يتعهد به المتعاقد الآخر" كما نصت كذلك المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ بأن "عقد العمل هو الذي يتعهد بمقتضاه عامل بأن يشتغل تحت إدارة صاحب العمل أو إشرافه في مقابل أجر" وأنه يكفي لتحقيق هذه التبعية ظهورها ولو في صورتها التنظيمية أو الإدارية ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه إذ استدل في تكييفه للعلاقة بين الطرفين على أنها علاقة عمل بما استخلصه من الأوراق الدالة على قيام هذه التبعية من تحديد الطاعن للطعون عليه نوع العمل ونطاقه وتعيين حدوده والمواعيد المقررة له وخضوع المطعون عليه في تنفيذه لإشراف الطاعن ورقابته وكان استخلاصه لذلك سائغا ومؤديا إلى ما انتهى إليه فإن النعي يكون في جملته على غير أساس ويتعين رفضه .

جلسة ١٤ من فبراير سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد المستشار الحسيني العوضي ، وبحضور السادة المستشارين : محمود القاضي ، ومحمود توفيق اسماعيل ، ولطفي علي ، وحافظ محمد بدوي .

(٣٤)

الطعن رقم ٢٢٩ لسنة ٢٧ القضائية :

إفلاس ” التوقف عن الدفع ” . ” تحديد تاريخ التوقف وتعديله ” .
معارضة . استئناف . دعوى .

تاريخ التوقف عن الدفع . تحديده في حكم إشهار الإفلاس تحديدا مؤقتا أو في حكم مستقل .
عدم جواز تعديله إلا بطريق الطعن في الحكم بالمعارضة عملا بالمادتين ٣٩٠ و ٣٩٤ في التجارة
أو بطريق الاستئناف طبقا للقواعد العامة . طلب تعديل تاريخ التوقف عن الدفع بدعوى مبتدأة
يجعلها غير مقبولة قانونا .

تاريخ التوقف عن الدفع إنما يتحدد في حكم إشهار الإفلاس تحديدا مؤقتا
أو في حكم مستقل ولا يصح تعديل ذلك التاريخ إلا بطريق الطعن في الحكم
سواء بالمعارضة إعمالا للمادتين ٣٩٠ و ٣٩٤ من قانون التجارة أو بطريق
الاستئناف طبقا للقواعد العامة لعدم وجود نص خاص باستئناف هذا الحكم
ومن ثم فإن طلب تعديل تاريخ التوقف عن الدفع بدعوى مبتدأة يجعلها غير
مقبولة قانونا .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تتحصل على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق
الطعن في أن الشركة الطاعنة كانت قد رفعت على المطعون عليه الثالث الدعوى

رقم ٨ سنة ١٩٥٢ طالبة الحكم بإشهار إفلاسه واعتباره متوقفا عن الدفع من ١٩٥٢/٥/٣١ ثم عدلت هذا التاريخ في مذكرتها الختامية إلى ١٩٥٢/٤/١٣ بانية دعواها على أن المطعون عليه الثالث كان يقوم بتوريد أقطان لها وقد تمت المحاسبة بينهما بتحريره فاتورة قرر فيها مديونيته لها في مبلغ ٥٥٠٠ ج وإذ لم يستطع الوفاء بهذا المبلغ طلب إليها إيماله حتى ١٩٥٢/٥/٣١ فقبلت وحرر سنداً لإذنها بهذا المبلغ مستحق الوفاء في ١٩٥٢/٥/٣١ ، إلا أنه رهن الأقطان المملوكة له إلى أحد أقربائه محمد مصطفى الحلوب بوجوب عقد رهن مؤرخ ١٩٥٤/٤/٢٤ مما اعتبرته الشركة اضعافاً للتأمينات فخررت له بروتستو عدم الدفع بتاريخ ١٩٥٢/٥/٣ ثم بروتستو آخر في أول يونيو سنة ١٩٥٢ ثم رفعت عليه الدعوى المنوه عنها طالبة الحكم بإشهار إفلاسه — ومحكمة الزقازيق الابتدائية قضت في ٢٣ من أبريل سنة ١٩٥٣ بإشهار إفلاسه واعتبار أول يونيو سنة ١٩٥٢ تاريخاً مؤقتاً لتوقفه عن الدفع استأنف المحكوم عليه هذا الحكم ومحكمة استئناف المنصورة قضت في ٢٤ من يناير سنة ١٩٥٤ بتأييد الحكم المستأنف لكن الشركة الطاعنة عادت ورفعت الدعوى رقم ٤٧٧ سنة ١٩٥٤ كلى الزقازيق — المطعون في حكمها — على وكيل الدائنين طلبت فيها تعديل تاريخ التوقف عن الدفع بجعله ١٣ من أبريل سنة ١٩٥٢ بناء على نص المادة ٢١٤ من قانون التجارة وذلك لظهور وقائع جديدة بعد تأييد الحكم الصادر بإشهار الإفلاس وأثناء تحقيق الديون وهي أن الدائن المرتهن وقت عقد الرهن المنوه عنه لم يكن لديه مال سائل إذ توقع عليه حجزان تحت يد الغير — تدخل في هذه الدعوى الدائن المرتهن محمد مصطفى الحلوب طالبا الحكم بعدم جواز نظرها لسابقة الفصل فيها بالدعوى رقم ٨ سنة ١٩٥٢ ومحكمة الزقازيق الابتدائية قضت في ٣ من نوفمبر سنة ١٩٥٥ بتعديل تاريخ توقف المفلس عبد الحميد لاشين عن الدفع إلى ١٣ من أبريل سنة ١٩٥٢ ، فاستأنف محمد مصطفى الحلوب المطعون عليه الأول — هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٢٤ تجارى سنة ٧ قضائية ومحكمة استئناف المنصورة قضت في ٣ من مارس سنة ١٩٥٧ بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى المستأنف عليه الأول — الشركة الطاعنة — قررت هذه الشركة الطعن في هذا الحكم بطريق النقض وبعد استيفاء الاجراءات قدمت النيابة العامة مذكرة طلبت فيها رفض الطعن وعرض الطعن على دائرة فحص

الطعون فقررت إحالته إلى دائرة المواد المدنية والتجارية وبالجلسة المحددة لنظره صممت النيابة العامة على ما جاء بمذكرتها السابقة .

ومن حيث إن الشركة الطاعنة تنعى على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والقصور في التسييب إذ أقام قضاءه برفض دعواها على ما انتهى إليه من أن تحديد تاريخ التوقف عن الدفع في الحكم الصادر بإشهار الإفلاس لا يجوز تعديله إلا بطريق من طرق الطعن سواء بالمعارضة أو بالاستئناف وفي مواعيده بحيث أنه بفوات ميعاد الطعن يتغلق باب التعديل وأن لهذا الحكم حجية الأمر المقضى فيه ما لم تتغير الظروف أثناء ميعاد الطعن مع أن الرأي الصحيح استنادا إلى نص المادتين ٢١٤ ، ٣٩٣ من قانون التجارة هو أن تحديد تاريخ التوقف عن الدفع في الحكم الصادر بإشهار الإفلاس إنما هو تحديد مؤقت يجوز لكل ذى شأن طلب تعديله بدعوى أصلية متى استجبت وقائع جديدة ، ويظل هذا الحق قائما حتى ينقضى الميعاد المحدد لإجراءات تحقيق الديون وتأيدها ولا محل للتعدي في هذا الصدد بحجية الأمر المقضى فيه لما لهذا الحكم من صفة التأقيت وبذلك يكون الحكم المطعون فيه قد خالف القانون . كما أنه قد شابه قصور حين قرر أن الأسباب التي استندت إليها الشركة الطاعنة في طلب تحديد تاريخ التوقف عن الدفع في دعوى شهر الإفلاس هي بذاتها الأسباب التي استندت إليها في طلب تعديل ذلك التاريخ بالدعوى المطعون في حكمها إذ يكون بذلك قد أغفل الوقائع الجديدة التي تمسكت بها الطاعنة .

ومن حيث إن هذا النعى في شقه الأول مردود بأن تعديل تاريخ التوقف عن الدفع الذي حددته المحكمة في حكم شهر الإفلاس تحديدا مؤقتا أو في حكم مستقل لا يكون إلا بطريق الطعن فيه بالمعارضة إعمالا لحكم المادتين ٣٩٠ و ٣٩٤ من قانون التجارة الواردتين في الفصل الحادى عشر تحت عنوان ” في طرق التظلم من الأحكام الصادرة في مواد التفليس ” كما يكون أيضا بطريق الطعن فيه بالاستئناف إعمالا لحكم القواعد العامة لعدم وجود نص خاص باستئناف هذا الحكم كما هو الحال في المعارضة . لما كان ذلك ، وكان تحديد

تاريخ التوقف عن الدفع قد صدر في حكم شهر الإفلاس بناء على طلب الطاعنة وفي حضورها فإنه لا يجوز لها طلب تعديله إلا عن طريق الطعن فيه بالاستئناف ومن ثم يكون طلبها تعديل تاريخ التوقف عن الدفع بدعوى مبتدأة غير مقبول ويكون الحكم المطعون فيه إذ جرى على هذا النظر لم يخالف القانون .

ومن حيث إنه عن النعي على الحكم بالقصور فإنه لما كان السبيل الوحيد لتعديل تاريخ التوقف عن الدفع وإنما يكون بالطعن فيه بطريق المعارضة أو الاستئناف وإذا لم تسلك الطاعنة هذا السبيل فإنه سواء كانت الأسباب التي استندت إليها في طلب تعديل تاريخ التوقف عن الدفع هي بذاتها الأسباب التي استندت إليها في دعوى شهر الإفلاس أم أنها أسباب جديدة فإن دعواها بطلب التعديل تكون غير مقبولة ويكون النعي على الحكم بالقصور على الوجه المبين بسبب النعي غير متج .

ومن حيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٤ من فبراير سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد المستشار الحسيني العوضى ، وبحضور السادة المستشارين : محمود القاضي ،
ومحمود توفيق اسماعيل ، ولطفى على ، ومحمد ممتاز نصار .

(٣٥)

الطعن رقم ٧٣ لسنة ٢٨ القضائية :

(١) دعوى "تقدير قيمة الدعوى" . "تعدد الطلبات" . عمل . "الأجر
والمكافأة" .

تعدد الطلبات في الدعوى . اختلافها . وضوعا رسميا وخصوصا . لا ينظر في تقدير
قيمة الدعوى إلى مجموع هذه الطلبات وإنما تقدر الدعوى باعتبار قيمة كل طلب منها
على حدة ولو كان السبب الذي يستند إليه كل من هذه الطلبات من نوع السبب الذي
يستند إليه الطلب الآخر .

مثال : طلب إلزام ثلاثة أرفاق بما يستحقه المدعى في ذمة كل منها من مرتب
متأخر ومكافأة . طلبات ثلاثة . سبب الالتزام في كل طلب منها ذو عقد عمل مستقل
بذاته عن عقد العمل الذي يستند إليه الطلب الآخر . أسباب مختلفة في معنى المادة ١
مرافعات ولو تماثلت في النوع .

(ب) اختصاص . "الاختصاص النوعي والقيمي" . نظام عام . استئناف
"الأحكام الجائز استئنافها" .

مسألة الاختصاص بالنسبة لنوع الدعوى تعتبر قائمة في الخصومة ومطروحة على المحكمة
دائما . عليها أن تقضى من تلقاء نفسها بعدم اختصاصها لتعلق قواعد الاختصاص النوعي
بالنظام العام . يعتبر الحكم الصادر في الموضوع مشملا على قضاء ضمنى باختصاص
المحكمة بنظر هذا الموضوع . متى خالف الحكم قواعد الاختصاص النوعي كان استئنافه
جائزا مهما كانت قيمة الدعوى باعتبار الحكم صادرا في مسألة اختصاص نوعي .

(ج) استئناف "الأثر الناقل للاستئناف" . قوة الأمر المقضى .
ينقل الاستئناف الدعوى إلى محكمة الاستئناف بالنسبة لما رفع عنه الاستئناف
فحسب أى في حدود طلبات المستأنف .

قبول الطاعن بعض ما قضى به الحكم الابتدائي في الطلبات الخارجة من اختصاص المحكمة الابتدائية القيمي وقصر استئنائه على ما زاد على القدر الذي قبله . لا يطرح الاستئناف في هذه الحالة مسألة الاختصاص إذ لا تعد مستأنفة تبعا لاستئناف الجزء الذي لم يقبله ، الحكم الضمني بالاختصاص بالطلبات التي لم يرفع عنها الاستئناف قضاء انتهائى حائز قوة الأمر المقضى . ليس لمحكمة الاستئناف في هذه الحالة أن تتعرض للعصل في مسألة الاختصاص .

١ - متى كانت الدعوى قد تضمنت طلب إلزام ثلاثة أوقاف بما يستحقه رافع الدعوى في ذمة كل منها من مرتب متأخر ومكافأة عن مدة خدمته فإن هذه الطلبات الثلاثة وإن جمعتها صحيفة دعوى واحدة إلا أنها تعتبر في حقيقتها ثلاث دعاوى مستقلة تختلف موضوعا وسببا وخصوصا ومن ثم فلا ينظر في تقدير قيمة الدعوى إلى مجموعها وإنما تقدر الدعوى باعتبار قيمة كل طلب منها على حدة . ولا يغير من هذا النظر كون السبب الذي يستند إليه كل من هذه الطلبات من نوع السبب الذي يستند إليه الطلب الآخر إذ هو في كل منها عقد عمل ذلك أنه ما دام أن كل طلب يستند إلى عقد عمل مستقل بذاته عن عقد العمل الذي يستند إليه الطلب الآخر فإن الأسباب تعتبر مختلفة في معنى المادة ٤١ من قانون المرافعات ولو تماثلت في النوع .

٢ - مسألة الاختصاص بالنسبة لنوع الدعوى تعتبر قائمة في الخصومة ومطروحة دائما على المحكمة وعليها أن تقضى من تلقاء نفسها بعدم اختصاصها طبقا للمادة ١٣٤ من قانون المرافعات لتعلق قواعد الاختصاص النوعى بالنظام العام . ويعتبر الحكم الصادر في الموضوع مشتملا على قضاء ضمني باختصاص المحكمة بنظر هذا الموضوع فإن خالف هذا الحكم قواعد الاختصاص النوعى كان استئنائه جائزا مهما كانت قيمة الدعوى باعتبار الحكم صادرا في مسألة اختصاص نوعى وذلك بالتطبيق لنص المادة ٢/٤٠١ من قانون المرافعات .

٣ - لا ينقل الاستئناف الدعوى إلى محكمة الاستئناف إلا بالنسبة لما رفع عنه الاستئناف فقط أى في حدود طلبات المستأنف ، فإذا كان الطاعن قد قبل بعض ما قضى به الحكم الابتدائي في الطلبات الخارجة من اختصاص المحكمة الابتدائية (القيمي) وقصر استئنائه على ما زاد على المبلغ الذي قبله ، فإن

الاستئناف على هذا النحو لا يطرح على محكمة الاستئناف مسألة الاختصاص لأن هذه المسألة لا تعتبر مستأنفة تبعا لاستئناف الجزء الذي لم يقبله إذ يعتبر الطاعن بقبوله بعض ما قضى به في تلك الطلبات قد قبل الحكم الضمني باختصاص المحكمة الابتدائية بنظرها وبالتالي أخفى هذا القضاء اتهاميا حائزا لقوة الأمر المقضى وهي تسمو على قواعد النظام العام ومن ثم فلا يكون لمحكمة الاستئناف في هذه الحالة أن تتعرض للفصل في مسألة الاختصاص .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقـرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن وقائعه — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن مورث المطعون عليهم المرحوم عبد الفتاح الصواف أقام في ٢٩ يناير سنة ١٩٥٥ أمام محكمة طنطا الابتدائية الدوى رقم ١٠١ سنة ١٩٥٥ ضد وزير الأوقاف وطلب الحكم بإلزامه : أولا — بصفته ناظرا على وقف أحمد باشا البدر اوى الخيري بأن يدفع له من مال الوقف المذكور مبلغ ٣٠٩ ج ٧١٥ م من ذلك مبلغ ٩٣ ج و ٥٠٠ م مرتب أشهر أكتوبر ونوفمبر وديسمبر سنة ١٩٥٣ ويناير سنة ١٩٥٤ ومبلغ ٢١٦ ج و ٢١٥ م مكافأة عن مدة خدمته للوقف المذكور : ثانيا — بصفته ناظرا على وقف المرحوم عبد العال بك على الخيري بأن يدفع له من مال الوقف المذكور مبلغ ١٨٠ ج و ٣٧٥ م منه ٣٩ ج منها مرتب الأربعة أشهر المذكورة و ١٤١ ج و ٣٧٥ م مكافأة . ثالثا — بصفته ناظرا على وقف المرحوم السيد بك عبد العال الخيري بأن يدفع له من مال الوقف المذكور مبلغ ٢٤٨ ج و ١٦٠ م منه ٥١ ج و ٧٠٠ م مرتب الأربعة أشهر سالفه المذكور و ١٩٦ ج و ٤٦٠ م مكافأة — وذكر المدعى بيانا لدعواه أنه كان يشغل وظيفة مراقب للخيرات في الأوقاف الثلاثة وأنه التحق بالخدمة في الوقف الأول بتاريخ أول أبريل سنة ١٩٤٢ وفي الثاني في أول فبراير سنة ١٩٣٧ وفي الوقف

الثالث في أول نوفمبر سنة ١٩٣٦ واستمر يشغل تلك الوظيفة في الأوقاف الثلاثة حتى آلت نظارتها إلى وزارة الأوقاف بمقتضى القانون رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٥٣ وقد تسلمت الوزارة إدارة هذه الأوقاف في ١٠ من أكتوبر سنة ١٩٥٣ وامتنعت عن صرف مرتبه منذ هذا التاريخ ثم أخطرته في ٢ فبراير سنة ١٩٥٤ بفصله من الخدمة لكبر سنه ومرضه فأقام هذه الدعوى مطالباً وزير الأوقاف (الطاعن) بأن يدفع له من مال كل من الأوقاف الثلاثة مرتب الأربعة الأشهر السابقة على تاريخ فصله والذي لم تصرفه الوزارة إليه والمكافأة التي يستحقها عن مدة خدمته طبقاً لقانون العمل الفردى رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ — وقد دفع الطاعن بعدم اختصاص المحكمة ولائياً بنظر الدعوى تأسيساً على أن المدعى من عمال الحكومة وتبعا لذلك يكون الإختصاص بنظر طلباته لمحكمة القضاء الإدارى — وبتاريخ ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٥٥ قضت المحكمة الابتدائية برفض هذا الدفع وبتعيين خبير للاطلاع على ملف خدمة المدعى وبيان مدة خدمته في كل من الأوقاف الثلاثة وتاريخ فصله وبيان ما يستحقه طبقاً لقانونى العمل رقمى ٤١ لسنة ١٩٤٤ و٣١٧ لسنة ١٩٥٢ وبعد أن قدم الخبير تقريره طلب الطاعن أصلياً رفض الدعوى على أساس أن المدعى لم يكن ضمن موظفى الأوقاف الثلاثة المذكورة عند تسلم الوزارة لأعيانها واحتياطياً سقوط حق المدعى فى المطالبة لمضى أكثر من خمس سنوات على تاريخ فصله من الخدمة وذلك بالتطبيق لنص المادة ٢١١ من القانون المدنى القديم الذى تم الفصل فى ظله. وبعد أن حجزت الدعوى للحكم تقدم الطاعن بطلب لفتح باب المرافعة للحكم بانقطاع سير الخصومة لوفاة المدعى فى ١٣ فبراير سنة ١٩٥٧ فى فترة حجز الدعوى للحكم — وبتاريخ ١١ مارس سنة ١٩٥٧ حكمت المحكمة الابتدائية : أولاً — برفض طلب الحكم بانقطاع سير الخصومة تهياً للدعوى للحكم فى موضوعها قبل وفاة المدعى . ثانياً — برفض الدفع بسقوط حق المدعى فى المطالبة بالمبالغ موضوع الدعوى . ثالثاً — بإلزام الطاعن بصفتيه بأن يدفع للمدعى من مال وقف المرحوم أحمد باشا البدرأوى مبلغ ٢٩٩ ج و ١٣٥ م (٩٣ ج و ٥٠٠ م مرتب الأربعة الأشهر ، ٢٠٥ ج و ٦٣٥ م مكافأة) ومن مال وقف المرحوم السيد عبد العال ٢٣٠ ج و ٢٩٨ م (٥٠ ج و ٧٠٠ م مرتب الأربعة شهور و ١٧٩ ج و ٥٩٨ م مكافأة) ومن مال وقف المرحوم عبد العال بك على مبلغ ١٧٥ ج و ١٢ م (٣٩ ج مرتب أربعة أشهر ، ١٣٦ ج و ١٢ م مكافأة)

والمصاريف المناسبة لهذه المبالغ ونحوها قرش أتعاباً للحاماة وقد استأنف الطاعن هذا الحكم أمام محكمة استئناف طنطا بالاستئناف رقم ٨٦ سنة ٧ ق طالباً تعديل الحكم المستأنف إلى مبلغ ٤١٤ ج و ٩٦٢ م ورفض الدعوى فيما زاد على هذا المبلغ وذلك تأسيساً على أن رافع الدعوى لا يستحق سوى مبلغ ١٤ ج و ٧٧٤ م قيمة مرتبه عن عشرة أيام في شهر أكتوبر سنة ١٩٥٣ من الأوقاف الثلاثة ومبلغ ١٩٨ ج و ٣٦٣ م مكافأة عن مدة خدمته بوقف البدر اوى ، ١١٤ ج و ٧٥٠ م مكافأة عن مدة خدمته بوقف السيد عبد العال ، ٨٧ ج و ٧٥٠ م مكافأة عن مدة خدمته بوقف عبد العال على وبتاريخ ٤ ديسمبر سنة ١٩٥٧ حكمت محكمة استئناف طنطا بقبول الاستئناف شكلاً ورفضه موضوعاً وتأييد الحكم المستأنف - طعن الطاعن (وزير الأوقاف بصفتة) في هذا الحكم بطريق النقض بتقرير تاريخه ١٠ مارس سنة ١٩٥٨ وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسة ٧ مارس سنة ١٩٦١ وفيها صممت النيابة على رأيها الذي أبدته في مذكرتها وهو نقض الحكم المطعون فيه بالنسبة لما قضى به في الطلبين الآخرين من طلبات مورث المطعون عليهم وذلك لخروج هذين الطلبين عن اختصاص المحكمة الابتدائية وبالتالي يكون الحكم المطعون فيه بقضائه في موضوعهما قد خالف قواعد الاختصاص النوعي - وقررت دائرة فحص الطعون إحالة الطعن إلى هذه الدائرة ودفع المطعون عليهم في مذكرتهم التي قدموها بعد الإحالة بعدم قبول الطعن تأسيساً على أن الحكم الصادر من محكمة طنطا الابتدائية والذي قضى ضمنياً باختصاصها قد أصبح انتهائياً فيما قضى به في الاختصاص وذلك بعدم استئنائه في هذا الخصوص . وحدد لنظر الطعن أمام هذه الدائرة جلسة ٣١ يناير سنة ١٩٥٣ وفيها صممت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إن الطعن بني على سبب واحد حاصله أن الحكم المطعون فيه قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه ذلك أن مورث المطعون عليهم طلب في دعواه الابتدائية الحكم له بثلاثة طلبات الأول مبلغ ٣٠٩ ج و ٧١٥ م مرتب متأخر عن أربعة أشهر ومكافأة عن مدة خدمته في وقف أحمد البدر اوى والثاني ١٨٠ ج و ٣٧٥ م مرتب أربعة أشهر ومكافأة عن مدة خدمته بوقف عبد العال على

والثالث ٢٤٨ ج و ١٦٠ م مرتب أربعة أشهر ومكافأة عن مدة خدمته. بوقف السيد عبد العال — وكل طلب من هذه الطلبات الثلاثة يعتبر دعوى مستقلة بذاتها ولما كان الطالبان الأخيران من اختصاص المحكمة الجزئية طبقا للمادة ٤٥ من قانون المرافعات لأن قيمة كل منهما تقل عن ٢٥٠ جنيفيا فإن المحكمة الابتدائية بقضائها في موضوع هذين الطلبين تكون قد قضت ضمنا باختصاصها بنظرهما مخالفة بذلك قواعد الاختصاص النوعي التي تعتبر من النظام العام وبالتالي يكون الحكم المطعون فيه بقضائه بتأييد الحكم الابتدائي قد وقع في نفس المخالفة ولا يغير من الأمر أنه لم يدفع أمام محكمة الموضوع بعدم الاختصاص ذلك أنه كان يتعين عليها أن تقضى من تلقاء نفسها بعدم اختصاصها دون حاجة إلى دفع بذلك وفقا لما تقضى به المادة ١٣٤ مرافعات .

وحيث إن دعوى مورث المطعون عليهم وقد تضمنت طلب إلزام كل من وقف أحمد البدرأوى ووقف عبد العال على ووقف السيد عبد العال بما يستحقه رافع الدعوى في ذمة كل من هذه الأوقاف من مرتب متأخر له ومكافأة عن مدة خدمته فإن هذه الطلبات الثلاثة وإن جمعتها صحيفة دعوى واحدة إلا أنها تعتبر في حقيقتها ثلاث دعاوى مستقلة تختلف موضوعا وخصوما وسببا ومن ثم فإنه لا ينظر في تقدير قيمة الدعوى إلى مجموع الطلبات الثلاثة وإنما تقدر الدعوى باعتبار قيمة كل طلب منها على حدة ولا يغير من هذا النظر كون السبب الذي يستند إليه كل من هذه الطلبات من نوع السبب الذي يستند إليه الطلب الآخر — إذ هو في كل منها عقد عمل — ذلك أنه مادام أن كل طلب يستند إلى عقد عمل مستقل بذاته عن العقد الذي يستند إليه الطلب الآخر فإن الأسباب تعتبر مختلفة في معنى المادة ١٤ مرافعات ولوتماثلت في النوع — ولما كانت قيمة كل من الطلبين الثاني والثالث الموجه أولهما إلى وقف عبد العال على والموجه ثانيهما إلى وقف السيد عبد العال تقل عن مائتين وخمسين جنيفيا فإن كلا من هذين الطلبين يدخل في الاختصاص النوعي لمحكمة المواد الجزئية طبقا للمادة ٤٥ من قانون المرافعات وتكون المحكمة الابتدائية إذ قضت في موضوعهما قد خالفت قواعد الاختصاص النوعي ولا يغير من الأمر أن أحدا من الخصوم لم يدفع أمام المحكمة بعدم اختصاصها بنظر هذين الطلبين.

لأن مسألة الاختصاص بالنسبة لنوع الدعوى تعتبر قائمة الخصومة ومطروحة دائماً على المحكمة وعليها أن تقضى من تلقاء نفسها بعدم اختصاصها طبقاً لما تقضى به المادة ١٣٤ من قانون المرافعات ويعتبر الحكم الصادر في الموضوع مشتملاً على قضاء ضمنى باختصاص المحكمة بنظر هذا الموضوع إلا أنه لما كان السبيل الوحيد إلى إصلاح هذا الخطأ هو رفع استئناف عن هذا الحكم — وهذا الاستئناف يجوز رفعه في هذه الحالة مهما تكن قيمة الدعوى باعتبار الحكم صادراً في مسألة اختصاص نوعي وذلك بالتطبيق لنص المادة ٤٠١ من قانون المرافعات — وكان الثابت أن الطاعن قد قبل بعض ما قضى به الحكم الابتدائي في الطلبين الخارجين عن اختصاص المحكمة الابتدائية سواء فيما يختص بالمرتب أو المكافأة وأنه قصر استئنافه لهذا الحكم على ما قضى به زيادة على المبلغ الذي قبله ولما كان الاستئناف لا يتقل الدعوى إلى محكمة الاستئناف إلا بالنسبة لما رفع عنه الاستئناف فقط أى في حدود طلبات المستأنف فإن استئناف الطاعن على النحو الذى رفعه به لا يطرح على محكمة الاستئناف مسألة الاختصاص لأن هذه المسألة لا تعتبر مستأنفة تبعا لاستئناف الجزء الذى استأنفه الطاعن من قضاء الحكم الابتدائي بل يعتبر الطاعن بقبوله بعض ما قضى به هذا الحكم في الطلبين الخارجين عن اختصاص المحكمة الابتدائية بشقيهما — المرتب والمكافأة — قد قبل قضاء الحكم الضمنى باختصاص المحكمة الابتدائية بنظر هذين الطلبين وبذلك أصبح هذا القضاء انتائياً وحائزاً لقوة الأمر المقضى وهى تسمو على قواعد النظام العام ومن ثم فما كان لمحكمة الاستئناف والحال كذلك أن تتعرض للفصل في مسألة الاختصاص ويكون الطعن على غير أساس متعينا ورفضه .

جلسة ١٤ من فبراير سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد المستشار الحسيني العوضي ، وبحضور السادة المستشارين : محمود توفيق إسماعيل ،
ولطفى علي ، ومحمد ممتاز نصار ، وحافظ محمد بدوي .

(٣٦)

الطعن رقم ١٥٧ لسنة ٢٨ القضائية:

رسوم . "رسوم الشهر العقاري" . "رد الرسوم" .

عدم جواز رد رسوم الشهر العقاري (رسوم التسجيل) في حالة هدرل ذوى الشأن من الإجراء الذي حصل منه الرسم . مريان قانون الرسوم القضائية والتوثيق والرسوم أمام المحاكم الشرعية في مواد الشهر العقاري فيما يتعلق بتقدير الرسوم وتحصيلها وردها والمنازعة فيها . القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٥٧ المعدل لقوانين الرسوم القضائية ورسوم التسجيل والتوثيق أورد أحكاماً صريحة تقضى بعدم جواز رد هذه الرسوم إذا عدل أصحاب الشأن عن السير في الإجراء الذي حصلت منه .

أحال الشارع — في المادة ٩ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٤٤ بشأن رسوم التسجيل والحفظ — فيما يتعلق بتقدير رسوم الشهر العقاري وتحصيلها وردها والمنازعة فيها إلى الأحكام المقررة لذلك في القانونين ٩٠ و ٩١ لسنة ١٩٤٤ وبشأن الرسوم القضائية ورسوم التوثيق في المسودات المدنية والشرعية . ولما كانت المادة ٦٦ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ والمقابلة للمادة ٥٥ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٤٤ قد حصرت أحوال رد الرسوم وليس من بينها حالة هدرل أصحاب الشأن عن الإجراء الذي حصل منه الرسم فإن مؤدى ذلك عدم جواز الرد في هذه الحالة . ويؤيد هذا النظر أن المشرع أصدر القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٥٧ بتعديل القوانين ٩٠ و ٩١ و ٩٢ لسنة ١٩٤٤ وأورد أحكاماً صريحة تقضى بعدم جواز رد الرسوم إذا عدل أصحاب الشأن عن السير في الإجراء الذي حصلت منه (*) .

(*) راجع فتوى ١٧/١/١٩٦٣ مجموعة المكتب الفتوى من ١٤ العدد الحالي رقم ١٥ .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تتحصل حسب ما يبين من الحكم المطعون فيه ومماثر أوراق الطعن فى أن المطعون عليه رفع على الطاعن الدعوى رقم ٢١٤٩ سنة ١٩٥٥ على القاهرة طالبا إلزامه بأن يدفع له مبلغ ٣٢٥ جنيها و ٤٠ مليا - والمصاريف ، وذكر فى بيان دعواه أنه كان قد إشتري من السيدة بمبة اسلام منزلا بالجيزة بثمن قدره ٦٢٠٠ جنيه وقام هو باعداد مشروع عقد البيع وشطب الرهن المسجل على العقار ودفع إلى مصلحة الشهر العقارى رسوم التسجيل وقدرها ٣٢٥ جنيها و ٤٠ مليا بقسيمة رقم ٣٩٣١٠٦ بتاريخ ٢٦ يوليو سنة ١٩٥٤ وقد عدل طرفا العقد عن تسجيله قبل أن تتخذ المصلحة أى اجراء من اجراءات الشهر ومع ذلك امتنعت المصلحة المذكورة عن رد رسوم التسجيل إلى المطعون عليه فأقام عليها هذه الدعوى بطلب استرداد تلك الرسوم وفى ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٥٦ قضت محكمة القاهرة الابتدائية للطعون عليه بطلباته على أساس أن الرسوم لا تستحق إلا مقابل عمل معين وهو التسجيل فإذا لم تقم مصلحة الشهر العقارى بالتسجيل كان عليها رد الرسوم لمن دفعها عملا بالمادة ١٨٢ من القانون المدنى ، واستأنف الطاعن هذا الحكم إلى محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ١١١ سنة ٧٤ ق و بتاريخ ١٤ نوفمبر سنة ١٩٥٧ قضت تلك المحكمة بتأييد الحكم المستأنف للأسباب التى بنى عليها ، وقرر الطاعن الطعن فى ذلك الحكم بطريق النقض وبعد استيفاء الاجراءات عرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسته ٦ يونيو سنة ١٩٦١ وفيها صممت النيابة على ما جاء بمذكرتها التى طلبت فيها نقض الحكم المطعون فيه وقررت دائرة الفحص إحالة الطعن إلى هذه الدائرة وقد نظر بجلسته ٣١ يناير سنة ١٩٦٣ وفيها صممت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه بخالفه القانون وانحطاً في تطبيقه ذلك أنه بنى قضاءه برد رسوم التسجيل إلى المطعون عليه على ما انتهى إليه من قيام علاقة قانونية بين طالب التسجيل ومصلحة الشهر العقارى وبموجبها يلتزم طالب التسجيل بدفع الرسم مقابل إلزام مصلحة الشهر العقارى بالقيام بخدمة معينة وهى اجراء التسجيل فإذا لم تتم هذه الخدمة سقط التزام الطرف الآخر بأداء الرسم ويحق له استرداده إذا كان قد أداه فى حين أن القانون هو المصدر المباشر لأداء الرسم فهو الذى يعين وعاءه وأساس تقديره فى الأحوال التى يجب فيها رده ، وقد حدد القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٤٤ بشأن رسوم التسجيل والحفظ والأحكام التى أحال اليها من القانونين رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ ورقم ٩١ لسنة ١٩٤٤ الأحوال التى يجوز فيها رد الرسوم وهى أحوال وردت على سبيل الحصر وليس من بينها حالة عدول ذوى الشأن عن السير فى الاجراء الذى حصل عنه الرسم .

وحيث إن هذا النعى صحيح ذلك أن القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٤٤ بشأن رسوم التسجيل والحفظ قد أحال فى مادته التاسعة فيما يتعلق بتقدير رسوم الشهر العقارى وتحصيلها وردها والمنازعة فيها إلى الأحكام المقررة لذلك فى قانون الرسوم القضائية ورسوم التوثيق فى المواد المدنية والشرعية وقد نصت المادة ٦٦ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بشأن الرسوم القضائية ورسوم التوثيق فى المواد المدنية على أنه " لا يرد أى رسم حصل بالتطبيق لأحكام هذا القانون إلا فى الأحوال المنصوص عليها صراحة فيه " ويطابقها نص المادة ٥٥ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٤٤ بشأن الرسوم أمام المحاكم الشرعية ، ولما كان القانونان المشار إليهما قد حصرا أحوال رد الرسوم وليس من بينها حالة عدول أصحاب الشأن عن الاجراء الذى حصل عنه الرسم ، فإن مؤدى ذلك عدم جواز الرد فى هذه الحالة ، ويؤكد هذا النظر أن المشرع أصدر القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٥٧ بتعديل القوانين ٩٠، ٩١، ٩٢ لسنة ١٩٤٤ وأورد أحكاماً صريحة تقضى بعدم جواز رد الرسوم إذا عدل عنها أصحاب الشأن عن السير فى الاجراء الذى حصلت عنه وصرح فى المذكرة الإيضاحية بقوله " اختلف الرأى حول تفسير النصوص القائمة فى حالة عدول أصحاب الشأن عن السير فى اجراء قبل اتمامه وعما إذا كان

من شأن هذه النصوص أن تحول دون رد الرسم في هذه الحالة أو أنه يجوز ردها . إلى أن ألقى قسم الرأي مجتمعا بمجلس الدولة بأن الرسوم لا ترد إذا ما عدل أصحاب الشأن عن السير في الإجراء الذي حصلت عنه وهذا التفسير يتمشى مع القصد الذي هدف إليه المشرع من إيراد هذه للنصوص ... ولذلك رؤى توكيدا لهذا المعنى وحسما لكل نزاع حول التفسير تعديل تلك النصوص بإيراد حكم قاطع يقضى بأن عدول أصحاب الشأن عن السير في إجراء لا يترتب عليه رد الرسوم التي حصلت "لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه إذ قضى على خلاف هذا النظر برد رسم التسجيل إلى المطعون عليه الذي عدل عن السير في إجراءات التسجيل فإن ذلك الحكم يكون مخالفا للقانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن موضوع الدعوى صالح للفصل فيه ويتعين للأسباب المتقدمة إلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى .

جلسة ١٤ من فبراير سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد المستشار الحسيني العوضي ، وبحضور السادة المستشارين : محمود توفيق اسماعيل ،
وأميل جبران ، ولطفى علي ، وحافظ محمد بدوي .

(٣٧)

الطعن رقم ٣٣٥ لسنة ٢٨ القضائية :

دعوى ” نطاق الدعوى “ . ” تقدير قيمة الدعوى “ . اختصاص .
” الاختصاص القيمي “ .

تعتبر الدعوى غير قابلة للتقدير إذا كان المطلوب فيها لا يمكن تقدير قيمته طبقاً لأية قاعدة من قواعد
تقدير الدعاوى التي وضعها المشرع في قانون المرافعات .

الدعوى بطلب التسليم — بصفة أصلية — تعتبر غير قابلة للتقدير وتعد قيمتها زائدة على مائتي
ونجسين جنيتها .

مفاد نص المادة ٤٤ من قانون المرافعات أن الدعوى تعتبر غير قابلة للتقدير
في نظر المشرع إذا كان المطلوب فيها لا يمكن تقدير قيمته طبقاً لأية قاعدة من
قواعد تقدير الدعاوى التي وضعها المشرع في المواد من ٣٠ — ٤٣ من قانون
المرافعات . ولما كان طلب التسليم الذي يبسدى بصفة أصلية ليس من بين
الطلبات التي أورد المشرع قاعدة لتقديرها في المواد المشار إليها فإن الدعوى
بطلبه تكون غير قابلة للتقدير وتعتبر قيمتها زائدة على مائتين وثمانين جنيتها ، ويؤيد
ذلك أن المشرع حين عرض في المذكرة التفسيرية لقانون المرافعات بضرب أمثلة
للطلبات غير المقدرة القيمة ذكر ” التسليم “ من بينها .

الحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تتحصل — على ما يبين من الحكم المطعون فيه ومساثر أوراق الطعن —
في أن الطاعن كان قد رفع على المطعون عليها الدعوى رقم ٥٩ سنة ١٩٥٠ كلى أمام

محكمة بنها الابتدائية طالبها الحكم بصحة وقفاذ عقد البيع المؤرخ في ١٩٤٩/٢/٨ والصادر له من المطعون عليها والمتضمن بيعها له ٢١ ط و ١٤ س نظير من قدره ٣٥٩ جنيتها و ٧٣٠ مليا وذلك بالنسبة إلى ١٣ ط و ١٠ س وبفسخه بالنسبة لباقي المبيع وقدره ٨ ط و ٤ س مع رد ثمنه ومقداره خمسون جنيتها ولما قضت تلك المحكمة للطاعن بطلباته رفعت ضده المطعون عليها الدعوى رقم ٥٩٢ سنة ١٩٥١ أمام محكمة قلوب الجزئية طالبة إلزامه بأن يسلم لها المساحة التي حكم بفسخ العقد بالنسبة إليها مع استعادتها للوفاء بما حكم له باسترداده وبتاريخ ١٩٥١/١٢/٢٥ قضت تلك المحكمة حضوريا بتسليم المطعون عليها الأتيان الميمنة بالصحيفة إذا دفعت المبلغ المحكوم به في القضية رقم ٥٩ سنة ١٩٥٠ كلى بنها استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٧٧ سنة ١٩٥٣ ودفع بعدم اختصاص محكمة قلوب الجزئية نوهيا بنظر الدعوى ومحكمة بنها الابتدائية قضت في ٢٧ من يونيو سنة ١٩٥٤ برفض الدفع بعدم الاختصاص وباختصاص المحكمة الجزئية بنظر الدعوى وفي موضوع الاستئناف برفضه وتأيد الحكم المستأنف طعن الطاعن على هذا الحكم بطريق النقض وأبدت النيابة العامة رأيها بطلب نقض الحكم ومرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت إحالته إلى الدائرة المدنية وباجلسة المحددة لنظره صممت النيابة على رأيها السابق.

ومن حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون إذ قضى برفض الدفع بعدم اختصاص المحكمة الجزئية بطلب التسليم مع أن الدعوى بطلب التسليم من الدعاوى غير القابلة للتقدير في حكم المادة ٤٤ من قانون المرافعات فتعتبر قيمتها زائدة على مائتين وخمسين جنيتها ومن ثم تختص بها المحكمة الابتدائية.

ومن حيث إن هذا النعى صحيح ذلك أن المشرع عقد الفصل الأول من الباب الأول من قانون المرافعات المدنية والتجارية لتقدير الدعاوى ليرجع إليه في تعيين المحكمة المختصة وفي تقرير نصاب الاستئناف فأرصد لذلك المواد من ٣٠ إلى ٤٣ مبينا بها القواعد التي وضعها لتقدير الدعاوى ثم أردفها بالمادة ٤٤ مجريا نصها على النحو الآتي " إذا كانت الدعوى بطلب غير قابل للتقدير بحسب القواعد المتقدمة اعتبرت قيمتها زائدة على مائتين وخمسين جنيتها " ومفاد ذلك أن

الدعوى تعتبر غير قابلة للتقدير في نظر المشرع إذا كان المطلوب فيها لا يمكن تقدير قيمته طبقاً لأية قاعدة من قواعد تقدير الدعاوى التي وضعها المشرع في المواد ٣٠-٤٣ من قانون المرافعات ولما كان طلب التسليم الذي يطلب بصفة أصلية ليس من بين الطلبات التي أورد المشرع قاعدة لتقديرها في المواد المشار إليها فإن الدعوى بطلبه تكون غير قابلة للتقدير وتعتبر قيمتها زائدة على مائتين وخمسين جنيهاً عملاً بنص المادة ٤٤ من قانون المرافعات يؤيد هذا النظر أن المشرع حين عرض في المذكرة التفسيرية لقانون المرافعات لضرب أمثلة للطلبات غير المقدرة القيمة ذكر التسليم من بينها — لما كان ذلك، وكان طلب التسليم في الدعوى المطعون في حكمها مطلوباً بصفة أصلية فتعتبر قيمة الدعوى به زائدة على مائتين وخمسين جنيهاً ومن ثم تختص بها المحكمة الابتدائية وإذا جرى الحكم المطعون فيه على غير هذا النظر وقضى برفض الدفع بعدم اختصاص المحكمة الجزئية بنظر الدعوى فإنه يكون مخالفاً للقانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه وللأسباب المتقدمة يتعين إلغاء الحكم الابتدائي والحكم بعدم اختصاص محكمة المواد الجزئية بنظر الدعوى .

جلسة ٢٠ من فبراير سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد/ محمد فؤاد جابر نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمد زعفراني
سالم ، وأحمد زكي محمد ، وأحمد أحمد الشامي ، وقطب عبد الحميد فراج .

(٣٨)

الطعن رقم ٢٣٢ لسنة ٢٨ القضائية :

ضرائب . "التنازل عن المنشأة" . "الإخطار به" . تضامن .

الطلب الذي يوجهه المتنازل له إلى مصلحة الضرائب لتوافيه ببيان الضرائب المستحقة على المنشأة المتنازل عنها هو إجراء قائم بذاته . لا يغني عنه الإجراء الخاص بالإخطار عن التنازل نفسه . مدة الستين يوما التي يترتب على انقضائها إعفاء المتنازل له من المسؤولية عن هذه الضرائب يبدأ سريانها من تاريخ طلب البيان لا من تاريخ الإخطار بالتنازل .

مؤدى نص المادة ٥٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدلة بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٤٨ أن الطلب الذي يوجهه المتنازل له إلى مصلحة الضرائب لتوافيه ببيان الضرائب المستحقة لها على المنشأة المتنازل عنها هو إجراء قائم بذاته لا يغني عنه الإجراء الخاص بالإخطار عن التنازل نفسه وأن مدة الستين يوما التي يترتب على انقضائها إعفاء المتنازل له من المسؤولية عن هذه الضرائب إنما يبدأ سريانها من تاريخ طلب البيان عنها من مصلحة الضرائب لا من تاريخ الإخطار بالتنازل نفسه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الوقائع تتحصل - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن في أن الشركة المطعون عليها أخطرت مأمورية ضرائب المنصورة في ٥ يوليو سنة ١٩٥٢ بأنها "افتتحت فرما لها بالقاهرة ابتداء من أول يوليو سنة ١٩٥٢

في المحل الكائن بشارع الأزهر رقم ٧٤ ملك حسن عبد النبي مذكور وكان يشغل هذا المحل الخواجه موريس شامه وعنوانه عطفة الشيشي رقم ١٧ شارع الأزهر علما بأننا استلمنا المحل خاليا إلا من بعض أثاث عبارة عن خزانة ومكتب ورف خشب تقدر قيمتها بمبلغ ٥٠ ج وقد دفعت المنشأة للخواجه موريس خلو رجل وثمان الأثاث مبلغ ١٨٠٠ ج وهذا للعلم" وبتاريخ ١٣ أكتوبر سنة ١٩٥٢ أخطرت المأمورية الشركة المطعون عليها باعتبارها مسئولة بالتضامن عما استحق من ضرائب على المنشأة المتنازل عنها حتى تاريخ التنازل ومقداره ١١٥٩ ج و ٨٠٠ م وذلك طبقا للمادة ٥٩ من القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ معدلة بالقانون رقم ١٣٧ سنة ١٩٤٨ وأرقت المأمورية بإخطارها هذا النموذج رقم ١٨ ص الخاص بتقدير عناصر الضريبة فاعترضت الشركة على هذا الإخطار وطلبت إعفاءها من أية مسئولية عن الضرائب المستحقة على المنشأة المتنازل عنها تأسيسا على أن إخطار المأمورية للمنشأة بقيمة هذه الضرائب قد جاء بعد مضي الستين يوما المنصوص عليها في المادة ٥٩ المشار إليها وبعد أن تمسكت المأمورية بوجهة نظرها وأصرت المنشأة على اعتراضها أحيل النزاع على لجنة الطعن فقررت بتاريخ ١٦ مايو سنة ١٩٥٥ اعتبار المنشأة المطعون عليها مسئولة عن الضرائب المستحقة على المنشأة المتنازلة فطعنت الشركة المطعون عليها بتاريخ ٣٠ يونيو سنة ١٩٥٥ في القرار المذكور بالدعوى رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٥ تجاري كلى المنصورة طالبة إلغاءه وقضت محكمة المنصورة الابتدائية في ١٤ ديسمبر سنة ١٩٥٥ بإلغاء قرار اللجنة واعتبار الشركة المتنازل لها غير مسئولة عن الضريبة المستحقة على المنشأة المتنازلة فطعنت مصلحة الضرائب في هذا الحكم في أول مايو سنة ١٩٥٦ وقيد استئنافها برقم ٦٩ سنة ٨ ق استئناف المنصورة وقضت محكمة الاستئناف في ٢٥ فبراير سنة ١٩٥٨ بتأييد الحكم المستأنف وأعلن الحكم للصلحة في ١٦ يونيو سنة ١٩٥٨ فقررت بالطعن فيه بطريق النقض في ١٥/٧/١٩٥٨ وطلبت الحكم بتقصه للأسباب الواردة بتقرير الطعن وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت إحالته على هذه الدائرة حيث صممت الطاعنة على طلب نقض الحكم ولم تحضر المطعون عليها ولم تبد دفاعا وصممت النيابة على طلب نقض الحكم .

وحيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه أنه خالف القانون ذلك أنه أقام قضاءه باعتبار الشركة المطعون عليها غير مسئولة عن الضرائب المستحقة على المنشأة المتنازلة "موريس سلامون شامه ومركاه" في الفترة السابقة على تاريخ التنازل تأسيسا على أن مصلحة الضرائب لم تبلغها بقيمة الضرائب المستحقة على المنشأة المتنازل عنها إلا بعد انقضاء مدة تزيد على ٦٠ يوما من تاريخ إخطار المطعون عليها للمصلحة بمحصول هذا التنازل وذلك طبقا للفقرة الرابعة من المادة ٥٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدلة بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٤٨ في حين أن مدة الستين يوما المذكورة لا تبدأ طبقا لصريح النص إلا من تاريخ طلب الممول المتنازل له من مصلحة الضرائب أن تخطر به بيان عن الضرائب المستحقة لها على المنشأة المتنازل عنها وهذا الطلب إجراء مستقل عن الإخطار بالتنازل المشار إليه في الفقرة الثانية من المادة المذكورة ولا يفتى عنه هذا الإخطار الأخير، وإذا كان الحكم المطعون فيه لم يثبت أن المنشأة المطعون عليها قد طلبت من المصلحة هذا البيان واعتبرت مدة الستين يوما سارية من تاريخ الإخطار بالتنازل فإنه يكون قد خالف القانون ويتعين نقضه .

وحيث إن هذا النعي في محله ذلك أن الحكم المطعون فيه قد أيد قضاء محكمة أول درجة بناء على الأسباب التي وردت في الحكم المستأنف وذكرها الحكم المطعون فيه في أسبابه وخوها أن الشركة المطعون عليها قد أخطرت مصلحة الضرائب بخطابها المؤرخ في ٥ من يوليو سنة ١٩٥٢ بأنها افتتحت لها فرما جديدا بشارع الأزهر رقم ٧٤ وكان يشغل هذا المحل موريس شامة وأن مفهوم نص المادة ٥٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ معدلة بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٤٨ هو أن "تخاط مصلحة الضرائب بواقعة التنازل حتى يتيسر لها أن تحصل على الضرائب المستحقة لها وطالما أن مصلحة الضرائب قد أحيطت علمها بهذا التنازل فكان يتعين عليها أن تقوم بإخطار المستأنف عليه (المطعون عليها) في خلال الستين يوما التالية لخطابه ولا يمكن أن يعتد بما أثارته المصلحة من أن المستأنف عليه لم يضمن خطابه مطالبة مصلحة الضرائب بموافاته بالضرائب المستحقة على المتنازل لأنه فضلا عن أن القانون لم يتطلب شكلا خاصا أو عبارة خاصة لهذا الإخطار فإن الخطاب المرسل من الشركة المستأنف عليها يتضمن الإخطار

المنصوص عليه بالمادة سالفة الذكر إذ الحكمة من لزوم هذا الاخطار هو أن تحدد مصلحة الضرائب موقفها من الضرائب المستحقة على المتنازل وقد توافرت لها هذه الحكمة من مجرد الخطاب المرسل من الشركة المستأنف عليها "وهذا الذي قرره الحكم قد انطوى على مخالفة للقانون ذلك أن المادة ٥٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدلة بالقانون ١٣٧ لسنة ١٩٤٨ تنص على أن "التنازل عن كل أو بعض المنشأة يكون حكمه فيما يتعلق بتصفية الضريبة حكم وقوف العمل وتطبق عليه أحكام المادة السابقة — ويجب على المتنازل له تبليغ مصلحة الضرائب عن هذا التنازل في مدى ستين يوما من تاريخ حصوله ويكون كل من المتنازل والمتنازل له مسئولاً بالتضامن عما استحق من ضرائب على المنشآت المتنازل عنها إلى تاريخ التنازل — ويكون للمتنازل له أن يطلب من مصلحة الضرائب أن تخطر به بيان عن الضرائب المستحقة لها على المنشآت المتنازل عنها — وعلى مصلحة الضرائب أن توافيه بالبيان المذكور في مدى ستين يوما من تاريخ الطلب ويكون التضامن المنصوص عليه في هذه المادة قاصرا على المبالغ الواردة في هذا البيان وذلك بغير مساس بحق المصلحة قبل المتنازل فاذا لم تخطر المصلحة المتنازل له في مدى المدة المذكورة بالمستحق لها برئت ذمة المتنازل له من كل مسئولية" ويبين من عبارة النص أن الطلب الذي يوجهه المتنازل له إلى مصلحة الضرائب لتوافيه ببيان الضرائب المستحقة لها على المنشأة المتنازل عنها هو إجراء قائم بذاته لا يغني عنه الإجراء الخاص بالاخطار عن التنازل نفسه وأن مدة الستين يوما التي يترتب على انقضائها إعفاء المتنازل له من المسئولية عن هذه الضرائب وإنما يبدأ سريانها من تاريخ طلب البيان عنها من مصلحة الضرائب وليس من تاريخ الاخطار بالتنازل نفسه، لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد جانب هذا النظر، واكتفى بالاخطار عن التنازل واحتسب سريان مدة الستين يوما من تاريخ هذا الاخطار دون اعتداد بالإجراء الخاص بطلب المتنازل إليه البيان عن الضرائب المستحقة لمصلحة الضرائب على المنشأة المتنازل عنها فإنه يكون قد خالف القانون ويتعين نقضه دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن.

جلسة ٢٠ من فبراير سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد / محمد فؤاد جابر نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمد زعفراني سالم ، وأحمد زكي محمد ، وأحمد أحمد الشامي ، وقطب عبد الحميد قراج .

(٣٩)

الطعن رقم ٣٤ لسنة ٣٠ "أحوال شخصية" :

وقف . "شرط الواقف" . "تفسيره" .

المادة ١٠ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ أطلقت للقاضي حرية فهم غرض الواقف من عبارته دون التقيد بالقواعد اللغوية . هذا الحق مقيد بعدم الخروج في هذا الفهم لشرط الواقف عن معناه الظاهر إلى معنى آخر يخالفه . تعبير الواقف بالنسبة للشروط للناظر بقوله "تكون وقفا" مع عدم النص على أن هذا المشروط أجبر نظر أو في مقابلة العمل . اعتباره استحقاقا للناظر قل أو كثر . بجانب الحكم هذا النظر ، أساء تأويل شرط الواقف وتخرج عن معناه الظاهر إلى معنى آخر غير سائغ .

لئن أطلقت المادة العاشرة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ للقاضي حرية فهم غرض الواقف من عبارته دون التقيد بالقواعد اللغوية إلا أن هذا الفهم مقيد بعدم الخروج بشرط الواقف عن معناه الظاهر إلى معنى آخر يخالفه . فإذا كانت عبارة الواقف قد جرى نصها في كتاب الوقف على الوجه الآتي :

"ومن ذلك حصة قدرها السدس - أربعة قراريط - تكون وقفا يصرف ريعه على متولى النظارة على هذا الوقف" ولم ينص على أن هذا المشروط أجبر نظر أو في مقابلة العمل ، وكان ما يعينه الواقف للناظر يعتبر استحقاقا له قل أو كثر سواء عمل أو لم يعمل ولا يعتبر اجرا ، فإن الحكم المطعون فيه إذا اعتبر بعض ما هو مشروط للناظر من قبيل الأجر يكون قد أساء تأويل شرط الواقف وتخرج عن معناه الظاهر إلى معنى آخر غير سائغ بخفاء مشوبا ببطلان جوهري يعيبه ويستوجب نقضه .

المحكمة

بعد الاطلاع على أوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقـرر والمرافعة وبعد المداولة .

ومن حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل فى أن ورثة المرحومين يونس محمد ثابت وسالم محمد ثابت من المطعون عليهم أقاموا الدعوى رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٦ أحوال شخصية أمام محكمة القاهرة الابتدائية وقالوا فى بيانها إن المرحوم يونس محمد ثابت وقف أطيا نازراعية مقدارها ٣٢ فدانا و٢٢ قيراطا و ٤ أمهم مبينة فى كتاب وقفه الصادر بمحكمة شبرا بتاريخ ٢٧ رجب سنة ١٣٠٧ هـ وقد أنشأ الواقف الوقف على نفسه مدة حياته ومن بعده يصرف ريع الوقف باعتباره ٢٤ قيراطا على النحو الآتى :

- ١ قيراط واحد يصرف ريعه فى جهات خيرية بينها الواقف .
- ١ « « « « على مايلزم للمسجد الذى عينه .
- ٤ قرار يبط تكون وفقا يصرف ريعه على متولى النظر على هذا الوقف .
- ١٨ ثمانية عشر قيراطا يصرف ريعها أنحاسا من ذلك ثلاثة أنحاس لأخوة الواقف سالم ومحمد وعلى لكل منهم الخمس ومنها الخمس يصرف ريعه لوالدة الواقف وشقيقتيه والخمس الباقى يصرف ريعه على من يوجد للواقف من أولاد للذكر مثل حظ الأنثيين — ومن بعد وفاة والدته عائشة وشقيقتيه فاطمة وصباحة أو إحداهن ترد حصة من يتوفى منهن إلى باقى الأنحاس بالسوية — ومن يتوفى من أولاد الواقف وأخوته الذكور سالم ومحمد وعلى وله أولاد يجسرى التوارث فى حصته حسب الفريضة الشرعية بحيث يكون نصيب كل منهم على أولاده ثم على أولاد أولادهم . وقد توفى الواقف مصرا على وقفه وآل ريعه لمن عينهم بكتابه كما توفيت والدته وشقيقتاه وانتقل نعمتهن إلى باقى الأنحاس وانحصر ريع الثمانية عشر قيراطا فى أولاد الواقف وفى أخوته الثلاثة سالم ومحمد وعلى ، وقد شرط الواقف أن يكون النظر على هذا الوقف لنفسه أيام حياته ومن بعده لأخيه سالم

ومن بعده لأخيه محمد ومن بعده لأخيه علي ثم من بعده يكون للأرشد فالأرشد من أولاد الواقف . وأنه لما كان الواقف قد جعل الأربعة قراريط أجرا لمن يكون ناظرا على هذا الوقف وبصدور قانون حل الأوقاف الأهلية قد أصبحت هذه القراريط الأربعة ملكا لأنه حيث لا وقف فلا نظر — وكان (الطاعن) معينا في النظر على الوقف قبل صدور قانون الحل فقد طالبوه بتسليمهم ما يخصهم في هذا القدر ولكنه امتنع فأضطروا لإقامة الدعوى عليه بطلب الحكم باستحقاقهم لانصبائهم في هذا القدر وتسليمها لهم وعدم تعرضه لهم فيها مع إلزامه بالمصروفات . وقد ادخلت وزارة الأوقاف في الدعوى باعتبارها الناظرة الحالية على الوقف الخيري والسيدة عطيات محمود حسنى (المطعون عليها السابعة عشرة) باعتبارها زوجة المرحوم الأستاذ سليمان محمد ثابت كما تدخل فيها محمد وصالح وعلي وأحمد وزينب وفهيمة وفاطمة باعتبارهم ورثة المرحوم محمد ثابت وبتاريخ ١٩٥٧/١/٢٠ قضت محكمة أول درجة برفض الدعوى . فاستأنف المطعون عليهم هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٤ كلى سنة ٧٤ أمام محكمة استئناف القاهرة للأحوال الشخصية طالبين إلغاءه والحكم لهم بطلباتهم التي أبدوها أمام محكمة أول درجة وبتاريخ ١٩٦٠/١٠/٢٦ قضت المحكمة حضوريا : أولا — بقبول الاستئناف شكلا . ثانيا — ببطلان الحكم المستأنف . ثالثا — وفي الموضوع : ١ — باعتبار السدس الموقوف على الناظر ($\frac{١٦}{٣}$ % من أعيان الوقف) بعضه بما يوازى عشرة في المائة يرد إلى أصل الوقف لكل من المستأنفين (المطعون عليهم) والمستأنف عليه الأول (الطاعن) بما يناسب نصيبه في الإستحقاق الأصلي وبعضه الآخر وهو ما زاد عن ذلك وقدره ستة وثلاثين في المائة استحقاقا آخر للمستأنف عليه الأول . ٢ — بمنع تعرض هذا الأخير لخصامه في ذلك . ٣ — برفض الدعوى في باقى الطلبات . ٤ — إلزام كل من طرفي الخصومة (هذا وزارة الأوقاف) بنصف مصروفات التقاضى عن الدرجتين وأمرت بالمقاصة في أتعاب المحاماة . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض . وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسته ١٩٦٢/٤/٢٢ فقررت إحالته الى هذه الدائرة حيث نظر أمامها بجلسته ١٩٦٣/١/٢ فصحح الطاعن على طلباته وأصرت النيابة على رأيها الذى أبدته بمذكرتها وطلبت نقض الحكم المطعون فيه ولم يحضر أحد من المطعون عليهم ولم يبد دفاعا .

ومن حيث إن الطاعن ينعى فى السبب الأول على الحكم المطعون فيه أنه إذ قض بأن الأربعة قرارىط المشروطة فى حجة الوقف على أنها "تعتبر وقفا يصرف ريعه على متولى النظر على هذا الوقف" هى من قبيل الأبرىرد منها إلى أصل الغلة ما يوازى ١٠ ٪. من غلة الوقف ليوزع على المستحقين كل بنسبة حصته قد أخطأ فى تطبيق القانون كما خالف شرط الواقف وهو القانون الواجب التطبيق — ذلك أن القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ نص على إنهاء الوقف على غير الخبرات وإعتبار المستحقين وقت صدوره ملاكا — وعرفت المذكرة التفسيرية للقانون المذكور المستحق بأنه كل من شرط له الواقف نصيبا فى الغلة أو منهما أو مرتبا "والنص عام لم يفرق بين المستحق بوصفه ناظرا أو غيره من المستحقين . ولأن الإعطاء من غلات الأوقاف وغيرها لآى سبب وبأية صفة لا يكون أجرا إلا إذا عين بازاء عمل من الأعمال وصرح بأنه جعل عوضا عن هذا العمل وما لم يتحقق ذلك فإنه لا يكون أجرا ويكون من باب البر والعلة . وعبرة الواقف السابق الإشارة إليها لا تشير من قريب أو بعيد بأن ما وقف على متولى النظر يكون أجرا أو هو فى مقابلة الجهود التى يبذلها فى إدارة شئون الوقف ومن ثم فهى استحقاق للناظر عمل أو لم يعمل .

وحيث إنه يبين من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه بنى قضاءه باعتبار ما يوازى ١٠ ٪ من ريع الوقف مما كان موقوفا على الناظر أجر نظويرد إلى أصل غلة الوقف على ما ذهب إليه من تقصى نية الواقف واستخلاصها من كتاب الوقف ومعانيه — وأنه استبان من تقرير الواقف لكل ناظر على الوقف مدسه أنه أراد أن يقرر له من هذا السدس أجرا على النظر مستدلا على ذلك بأن الواقف قد عين الناظر من بعده بأسمائهم وهم أخوته الثلاثة ورتبهم — وأن الواقف أراد بتقرير عبارة "تعتبر وقفا يصرف ريعه على متولى النظر" أن يخص ريع هذا الجزء لكل من يضطلع بأعباء النظر على الوقف ما دام متوليا شئون النظر أى لقاء نهوضه بهذه الأعباء ، ومن ثم فهو أجر نظر .

ومن حيث إن المادة ١٠ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ وإن أطلقت للقاضى حرية فهم غرض الواقف من عبارته دون التقيد بالقواعد اللغوية إلا أن هذا الحق مقيد بعدم الخروج فى هذا الفهم لشرط الواقف عن معناه الظاهر إلى معنى آخر يخالفه .

ومن حيث إن عبارة الواقف موضوع النزاع جرى نصها في كتاب الوقف كالاتي "ومن ذلك حصة قدرها السدس - أربعة قراريط - تكون وقفا يصرف ريعه على متولى النظارة على هذا الوقف" ولما كان يبين من هذه العبارة أن الواقف قد عبر بالنسبة للشروط للناظر بقوله "تكون وقفا" ولم ينص على أن هذا المشروط أجز نظر أو في مقابلة العمل وكان ما يعينه الواقف للناظر يكون إستحقاقا له قل أو كثر سواء عمل الناظر أو لم يعمل ولا يعتبر أجز لما كان ذلك، فإن الحكم المطعون فيه إذ جانب هذا النظر واعتبر بعض ما هو مقرر للناظر من قبيل الأجز يكون قد أساء تأويل شرط الواقف ونخرج به عن معناه الظاهر إلى معنى آخر غير سائغ بخفاء مشوبا ببطلان جوهرى يعيبه ويستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

جلسة ٢١ من فبراير سنة ١٩٦٣

بريامة السيد/ محمود مباد رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمود القاضي ،
وأميل جبران ، ومحمد ممتاز نصار ، وحافظ محمد بدوي .

(٤٠)

الطعن رقم ٢٦٦ لسنة ٢٧ القضائية :

(١) وقف . "أحوال الرجوع أو التغير" . "الشروط العشرة" .
"الاستحقاق بعوض مالى" . إثبات . "الإثبات بالقرائن" .
"القرائن القانونية القاطعة" .

ليس للواقف الرجوع أو التغير في وقفه قبل العمل بالقانون ٤٨ لسنة ١٩٤٦
في حالتين : الأولى إذا كان قد حرم نفسه وذريته من الاستحقاق ومن الشروط العشرة
بالنسبة له . والثانية إذا ثبت أن هذا الاستحقاق كان بعوض مالى أو لضمان حقوق
ثابتة قبل الواقف . النص على الحرمان في الحالة الأولى قرينة قاطعة على أن تصرف
الواقف كان بمقابل يمنعه من الرجوع دون حاجة إلى تحقيق أو إثبات . إثبات تلقى
الواقف العوض بمن له الاستحقاق في الحالة الثانية يكون بكافة الطرق ومنها القرائن .

(ب) وقف . "الغاء الوقف على غير الخيرات" . ملكية . "أيلولة
الملكية للواقف أو المستحقين" .

ما انتهى إليه الوقف على غير الخيرات يصبح ملكاً للواقف إن كان حياً وله حق الرجوع
فيه فإن لم يكن آلت الملكية للمستحقين الحاليين كل بقدر حصته في الاستحقاق . استثناء
من ذلك لا تقول الملكية إلى الواقف إذا ثبت أن استحقاق من سيخلفه كان بعوض
مالى أو لضمان حقوق ثابتة قبل الواقف : في هذه الحالة يؤول ملك الرقبة إلى من
سيخلف الواقف من المستحقين كل بقدر حصته ويكون للواقف حق الانتفاع
مدى حياته .

(ج) وقف . " الاستحقاق بعوض مالى " . اثبات . " طرق الاثبات " .
" الاثبات بالكتابة " . " أوراق رسمية " . صورية . وارث .

إثبات تلقى الواقف العوض بمسند انتهاء الوقف على غير الخيرات . استحدث القانون ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ فى هذا الشأن حكما جديدا . اعتباره اقرار الواقف باشهاد رسمى بتلقى العوض أو ثبوت الحقوق قبله حجة على ذوى الشأن جميعا متى صدر خلال الثلاثين يوما التالية للعمل بهذا القانون . صدور الاقرار فى هذا الميعاد يمن يملكه لا يقبل فى ما تضمنه ويعد حجة على ذوى الشأن من لم مصلحة فى ايلولة المال الذى انحل منه الوقف إلى الواقف . ليس لوارث الواقف أن يطعن بالصورية على اقرار الواقف الذى اشهد بتلقى عوض مالى أو ثبوت حقوق قبله .

(د) وصية . " للتصرف المضاف إلى ما بعد الموت " . " الاستحقاق بعوض مالى " . " الاقرار به " . وقف " ايلولة الملكية بعد الغائه " .

ملكية رقة العين الموقوفة — بعد إلغاء الوقف — لا تقول إلى المستحق من الواقف الذى أصدر الاقرار بتلقى العوض وإنما تقول إلى المقر له بإجازة من القانون . التصرف الذى يعتبر مضافا إلى ما بعد الموت ويأخذ حكم الوصية طبقا للمادة ٩١٧ مدنى هو تصرف الشخص لأحد ورثته تصرفا يرد على ملكية العين أو على حق هبى فيها . اقرار الواقف بتلقى العوض لا ينصب إلا على تلقى العوض ولا يرد على الملكية . عدم خضوعه لحكم المادة ٩١٧ مدنى .

١ — إذا كانت المادة ١١ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤٦ تحظر على الواقف الرجوع أو التغيير فى وقفه قبل العمل بهذا القانون وجعل استحقاقه لغيره فى حالتين الأولى : إذا كان قد حرم نفسه وذريته من هذا الاستحقاق ومن الشروط العشرة بالنسبة له والثانية : إذا ثبت أن هذا الاستحقاق كان بعوض مالى أو لضمان حقوق ثابتة قبل الواقف ، فقد دل ذلك — وهو ما يبين من المذكرة التفسيرية للقانون المذكور — على أن حرمان الواقف نفسه وذريته من الاستحقاق ومن الشروط العشرة يعتبر قرينة قاطعة (*) على أن هذا التصرف كان بمقابل يمنع من الرجوع دون حاجة إلى تحقيق أو اثبات بل يكفى وجود هذا المظهر فى كتاب الوقف أو إشهاد التغيير ، أما الحالة الثانية فإن إثبات

(*) تراجع المادة ٤٠٤ من القانون المدنى .

تلقى الواقف العوض ممن له الاستحقاق في الوقف يكون بكافة الطرق القانونية في الإثبات بما في ذلك القرائن .

٢ — يصبح ما انتهى فيه الوقف على غير الخيرات ملكا للواقف إن كان حيا وله حق الرجوع فيه فإن لم يكن آلت الملكية للمستحقين الحاليين كل بقدر حصته في الاستحقاق ، على أن المادة الرابعة من القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بإلغاء الوقف قد نصت — استثناء من هذه القاعدة — على أن الملكية لا تؤول إلى الواقف متى ثبت أن استحقاق من سيخلفه في الاستحقاق كان بعوض مالى أو بضمان حقوق ثابتة قبل الواقف — وفقا لأحكام المادة ١١ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤٦ — إذ يؤول في هذه الحالة ملك الرقبة إلى من سيخلف الواقف من المستحقين كل بقدر حصته ويكون للواقف حق الانتفاع مدى حياته .

٣ — استحدث الشارع عند إنهاء الوقف حكما جديدا بشأن إثبات تلقي الواقف العوض فنصت المادة ٢/٤ من القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ على أنه "يعتبر إقرار الواقف بأشهاد رسمي بتلقى العوض أو ثبوت الحقوق قبله حجة على ذوى الشأن جميعا متى صدر خلال الثلاثين يوما التالية للعمل بهذا القانون" ومؤدى ذلك أن الإقرار إذا صدر ممن يملكه وفي خلال هذا الميعاد فإنه لا يقبل نفى ما تضمنه وتمتد حجته إلى ذوى الشأن ممن لهم مصلحة في أيلولة المال الذى انحل عنه الوقف إلى الواقف كالورثة والمستحقين وغيرهم وذلك لضمان استقرار الحقوق وحسم المنازعات وينبنى على ذلك أنه ليس لوارث الواقف أن يطعن بالصورية على إقرار الواقف الذى أشهد فيه بتلقى عوض مالى أو ثبوت حقوق قبله .

٤ — لا تؤول ملكية رقبة العين الموقوفة — بعد إلغاء الوقف طبقا للقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ — إلى المستحق عن الواقف الذى أصدر الإقرار بتلقى العوض ، لأنه لم يكن يملك هذا المال حتى ينقله إلى غيره وإنما تؤول ملكية المال إلى المقر له بأجازة من القانون . وعلى ذلك فإذا كان التصرف المقصود بالمادة ٩١٧ من القانون المدنى — الذى يعتبر مضافا إلى ما بعد الموت و يأخذ حكم الوصية إذا احتفظ المتصرف بمجازة العين التى تصرف فيها وبحقه فى الانتفاع بها

مدى حياته — هو تصرف الشخص لأحد ورثته تصرفاً يرد على ملكية العين أو على حق عيني فيها ، فإن إقرار الواقف بتلقي العوض لا ينصب إلا على تلقي العوض وبالتالي فلا يخضع لحكم المادة ٩١٧ من القانون المدني صالحة الذكر .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن وقائع النزاع تتحصل — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — في أن المطعون عليه أقام الدعوى الابتدائية رقم ١٥٩١ لسنة ١٩٥٥ كلى مصر قال فيها إن المرحوم محمد محمد مصطفى الشامي توفي في ٣٠ يونيو سنة ١٩٥٤ وترك متراين وانحصر الإرث فيه بوصفه أخا لأب وفي ابنته الطاعنة الأولى وزوجته الطاعنة الثانية وأن الطاعنتين امتنعتا عن أداء نصيبه في الريع وقدمتا لمحكمة الوايلي الجزئية التي كانت تنظر قضية الريع حجة وقف صادرة من المورث في ٢١ أكتوبر سنة ١٩٤٠ ومذكور بها أنه أوقف هذين المتراين على نفسه حال حياته ومن بعده على المدعى عليهما (الطاعنتين) بحق ثلاثة أرباع للأولى والربع للثانية كما قدمتا لإشهاداً مؤرخاً ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٥٣ أشهد المورث فيه على نفسه أنه كان قد أنشأ وقفه على الطاعنتين نظير عوض مالى مقداره ٨١٠٠ جنيه كان ديناً في ذمته لهما قبل إنشاء الوقف منه مبلغ ٦٠٧٥ ج للطاعنة الأولى ، ٢٠٢٥ ج للطاعنة الثانية وأنه قام بتحرير هذا الإشهاد محتفظاً فيه بحق المنفعة لنفسه طول حياته وأيلولة الرقبة إلى الموقوف عليهما وذلك طبقاً للمادة الرابعة من القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ الخاص بإلغاء الوقف على غير الخيرات — ومجمل هذا الإشهاد مع إشهاد إلغاء الوقف بالشهر العقارى وقد أوقفت دعوى الريع — ولذلك أقام هذه الدعوى — وذكر في دعواه — أن الواقف كان حياً وقت صدور القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ وكان له حق الرجوع في الوقف طبقاً لنص اللجنة ولذلك تؤول الملكية فيما انتهى فيه الوقف

إلى أخيه المتوفى دون المستحقين (الطاعتين) عملا بالمادة الثالثة من ذلك القانون — وأن إقرار الوقف بأنه تلقى عوضا من ابنته وزوجته هو إقرار صوري يستروحية ويحق إبطاله عملا بالمادة ٢٤٥ مدني كما أن الواقف وقت إقراره هذا كان مريضا مرض الموت مما يجعل إقراره تصرفا مضافا إلى ما بعد الموت وتسرى عليه أحكام الوصية فلا ينفذ إلا في الثلث وتسرى عليه أحكام المسادتين ٩١٧، ٩١٦ من القانون المدني وطلب المطعون عليه الحكم بإبطال إشهاد إلغاء الوقف الصادر من المورث فيما تضمن من تلقيه عوضا ماليا من المدعى عليهما (الطاعتين) نظير إنشاء وقفه وبعدم نفاذ ذلك التصرف في مواجهته فيما زاد عن الثلث شيوعا في العقارين . وبتاريخ ١٨ مارس سنة ١٩٥٦ أصدرت المحكمة الابتدائية حكما برفض الدعوى تأسيسا على أن الواقف أشهد بأن وقفه على المدعى عليهما (الطاعتين) كان في نظير عوض مالي وأنه طبقا للفقرة الأولى من المادة الرابعة من القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ تكون ملكية ما انتهى فيه الوقف قد آلت للمدعى عليهما (الطاعتين) دون الواقف الذي لا يكون له سوى حق الانتفاع طول حياته وعلى أساس أن الإقرار الذي صدر من الواقف في ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٥٢ وفي خلال الثلاثين يوما من تاريخ صدور القانون رقم ١٨٠ يعتبر حجة على ذوى الشأن جميعا ومنهم المدعى لأنه يعتبر خلفا عاما للمورث وذلك طبقا للفقرة الثانية من المادة الرابعة من القانون وأن هذا الإقرار يعتبر قاعدة قانونية موضوعية لا قرينة قانونية فلا يدحض بالاقرار ولا باليمين ولا يقبل الطعن عليه بالصوروية . أما الطعن عليه بأنه صدر في مرض الموت فإنه لم يقيم عليه دليل — وقد استأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٦٥٦ سنة ٧٣ ق وبتاريخ ١٩٥٧/٤/٢٥ قضت المحكمة بإلغاء حكم المستأنف وبإبطال إشهاد إلغاء الوقف الصادر من المرحوم محمد محمد مصطفى السروجي فيما تضمنه من إقراره بتلقيه عوضا ماليا من المستأنف عليهما (الطاعتين) نظير إنشاء وقفه عليهما من بعده المؤرخ ١٥ ديسمبر سنة ١٩٥٢ وبعدم نفاذ ذلك التصرف في مواجهة المستأنف فيما زاد عن الثلث شيوعا في العقارين موضوع الدعوى — وأسست قضائها على أن الإقرار يتضمن قرينة قانونية بسيطة يصح إثبات عكسها وهو ما تفيده المادة ٤٠٤ مدني وأن المشرع في الفقرة الثانية من المادة الرابعة من القانون رقم ١٨٠ سنة ١٩٥٢ لم يذكر

نصا مانعا من اثبات عكس حجية الاقرار واثبات ما يناقضه . كما أن هذا الاقرار ينطوى على تصرف لأن ملكية المنزلين الموقوفين تتوقف على ماهية هذا الاقرار ومداه من الصحة أو الصورية — وما دام أنه ينطوى على تصرف فإنه يصبح الطعن عليه بكافة الطعون التي يمكن أن توجه لكل تصرف كالطعن بالصورية أو بالبطلان لإنعدام السبب أو لعدم مشروعية السبب أو لمخالفته للنظام العام أو لصدوره في مرض الموت أو لإعتباره تصرفا مضافا إلى ما بعد الموت . هذا فضلا عن أن هذا التصرف ضار بالمستأنف وهو يعتبر من الغير بالنسبة لتصرفات مورثه الضارة به ولذلك يصح له الطعن عليه ثم أوردت المحكمة الأدلة على صورية الإقرار — و انتهت إلى أن الإقرار ينطوى على تصرف بغير عوض مضاف إلى ما بعد الموت فيكون وصية تنطبق عليها المادة ٩١٧ من القانون المدني وقد طعن الطاعنتان في هذا الحكم بطريق النقض بتقرير مؤرخ ١٤ يولييه سنة ١٩٥٧ و عرض الطعن على دائرة فحص الطعون بـ ١٠ ماي سنة ١٩٦١ وفيها صممت النيابة على مذكرتها المتضمنة طلب رفض الطعن وأصدرت دائرة الفحص قرارها بإحالة الطعن إلى الدائرة المدنية والتجارية وبعد تبادل المذكرات قدمت النيابة مذكرة تكميلية أشارت فيها إلى صحة إجراءات الطعن وأحالت إلى رأيها السابق .

وحيث إن مما تنعاه الطاعنتان في السبب الأول أن الحكم المطعون فيه أخطأ تطبيق القانون إذ اعتبر إقرار الواقف بتلقي العوض قرينة قانونية بسيطة يصح إثبات عكسها مع أن القاعدة التي نصت عليها الفقرة الثانية من المادة الرابعة من القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ قاعدة موضوعية إجبارية وليست قرينة قانونية وهذا وحده يبرر أنها لا تدحض حتى بالإقرار أو اليمين كما أن استناد الحكم إلى المادة ٩١٧ من القانون المدني يتعارض مع نصوص القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بإلغاء نظام الوقف .

وحيث إن المشرع بدأ يعالج عيوب الوقف بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ فنصت المادة ١١ منه وهي التي أحال عليها فيما بعد قانون إلغاء الوقف رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ على أنه يحظر على الواقف الرجوع أو التغيير فيما وقفه قبل العمل بالقانون وجعل استحقاقه لغيره في حالتين : الأولى — إذا كان قد حرم نفسه

وذريته من هذا الاستحقاق ومن الشروط العشرة بالنسبة له والثانية إذا ثبت أن هذا الاستحقاق كان يعرض مالى أو لضمان حقوق ثابتة قبل الواقف - وبين من المذكرة التفسيرية للقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ أن حرمان الواقف نفسه وذريته من الاستحقاق ومن الشروط العشرة يعتبر قرينة قاطعة على أن هذا التصرف كان بمقابل يمنعه من الرجوع فلا يحتاج الأمر إلى تحقيق أو إثبات بل يكفى وجود هذا المظهر فى كتاب الوقف أو فى إظهار التغيير لمنع الواقف من الرجوع أما الحالة الثانية فإن اثباتها يكون بكافة الطرق القانونية ومنها القرائن ولما صدر القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بإلغاء الوقف الأهلى نصت المادة الثالثة منه على أنه يصبح ما ينتهى فيه الوقف ملكا للواقف إن كان حيا وله حق الرجوع فيه فإن لم يكن آلت الملكية للمستحقين الحاليين كل بقدر حصته فى الاستحقاق - كما نصت المادة الرابعة على أنه استثناء من المادة السابقة لا تؤول الملكية إلى الواقف متى ثبت أن استحقاق من سيخلفه فى الاستحقاق كان بعوض مالى أو لضمان حقوق ثابتة قبل الواقف وفقا لحكام المادة ١١ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ وفى هذه الحالة يؤول ملك الرقبة إلى من سيخلف الواقف من المستحقين كل بقدر حصته ويكون للواقف حق الانتفاع مدى الحياة - وإلى أن صدر هذا القانون كان يجوز إثبات تلقى العوض بكافة الطرق القانونية - فلما هدف الشارع إلى إنهاء الوقف استحدث حكما جديدا فى الفقرة الثانية من المادة الرابعة ونص على أنه يعتبر إقرار الواقف بإشهاد رسمي بتلقى العوض أو بثبوت الحقوق قبله حجة على ذوى الشأن جميعا متى صدر خلال الثلاثين يوما التالية للعمل بهذا القانون - ومؤدى هذا النص أن الإقرار إذا صدر ممن يملكه بإشهاد رسمي وفى خلال الثلاثين يوما من تاريخ العمل بالقانون فإنه لا يقبل نفى ما تضمنه وتمتد حجته إلى ذوى الشأن ممن لهم مصلحة فى أيلولة المال الذى انحل عنه الوقف إلى الواقف كالورثة والمستحقين وغيرهم ممن يصيب صواحلهم من هذا الإقرار بحج أو انتقاص وذلك للحفاظ على الحقوق التى كانت محل نظر الواقف عند ما أشهد بوقفه والتى صارت مهددة بالضياح بصدر قانون إلغاء الوقف لولا هذا الحكم الجديد الذى أورده الفقرة الثانية من المادة الرابعة من القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ ويؤيد هذا النظر ما أورده المذكرة التفسيرية للقانون عن حلة هذا النص إذ قالت "رؤى

أن يستثنى من تطبيق القواعد العامة التي نصت عليها المادة الثالثة حالة إنشاء الوقف بعوض أو ضمنا لحقوق كانت ثابتة قبل الوقف مع إرجاء استحقاق من أدى العوض أو من ثبت له الحق إلى ما بعد موت الوقف فقضت المادة الرابعة بأن تؤول رقبه الملك إلى من كان سيخاف الوقف في الاستحقاق مع الاحتفاظ للوقف مدى حياته بحق الانتفاع تمشيا مع نية الطرفين - وبديهي أن الملكية الكاملة تخلص لمن آلت إليه ملكية الرقبه بعد موت الوقف وقد رؤى تيسيرا لضمان استقرار الحقوق وحسم المنازعات بإشهاد رسمي أن يعتبر إقرار الوقف بإشهاد رسمي بتلقى العوض أو بثبوت الحق قبله حجة على ذوى الشأن جميعا متى صدر هذا الإقرار في خلال الثلاثين يوما التالية للعمل بهذا القانون - لما كان ذلك، فإنه لا يسوغ للمطعون عليه بوصفه وارثا لأخيه الوقف أن يطعن بالصوره على الإقرار المؤرخ ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٥٢ والذي أشهد به الوقف - وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد أخطأ في القانون أما ما قرره الحكم المطعون فيه من أن الإقرار الصادر من المورث يعتبر وصية بالتطبيق لنص المادة ٩١٧ فغير صحيح ذلك أن المادة ٩١٧ مدنى تنص على أنه "إذا تصرف شخص لأحد ورثته واحتفظ بأية طريق كانت بإجازة العين التى تصرف فيها وبحقه فى الانتفاع به مدى حياته . اعتبر التصرف مضافا إلى ما بعد الموت وتسرى عليه أحكام الوصية ما لم يقم دليل يخالف ذلك" - والواضح من نصوص القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ أن ملكية رقبه العين لا تؤول إلى المستحق عن الوقف الذى أصدر الإقرار لأنه لم يكن يملك هذا المال حتى ينقله إلى غيره ، وإنما تؤول ملكية المال إلى المقر له بإجازة من القانون . والتصرف المقصود فى المادة ٩١٧ مدنى هو ما يرد على ملكية العين أو على حق عيني فيها . أما الإقرار المشار إليه فإنه ينصب على تلقى العوض - ومن ثم فلا يعتبر الإقرار تصرفا فى معنى المادة ٩١٧ من القانون المدنى ولا يخضع لحكمها وإذا جرى الحكم المطعون فيه على خلاف هذا النظر فإنه يكون قد أخطأ فى القانون .

وحيث إنه لما تقدم يتعين نقض الحكم .

جلسة ٢١ من فبراير سنة ١٩٦٣

بإدارة السيد المستشار الحسيني العوضي ، وبحضور السادة المستشارين : محمود القاضي ،
وأميل جبران ، ومحمد ممتاز نصار ، وحافظ محمد بدوي .

(٤١)

الطعن رقم ٤٣ لسنة ٢٨ القضائية :

شفعة . " إيداع الثمن الحقيقي " . " ملحقات الثمن " .

يتطلب قانون الشفعة القديم إعلان رغبة الشفيع مشتملا على عرض الثمن والملحقات . إغفال
القانون المدني الجديد هذه القاعدة . اشتراطه إيداع كامل الثمن الحقيقي وإلا سقط
الحق في الأخذ بالشفعة . هذا القيد لا ينسحب إلى ملحقات الثمن التي لم يرد بها تكليف
في القانون .

إذا كانت المادة ١٤ من قانون الشفعة القديم توجب على الشفيع إعلان
رغبته في الأخذ بالشفعة مشتملا على عرض الثمن والملحقات الواجب دفعها
قانونا ، إلا أن الشارع في القانون المدني الجديد لم يأخذ بقاعدة عرض الثمن
والملاحقات وأوجبت المادة ٩٤٢ منه على الشفيع إيداع كامل الثمن ضمانا بلدية
طلب الشفعة وجعل الجزاء على مخالفة ذلك هو سقوط الحق في الأخذ بالشفعة مما يدل
على أن الشارع قد تبنى في القانون الجديد إغفال ملحقات الثمن فيما يجب إيداعه
اكتفاء منه بتقييد حق الشفعة بإيداع الثمن الحقيقي فحسب ، مما يتعين معه
إعمال هذا القيد في أضيق الحدود بحيث لا ينسحب إلى ملحقات الثمن التي لم
يُرد بها تكليف في القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن وقائع النزاع تتحصل حسب ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق في أن المطعون عليها الثانية باعت إلى المطعون عليه الأول ٨ ط شيوعا في المنزل الموضح الحدود والمعالم بصحيفة الدعوى بعقد بيع ابتدائي ولما علم الطاعن بهذا البيع وهو جارٍ لانزل أعلن رغبته في أخذ العقار بالشفعة بموجب ائذار رسمي وجهه إلى المطعون عليهما في ٩ ، ١٣ ، نوفمبر سنة ١٩٥٥ أبدى فيه استعداد له دفع الثمن الحقيقي وقدره ٣٧٠ جنيها والمصاريف وكافة الملحقات — ولما لم يتنازلا إليه عن الصفقة قام بإيداع مبلغ ٣٧٠ جنيها على أنه الثمن الحقيقي ومبلغ عشرة جنيها على أنها المصروفات بخزانة المحكمة ثم أقام الدعوى رقم ٩٤١ سنة ١٩٥٥ كلى المنصورة على المطعون عليهما طلب فيها الحكم بأحقية في أخذ العقار بالشفعة مع ما يترتب على ذلك من نقل ملكية العقار إليه وشهر الحكم والتأشير بما يفيد نحو البيع الصادر من المطعون عليها الثانية للمطعون عليه الأول وتسليمه العقار مقابل ما أودعه خزانة المحكمة من ثمن ومصروفات وقدره ٣٨٠ جنيها أو مقابل ما يظهر أنه الثمن الحقيقي مع إلزامهما بمصاريف إعلان الرغبة بالشفعة وشهر ورسم الإيداع والمصروفات والأتعاب والنفاد — ودفع المطعون عليه الأول بسقوط حق الشفع في الشفعة لعدم ايداعه كامل الثمن والملحقات مع علمه بهذه الملحقات وقد أصدرت المحكمة الابتدائية حكما في أول فبراير سنة ١٩٥٦ بأحقية المدعى (الطاعن) في أخذ العقار بالشفعة بثمن قدره ٣٨٠ جنيها أودع بالكامل خزانة المحكمة والزم المدعى عليه الأول (المطعون عليه الأول) بالمصروفات — وأقامت قضاءها على أن حق الشفعة ثابت للشفيع باعتباره جارا للعين المبيعة وأنه أودع كامل الثمن المسمى في العقد وهو ٣٨٠ ج على ذمة المشفوع منه مما يدل على جدية الطلب ولا يصح إلزامه

بإيداع ملحقات الثمن والمصاريف لأن في هذا تكليف لم يشمل نص المادة ٩٤٢ من القانون المدني - واستأنف المطعون عليه الأول هذا الحكم بالإستئناف رقم ٦٩ سنة ٨٨ق المنصورة طالبا إلغاء الحكم بسقوط حق الشفيع في الأخذ بالشفعة وأصدرت محكمة استئناف المنصورة حكما في ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٥٧ بإلغاء الحكم المستأنف وسقوط الحق في الشفعة ورفض الدعوى مع الزام المستأنف عليه الأول (الطاعن) بمصاريف الدرجتين طعن الشفيع في هذا الحكم بطريق التقص بتقرير مؤرخ في ١٠ فبراير سنة ١٩٥٨ وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وفيها صمم الحاضر عن الطاعن على ما جاء بتقرير الطعن كما صممت النيابة على مذكرتها المتضمنة طلب رفض الطعن وأصدرت دائرة الفحص قرارها في ١٩ أبريل سنة ١٩٦١ بإحالة الطعن إلى الدائرة المدنية وبعد استيفاء الإجراءات المذكورة قدمت النيابة مذكرة تكميلية أشارت فيها إلى صحة إجراءات الطعن وأحالت فيها إلى رأيها السابق وتحدد أخيرا لنظر الطعن جلسة ٣١ يناير سنة ١٩٦٣ وفيها صممت النيابة على رأيها .

وحيث إن مبنى الطعن أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ في القانون إذ أقام قضاءه على أن المادة ٩٤٢ من القانون المدني الجديد توجب على الشفيع أن يودع الثمن وملحقاته - مع أن نص هذه المادة صريح في أن الشفيع غير ملتزم بإيداع ملحقات الثمن .

وحيث إن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه على أن الشفيع لم يذاع المشفوع منه (المطعون عليه الأول) في أن حقيقة الثمن الذي حصل به البيع هو ٣٨٠ ج وأنه أودع خزانة المحكمة بمجرد العلم بالشفعة هذا ، المبلغ من ذلك ٣٧٠ ج على أنه الثمن ومبلغ ١٠ ج الملحقات وأنه رغم أن المشفوع منه أخذ على الشفيع هدم قيامه بالإيداع كاملا فإن هذا الأخير لم يحرك ساكنا ولم يقيم من جانبه بإيداع ما يكمل الثمن - وإذ كانت المادة ٩٤٢ مدني توجب على الشفيع أن يودع الثمن وملحقاته وهي المصروفات الرسمية أي مصروفات التسجيل إذا كان العقد قد سجل والسمسرة التي دفعها المشتري وكل المصاريف التي اضطر لدفعها - للحصول على الصفقة متى كان عالما بها - ولما كان النابت من محضر الإيداع (وهو صريح في مدلوله على أن الشفيع خصص من المبلغ المودع مبلغ ٣٧٠ ج

على أنه رغم ما هو ثابت فى عقد البىع من أن الثمن هو ٣٨٠ ج وكان تفضىص الشفيع مبلغ العشرة جنيهات الباقية كملحقات للثمن يكشف عن علمه بأن للثمن ملحقات دفعها المشفوع منه — فإن الإيداع يكون قد تم على خلاف ما رسمه القانون ويكون حق الشفيع قد سقط — وهذا الذى أسس عليه الحكم قضاءه غير صحيح فى القانون — ذلك أن المادة ١٤ من قانون الشفعة القديم (ذكرى ٢٣ مارس سنة ١٩٠١) كانت تنص على أنه ” يجب على من يرغب الأخذ بالشفعة أن يعلن للبائع والمشتري طلبه لها كتابة على يد محضر ويكون هذا الإعلان مشتملا على عرض الثمن وملحقاته الواجب دفعها قانونا “ — ولكن الشارع فى التقنين المدنى الجديد — نهج منهجا آخر فلم يأخذ بقاعدة عرض الثمن والملحقات بل أوجب فى المادة ٩٤٢ مدنى أن يودع الشفيع كامل الثمن ضمنا بلحية طلب الشفعة وجعل الجزاء على مخالفة ذلك هو سقوط الحق فى الأخذ بالشفعة ، وجرى نص هذه المادة فى فقرتها الثانية بأنه ” فى خلال ثلاثين يوما على الأكثر من تاريخ هذا الإعلان يجب أن يودع الشفيع خزانة المحكمة الكائن بدائرتها العقار كل الثمن الحقيقى الذى حصل به البىع مع مراعاة أن يكون هذا الإيداع قبل رفع دعوى الشفعة فإن لم يتم الإيداع فى هذا الميعاد على الوجه المتقدم سقط حق الأخذ بالشفعة “ ويبين من هذه المغايرة فى النصوص أن الشارع تعمد فى القانون الجديد اغفال ملحقات الثمن فيما يجب إيداعه اكتفاء منه بتقييد حق الشفعة بإيداع الثمن الحقيقى فحسب مما يتعين معه إعمال هذا القيد فى أضيق الحدود فلا ينسحب إلى ملحقات الثمن التى لم يرد بها تكليف فى القانون ويؤيد هذا النظر أن المشرع فى التقنين الجديد لم يكن تغيب عنه أمر الملحقات فأورد ذكرها فى المادة ٩٤٠ مدنى التى حددت البيانات التى يشتمل عليها الإنذار الرسمى الذى يوجه إلى الشفيع لإعلانه بالبىع ومنه بيان الثمن والمصروفات الرسمية ولما أراد الشارع أن يقرر القاعدة التى اتهجها فى التقنين الجديد فى خصوص الإيداع نص فى المادة ٩٤٢ التالية على ما يجب إيداعه فذكر الثمن وحده دون الملحقات مما يقطع فى الدلالة على أنه لا يوجب إيداع ملحقات الثمن — ولا يغير من ذلك تعبير القانون الجديد فى المادة ٩٤٢ مدنى بعبارة ” كل الثمن “ لأن هذا التعبير لا ينصرف إلى ملحقات الثمن ولكنه ذكر

بمناسبة ما دار من المناقشات حول إلغاء حق الشفعة أو الإبقاء عليها مع تقييدها وما اقترح أولا من إيداع مبلغ مساو على الأقل لثلث الثمن الحقيقي الذي حصل به الإيداع - وقد ذكرت عبارة "كل" لتأكيد الرأي الذي انتهى إليه المشرع بأن إيداع بعض الثمن لا يكفي للتحقق من جدية الشفعة - لما كان ذلك، وكان الثابت من الأوراق أن الطاعن أودع مبلغ ٣٨٠ ج وهو مبلغ مساو للثمن الحقيقي الوارد في عقد البيع وكان تخصيص مبلغ عشرة جنيهات من هذا المبلغ للملاحقات لا يقدح في صحة الإيداع ومطابقته للقانون فإن ما جرى به الحكم المطعون فيه على خلاف هذا النظر في قضائه بسقوط حق الطاعن في الشفعة لعدم إيداع ملاحقات الثمن يكون مخالفا للقانون بما يستوجب نقضه .

جلسة ٢١ من فبراير سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد/ محمود عياد رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمود توفيق امماويل ،
وأميل جبران ، ولطفى على ، وحافظ محمد بدوي .

(٤٢)

الطعن رقم ٦٠ لسنة ٢٨ القضائية :

(١) استئناف . "ميعاد الاستئناف" . إفلاس . "الدعوى الناشئة عن
التفليس" . صورية .

لا يعتبر الحكم صادرا في دعوى ناشئة عن نفس التفليس وخاضعا في استئنافه للميعاد
المنصوص عليه في المادة ٣٩٤ من قانون التجارة ، إلا إذا كان النزاع الذي فصل فيه لا يعرض
إلا بمناسبة الإفلاس ويستلزم تطبيق حكم من الأحكام الواردة في قانون التجارة في باب
الإفلاس . ليس كذلك الحكم الصادر في دعوى صورية التصرف الحاصل من المفلس
صورية مطلقة . ميعاد الاستئناف بالنسبة له هو الميعاد العادي المبين بالمادة ٤٠٢
من قانون المرافعات .

(ب) دعوى . "سبب الدعوى" . صورية . إفلاس . "دعوى إبطال
تصرف المفلس في فترة الرتبة" .

طلب الدائن إبطال البيع الحاصل من المفلس لصوريته صورية مطلقة وطلب إبطاله
لصدوره منه في فترة الرتبة . طلبان وإن اتحدا محلا وخصوصا إلا أن السبب القانوني
في كل منهما مغاير للآخر .

١ — لا يعتبر الحكم صادرا في دعوى ناشئة عن نفس التفليس وخاضعا
في استئنافه للميعاد المنصوص عليه في المادة ٣٩٤ من قانون التجارة (وهو خمسة
عشر يوما من تاريخ الإعلان) ، إلا إذا كان النزاع الذي فصل فيه لا يعرض
إلا بمناسبة الإفلاس ويستلزم تطبيق حكم من الأحكام الواردة في قانون التجارة
في باب الإفلاس ، ومن ثم فالدعوى بصورية التصرف الحاصل من المفلس صورية
مطلقة لا ينشأ النزاع فيها عن الإفلاس بل قد يشور ولو لم يشهر الإفلاس كما أن

الفصل في هذا النزاع لا يقتضى تطبيق قاعدة من القواعد المتعلقة بالإفلاس وإنما تحكمه قواعد القانون المدنى وينبنى على ذلك أن استئناف الحكم الصادر فى هذه الدعوى لا يخضع بالنسبة لميعاده لحكم المادة ٣٩٤ سالفه الذكر وإنما يكون ميعاده هو الميعاد العادى المبين بالمادة ٤٠٢ من قانون المرافعات أى أربعين يوماً من تاريخ إعلانه .

٢ - متى طلب الدائن فى الدعوى إبطال البيع الحاصل من مدينه المفلس لصوريته صورية مطلقة كما طلب إبطاله لصدوره منه فى فترة الرتبة ، فإن هذين الطلبين - وإن اتحدا محلاً وخصوماً - إلا أن السبب القانونى فى كل منهما يختلف عنه فى الآخر .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن وقائعه - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى أن المطعون عليه الأول أقام فى ١١ من أبريل سنة ١٩٥٣ الدعوى رقم ٣٧٦ سنة ١٩٥٣ مدنى كلى الزقازيق ضد الطاعن والمطعون عليه الثانى والمطعون عليه الثالث بصفته وكيلًا للدائنين فى تقليسة المطعون عليه الثانى وطلب الحكم بإبطال البيع الصادر من المطعون عليه الثانى إلى الطاعن من هـ ف و ٢٣ ط و ٩ من المينة بصحيفة الدعوى ومحو التسجيلات الموقعة على هذا القدر بناء على طلب الطاعن . . . وذكر المدعى فى بيان دعواه أنه يداين المطعون عليه الثانى بثمن بضاعته ولتوقفه عن دفع هذا الدين أقام دعوى بطلب شهر إفلاسه وقد أوقفت هذه الدعوى حتى يفصل فى طلب الصلح الواقع الذى قدمه المدين وكان الطاعن من بين الدائنين الذين وقعوا على هذا الطلب بالموافقة عليه ولما شعر المدين بضعف مركزه فى دعوى الصلح الواقع عمد إلى تهريب أمواله حتى يتفادى التنفيذ عليها من دائنيه وذلك بأن تواطأ مع الطاعن

وباع إليه بيعا صوريا بجميع أطيانه البالغة مساحتها ٥ ف و ٢٣ ط و ٩ س
 بعقد بيع رسمي تاريخه ٦ مارس سنة ١٩٥٢ ولم يسجل إلا في أول ديسمبر
 سنة ١٩٥٢ بعد أن قضى انتهائيا في دعوى الصلح الواقع بعدم قبولها وقد
 استأنفت دعوى شهر الإفلاس سيرها بعد ذلك وحكم فيها بتاريخ ٨ يناير
 سنة ١٩٥٣ بشهر إفلاس المطعون عليه الثاني وأنه لما كان البيع الصادر
 من الأخير بالعقد سالف الذكر صوريا صورية مطلقة فقد رفع المطعون عليه
 الأول الدعوى بطلب إبطاله استنادا إلى هذه الصورية أو على الأقل لتوفر شروط
 الدعوى البولييسية — ولدى نظر الدعوى أمام المحكمة الابتدائية تمسك المدعى
 (المطعون عليه الأول) بطلب إبطال هذا البيع على أساس الصورية المطلقة كما
 طلب في مذكرته الختامية لإبطاله أيضا على أساس أن هذا التصرف صدر
 من البائع المفلس في فترة الريبة . وبتاريخ ٢٢ يونيو سنة ١٩٥٥ قضت المحكمة
 الابتدائية بعدم قبول الدعوى بالنسبة للمطعون عليه الثاني لرفعها على غير ذي صفة
 وبإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المدعى بكافة طرق الإثبات القانونية
 صورية عقد البيع المطلوب إبطاله صورية مطلقة على أن يكون للطاعن والمطعون
 عليه الثالث النفي بذات الطرق وبعد أن سمعت المحكمة شهود الطرفين حكمت
 في ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٥٥ ببطالان هذا العقد تأسيسا على أنه صوري صورية
 مطلقة وقد قصد به تهريب الأطيان المبيعة إضرارا بحقوق دائني البائع وقد
 عرض الحكم في أسبابه لطلب بطلان هذا العقد لصدوره في فترة الريبة ورفض
 هذا الطلب تأسيسا على أن تاريخ عقد البيع وهو ٦ مارس سنة ١٩٥٣ سابق على بداية
 فترة الريبة ذلك أن حكم شهر الإفلاس قد اعتبر المطعون عليه الثاني متوقفا عن الدفع
 اعتبارا من ١٨ مارس سنة ١٩٥٢ وبذلك تبدأ فترة الريبة التي حددتها المادة ٢٢٧
 من قانون التجارة من ٨ من الشهر المذكور بينا حرر عقد البيع الرسمي في ٦ منه —
 وقد استأنف الطاعن هذا الحكم بالنسبة لما قضى به من إبطال عقد البيع الصادر
 إليه على أساس الصورية المطلقة وذلك بعريضة أودعها قلم كتاب محكمة استئناف
 المنصورة وبني الاستئناف على أن الحكم قد أخطأ إذ اعتبر أقوال شهود المطعون
 عليه الأول كافية لإثبات تلك الصورية وبتاريخ ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٥٧ قضت
 المحكمة المذكورة في هذا الاستئناف الذي قيد برقم ٢٠٩ مدني سنة ٨ ق بعدم قبوله

شكلا لرفعه بعد الميعاد مقيمة قضاها بذلك على أن المنازعة كما صورت بصحيفة الدعوى وكما جرى عليه دفاع المدعى فيها مؤسسا على بطلان البيع لصدوره في فترة الرتبة وعلى صوريته صورية مطلقة لانعقاده بين المدين المفلس وأحداً ثانيه بقصد الإضرار بباقي الدائنين هي من المنازعات التي تستلزم تطبيق قاعدة من قواعد الإفلاس والخضوع لحكم من أحكامه الخاصة ببطلان التصرفات الصادرة في فترة الرتبة وهو بطلان انفرده بالإفلاس ولا نظيره في القواعد العامة وبذلك تكون هذه الدعوى من الدعاوى المتفرعة عن التفليسة ويكون ميعاد استئناف الحكم الصادر فيها خمسة عشر يوماً طبقاً لما نص عليه في المادة ٣٩٤ من قانون التجارة وأنه لما كان الحكم المستأنف قد أعلن للاستئناف في ١٧ مايو سنة ١٩٥٦ ورفع الاستئناف بصحيفة أودعت قلم الكتاب في ٣ يونيو سنة ١٩٥٦ وأعلنت للاستئناف هلم في ١٤ و ٢١ يونيو سنة ١٩٥٦ فإن الاستئناف يكون قد رفع بعد الميعاد القانوني وقد طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض بتقرير تاريخه ٢٤ فبراير سنة ١٩٥٨ وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسته ٢١ مايو سنة ١٩٦١ وفيها صممت النيابة على المذكرة التي قدمتها وانتهت فيها إلى طلب نقض الحكم — وقررت دائرة الفحص إحالة الطعن إلى هذه الدائرة وحدد لنظره أمامها جلسة ٧ فبراير سنة ١٩٦٣ وفيها تمسكت النيابة برأيها السابق .

وحيث إن الطعن بنى على سببين ينهى الطاعن في ثانيهما على الحكم المطعون فيه خطأه في القانون ذلك أنه أقام قضاها بعدم قبول الاستئناف المرفوع من الطاعن شكلا لرفعه بعد الميعاد على أن الدعوى التي صدر فيها الحكم المستأنف من الدعاوى الناشئة عن نفس التفليسة وأنه لذلك يكون ميعاد استئناف هذا الحكم هو الميعاد المنصوص عليه في المادة ٣٩٤ من قانون التجارة وهو خمسة عشر يوماً — في حين أن النزاع الذي طرح أمام محكمة أول درجة لم يكن من الدعاوى الناشئة عن نفس التفليسة كمفهوم المادة المذكورة وإنما هو نزاع مدني قائم بذاته وخاضع في احتساب ميعاد الاستئناف — لما قضت به المادة ٤٠٢ من قانون المرافعات .

وحيث إن هذا النعي صحيح ذلك أنه يبين من الوقائع المتقدم ذكرها أن دعوى المطعون عليه الأول — على ما استقرت عليه طلباته فيها — قد تضمنت طلب إبطال البيع الصادر من المطعون عليه الثاني إلى الطاعن لصوريته صورية

مطلقة وطلب إبطال هذا البيع لصدوره في فترة الريبة وهذان الطلبان وإن اتحدا محلا وخصوصا إلا أن السبب القانوني في كل منهما يختلف عنه في الآخر — ولما كان الحكم الابتدائي قد رفض في أسبابه الطلب الثاني وقضى بقبول الطلب الأول وأبطل البيع لصدوريته صورية مطلقة وكان الاستئناف الذي رفعه الطاعن عن هذا الحكم مقصورا على ما قضى به في هذا الطلب ولم يرد الاستئناف على قضاء الحكم في الطلب الآخر الخاص بإعلان التصرف لوقوعه في فترة الريبة لأن هذا القضاء كان في صالح المستأنف وكان الحكم لا يعتبر صادرا في دعوى ناشئة عن نفس التفليسة وخاضعا في استئنافه للميعاد المنصوص عليه في المادة ٣٩٤ من قانون التجارة إلا إذا كان النزاع الذي فصل فيه لا يعرض إلا بمناسبة الافلاس ويستلزم تطبيق حكم من الأحكام الواردة في قانون التجارة في باب الافلاس وكان الطلب الذي فصل فيه الحكم الابتدائي وورد الاستئناف على قضاء الحكم فيه لا ينطبق عليه هذا الوصف إذ أن الدعوى بصدورية تصرف صورية مطلقة لا ينشأ النزاع فيها عن الافلاس بل إنه قد يشور ولو لم يشهر الافلاس كما أن الفصل في هذا النزاع لا يقتضي تطبيق قاعدة من القواعد الواردة في قانون التجارة في باب الافلاس وإنما تحكمه قواعد القانون المدني — لما كان ذلك، فإن الاستئناف الذي رفعه الطاعن عما قضى به الحكم الابتدائي في هذا الطلب لا يخضع بالنسبة لميعاده لحكم المادة ٣٩٤ من قانون التجارة وإنما يكون ميعاده هو الميعاد العادي المبين في المادة ٤٠٢ من قانون المرافعات أي أربعين يوما من تاريخ إعلانه — وإذا كان الثابت من تدوينات الحكم المطعون فيه أن الطاعن رفع استئنافه خلال هذا الميعاد وأنه قام بإعلانه إلى جميع الخصوم في الميعاد المبين في المادة ٤٠٦ مكررا من قانون المرافعات فإن هذا الاستئناف يكون قد رفع في الميعاد القانوني وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وأقام قضاءه بعدم قبول الاستئناف شكلا لرفعه بعد الميعاد على أن ميعاد هذا الاستئناف هو الميعاد المنصوص عليه في المادة ٣٩٤ من قانون التجارة فإنه يكون قد خالف القانون بما يستوجب عقوبة وذلك دون حاجة لبحث السبب الآخر من سببي الطعن .

جلسة ٧ من مارس سنة ١٩٦٣

بإدارة السيد المستشار الحسيني العوضي ، وبحضور السادة المستشارين : محمود توفيق اسماعيل ،
وأميل جبران ، ومحمد ممتاز نصار ، وحافظ محمد بدوي .

(٤٣)

الطعن رقم ١٦ لسنة ٢٨ القضائية :

(أ) نقض . " المصلحة في الطعن " .

يكفي لتوافر المصلحة في الطعن قيامها وقت صدور الحكم . لا يحول دون قبول الطعن
زوالها بعد ذلك متى كان الطاعن طرفاً في الخصومة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه .

(ب) نقض . " حالات الطعن " . " مخالفة حكم سابق حائز لقوة الأمر
المقضي " . حكم " حجية الحكم " : قوة الأمر المقضي . دعوى " عدم
جواز نظر الدعوى " .

إقامة الحكم بصحة ونفاذ عقد بيع قضاءه في أسبابه المرتبطة بمنطوقه ارتباطاً وثيقاً
على أساس أن المشتري قد أوفى بثن المبيع رداً على دفاع البائع بأن الوفاء لم يتم . صدور
الحكم المطعون فيه بين نفس الخصوم في دعوى تالية بفسخ عقد البيع ذاته استناداً إلى
عدم الوفاء بالثن . قضاء مخالف لحكم سابق حائز لقوة الأمر المقضي . وجوب نقضه
والقضاء بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها . لا يمنع من ذلك اختلاف الطلبات
في الدعويين ما دام الأساس فيهما واحداً وقد تضمن الحكم الصادر في الدعوى الأولى
الفصل في السبب المشترك للدعويين وتكون له حجته في هذا الخصوص .

١ — يكفي لتوافر المصلحة في الطعن قيامها وقت صدور الحكم المطعون
فيه ، ولا يحول دون قبول الطعن زوال هذه المصلحة بعد ذلك متى كان الطاعن
طرفاً في الخصومة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه .

٢ — إذا كان الحكم الصادر بصحة ونفاذ عقد بيع قد أقام قضاءه في أسبابه
المرتبطة بمنطوقه ارتباطاً وثيقاً على أساس أن المشتري قد أوفى بثن المبيع وذلك
رداً على دفاع البائع بأنه لم يوف بالثن ، فإن الحكم المطعون فيه الصادر في دعوى تالية بفسخ

هقد البيع ذاته استنادا إلى أن الثمن لم يدفع يكون قد فصل في النزاع خلافا لحكم آخر سبق صدوره بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الأمر المقضى مما يستوجب نقضه والقضاء بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها . ولا عبرة باختلاف الطلبات في الدعويين ما دام الأساس فيهما واحدا وهو ما إذا كان المشتري قد أدى ثمن المبيع أو لم يؤده ذلك أن الحكم الصادر في الدعوى الأولى قد تضمن الفصل في السبب المشترك للدعويين ومن ثم يكون لهذا الحكم حجية في هذا الخصوص .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه ، وغيره من أوراق الطعن تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٥٢١٨ سنة ١٩٤٢ أمام محكمة بنى سويف الجزئية ، طالبا الحكم بصحة التعاقد الحاصل بالعقد المؤرخ في ١٩٤٢/١/٣٠ المتضمن شراءه من المطعون عليه الأول ٢٣ قيراطا و ١٤ سهما - طاب المطعون عليه الأول الحكم برفض الدعوى تأسيسا على أن الطاعن لم يوفه بالثمن - وبتاريخ ١٩٤٢/٩/٢٠ حكمت المحكمة برفض الدعوى واستندت في قضائها إلى أن الطاعن لم يقدم ما يدل على قيامه بدفع المبلغ الباقي من الثمن - استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٠ سنة ١٩٤٣ محكمة بنى سويف الابتدائية وقدم في هذا الاستئناف قسيمة دالة على أنه أودع الباقي من الثمن وقدره ٧٣ جنيا و ٧٧٠ مليا خزانة المحكمة وقال إنه لم يدفع هذا المبلغ للمطعون عليه الأول لأنه لم يقدم مستندات ملكيته للقدر المبيع . وذكر المطعون عليه أن السبب في عدم تقديمه هذه المستندات هو أن الطاعن لم يدفع الثمن بأكمله وبتاريخ ١٩٤٣/٢/١٥ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وبصحة التعاقد الحاصل بعقد البيع المذكور ، وقد استعرضت المحكمة في أسباب هذا الحكم النزاع الذي كان دأرا حول أداء الثمن وانتهت في خصوصه إلى أن الطاعن أوفى الثمن جميعه - ثم استخلصت من اصرار المطعون عليه بالرغم من ذلك على طلب رفض الدعوى ،

أنه غير راغب في نفاذ البيع — رفع المطعون عليه الأول بعد ذلك الدعوى رقم ١٧٤ سنة ١٩٥٦ محكمة بندوبني سوييف وطلب الحكم بفسخ عقد البيع المذكور وأسس دعواه بهذا الطلب على عدم قبضه الثمن من الطاعن ، وعدم صرفه المبلغ المودع خزانة المحكمة — دفع الطاعن بعدم جواز نظر هذه الدعوى لسبق الفصل فيها بالحكم القاضي بصحة التعاقد ، وبتاريخ ١٩٥٧/٣/٢٧ حكمت المحكمة برفض هذا الدفع وبفسخ عقد البيع ، وأقامت قضاءها برفض الدفع على أن الدعوى السابقة موضوعها هو طلب الحكم بصحة التعاقد وقد حكمت المحكمة الجزئية برفضها لعدم قيام المشتري — أي الطاعن — بأداء الباقي من الثمن — واستندت في قضائها بفسخ عقد البيع إلى أن الطاعن أودع الباقي من الثمن خزانة المحكمة ، إيداعا لا يعتبر وفاء ، وذلك لأن صرف المبلغ المودع علق على شرط قيام المطعون عليه الأول بتسجيل عقد البيع — استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٢٧ سنة ١٩٥٧ محكمة بني سوييف الابتدائية ، طالبا القضاء بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها بالحكم القاضي بصحة التعاقد ، أو القضاء برفض الدعوى موضوعا — وأسس استئنافه على أنه أودع الثمن خزانة المحكمة وعلى أن المحكمة الاستئنافية في الدعوى رقم ٢٠ سنة ١٩٤٣ اعتبرت هذا الإيداع وفاء بالثمن وحكمت بناء على ذلك بصحة التعاقد وأصبح لهذا الحكم حجته — وبتاريخ ١٩٥٧/١١/١٧ حكمت المحكمة برفض الاستئناف وبتأييد الحكم المستأنف — وقد أقرت المحكمة في هذا الحكم أسباب الحكم المستأنف وأضافت إليها — فيما يتعلق بالدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها — أن الموضوع في الدعويين غير متحد وأن الحكم بصحة التعاقد لا يحول بفسخ العقد — طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض للأسباب الميينة بالتقرير وقدمت النيابة العامة مذكرة برأيها خلصت فيها إلى طلب نقض الحكم — عرض الطعن على دائرة فحص الطعون وبتاريخ ١٩٦١/٤/٢٩ قررت إحالته إلى هذه الدائرة — قدم المطعون عليه الأول مذكرة دفع فيها بعدم قبول الطعن لإنعدام المصلحة وطلب في الموضوع الحكم برفض الطعن — وقدمت النيابة مذكرة ثانية أحالت فيها إلى مذكرتها الأولى ولدى نظر الطعن أمام هذه الدائرة صمم المطعون عليه الأول على طلباته وأصرت النيابة العامة على ما أوردته بمذكرتها .

وحيث إن المطعون عليه الأول دفع بعدم قبول الطعن وقال في بيان هذا الدفع إن الطاعن لم تعد له مصلحة في الطعن إذ المدعو أحمد محمد سليمان أقام عليه وعلى الطاعن - بعريضة مدانة بتاريخ ١٩٥٩/٦/٢٧ دعوى ذكر فيها أن الطاعن باعه الأطنان محل النزاع وأنه تملك هذه الأطنان بوضع يده عليها المدة الطويلة المكسبة للملكية .

وحيث إن هذا الدفع مردود بأن الطاعن وقد كان طرفاً في الخصومة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه ، وقضى هذا الحكم ضده بفسخ البيع وبإلزامه بالمصروفات ، فإنه تكون له مصلحة في الطعن في هذا الحكم ، إذ يكفي لتوفر المصلحة في الطعن قيامها وقت صدور الحكم المطعون فيه ، ولا يحول دون قبول الطعن زوال هذه المصلحة بعد ذلك بفرض زوالها .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه ، قضاءه في النزاع على خلاف حكم سابق حاز قوة الشيء المحكوم به - ويقول في بيان ذلك أنه بتاريخ ١٩٤٣/٢/١٥ حكم انتهائياً في الاستئناف رقم ٢٠ سنة ١٩٤٣ - محكمة بني سويف الابتدائية بصحة التعاقد المؤرخ ١٩٤٢/١/٣٠ المتضمن شراءه من المطعون عليه الأول ٢٣ ط و ١٤ س مع تسليم هذا القدر إليه - ولما أقام المطعون عليه الأول ، بعد ذلك ، الدعوى بطلب فسخ عقد البيع محل هذا التعاقد حكمت المحكمة انتهائياً بتاريخ ١٩٥٧/١١/١٧ في الاستئناف رقم ١٢٧ سنة ١٩٥٧ محكمة بني سويف الابتدائية ، بفسخ هذا التعاقد ، مخالفة بذلك قضاء الحكم السابق .

وحيث إن هذا النعي صحيح ذلك لأنه يبين من الحكم الصادر انتهائياً بتاريخ ١٩٤٣/٢/١٥ في القضية الاستئنافية رقم ٢٠ سنة ١٩٤٣ محكمة بني سويف أن الطاعن أقام الدعوى طالبا الحكم بصحة التعاقد الحاصل بينه وبين المطعون عليه الأول بعقد البيع المؤرخ ١٩٤٢/١/٣٠ المتضمن شراءه منه ٢٣ ط و ١٤ س وأن المطعون عليه الأول طلب رفض هذه الدعوى تأسيساً على أن الطاعن لم يوفه الثمن ، مما مفاده أنه دفع الدعوى بعدم تنفيذ ، عقد البيع لعدم قيام الطاعن

بالوفاء بالتزامه بدفع الثمن — وقد فصلت المحكمة بأسباب هذا الحكم ، المرتبطة بمنطوقه ارتباطا وثيقا في أن الطاعن أوفى ثمن البيع ، وأقامت على ذلك قضاها بصحة هذا التعاقد — ولما كان ذلك ، وكان يبين من الحكم المطعون فيه أن المطعون عليه الأول ما بعد ذلك ورفع الدعوى طالبا الحكم بفسخ عقد البيع المذكور ، وأن المحكمة قضت بموجبه بفسخ هذا العقد إستنادا إلى أن الثمن لم يدفع فإن الحكم المطعون فيه يكون قد فصل في النزاع خلافا لحكم آخر سبق أن صدر بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الشيء المحكوم به — ولا عبرة باختلاف الطلبات في الدعويين ما دام الأساس فيهما واحدا — وهو ما إذا كان الطاعن أدى ثمن المبيع أو لم يؤده — ذلك أن الحكم الصادر في الدعوى الأولى تضمن القضاء برفض الدعوى الثانية إذ فصل في السبب المشترك للدعويين فيكون لهذا الحكم حجته في هذا الخصوص — ومن ثم يتعين نقض الحكم المطعون فيه .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ولما سلف بيانه يتعين إلغاء الحكم الابتدائي والقضاء بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها .

جلسة ١٤ من مارس سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد المستشار الحسني العوضي ، وبحضور السادة المستشارين : محمود القاضي ، ومحمود توفيق إسماعيل ، وأميل جبران ، ومجد ممتاز نصار .

(٤٤)

الطعن رقم ١٧٣ لسنة ٢٨ القضائية :

اختصاص . ” الاختصاص النوعي ” . إيجارة ” إيجار الأماكن ” . صلاح
نقض . ” أحوال شخصية ” . أمر أداء .

المنازعة في مشروعية الأجرة الزائدة التي يتضمنها عقد صلاح وقبول المستأجر الزيادة عند بدء الإيجار أو قبوله لها أثناء سريان العقد . المنازعة في ذلك منازعة إيجارية ناشئة عن القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ وتستلزم تطبيق نصوصه وبالتالي تدخل في اختصاص المحكمة الابتدائية دون المحكمة الجزئية . عدم اختصاص قاضي المحكمة الجزئية بإصدار أمر الأداء بالأجرة الزائدة محل النزاع .

مخالفة الحكم المطعون فيه — وهو صادر من المحكمة الابتدائية بهيئة استئنافية — قواعد الاختصاص النوعي تستوجب نقضه عملاً بحكم المادة ٤٢٥ من قانون المرافعات .

متى كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه لا نزاع بين الطرفين في أن الأجرة المطالب بها بموجب عقد الصلح المبرم بينهما تزيد على الحد الأقصى المقرر في قانون إيجار الأماكن رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ وإنما انحصر النزاع في مشروعية الأجرة الزائدة التي تتضمنها عقد الصلح وكان الحكم قد استند في تبرير اختصاصه إلى تفسير المادة السادسة من القانون المذكور بأنه ينبغي التفرقة بين قبول المستأجر الزيادة عند بدء الإيجار وقبوله لها أثناء سريان العقد فإن الدعوى — بهذه الصورة — تعد منازعة إيجارية ناشئة عن القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ — وتستلزم تطبيق نصوصه وبالتالي تدخل في اختصاص المحكمة الابتدائية دون المحكمة الجزئية عملاً بالمادة ١٥ من القانون المذكور . وإذا خالف الحكم — وهو صادر من المحكمة الابتدائية بهيئة استئنافية — هذا النظر فإنه يكون قد

خالف قواعد الاختصاص النوعي مما يستوجب نقضه في شأن الاختصاص وقفا
للادة ٤٢٥ من قانون المرافعات والقضاء بعدم اختصاص قاض محكمة المواد
الجزئية بإصدار أمر الأداء بالمبالغ التي كانت محل النزاع في الدعوى .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن واقعة النزاع تفصيل حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وماتر
الأوراق في أن مورث الطاعنين استأجر من مورث المطعون عليهم الدور الأول
والأرض وحظيرة للسيارات بالمنزل رقم ٩ بشوارع قاسم بالدقي بأجرة شهرية
مقدارها ١٧ جنيها وذلك بعقد مؤرخ ١١ أكتوبر سنة ١٩٤٢ وعقب وفاة المؤجر
أقام ورثة المطعون عليهم على مورث الطاعنين الدعوى ٤٣٨ سنة ١٩٥٥ كلى
الحيزة بإخلاء العين المؤجرة لأنهم يزمعون هدم المنزل وإعادة بنائه من أربع
طوابق وقد انتهت هذه الدعوى بصلح أثبتته المحكمة بحضور جلسة ٢٦ يناير
سنة ١٩٥٦ نص فيه على أنه ما دامت الرغبة في رفع الدعوى هي زيادة إيراد
العقار فقد قبل المستأجر زيادة الأجرة كتعويض عن عدم الهدم إلى مبلغ
٣٠ جنيها شهريا على أن يكتفى المطعون عليهم ببناء الدورين الثاني والثالث دون
هدم وأشير إلى أن هذه الأجرة الجديدة تسرى اعتبارا من أول أبريل سنة ١٩٥٦
على أن يتم البناء خلال هذه المدة وقد استمر مورث الطاعنين في دفع الأجرة
القديمة المبينة بعقد الإيجار بمقتضى إيصالات لا يبين فيها مقدار المبالغ المدفوعة
ثم أخذ يرسل الأجرة القديمة بهوالات بريدية — ولذلك لجأ المطعون عليهم إلى
استصدار أمر بتوقيع الجز التحفظى على ما يوجد بالعين المؤجرة وفاء للأجرة
المبينة بحضور الصلح والمستحقة في الفترة من أول أبريل سنة ١٩٥٦ إلى آخر
يناير سنة ١٩٥٧ وهو مبلغ ١٣٦ جنيها بعد خصم المبالغ المسددة وتوقع الجز
في ٣٠ يناير سنة ١٩٥٧ كما استصدروا أمر أداء في ٦ فبراير سنة ١٩٥٧ بهذا

المبلغ مع تثبيت الحجز التحفظي وقد عارض مورث الطاعنين في هذا الأمر في الدعوى ٢٤٢ سنة ١٩٥٧ مدنى بندر البحيرة . وطلب إلغاء أمر الأداء استنادا إلى عدم اختصاص المحكمة الجزئية لأن الأجرة السنوية تزيد على ٢٥٠ جنيها وإلى بطلان عقد الصلح لمخالفته أحكام القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ وإلى أن الزيادة في الأجرة مربوطة بضرورة الانتهاء من بناء دورين ولم يبن إلا دور واحد أما الدور الآخر فلم يبدأ فيه مما سيؤدى إلى إعادة المضايقات وقد تنازل مورث الطاعنين عن الدفع بعدم الاختصاص . وأصدرت المحكمة الجزئية حكمها في ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٥٧ برفض المعارضة وتأيد الأمر تأسيسا على أنه صدر صحيحا باستناده إلى عقد الصلح المصدق عليه من المحكمة وأن الطعن ببطلان هذا العقد أو بخالفه أحكام القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ لا يدخل في اختصاصها لأن المادة ١٥ من ذلك القانون قد سلبت المحاكم سلطة النظر في تلك المنازعات واستأنف مورث الطاعنين هذا الحكم لدى محكمة البحيرة الابتدائية بهيئة استئنافية في القضية رقم ٢٧٩ سنة ١٩٥٧ من البحيرة طالبا إلغاء استنادا إلى بطلان عقد الصلح لمخالفته نصا آمرا وهو المادة السادسة من القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ وأن المحكمة الجزئية لم تبحث مشروعية هذا العقد وكان يتعين عليها أن تحيل الدعوى إلى محكمة الإيجارات أو تقضى بإيقاف الدعوى حتى تفصل تلك المحكمة في ذلك الأمر — وقد أصدرت محكمة البحيرة الابتدائية بهيئتها الاستئنافية حكمها في ٣٠ مارس سنة ١٩٥٨ بتعديل الحكم المستأنف وإلزام المستأنف (مورث الطاعنين) بمبلغ ٩٧ جنيها والمصروفات المناسبة عن الدرجتين على أساس سريان الأجرة المبينة في عقد الصلح اعتبارا من أول يولييه سنة ١٩٥٦ — وقد طعن مورث الطاعنين في هذا الحكم بطريق النقض بتقرير مؤرخ ٤ يولييه سنة ١٩٥٨ وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فأصدرت قرارها في ٦ يولييه سنة ١٩٦١ بإحالة الطعن إلى الدائرة المدنية وبعد استيفاء الإجراءات تحدد أخيرا لنظر الطعن جلسة ١٤ فبراير سنة ١٩٦٣ وفيها ضمنت النيابة على مذكرتها المتضمنة طلب نقض الحكم .

وحيث إن حاصل ما يتناه الطاعنون أن الحكم المطعون فيه لم يأخذ بالدفع بعدم الاختصاص مستندا إلى أن جوهر النزاع قد أضحى منصبا على ما تضمنه

عقد الصلح من زيادة في الأجرة وليس ما يمنع المحكمة الجزئية المعروضة عليها الدعوى من أن تمحص الاعتراضات التي تثار حول هذا العقد لا بالرجوع إلى أحكام القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ولكن باعتباره نزاعاً تحكمه القواعد العامة — وإن كان ذلك النظر لا يتفى جواز التعرض من بعيد لأحكام القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ وظل الحكم قضاءه بأن مجال أعمال المادة السادسة من القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ إنما يكون وقت إبرام عقد الإيجار فلا تنطبق على الاتفاقات التي تتضمن زيادة الأجرة أثناء سريان عقد الإيجار لأن المستأجر لا يكون وقتئذ بحاجة إلى حماية القانون — وإذا أسست المحكمة الابتدائية ببيتها الاستثنائية قضاءها في تفسير المادة السادسة على هذا النهج فلأنها تكون قد تجاوزت اختصاصها وخالفت نص المادة ١٥ من القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ .

وحيث إن هذا النعي في محله — ذلك أنه يبين من مطالعة القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ الخاص بإيجار الأماكن أنه نص في مادته الرابعة على أنه لا يجوز أن تزيد الأجرة المتفق عليها في عقود الإيجار التي أبرمت منذ أول يولييه سنة ١٩٤١ على أجرة شهر أبريل سنة ١٩٤١ أو أجرة المثل لذلك الشهر إلا بمقدار معين — ونصت المادة السادسة على أنه يقع باطلاً كل شرط يخالف لأحكام المتقدمة — كما نصت المادة الخامسة عشرة على أنه ترفع المنازعات الناشئة عن تطبيق هذا القانون إلى المحكمة الابتدائية المختصة . وتظل المنازعات المدنية الأخرى التي تنشأ بين المؤجر والمستأجر خاضعة للقواعد القانونية العامة من حيث موضوع النزاع والاختصاص القضائي والإجراءات كما يبين من الحكم المطعون فيه أنه لا نزاع بين الطرفين على أن الأجرة المطالب بها بموجب عقد الصلح تزيد على الحد الأقصى المقرر في قانون الإيجارات ١٢١ لسنة ١٩٤٧ وأن النزاع قد انحصر في مشروعية الأجرة الزائدة التي تضمنها عقد الصلح — ولما كانت الدعوى بصورتها المتقدمة تعتبر منازعة إيجارية ناشئة عن القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ وتستلزم تطبيق نصوصه — وكان الحكم المطعون فيه قد استند في تبرير اختصاصه بنظر الدعوى إلى تفسير المادة السادسة من ذلك القانون — والفرقة بين قبول المستأجر لزيادة عند بدء الإيجار وقبوله لها أثناء سريان العقد — كما هو الحال في واقعة هذه الدعوى — وكان ما ذهب إليه قضاء الحكم

المطعون فيه في شأن تطبيق المادة السادسة من القانون مما يدخل في اختصاص دائرة الإيجارات بالمحكمة الابتدائية عملاً بالمادة ١٥ من ذلك القانون — دون المحكمة الجزئية — لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يلتزم هذا النظر يكون قد خالف قواعد الاختصاص النوعي مما يستوجب نقضه في شأن الاختصاص وذلك عملاً بالمادة ٤٢٥ مكرر مرافعات والقضاء بعدم اختصاص قاضي محكمة الجيزة الجزئية بإصدار أمر الأداء بالمبالغ التي كانت مشار النزاع في الدعوى .

جلسة ١٤ من مارس سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد المستشار الحسيني العوضي ، وبحضور السادة المستشارين : محمود القاضي ،
ولطفى ملي ، ومجد ممتاز نصار ، وحافظ محمد بدوي .

(٤٥)

الطعن رقم ٢٤٣ لسنة ٢٨ القضائية :

(١) تسجيل . "تسجيل صحيفة دعوى صحة التعاقد والحكم فيها" . غير .

لا تنتقل ملكية العقار من البائع إلى المشتري إلا بتسجيل عقد البيع أو تسجيل الحكم النهائي بإثبات التعاقد أو بالتأشير بذلك الحكم على هامش تسجيل صحيفة الدعوى إن كانت قد سجلت . للدعي في الحالة الأخيرة أن يحتاج بحقه على الغير ابتداء من اليوم الذي تم فيه تسجيل الصحيفة . تسجيل صحيفة دعوى صحة التعاقد والحكم الصادر فيه بصحة العقد دون التأشير بذلك الحكم على هامش الصحيفة لا يترتب عليه نقل الملكية ولو كان الحكم نهائياً . بقاء الملكية في هذه الحالة للبائع وبعد التصرف الصادر منه لمشتري آخر صادراً من مالك . لا يحول دون الحكم للأخير بصحة وتفاذ عقده مجرد تسجيل صحيفة دعوى المشتري الأول ومدور حكم لصالحه بصحة تعاقدته .

(ب) بيع . "بيع ملك للغير" . بطلان "البطلان غير المتعلق بالانظام العام" .
عقد .

بطلان بيع ملك للغير بطلان نسبي مقرر لمصلحة المشتري . له وحده أن يطلب إبطال العقد - ما لم يثبت أن البائع غير مالك ويطلب المشتري البطلان فإن العقد يبقى قائماً منتجاً لآثاره ويكون للمشتري أن يطالب البائع بتنفيذ التزاماته فيه وبعد هذا منه اجازة للعقد .

١ - مؤدى نص المادتين ٩ و ١٧ من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقاري أن ملكية العقار لا تنتقل من البائع إلى المشتري إلا بتسجيل عقد البيع أو بتسجيل الحكم النهائي بإثبات التعاقد أو بالتأشير بذلك الحكم على هامش تسجيل صحيفة الدعوى إذا كانت قد سجلت ويكون للدعي في هذه الحالة الأخيرة

أن يحتج بحقه على الغير ابتداء من اليوم الذي تم فيه تسجيل صحيفة الدعوى وينبني على ذلك أن تسجيل صحيفة الدعوى والحكم فيها بصحة التعاقد — ولو كان نهائيا — دون التأشير بذلك الحكم على هامش تسجيل الصحيفة لا يترتب عليه نقل الملكية إلى المشتري بل تبقى هذه الملكية للبائع وبالتالي يعتبر تصرفه إلى مشتر آخر صادرا من مالك . ولا يحول دون الحكم للأخير بصحة ونفاذ عقده مجرد تسجيل صحيفة دعوى المشتري الأول وصدور حكم لصالحه بصحة تعاقدته .

٢ — بطلان بيع ملك الغير مقرر لمصلحة المشتري ومن ثم فيكون له دون غيره أن يطلب إبطال العقد . وما لم يثبت أن البائع غير مالك ويطالب البطلان صاحب الحق فيه ، فإن عقد البيع يبقى قائما متجا لآثاره بحيث يكون للمشتري أن يطالب البائع بتنفيذ التزاماته ويعد هذا منه إجازة للعقد .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق ومماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة ويعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تحصل في أن الطاعنة بصفتها وصيا على ولديها أقامت على المطعون عليهم الدعوى رقم ٢٧ لسنة ١٩٤٧ كلى قنا وطلبت بها الحكم بإثبات صحة التعاقد المؤرخ في ١٤ نوفمبر سنة ١٩٣٨ والصادر من مورث المطعون عليهم إلى محجورى الطاعنة ببيع فدانين أرضا زراعية بثمن قدره ١٦٠ جنيها وفي ٢٥ مايو سنة ١٩٤٨ قضت محكمة قنا الابتدائية للطاعنة بطلبتها واستأنفت المطعون عليها الثالثة هذا الحكم إلى محكمة استئناف أسيوط بالاستئناف رقم ٢٦ سنة ٢٤ ق كما استأنفته سائر المطعون عليهم بالاستئناف رقم ١٢٩ سنة ٢٤ ق وطعنوا في استئنافهم على عقد البيع بالتزوير وقررت المحكمة ضم هذا الاستئناف إلى الاستئناف السابق ثم قضت في ١٩ ديسمبر

سنة ١٩٥٣ برفض دعوى الترويرولدى نظر الموضوع طلبت المطعون عليها الثالثة رفض دعوى الطاعة بمقولة إن المورث سبق أن باعها العين موضوع الدعوى بموجب عقد بيع حكم لها بصحته ونفاذه فى الدعوى رقم ١١٢٢ سنة ١٩٤٧ دشنا وقد آلت إليها الملكية بتسجيل صحيفة هذه الدعوى منذ ١٣ يناير سنة ١٩٤٨ كما طعنت على عقد البيع الصادر إلى محجورى الطاعة بأنه لم يدفع فيه ثمن فقد انعقد يوم ميلاد القاصرين وهما وأمهما الوصية عليهما لا يملكون شيئاً يؤدون منه الثمن المسمى بالعقد ، ودفع المطعون عليهم الآخرون دعوى الطاعة بأن مورثهم كان يملك فدانين شائعين فى ٣ ف و ٤ ط و ٢٠ من مكلفة باسمه وأخيه أبو بكر عمر السيد وقد باع مما يملكه ١ ف و ١٨ ط إلى المطعون عليها الثالثة وانتقلت ملكيتها إليها وبذلك لم يبق على ملك المورث إلا ستة قرار يط . وفى ٢٦ مايو سنة ١٩٥٦ قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى الطاعة وبإلزامها بمصروفات الاستئناف . وقررت الطاعة الطعن فى هذا الحكم بطريق النقض وبعد استيفاء الإجراءات عرض الطعن على دائرة فحص الطعون بـ ١٠ يونيو سنة ١٩٦١ وفيها صممت النيابة على مذكرتها التى انتهت فيها إلى طلب نقض الحكم المطعون فيه ، وقررت دائرة الفحص إحالة الطعن إلى هذه الدائرة وحدد لنظره جلسة ٣١ يناير سنة ١٩٦٣ وفيها صممت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إنه مما تنعاه الطاعة على الحكم المطعون فيه خطأ فى القانون ذلك أنه قضى برفض الدعوى تأسيساً على أن المورث قد باع ١ ف و ١٨ ط و ١٢ من الفدانين محل النزاع إلى المطعون عليها الثالثة وقد حكم لها فى الدعوى ٢١٢٢ سنة ١٩٤٧ دشنا بصحة ونفاذ عقدها وانتقلت إليها ملكية القدر المبيع بشهر صحيفة دعواها وأن المورث لم يكن يملك فى الشيوع مع أخيه بالحوض الذى وقع فيه البيع ما يجاوز القدر المبيع للطعون عليها المذكورة ولذلك يكون عقد البيع الصادر منه إلى محجورى الطاعة باطلاً بصدوره من غير مالك ، مع أن شهر صحيفة دعوى صحة التعاقد المرفوعة من المطعون عليها الثالثة لا ينقل إليها ملكية القدر المبيع لها لأنه من المقرر أن الملكية تبقى للبائع إلى وقت شهر الحكم الذى يصدر للمشتري بصحة ونفاذ عقده . كما أن الشريك على الشيوع إذا تصرف فيما يزيد على حصته فى مال معين من الأموال المشتركة فإن تصرفه يكون صحيحاً

ما لم يتبين أن ما تصرف فيه يجاوز حصته في جميع الأموال المشتركة وهو ما لم يثبت في الدعوى .

وحيث إن هذا النعي في محله ذلك أنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه قد أقام قضاءه برفض دعوى الطاعنة على أنه " ثبت أن مصطفى عمر باع ١ ف ١٨ ط ٢٠ س إلى سرية محمود السيد (المطعون عليها الثالثة) بزمام ناحية أبو مناع بحرى مبينة حدودها ومعالمها بعقد البيع المؤرخ ٥ فبراير سنة ١٩٣٤ والذي حكم بصحة التعاقد عنه بالحكم الصادر في القضية رقم ٢١٢٢ سنة ١٩٤٧ دشنا وأن المشتري قامت بشهر صحيفة هذه الدعوى في ١٣ يناير سنة ١٩٤٨ . وإذا ما شهرت الحكم الصادر بصحة التعاقد انسحب أثره إلى تاريخ شهر الصحيفة ، كما أنه قد ثبت من الكشف المقدم منها أن مقدار المكلف باسم البائع مصطفى عمر السيد (المورث) وأخيه أبو بكر عمر السيد بزمام ناحية أبو مناع بحرى هو ٣ ف ٤ ط ٢٠ س وبقسمة هذا القدر على البائع وشريكه فإن نصيب البائع يكون ١ ف ٤ ط ١٠ س ومن حيث إنه يترتب على ذلك ألا يكون للبائع بقية عقار في زمام أبو مناع بحرى وبالتالي يمتنع عليه أن يبيع شيئاً بزمام هذه الناحية ومن ثم يكون بيعه فدانين بهذا الزمام إلى ورده حسن عبد الحميد بصفتها (الطاعنة) بيعاً صادراً من غير مالك الأمر الذي يمتنع معه القضاء بصحة التعاقد "ولما كانت المادة ٩ من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقارى توجب تسجيل جميع التصرفات التى من شأنها إنشاء حق ملكية أو أى حق عيني آخر أو نقله أو تغييره أو زواله كما توجب تسجيل الأحكام النهائية المثبتة لشيء من ذلك وترتب على عدم التسجيل عدم إنشاء تلك الحقوق أو نقلها أو تغييرها أو زوالها كما تقتضى المادة ١٧ من القانون المذكور بأنه يترتب على تسجيل دعوى صحة التعاقد أن حق المدعى إذا تقرر بحكم وتأثيره على هامش تسجيل الدعوى فإنه يكون حجة على الغير ابتداء من تاريخ هذا التسجيل ومؤدى ذلك أن ملكية العقار لا تنتقل من البائع إلى المشتري إلا بتسجيل عقد البيع أو بتسجيل الحكم النهائي بإثبات التعاقد أو بالتأشير بذلك الحكم على هامش تسجيل الدعوى إذا كانت قد سجلت ويكون للمدعى في هذه الحالة الأخيرة أن يحتج بحقه على الغير ابتداء من اليوم الذى تم فيه تسجيل صحيفة الدعوى ومن ثم فإن تسجيل صحيفة الدعوى ، والحكم فيها بصحة التعاقد دون التأشير بذلك الحكم

على هامش تسجيل الصحيفة لا يترتب عليه نقل الملكية إلى المشتري . ولما كانت المطعون عليها الثالثة - على ما يبين من الحكم المطعون فيه - وإن سجلت صحيفة دعواها وقضى بصحة ونفاذ العقد الصادر لها من البائع ببيع الف ١٨ ط ١٣س إلا أنها لم تؤثر بعد بالحكم النهائي على هامش تسجيل الصحيفة وبذلك تكون ملكية هذه العين ما زالت للبائع فيعتبر تصرفه فيها إلى الطاعنة صادرا من مالك ، ولا يحول دون الحكم للطاعنة بصحة ونفاذ عقدها مجرد تسجيل صحيفة دعوى المطعون عليها الثالثة وصدور الحكم لصالحها - ولما كان المطعون عليهم لم ينازعوا الطاعنة فيما يزيد على القدر السابق بيعه من مورثهم إلى المطعون عليها الثالثة وكان من المقرر أن بطلان بيع ملك الغير هو بطلان مقرر لمصلحة المشتري فيكون له دون غيره أن يطلب إبطال العقد . وإلى أن يثبت أن البائع غير مالك ويطلب البطلان صاحب الحق فيه فإن عقد البيع يعتبر قائما ومتجا لآثاره وللمشتري أن يطالب البائع بتنفيذ التزاماته ويكون هذا منه إجازة للعقد ومن ثم يكون للطاعنة وهي المشتري أن تطلب الحكم بصحة ونفاذ عقدها بالنسبة لما يزيد على الف ١٤ ط ١٢س المبعة إلى المطعون عليها الثالثة . وإذا خالف الحكم المطعون فيه النظر المتقدم وقضى برفض دعوى الطاعنة فإنه يكون مخالفا للقانون بما يستوجب نقضه .

جلسة ١٤ من مارس سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد المستشار الحسيني العوضي ، وبحضور السادة المستشارين : محمود القاضي ، وأميل جبران ، ولطفي علي ، ومجد ممتاز نصار .

(٤٦)

الطعن رقم ٣١٨ لسنة ٢٨ القضائية :

(١) قرار إداري " ماهيته " . اختصاص " الاختصاص الولائي " .
قاضي الأمور المستعجلة . نقض " حالات الطعن " .

مجرد تعليمات مدير مصلحة إلى مرءوسيه بما يتبع في حالة التعدي على الأملاك العامة لا يتخض عن قرار إداري فردي له حصانته أمام المحاكم العادية . ما يقع من رجال مصلحة السواحل لإزالة التعدي لا يكون مستندا — في هذه الحالة — إلى قرار إداري . اعتبار الحكم التعليمات قرارا إداريا وقضاؤه بعدم اختصاص المحاكم العادية — القضاء المستعجل — بتطرد وهي إثبات الحالة المترتبة على إزالة التعدي مخالفة للقانون في مسألة اختصاص متعلق بالولاية .

(ب) اختصاص " الاختصاص الولائي " . أموال عامة . ملكية .

اختصاص المحاكم العادية بنظر المنازعات المتعلقة بملكية الأموال العامة .
إلغاء قانون نظام القضاء للنص الوارد في لائحة ترتيب المحاكم الأهلية الذي كان يحظر على المحاكم الحكم في هذه المنازعات .

١ — متى كان الكتاب الدوري الذي وجهه مدير مصلحة خفر السواحل إلى مرءوسيه ، لا يعدو أن يكون مجرد تعليمات صادرة إلى أقسام المصلحة بما يجب عليها اتباعه في حالة وقوع تعدي على أملاكها من إبلاغ السلطات الإدارية المختصة للعمل على إزالة هذا التعدي فإن الكتاب بهذه المثابة لا يتخض عن قرار إداري فردي يتمتع بالحصانة القانونية أمام المحاكم العادية . وينبغي على ذلك أن ما يقع من رجال المصلحة في سبيل إزالة التعدي لا يكون مستندا إلى قرار إداري . وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر واعتبر هذه التعليمات قرارا

إداريا ورتب على ذلك قضاءه بعدم اختصاص المحاكم العادية (بما فيها القضاء المستعجل) بنظر دعوى إثبات الحالة المترتبة على إزالة التعدي ، فإنه يكون قد خالف القانون في مسألة اختصاص متعلق بالولاية .

٢ - لا شبهة في اختصاص المحاكم العادية بنظر المنازعات المتعلقة بملكية الأملاك العامة بعد أن ألغى القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ الخاص بنظام القضاء ، النص الذي كان واردا في لائحة ترتيب المحاكم الأهلية الذي كان يحظر على المحاكم الحكم في الدعاوى المتعلقة بملكية الأملاك العامة .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تتحصل حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ١٣٦ سنة ٥٧ مستعجل كفر الشيخ ضد المطعون عليه وقومندان مصلحة السواحل وقائد سواحل برج البرلس أمام قاضي الأمور المستعجلة بمحكمة كفر الشيخ الابتدائية - وقال في بيان دعواه إنه يمتلك منزلا مكونا من دور واحد يشمل سبع حجرات مقاما على أرض مملوكة له تقع على ساحل البحر الأبيض المتوسط مابين الحدود والمعالم بصحيفة الدعوى - وأنه بتاريخ ١١/٨/١٩٥٧ قام المدعى عليهما الثاني والثالث على رأس قوة وهدموا هذا المنزل وأتلفوا ماله من أثاث وضاع ماله من نقود كما أتلفوا شجيرات النخيل المحيطة به دون سبب يبرر لها ذلك مما اضطره لرفع هذه الدعوى بطلب إثبات حالة المنزل قبل ضياع معالمة وآثاره وكذلك المتقولات التالفة - ودفعت وزارة الحربية بعدم اختصاص المحاكم المدنية بنظر الدعوى - وبعدم اختصاص القضاء المستعجل بنظرها - كما طلبت رفض الدعوى موضوعا . وبتاريخ ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٥٧ قضت محكمة الأمور المستعجلة : أولا - برفض الدفع بعدم اختصاص المحاكم المدنية بنظر الدعوى واختصاصها . ثانيا - برفض

الدفع بعدم اختصاص القضاء المستعجل واختصاصه. ثالثاً - وبصفة مستعجلة بنذب الخبير الهندسي الحكومي بمكتب الخبراء بكفر الشيخ للانتقال إلى العين محل النزاع لمعاينة المنزل ومعاينة جدرانها الثابتة وأنقاضه الموجودة وعدد حجراته ومساحته ونوع البناء والسقوف والنخيل الموجود بفناء المنزل والمنقولات التي اتلفت وتقدير قيمة كل ذلك وقيمة الأضرار وسببها . وبتاريخ ١٩٥٧/١١/٢٦ قضت المحكمة بانتداب الخبير الهندسي صاحب الدور بدلا من مكتب خبراء كفر الشيخ لأداء المأمورية وفقا لما قضى به الحكم السابق وقد باشر الخبير مأموريته وقدم تقريره . وبتاريخ ٢٨ يناير سنة ١٩٥٨ قضت المحكمة بانتهاء الدعوى وأبقت الفصل في المصروفات . استأنفت وزارة الحربية بالاستئناف رقم ٢٩ سنة ١٩٥٨ مدنى مستأنف كفر الشيخ طالبة إلغاء الحكم المستأنف والقضاء أصليا بعدم اختصاص المحاكم المدنية بنظر الدعوى واحتياطيا بعدم اختصاص القاضى المستعجل بنظرها مع الزام المستأنف عليه في كل حالة بالمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة عن الدرجتين . وقد دفع المستأنف عليه الاستئناف بعدم قبوله لإنتفاء المصلحة فيه فقضت محكمة الاستئناف بتاريخ ١٩٥٨/٦/٢٢ برفض الدفع لعدم قبول الاستئناف وبقبوله شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبعدم اختصاص المحاكم المدنية بنظر الدعوى والزام المستأنف عليه " الطاعن " بالمصروفات عن الدرجتين و ٣ ج مقابل أتعاب المحاماة عنهما . وقد طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض بتاريخ ٨ أكتوبر سنة ١٩٥٨ وقدمت النيابة مذكرة برأيها تضمنت طلب نقض الحكم .

وبتاريخ ١٠ مايو سنة ١٩٦١ قررت دائرة فحص الطعون إحالة الطعن إلى دائرة المواد المدنية والتجارية وبعد إستيفاء الإجراءات التالية للإحالة نظر الطعن أمام هذه المحكمة بجلسة ١٩٦٣/١/٣١ وفيها صممت النيابة على طلبها السالف البيان .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه في الوجه الثانى أن الحكم المذكور إذ أقام قضاءه بعدم اختصاص المحاكم المدنية بنظر الدعوى استنادا إلى القول بأن عين النزاع تعتبر ملكا عاما وأن ازالها تمت وفقا للأمر الصادر

من جهة الادارة في حدود سلطتها التقديرية مما يخرج عن ولاية المحاكم المدنية قد أخطأ في تطبيق القانون، وفي بيان ذلك يقول الطاعن إن النزاع في جوهره دار بين طرفي الخصومة حول ما إذا كانت حين النزاع تدخل أو لا تدخل في الأموال العامة وقد تمسك الطاعن بملكيته لهذه العين وأيده الخبير الذي أجرى المعاينة والنزاع على هذا الوضع يدخل في صميم اختصاص المحاكم المدنية — كما تمسك الطاعن في دفاعه بأن الأمر المقدم في الدعوى ليس قراراً إدارياً بالمعنى الذي يؤدي إلى عدم اختصاص القضاء المستعجل بنظر الدعوى .

وحيث إنه يبين من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه أسس قضاءه بعدم الإختصاص على أن الكتاب الدوري الرقم ١٩٥٣/٢/٢٦ والموجه من مصلحة خفر السواحل إلى مدير إدارة السواحل الغربية تضمن قراراً إدارياً يتمتع على المحاكم العادية النظر في أمر تأويله وإيقاف تنفيذه أو المطالبة أمامها بتعويض عن الضرر الناجم عنه — وأضاف الحكم أن الأرض المقام عليها منزل الطاعن من المنافع العامة ولا يجوز تملكها بالتقادم كما لا تجوز وضع اليد عليها وللادارة حق إزالة التعدي الذي يقع عليها ، ولما كان الكتاب الدوري الذي أشار إليه الحكم المطعون فيه ووصفه بأنه قرار إداري قد وجه من مدير مصلحة خفر السواحل إلى مدير إدارة السواحل الغربية يطلب فيه "التبنيه على الأقسام والوحدات بإزالة التعدي على أملاك المصلحة على أن تخطر المصلحة أولاً وقبل اخطار البوليس والنيابة وأن تكون الأقسام مسئولة عن عدم إزالة الإعتداء ومن عدم اخطار المصلحة بها في أول الأمر وما تضمنه الكتاب المذكور على الصورة المتقدمة لا يعدو أن يكون مجرد تعليمات صادرة إلى أقسام السواحل الغربية لما يجب عليها اتباعه في حالة وقوع تعد على أملاك المصلحة في ابلاغ السلطات الإدارية المختصة للعمل على إزالة هذا التعدي فالكتاب بهذه المثابة لا يتمخض عن قرار إداري فردي يتمتع بالحصانة القانونية أمام المحاكم العادية ويترتب على ذلك أن ما وقع من رجال المصلحة في سبيل إزالة التعدي لا يستند إلى قرار إداري — واذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر واعتبر التعليمات المشار إليها آنفاً قراراً إدارياً ورتب على ذلك عدم اختصاص المحاكم العادية بنظر الدعوى يكون قد خالف القانون في مسألة اختصاص متعلق بالولاية

ولا يغير من هذا النظر ما قرره الحكم المطعون فيه من أن العين المدعى بوقوع التعدي عليها من الأملاك العامة ذلك أنه لم تعد ثمة شبهة في اختصاص المحاكم العادية بنظر المنازعات المتعلقة بملكية الأملاك العامة بعد أن ألغى القانون رقم ١٤٧ لسنة ٤٩ الخاص بنظام القضاء النص الذي كان واردا في لائحة ترتيب المحاكم الذي كان يحظر على المحاكم الحكم في الدعاوى المتعلقة بملكية الأملاك العامة ، ويتعين لما سبق نقض الحكم المطعون فيه دون حاجة الى بحث باقي أوجه الطعن .

جلسة ١٤ من مارس سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد/محمود هياد رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمود القاضي ، ومحمود توفيق اسماعيل ، ولطفى مل ، وحافظ محمد بدوى .

(٤٧)

الطعن رقم ٣٦٤ لسنة ٢٨ القضائية :

استئناف . ” الأثر الناقل للاستئناف ” ” الطلب الأصلى والطلب الاحتياطى ” .

لا ينقل الاستئناف الدعوى — بالنسبة للطلب الأصلى — إلى محكمة الدرجة الثانية إلا بالنسبة لما رفع منه الاستئناف وفى حدود طلبات المستأنف . الطلب الأصلى والطلب الاحتياطى فى الدعوى . توجيه كل منهما إلى خصم مستقل . إجابة المحكمة الابتدائية الطلب الأصلى دون التعرض للطلب الاحتياطى .

استئناف الحكم فى الطلب الأصلى لا يطرح على المحكمة الاستئنافية الطلب الاحتياطى الموجه ابتداءً لخصم آخر بخلاف المستأنف بل يتمتع عليها النظر فيه وذلك متى كان الطلب الاحتياطى ليس نتيجة مرتبة بطبيعتها على الفصل فى الطلب الأصلى وكان الاستئناف المرفوع عن الطلب الأخير جائزاً نظره بغير اختصاص لمن وجه إليه الطلب الاحتياطى . هذا الطلب لا يعد من وسائل الدفاع أو الدفوع المشار إليها فى المادة ٤١٠ مرافعات .

مجال إعمال قاعدة أن استئناف الطلب الأصلى يطرح للطلب الاحتياطى أن يكون الطالبان موجهين إلى خصم واحد .

لا ينقل الاستئناف الدعوى — بالنسبة للطلب الأصلى فيها — إلى محكمة الدرجة الثانية إلا بالنسبة لما رفع منه الاستئناف وفى حدود طلبات المستأنف (*) فإذا كانت الدعوى أمام محكمة أول درجة قد تضمنت طلبين أحدهما أصلى والآخر احتياطى وجه كل منهما إلى خصم مستقل وأجابت المحكمة الابتدائية الطلب الأصلى دون أن تتعرض فى حكمها للطلب الاحتياطى واستأنف المحكوم

(*) م ٤٠٩ مرافعات .

عليه في الطلب الأصلي ذلك الحكم ، فإن هذا الاستئناف ليس من شأنه أن يطرح على المحكمة الاستئنافية الطلب الاحتياطي الموجه لإبتداء الخصم آخر بحيث يتمتع عليها النظر فيه ، ذلك أن الطلب الاحتياطي لم يوجه إلى المستأنف ولم يكن نتيجة مترتبة بطبيعتها على الفصل في الطلب الأصلي متى كان الاستئناف المرفوع عنه جائزا نظره بغير اختصاص للخصم الموجه إليه الطلب الاحتياطي ولم يقض له بشيء على المستأنف . ولا محل للاستناد في قبول المحكمة الاستئنافية الطلب الاحتياطي إلى حكم المادة ١٠٤ مرافعات إذ أن هذا الطلب لا يعتبر من وسائل الدفاع أو الدفع المشار إليها في تلك المادة ، كما أنه لا محل لإعمال قاعدة أن استئناف الطلب الأصلي يطرح الطلب الاحتياطي لأن مجال إعمال هذه القاعدة أن يكون الطالبان موجهين إلى خصم واحد .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد امتوى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن وقائع النزاع — تتحصل حسبما يبين من الحكم المطعون فيه ومائر الأوراق — في أن المطعون عليها الثالثة أقامت الدعوى رقم ١٥٠٦ سنة ٥٥ كلى القاهرة ضد المطعون عليهما الأولين وضد الطاعنة قالت فيها إنها اشترت منزلا من الطاعنة بمبلغ ٥٢٠٠ جنيه بعقد إبتدأى مؤرخ ١٤ يناير سنة ١٩٥٤ وأنها قامت بسداد رسوم توثيق العقد النهائي وشهره ومقدارها ٤٩٨ جنيها و٧٥٠ مليا وأثبت ذلك بها على العقد في ١٥ مارس سنة ١٩٥٤ إلا أن البائعة (الطاعنة) امتنعت عن الحضور في اليوم المحدد للتوقيع على عقد البيع النهائي رغم إنذارها في ٨ من ابريل سنة ١٩٥٤ وتحرر لذلك محضر ثبوت غيبه بمعرفة موثق العقود الرسمية وأصبح العقد لذلك غير ذى موضوع إذ أنه بسبب هذا الامتناع قد بلغت إلى رفع دعوى صحة التعاقد وقالت إن مصلحة الشهر العقارى رفضت أن ترد إليها رسوم التوثيق والشهر التي يحق لها استردادها مما اضطرها إلى إقامة

هذه الدعوى — وطلبت الحكم لها أصليا بإلزام المدعى عليهم متضامين بأن يدفعوا لها مبلغ ٤٩٨ جنيها و ٧٥٠ مليا والفوائد بواقع ٤ ٪ حتى السداد — واحتياطيا الحكم على السيدة ماري الطاعنة بدفع المبلغ المذكور وفوائده مع إلزام المدعى عليهم متضامين بالمصروفات واستندت المدعية (المطعون عليها الثالثة) في طلبها الأصلي إلى المواد ١٧٩ ، ١٨١ ، ٢/٣٧٧ من القانون المدني كما استندت في طلبها الاحتياطي إلى أن السيدة البائعة قد ارتكبت خطأ في حقها تسبب عنه ضرر — وقد أصدرت المحكمة الابتدائية حكما في ١٠ يونيو سنة ١٩٥٦ بإلزام وزارة العدل ومصلحة الشهر العقاري بأن يدفعوا للمدعية ٤٩٨ جنيها و ٧٥٠ مليا والفوائد بواقع ٤ ٪ من تاريخ المطالبة الرسمية حتى السداد والمصروفات والنفاذ بلا كفالة ورفضت ما خالف ذلك من الطلبات امتنعت وزارة العدل ومصلحة الشهر العقاري هذا الحكم وطلبتا إلغاءه ورفض دعوى المستأنف عليها الأولى (المطعون عليها الثالثة) وقيد الاستئناف برقم ١٠٨٧/٥٤ ق وبتاريخ ٢٥ يناير سنة ١٩٥٨ أصدرت محكمة استئناف القاهرة حكما بإلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى المستأنف عليها الأولى بصفتها قبل المستأنفين مع إلزامها بالمصروفات وأجلت الدعوى بجلسة ١٨ مارس سنة ١٩٥٨ وعلى قلم الكتاب إخطار المستأنف عليها للجلسة المذكورة — وقد عاينت محكمة الاستئناف الطلبات الاحتياطية وأصدرت فيها حكما بتاريخ ٢٧ أبريل سنة ١٩٥٨ وهو يقضى بإلزام المستأنف عليها الثانية السيدة ماري بأن تدفع للمستأنف عليها الأولى السيدة سميرة بصفتها مبلغ ٤٩٨ جنيها و ٧٥٠ مليا والفوائد بواقع ٤ ٪ سنويا من تاريخ المطالبة الرسمية الحاصلة في ١٤ مارس سنة ١٩٥٥ حتى السداد والمصروفات وقالت في أسباب حكمها — ” إنه عملا بالمادة ٤١٠ مرافعات يجب على المحكمة أن تنظر الاستئناف على أساس ما يقدم لها من أدلة ودفع وأوجه دفاع جديدة وما كان قد قدم من ذلك إلى محكمة الدرجة الأولى ، وأنه متى ألغت محكمة الاستئناف الحكم الصادر بالطلبات الأصلية فإنه يكون لزاما عليها أن تتناول بالبحث والتمحيص الطلب الاحتياطي الذي تقدمت به المستأنف عليها الأولى للمحكمة الابتدائية ولم تر تلك المحكمة حاجة إلى التعرض له لإقتناعها بصحة الطلبات الأصلية “ — طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض بتقرير مؤرخ ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٥٨ وأصدرت دائرة فحص الطعون قرارها في ٥ ديسمبر

بإحالة الطعن إلى الدائرة المدنية وبعد استيفاء الاجراءات تمحدد لنظر الطعن لدى هذه الدائرة جلسة ٧ فبراير سنة ١٩٦٣ وفيها صممت النيابة على مذكرتها المتضمنة طلب نقض الحكم .

وحيث إن الطاعنة تنعى على الحكم المطعون فيه بطلانه — ذلك أن الأساس القانوني للطلبات الأصلية يقوم على الاثراء بلا سبب في حين أن أساس الطلبات الاحتياطية هو الخطأ وما ترتب عليه من ضرر وقد استجاب الحكم الابتدائي للطلب الأصلي فقضى برفض الدعوى بالنسبة للطاعنة واقتصر الاستئناف المرفوع من وزارة العدل ومصلحة الشهر العقاري على طلب الغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى المطعون عليها الثالثة (المشترية) قبلها — ولم يكن للطاعنة شأن في الخصومة الاستئنافية لأنه لم توجه إليها طلبات قبلها من المستأنف — بعد إذ رفض الحكم الابتدائي الطلب الموجه إليها من المشترية . ولهذا لم تحضر الطاعنة في الاستئناف وإذا قبلت محكمة الاستئناف ما وجهته المطعون عليها الثالثة (المشترية) في مذكرتها من طلبات إلى الطاعنة فإنها تكون قد خالفت القانون .

وحيث إن هذا النعي في محله — ذلك أنه يبين من الوقائع السالف ذكرها أن المطعون عليها الثالثة (المشترية) ضمنت دعوها الابتدائية طلبين مستقل كل منهما بسببه — أولهما — طلب أصلي — بالزام وزارة العدل ومصلحة الشهر العقاري برد مبلغ ٤٩٨ ج و ٧٥٠ م تأسيسا على أنه دفع إليهما بغير حق — وثانيهما طلب احتياطي بالزام الطاعنة بهذا المبلغ باعتباره تعويضا عن الضرر الذي أصابها بسبب خطأ البائعة (الطاعنة) — وقد رأت المحكمة الابتدائية إجابة الطلب الأصلي فقضت به لصالح المشترية (المطعون عليها الثالثة) ولم تتعرض في حكمها للطلب الاحتياطي — وإذا استأنفت وزارة العدل ومصلحة الشهر العقاري الحكم الصادر عليهما طالبين الغاء ورفض دعوى المستأنف عليهما الأولى (المشترية) قبلهما فإن هذا الاستئناف يكون مقصور على ما قضى به في الطلب الأصلي — ولما كان الاستئناف لا ينقل الدعوى إلى محكمة الدرجة الثانية إلا بالنسبة لما رفع عنه الاستئناف وفي حدود طلبات المستأنف (٤٠٩ م مرافعات) وكانت الطلبات الأخرى التي قضى بها الحكم المطعون فيه على الطاعنة لم توجه ضد المستأنفين (وزارة العدل ومصلحة الشهر العقاري) ولم تكن نتيجة مترتبة

بطبيعتها على الفصل في الطلبات الموجهة إليهما وكان الاستئناف جائزا نظره بغير اختصاص الطاعة لأنه لم يقض لها شيء على المستأقنين — لما كان ذلك، فإن الاستئناف المرفوع من وزارة العدل ومصلحة الشهر العقاري لم يكن من شأنه طرح الطلبات الموجهة ابتداء إلى الطاعة — ولا محل لاستناد الحكم في قبول هذه الطلبات إلى المادة ١٠٤ مرافعات لأن هذه الطلبات لا تعتبر من وسائل الدفاع أو الدفع المشار إليها في تلك المادة — ولا محل كذلك لأعمال قاعدة أن استئناف الطلب الأصلي بطرح الطلب الاحتياطي لأن مجال أعمال هذه القاعدة أن يكون الطلبان الأصلي والاحتياطي موجّهين إلى ذات الخصم ومن ثم فإنه كان يمتنع على محكمة الاستئناف أن تنظر الطلبات المقدمة من المطعون عليها الثالثة (المستأنف عليها الأولى) إلى الطاعة (المستأنف عليها الثانية) وإذا جرى الحكم المطعون فيه على خلاف هذا النظر فإنه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه .

جلسة ١٤ من مارس سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد المستشار الحسيني العوضي ، وبحضور السادة المستشارين : محمود توفيق اسماعيل ،
وأميل جبران ، ولطفى علي ، وحافظ محمد بدوي .

(٤٨)

الطعن رقم ٣٦٨ لسنة ٢٨ القضائية :

(١) دعوى ” إجراءات نظر الدعوى “ . ” سقوط الخصومة “ . ” النزول
عنه “ . نظام عام . استئناف .

سقوط الخصومة هو مما يتصل بمصلحة الخصم فله التنازل عنه صراحة أو ضمناً .
صدور ما يدل على أن الخصم الذي شرع السقوط لمصلحته قد نزل عن التمسك به .
لا يصح له أن يعود إلى ما أسقط حقه فيه . إبداء المنافء عليه طلبات في موضوع
الاستئناف مما يفيد أنه اعتبر الخصومة قائمة ومتبعة لآثارها . ليس له بعد ذلك أن
يتمسك بسقوط الخصومة .

(ب) نقل . ” نقل الأشياء “ . ” مسؤولية الناقل “ . ” الالتزام بتسليم البضاعة “
” سند النقل لحامله “ . إثبات .

اشتتال بوليصة الشحن على حق مصلحة السكة الحديد - الناقل - في تسليم البضاعة لأي
شخص يكون حاملاً للبوليصة . اعتبارها في حكم سند النقل لحامله . لا يلتزم الناقل في هذه
الحالة بتسليم البضاعة للمرسل إليه المعين بالاسم في البوليصة وتبرأ ذمته بتسليمها لحامل
البوليصة . مجرد تدوين اسم المرسل إليه بالبوليصة ليس دليلاً بذاته على أنه قد
تسلم البضاعة .

(ج) إثبات . ” عبء الإثبات “ . محكمة الموضوع .

عبء إثبات الالتزام يقع على الدائن . متى اعتبرت محكمة الموضوع - في حدود
سلطتها التقديرية وبأسباب مائنة - أن الأوراق المقدمة من الدائن لا تفيد في الإثبات
جواز الإحالة إلى التحقيق وإلقاء عبء الإثبات على الدائن .

١ - سقوط الخصومة لمضى أكثر من سنة على آخر إجراء صحيح هو ما يتصل
بمصلحة الخصم وله التنازل عنه صراحة أو ضمناً ، فإذا بدا من الخصم الذي

مشرع السقوط لمصلحته ما يدل على أنه قد نزل عن التمسك به فليس له بعد ذلك أن يعود إلى ما أسقط حقه فيه ، ومن ثم فإذا كان المستأنف عليه لم يتمسك بسقوط الخصومة في الجلسة التي حددت لنظر الاستئناف بعد تحضيره في قلم الكتاب بل أبدى طلبات في موضوع الاستئناف مما مفاده أنه اعتبر الخصومة قائمة ومشجة لآثارها فلا يحق له بعد ذلك أن يعود ويتمسك بسقوط الخصومة .

٢ - متى كانت بوليصة الشحن - التي دون بها اسم المرسل إليه - قد تضمنت أن لمصلحة السكة الحديد (الناقل) الحق في تسليم البضاعة لأي شخص يكون حاملا للبوليصة فإن هذا البيان يجعل البوليصة تأخذ حكم سند النقل لحامله بحيث لا يلتزم الناقل بتسليم البضاعة للمرسل إليه المعين بالاسم في البوليصة بل إن ذمته تبرأ بتسليمها لحامل البوليصة وعلى ذلك فإن مجرد تدوين اسم المرسل إليه بالبوليصة لا يدل بذاته على أنه قد تسلم البضاعة .

٣ - لما كانت المادة ٣٨٩ من القانون المدني تقضى بأنه على الدائن إثبات الالتزام وكانت محكمة الموضوع قد اعتبرت - في حدود سلطتها التقديرية وللأسباب السائغة التي أوردتها - أن الأوراق المقدمة من الدائن لإثبات دعواه لا تفيد في هذا الإثبات فإنها تكون محقة عند ما ألفت على الدائن عبء الإثبات في حكم الإحالة إلى التحقيق .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرو والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن وقائعه - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٧٩٢ سنة ١٩٥٤ تجارى كلى الاسكندرية ضد المطعون عليه طالبا الحكم بإلزامه بأن يدفع له مبلغ ١٢٢٩ جنيها... من ذلك مبلغ ٥٢٩ جنيها ثمن ستين خنزيرا كان قد شحنها الطاعن إلى المطعون عليه من

محطة الرحمانية إلى محطة القبارى بالإسكندرية بموجب بوليصة شحن قدمهما ومبلغ ٧٠٠ جنيه ثمن لحوم كان قد اشتراها منه المطعون عليه ولم يدفع ثمنها وبعد أن أحالت المحكمة الابتدائية الدعوى إلى التحقيق أثبت المدعى (الطاعن) دعواه وسمعت شهود الطرفين حكمت في ٢ من أكتوبر سنة ١٩٥٦ للدعى بطلباته فاستأنف المطعون عليه هذا الحكم أمام محكمة استئناف الاسكندرية بصحيفة أودعها قلم كتابها في ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٦ وأعلنها إلى الطاعن في ٢٠ من الشهر المذكور وقيد هذا الاستئناف برقم ٣٩٢ سنة ١٢ ق تجارى ولدى نظره دفع المستأنف عليه (الطاعن) في جلسة ١٩ من فبراير سنة ١٩٥٨ بسقوط الخصومة في هذا الاستئناف لعدم السير فيه بفعل المستأنف مدة تزيد على السنة قائلا إن الاستئناف رفع في ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٦ وأن أول إجراء من إجراءات الخصومة اتخذ فيه بعد ذلك كان في ١٨ ديسمبر سنة ١٩٥٧ وهو تاريخ الجلسة التي حددت لنظره أمام المحكمة بتاريخ ٥ من يونية سنة ١٩٥٨ حكمت محكمة الاستئناف برفض الدفع بسقوط الخصومة وبقبول الاستئناف شكلا وحددت جلسة لنظر الموضوع ثم حكمت في ١٣ نوفمبر سنة ١٩٥٨، بإلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى الطاعن - وبتقرير تاريخه ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٥٨ طعن الطاعن بطريق النقض في هذا الحكم الأخير وفي الحكم الصادر في ٥ يونية سنة ١٩٥٨ برفض الدفع بسقوط الخصومة وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلطة ١٨ أكتوبر سنة ١٩٦١ وفيها صممت النيابة على رأيها الذي أبدته في المذكرة التي قدمتها والتي طالبت فيها نقض الحكم في خصوص ما قضى به من رفض الدفع بسقوط الخصومة وقررت دائرة الفحص إحالة الطعن إلى هذه الدائرة وبعد استيفاء الإجراءات اللاحقة للأحالة حدد لنظره جلسة ١٤ فبراير سنة ١٩٦٣ وفيها تمسكت النيابة برأيها السابق .

وحيث إن الطعن بنى على أربعة أسباب ينهى الطاعن في أولها على حكم يونيه سنة ١٩٥٨ أنه خالف القانون وأخطأ في تطبيقه فيما قضى به من رفض الدفع بسقوط الخصومة في الاستئناف وفي بيان ذلك يقول الطاعن إن المطعون عليه أهان صحيفة استئنافه في ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٥٦ ولم يتخذ بعد ذلك أى إجراء في شأن هذا الاستئناف إلى أن حددت للرافعة فيه جلسة ١٨ ديسمبر سنة ١٩٥٧ ،

بعد أن كانت قد انقضت مدة تزيد على السنة من تاريخ آخر إجراء صحيح وهو إعلان صحيفة الاستئناف ولقد كان على المطعون عليه المستأنف إذا أراد تفادي سقوط الخصومة بمضي هذه المدة أن يقوم بإعلان الطاعن الذي كان مستأنفا عليه قبل انقضاء السنة معذرا إياه بأن يقدم مذكرة بدفاعه وإلا اعتبر الحكم الذي يصدر في الاستئناف حضوريا في حقه وإذ لم يفعل فإنه يكون قد تسبب بإهماله في تعطيل السير في الاستئناف مدة تزيد على السنة بما يحقق شروط المادة ٣٠١ من قانون المرافعات ويضيف الطاعن أن محكمة الاستئناف قد أخطأت فيما استندت إليه في قضائها برفض الدفع بسقوط الخصومة من أن الإجراءات التي اتخذت في الاستئناف رقم ٣٩٨ سنة ١٢ ق الخاص بطلب وقف النفاذ المعجل الذي شمل به الحكم المستأنف تعتبر قاطعة لمدة سقوط الخصومة في الاستئناف رقم ٣٩٢ سنة ١٢ ق الخاص بموضوع الحكم المستأنف ذلك أن كلا من الاستئنافين المذكورين يعتبر مستقلا عن الآخر ومختلفا عنه في إجراءاته وموضوعه ومن ثم فإن الإجراءات التي تتخذ في أحدهما لا تقطع مدة سقوط الخصومة في الآخر .

وحيث إن هذا النعي غير صحيح ذلك أنه يبين من حكم ٥ يونيو سنة ١٩٥٨ المطعون فيه أنه أقام قضاءه برفض الدفع بسقوط الخصومة في الاستئناف على دعامتين الأولى أن إجراءات المرافعة التي اتخذت في طلب وقف النفاذ المعجل المشمول به الحكم المستأنف والذي قيد برقم ٣٩٧ سنة ١٢ ق استئناف الاسكندرية تعتبر قاطعة لمدة سقوط الخصومة في الاستئناف الخاص بالموضوع. الثانية أن الطرفين حضرا في جلسة ١٨ ديسمبر سنة ١٩٥٧ التي حددت لنظر الاستئناف بعد تحضيره في قلم الكتاب وأبدى فيها طلبات في موضوع الاستئناف ولم يدفع المستأنف عليه (الطاعن) بسقوط الخصومة في هذه الجلسة وإنما أبدى هذا الدفع لأول مرة بجلسة ١٩ فبراير سنة ١٩٥٨ — ولما كان سقوط الخصومة لمضي أكثر من سنة على آخر إجراء صحيح هو مما يتصل بمصلحة الخصم فله التنازل عنه صراحة أو ضمنا . فإذا بدا من الخصم الذي شرع السقوط لمصلحته ما يدل على أنه قد نزل عن التمسك به فلا يجوز له بعد ذلك أن يعود فيما أسقط حقه فيه — ولما كان الثابت من تدوينات الحكم المطعون فيه أن الطاعن الذي كان مستأنفا عليه أمام محكمة الاستئناف لم يتمسك بسقوط الخصومة في جلسة ١٨ من ديسمبر سنة ١٩٥٧

التي حددت لنظر الاستئناف بعد تحضيره في قلم الكتاب بل إنه أبدى طلبات في موضوع الاستئناف مما مفاده أنه اعتبر الخصومة قائمة ومشجة لآثارها فإنه لا يحل له بعد ذلك أن يعود ويتمسك بسقوط الخصومة ومن ثم تكون الدعامة الثانية التي أقام عليها الحكم قضاءه برفض الدفع بسقوط الخصومة صحيحة في القانون وكافية بذاتها لحمل الحكم في هذا الخصوص ومن ثم فلا محل لبحث ما أثاره الطاعن في سبب الطعن خاصا بالدعامة الأخرى التي بنى عليها الحكم قضاءه هذا .

وحيث إن حاصل السبب الثاني أن حكم ١٣ نوفمبر سنة ١٩٥٨ الذي قضى في موضوع الاستئناف قد خالف القانون بخالفته قواعد الإثبات وخطئه في تطبيقها ذلك أنه أقام قضاءه على عدم إمكان محاجة المطعون عليه بما ورد في بوليصتي الشحن ما دام أنه لم يشترك في تحريرهما أو يوقع عليهما — هذا في حين أن هاتين البوليصتين وقد حررهما موظف عام في حدود سلطته واختصاصه مثبتا فيهما ما تم على يديه من أن ستين خنزيرا قد شحنت من الطاعن إلى المطعون عليه فإنهما تعتبران ورقتين رسميتين وحجة على الكافة بما دون فيهما خاصا بحصول الشحن من الطاعن إلى المطعون عليه وبعدد الماشية المشحونة ومن ثم فلا يجوز اطراحهما بالنسبة لهذين الأمرين ما دام لم يطعن فيهما بالتزوير كما أن الأشياء المشحونة تعتبر ملكا للمرسل إليه وتلتزم مصلحة السكة الحديد بتسليمها إليه أو إلى من ينوب عنه وإلا كانت مسئولة قبله وعلى من يدعى عدم حصول التسليم على هذا النحو أن يقيم الدليل على صحة ما يدعيه ومن ثم فقد كان على محكمة الاستئناف وقد ادعى المطعون عليه أنه لم يتسلم المواشي التي أرسلت إليه وأن الطاعن هو الذي استلمها أن تكفله بإثبات ما يدعيه وإذا لم تفعل والقت عبء الإثبات على الطاعن فإنها تكون قد خالفت القانون .

وحيث إن هذا النعي مردود بأن الحكم المطعون فيه ذكر عن بوليصتي الشحن المقدمتين من الطاعن " أنه لا يجوز الاحتجاج بهما ضد المطعون عليه لمجرد تدوين اسمه فيهما باعتباره المرسل إليه وذلك لأنه ليس لزاما أن يقوم المرسل إليه باستلام البضاعة بنفسه بل إن مصلحة السكة الحديد قد أجازت تسليمها لأي شخص يكون حاملا بوليصة الشحن معتبرة إياه أنه هو صاحب

البضاعة أو نائبه فيكفي اذن تقديم هذه البوليصة لتسليم البضاعة وقد أصدرت المصلحة تعليمات بذلك مدونة في ظاهر البوليصة وهذا الذي قرره الحكم المطعون فيه لا مخالفة فيه لقواعد الإثبات ذلك أنه وإن كان اسم المطعون عليه قد ذكر في كل من البوليصتين باعتباره المرسل اليه إلا أن مادون فيهما من أن المصلحة السكة الحديدية الحق في تسليم البضاعة لأي شخص يكون حاملا للبوليصة من شأنه أن يفقد هذا البيان أهميته ويجعل حكم هذه البوليصة حكم سند النقل الذي لحمله وبالتالي فلا تلزم المصلحة الناقلة بتسليم البضاعة للمرسل اليه المعين بالاسم في البوليصة بل إن ذمتها تبرا بتسليمها لحامل البوليصة ومتى كان الأمر كذلك وكانت البوليصتان لا تحملان توقيع المطعون عليه أو نائبه باستلام الماشية المشحونة بموجبهما فإن مجرد تدوين اسمه فيهما بوصفه "المرسل اليه" لا يدل بذاته على أنه قد تسلم هذه الماشية فعلا ويكون الحكم المطعون فيه مصيبا فيما انتهى اليه من أن هاتين البوليصتين لا تعتبران حجة على المطعون عليه في خصوص استلامه تلك الماشية — ولما كانت المادة ٣٨٩ من القانون المدني تقضى بأن على الدائن اثبات الالتزام وكانت محكمة الموضوع قد اعتبرت في حدود سلطتها التقديرية وللأسباب السائغة التي أوردتها أن الأوراق التي قدمها الطاعن لإثبات دعواه لا تفيد في هذا الإثبات فإنها تكون محقة عند ما ألقت عليه عبء الإثبات في حكمها الصادر بالإحالة الى التحقيق .

وحيث إن حاصل السبب الثالث أن الحكم المطعون فيه قد شابه قصور في التسيب ذلك أنه في سبيل التقليل من قيمة بوليصتي الشاحن في الإثبات ذهب الى حد القول بأن المطعون عليه مل سبب تدوين اسمه في البوليصتين بوصفه المرسل اليه تعليلا مقبولا بقوله إن الطاعن أراد تهريب الخنازير المشحونة من دائنيه وتفادى توقيعهم الحجز عليها وذلك بنسبة ملكيتها الى شخص آخر فيره عند تصديرها الى الإسكندرية ويقول الطاعن إن الحكم إذ قبل هذا التعليل دون أن يقدم الدليل على صحته ودون أن تعنى المحكمة بتحقيق ما زعمه المطعون عليه من أن الطاعن مدين وأنه يخشى توقيع الحجز ضده من دائنيه يكون معيبا بالقصور خصوصا وأن تدوين اسم المطعون عليه في بوليصتي الشاحن على أنه المرسل اليه لا يمنع دائني الطاعن — إن صح أن له دائنين — من توقيع الحجز على الماشية المصدرة طالما أن هاتين البوليصتين تحملان اسم مدينيهم الطاعن بوصفه المرسل لهذه الماشية .

وحيث إن هذا السبب مردود بأن لما كان الحكم المطعون فيه قد انتهى
محااجة المطعون عليه ببوليصتي الشاحن لمجرد تدوين اسمه فيهما بوصفه "المرسل إليه"
فإنه لم يكن بعد ذلك بحاجة إلى تعليل سبب ورود هذا الاسم في البوليصتين
وبالتالي يكون ما أورده الحكم خاصا باعتباره تعليل المطعون عليه لذلك تعليلا
مقبولا، تزيدا يستقيم الحكم بدونه فمهما كان في هذا التزيد من خطأ فإنه لا يؤثر
في سلامة الحكم .

وحيث إن الطاعن ينعى في السبب الرابع على الحكم المطعون فيه فسادا لاستدلال
فيما قرره من أنه ثبت له من القضية السابقة التي صدر فيها أمر الاداء لصالح
المطعون عليه ضد الطاعن بمبلغ خمسمائة جنيه أن المطعون عليه كان قد استوقع
الطاعن على سند بهذا المبلغ مما استدل منه الحكم المطعون فيه على أن المعاملة بين
الطرفين كانت تثبت بالكتابة وأنه لو كان الطاعن صادقا في دعواه لحصل من
المطعون عليه على سند بدينه الذي يطالبه به في الدعوى الحالية ويقول الطاعن
إن استدلال الحكم بما استدل به في هذا المقام قد قام على مالا وجود له في الأوراق
ذلك أنه قد طعن بالتزوير في السند الذي صدر أمر الاداء في الدعوى السابقة
على أساسه وأنه وإن كان قد قضى ابتدائيا ضده برفض ادعائه بالتزوير إلا
أنه لم يتم الفصل في الاستئناف الذي رفعه عن هذا الحكم .

وحيث إن هذا النعي مردود بأن استدلال الحكم المطعون فيه بما استدل به
على أن المعاملة بين الطرفين كانت تجري بالكتابة هو استدلال سائغ مستمد من
أوراق الدعوى السابقة التي صدر فيها أمر الاداء ، لصالح المطعون عليه ضد
الطاعن وطالما أنه قد قضى برفض ادعاء الطاعن بتزوير السند الذي صدر أمر
الاداء على أساسه بحكم حائز لجة الأمر المقصي فإنه لا ثريب على الحكم المطعون
فيه إذا هو بنى استدلاله على اعتبار هذا السند صحيحا خاصة وأن الطاعن لم يقدم
ما يدل على أنه رفع استئنافا عن الحكم الذي قضى برفض ادعائه بتزوير
ذلك السند .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٠ من مارس سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد/ محمد نواز جابر نائب رئيس المحكمة . وبحضور المادة المستشارين : محمد زعفراني
سالم ، وأحمد زكي محمد ، وأحمد أحمد الشامي ، وقطب عبد الحميد فراج .

(٤٩)

الطعن رقم ٥٩ لسنة ٢٨ القضائية :

(١) ضرائب . "تقادم الضريبة" . تقادم مسقط . "وقف التقادم" .

وقف التقادم المسقط — م ١ ق ١٨٩ لسنة ١٩٥٠ — لحق الحكومة في المبالغ المستحقة لها بموجب أحكام القانونين ١٤ لسنة ١٩٣٩ و ٦٠ لسنة ١٩٤١ المعدلين كضرائب على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى الأرباح الاستثنائية وذلك في المدة من ٤ سبتمبر إلى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٠ . الوقف يلحق كافة المبالغ التي بدأ تقادمها ولم يكتمل . لا يغير من ذلك أن يكون الغرض من القانون هو مواجهة الحالات التي كان يخشى سقوط الحق في المطالبة بالضريبة عنها قبل نهاية سنة ١٩٥٠ .

(ب) دفع . "الدفع الموضوعية" . "الدفع بالتقادم" . استئناف .

"الآثار الناقل للاستئناف" . تقض . "حالات الطعن" .

"بطلان الاجراءات" . تقادم . "تقادم مسقط"

الدفع بالتقادم من الدفع الموضوعية . الحكم بقبوله قضاء في أصل الدعوى تستنفد به المحكمة ولايتها على النزاع . ينبئ على استئنائه نقل النزاع برئته — دفعا وموضوعا — إلى محكمة الاستئناف التي تنظر فيه على أساس ما يقدم لها من أدلة ودفع وأوجه دفاع جديدة وما قدم من ذلك إلى محكمة الدرجة الأولى . قضاء الحكم المطعون فيه في الدفع والموضوع معا لا يبطله وليس فيه إخلال بحق الطاعنين في الدفاع . محكمة الموضوع غير ملزمة بأن تلفت أطراف الخصومة إلى واجبه في الدفاع ومقتضياته .

(ج) حكم . "تسبب كاف" . ضرائب .

بحسب الحكم المطعون فيه أن يؤيد قرار لجنة الطعن المودع ملف الدعوى ويحيل إلى أسبابه ليكون ما يحويه هذا القرار من وقائع وأسباب ورد على دفاع الطاعنين، جزءا متما له . لا يعيبه عدم تدوينه تلك الأسباب ورصدها كلها أو بعضها ما دامت قد أصبحت بهذه الإحالة ملحقه به .

١ — مؤدى نص المادة الأولى من القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥٠ أن يقف التقادم المسقط لحق الحكومة في المبالغ المستحقة لها بموجب أحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ والقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ — بصفتها ضرائب على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح والتجارية والصناعية وعلى الأرباح الاستثنائية وذلك في المدة من ٤ سبتمبر إلى ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٥٠، ولعموم نص هذه المادة يلحق حكمها في وقف التقادم كافة المبالغ التي كانت مستحقة لمصلحة الضرائب بوصفها ضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى الأرباح الاستثنائية وبدأ تقادمها ولم يكتمل . ولا يغير من هذا النظر أن يكون الغرض من القانون هو مواجهة الحالات التي كان يخشى سقوط الحق في المطالبة بالضريبة عنها قبل نهاية سنة ١٩٥٠ .

٢ — الدفع بالتقادم دفع موضوعي ، والحكم بقبوله قضاء في أصل الدعوى تستنفد به المحكمة ولايتها على النزاع وينتهي على استئنافه أن ينتقل النزاع برمته — دفعا وموضوعا — إلى محكمة الاستئناف لكي تنظر فيه على أساس ما يقدم لها من أدلة ودفع وأوجه دفاع جديدة وما كان قد قدم من ذلك إلى محكمة الدرجة الأولى . فإذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى في الدفع والموضوع فإنه لا يكون قد أخل بحق الطاعنين في الدفاع أو شابه عيب يبطله ذلك أنه ليس على محكمة الموضوع أن تلتفت الخصوم إلى واجبه في الدفاع ومقتضياته .

٣ — بحسب الحكم المطعون فيه أن يؤيد قرار لجنة الطعن المودع ملف الدعوى ويحيل إلى أسبابه ليكون ما يحويه هذا القرار من وقائع وأسباب ورد على دفاع الطاعنين جزءا متما له ولا يعيبه أنه لم يدون تلك الأسباب ورصدها كلها أو بعضها ، ما دامت قد أصبحت بهذه الإحالة ملحقه به .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن الطاعنين أقاموا الدعوى رقم ٢ سنة ١٩٥٦ تجارى كفر الشيخ الابتدائية ضد مصلحة الضرائب بطلب الحكم ببطالان إجراءات الربط والتقدير وسقوط حق المصلحة في المطالبة بالضريبة عن سنة ١٩٤٩ واعتبار الشركة قائمة بينهم وبين حسين عبيدى كل منهم بحق الربع ومن باب الاحتياط تخفيض تقديرات اللجنة إلى ما يتفق وحقيقة الأرباح التى لا تزيد عن حد الإعفاء المقرر قانونا لجميع الشركاء مع الزام المصلحة بالمصاريف والأتعاب وشمول الحكم بالنفاذ المعجل بلا كفالة — وبتاريخ أول مايو سنة ١٩٥٦ حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع: أولا — برفض الدفع ببطالان إجراءات التقدير والربط . ثانيا — بقبول الدفع بسقوط حق الحكومة في المطالبة بالضريبة عن سنة ١٩٤٩ بمضى المدة . ثالثا — ألزمت مصلحة الضرائب بالمصروفات وثلاثمائة قرش مقابل أتعاب المحاماة . واستأنفت مصلحة الضرائب هذا الحكم لدى محكمة استئناف طنطا طالبة الغاء والحكم برفض الدعوى وتأييد قرار لجنة الطعن مع إلزام المستأنف عليهم بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة عن الدرجتين وقيد هذا الاستئناف برقم ٣١ سنة ٦ تجارى . وبتاريخ ٥ ديسمبر سنة ١٩٥٧ حكمت المحكمة بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى المستأنف عليهم وتأييد قرار لجنة الطعن رقم ٧٨٤ سنة ١٩٥٥ الصادر في ١٢/٧/١٩٥٥ بكل مشتملاته وألزمت المستأنف عليهم بالمصروفات عن الدرجتين ومبلغ ١٠٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة . وقد طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض للأسباب الواردة في التقرير وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وقررت إحالته إلى هذه الدائرة حيث أصر الطاعنون على طلب نقض الحكم وطلبت مصلحة الضرائب

رفض الطعن وقدمت النيابة العامة مذكرة أحالت فيها إلى مذكرتها الأولى وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن حاصل السبب الأول أن الحكم المطعون فيه قضى بوجوب مد أجل الضريبة المستحقة من سنة ١٩٤٩ لمدة ١١٩ يوما — هي المدة من ٤ سبتمبر سنة ١٩٥٠ إلى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٠ — بحيث يمتد ميعاد سقوطها إلى ٢٦ يوليه سنة ١٩٥٥ ورتب على ذلك أن إعلان النموذج رقم ١٩ إلى الطاعنين في أول مارس سنة ١٩٥٥ يكون قد حصل قبل اكتمال مدة التقادم وقطعها ، وما جرى عليه الحكم من ذلك خطأ في تطبيق المادة الأولى من القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥٠ وتفسيرها ومخالفة للأعمال التحضيرية التي صاحبته والغرض الذي توخاه المشرع من إصداره وهو مجرد سد الغرة التي حدثت بإلغاء بلان التقدير في ٤ سبتمبر سنة ١٩٥٠ مع عدم قيام بلان الطعن بعملها إلا ابتداء من أول يناير سنة ١٩٥١ بما ينبنى عليه أن يقتصر أثره على وقف تقادم الضريبة التي استحال على مصلحة الضرائب أن تتخذ إجراءات المطالبة بها خلال تلك الفترة .

وحيث إن هذا السبب في غير محله ذلك أنه يبين من القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥٠ أنه نص في المادة الأولى منه على أنه "يقف التقادم المسقط لحق الحكومة في المبالغ المستحقة لها بموجب أحكام القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل المعدل بالقوانين ٢٦٠ لسنة ١٩٤٠ و ٣٩٠ و ٤٠٠ لسنة ١٩٤١ و ١٥٥ و ١٩٥١ لسنة ١٩٤٢ و ١٢٠ لسنة ١٩٤١ و ٢٩٠ لسنة ١٩٤٧ و ١٣٧ و ١٣٨ لسنة ١٩٤٨ و ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ و بموجب أحكام القانون ٦٠ لسنة ١٩٤١ بفرض ضريبة على الأرباح الاستثنائية المعدل بالقانون ٨٧ لسنة ١٩٤٣ بصفة ضرائب على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى الأرباح الاستثنائية وذلك في المدة من ٤ سبتمبر سنة ١٩٥٠ حتى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٠ " وهي بصياغتها وعموميتها هذه تدل على أن حكم وقف التقادم يالحق كافة المبالغ التي كانت مستحقة لمصلحة الضرائب بوصفها ضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى الأرباح الاستثنائية وبدأ تقادمها ولم يكن يمكن ولا يغير من هذا النظر أن يكون الغرض من القانون هو مواجهة الحالات التي كان يخشى

سقوط الحق في المطالبة بالضريبة عنها قبل نهاية سنة ١٩٥٠ ، وإذا كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون صحيحا فيما انتهى إليه من أن تقادم الضريبة المستحقة من سنة ١٩٤٩ ينتهي في ٢٦ يولييه سنة ١٩٥٥ .

وحيث إن حاصل السبب الثاني أن محكمة أول درجة كانت قد قضت بقبول الدفع بسقوط حق مصلحة الضرائب في المطالبة بالضريبة ولم تتعرض للموضوع واقتصرت صحيفة استئناف مصلحة الضرائب ومذكراتها ومرافعتها في الاستئناف على مناقشة الدفع ولم تتعرض هي الأخرى لموضوع الضريبة وأسس تقديرها ، ثم جاء الحكم المطعون فيه ففرض في الدفع وفي الموضوع معا دون أن ينبذ الطاعنين إلى الكلام في هذا الموضوع وهو اخلال جوهرى بحقوقهم في الدفاع مبطل للأجراءات وللحكم .

وحيث إن هذا السبب في غير محله ذلك أن الدفع بالتقادم هو دفع موضوعي والحكم بقبوله هو قضاء في أصل الدعوى تستند به المحكمة ولايتها على النزاع وينبني على استئنافه أن ينتقل النزاع برمته — دفعا وموضوعا — إلى محكمة الاستئناف لكي تنظر فيه على أساس ما يقدم لها من أدلة ودفع وأوجه دفاع جديدة وما كان قد قدم من ذلك إلى محكمة الدرجة الأولى وإذا كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه وقد قضى في الدفع وفي الموضوع لا يكون قد أخل بحق الطاعنين في الدفاع أو شابه عيب يبطله إذ ليس على محكمة الموضوع أن تلفت أطراف الدعوى إلى واجبه في الدفاع ومقتضياته .

وحيث إن حاصل السبب الثالث أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه في موضوع الدعوى على أسباب هامة متخاذة وغير مقنعة هي قوله ”وقد أقامت اللجنة قرارها على واقع ما أخذت به من دفاتر المنشأة وتقرير عضو اللجنة الذي انتدبته للفحص وردت في هذا القرار على كل ما أثاره المستأنف عليهم من مطاعن على التقدير مما لا يحتاج إلى مزيد تضييفه هذه المحكمة التي تأخذ بأسباب قرار اللجنة المطعون عليه أسبابا لحكمها في الموضوع“ بحيث يعتبر وكأنه خلط من الأسباب ، وإذا اتخذ الحكم من أسباب قرار اللجنة أسبابا له فإنه بذلك يكون قد أعجز محكمة التقص عن رقابته .

وحيث إن هذا السبب في غير محله ذلك أنه بالرجوع إلى الحكم المطعون فيه يبين أنه أقام قضاءه في الموضوع على أن "ما اعترض به المستأنف عليهم على أسس التقدير التي ارتكبت عليها لجنة الطعن والتي لم تتعرض لها محكمة أول درجة لقضائها بسقوط الحق في المطالبة بالضريبة المستحقة على أرباح سنة ۱۹۴۹ - هذه الاعتراضات قوامها مستندات أشار إليها المستأنف عليهم ولم يقدموها سواء أمام اللجنة أو المحكمة، وقد أقامت اللجنة قرارها على واقع ما أخذت به من دفاتر المنشأة وتقرير عضو اللجنة الذي انتدبته للفحص وردت في هذا القرار على كل ما أناره المستأنف عليهم من مطاعن على التقدير" وهذا الذي أورده الحكم لا ينطوي على تناقض وفيه التسبب الكافي لقضائه إذ بحسبه أن يؤيد قرار اللجنة المودع ملف الدعوى ويحيل إلى أسبابه ليكون ما يحويه هذا القرار من وقائع وأسباب ورد على دفاع الطاعنين جزءا متمما له ولا يعيبه أنه لم يدون تلك الأسباب ويرصدها كلها أو بعضها ما دامت قد أصبحت بهذه الحالة ملحقه به .

وحيث إن حاصل السبب الرابع أنه في خصوص ما اعترض به الطاعنون على قرار اللجنة وموضوع الضريبة وأسس تقديرها رد الحكم المطعون فيه بأن "هذه الاعتراضات قوامها مستندات أشار إليها المستأنف عليهم ولم يقدموها سواء أمام اللجنة أو المحكمة وقد أقامت اللجنة قرارها على واقع ما أخذت به من دفاتر المنشأة وتقرير عضو اللجنة الذي انتدبته للفحص" وهو مخالف للثابت في الأوراق إذ الثابت فيها أن مستندات الطاعنين وأوراقهم ودفاترهم كانت تحت يد المراقبة العامة لمكافحة التهريب بالمصاحبة وطلب الطاعنون ضم هذه الأوراق ومنها فواتير بإسم حسين عبيدي لإثبات أن المنشأة شركة واقع بين حسين عبيدي وأولاده الثلاثة وكلفت اللجنة المأموورية بتقديمها ولم تقدمها وهو ما حدا بهم إلى أن يطلبوا في مذكرتهم أمام محكمة أول درجة ضمها ورأت المحكمة أنها في غنى عنها واكتفت بقبول الدفع ، ولا وجه إذن لما قرره الحكم من أن اعتراضات الطاعنين "قوامها مستندات أشاروا إليها ولم يقدموها" لأنهم لم يمتنعوا عن تقديم أوراقهم ومستنداتهم ولكن المصلحة هي التي امتنعت عن تقديمها ، ولما قرره من أن اللجنة أقامت قضاءها "على واقع ما أخذت به من دفاتر المنشأة" لأن هذه الدفاتر لم تكن قد قدمت إليها .

وحيث إن هذا السبب مردود في الشق الأول منه بأن اللجنة رفضت طلب اعتبار المنشأة شركة واقع بين حسين عبيدى وأولاده الثلاثة بما فيهم حسين حسين عبيدى بقولها إنها "ترى رفض هذا الطلب لعدم تقديم أى مستندات تثبت وجود هذه المشاركة وحتى لو فرض وجود فواتير باسم حسين حسين عبيدى فإنها لا تكفى لإقناع اللجنة بوجود هذه المشاركة إذ أن هذه الفواتير باعتراف الطاعنين باسم حسين حسين عبيدى وحده ولا يمكن أن تنهض دليلا على وجود هذه المشاركة" ومردود في الشق الثانى بأنه يبين من قرار اللجنة أنها انتدبت أحد أعضائها لفحص دفاتر المنشأة بمراقبة مكافحة التهرب بالمصاحبة وقدم عضو اللجنة المنتدب محاضر فحص هذه الدفاتر وبحسب اللجنة أن تكون قد عولت على البيانات الواردة فيها .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٠ من مارس سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد / محمد فؤاد جابر نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمد مفراتي سالم ، وأحمد زكي محمد ، وأحمد أحمد الشامي ، وقطب فراج .

(٥٠)

الطعن رقم ٣٩ لسنة ٣٠ "أحوال شخصية" :

حكم . "عيوب الدليل" . "القصور" . "ما يعد كذلك" . وقف .
"إشهاد الوقف" . وصية . "انعقادها" .

ورقة صرفية متنازع عليها . قول الحكم إن مورثة الطاعنين تمسك في دفاعها بأن هذا المحرر إن لم يكن إشهاداً بوقف فهو وصية . رد الحكم على هذا الدفاع بأن المادة الثانية من القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ تشترط في الوصية أن يصدر بها إشهاد رسمي أو يحرر بها مقدر عرفي مصدق فيه على إمضاء الموصي بخطه ويوقع عليها بإمضائه وإلا كانت باطلة ، وأن شيئاً من ذلك لم يتحقق . بخالفة هذا الرد لما نصت عليه الفقرة الأخيرة من المادة الثانية من قانون الوصية بقولها هذه المخالفة تجبب بها الحكم عن مواجهة دفاع الطاعنين من أن المحرر المتنازع عليه مكتوب بجميعه بخط المتوفى وعليه إمضاءه . دفاع جوهرى من شأنه لوضح أن يتغير به وجه الرأى فى الدعوى . تصور .

متى كان الحكم المطعون فيه ، إذ انتهى فى قضائه إلى أن الورقة العرفية المتنازع عليها لا تعتبر "إشهاداً بوقف ولا الأطلاق المذكورة بها موقوفة سواء أكان عدم صدور الإشهاد لأمر واقع من المتوفى أو من غيره" قد قرر أن مورثة الطاعنين تمسك فى دفاعها بأن هذا المحرر إن لم يكن إشهاداً بوقف فهو وصية ورد على هذا الدفاع بأن "المادة الثانية من قانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ تشترط فى الوصية أن يصدر بها إشهاد رسمي أو يحرر بها مقدر عرفي مصدق فيه على إمضاء الموصي بخطه وموقع عليها بإمضائه فإذا لم تتم الوصية على هذا الوجه كانت باطلة ولم يتحقق شيء من ذلك ولم تتقدم المدعية بما يدل على وجود وصية ، " ، فإن الحكم

يكون قد خالف ما نصبت عليه الفقرة الأخيرة من المادة الثانية من قانون الوصية بقولها " وأما الحوادث الواقعة من سنة ألف وتسعمائة وإحدى عشرة الأفرنجية فلا تسمع فيها دعوى ما ذكر بعد وفاة الموصى إلا إذا وجدت أوراق رسمية أو مكتوبة جميعها بخط المتوفى وعليها إمضاءه كذلك تدل على ما ذكر ، أو كانت ورقة الوصية أو الرجوع عنها مصدقا على توقيع الموصى عليها " ، وقد تحجب بهذه المخالفة عن مواجهة دفاع الطاعنين من أن المحرر المتنازع عليه مكتوب بجميعه بخط المتوفى وعليه إمضاءه وتحقيقه وهو دفاع جوهري من شأنه أوضح أن يتغير به وجه الرأي في الدعوى ومن ثم يكون مشوبا بالقصور بما يستوجب نقضه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع على ما يبين من الحكم الطعون فيه وسائر أوراق الطعن تحصل في أن مورثة الطاعنين المرحومة زينب محمود حسين رفعت الدعوى رقم ١٧٣ سنة ٥٦ ك أمام محكمة القاهرة الابتدائية للأحوال الشخصية للمصريين وقالت في بيانها إن والدها المرحوم محمود حسين محمود وقف أطيانا زراعية مساحتها ١٠٣ ف و ٢٣ ط و ٦ س على نفسه مدة حياته ومن بعده يكون وقفا منصرفا ريعه لأولاده أحمد وعلى ومجد وزينب (مورثة الطاعنين) ثم من بعد أولاده الثلاثة الأول فلا أولاده حسب الفريضة الشرعية . . . ومن بعد ابنته زينب فلولديها كمال وسميحة بالسوية بينهما على أن ينتهى الوقف بانتهاء الطبقتين المذكورتين وذلك على النحو المفصل بكتاب وقفه العرفي ، وبتاريخ ١٩٤٧/٢/٢٢ تقدم الواقف بطلب إلى محكمة المنيا الشرعية لاستصدار إظهار وسمى بالوقف ، إلا أن المحكمة رفضت سماع الأشهاد لأنه لم يقدم ما يثبت إن الوقف لا يزيد على ثلث ماله ، فتظلم من هذا القرار ورفض تظلمه بتاريخ ١٩٤٧/٩/٣٠ وتوفي بعد ذلك بتاريخ ١٩٤٨/١/٩ فتأكد بذلك بطلان الوقف لعدم صدور إظهار وسمى به غير أن بطلان هذا التصرف لا أثر له في صحة كونه وصية بالمنافع وعلى هذا الأساس أقامت

الموثة الدعوى بطلب صحة الوصية وتفاذها في ريع الأطيان الموصى بها وتمكينها من وضع يدها على هذا النصيب ودفعت المطعون عليها الأولى الدعوى بأن إرادة المورث لم تنصرف إلى عقد وصية وإلا لعقدها بعد رفض طلبه بل ووقائع الحال تقطع بعدوله عن فكرته من حرمان أطفاله من معظم ثروته لصالح الراشدين من أولاده وقد قضى في هذه الدعوى برفضها بتاريخ ١٢/٤/١٩٥٨ تأسيساً على أن الوقف لا وجود له وبالتالي فلا محل للبحث في تحوله إلى وصية . طعن المورثة في هذا الحكم بطريق الاستئناف الذي تقيده برقم ٨٨ سنة ٧٥ ق استئناف القاهرة حيث قضى برفضه بتاريخ ٢٦/٦/١٩٦٠ . ولوفاة المورثة طعن ورثاها في هذا الحكم بطريق النقض ونظر الطعن أمام دائرة فحص الطعون بجلسته ٣٠/١/١٩٦٢ فقررت إحالته إلى هذه الدائرة حيث نظر بجلسته ١٢/١٢/١٩٦٢ وفيها أصر الطاعنون على طلباتهم وصحمت النيابة على رفض الطعن ولم يحضر أحد من المطعون عليهم ولم يبد دفاعاً ما .

وحيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن حاصل السبب الخامس أن الحكم المطعون فيه شابه قصور في التسيب فيما قرره من أن "المادة الثانية من قانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ تشترط في الوصية أن يصدر بها إشهاد رسمي أو يحرق بها عقد عرفي يصدق فيه على إمضاء الموصى بخطه ويوقع عليها بامضائه ، فإذا لم تتم الوصية على هذا الوجه كانت باطلة وهذا الذي أورده الحكم غير مطابق لنص هذه المادة في قولها . إلا إذا وجدت أوراق رسمية أو مكتوبة جميعها بخط المتوفى وعليها إمضاءه كما تخالف الثابت في الأوراق من أن المحرر محل النزاع مكتوب كله بخط المتوفى وعليه إمضاءه ولم يجحد أحد من الخصوم ذلك .

وحيث إن هذا النعي في محله ذلك أنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه بعد أن انتهى في قضائه إلى أن الورقة العرفية المتنازع عليها لا تعتبر إشهاداً بوقف ولا الأطيان المذكورة بها موقوفة سواء أكان مدم صدور الإشهاد لأمر واقع من المتوفى أو من غيره عاد فقرر أن مورثة الطاعنتين تتمسك في دفاعها بأن هذا المحرر إن لم يكن وقفاً فهو وصية ورد على هذا الدفاع بأن "المادة الثانية من قانون الوصية

رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ تشترط في الوصية أن يصدر بها إشهار رسمي أو يحرر بها عقد عرفي يصدق فيه على إمضاء الموصي بخطه ويوقع عليها بإمضائه فإذا لم تتم الوصية على هذا الوجه كانت باطلة ولم يتحقق شيء من ذلك ولم تتقدم المدعية بما يدل على وجود وصية " وهذا الذي رد به الحكم مخالف لما نصت عليه الفقرة الأخيرة من المادة الثانية من قانون الوصية بقولها " وأما الحوادث الواقعة من سنة ألف وتسعمائة وأحدى عشرة الأفرنجية فلا تسمع فيها دعوى ما ذكر بعد وفاة الموصي إلا إذا وجدت أوراق رسمية أو مكتوبة جميعها بخط المتوفى وعليها إمضاءه كذلك تدل على ما ذكر ، أو كانت ورقة الوصية أو الرجوع عنها مصدقا على توقيع الموصي عليها " وهذه المخالفة تلحق بها الحكم عن مواجهة دفاع الطاعنين من أن المهرر المتنازع عليه مكتوب بجميعه بخط المتوفى وعليه إمضاه وتحقيقه وهو دفاع جوهرى من شأنه لو صح أن يتغير به وجه الرأى فى الدعوى مما يجعله مشوبا بالقصور ويستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقى الأسباب .

جلسة ٢٠ من مارس سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد/ محمد قزاد جابر نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمد صفرائي سالم ، وأحمد زكي محمد ، وعبد المجيد يوسف الغايش ، وقطب عبد الحميد فراج .

(٥١)

الطعن رقم ٣ لسنة ٣٢ "أحوال شخصية" :

نسب . "ثبوته" . "طلاق" . "طلاق رجعي" . "طلاق بائن" .
حكم . "عيوب التدليل" . "القصور" . "ما يعد كذلك" .

كل طلاق يقع رجعياً إلا المكمل للثلاث والطلاق قبل الدخول أو على مال . الطلاق نظير
الابراء من مؤخر الصداق وثيقة العدة يعتبر طلاقاً بائناً . ثبوت أن الطاعنة أتت بالصغير لأكثر
من سنة من تاريخ هذا الطلاق . ادعائها بحصول زواج جديد بعد الطلاق المذكور . عدم
ثبوت هذا الادعاء . قضاء الحكم بثبوت نسب الصغير إلى الطاعن . تصوره ومخالفة للقانون .

متى كان الثابت في الدعوى أن الطلاق (الحاصل سنة ١٩٤٤) نظير الابراء من مؤخر
الصداق وثيقة العدة فإنه يكون طلاقاً بائناً طبقاً للسادة الخامسة من القانون رقم ٢٥
لسنة ١٩٢٩ التي تنص على أن "كل طلاق يقع رجعياً إلا المكمل للثلاث والطلاق
قبل الدخول والطلاق على مال ..." وإذا كان ذلك وكانت دعوى المطعون عليها
تقوم على ما تدعيه من حصول زواج جديد بينها وبين الطاعن بعد الطلاق
المذكور بعقد ومهر جديدين ولم تقدم وثيقة زواج رسمية أو عرقية تدل على
ذلك ، وكانت إقراراتها بحضور تحقيق النيابة وأمام محكمة أول درجة وإعلانات
الدعوى التي رفعتها على الطاعن تفيد عدم حصول هذا الزواج الجديد ، فإن الحكم
المطعون فيه إذ قضى بثبوت نسب الصغير (المولود سنة ١٩٥٠) إلى الطاعن يكون فضلاً
عن قصوره قد خالف القانون إذ تكون المطعون عليها قد أتت به لأكثر من
سنة من تاريخ الطلاق .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع تحصل على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن فى أن المطعون عليها رفعت على الطاعن الدعوى رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٧ أمام محكمة القاهرة الابتدائية للأحوال الشخصية طلبت فيها أخيرا الحكم لها بثبوت نسب الولد . . المولود فى ١٧/٥/١٩٥٠ للطاعن المرزوقة به منه على فراش الزوجية الصحيحة حيث تزوجها بعقد عرفى فى سنة ١٩٤١ وأنهما تصادقا على الزواج رسميا بتاريخ ٧ مايو سنة ١٩٤٤ ثم طلقها نظير الإبراء فى تاريخ التصديق على الزواج وقد تزوجها بعقد عرفى بعد شهر وخمسة أيام من تاريخ الطلاق المذكور وعاشرها معاشرة الأزواج حتى رزقت منه بالولد المشار إليه وقد أنكر الطاعن الدعوى ودفعها أولا بعدم السماع طبقا للسادة ١٥ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ لأنها أتت بهذا الولد بعد سنة من تاريخ الطلاق ثم دفعها ثانيا بعدم السماع لحلها من المال وبعد تقديم الأوراق وسماع البيئة الشرعية على إثبات الدعوى ونفيها حكمت المحكمة حضوريا فى ٢٩ يناير سنة ١٩٦١ . أولا — برفض ما دفع به المدعى عليه الدعوى . ثانيا — برفض الدعوى فاستأنفت المطعون عليها هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة وقيد استئنافها برقم ٣٨ سنة ٧٨ ق . وبتاريخ ١٩٦١/١٢/٣١ حكمت المحكمة حضوريا بإبطالان الحكم المستأنف وفى الموضوع بإثبات نسب الولد . . ابن المستأنفة للمستأنف عليه للأسباب المدونة بورقة الحكم فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض . وصرح الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت بتاريخ ٧ أكتوبر سنة ١٩٦٢ إحالته على هذه الدائرة وعند نظره صمم الطاعن على طلب نقض الحكم وطلبت المطعون عليها رفض الطعن وطلبت النيابة العامة فى مذكرتها قبول الطعن شكلا ونقض الحكم المطعون فيه فى خصوص السببين الأول والثانى من أسباب الطعن .

وحيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن مما يتعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه في السبب الأول من أسباب الطعن مخالفته للفقهاء والقانون وخلوه من الدليل ذلك أن المادة ٢٨٠ من اللائحة الشرعية تنص على تطبيق الراجح من مذهب الحنفية والراجح في مذهبهم أن النسب لا يثبت إلا بالفراش الناتج من زواج شرعي فإذا لم يوجد عقد الزواج وأنت المرأة بولد ممن تدعى أنه اتصل بها فإنه لا يثبت نسبه . ولما كانت المطعون عليها قد طلقت من الطاعن في ١٩٤٤/٥/٧ وكان طلاقها منه نظير الإبراء فلا تحمل له بعد ذلك إلا بعقد ومهر جديدين والولد المذكور ولد بعد الطلاق في ١٩٥٠/٥/١٧ ولم تدع المطعون عليها وجود هذا العقد وكل ما تدعيه أنه راجعها بعقد عرفي لم تقدمه والرجعة لا تصح بعد الطلاق البائن فيكون هذا الولد غير ثابت النسب وشهود المطعون عليها رغم قصور شهادتهم وتناقضها فإنها لا توافق الدعوى وتكذب ما تدعيه المطعون عليها .

وحيث إن هذا النعي في محله ذلك أنه يبين من الاطلاع على إشهاد الطلاق الصادر في ٧ من مايو سنة ١٩٥٠ أن الطلاق كان نظير الإبراء من مؤخر الصداق ونفقة العدة فيكون الطلاق بائنا طبقا للفقهاء وللادة الخامسة من القانون رقم ٢٥ سنة ٢٩ التي تنص على أن "كل طلاق يقع رجعيا إلا المكمل للثلاث والطلاق قبل الدخول والطلاق على مال ... " والمطعون عليها لم تقدم وثيقة زواج رسمية أو عرفية تدل على حصول عقد زواج بمهر جديد بين الطرفين بعد الطلاق المذكور ولما كان الثابت من الأوراق أن المطعون عليها قررت بمحضر تحقيق النيابة وأمام محكمة أول درجة أنه لم يحصل عقد زواج بينهما بعد أن طلقت في ١٩٤٤/٥/٧ وأنه بعد هذا الطلاق بنحو شهر وخمسة أيام أخبرها الطاعن بأن الطلاق الذي أوقعه عليها كان رجعيا وأنه ردها ثم كتب لها عقدا عرفيا وأنها لم تحضر مجلس العقد ولا تعرف الذي يشهد عليه ولم تطلع على هذا العقد وقد أعطته له ليستبدله بعقد رسمي وكان الثابت أيضا أن المطعون عليها لما أرادت الزواج بآخر سنة ١٩٥٤ قدمت لإشهاد الطلاق البائن كسوغ لهذا الزواج مما يؤيد إقراراتها بأنه لم يحصل عقد زواج بين الطرفين بعد الطلاق وأنها قررت في إعلانات الدعوى التي رفعتها على الطاعن وإيصالات النفقة الموقع عليها بمته أنها مطلقة

من الطاعن وبعضها لاحق في تاريخه لميلاد الولد المتنازع في نسبه وهذه الإقرارات المشار إليها والمؤيدة بالمستندات الرسمية وإعلانات الدماوى وإيصالات النفقة بعدم حصول زواج بين الطرفين تناقض دعواها بوجود عقد زواج شرعى بعد هذا الطلاق فضلا عن أنها لا تتلاقى مع ما استخلصته المحكمة من أقوال شهودها والقرائن التى ساقتها ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه فضلا عن قصوره قد خالف القانون إذ تكون المطعون عليها قد أتت بالولد لأكثر من سنة من تاريخ الطلاق ولم يثبت حصول زواج جديد بين الطرفين .

ومن حيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ولما تقدم يتعين نقض الحكم المطعون فيه بالنسبة لما قضى به من إثبات نسب الولد . . . للطاعن والحكم فى الموضوع برفض الدعوى .

جلسة ٢١ من مارس سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد / محمد هادي رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمد توفيق اسماعيل ،
وأميل جبران ، ولطفي مل ، وحافظ محمد بدرى .

(٥٢)

الطعن رقم ٢٣٨ لسنة ٢٧ القضائية :

(أ) نقض "الحصوم في الطعن" . "التدخل الانضمامي" .

لا يجوز التدخل في الطعن بالنقض بالانضمام إلى المطعون عليهم المختصين فيه إلا لمن
كان خصما في القضية التي صدر فيها الحكم المطعون فيه . لا يقبل طلب التدخل من دائن
استعمالا لحق مدينة المطعون عليه .

(ب) وكالة . "إنهاء الوكالة" . نقض "إجراءات نظر الطعن" .

إنهاء المطعون عليها توكيلا إلى محاميها . انعدام صفته في تقديم مذكرة أو في الحضور
عنها في الطعن . ادماؤه بعدم جواز الإنهاء لصدر الوكالة لصالح الغير دون رضا منه
مع عدم تقديمه دليلا على صحة هذا الادعاء . لا يجدى .

١ — لا يجوز التدخل في الطعن بالنقض — طبقا للمادة ١٤ من القانون ٥٧
لسنة ١٩٥٩ التي تقابل المادة ٤٣٥ من قانون المرافعات — بالانضمام إلى
المطعون عليهم المختصين فيه إلا لمن كان خصما في القضية التي صدر فيها الحكم
المطعون فيه ومن ثم فلا يقبل طلب التدخل من دائن استعمالا لحق مدينة المطعون
عليه طبقا للمادة ٢٣٥ من القانون المدني .

٢ — إذا كانت المطعون عليها قد أنهت توكيلا إلى محاميها فإنه لم تعد
له صفة في تقديم مذكرة أو الحضور عنها في الطعن ولو ادعى بعدم جواز إنهاء
الوكالة لصورها لصالح الغير وذلك دون رضا منه استنادا للمادة ٧١٥
من القانون المدني ، متى كان المحامي لم يقدم الدليل على صحة هذا الادعاء .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق ومماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الأستاذ أحمد زكي الشيتي أقر أمام هذه المحكمة بأن شركة ماترياديس المطعون عليها الأولى قد انتهت التوكيل الصادر منها إليه وذلك قبل أن يقدم مذكرته في هذا الطعن ومن ثم فلا تكون له صفة في تقديم هذه المذكرة عن المطعون عليها المذكورة أو الحضور عنها في الطعن ولا عبرة بما يقوله من أنه كان ملحوظا في هذا التوكيل أن الوكالة صادرة إليه أيضا لصالح جمعية الأعضاء الدائنين المنضمين لبورصة العقود مما يتمتع معه على شركة ماترياديس مما نصت المادة ٧١٥ من القانون المدني إنهاء الوكالة بغير رضا الجمعية صالفة الذكر أنه لم يقدم الدليل على صحة هذا القول وقد خلا التوكيل المقدم من الأستاذ الشيتي عن شركة ماترياديس مما يفيد ذلك .

وحيث إنه من طلب جمعية الأعضاء المنضمين التدخل في الطعن بوصفها دائنة لشركة ماترياديس واستعمالا منها لحق هذه المدينة وذلك طبقا للمادة ٢٣٥ من القانون المدني فإن هذا الطلب غير مقبول لأنه طبقا للمادة ١٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ التي تقابل المادة ٤٣٥ من قانون المرافعات لا يجوز التدخل في الطعن بالانضمام إلى المطعون عليهم المختصين فيه إلا من كان خصما في القضية التي صدر فيها الحكم المطعون فيه ولم تكن الجمعية خصما في ذلك الحكم .

جلسة ٢١ من مارس سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد المستشار الحسينى العوضى ، وبحضور السادة المستشارين : محمود القاضى ،
ومحمود توفيق اسماعيل ، ولطفى على ، وحافظ محمد بدوى .

(٥٣)

الطعن رقم ٧ لسنة ٢٨ القضائية :

دعوى . "وقف الحصومة" . حكم . "الأحكام القطعية" . "حجية الحكم بالوقف" .

الحكم بوقف الدعوى كدارات المحكمة تعليق أمر الفصل فيها على الفصل فى مسألة أخرى .
حكم قطعى لا يجوز العدول عنه دون أن يقوم الدليل على الفصل فى المسألة الأخرى التى يتوقف عليها
الحكم فى موضوع الدعوى . عدول المحكمة الاستئنافية عن حكم الوقف مع تمسك الخصم بحججه
ومدم قيام الدليل على البت فى المسألة الأخرى يعد إهدارا لحجية هذا الحكم .

تعليق أمر الفصل فى الدعوى على إجراء آخر ترى المحكمة ضرورة اتخاذه .
أو استيفائه والحكم بوقف الدعوى لهذا السبب حتى يتخذ هذا الإجراء أو يتم ،
يجعل حكم الوقف حكما قطعيا فيما تضمنه من مدم جواز الفصل فى موضوع الدعوى
قبل تنفيذ مقتضاه بحيث يمتنع على المحكمة معاودة النظر فى الموضوع دون أن يقدم
لها الدليل على تنفيذ ذلك الحكم . فإذا كانت المحكمة الاستئنافية قد عدلت عن
الحكم الصادر بوقف السير فى الاستئناف حتى يفصل فى مسألة أخرى وقضت
فى موضوع الاستئناف رغم تمسك الخصم بحجية حكم الوقف دون أن يقوم لديها
الدليل على البت فى تلك المسألة تنفيذا لحكم الوقف السابق ، فإن هذا العدول
يعد إهدارا لحجية حكم الوقف مما يعيب الحكم الاستئنافية بخالفه القانون ويستوجب
نقضه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل فى أن بعض عقارات وقف آمنة خاتون وفاطمة الزهراء قد نزع ملكيتها للنفعة العامة وأما باقىها وهو العقار الكائن بشارع الكومى قسم السيدة زينب فقد آل بطريق الاستبدال إلى طه عزت وعريان عطا الله نظير مبلغ ١٩٠٠٠ ج وأودعت جملة حصيلة ثمن البذل ومقدارها ٣٠٢٢٠ ج خزينة المحكمة ، وفى ٩ ديسمبر سنة ١٩٥١ قررت هيئة التصرفات بمحكمة مصر الشرعية فى المادتين ٤٨٥ و ٤٨٧ لسنة ١٩٥١ المرفوعتين من المطعون عليه الأول وسائر المستحقين فرز وتجنيب نصيب الخيرات فى مال البذل بحق الثلث وقسمة الباقي وقدره [الثلثان على المستحقين وفقا لأصل الاستحقاق وتعيين كل منهم ناظرا على نصيبه وحدد حق المطعون عليه الأول فى جملة مال البذل بمبلغ ٥٠٣٦ ج و ٦٦٤ م بما يوازى ٤ ط من ٢٤ ط وبعد أن صدر القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بإنهاء الوقف على غير الخيرات وجه طه عزت وعريان عطا الله إنذارا إلى قلم الكتاب بعدم صرف ثمن العقار المستبدل لوجود حقوق عليه للغير ، واستطلع قلم الكتاب الطاعنة (وزارة الأوقاف) عن رأيها فأندرتة بعدم صرف ثمن البذل المذكور لتعلق حقها به . وأقام المطعون عليه الأول على الطاعنة الدعوى رقم ٣٨٤٢ سنة ١٩٥٥ مستعجل القاهرة وخمنها الوقائع السابقة وطلب الحكم بأحقية فى صرف مبلغ ١٨٧٠ ج من خزينة المحكمة وهو ما يوازى حصته بواقع السدس فى مال بدل أحيان الوقف بعد استبعاد ثمن العقار المستبدل إلى طه عزت وعريان عطا الله ودفعت الطاعنة بوصفها ناظرة على أوقاف قنصوه الخسامة والعتبلى والحرمين الشريفين بأن حقها يتعلق بجميع مال البذل لما لتلك الأوقاف من حقوق الحكم والجدر على جميع عقارات وقف خاتون والزهراء التى صار

استبدالها وقضى في هذه الدعوى بعدم اختصاص القضاء المستعجل بنظرها . فأقام المطعون عليه الأول على الطاعنة دعوى الموضوع أمام محكمة القاهرة الابتدائية وقيدت لديها برقم ٤٧٠٤ سنة ١٩٥٥ وقال بها إن النزاع في حقوق الحكر والحدر ينصب على العقار الكائن بشارع الكومي والذي استبدل إلى طه عزت وعريان عطا الله نظير مبلغ ١٩٠٠٠ ج ولا يمتد هذا النزاع إلى مقاررات الوقف الأخرى التي تزعت ملكيتها بمال بدل قدره ١١٢٢٠ ج وطلب لذلك الحكم بأحقية إلى مبلغ ١٨٧٠ ج قيمة حصته في ذلك المبلغ الأخير لخروجه من دائرة المنازعة ، وبعد أن ضمت المحكمة الدعوى رقم ٣٤٨٢ سنة ١٩٥٥ مستعجل القاهرة بمستنداتها قضت في ١٥ أكتوبر سنة ١٩٥٦ للمطعون عليه بطلباته ، وأثبتت في حكمها أن من مستندات المدعى (المطعون عليه الأول) بتلك القضية المنضمة صورة فوتوغرافية مسجلة من قرار المحكمة الشرعية في المادتين ٤٨٥ و ٤٨٧ لسنة ١٩٥١ ويتضمن فرز وتجنيد حصة الطاعن في مال البديل ومقدارها ٥٠٣٦ ج و ٦٦٤ م ، ثم استندت فيما قضت به إلى أن هذا القرار قد أصبح نهائيا وتحدد فيه حق المدعى بنسبة ٤ ط من ٢٤ ط من جميع مال البديل فثبتت أحقيته إلى مبلغ ١٨٧٠ ج بواقع السدس من مبلغ ١١٢٢٠ ج وهو ثمن البديل من المقاررات التي لم تدع وزارة الأوقاف حقا عليها . واستأنفت الطاعنة هذا الحكم إلى محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ١٢٢٢ سنة ٧٣ ق واستندت فيما استندت إليه في استئنافها إلى أن ما قاله الحكم المستأنف من عدم منازعتها في مبلغ ١١٢٢٠ ج غير صحيح وفي ٩ يونيو سنة ١٩٥٧ قضت محكمة الاستئناف بوقف الدعوى حتى يفصل نهائيا بين طرفي الخصومة في ملكية المطعون عليه الأول لحصته التي يطالب بها - ثم عجلت الدعوى بناء على طلب المطعون عليه المذكور لحصوله على المستند المثبت لحصته وهو قرار المحكمة الشرعية في المادة ٤٨٥ سنة ١٩٥١ وطلبت الطاعنة إعادة القضية إلى الموقوف لعدم زوال سبب الإيقاف وذكرت أنها رفعت الدعوى بطلب إبطال ذلك القرار وفي ١٤ ديسمبر سنة ١٩٥٧ قضت المحكمة برفض الاستئناف وتأيد الحكم المستأنف . فقررت الطاعنة الطعن في ذلك الحكم بطريق النقض . وبعد استيفاء الإجراءات قدمت النيابة العامة مذكرة برأيها بطلب رفض الطعن وبجلسة ١٧ مايو سنة ١٩٦١ قررت دائرة فحص الطعون إحالة الطعن إلى هذه الدائرة .

وحدد لنظرة أمامها جلسة ۳۱ فبراير سنة ۱۹۶۳ وفيها صممت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إنه مما تنمى الطاعة على الحكم المطعون فيه مخالفته للقانون ذلك أنه عدل من الحكم الصادر في ۹ يونيو سنة ۱۹۵۷ بوقف الدعوى حتى يفصل نهائياً في ملكية المطعون عليه الأول حصته في مال البدل واستند في ذلك العدول إلى أن المطعون عليه المذكور قدم بعد تعجيل الدعوى قرار محكمة مصر الشرعية في مادة التصرفات ۴۸۵ لسنة ۱۹۵۱ المتضمن تحديد حصته في مال البدل مع أن المطعون عليه الأول كان قد أسس دفاعه أمام المحكمة الابتدائية على ذلك القرار كما قدمه ضمن مستنداته إلى محكمة الاستئناف قبل أن تصدر حكمها بوقف الدعوى . ولما صدر هذا الحكم ورفعت الطاعة دعواها إلى المحكمة المختصة بطلب بطلان قرار المحكمة الشرعية السالف ذكره بادر المطعون عليه بسحبه من ملف الاستئناف ثم طلب تعجيل الدعوى من الإيقاف وأعاد تقديم القرار ذاته إلى الملف بمقولة إنه المستند الذي علق عليه الوقف ورغم تمسك الطاعة بحجية الحكم بوقف الدعوى فقد اخطأ الحكم المطعون فيه إذ اعتبر أن سبب الوقف قد زال وقضى بناء على ذلك في الموضوع .

وحيث إن هذا النعي صحيح ذلك أنه يبين من الحكم الابتدائي أنه بني قضاءه بأحقية المطعون عليه الأول إلى حصته في مال البدل على القرار الصادر من محكمة مصر الشرعية في مادتي التصرفات رقم ۴۸۵ و ۴۸۷ سنة ۱۹۵۱ والذي كان مودعاً بملف الدعوى ، كما يبين من الأوراق أن المطعون عليه المذكور قدم إلى محكمة الاستئناف في ۷ فبراير سنة ۱۹۵۷ صورة رسمية من القرار الشرعي المشار إليه ، ثم قضت المحكمة في ۹ يونيو سنة ۱۹۵۷ بوقف الدعوى حتى يفصل نهائياً في ملكية المطعون عليه الأول حصته في مال البدل وقد أحالت المحكمة في أسبابها عند بيان وقائع الدعوى إلى ما ورد بشأنها في الحكم الابتدائي المتضمن تقديم قرار المحكمة الشرعية المشار إليه وأسست قضاءها بوقف الدعوى على " أن وزارة الأوقاف (الطاعة) تنازع المستأنف عليه (المطعون عليه الأول) في ملكيته للنصيب الذي يطالب باستلام ثمنه وتدعى أن هذا النصيب يتعلق به حقوق لأوقاف قفصوه والحرمين والعتبلى على أساس أن لهذه الأوقاف

حقوق حكر وجدر مستندة في ذلك على حجة وقف آمنه خاتون وفاطمة الزهراء
المقدمة بملف الدعوى ... وأنها مزمنة رفع دعوى لإثبات هذه الحقوق " مما
يقطع بأن قرار المحكمة الشرعية الصادر في المادتين ٤٨٥ و ٤٨٧ لسنة ١٩٥١
كان تحت نظر المحكمة حين قضت بوقف الدعوى ولما كان يبين من الأوراق
أن المطعون عليه الأول قد عجل الدعوى من الإيقاف ثم أودع بها مستنداته
ومن بينها قرار المحكمة الشرعية المشار إليه والسابق تقديمه منه إلى المحكمة قبل
الحكم بوقف الدعوى وقد عدل الحكم المطعون فيه عن الوقف وقضى في موضوع
الدعوى استنادا إلى ما قاله من " أن المستأنف عليه الأول (المطعون عليه
الأول) قدم الحكم الشرعي الصادر في المادتين ٤٨٥ و ٤٨٧ لسنة ١٩٥١ ...
وأنه يبين من هذا الحكم المقدم بعد التعجيل أن نصيب المستأنف عليه محدد
بحكم انتهاء حائز لقوة الشيء المحكوم فيه فيكون السبب الذي من أجله أوقفت
الدعوى قد زال أثره ولاداعي لإعادة القضية إلى الموقوف حيث إن هذا السبب
قاطع في تحديد نصيب المستأنف عليه " ولما كان تعليق أمر البت في الدعوى
على إجراء آخر ترى المحكمة ضرورة اتخاذها أو استيفائه ووقف الفصل فيها لهذا
السبب حتى يتخذ هذا الإجراء أو يتم — يجعل حكم الوقف الصادر في هذا
الشان حكما قطعيا فيما تضمنه من عدم جواز الفصل في موضوع الدعوى قبل
تنفيذ مقتضاه ويتعين على المحكمة احترامه وعدم معاودة النظر في هذا الموضوع
دون أن يقدم لها الدليل على تنفيذ ذلك الحكم . لما كان ذلك ، فإن عدول
المحكمة الاستئنافية عن حكم الإيقاف وفصلها في موضوع الاستئناف ، رغم
تمسك الطاعنة بحجية حكم الوقف حتى يفصل في النزاع على استحقاق مال البديل
ودون أن يقوم لديها الدليل على البت في ذلك النزاع تنفيذ حكم الوقف
للسابق — إهدار لحجية ذلك الحكم مما يعيب الحكم المطعون فيه بخالفة القانون
ويستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقي الأسباب .

جلسة ٢١ من مارس سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد / محمود عباد رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمود القاضي ،
واميل جبران ، ولطفي علي ، وحافظ محمد بدوي .

(٥٤)

الطعن رقم ٢٥ لسنة ٢٨ القضائية :

(١) نقض . ” التقرير بالطعن ” . بطلان .

يحصل الطعن بالنقض بتقرير في قلم كتاب محكمة النقض موقع عليه من محام مقبول أمامها وموكل من الطاعن وإلا كان الطعن باطلا . تنقض المحكمة به من تلقاء نفسها .

(ب) نقض . ” إعلان الطعن ” . إعلان . ” إعلان أوراق المحضرين ” .

وجوب إثبات المحضر في ورقة الإعلان إقامة المخاطب منه مع المعلن إليه ، المسألة في هذه الحالة شرط لصحة الإعلان . إعلان الطعن إعلانا صحيحا في المواد المحددة قانونا إجراء جوهري يترتب على إغفاله البطلان .

(ج) دعوى . ” إجراءات نظر الدعوى ” . ” تقرير التلخيص ” . استئناف .
” الحكم في الاستئناف ” بطلان .

وجوب إحالة القضية للرافعة بتقرير من قاضي التحضير وتلاوته قبل بدء المرافعة . إغفال هذا الإجراء يبطل الحكم . أخذ الحكم الاستئنافي بأسباب الحكم الابتدائي وتأنيده رغم بطلانه . ينبغي على ذلك بطلان الحكم الاستئنافي .

١ — يحصل الطعن بالنقض — طبقا للسادة ٤٢٩ من قانون المرافعات —
بتقرير يكتب في قلم كتاب محكمة النقض ويوقعه المحامي المقبول أمامها الموكل من الطاعن ، فإذا لم يحصل الطعن على هذا الوجه كان باطلا وحكمت المحكمة من تلقاء نفسها ببطلانه (*) .

(*) راجع نقض ١٩٦٢/١٢/٢٠ بمجموعة المكتب الفني س ١٣ ص ١١٨٥ .

٢ - توجب المادة ١٢ من قانون المرافعات على المحضر إثبات بيان أن المخاطب معه يقيم مع المعلن إليه ذلك أن المساكنة في هذه الحالة شرط لصحة الإعلان ومن ثم فإذا أغفل المحضر هذا البيان في إعلان الطعن وكان إعلان الطعن إعلانا صحيحا في الميعاد الذي حددته المادة ١١ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ الصادر في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض من الإجراءات الجوهرية التي يترتب على إغفالها البطلان فإن الطعن يكون غير مقبول شكلا (*)

٣ - لما كانت المادة ١١٦ من قانون المرافعات توجب إحالة القضية إلى جلسة المرافعة بتقرير من قاضي التحضير يلخص فيه موضوع الدعوى وطلبات الخصوم وأسانيد كل منهم ودفعهم ودفاعهم وما أصدره من قرارات مع تلاوة هذا التقرير في الجلسة قبل بدء المرافعة فإن محكمة الدرجة الأولى إذا أغفلت هذا الإجراء الواجب قانونا كان حكمها باطلا . وإذا كان الحكم الاستئنافي قد أحال في أسبابه فيما يتعلق ببيان وقائع الدعوى إلى ما هو وارد بشأنها في الحكم الابتدائي وأقر أسباب ذلك الحكم وأيده رغم بطلانه فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أيد حكما باطلا وأحال إلى عدم مما يبطله .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع على ما بين من الحكم المطعون فيه وغيره من أوراق الطعن تحصل في أن السيدة أجيه مرقص سوريال ، بصفتها قيمة على المحجور عليه زكي بشاوه سلامه - مورث المطعون عليهم - أقامت أمام محكمة القاهرة الابتدائية الدعوى رقم ١٨٥٠ لسنة ١٩٤٥ طالبة الحكم بإلزام المرحوم أمين رزق سوريال - مورث الطاعنين - بأن يدفع إليها بصفتها المذكورة مبلغ ١٠٨٢ جنيها و٤٢٦ مليا - وبتاريخ ١٩٥٤/٤/٣ حكم لها بطلباتها استأنف الطاعنون هذا الحكم أمام محكمة القاهرة بالاستئناف رقم ٩٥٠ سنة ٧٣ ق وكان

(*) راجع تقض ١٩٦٢/٥/٢٢ بمجموعة المكتب الفني من ١٣ ص ٦٥٨ .

من بين الأسباب التي بنوا عليها استئنافهم قولهم إن الحكم المستأنف باطل لعدم دوره دون تلاوة تقرير تلخيص بل دون أن يوضع - أصلا - تقرير تلخيص - وبتاريخ ١٩٥٧/٢/٢٨ حكمت المحكمة (بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف) طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض للأسباب المبينة بالتقرير وقدمت النيابة العامة مذكرة طلبت فيها الحكم برفض الطعن وقد عرض الطعن على دائرة فحص الطعون وبتاريخ ١٩٦١/١٢/٣٠ قررت إحالته إلى هذه الدائرة - لم تقدم مذكرة من المطعون عليهم ، وأودعت النيابة العامة مذكرة تكميلية - ولدى نظر الطعن أمام هذه الدائرة صمم الطاعنون على طلباتهم وصممت النيابة العامة على رأيها الذي أبدته في مذكرتها .

وحيث إن النيابة العامة دفعت في المذكرة المقدمة منها بعدم قبول الطعن شكلا بالنسبة للطاعن الرابع جورجى وزق سور يال لعدم تقديم توكيل صادر منه للحامى المقرر بالطعن .

وحيث إن هذا الدفع في محله ، ذلك أنه يبين من الإطلاع على الأوراق أنه لم يقدم بها توكيل صادر من الطاعن الرابع ، جورجى وزق سور يال للحامى المقرر بالطعن - ولما كان ذلك ، وكانت المادة ٢٩٤ مرافعات - التي كان معمولاً بها وقت حصول الطعن - توجب أن يحصل الطعن بتقرير يكتب في قلم كتاب محكمة النقض ويوقعه المحامى المقبول أمامها الموكل عن الطالب - فإذا لم يحصل الطعن على هذا الوجه كان باطلاً وحكمت المحكمة من تلقاء نفسها ببطلانه - فإن الطعن من الطاعن المذكور يكون باطلاً ، ويتعين لذلك الحكم بعدم قبوله شكلا بالنسبة إليه .

وحيث إن النيابة العامة دفعت أيضاً في المذكرة المقدمة منها ، بعدم قبول الطعن شكلا بالنسبة للطاعنون عليها السابعة - بديعة زكى بشاره - لأن المحضر لم يثبت في ورقة إعلانها بتقرير الطعن أن نجلها الذى خاطبه لغيابها وقت الإعلان يقيم معها في حين أن هذا البيان واجب لصحة الإعلان ويترتب على إغفاله بطلان الإعلان .

وحيث إن هذا الدفع في محله أيضا ذلك أنه يبين من الاطلاع على أصل ورقة إعلان الطعن أن المحضر أثبت فيه أنه أعلن السيدة بديعة زكي بشارة المطعون عليها السابعة (مخاطبا بنجلها الأستاذ صفوت صديق لغيابها الآن) — ولم يثبت أن بنجلها المذكور ساكن معها ، حالة أن المساكنة في مثل هذه الحالة شرط لصحة الاعلان عملا بمحكم المادة ١٢ مرافعات — ولما كان ذلك ، وكانت المادة ١٢ مرافعات توجب على المحضر إثبات هذا البيان في ورقة الاعلان فإن إغفال ذلك مما يترتب عليه بطلان الاعلان عملا بالمادة ٢٤ من قانون المرافعات — وإذا كان إعلان الطعن للمطعون عليه ، إعلانا صحيحا في الميعاد الذي حددته المادة ١١ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ الصادر في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض من الإجراءات الجوهرية التي يترتب على إغفالها البطلان فإنه يتعين لذلك الحكم بعدم قبول الطعن شكلا بالنسبة للمطعون عليها المذكورة .

وحيث إن الطعن فيما عدا ذلك قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن مما ينمى الطاعنون على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب ذلك أنهم طلبوا أمام محكمة الاستئناف القضاء ببطلان حكم محكمة الدرجة الأولى له بدوره من غير تلاوة تقرير التلخيص ، ومن غير أن يوضع أصلا — تقرير التلخيص — وقد قضى الحكم المطعون فيه برفض هذا الطلب استنادا إلى أنهم أثاروه دون أن يقدموا ما يثبت ، وإلى أنهم ذكروا أن التقرير تلى في إحدى الجلسات ولم يتل في الجلسة التالية لتغيير الهيئة ، ولم يتقدموا بما يدل على ذلك — هذا في حين أنهم — الطاعنين — كانوا قد ركنوا في إثبات صحة طلبهم إلى ملف القضية الابتدائية ، ولم يذكروا شيئا مما عزاه إليهم الحكم المطعون فيه وأورده دون أن يكون له سند في الأوراق

وحيث إنه يبين من الإطلاع على الصورة الرسمية لمحاضر الجلسات التي تداولت فيها القضية أمام محكمة الدرجة الأولى ، والمودعة ملف هذا الطعن ، أن القضية نظرت أخيرا أمام قاضي التحضير في جلسة ١٩٥٢/١٠/٢١ ثم أحيلت للرافعة وحكم فيها في جلسة يوم ١٩٥٤/٤/٣ — وقد خلت محاضر الجلسات وكذلك خلا الحكم من أية إشارة إلى تلاوة تقرير التلخيص — ولما كان ذلك ، وكانت المادة ١١٦

من قانون المرافعات توجب أن تكون إحالة القضية الى جلسة المرافعة بتقرير من قاضي التحضير يلخص فيه موضوع الدعوى وطلبات الخصوم وأسانيد كل منهم ودفعهم ودفاعهم وما أصدره في القضية من قرارات وأن يتلى هذا التقرير في الجلسة قبل بدء المرافعة — فان محكمة الدرجة الأولى وقد أغفلت هذا الإجراء الواجب قانونا يكون حكمها من أجل ذلك — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — مشوبا بالبطلان .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على صورة صحيفة الاستئناف الرسمية المودعة ملف الطعن ، أن الطاعنين استأنفوا حكم محكمة الدرجة الأولى ، وكان من بين الأوجه التي بنوا عليها استئنافهم ، بطلان الحكم لصدوره من غير تلاوة تقرير التلخيص بل ومن غير أن يوضع — أصلا — تقرير تلخيص ، واستندوا في إثبات هذا الوجه من أوجه الاستئناف الى ما هو ثابت بملف القضية الابتدائية — ولما كان الحكم المطعون فيه قد بني قضاءه برفض هذا الوجه من أوجه الاستئناف على ما ورد به من أن الطاعنين لم يقدموا دليلا عليه ، في حين أن ملف القضية الابتدائية الذي استندوا اليه في الإثبات كان تحت نظر المحكمة ، فان هذا الحكم يكون قد أقام قضاءه في هذا الخصوص على ما يخالف الثابت في الأوراق ، من أن تقرير التلخيص لم يتل ، وبذلك يكون مشوبا بالقصور في التسيب — ولما كان الحكم المطعون فيه أحال في أسبابه فيما يتعلق ببيان وقائع الدعوى الى ما هو وارد في شأنها بالحكم الابتدائي وذكر أنه يقر أسباب ذلك الحكم ، وقد بني عليها قضاءه وانتهى في منطوقه الى تأييد الحكم المستأنف رغم بطلانه على ما سلف بيانه — فانه — الحكم المطعون فيه — يكون قد أيد حكما باطلا وأحال على عدم مما يبطله ويتعين لذلك نقضه .

جلسة ٢١ من مارس سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد المستشار الحسنى العوضى ، وبحضور السادة المستشارين : محمود القاضى ، وأميل جبران ، ولطفى على ، وحافظ محمد بدوى .

(٥٥)

الطعن رقم ٢٥٩ لسنة ٢٨ القضائية :

(١) حوادث طارئة . "نطاق نظرية الحوادث الطارئة" . "العقود التبادلية" .

لا يشترط فى انطباق نظرية الحوادث الطارئة أن تكون الالتزامات المتبادلة متراخية التنفيذ على وجه التقابل إلى ما بعد الحادث الطارئ . يكفى وجود التزام على أحد العاقدين لم يتم تنفيذه وصيرورته بالحدث الطارئ مرهقا للدين .

(ب) حوادث طارئة . "تطبيق نظرية الحوادث الطارئة" . "شرط الإرهاق" . "مناطه" . حكم . "عيوب التدليل" . "قصور" . "ما يمد كذلك" .

يشترط فى الإرهاق الذى يعيب المدين فى تنفيذ التزامه من جراء الحادث الطارئ أن يكون من شأنه تهديد المدين بخسارة فادحة . الخسارة المألوفة فى التعامل لا يعتد بها . تمسك الدائن بأن هبوط أسعار الأطنان الزراعية لا يهدد المدين بخسارة فادحة بل يعتبر من قبيل الخسارة المألوفة والتفاوت المعتاد فى الأسعار . دفاع جوهرى . إغفاله يعيب الحكم بالقصور .

١ - لا يشترط - فى تطبيق الفقرة الثانية من المادة ١٤٧ من القانون المدنى - أن تكون الالتزامات المتبادلة متراخية التنفيذ على وجه التقابل إلى ما بعد الحادث الطارئ بل يكفى وجود التزام على أحد العاقدين متراخى التنفيذ إلى ما بعد الحادث الطارئ ثم صار مرهقا للمدين ، دون ما اعتبار يكون الالتزام المقابل قد تم تنفيذه أو كان تنفيذه متراخيا كذلك .

(*) راجع قض ١٩٦٣/١/٣ فى الطعن رقم ٢٦٣ لسنة ٢٦ فى بالمدد الحالى ص ٢٧ رقم ٣

٢- لما كان نص المادة ١٤٧/٢ من القانون المدني يستلزم في الإرهاق الذي يصيب المدين في تنفيذ التزامه من جراء الحادث الطارئ — أن يكون من شأنه تهديد المدين بخسارة فادحة فإن الخسارة المألوفة في التعامل لا يعتد بها، فإذا كان الحكم المطعون فيه إذ قضى بتخفيض ثمن الأطنان المباعة، لم يلق بالآ إلى ما دفع به الطاعن من أن هبوط أسعار الأطنان الزراعية موضوع الطعن لا يجعل التزام المدين صريحا ومهددا بخسارة فادحة بل يعتبر من قبيل الخسارة المألوفة والتفاوت المعتاد في الأسعار، فإنه يكون قد أغفل البحث في دفاع جوهرى لو ثبت لتغير به وجه الرأى فى الدعوى، ويكون الحكم قد عاره البطلان لقصور أسبابه بما يستوجب نقضه.

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تتحصل — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — فى أن الطاعن رفع على المطعون عليهما الدعوى رقم ٤٢٨ سنة ١٩٥٣ كلى أمام محكمة القاهرة الابتدائية طالبا الحكم بإلزامهما متضامنين : أولا — بمبلغ ٢٩٠ جنيها و ٢٨٨ مليا قيمة القسطين المستحقين لمصاحبة الأملاك الأميرية حتى ١٩٥٢/٩/٣٠ ووجوب أداء جميع الأقساط التى تستحق لتلك المصاحبة مستقبلا فى موافقتها حتى تسدد دينها وقدره ١٦٤٢ جنيها و ٤٣٠ مليا . ثانيا — بمبلغ ٣٠٠٨ جنيهاً باقى ثمن العقار المباع منه لهما والفوائد القانونية من تاريخ المطالبة القضائية حتى السداد . ثالثا — بمصروفات الدعوى ومقابل أتعاب المحاماة قائلا فى تبيان دعواه إنه بموجب عقد بيع مؤرخ ٨ من يوليو سنة ١٩٥٢ باع إلى المطعون عليهما ٤١ ف و ١ ط و ١١ من أرضا زراعية كائنة بكفر سعد مركز مشربين آلت إليه بطريق الشراء من مصاحبة الأملاك لقاء ثمن قدره ٩٦٥٠ جنيها دفع منها مبلغ ٤٣٢٠ جنيها عند التوقيع على العقد وتعهد

المطعون عليهما بدفع مبلغ ٦٨٠ جنيها في ١٨ من يوليو سنة ١٩٥٢ كما تعهدا بدفع باقي الثمن وقدره ٣٠٠٨ جنيها على ثلاثة أقساط الأول وقدره ١٠٠٨ جنيها في أول نوفمبر سنة ١٩٥٢ والثاني وقدره ألف جنيه في يونيو سنة ١٩٥٣ والثالث وقدره ألف جنيه في أول فبراير سنة ١٩٥٤ واشترط في العقد أن التأخير في دفع أى قسط في ميعاده يستتبع استحقاق باقي الأقساط ولما كانت الأطنان المبيعة محملة بدين لمصلحة الأملاك قدره ١٦٤٢ جنيها و ٤٣٠ مليا مقسطة على عدة سنوات تنتهى في سنة ١٩٦٥ فقد قبل المطعون عليهما دفع هذا المبلغ إلى الطاعن حتى يتسنى لهذا الأخير التوقيع على العقد النهائي وإلا فإن المطعون عليهما يحلان محل الطاعن في جميع التزاماته قبل مصلحة الأملاك واستطرد الطاعن قائلا إن المطعون عليهما لم يدفعوا القسطين اللذين استحقا لمصلحة الأملاك كما لم يدفعوا القسط الأول من مؤجل الثمن ومن ثم رفع دعواه طالباً الحكم بالطلبات المنوه عنها — رد المطعون عليهما بأن رفعا على الطاعن الدعوى رقم ٩٤٥ سنة ١٩٥٣ كلى مصر طلبا فيها فسخ عقد البيع ورد الثمن مع تعويض قدره ستائة جنيه ثم عدلا طلبهما إلى الحكم باعتبار ثمن الفدان من الأرض المبيعة مبلغ ثمانين جنيها إعمالاً لنص المادة ١٤٧ من القانون المدنى واستنادا إلى أن صدور قانون الإصلاح الزراعى وما ترتب عليه من تحديد القيمة الإيجارية للأراضى الزراعية أدى إلى انخفاض قيمة الأراضى الزراعية وإحداث تغيير في الظروف الاقتصادية العامة مما اضحى معه التزامهما مرهقا إرهابا يستأهل رده إلى الحد المعقول تطبيقاً لنظرية الظروف الطارئة — وبحكمة الدرجة الأولى ضمت الدعويين معا ثم قضت في ٦ من ديسمبر سنة ١٩٥٤. بنسب مكتب الخبراء لتقدير ثمن مثل الأطنان المتعاقد عليها وقت التعاقد ثم تقديرها في ظل قانون الإصلاح الزراعى وبعد أن قدم الخبير تقريره الذى قدر فيه قيمة الفدان من الأطنان المبيعة بمبلغ ٢٣٥ جنيها عند التعاقد وبمبلغ ١٥٠ جنيها في ظل قانون الإصلاح الزراعى قضت في ٢٦ من فبراير سنة ١٩٥٧ . أولا — برفض الدعوى رقم ٤٢٨ سنة ١٩٥٣ مع إلزام رافعها بالمصاريف الخاصة بها مع المقاصة في أتعاب المحاماة . ثانيا — في الدعوى رقم ٩٤٥ سنة ١٩٥٣ باعتبار ثمن الأطنان المبيعة بعقد البيع المؤرخ ١٩٥٢/٧/٨ هو مبلغ ٦١٥٩ جنيها و ١١٥ مليا على أساس أن ثمن الفدان ١٥٠ جنيها وعلى أن يستمر البائع في سداد أقساط الثمن الموجهة إلى مصلحة

الأملك الأميرية حتى يصبح الباقي لتلك المصلحة هو مبلغ ١١٥٩ جنيها و ١١٥ مليا ثم يقوم المشتريان بالسداد مباشرة إلى مصلحة الأملك دون دخل للبائع والزم كل من طرفي الدعوى بحجز من مصاريفها معادل لما خسره كل منهما مع المقاصة في أتعاب المحاماة ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات — رفع الطاعن استئنافا عن هذا الحكم قيد برقم ٣٣٥ سنة ٧٤ قضائية ومحكمة استئناف القاهرة قضت في ١١ من مايو سنة ١٩٥٨ بقبول الاستئناف شكلا وفي موضوعه بتعديل قيمة ثمن الأطنان التي قدرها الحكم المستأنف وجعلها ٧٩٠٥ جنيها وتأييده فيما عدا ذلك مع إلزام المستأنف عليهما بمصروفات الاستئناف بنسبة الفرق بين الحكم المستأنف وهذا الحكم مع المقاصة في أتعاب المحاماة تاد المستأنف إلى محكمة الاستئناف بإعلان مؤرخ في ٢٠ من مايو سنة ١٩٥٨ أعلنه إلى المستأنف عليهما طالبا إلزامهما بقبول هذا الطلب شكلا وفي الموضوع : أولا — بإلزام المستأنف عليهما متضامين بدفع مبلغ ١٢٦٣ جنيها والفوائد بسعر ٤٪ من تاريخ المطالبة الرسمية حتى الوفاء والمصاريف المناسبة ومقابل أتعاب المحاماة عن الدرجتين . ثانيا — إلزامهما متضامين بدفع مبلغ ٢٩٠ جنيها و ٣٨٨ مليا قيمة القسطين المستحقين لمصلحة الأملك حتى ١٩٥٢/٩/٣٠ وإلزامهما بدفع باقي الأقساط لغاية وفاء مبلغ ١٦٤٢ جنيها و ٤٣٠ مليا مع فوائده القانونية من تاريخ المطالبة الرسمية مع إلزامهما بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة عن الدرجتين قائلا في بيان ذلك إن الحكم الصادر من محكمة الاستئناف لم يتضمن قضاء بالإلزام يمكن تنفيذه كما أنه أغفل الحكم بفوائد باقي الثمن من تاريخ المطالبة القضائية كما أغفل الفصل في طلب الحكم بمبلغ ٢٩٠ جنيها و ٣٨٨ مليا بما يقتضي العودة لنفس المحكمة للحكم بهذه الطلبات إعمالا لنص المادة ٣٦٨ من قانون المرافعات — ومحكمة الاستئناف استنادا منها إلى نص المادة ٣٦٤ من قانون المرافعات قضت في ١٩٥٨/٦/٢٢ بحضورها بجعل منطوق الحكم الاستئنافي الصادر من هذه المحكمة بتاريخ ١١ من مايو سنة ١٩٥٨ على النحو الآتي بعد جملة وجعلها ٧٩٠٥ جنيها يضاف عبارة وإلزام المستأنف عليهما بأن يدفع متضامين إلى المستأنف مبلغ ١٢٥٨ جنيها و ٥٤٠ مليا وأن يسددا إلى مصلحة الأملاك مبلغ ١٦٤٢,٤٦٠ جنيها مقسطا بفوائده والمصاريف المناسبة لما قضى به وإلزام المستأنف بمصاريف هذا الطلب والمقاصة في أتعاب المحاماة طعن الطاعن

في هذين الحكمين بطريق النقض وبعد استيفاء الإجراءات قدمت النيابة العامة مذكرة طلبت فيها رفض الطعن ومرض الطعن على دائرة خص الطعون فقررت إحالته إلى دائرة المواد المدنية والتجارية وبالجلسة المحددة لنظره أصررت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ذلك أنه قضى بتطبيق نص المادة ٢/١٤٧ من القانون المدني على عقد البيع المؤجل فيه بعض الثمن مع أن هذا النص استثناء من الأصل وهو أن العقد شريعة المتعاقدين مما يجب تفسيره على ضوء الظروف والاعتبارات التي دعت إلى الأخذ به وهي حالة تغير الظروف في العقود المؤجلة التنفيذ بطبيعتها وهي عقود التوريد والاستصناع كما أنه في نطاق تطبيق هذه المادة لا يمكن اعتبار قانون الإصلاح الزراعي حادثا طارئا في خصوص الأطنان المبيعة قبل الثورة والمؤجل بعض ثمنها إلى ما بعدها وليس أدل على ذلك من أن المشرع أصدر القانون رقم ٤٥٢ لسنة ١٩٥٤ بعد مضي عام من صدور قانون الإصلاح الزراعي لمواجهة حالة الأطنان المستولى عليها من الحكومة بثمن حكى يقل كثيرا عن ثمنها وقت التعاقد إذ لو أن المشرع رأى أن الحالات الأخرى في حاجة إلى تدخله لماتخلف عن أن يكون ذلك التشريع شاملا لعقود البيع بصفة عامة كما أن المشرع ما كانت به حاجة إلى إصدار هذا التشريع لو أن المادة ٢/١٤٧ المنوه عنها كانت تنطبق على عقود البيع المؤجل فيها بعض الثمن - ومن جهة أخرى فإن تطبيق المادة المذكورة يقتضي حتما وجود الترامات متبادلة متراخية التنفيذ حتى إذا ما وقع الحادث الطارئ وترتب عليه إخلال بالتوازن الاقتصادي للعقد أمكن إعمال الجزء المترتب على النص برد الالتزام المرهق إلى الحد المعقول وذلك بانقاص الالتزام المرهق وزيادة الالتزام المقابل حالة ارتفاع الأسعار - والعكس إذا انخفضت تحقيا للعدالة التي تقوم عليها نظرية الظروف الطارئة - ولا يتصور إعمال هذا الجزء على حالة الطاعن الذي سلم الأطنان المبيعة فعلا قبل الحادث الطارئ وكان بعض الثمن مؤجلا إلى ما بعده .

ومن حيث إن هذا النعي مردود بأن الفقرة الثانية من المادة ١٤٧ من القانون المدني تنص على أنه " ومع ذلك إذا طرأت حوادث استثنائية عامة لم يكن

م . (٢٣) . م

في الوسع توقعها وترتب على حدوثها أن تنفيذ الالتزام التعاقدى وإن لم يصبح مستحيلا صار مرهقا للمدين بحيث يهدده بنحسارة فادحة جاز للقاضى تبعا للظروف وبعد الموازنة بين مصلحة الطرفين أن يرد الالتزام المرهق الى الحد المعقول ويقع باطلا كل اتفاق على خلاف ذلك" ويبين من هذا النص أن المشرع باطلاقه التعبير بالالتزام التعاقدى لم يخصص منه نوعا بعينه بل أورد النص بصيغة مطلقة تتسع لتطبيق نظرية الظروف الطارئة على جميع العقود التى يفصل بين ابرامها وبين تنفيذها فترة من الزمن يطرأ خلالها حادث استثنائى عام غير متوقع يؤدى الى جعل تنفيذ الالتزام مرهقا للمدين إرهابا يجاوز حد السعة — ومن ثم فإن هذه النظرية تنطبق على عقود المسدة ذات التنفيذ المستمر أو الدورى كما تنطبق على العقود الفورية التى يتفق فيها على أجل لاحق لتنفيذ بعض التزامات العاقدين — وذلك لتحقيق حكمة التشريع فى الحالتين وهى إصلاح ما اختل من التوازن الاقتصادى للعقد فى الفترة ما بين ابرامه وتنفيذه نتيجة للظروف الاستثنائية التى طرأت خلال هذه الفترة وذلك برفع العنت عن المدين تمكينا له من تنفيذ التزامه دون إرهاب كبير وهذا الاختلال كما قد يحدث فى الالتزامات التى تنفذ بصفة دورية أو مستمرة فانه يحدث أيضا فى الالتزامات المؤجلة التنفيذ — ولا يقدح فى تطبيق نظرية الظروف الطارئة على عقود البيع المؤجل فيها الثمن كله أو بعضه أن إرجاء دفع الثمن إنما قصد به تيسير التنفيذ على المشتري فلا ينبغى أن يضار به البائع ذلك أن الأجل أمر ملحوظ فى التعاقد على الصفقة أصلا لولاه ما يمكن البائع من ابرام العقد بالثمن المتفق عليه فيه فلا يعتبر والحال كذلك تأجيل تنفيذ التزام المشتري بدفع الثمن تفضلا من البائع كذلك فإن قانون الاصلاح الزراعى رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ يعتبر حادثا استثنائيا عاما فى مدلول الفقرة الثانية من المادة ١٤٧ من القانون المدنى إذ ينظم جميع الشروط التى يتطلبها القانون فى الحادث الطارئ فهو بحكم كونه قانونا يعتبر حادثا عاما وهو بعد حادث استثنائى لم يكن فى الوسع توقعه ولا يمكننا دفعه أما استناد الطاعن الى صدور القانون ٤٥٢ لسنة ١٩٥٣ فلا يغير من الأمر شيئا إذ أن النتيجة التى رتبها القانون المذكور على صدور قانون الاصلاح الزراعى لا يمكن تفسيرها إلا على أساس اعتبار القانون الأخير ظرفا طارئا — وإذا كان القانون رقم ٤٥٢ لسنة ١٩٥٣ قد اقتصر على أعمال أثر نظرية الظروف الطارئة

على خصوصية بعينها وهي حالة ما إذا استولت الحكومة طبقا لقانون الإصلاح الزراعى على أرض كان المستولى لديه قد اشتراها بعقد بيع ثابت التاريخ قبل ٢٣ من يوليو سنة ١٩٥٢ وكان الأجل المعين لوفاته بالثمن كله أو بعضه يحل أصلا بعد هذا التاريخ - إلا أن تدخل المشرع فى هذه الحالة لم يقصد به قصر أعمال النظرية على هذه الحالة وحدها وإنما قصد به تنظيم العلاقة فيما بين البائع والمشتري على وجه معين عن طريق تحديد ما يجب أدائه من ثمن الأطنان المبيعة التى أخضعت للاستيلاء حتى لا تختلف معايير التقدير فى شأنها وقد حرص القانون رقم ٤٥٢ لسنة ١٩٥٣ على أن ينص فى نهاية المادة الأولى التى أورد فيها هذا الحكم على أن ذلك الحكم لا يخل بحقوق الطرفين طبقا لأحكام القانون المدنى بالنسبة إلى باقى الصفقة - وبديهي أن من هذه الأحكام التى رأى المشرع أن يخضع لها باقى الصفقة الذى لم يشمله الاستيلاء حكم الظروف الطارئة الوارد فى الفقرة الثانية من المادة ١٤٧ ولو كان اتجاه المشرع إلى قصر تطبيق الحكم المذكور بالنسبة لعقود البيع المؤجل فيها الثمن على الخصوصية التى عالجها فى تلك المادة وإلى إنفاذ حكم العقد فيما عداها لقرر أن باقى الصفقة يخضع لحكم العقد أو لأغفل الإشارة كلية إلى ما يتبع فى شأنه أما القول بأن الجزء المترتب على تطبيق الفقرة الثانية من المادة ١٤٧ يقتضى وجود التزامات متبادلة متراخية التنفيذ حتى يمكن إعماله عند وقوع الظروف الطارئ فمردود بأنه لا ضرورة لأن تكون الإلتزامات المتبادلة متراخية التنفيذ على وجه التقابل إلى ما بعد الحادث الطارئ بل يكفى وجود الإلتزام على أحد العاقلين متراخى التنفيذ إلى ما بعد الحادث الطارئ فصار مرهقا للدين دون ما اعتبار بكون الإلتزام المقابل تم تنفيذه أو كان تنفيذه متراخيا .

وحيث إن الطاهن ينمى بالسبب الرابع على الحكم المطعون فيه القصور فى التسبيب وفى بيان ذلك يقول إنه تمسك أمام محكمة الموضوع بأن نص المادة ٢/١٤٧ من القانون المدنى الذى طبقه الحكم المطعون فيه يعتبر كما سبق القول استثناء من الأصل وهو أن العقد شريعة المتعاقدين ولهذا جاءت عبارته واضحة دالة على أن المقصود به هو مواجهة الحالات الصارخة التى يحصل فيها تفاوت غير مألوف فى الأسعار يجعل تنفيذ الإلتزام المدنى مرهقا بحيث يهدده بنحارة فادحة

مع أن هبوط أسعار الأطنان الزراعية على النحو الذى حدث فى صدد هذه الدعوى لا يجعل التزام المدين مرهقا ومهددا بخسارة فادحة بل يعتبر من قبيل الخسارة المألوفة والتفاوت المعتاد فى الأسعار مما لا محل معه لتخفيض الثمن ورغم تمسك الطاعن بذلك أمام محكمة الاستئناف إلا أنها أغفلت الرد عليه .

وحيث إن هذا النعى صحيح ذلك أنه يبين من صحيفة الاستئناف ومن مذكرة الطاعن المقدمة لمحكمة الاستئناف أن الطاعن تمسك أمام تلك المحكمة بأن الهبوط الذى طرأ على سعر الفدان من الأطنان الزراعية المبعة من ٢٣٥ جنيها إلى ١٥٠ جنيها بسبب صدور قانون الاصلاح الزراعى وما ترتب عليه من تحديد القيمة الإيجارية للأطنان الزراعية ليس من شأنه أن يجعل تنفيذ التزام المدين مرهقا ومهددا بخسارة فادحة كما تمسك أيضا بأنه فى نطاق أعمال النص المذكور يجب التجاوز عن التفاوت المعتاد فى الأسعار وأن هبوط سعر الفدان من الأطنان الزراعية على النحو السابق يعتبر من قبيل التفاوت المعتاد — ولما كان نص المادة ٢/١٤٧ من القانون المدنى تستلزم فى الارهاق — الذى يصيب المدين فى تنفيذ التزامه من جراء الحادث الطارئ — أن يكون من شأنه تهديد المدين بخسارة فادحة فأنخسارة المألوفة فى التعامل لا يقام لها وزن — ولما كان الحكم المطعون فيه إذ قضى بتخفيض ثمن الأطنان المبعة لم يأتى إلا إلى ما دفع به الطاعن من أن هبوط أسعار الأطنان الزراعية موضوع الطعن لا يجعل تنفيذ التزام المدين مرهقا ومهددا بخسارة فادحة بل يعتبر من قبيل الخسارة المألوفة والتفاوت المعتاد فى الأسعار — فانه يكون أغفل البحث فى دفاع جوهرى لو ثبت لتغير به وجه رأى فى الدعوى — لما كان ذلك ، يكون الحكم قد عاره البطلان لقصور أسبابه بما يستوجب نقضه .

جلسة ٢١ من مارس سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد المستشار الحسينى العوضى ، وبحضور السادة المحترمين : محمود الفاضى ، ومحمود
توفيق اسماعيل ، ولطفى هل ، وحافظ محمد بدوى .

(٥٦)

الطعن رقم ٢٦١ لسنة ٢٨ القضائية :

(١) اختصاص . "مسائل الاختصاص" . قانون "مريان قانون
المرافعات" .

الأصل الرجوع إلى أحكام قانون المرافعات في مسائل اختصاص المحاكم . تمت
نصوص خاصة في قوانين أخرى تتعلق بالاختصاص بنظر بعض الدعاوى .

(ب) دعوى "الدعوى الشخصية العقارية" . اختصاص . "الاختصاص
المحلى" .

الدعوى الشخصية العقارية تسند إلى حق شخصى ويطلب بها تقرير حق عينى على
مقار أو اكتساب هذا الحق . دعوى صحة التعاقد من الدعوى الشخصية العقارية .
الاختصاص المحلى بهذه الدعوى معقود للحكمة التى يقع بدائرتها المقار أو موطن
المدعى عليه .

لم يرد بالقانون المدنى أية قاعدة بشأن الاختصاص بنظر الدعوى الشخصية العقارية .

(ج) بيع . "التزامات البائع" . "ضمان عدم التعرض" . "انتقاله للورثة" .
"تقادم" . "التقادم المكسب" . "التقادم المسقط" . دعوى
"دعوى صحة التعاقد" .

التزام البائع بضمان عدم التعرض للمشتري (*) . التزام مؤبد يتولد عن عقد البيع
ولو لم يشهر وينقل من البائع إلى ورثته . ليس لهم منازعة المشتري فيما كسبه من حقوق
بمقتضى عقد البيع إلا إذا توافرت لديهم أو لدى مورثهم بعد تاريخ البيع شروط التقادم
المكسب الطويل المدة . ليس لورثة البائع دفع دعوى المشتري بصحة التعاقد بسقوطها
بالتقادم . اعتبار ذلك منازعة بمنفعة قانوناً استناداً إلى التزام مورثهم بالضمان .

(*) راجع المواد ٢٦١ و ٣٠٠ من القانون المدنى القديم والمادة ٤٣٩ من التقنين

(د) محكمة الموضوع . عقد . "تكييف العقد" . نقض . "إيداع المستندات المؤيدة للطعن" .

استخلاص محكمة الموضوع من عبارات العقد أنه عقد يبيع تام مستكمل لأركانه القانونية استخلاصا سائفا يتفق مع مدلولها الظاهر . عدم تقديم الطاعن ما يخالف هذا التكييف . النفي على الحكم الخطأ في التكييف لا أساس له .

١ - تحديد اختصاص المحاكم من المسائل التي يختص بها قانون المرافعات ومن ثم يجب الرجوع إلى أحكامه لتعيين الجهة المختصة وذلك فيما عدا الحالات التي وردت بشأنها نصوص في قوانين أخرى رأى الشارع أن يخص بها دعاوى معينة نرجوا على القواعد العامة التي نظمها قانون المرافعات .

٢ - الدعاوى الشخصية العقارية هي الدعاوى التي تستند إلى حق شخصي ويطلب بها تقرير حق عيني على عقار أو اكتساب هذا الحق ومن ذلك الدعوى التي يرفعها المشتري بعقد غير مسجل ويطلب بها الحكم على البائع بصحة التعاقد وقد راعى الشارع - هذا الازدواج في تكوين الدعوى وما لها حينما جعل الاختصاص المحل بنظر الدعاوى الشخصية العقارية - وفقا للمادة ٥٦ مرافعات - معقودا للحكمة التي يقع في دائرتها العقار أو موطن المدعى عليه . ولا ينال من هذا النظر أن تكون المادة ٨٣ من القانون المدني قد اقتصرت في تقسيم الأموال والدعاوى المتعلقة بها على عقار ومنقول فقط إذ لم يرد فيها أو غيرها من نصوص القانون المدني أية قاعدة للاختصاص تغاير قاعدة المادة ٥٦ من قانون المرافعات في شأن الاختصاص بالدعاوى الشخصية العقارية .

٣ - يلتزم البائع بضمان عدم التعرض للمشتري في الانتفاع بالمبيع أو منازعته فيه . وهذا الالتزام مؤبد يتولد عن عقد البيع ولو لم يكن هذا العقد مشهورا وينتقل من البائع إلى ورثته فيمتنع عليهم - مثله - منازعة المشتري فيما كسبه من حقوق بموجب عقد البيع إلا إذا توافرت لديهم أولدى مورثهم بعد تاريخ البيع شروط وضع اليد على العين المبيعة المدة الطويلة المكسبة للملكية . وإذا كان الطاعنون (ورثة البائع) قد دفعوا دعوى ورثة المشتري بصحة ونفاذ عقد البيع الصادر لمورثهم من مورث الطاعنين - بسقوطها بالتقادم لرفعها بعد أكثر من

نحس عشرة سنة من تاريخ صدور هذا العقد ، فإن هذا الدفاع يعد من قبيل المنازعة المتممة قانونا على الطاعنين بمقتضى إلزام مورثهم بالضمان ، ولإذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه لا يكون قد خالف القانون .

٤ — متى كانت محكمة الموضوع قد استخلصت — من عبارات العقد أنه عقد بيع تام مستكمل لأركانه القانونية وكان هذا الاستخلاص سائغا يتفق مع مدلولها الظاهر وكان الطاعن لم يقدم لمحكمة النقض ما يدل على أن العقد الذى لم يقدم صورته بملف الطعن — يحوى عبارات أخرى غير التى أثبتها الحكم المطعون فيه تخالف ما ذهب إليه محكمة الموضوع فى تكييفها للعقد ، فإن النعى عليها الخطأ فى هذا التكييف يكون على غير أساس .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن وقائعه — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل فى أن المطعون عليهم أقاموا فى ٤ يونيو سنة ١٩٥٥ الدعوى رقم ٢٠٥ سنة ١٩٥٥ مدنى كلى دمنهور ضد الطاعنين بطلب الحكم بصحة التعاقد الحاصل بين مورث الطاعنين المرحوم جندى عبد السيد وبين مورثهم المرحوم مجلى عبد السيد بالعقد العرفى المؤرخ ٢٨ مايو سنة ١٩٣٠ والمتضمن بيع الأول للشانى ٧ ف و ١٨ ط الميمنة بالصحيفة والكائنة بزمام بركة غطاس مركز أبو حمص — وقد دفع الطاعن الأول الدعوى بعدم اختصاص محكمة دمنهور الابتدائية محلها بنظرها تأسيسا على أن الدعوى وهى دعوى صحة تعاقد تعتبر دعوى شخصية منقولة تختص بنظرها المحكمة التى يقع فى دائرتها موطن المدعى عليه لا المحكمة التى يقع فى دائرتها العقار محل التعاقد كما دفع بسقوط الحق فى رفع الدعوى بالتقادم تأسيسا على أن العقد سند الدعوى محرر فى ٢٨ مايو سنة ١٩٣٠ ولم ترفع به الدعوى إلا فى سنة ١٩٥٥ أى بعد مضي أكثر من خمس

عشرة سنة ودفع أيضا بأن الورقة المذكورة لا تتضمن عقد بيع وإنما مجرد إيجاب من مورث الطاعنين قد سقط لعدم مصادفته قبولاً في وقت مناسب وبتاريخ ١٤ من أكتوبر سنة ١٩٥٦ حكمت محكمة دمنهور الابتدائية للدهين (المطعون عليهم) بطلباتهم فاستأنف الطاعنون هذا الحكم بالاستئناف رقم ٤٠٧ لسنة ١٢ ق أمام محكمة استئناف الاسكندرية وتمسكوا في الاستئناف بأوجه دفاعهم سالفة الذكر وبتاريخ ١٨ مايو سنة ١٩٥٨ قضت المحكمة المذكورة بتأييد الحكم المستأنف فطعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض بتقرير تاريخه ٥ من أغسطس سنة ١٩٥٨ وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بتاريخ ٢١ يناير سنة ١٩٦٢ وفيها صممت النيابة على المذكرة التي قدمتها وطلبت فيها رفض الطعن وقررت دائرة الفحص إحالة الطعن إلى هذه الدائرة . وبعد استيفاء الإجراءات اللاحقة على الإحالة حدد لنظره جلسة ٢١ فبراير سنة ١٩٦٣ وفيها تمسكت النيابة برأيها السابق .

وحيث إن الطعن بني على ثلاثة أسباب يتحصل ثانيها في أن الحكم المطعون فيه خالف القانون بقضائه برفض الدفع بدم الاختصاص المحلي الذي أبداه الطاعنون أمام محكمة الموضوع بدرجتها ذلك أن الدعوى عبورية متحركة للحق وتستمد صفتها منه فالدعوى التي تحمي حقاً عينياً تعتبر دعوى عينية والتي تحمي حقاً شخصياً تكون دعوى شخصية والقانون المدني الجديد لا يعرف غير هذين النوعين من الدعاوى وبصدوره انقرضت الدعاوى الشخصية العقارية . وتكييف الدعوى يكون بحالتها وقت رفعها وليس بحسب ما تتمخض عنه من نتائج وإذا كان قانون المرافعات قد نص في المادة ٢/٥٦ على الدعاوى الشخصية العقارية وجعل الاختصاص بنظرها للمحكمة التي يقع في دائرتها العقار أو موطن المدعى عليه إلا أن هذا النص قد ولد ميتاً لتعارضه مع نص المادة ٨٣ من القانون المدني الذي يعتبر المرجع في وصف الأموال بكونها عقاراً أو منقولاً وهو لم يعتبر من قبيل العقار إلا الدعوى المتعلقة بحق عيني على عقار ولما كانت دعوى صحة التعاقد تعتبر بحسب أحكام القانون المدني دعوى شخصية منقولة كالحق الذي تستند إليه فإن الاختصاص بنظرها يكون لمحكمة موطن المدعى عليه وحدها ولما كان المطعون عليهم قد رفعوا الدعوى أمام محكمة دمنهور

الابتدائية باعتبارها المحكمة التي يقع بدائرتها العقار محل التعاقد الذي رفعت الدعوى بطلب صحته فإن الحكم المطعون فيه إذ رفض الدفع بعدم اختصاص تلك المحكمة بنظر الدعوى تأسيسا على أن أحكام قانون المرافعات هي الواجبة الاتباع دون أحكام القانون المدني يكون مخالفا للقانون .

وحيث إن هذا النعي مردود بأن تحديد اختصاص المحاكم من المسائل التي يختص بها قانون المرافعات ومن ثم وجب الرجوع إلى أحكامه لتعيين المحكمة المختصة وذلك فيما عدا الحالات التي وردت بشأنها نصوص في قوانين أخرى رأى المشرع أن يخص بها دعاوى معينة خرجا على القواعد العامة التي نظمها قانون المرافعات ولما كانت المادة ٥٦ من هذا القانون تقضى بأن الاختصاص ينظر للدعوى الشخصية العقارية يكون للمحكمة التي يقع في دائرتها العقار أو موطن المدعى عليه والمقصود بالدعوى التي من هذا النوع هو — هل ما ورد في المذكرة التفسيرية في تعليقها على هذه المادة — الدعوى التي تستند إلى حق شخصي ويطلب بها تقرير حق صيني على عقار أو اكتساب هذا الحق . وقد ضربت المذكرة مثلا لهذه الدعوى بالدعوى التي يرفعها المشتري بعقد غير مسجل ويطلب بها الحكم على البائع بصحة التعاقد لما كان ذلك، وكانت المادة ٨٣ من القانون المدني وإن اقترنت في تقسيم الأموال والدعوى المتعلقة بها على تقسيمها إلى عقار ومنقول فقط إلا أنه لم يرد فيها أو في غيرها من نصوص ذلك القانون قاعدة للاختصاص تغاير القاعدة الواردة في المادة ٥٦ من قانون المرافعات في شأن الدعوى الشخصية العقارية حتى كان يصح القول بقيام التعارض بين أحكام القانونين في خصوص تحديد الاختصاص لنظر تلك الدعوى وإغفال القانون المدني الإشارة إلى هذا النوع من الدعوى لا يمنع من أن يفرد له قانون المرافعات قاعدة خاصة بالنسبة للاختصاص ولقد أفصح المشرع في المذكرة التفسيرية سالفه الذكر عن حلة إيراد هذه القاعدة التي جعلت الاختصاص لمحكمة العقار إلى جانب محكمة موطن المدعى عليه فذكر أنه راعى في ذلك مال الدعوى والإزدواج الواقع في تكوينها ومن ثم فلا سند للقول بأن أحكام القانون المدني قد جاءت ناسخة للقاعدة الواردة في المادة ٥٦ من قانون المرافعات وإذا كان الالباب والذي لا خلاف عليه أن الدعوى الحالية رفعت إلى المحكمة التي يقع في دائرتها العقار محل التعاقد الذي طلب الحكم بصحته فإن الدعوى تكون

قد رفعت الى محكمة مختصة بنظرها ويكون الحكم المطعون فيه إذا انتهى الى رفض الدفع بعدم اختصاص هذه المحكمة محليا بنظر الدعوى غير مخالف للقانون .

وحيث إن حاصل السبب الأول أن الحكم المطعون فيه خالف القانون فيما أقام عليه قضاءه برفض الدفع بسقوط الحق في رفع الدعوى بالتقادم من أنه لا يجوز للبائع أو ورثته إبداء هذا الدفع لأنه يعتبر من قبيل المنازعة الممتعة عليهم قانونا بمقتضى الزام القانون مورثهم بضمان عدم التعرض للمشتري ويقول الطاعنون إن هذا الذي قرره الحكم ينطوي على خلط بين أحكام الضمان وأحكام التقادم وأنه إذا كان أى التزام أصلي يسقط بالتقادم فإن الإلتزام بالضمان وهو التزام تبعي يسقط من باب أولى بهذا التقادم لأن الضمان هو التزام يسرى عليه ما يسرى على كافة الإلتزامات من أحكام القانون ومن بينها حكم المادة ٣٧٤ من القانون المدنى التى كان يقابلها فى القانون القديم المادة ٢٠٨ و ٢٧٢ والتى تقضى بتقادم الإلتزام بانقضاء خمس عشرة سنة .

وحيث إن هذا السبب مردود بأن ما أقام عليه الحكم المطعون فيه قضاءه برفض الدفع بسقوط الحق في رفع الدعوى بالتقادم من أن هذا الدفع يتنافى مع التزام البائع بضمان التعرض صحيح فى القانون ذلك أن من أحكام البيع المقررة فى المادتين ٢٦١ و ٣٠٠ من القانون المدنى القديم والمادة ٤٣٩ من القانون القائم إلتزام البائع بضمان عدم التعرض للمشتري فى الانتفاع بالمبيع أو منازعته فيه وهذا الإلتزام مؤبد يتولد من عقد البيع ولو لم يكن هذا العقد مشهرا فيمتنع على البائع أبدا التعرض للمشتري لأن من وجب عليه الضمان امتنع عليه التعرض وينتقل هذا الإلتزام من البائع إلى ورثته فيمتنع عليهم مثله منازعة المشتري فيما كسبه من حقوق بموجب عقد البيع إلا إذا توافرت لديهم أولدى مورثهم بعد تاريخ البيع شروط وضع اليد على العين المبيعة المدة الطويلة المكسبة للملكية — وفق ما جرى به قضاء هذه المحكمة — ولما كان دفاع الطاعنين بسقوط حق المطعون عليهم أمقودهم عن رفع دعواهم بصحة ونفاذ عقد البيع الصادر إلى مورثهم من مورث الطاعنين أكثر من خمس عشرة سنة بعد تاريخ صدور هذا العقد هو من قبيل المنازعة الممتعة قانونا على الطاعنين بمقتضى إلتزام القانون مورثهم بالضمان

السائق الذكر فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدفع الذى أبداه الطاعنون بسقوط حق المطعون عليهم فى رفع الدعوى بالتقادم لا يكون مخالفا للقانون .

وحيث إن حاصل السبب الثالث أن الحكم المطعون فيه خالف القانون ذلك أنه أخطأ فى تكييف الورقة التى رفعت الدعوى بطلب صحة التعاقد المثبت فيها إذ اعتبر هذا التعاقد عقد بيع تام صحيح حالة أنه مجرد وعد بالبيع لا يجوز رفع دعوى بصحته ونفاذه .

وحيث إن هذا النعى مردود بأن تكييف محكمة الموضوع للعقد المرفوعة به الدعوى بأنه عقد بيع تام مستكمل أركانه القانونية هو تكييف صحيح لما أثبتته المحكمة فى حكمها من عبارات هذا العقد وما استخلصته منها استخلاصا صائغا يتفق مع مدلولها الظاهر ولما كان الطاعن لم يقدم لمحكمة النقض ما يدل على أن العقد — الذى لم يقدم صورته بملف الطعن — يحوى عبارات أخرى غير التى أثبتتها المحكمة المطعون فيه تخالف ما ذهبت إليه محكمة الموضوع فى تكييفها للعقد فإن النعى عليها بالخطأ فى هذا التكييف يكون على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٧ من مارس سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد/ محمد قواد جابر نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمد زعفراني سالم ،
 وأحمد زكي محمد ، وأحمد وأحمد الشامي ، وقطب عبد الحميد فراج .

(٥٧)

الطعن رقم ٢٢٠ لسنة ٢٨ القضائية :

(١) ضرائب . " ضريبة الأرباح التجارية والصناعية " . " إجراءات
 ربط الضريبة " . " الطعن في الربط " . قانون . " مريانه من
 حيث الزمان " . شركات . " شركات مساهمة " .

استحدث القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ أوضاعاً جديدة لتحديد أرباح شركات
 المساهمة وربط الضريبة عليها وأدائها وإجراءات الطعن في هذا الربط وإبادة المختصة
 بنظره . مريانهما بأثر فوري على جميع الحالات التي لم يكن قد تم ربط الضريبة فيها قبل
 تاريخ العمل به . إخطار الشركة بقيمة الضريبة المرتبطة عليها قبل تاريخ العمل بالقانون
 المذكور . إجراء لازم لا يفتي عنه إجراء آخر وبنيته لا يفتح مهلة الطعن . رفض الدفع
 بعدم قبول الطعن استناداً إلى عدم إتمام إجراءات الربط قبل تاريخ العمل بالقانون ١٤٦
 لسنة ١٩٥٠ . لا مخالفة للقانون .

(ب) ضرائب . " الضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة " . " الضريبة
 على كسب العمل " .

أجاز القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ الجمع بين أكثر من ضريبة . إخضاع ما يؤخذ
 من أرباح الشركات لمصاحبة عضو أو أعضاء مجالس الإدارة لنوعين من الضريبة هما
 الضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة والضريبة على كسب العمل . تعيين الشركة
 أحد موظفيها عضواً في مجلس إدارتها . خضوع مرتبه الذي كان يتقاضاه قبل تعيينه
 عضواً في مجلس الإدارة للضريبة على المرتبات وما في حكمها . خضوع ما يمنح له فوق ذلك
 مقابل حضور الجلسات ومن المكافآت أو الأتباع الأخرى على اختلاف أنواعها للضريبة
 القيم المنقولة .

١ - استحدث القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ أوضاعا جديدة لتحديد أرباح شركات المساهمة وربط الضريبة عليها وأدائها وإجراءات الطعن في هذا الربط والجهة المختصة بنظره ، وهي واجبة التطبيق وتسرى بأثر فوري على جميع الحالات التي لم يكن قد تم ربط الضريبة فيها قبل تاريخ العمل به في ٤ سبتمبر سنة ١٩٥٠ . وإذا كان الثابت في الدعوى أنه حتى تاريخ العمل بالقانون المذكور لم تكن مصلحة الضرائب قد أعلنت الشركة " بقيمة الضريبة المربوطة عليها " بخطاب موصى عليه مع علم الوصول وبالتالي لم تكن إجراءات ربط الضريبة على الشركة قد تمت وفقا للمادة ٤٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ قبل تعديلها وهو إجراء لازم لا يغني عنه إجراء آخر - وبغيره لا يفتح ميعاد الطعن - إذ كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه لا يكون قد خالف القانون فيما قضى به من رفض الدفع بعدم قبول الطعن استنادا إلى إن إجراءات الربط لم تكن قد تمت قبل تاريخ العمل بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ وكان واجبا على مصلحة الضرائب أن تحيل النزاع القائم بينها وبين الشركة على لجنة الطعن المختصة إعمالا لأحكام هذا القانون .

٢ - تسرى الضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة - وفقا للمادة ١/٤ ق ١٤ لسنة ١٩٣٩ - " على كل ما يؤخذ من أرباح الشركات لمصلحة عضو أو أعضاء مجالس الإدارة بصفتهم هذه أو لمصلحة أي صاحب نصيب آخر وكذلك على كل ما يمنح إلى أعضاء مجالس الإدارة مقابل حضورهم الجلسات ومن المكافآت أو الاتعاب الأخرى على اختلافها " دون أن تسرى الضريبة على ما يستولى عليه أعضاء مجالس الإدارة المنتدبون أو المديرون فوق المبالغ التي يأخذها أعضاء مجالس الإدارة الآخرون وذلك في مقابل عملهم الإداري وبشرط أن لا يستفيد من هذا الحكم في كل شركة أكثر من عضوين معينين بالاسم . ومؤدى ذلك أن الشارع قد أخضع " ما يؤخذ من أرباح الشركات لمصلحة عضو أو أعضاء مجالس الإدارة " لذومين من الضريبة هما الضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة والضريبة على كسب العمل ، بحيث إذا رأت الشركة تعيين أحد موظفيها عضوا في مجلس إدارتها فإن المرتب الذي كان يتقاضاه قبل تعيينه عضوا في مجلس الإدارة يخضع للضريبة على المرتبات وما في حكمها بينما يخضع ما يمنح له فوق ذلك مقابل حضور الجلسات ومن المكافآت أو الاتعاب الأخرى

على اختلاف أنواعها لضريبة القيم المنقولة ، ولا وجه لاختضاع المرتب — أو ماهو في حكمه — في مثل هذه الصورة لضريبة القيم المنقولة لمجرد أن صاحبه أصبح يجمع بين وظيفته في الشركة وعضوية مجلس الإدارة إذ أن اختياره لعضوية مجلس الإدارة مع احتفاظه بوظيفته الأصلية وقيامه بأعبائها لا يسقط عنه صفته كموظف وبالتالي لا يصلح سببا لاختضاع ما كان يتقاضاه كموظف للضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن مصلحة الضرائب أقامت الدعوى رقم ٥٩٤ سنة ١٩٥٦ تجارى القاهرة الابتدائية ضد شركة بيرة الأهرام بطلب إلغاء قرار لجنة الطعن الصادر بتاريخ ١٩٥٦/٧/٢٨ والحكم أصليا بعدم قبول طعن الشركة شكلا واعتبار ربط الضريبة نهائيا وفقا لتقديرات مراقبة الشركات المساهمة عن السنوات من ١٩٤٣/١٩٤٤ إلى ١٩٤٧/١٩٤٨ ومن باب الاحتياط تعديل هذه التقديرات عن سنتي ١٩٤٤ ، ١٩٤٥ ، ١٩٤٧/١٩٤٨ إلى المبالغ الواردة بالعريضة مع إلزام الشركة بالمصاريف والأتعاب ، وقالت شرحا لدعواها إن الشركة المطعون عليها قدمت للمأمورية ضرائب الشركات المساهمة لإقرارات أرباحها ورأسمالها الحقيقى المستثمر من ١٩٤٣/١٩٤٤ إلى ١٩٤٧/١٩٤٨ ومصححت المأمورية هذه الإقرارات وعدلتها وأخطرت الشركة بهذه التعديلات على النموذج رقم ١٨ في ٨ و ٩ مايو سنة ١٩٥٠ كما أخطرتها بتحديد رأس المال الحقيقى المستثمر في أول كل سنة بخطاب موسى عليه مع علم الوصول في ١٠ مايو سنة ١٩٥٠ وطلبت الشركة مهلة لإبداء ملاحظاتها على التعديلات وأرسلتها في ٢٤ يونيو سنة ١٩٥٠ وقد استجابت المأمورية إلى بعض هذه الملاحظات وعدلت الأرباح على مقتضاها كما عدلت رأس المال الحقيقى المستثمر وأخطرت الشركة بهذه التعديلات بخطابين موسى عليهما بعلم الوصول في ٢ أغسطس سنة ١٩٥٠ ثم

عادت وبتاريخ ١٨ سبتمبر سنة ١٩٥٠ فأخطرت الشركة بالتنبهات على النموذج رقم ٤ ضرائب وطالبتها بسداد مبلغ ٣٥٠٩٩ جنيها و ٦٨٦ مليا قيمة الضريبة التي ربطتها وفقا للتعديلات الأخيرة وسددت الشركة المبلغ — وأنه بالنسبة لتقديرات رأس المال الحقيقي المستثمر فقد اعترضت — عليها الشركة بدعوى رفعها أمام محكمة الجيزة الابتدائية بعريضة أعلنت في ٢٣ مايو سنة ١٩٥٠ وأخرى رفعها أمام محكمة القاهرة الابتدائية أعلنت في ٢٧ مايو سنة ١٩٥٠ وأحيلت الدعوى الأولى إلى محكمة القاهرة الابتدائية وضمنت إلى الدعوى الثانية ودفعت مصاحبة الضرائب بعدم اختصاص المحكمة بنظرها بعد صدور القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ وبمقتضاه أصبح واجبا على الشركة أن تتقدم بطعنها إلى اللجنة المختصة وبتاريخ ٢٩/١٢/١٩٥٣ حكمت المحكمة حضوريا بقبول الطعن شكلا وبعدم اختصاصها بنظر الدعوى وإحالة أوراقها إلى لجنة الطعن المختصة مع إلزام قلم الكتاب بإعلان من لم يحضر تلاوة الحكم من الخصمين بأمر الإحالة وبالنسبة لتقديرات الأرباح فقد سارعت الشركة برفع الدعوى رقم ٧٩ سنة ١٩٥٠ الجيزة الابتدائية بعريضة أعلنت في ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٥٠ والدعوى رقم ٢١٣٦ سنة ١٩٥٠ القاهرة الابتدائية بعريضة أعلنت في أول أكتوبر سنة ١٩٥٠ وطلبت في كل منهما الحكم بإلغاء التنبهات سألغة الذكر وبطلانها وإلزام مصلحة الضرائب برد المبلغ الذي دفعته وأحيلت الدعوى الأولى إلى محكمة القاهرة الابتدائية وضمنت إلى الدعوى الثانية ودفعت مصاحبة الضرائب بعدم اختصاص المحكمة بنظرها لرفعها بعد صدور القانون رقم ١٤٦ سنة ١٩٥٠ وكان واجبا على الشركة أن تتقدم بطعنها إلى لجنة الطعن المختصة والمنصوص عليها في هذا القانون وبتاريخ ١٣ أبريل سنة ١٩٥٢ حكمت المحكمة بعدم اختصاصها بنظر الخلاف حول تقدير الأرباح ورفض طلب بطلان التنبهات ورفض طلب رد المبلغ واستأنفت الشركة هذا الحكم وبتاريخ ٤ فبراير سنة ١٩٥٤ قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وبعدم اختصاص المحكمة الابتدائية بنظر دعوى الطعن المرفوعة من الشركة وعدم اختصاصها بنظر الدفع ببطلان التنبهات وعدم اختصاصها بنظر طلب رد المبالغ المدفوعة تنفيذا لهذه التنبهات وعلى أثر صدور هذا الحكم وبتاريخ ٢٧ مارس سنة ١٩٥٤ تقدمت الشركة إلى لجنة طعن ضرائب القاهرة بطلب تحديد جلسة لنظر النزاع المتعلق بتحديد الأرباح ثم عادت وبتاريخ ٢٨ مايو

سنة ١٩٥٥ فطالبت تحديد جلسة لنظر النزاع المتعلق برأس المال ، وقررت اللجنة ضم الطعن الخاص برأس المال إلى الطعن الخاص بالأرباح ، ودفعت المصلحة بعدم قبول هذا الطعن الأخير شكلا لرفعه بعد الميعاد إذ قدمت الشركة طعنها هذا في ٢٧ مارس سنة ١٩٥٤ بعد أن كانت قد أخطرت بالتنبيهات في ١٨ سبتمبر سنة ١٩٥٠ وكان يتعين عليها الطعن فيها خلال شهر من تاريخ استلامها طبقا للمواد ٤٥ و ٥٠ و ٥١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ معدلة بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ وبتاريخ ٢٨ يولييه سنة ١٩٥٦ أصدرت اللجنة قرارها بقبول الطعنين شكلا وفي الموضوع . أولا - بتخفيض تحديد المسامورية لصافي ربح الشركة عن كل من السنوات من ١٩٤٣/١٩٤٤ إلى ١٩٤٧/١٩٤٨ للبالغ الواردة فيه . ثانيا - بتعديل تحديد المسامورية لرأس المال الحقيقي المستثمر باعتبار أنه يشمل العناصر الميخنة به - وإذا كان هذا القرار في غير محله فقد أقامت المصلحة هذه الدعوى بطلب إلغائه للأسباب التي تمسكت بها ومنها أن اللجنة أخطأت فيما قضت به من قبول طعن الشركة شكلا ورفض الدفع بعدم قبوله لرفعه بعد الميعاد وفيما جرت عليه من اعتماد خصم مكافأة ترك الخدمة التي صرفتها الشركة إلى ورثة ما كس بيجر ومقدارها ٨١٥٠ جنينها وإلى جيزنبرج ومقدارها ١٠٠٠٠ ج من أرباح السنوات التي صرفت فيها ، ودفعت الشركة بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى وبعدم قبولها وفي الموضوع طالبت رفضها ، وبتاريخ ١٣ نوفمبر سنة ١٩٥٧ حكمت المحكمة أولا - برفض الدفوعين المبدئين من الشركة المطعون ضدها بعدم اختصاص المحكمة بنظر الطعن وبعدم قبوله وباختصاص المحكمة وقبول الطعن شكلا . ثانيا - برفض الدفع المبسدى من مصلحة الضرائب بعدم قبول طعن الشركة شكلا أمام اللجنة المطعون في قرارها . ثالثا - وفي الموضوع برفض الطعن وتأييد القرار المطعون فيه مع الزام مصلحة الضرائب بالمصروفات و ٣٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة - واستأنفت مصلحة الضرائب هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبة إلغائه والحكم لها بطلباتها وقيد هذا الاستئناف برقم ٣٩ سنة ٧٥ قضائية ، وبتاريخ ٢٤ أبريل سنة ١٩٥٨ حكمت المحكمة حاضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف مع الزام المستأنفة بالمصروفات وثلاثمائة قرش مقابل أتعاب المحاماة - وقد طعننت مصلحة الضرائب في هذا الحكم بطريق النقض للسببين

الواردين في التقرير وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وقررت إحالته إلى هذه الدائرة حيث أصرت الطاعنة على طلب نقض الحكم ولم تحضر المطعون عليها ولم تقدم دفاعا وقدمت النيابة العامة مذكرة أحالت فيها إلى مذكرتها الأولى وطلبت نقض الحكم في خصوص السبب الثاني .

وحيث إن حاصل السبب الأول أن الحكم المطعون فيه قضى برفض الدفع بعدم قبول الطعن لرفعه بعد الميعاد استنادا إلى أن مصلحة الضرائب لم تخطر الشركة المطعون عليها بقيمة الضريبة المربوطة من سنوات النزاع قبل مغاباتها بالتنبيهات المرسلة إليها في ١٨/٩/١٩٥٠ وهو خطأ ومخالفة لأحكام المواد ٤٥ و ٥٠ و ٥٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بعد تعديلها بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ ووجه الخطأ والمخالفة أنه في ٨ و ٩ مايو سنة ١٩٥٠ - وفي ظل المادة ٤٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ قبل تعديلها - أخطرت مصلحة الشركة بالتعديلات التي رأت - إدخالها على إقراراتها ثم عادت وفي ٣ أغسطس سنة ١٩٥٠ فأخطرتها بقيمة الأرباح التي استقر عليها رأيها بخصوص ربط الضريبة وبدلا من أن تطعن الشركة على هذا الربط أمام لجنة الطعن المختصة طبقا للمادة ٥٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ معدلة بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ أقامت الدعوى رقم ٧٩ سنة ١٩٥٠ الجيزة الابتدائية والدعوى رقم ٢١٣٦ سنة ١٩٥٠ القاهرة الابتدائية بالطعن فيه وقضت المحكمة بعدم اختصاصها بنظر النزاع استنادا إلى أن بلان الطعن التي استحدثها القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ أصبحت هي المختصة بالنظر فيه ، وإذ لم تتقدم الشركة بطعنها إلى اللجنة إلا في ٢١ مارس سنة ١٩٥٠ وبعد أن أصبح الربط نهائيا بانقضاء المدة المقررة للطعن فيه وهي شهر من تاريخ الاخطار الحاصل في ١٨/٩/١٩٥٠ فإن هذا الطعن يكون غير مقبول لرفعه بعد الميعاد ، ولا يمنع من ذلك ما عول عليه الحكم المطعون فيه من أنه كان يتعين على مصلحة الضرائب أن تحيل الخلاف بينها وبين الشركة على لجنة الطعن طبقا للمادة ٥٠ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ معدلة بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ لأن الإجراء المؤقت المنصوص عليه في هذه المادة قاصر على الحالات التي كانت تختص بها بلان التقدير وليس من هذه الحالات المنازعات التي تنشأ عن ربط الضريبة على شركات المساهمة ،

ولا ما عول عليه من أن المصلحة فاجأت الشركة بتنبيهات الدفع قبل اخطارها بالنموذج رقم ١٩ الخاص بربط الضريبة لأن المصلحة أخطرت الشركة بما استقر عليه رأيها بشأن تقديرات الأرباح من سنوات النزاع مما يجعل تحديد قيمة الضريبة مسألة حسابية ، وتضمنت التنبيهات اللاحقة لهذا الاخطار بيان قيمة الضريبة المربوطة وهو كل ما اشترطه القانون لسريان ميعاد الطعن .

وحيث إن هذا السبب في غير محله ذلك أنه بالرجوع إلى القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ يبين أنه استحدث أوضاعا جديدة لتحديد أرباح شركات المساهمة وربط الضريبة عليها وإجراءات الطعن في هذا الربط والجهة المختصة بنظره ، وهي واجبة التطبيق وتسرى بأثر فوري على جميع الحالات التي لم يكن قد تم ربط الضريبة فيها قبل تاريخ العمل به في ٤ سبتمبر سنة ١٩٥٠ ، وإذا كان الثابت في الدعوى أنه في ١٠ مايو سنة ١٩٥٠ أخطرت مأمورية الضرائب المختصة الشركة المطعون عليها بالتعديلات التي رأت إدخالها على إقراراتها وذلك على النموذج رقم ١٨ ضرائب وفي ٢٤ يونيو سنة ١٩٥٠ ردت الشركة بملاحظات على هذه التعديلات وفي ضوء هذه الملاحظات عادت المصلحة فأخطرت الشركة بأنها أدخلت عليها تعديلات أخرى وذلك بخطابها المؤرخ ٣ أغسطس سنة ١٩٥٠ وقد جاء فيه ” ردا على خطابانكم رقم ١٩٠٢ و ١٩٠٣ : و ١٩٠٤ و ١٩٠٥ و ١٩٠٦ المؤرخة ١٩٥٠/٦/٢٤ بشأن الملاحظات التي أبديتها على التعديلات التي أدخلناها على إقراراتكم عن السنوات ١٩٤٤/٤٣ إلى ١٩٤٨/٤٧ — نخطركم بأننا سنتخذ إجراءات ربط الضريبة تطبيقا للقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ على الأرباح السابق إخطاركم بها على نموذج ١٨ ضرائب المرسلة إليكم بتاريخ ١٠ مايو سنة ١٩٥٠ بعد تعديلها على الوجه الآتي . . . “ وفي ٢١ أغسطس سنة ١٩٥٠ ردت الشركة بأنها أخذت علما بالتعديلات المذكورة وتمسك بما جاء في خطاباتها ، وأنه إلى تاريخ العمل بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ لم تكن مصلحة الضرائب قد أعلنت الشركة ” بقيمة الضريبة المربوطة عليها “ بخطاب موصى عليه مع علم الوصول وبالتالى لم تكن إجراءات ربط الضريبة على الشركة قد تمت وفقا للمادة ٤٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ قبل تعديلها وهو إجراء لازم لا يغنى عنه إجراء آخر وبغيره لا يفتح

ميعاد الطعن — إذ كان ذلك، فإن الحكم المطعون فيه لا يكون قد خالف القانون فيما قضى به من رفض الدفع بعدم قبول الطعن استنادا إلى أن إجراءات الربط لم تكن قد تمت قبل تاريخ العمل بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ وكان واجبا على مصاحبة الضرائب أن تحيل النزاع القائم بينها وبين الشركة على لجنة الطعن المختصة إعمالا لأحكام هذا القانون .

وحيث إن حاصل السبب الثاني أن الحكم المطعون فيه وقد جرى في قضائه على أن مكافأة ترك الخدمة التي دفعها الشركة إلى "ماكس بيجو" و "بير جيزهبرج" تعتبر تكليفا على الربح ويتعين استبعادها من وعاء الضريبة على القيم المنقولة تأسيسا على أن كلا منهما كان يجمع بين وظيفته في الشركة وعضوية مجلس إدارتها وأن هذه المكافأة إنما صرفت إليهما وفقا لقانون عقد العمل الفردى رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ وباعتبارهما موظفين لا عضوين في مجلس الإدارة ، يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه من وجهين (أولهما) أنه خالف الفقرة الرابعة من المادة الأولى من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ قبل تعديلها بالقانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٨ ومقتضاها أن كل ما يؤخذ من أرباح الشركات وتمنحه لأعضاء مجلس إدارتها سواء عن عملهم بصفقتهم هذه أو عملهم المتعلق بإدارة الشركة يعتبر توزيعا للربح ويخضع للضريبة على القيم المنقولة وذلك فيما عدا ما يستولى عليه عضوان لا أكثر في مقابل عملهم الإداري وقد قصر القانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٨ نطاق هذا الاستثناء في حدود مبلغ ثلاثة آلاف جنيه سنويا ثم جاء القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ فعدل عبارة النص بما يجعل ضريبة القيم المنقولة تسرى على كل ما يتقاضاه أعضاء مجلس الإدارة نظير أعمال أو خدمات يؤدونها للشركة (وثانيهما) أن أعضاء مجلس الإدارة وكلاء مؤقتون عن الشركاء في إدارة شؤون الشركة وعلاقتهم بها لا يحكمها قانون عقد العمل الفردى ومن ثم فهم لا يستحقون مكافأة ما عند تركهم الخدمة .

وحيث إن هذا السبب بوجهيه في غير محله ذلك أنه وقد نص القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ في الفقرة الرابعة من المادة الأولى منه على أن الضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة تسرى " على كل ما يؤخذ من أرباح الشركات لمصلحة عضو أو أعضاء مجالس الإدارة بصفقتهم هذه أو لمصلحة أى

صاحب نصيب آخر وكذلك على كل ما يمنح إلى أعضاء مجالس الإدارة مقابل حضورهم الجلسات ومن المكافآت أو الأتعاب الأخرى على اختلافها " ثم عاد فنص على أن أحكام هذه الفقرة لا تسرى " على ما يستولى عليه أعضاء مجالس الإدارة المتدبون أو المديرون فوق المبالغ التي يأخذها أعضاء مجلس الإدارة الآخرون وذلك في مقابل عملهم الإداري وبشرط أن لا يستفيد من هذا الحكم في كل شركة أكثر من عضوين معيّنين بالاسم " فإنه بذلك يكون قد أجاز الجمع بين أكثر من ضريبة ولم يمنع منه بالنسبة للموظفين الذين يعينون أعضاء في مجالس إدارة الشركات ويحتفظون مع هذا وإلى جانبها بوظائفهم الأصلية ، كما يكون بذلك وبمحكم المغايرة الظاهرة من سياق الفقرة الأخيرة قد أخضع " ما يؤخذ من أرباح الشركات لمصلحة عضو أو أعضاء مجالس الإدارة " لنوعين من الضريبة هما الضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة والضريبة على كسب العمل بحيث إذا رأت الشركة تعيين أحد موظفيها عضوا في مجلس إدارتها فإن المرتب الذي كان يتقاضاه قبل تعيينه عضوا في مجلس الإدارة ينخفض للضريبة على المرتبات وما في حكمها بينما ينخفض ما يمنح له فوق ذلك مقابل حضور الجلسات ومن المكافآت أو الأتعاب الأخرى على اختلاف أنواعها لضريبة القيم المنقولة ، ولا وجه لاختصاص المرتب - أو ما هو في حكمه - في مثل هذه الصبورة لضريبة القيم المنقولة لجرد أن صاحبه أصبح يجمع بين وظيفته في الشركة وعضوية مجلس الإدارة إذ أن اختياره لعضوية مجلس الإدارة مع احتفاظه بوظيفته الأصلية وقيامه بأعمالها لا يسقط عنه صفته كموظف وبالتالي لا يصالح سببا لاختصاص ما كان يتقاضاه كموظف للضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة - وإذ يبين من قرار لجنة الطعن الذي أيده الحكم الابتدائي لأنه قام على أساس من الواقع والقانون أن " ما كسب يتحقق بخدمة الشركة كموظف بمرتب شهري ٥٠ ج في أول يولييه سنة ١٩٢١ وعين مديرا لمصنع الحليزة في مارس سنة ١٩٢٣ بهذا المرتب مضافا إليه ٨ مليارات عن كل هكتولتر بيرة يتم بيعه وفي يولييه سنة ١٩٣٤ رفع مرتبه إلى ٦٠ ج شهريا مضافا إليه ٢٠ / من الأرباح وفي ٢١ يولية سنة ١٩٤٠ عين عضوا في مجلس إدارة الشركة بقرار من مجلس الإدارة علاوة على وظيفته كمدير فني للمصنع فكان يجمع بين وظيفتين وظيفته المدير الفني ووظيفة عضو مجلس الإدارة وكانت الشركة تسدد ضريبة المرتبات عن مرتبه

كمدير فني للمصنع وضريبة القيم المنقولة عن مكافأة عضويته لمجلس الادارة“ وأن ”بيير جيزنبرج التحق بخدمة الشركة في مارس سنة ١٩٣٢ في وظيفة مدير عام وصكرتير لمجلس الادارة و كان يدير مصنع الشركة بالحيزة وكرموز ولمناسبة خلوص اكر مجلس الادارة في سنة ١٩٣٣ انتخب عضواً لمجلس ادارة مشدب وجمع بين وظيفتين وكان يتقاضى مرتباً ثابتاً قدره ١٥٠٠ ج سنوياً مضافاً اليه حصته في الأرباح وبعض مزايا وسددت الشركة عن ذلك ضريبة المرتبات ومكافأة عضوية مجلس الادارة سددتها ضريبة القيم المنقولة“ كما يبين من الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه لاسباب القانونية والواقعية التي قام عليها أن ”كلا من ماكس بيجو وجيزنبرج كان يجمع بين وظيفته في الشركة بخلاف عضويته في مجلس الإدارة وقدمت الشركة ما يدل على سداد ضريبة كسب العمل عن مرتب كل منهما في سنوات النزاع وما يدل على سداد ضريبة القيم المنقولة عن مكافأة كل منهما عن عضويته لمجلس إدارة الشركة كما قدمت الشركة المستندات الدالة على أن احتساب هاتين المكافأتين كان وفقاً للقانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ بشأن عقد العمل الفردي وطبقاً للعرف الجاري في الشركة في مثل هذه الحالات كما ثبت من المستندات أن المكافأتين صرفتا باعتبار أن كلا من هذين الشخصين موظف بالشركة لا عضو بمجالس إدارتها وأنهما ضمن حقوقهما التي يجب على الشركة أدائها لهما وفقاً لقانون عقد العمل الفردي عند الوفاة أو انتهاء مدة العقد“ إذ كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه على واقعة الدعوى .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٧ من مارس سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد / محمد قزاد جابر نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمد زهنرائي ، سالم ، واحد زكي محمد ، واحد أحمد الشامي ، وقطب عبد الحميد فراج .

(٥٨)

الطعن رقم ٢٤٢ لسنة ٢٨ القضائية :

ضرائب : "ضريبة الأرباح التجارية والصناعية". "إجراءات ربط الضريبة" النموذج رقم ١٨ . بطلان .

توجيه النموذج رقم ١٨ "ضرائب" في الحالات التي يجب أن يوجه فيها . إجراء جوهري .
على مصلحة الضرائب التزامه . إغفاله يترتب عليه البطلان .

توجيه النموذج رقم ١٨ "ضرائب" في الحالات التي يجب أن يوجه فيها
هو إجراء جوهري يتعين على مصلحة الضرائب إلتزامه تحقيقا للحكمة التي توخاها
الشارع من إيجابه ويترتب على إغفاله البطلان .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق ومماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع تتحصل — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق —
في أنه بتاريخ ١٩٤٨/١٠/١ تكونت الشركة المطعون عليها وهي شركة توصية
بسيطة لتجارة "المانيقافورة" وقد قدرت مصلحة الضرائب أرباح هذه الشركة
في الفترة من ١٩٤٨/١٠/١ حتى ١٩٤٨/١٢/٣١ بمبلغ ١٧٥ جنيها وفي سنة ١٩٤٩
بمبلغ ٦٥٠ جنيها وذلك لعدم تقديم الشركة إقراراتها في الميعاد القانوني واتخذت
مصلحة الضرائب أرباح سنة ١٩٤٩ أساسا لربط الضريبة عن سنتي ١٩٥٠

و ١٩٥١ عملاً بالمرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢، وأخطرت الشركة المطعون عليها بهذا التقدير وربط الضريبة على النموذج رقم ١٩ ضرائب ، طعنت الشركة في عناصر الربط والتقدير أمام لجنة الطعن مؤسسة طعنها على بطلان إجراءات ربط الضريبة لإعلانها بالنموذج رقم ١٩ قبل توجيه النموذج رقم ١٨ ضرائب وأن الشركة لم تباشر نشاطها إلا بتاريخ ١/١/١٩٤٩ وأنها تمسك دفاتر منظمة أهدرت المصلحة حجيتها وبتاريخ ١٩ مارس سنة ١٩٥٥ قررت لجنة الطعن إلغاء تقدير المصلحة عن الفترة من ١/١٠/١٩٤٨ حتى ٣١/١٢/١٩٤٨ وتخفيض أرباح المنشأة عن سنة ١٩٤٩ إلى مبلغ ٥٩٠ جنيهاً وسريان هذا الربح على كل من سنتي ١٩٥٠ و ١٩٥١ كما قررت رفض الدفع ببطلان إجراءات الربط لعدم توجيه النموذج رقم ١٨ قبل النموذج رقم ١٩ مستندة في ذلك إلى أن توجيه النموذج رقم ١٨ لا يتأتى إلا إذا قامت الشركة بتقديم إقراراتها في المواعيد المحددة بالمسادين ٤٣ و ٤٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩، أما وقد قدمت الشركة إقراراتها في سنة ١٩٥٤ أي بعد هذه المواعيد فلا أثر يرب على مصلحة الضرائب إذا هي أخطرت الشركة المطعون عليها بالنموذج رقم ١٩ مباشرة ، طعنت الشركة في هذا القرار بالدعوى رقم ٥٤ سنة ١٩٥٥ تجارى كلى طنطا حيث قضى فيها بجلسته ١٦/٤/١٩٥٧ بإلغاء قرار لجنة الطعن سالف الذكر وببطلان النموذج رقم ١٩ من الموجه إلى المطعون عليها في ٢٩/٩/١٩٥٤ تأسيساً على أنه كان يتعين على مصلحة الضرائب توجيه النموذج رقم ١٨ قبل النموذج رقم ١٩ ، طعنت مصلحة الضرائب في هذا الحكم بالاستئناف رقم ٥٦ سنة ٧ ق تجارى استئناف طنطا وقضى فيه بجلسته ٥/٦/١٩٥٨ برفضه ، فطعنت مصلحة الضرائب في هذا الحكم بطريق النقض وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون حيث قررت إحالته إلى هذه الدائرة ونظر بجلسته ١٤/١/١٩٦٢ وفيها تمسكت الطاعنة بطلب نقض الحكم ولم يحضر أحد عن المطعون عليها وأصرت النيابة على نقض الحكم .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشككية .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين حاصل أولهما مخالفة الحكم المطعون فيه للقانون ذلك أنه أسس قضاءه ببطلان النموذج رقم ١٩ ضرائب الموجه إلى

المطعمون عليها لعدم سبقه بالنموذج رقم ١٨ ضرائب على أن الاستفادة من أحكام المادة ٤٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ والقوانين المعدلة لها أنه يتعين على مصلحة الضرائب عند تقدير الضريبة وربطها بإخطار الممول بالنموذج رقم ١٨ سواء قدم إقراراته لها طبقا للقانون أو أغفل تقديم هذه الإقرارات ، في حين أن المادة ٤٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدلة بالمرسوم بقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٢ تفرق بين حالة تقديم الممول للإقرارات والمستندات والبيانات المنصوص عليها في المواد ٤٣ و ٤٤ و ٤٧ و ٤٨ وحالة إغفال الممول تقديم تلك الإقرارات أو المستندات أو البيانات ففي الحالة الأولى إذا رأت مصلحة الضرائب تصحيح الإقرار أو تعديله أوجب الشارع عليها أن تخطر الممول بكتاب موصى عليه بعلم وصول بعناصر تقدير الضريبة وذلك على النموذج رقم ١٨ وأن تدعوه الى موافاتها بكتابة بملاحظاته على التصحيح أو التعديل وذلك خلال شهر من تسلم الاخطار وفي الحالة الثانية اكتفى الشارع بأن تخطر المصلحة الممول مباشرة بربطها الضريبة وفق تقديرها لارباحها وذلك على النموذج رقم ١٩ ولما كانت الشركة المطعمون عليها لم تقدم الإقرارات أو المستندات أو البيانات المنصوص عليها في المادتين ٤٣ و ٤٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ فان المأمورية المختصة تكون قد أصابت في اخطارها للشركة المطعمون عليها مباشرة بتقديرها لأرباحها وربط الضريبة عليها وفقا لهذا التقدير وذلك على النموذج رقم ١٩ .

وحيث إن هذا النعي في غير محله ذلك أنه يبين من الأوراق أن الشركة المطعمون عليها قدمت إقراراتها للمأمورية المختصة وأما ما كانت مصلحة الضرائب قد أثارت له لدى محكمة الموضوع من أن هذه الإقرارات قدمت بعد بدء قيام مأمورية الضرائب بإجراء الفحص أى بعد الميعاد المقرر قانونا فهو أمر لم يرد في وجه النعي

وحيث إن السبب الثاني يتحصل في مخالفة الحكم المطعمون فيه للقانون إذ رتب البطلان على عدم توجيه النموذج رقم ١٨ للمطعمون عليها قبل النموذج رقم ١٩ في حين أن القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ قد خلا من النص على البطلان في هذه الحالة ولم يصب

المطعون عليها ضرر من هدم توجيه النموذج رقم ١٨ إليها ، كما أن المادة ٢٥ من قانون المرافعات التي رتب عليها الحكم قضاءه بالبطلان لا تسنده في ذلك .

وحيث إن هذا النعي مردود بما أورده الحكم المستأنف الذي أخذ الحكم المطعون فيه بأسبابه من أنه " كان يتعين على مصلحة الضرائب توجيه النموذج رقم ١٨ متضمنا عناصر ربط الضريبة قبل ربطها فعلا واخطاره بعد ذلك بالنموذج رقم ١٩ " وأنه " يجب على المصلحة أن لا تنتقل من إجراء إلا إذا قامت بالإجراء الذي يسبقه خلال الموعد المضروب قانونا وإلا كان في هذا إهدار لقصد الشارع وإخلال بإجراء رسمه القانون . . . وإهدار لمصلحة الفرد التي تتمثل في منحه حق مناقشة المسامورية في رأيها قبل ممارسة حقه في الطعن عساها أن تهتدي أو يهتدي هو فيتوفر عليه الإلتجاء الى هذا الطريق " وهذا الذي قرره الحكم لا يخالفه فيه للقانون ذلك أن توجيه النموذج رقم ١٨ في الحالات التي يجب أن يوجه فيها هو إجراء جوهري يتعين على مصلحة الضرائب التزامه تحقيقا للحكمة التي توخاها الشارع من إيجابه مما يترتب على اغفاله البطلان .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن في غير محله ويتعين رفضه .

جلسة ٢٧ من مارس سنة ١٩٦٣

بإدارة السيد / محمد قواد جابر نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمد فراني سالم ،
وأحمد زكي محمد ، وأحمد أحمد الشامي ، وقطب عبد الحميد فراج .

(٥٩)

الطعن رقم ٢٧٣ لسنة ٢٨ القضائية :

ضرائب . " ضريبة الأرباح التجارية والصناعية " . " ربط الضريبة
وتحصيلها " . " توقف المنشأة " .

توقف المنشأة عن العمل الذي تؤدي الضريبة على أرباحه توقفاً كلياً أو جزئياً . أثره . تحصيل
الضريبة على الأرباح لغاية التاريخ الذي وقف فيه العمل ، شرط انتفاع الممول بهذا الحكم هو وجوب
إبلاغه بمصلحة الضرائب عن التوقف وتقديم الوثائق والبيانات اللازمة لتصفية الضريبة في بحرستين
يوماً من تاريخ التوقف . تخلف الممول عن ذلك يترتب عليه نوع من الجزاء المالي هو التزام الممول
بدفع الضريبة عن سنة كاملة بصرف النظر عن أسباب التوقف ودواعيه .

مناط تطبيق حكم المادة ٥٨ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ التي تقضي
بأنه " إذا وقفت المنشأة عن العمل الذي تؤدي الضريبة على أرباحه وقوفاً كلياً
أو جزئياً تحصل الضريبة على الأرباح لغاية التاريخ الذي وقف فيه العمل " ، هو
وجوب التبليغ عن توقف المنشأة وتقديم الوثائق والبيانات اللازمة لتصفية
الضريبة في ميعاد السنتين يوماً من تاريخ التوقف صيانة لحقوق الخزنة العامة
وحتى تتمكن مصلحة الضرائب من معرفة العمل على تسوية الضريبة وضمان تحصيلها
في الوقت المناسب وقد رتبت الفقرة الثانية من المادة المذكورة على التخلف
عن التبليغ بذلك في الميعاد القانوني نوعاً من الجزاء المالي هو التزام الممول بدفع
الضريبة عن سنة كاملة بصرف النظر عن أسباب التوقف ودواعيه وهي منقطعة
الصلة بواقعة التبليغ .

هذا المبدأ مقرر في الطعن رقم ٤٨٨ لسنة ٢٥ ق س ١١ ع ٣ جلسة ١٢/٨/١٩٦٠ ص ٦١٠

قاعدة ٩٨ .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع كما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل فى أن المطعون عليه قدم إقراراته لماوردية الضرائب المختصة عن نتيجة نشاطه من ورشة لإصلاح السيارات فى سنتى ١٩٤٧ و ١٩٤٨ متضمنة أنه أصيب بخسارة قدرها ٣٥ جنيها فى كل سنة منهما — ولم تأخذ المأمورية بهذه الإقرارات وقدرت أرباحه جزافيا فى سنة ١٩٤٧ بمبلغ ٣٠٦ جنيهات واتخذت هذا الرقم أساسا لتطبيق المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ فى السنوات من ١٩٤٨ إلى ١٩٥١ ثم القانون رقم ٥٨٧ لسنة ١٩٥٤ فى سنة ١٩٥٢ ولمألم يقبل الممول هذه التقديرات أحيل الخلاف إلى لجنة الطعن التى أصدرت قرارها بتاريخ ١٥/٥/١٩٥٦ بقبول الطعن شكلا وفى الموضوع : أولا — بتخفيض تقدير المراقبة لصافى ربح الممول (المطعون عليه) فى سنة ١٩٤٧ إلى ٣٠٠ جنيه من نشاط تصليح السيارات محل الطعن واتخاذ هذا الرقم أساسا لتطبيق المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ فى السنوات من ١٩٤٨ إلى ١٩٥١ والقانون رقم ٥٨٧ لسنة ١٩٥٤ فى سنة ١٩٥٢ . ثانيا — تكليف الممول تقديم ما يراه من مستندات إلى المراقبة تثبت على وجه قاطع تاريخ توقفه عن النشاط المذكور وعلى المراقبة تعديل الربط على ضوء ما يتضح لها وطعن الممول على هذا القرار بالدعوى رقم ٤١٥ سنة ١٩٥٦ تجارى كلى أمام محكمة القاهرة الابتدائية طالبا إلغاءه والحكم باعتماد إقراره المقدم عن سنة ١٩٤٧ واتخاذ هذا الإقرار أساسا لتطبيق المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ فى السنوات التالية حتى آخر يولييه سنة ١٩٥٠ تاريخ التعاقد بشركة الغاز المصرية . وبتاريخ ١٦/٣/١٩٥٧ قضت المحكمة بقبول الطعن شكلا وفى الموضوع بتعديل القرار المطعون فيه وتخفيض تقدير صافى ربح الممول فى سنة ١٩٤٧ إلى مبلغ ٢٤٠ جنيها واتخاذ هذا الرقم أساسا لتطبيق المرسوم

بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ في سني ١٩٤٨ و ١٩٤٩ واعتبار صافي ربح الممول في الفترة من ١/١/١٩٥٠ إلى ٣١/٧/١٩٥٠ مبلغ ١٤٠ جنيها وربط الضريبة عليه على هذا الأساس وألزمت المصلحة ثلث المصروفات و ٢٠٠ قرش أتعابا للمحاماة . بانية قضائها على أنه قد تحقق لديها من المستندات المقدمة من المطاعم عليه أن يوم ٣١/٧/١٩٥٠ هو تاريخ توقفه عن نشاطه التجاري واستأنفت مصلحة الضرائب هذا الحكم بالاستئناف رقم ٣١٤ سنة ٧٤ ق أمام محكمة استئناف القاهرة طالبة تعديله وإلزام المطاعم عليه بدفع الضريبة عن سنة ١٩٥٠ كاملة أي اعتبار أرباحه فيها ٢٤٠ جنيها . وبتاريخ ١٣/٣/١٩٥٨ قضت المحكمة بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف والزم المستأنفة (الطاعنة) بالمصروفات و ٣٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة . مستندة في قضائها إلى الأسباب التي قام عليها الحكم الابتدائي وما أضافته محكمة الاستئناف من أسباب أخرى مؤداها أنه لا محل لإلزام المطاعم عليه بالضريبة عن أرباح سنة ١٩٥٠ بالكامل لأن مناط تطبيق حكم المادة ٥٨ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ هو أن يكون تاريخ توقف المنشأة عن العمل مشكوكا فيه — أما إذا عرف هذا التاريخ بشكل قاطع فيتعين الأخذ به في محاسبة الممول لإنتفاء الضرر الذي قد يلحق مصلحة الضرائب من تفويت حقها في أرباح حققها الممول . وقد طعنت مصلحة الضرائب في هذا الحكم بطريق النقض وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسته ٢٣/١٢/١٩٦١ فقررت إحالته إلى هذه الدائرة حيث نظر أمامها بجلسته اليوم فأصرت الطاعنة على طلب نقض الحكم المطعون فيه وصممت النيابة على ما جاء بمذكرتها وطلبت نقض الحكم ولم يحضر المطاعم عليه ولم يبد دفاعا ما .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد حاصله أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتأويله — ذلك أنه رغم ما قرره الحكم من أن منشأة المطاعم عليه توقفت عن العمل في ٣١/٧/١٩٥٠ وأنه لم يخطر مصلحة

الضرائب بهذا التوقف رفض طلب الطاعة إلزامه بدفع الضريبة عن سنة ١٩٥٠ كاملة تطبيقا لحكم المادة ٥٨ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ — وذلك تأسيسا على ما ذهب إليه من أن مناط تطبيق حكم هذه المادة هو عند تعذر تحديد التاريخ الذي توقفت فيه المنشأة عن العمل . أما إذا ثبت هذا التوقف فلا محل لإعمال هذا النص ومحاسبة الممول عن أرباح من المؤكد أنه لم يحققها لإنتفاء الضرر الذي يصيب المصلحة من جراء عدم الإخطار مع أن نص المادة ٥٨ ساقطة الذكر جاء عاما وصريحا في أن مناط انتفاع الممول بحكم أداء الضريبة حتى تاريخ التوقف هو أن يقوم بإخطار مصلحة الضرائب في بحرستين يوما من التاريخ الذي وقف فيه عن العمل — وحكمة الإخطار جمعت تحديد تاريخ توقف المنشأة على وجه يقيني إنما حكته هي ضمان حق الخزنة العامة خشية أن يتيح توقف المنشأة وعدم علم مصلحة الضرائب به فرصة تهريب أموال المنشأة — وهذه الحكمة تجعل الإخطار واجبا على الممول مهما كان سببه وإلا ألزم بالضريبة عن سنة كاملة .

وحيث إن هذا النعي في محله — ذلك أنه وقد نصت المادة ٥٨ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ في الفقرة الأولى منها على أنه ”إذا وقفت المنشأة عن العمل الذي تؤدي الضريبة على أرباحه وقوفا كليا أو جزئيا تحصل الضريبة على الأرباح لغاية التاريخ الذي وقف فيه العمل“ ونصت في الفقرة الثانية على أنه ”لأجل الانتفاع بهذا الحكم يجب على الممول في بحرستين يوما من التاريخ الذي وقف فيه العمل أن يبلغ ذلك إلى مصلحة الضرائب وأن يقدم إليها الوثائق والبيانات اللازمة لتصفية الضريبة وإلا التزم بدفع الضريبة عن سنة كاملة“ فانها بذلك وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة تكون قد جعلت من الفقرة الثانية شرطا أوقيدا للانتفاع بالحكم الوارد في الفقرة الأولى هو وجوب التبليغ عن توقف المنشأة وتقديم الوثائق والبيانات اللازمة لتصفية الضريبة في ميعاد الستين يوما من تاريخ التوقف صيانة لحقوق الخزنة العامة وحتى تتمكن مصلحة الضرائب من سرعة

العمل على تسوية الضريبة وضمان تحصيلها في الوقت المناسب — ورتبت على تخلفه نوعاً من الجزاء المالى مناطه عدم التبليغ وعدم تقديم الوثائق والبيانات اللازمة لتصفية الضريبة في الميعاد القانونى — ومعياره التزام المحول بدفع الضريبة عن سنة كاملة بصرف النظر عن أسباب التوقف ودواعيه وهى منقطة الصلة بواقعة التبليغ. لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يستوجب نقضه .

وحيث إن موضوع الدعوى صالح للفصل فيه ولما تقدم يتعين الحكم في موضوع الاستئناف رقم ٣١٤ سنة ٧٤ ق القاهرة بتعديل الحكم المستأنف والزام المطعون عليه بالضريبة المستحقة عن سنة ١٩٥٠ كاملة .

جلسة ٢٨ من مارس سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد المستشار الحسينى العوضى ، وبحضور السادة المستشارين : محمود توفيق اسماعيل ،
وأميل جبران ، ولطفى على ، وحافظ محمد بدوى .

(٦٠)

الطعن رقم ٢٢٥ لسنة ٢٧ القضائية :

(١) تجزئة " أحوال عدم التجزئة " حكم . " الطعن فى الأحكام " .

عدم التجزئة المقصود بالمادة ٢/٣٨٤ مرافعات هو عدم التجزئة المطلق الذى يكون من شأنه أن الفصل فى النزاع لا يمتثل غير حل واحد بعينه . نزاع قابل للتجزئة فى شق منه وغير قابل لها فى الشق الآخر. الطعن المرفوع من أحد المحكوم عليهم من الشق القابل للتجزئة لا يفيد منه زملاؤه الذين فوتوا ميعاد الطعن أو قبلوا الحكم .

(ب) تجزئة " أحوال عدم التجزئة " . حكم " الطعن فى الأحكام " .
" الخصوم فى الطعن " .

شرط افادة الخصم الذى فوت الميعاد أو قبل الحكم من الطعن المرفوع من زميله فى الميعاد فى حالة عدم التجزئة انضمامه إلى الطاعن فى طلباته . لا يفيد من الطعن إن كانت له طلبات مستقلة تنابر طلبات رافع الطعن أو تزيد عنها .

١ — عدم التجزئة الذى تعنيه المادة ٢/٣٨٤ من قانون المرافعات هو عدم التجزئة المطلق الذى يكون من شأنه أن الفصل فى النزاع لا يمتثل غير حل واحد بعينه . وإذا كان النزاع الذى فصل الحكم فيه قابلاً للتجزئة فى شق منه وغير قابل لها فى شقه الآخر فإن الطعن المرفوع من أحد المحكوم عليهم عن الشق القابل للتجزئة لا يفيد منه زملاؤه الذين فوتوا ميعاد الطعن أو قبلوا الحكم .

٢ - تشترط المادة ٢/٣٨٤ من قانون المرافعات لإفادة الخصم الذي فوت الميعاد أو قبل الحكم من الطعن المرفوع من زميله في الميعاد في حالة عدم التجزئة أن يتضمن إلى هذا الزميل في طلباته ومن ثم فلا يجوز له أن يطلب لنفسه طلبات مستقلة تغاير طلبات رافع الطعن أو تزيد عليها . فإذا كان قضاء الحكم الابتدائي ببطلان التصرف لم يبين على تزوير عقد صادر من مورث - وهو موضوع غير قابل للتجزئة - وإنما بنى على أساس آخر قائم بذاته قابل للتجزئة فليس للمحكوم عليهم في هذه الحالة الإفادة من الاستئناف المرفوع من أحدهم كما لا يفيدون منه - ولو توافرت حالة التجزئة - متى كانت طلباتهم تغاير طلبات المستأنف في ماهيتها وفي الأساس الذي تقوم عليه ، وإذا انتهى الحكم المطعون فيه إلى عدم انطباق حكم المادة ٣٨٤ سالف الذكر لا يكون مخالفا للقانون .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن وقائعه - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل في أن المطعون عليهم الثلاثة اتهموا في الدعوى رقم ٣٠٠ سنة ١٩٤٩ مدني كلى سوهاج التي كان قد رفعها القيم على والدهم المحجور عليه وحلوا هم فيها محل هذا الأخير بعد وفاته إلى طالب الحكم بتثبيت ملكيتهم هـ ف و ١٧ ط و ٣ من شيوخا في ٨ ف و ١٢ ط و ١٧ من الموصفة بصحيفة الدعوى وصحيفة تعديل الطلبات وبطلان التصرفات الواقعة على هذا القدر والصادرة من أخيههم هاشم عبد المجيد إلى الطاعنين وآخرين والذين اختصموهم في تلك الدعوى بوصفهم مدعى عليهم وقال المطعونون عليهم في بيان دعواهم إن أخاهم المذكور اصطنع عقد بيع مزور يحمل تاريخ ٥ نوفمبر سنة ١٩٠٩ نسب فيه إلى والده وآخرين أنهم باعوا إليه وإلى أخيه المطعون عليه الأول بموجب هذا العقد أربعة أفدنة وقيراطين ويحمل هذا العقد المزور بطريق الإيداع في ١٨ يناير سنة ١٩٣٨ ثم تصرف بالبيع

فى هذه الأطفان على أساس أنها مملوكة له - إلى الطاعنين و باقى المدعى عليهم الغير ممثلين فى الطعن الحالى و طلب المطعون عليهم إبطال هذه التصرفات تأسيسا على أنها صادرة من غير مالك وأن الأطفان المنصرف فيها ما زالت فى ملكية والدهم الذى ظل محجورا عليه من سنة ١٩٣١ إلى أن توفى بعد رفع هذه الدعوى - وقد أقر المطعون عليه الأول أمام المحكمة بتزوير العقد المذكور و بأن والده لم يبع له أو لأخيه هاشم شيئا و بتاريخ ٢٣ من أبريل سنة ١٩٥٥ قضت محكمة سوهاج الابتدائية حضوريا بتثبيت ملكية المطعون عليهم الثلاثة إلى هـ ف و ط ١٣ س شيوما فى ٨ ف و ط ١٢ و ١٧ س المينة بصحيفة الدعوى و صحيفة تعديل الطلبات و بطلان التصرفات الواردة على هذا القدر من المدعى عليه هاشم عبد المجيد لباقى المدعى عليهم و ألزمت هاشم عبد المجيد بالمصروفات و مبلغ عشرة جنيهات أتعابا للعامة و يبين من أسباب هذا الحكم أن المحكمة قسمت التصرفات التى قضت ببطلانها إلى ثلاثة أقسام (الأول) و يشمل عقود البيع الصادرة من هاشم عبد المجيد و التى وردت على مقادير مما ادعى البائع المذكور أنه تملكها بموجب عقد ١٩٠٩/١١/٥ الذى زعم صدوره إليه من والده و آخرين و يدخل فى هذا القسم البيوع الصادرة منه إلى كل من الطاعنين السابع و الثامن و التاسع هاشم عبد الحافظ و ثابت عبد الحافظ و عبد العزيز عبد الحافظ و إلى أحمد عبد الغنى الغير ممثل فى الطعن و هذه البيوع الأربعة قد أبطلتها المحكمة على أثاث ما ثبت لديها من أن عقد ١٩٥٩/١١/٥ سالف الذكر مزور و ما رتبته على ذلك من أن الأعيان الواردة بهذا العقد لم تخرج من ملكية مورث المطعون عليهم المرحوم عبد المجيد عبد الرحيم و بالتالى يكون هاشم عبد المجيد حين باع هذه الأعيان إلى الطاعنين المذكورين و إلى أحمد عبد الغنى قد باع ملك الغير (القسم الثانى) و يشمل عقود البيع الصادرة من هاشم عبد المجيد و التى استند فيها المذكور فى ملكيته لما باعه إلى الحكم الصادر لصالحه فى دعوى صحة التعاقد رقم ١٢٦٠ مدنى أنجم التى كان قد رفعها ضد والده - و انتهت بتصديق المحكمة على عقد الصلح الذى تم فيها بين الطرفين و الذى أقر فيه هذا الوالد بصدور البيع منه فى ٣ ف و ط ١٦ و ٨ س بموجب العقد العرفى المؤرخ ١٩٣٥/٢/٢٢ موضوع تلك الدعوى إلى ابنه هاشم و يدخل فى هذا القسم البيوع الصادرة من الأخير إلى الطاعنين الثلاثة الأول محمود أحمد الشريف و محمود محمد أبو على و عبد اللاه

محمد أبو علي وقد أبطلت المحكمة هذه البيوع لما ثبت لديها من أن عبد المجيد عبد الرحيم مورث هاشم والمطعون عليهم كان مجبوراً عليه وغير أهل للتصرف عند صدور البيع منه إلى ابنه هاشم بالعقد المؤرخ ١٩٣٥/٢/٢٢ سالف الذكر وعند توقيعه عقد الصلح الذي اتهمت به تلك الدعوى مما يجعل ذلك البيع باطلاً وبالتالي فلم تنتقل ملكية المبيع إلى هاشم عبد المجيد ويكون تصرفه فيه إلى الطاعنين الثلاثة الأول صادراً من غير مالك (القسم الثالث) ويشمل عقد البيع المؤرخ ١٩٣٧/٦/١٤ والمسجل في ١٤/٦/١٩٣٧ بمقدار ١١ ط و ٨ من الصادر من هاشم عبد المجيد إلى الطاعن السادس عبد اللطيف محمد والذي استند فيه البائع في ملكيته لما باعه إلى الحكم الصادر له في الدعوى رقم ١٦٩٤ سنة ١٩٣٦ مدني انهم بصحة التوقيع على عقد البيع العرفي المؤرخ ١٩٣٦/٣/٢٣ الصادر إليه من بهيه عبد الرحيم متضمناً بيعها له فدانا واحداً وقد أبطلت المحكمة البيع الصادر إلى الطاعن السادس على أساس أن الفدان المذكور لا يدخل في ملكية بهيه عبد الرحيم وإنما هو ملك لمورث المطعون عليهم المرحوم عبد المجيد عبد الرحيم وبذلك يكون هاشم قد اشترى من غير مالك وباع إلى الطاعن السادس ملكاً للغير وقد عرض الحكم لما تمسك به المدعى عليهم ومن بينهم الطاعنون من أنهم تملكوا العقارات المباعة لهم من هاشم عبد المجيد بالتقادم الخمسي إذا صح أن الأخير لم يكن يملك المقادير المباعة إليهم ورفض هذا الدفاع تأسيساً على أن هذا التقادم لا يسري في حق المالك الحقيقي وهو مورث المطعون عليهم لأنه كان مجبوراً عليه طوال — المدة المدعى بوضع يد المشتري فيها — ، هذا وقد خلت أسباب الحكم من بيان الأساس الذي بنى عليه قضاءه ببطلان التصرفين الحاصلين من هاشم إلى الطاعنين الرابع محمد إبراهيم خليل والخامس كامل محمود البحري — وقد رفع عن الحكم المذكور ثلاثة استئنافات أمام محكمة استئناف أسيوط (مأمورية سوهاج) الاستئناف الأول وقيد برقم ٣٠٠ سنة ٣٠ ق رفع من الطاعنين الستة الأول وطلبوا فيه إلغاء الحكم المستأنف فيما يتعلق بمقدار ٤ ف و ٢ ط و ٢٣ من ورفض دعوى المطعون عليهم بشأن هذا القدر وبني هذا الاستئناف على أن القدر المذكور المبيع للمستأنفين من هاشم عبد المجيد لا يدخل ضمن الأطنان التي تملكها الأخير بعقد ١٩٠٩/١١/٥ الذي قضت المحكمة بتزويره وأنه لا يهمهم في شيء القضاء بتزوير هذا العقد لأن البائع لهم (هاشم) قد كسب ملكية ما باعه إلى الخمسة

الأولين منهم (الطاعتين الخمسة الأولين) بطريق الشراء من عبد الحميد عبد الرحيم شقيق مورث المطعون عليهم وليس من هذا المورث ذاته كما ظنت المحكمة الابتدائية خطأ وقد حكم في الدعوى رقم ١٢٦٠ سنة ١٩٣٥ مدني أنحميم بالتصديق على عقد الصلح الذي أقر فيه عبد الحميد عبد الرحيم لا المورث بصحة البيع الصادر منه إلى البائع لهم (هاشم) وسجل الأخير هذا الحكم في ١٩٣٥/٧/٨ وبذلك انتقلت إليه ملكية ما اشتراه قبل أن يبيعه إليهم — أما عن التصرف الصادر إلى المستأنف السادس (الطاعين السادس) فقد بني الاستئناف بالنسبة لقضاء الحكم ببطلانه على أن هذا التصرف صادر من هاشم عبد الحميد إلى هذا المستأنف بموجب عقدي بيع لا عقد واحد كما ذكر الحكم الابتدائي وأن البائع يستند في ملكيته لما باعه بالعقد الأول إلى حكم صحة التوقيع الصادر له في الدعوى رقم ١٦٩٤ سنة ١٩٣٦ والمسجل في ١٩٣٦/١٠/٢٢ ضد البائعة له بهية عبد الرحيم كما يستند في ملكيته لما باعه بالعقد الثاني إلى أنه اشترى هذا القدر من هاشم عبد الحميد ومحمد كامل عبد الحميد (المطعون عليه الأول) وحسين سليمان بعقد تاريخه ١٩١٢/١٢/١٣ ومسجل في سنة ١٩٣٧ وأضاف المستأنفون أنه على فرض أن البائع له (هاشم) لم يكن يملك ما باعه إليهم فإنهم على أي حال قد كسبوا الملكية ما اشتروه بالتقادم الخمسي الأمر الذي لم تعن المحكمة الابتدائية بتحقيقه اكتفاء بما قالته من أن هذا التقادم لا يسري في حق مورث المطعون عليهم عبد الحميد عبد الرحيم في حين أن هذا المورث لم يكن يملك شيئاً مما باعه إليهم هاشم — الاستئناف الثاني — وقيد برقم ٣٠١ سنة ٣٠ ق ورفع من الطاعنين السابع والثامن والتاسع وطلب فيه هؤلاء المستأنفون إلغاء الحكم المستأنف فيما يتعلق بمقدار ٢٢ قيراطاً و ٥ أسهم ورفض دعوى المطعون عليهم بشأنه وقد بني هذا الاستئناف على أنه وإن كانت المقادير المباعة إليهم من هاشم تدخل ضمن ما تملك بعقد ١٩٠٩/١١/٥ الذي قضى بتزويره إلا أن كلا منهم قد تملك ما اشتراه بالتقادم الخمسي بفرض أن البائع لهم لم يكن يملك ما باعه إليهم ونعوا على الحكم الابتدائي أيضاً قضاءه بتزوير عقد ١٩٠٩/١١/٥ بغير إجراء تحقيق ودون أن يقدم للمحكمة طعناً بالتزوير — الاستئناف الثالث — وقيد برقم ٣١٣ سنة ٣٠ ق وقد رفع من أحمد عبد الغني الغير ممثل في الطعن الحالي وطلب فيه أصلياً — اعتبار الخصومة منقضية في الدعوى بالنسبة له من عقده المؤرخ ١٩٤١/٥/٢١ والمسجل في ١٩٤١/٧/١٠ والصادر إليه من هاشم بمقدار

١ ف و ٧ ط و ٦ س واحتياطيا رفض الدعوى بالنسبة للعقد المذكور — وبني الطلب الأصلي على أنه لم توجه إلى المستأنف أمام المحكمة الابتدائية طلبات من المدعين بالطريق القانوني وبني الطلب الاحتياطي على أنه مع تسليم المستأنف بتزوير عقد ١٩٠٩/١١/٥ وما يترتب على ذلك من أن البائعين له وهما هاشم عبد المجيد ومحمد كامل عبد المجيد (المطعون عليه الأول) لم يكونا مالكيين لما باعاه له عند صدور البيع منهما إليه إلا أنه وقد آلت اليهما ملكية هذا القدر بعد ذلك بطريق الميراث الشرعي عن والدهما المالك الحقيقي فإن ذلك من شأنه أن يقلب العقد الصادر منهما إليه صحيحا على الرغم من صدوره من غير مالك وقت صدوره — وقد دفع المطعون عليهم الثلاثة الذين كانوا من بين المستأنف عليهم في الاستئنافات الثلاثة ببطلان الاستئنافين رقمي ٣٠٠ ، ٣٠١ سنة ٣٠ ق لعدم إعلانهما إلى المطعون عليهما الثانية والثالثة في الميعاد القانوني المحدد في المادة ٤٠٦ مكررا من قانون المرافعات مما يترتب عليه بطلان الاستئنافين بالنسبة لهاتين المستأنف عليهما ويستتبع ذلك بطلانه أيضا بالنسبة لجميع المستأنف عليهم بسبب عدم قابلية الموضوع الذي فصل فيه الحكم المستأنف للتجزئة ورد الطاعنون رافعو هذين الاستئنافين على هذا الدفع بأنه وقد رفع الاستئناف رقم ٣١٣ سنة ٣٠ ق عن نفس الحكم من أحد المحكوم عليهم معهم صحيحا فإن من حقهم طبقا للمادة ٣٨٤ من قانون المرافعات أن يطعنوا في هذا الحكم بطريق الاستئناف أثناء نظر الاستئناف المذكور ولو بعد فوات الميعاد القانوني ما دام الموضوع الذي فصل فيه الحكم المستأنف غير قابل للتجزئة . كما أن الدعوى إذ رفعت أصلا من مورث المستأنف عليهم مقدمو الدفع وحل ورثته محله فإن اختصاصهم أحدهم في الميعاد في الاستئناف المرفوع عن الحكم الصادر في هذه الدعوى يغني عن اختصاص الباقي لأن من اختصاص من الورثة يعتبر ممثلا للتركة وللورث على السواء — وبتاريخ ٥ من مارس سنة ١٩٥٧ قضت محكمة الاستئناف في الاستئنافات الثلاثة أولا — في الاستئنافين رقمي ٣٠٠ و ٣٠١ سنة ٣٠ ق ببطلانهما . ثانيا — في الاستئناف رقم ٣١٣ سنة ٣٠ ق بقبوله شكلا وفي موضوعه بتعديل الحكم المستأنف وبثبیت ملكية المستأنف عليهم الثلاثة الأول (المطعون عليهم) ٥ ف و ١ ط و ١٢ س شيوعا في ٨ ف و ١٣ ط و ٧ س الميينة بصحيفة الدعوى الأصلية وصحيفة تعديل الطلبات

والغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من بطلان العقد الصادر إلى المستأنف (احمد عبد الغنى) من المستأنف عليه الرابع (هاشم عبد المجيد) عن نفسه وبصفته وكيلًا عن أخيه المستأنف عليه الأول (المطعون عليه الأول) بتاريخ ١٩٤١/٥/٢١ والمسجل في ١٩٤١/٧/١٠ عن مقدار ١ ف ٧ ط و ٦ من ومن نحو هذا التسجيل و بعدم قبول الدعوى بالنسبة لهذا الطلب لرفعه قبل أوانه . . . وأقامت المحكمة قضاءها في هذا الاستئناف الأخير على أنه وإن كان التصرف الصادر إلى المستأنف أحمد عبد الغنى من هاشم عبد المجيد عن نفسه وبصفته وكيلًا عن أخيه المطعون عليه الأول يعتبر بيعا لملك الغير وقت صدوره لدخول القدر المبيع في ملك المحجور عليه عبد المجيد عبد الرحيم حسبما استظهرته محكمة أول درجة وهى فى معرض الفصل فى تزوير عقد ١٩٠٩/١١/٥ إلا أنه وقد آلت بعد ذلك ملكية هذا القدر إلى البائعين بطريق الميراث الشرعى عن والدهما المالك الحقيقى فان العقد الصادر منهما إلى المستأنف قد انقلب صحيحا فى حق المشتري ولزم البائعين وليس للغير أن يعترض على ذلك ما دام لا يدعى حقا لنفسه على المبيع وأنه إذا كان المشتري إشتري القدر موضوع عقده شائعا فيما يملكه جميع وروثة المحجور عليه مشاعا بينهم فان هذا البيع لا يعتبر باطلا ابتداء بل يكون نفاذه موقوفا على نتيجة القسمة بين الورثة المشتامين مما يتعين معه الغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من نحو التسجيل المنصب على القدر موضوع العقد واعتبار هذا الطلب مقدما قبل أوانه — وأمسست المحكمة قضاءها ببطلان الاستئنافين ٣٠٠ و ٣٠١ سنة ٣٠ ق على أنهما لم يعلنوا فى الميعاد إلى المطعون عليهما الثانية والثالثة اللتين كانتا من المستأنف عليهما فيهما وأن بطلان الاستئناف بالنسبة لهاتين المستأنفتين لهذا السبب يستتبع بطلانه بالنسبة لباقي المستأنف عليهما وذلك بسبب عدم قابلية النزاع الذى فصل فيه الحكم المستأنف للتجزئة طعن الطاعنون بطريق النقض فى الحكم الصادر فى الاستئنافين رقم ٣٠٠ و ٣٠١ سنة ٣٠ ق بتقرير تاريخه ٨ يونيو سنة ١٩٥٧ وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسته ١٩٦١/١/٢٤ وفيها صممت النيابة على المذكرة التى قدمتها وطلبت فيها رفض الطعن وقررت دائرة الفحص إحالة الطعن إلى هذه الدائرة وحدد لظظه أمامها جلسة ١٥ نوفمبر سنة ١٩٦٢ وفيها تمسكت النيابة بما أبدته فى مذكرتها التكميلية التى قدمتها بعد الإحالة بعدم

قبول الطعن شكلا لعدم قيام الطاعنين بإعلان الطعن بعد الإحالة وقد قررت هذه المحكمة لما تبين لها من أن الطاعنين لم يخطرخوا بالجلسة المحددة لنظر الطعن أمام دائرة فحص الطعون تأجيل نظر الطعن بالجلسة ٢١ فبراير سنة ١٩٦٣ وتكليف قلم الكتاب بإعلان تقرير الطعن إلى المطعون عليهم ومنح الخصوم الاجال المحددة في المادتين ١١ و ١٢ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ لتقديم المذكرات وبعد استيفاء هذه الإجراءات نظر الطعن بالجلسة المحددة وفيها تمسكت النيابة برأيها الذي كانت قد أبدته في مذكرتها الأولى وهو رفض الطعن .

وحيث إن الطعن بني على سبب واحد حاصله أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون ذلك أنه على الرغم من تقريره في أسبابه أن موضوع النزاع غير قابل للتجزئة فإنه قضى ببطلان الاستئناف المرفوعين من الطاعنين مخالفا بذلك نص المادة ٣٨٤ من قانون المرافعات الذي تمسك به الطاعنون أمام محكمة الاستئناف والذي يقضى بأنه إذا كان الحكم صادرا في موضوع غير قابل للتجزئة جاز لمن فوت ميعاد الطعن من المحكوم عليهم أن يستفيد من الاستئناف المرفوع في الميعاد من أحدهم وأن ينضم إلى رافع هذا الاستئناف في طلباته مما كان يتعين معه وقد قبلت المحكمة الاستئناف رقم ٣١٣ سنة ٣٠ ق المرفوع من أحد المحكوم عليهم مع الطاعنين أن تقبل تبعا لذلك الاستئناف المرفوعين من الطاعنين إذ أن نص المادة ٣٨٤ سالفة الذكر لا يفرض على الطاعنين إتخاذ أى إجراء خاص سوى مجرد الانضمام إلى رافع الاستئناف الذي قبلته المحكمة في الطلبات التي تقدم بها في هذا الاستئناف ما دامت وحدة الموقف القانوني تقتضى ذلك .

وحيث إن المادة ٣٨٤ من قانون المرافعات تنص في فقرتها الثانية على أنه «إذا كان الحكم صادرا في موضوع غير قابل للتجزئة أو في التزام بالتضامن أو في دعوى يوجب القانون فيها اختصاص معينين جاز لمن فوت ميعاد الطعن من المحكوم عليهم أو قبل الحكم أن يطعن فيه أثناء نظر الطعن المرفوع في الميعاد من أحد زملائه منضميا إليه في طلباته» وعدم التجزئة الذي تعنيه هذه المادة هو عدم التجزئة المطلق الذي يكون من شأنه أن الفصل في النزاع لا يحتمل غير حل واحد بعينه وإذا كان النزاع الذي فصل الحكم فيه قابلا للتجزئة في شق

منه وغير قابل لها في شقه الآخر فإن الطعن المرفوع من أحد المحكوم عليهم من الشق القابل للتجزئة لا يفيد منه زملاؤه الذين فوتوا ميعاد الطعن أو قبلوا الحكم — وتشرط المادة ٣٨٤ لإفادة الخصم الذي فوت الميعاد أو قبل الحكم من الطعن المرفوع من زميله في الميعاد في حالة عدم التجزئة أن ينضم إلى رافع الطعن في طلباته فلا يجوز له إذن أن يطلب لنفسه طلبات مستقلة تغاير طلبات زميله رافع الطعن أو تزيد عليها — ولما كان يبين من الوقائع السالف بيانها أن قضاء الحكم الابتدائي بطلان التصرفات الصادرة إلى الطاعنين الستة الأولين وهم رافعوا الاستئناف رقم ٣٠٠ سنة ٣٠ ق لم يبن على أساس تزوير عقد ٥ نوفمبر سنة ١٩٠٩ الذي قضى الحكم بتزويره وإنما على أساس آخر قائم بذاته ولا علاقة له بتزوير هذا العقد لما كان ذلك، فإنه لا يجوز لهؤلاء الطاعنين الستة أن يطلبوا الإفادة من الاستئناف رقم ٣١٣ سنة ٣٠ ق المرفوع من أحمد عبد الغنى — وهو أحد الذين أبطل الحكم الابتدائي التصرفات الصادرة إليهم على أساس تزوير العقد سالف الذكر — وذلك بدعوى أن موضوع هذا التزوير يعتبر غير قابل للتجزئة إذ لا شأن لقضاء الحكم بالنسبة إليهم بهذا الموضوع أما الطاعنون السابع والثامن والتاسع وهم رافعوا الاستئناف رقم ٣٠١ سنة ٣٠ ق فإنه وإن كان صحيحا أن الحكم الابتدائي قد أبطل التصرفات الصادرة إليهم على أساس تزوير عقد ٥ نوفمبر سنة ١٩٠٩ الذي قضى بتزويره وهو نفس الأساس الذي بنى عليه قضاءه بإبطال التصرف الصادر إلى أحمد عبد الغنى رافع الاستئناف رقم ٣١٣ سنة ٣٠ ق إلا أنه لما كان هذا الاستئناف لم يرد على قضاء الحكم بتزوير ذلك العقد بل إن المستأنف المذكور سلم في صحيفة استئنافه هذا بصحة قضاء الحكم في هذا الخصوص وبنى طلباته في الاستئناف على أنه وإن كان هذا العقد بسبب تزويره لم ينقل إلى البائعين له ملكية ما باعاه إلا أن العقد الصادر منهما إليه قد انقلب صحيحا طبقا لأحكام بيع ملك الغير وذلك بأيلولة ملكية المبيع إلى هذين البائعين بطريق الميراث بعد صدور عقده ولما كانت الطلبات التي طلبها الطاعنون رافعوا الاستئناف رقم ٣٠١ سنة ٣٠ ق في استئنافهم هذا تغاير طلبات أحمد عبد الغنى رافع الاستئناف رقم ٣١٣ سنة ٣٠ ق في ماهيتها وفي الأساس المبنية عليه وكان لا يجوز للطاعنين على ما سلف القول — في حالة انضمامهم إلى رافع الاستئناف

المذكور إبداء طلبات خاصة بهم تختلف عن الطلبات المطلوبة في هذا الاستئناف من رافعه فإن انضمامهم إلى هذا المستأنف في طلباته ما كان ليؤديهم لأن الحكم لرافع الاستئناف بطلباته لا يفيدهم في شيء ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذا انتهى إلى عدم انطباق حكم المادة ٣٨٤ من قانون المرافعات على حالة الطاعنين لا يكون مخالفا للقانون ولا يقدح في صحته ما اشتملت عليه أسبابه من أخطاء قانونية ما دامت النتيجة التي انتهى إليها موافقة للقانون .

وحيث إنه لذلك يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٨ من مارس سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد/محمود عياد رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمود القاضي ،
وأميل جبران ، ومحمد ممتاز نصار ، وحافظ محمد بدوي .

(٦١)

الطعن رقم ٣٤٢ لسنة ٢٧ القضائية :

(١) "حقوق عينية" . "الأمفتيوز" . قانون "تنازع القوانين من حيث المكان" .

"الامفتيوز" عقد يقرر للنتفع حقا عينيا . خضوع الحقوق العينية لقانون موقع العقار . لا يعرف القانون المصري عقد "الامفتيوز" .

(ب) نقض "أسباب الطعن" . "السبب الجديد" . نظام عام . دعوى . نطاق الدعوى .

نفي الحكم عن اتفاق الطرفين وصف الحكر أو "الامفتيوز" . عدم منازعة الطاعن أمام محكمة الموضوع في حق الحائز في بقاء الأطلاق في حيازته مدة حياته ومن بعده خلفائه حتى ينقضوا وذلك مقابل جعل معين أو أجر . نفي الطاعن أمام محكمة النقض بأن تأييد المنفعة أمر بإبائه القانون ومن شأنه أن يجعل العقد باطلا بطلانا مطلقا . منازعة جديدة لا يصح التحدى بها لأول مرة أمام محكمة النقض ولو كانت متعلقة بالنظام العام مادام نطاق الدعوى لم يكن يتسع لبحث هذه المنازعة .

١ - "الامفتيوز" عقد يقرر للنتفع بالأطلاق حقا عينيا . وإذا كانت الحقوق العينية تخضع لقانون موقع العقار فإن الحكم وقد أقام قضاءه بالنسبة للعقار الكائن بالقطر المصري على أن القانون المصري لا يعرف هذا العقد لا يكون قد خالف القانون .

٢ - إذا كان المالك (الطاعن) لم ينازع أمام محكمة الموضوع في حق الحائز في بقاء الإطيان في حيازته مدى حياته لاستثمارها مقابل جعل معين أو أجر وفي حق خلفائه في ذلك حتى ينقضوا ، وكان الحكم قد نفي من اتفاق الطرفين على ذلك وصف "الأمفتيوز" أو الحكر وأقام قضاءه في ذلك على صحة

هذا الاتفاق وعدم مخالفته للقانون أو النظام العام ، فان نعى الطاعن على الحكم بأن تأييد المنفعة الناشئة عن حيازة الأطنان أمر يأباه القانون مما يبطل ذلك العقد بطلانا مطلقا ، يعد منازعة جديدة لم يسبق ابدائها أمام محكمة الموضوع ولا يصح التحدى بها لأول مرة أمام محكمة النقض ولو كانت هذه المنازعة متعلقة بالنظام العام ما دام نطاق الدعوى — وقد كان موضوعها مقصورا على طلب تعديل الجمل دون طلب الإخلاء — لم يكن يتسع لبحث هذه المنازعة .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع ، على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن ، تحصل فى أن مجلس إدارة — مدارس ليروس — الطاعن — أقام الدعوى رقم ٧٤٨ سنة ٧٢ ق ، أمام محكمة القاهرة الابتدائية المختلطة ، ضد المطعون عليه الثانى والمرحوم نيقولا ليونتيديس مورث المطعون عليها الأولى بعريضة أعلنت فى نوفمبر سنة ١٩٤٦ طالبا الحكم (باعتبار الالتزام المقرر لمصلحة المدارس بالوصية الصادرة من المرحوم بازيل نيقولا بيدس أمام القنصلية اليونانية بباريس فى ١٣ من أغسطس سنة ١٨٩٢ وبمقد الصلح المحرر فى ١٩٠١/٢/٢١ الممكّل لهذه الوصية ، دينا قيميا ، وأن الأطنان البالغ مقدارها ٥٠٠ فدان المشروط بقاؤها فى حيازة المدعويين جورج واستافرو ليونتيديس لاستثمارها وفى حيازة خلفائهما المذكور من بعدهما على التعاقب حتى انقراضهم ، يجب أن يحسب ريعها — وهو المخصص للاتفاق منه على مدارس ليروس — على أساس القيمة الإيجارية لهذه الأطنان وأن يكون متناسبا حسب الظروف والأوقات ، مع غلة الأطنان من جهة ومع حاجة المدارس من جهة أخرى — ثم الحكم بتحديد قيمة الربيع المستحق لهذه المدارس منذ سنة ١٩٣٥ بمبلغ ٢٦٦٦ ج و ٦٦٦ م سنويا على أساس أن القيمة الإيجارية لهذه الأطنان لا تقل فى تلك المدة عن ٤٠٠٠ ج

سنويا وأن نصيب المدارس هو بحق الثلثين ونصيب الحائزين للأطيان هو الثلث الباقي وإلزام المطعون عليه الثانى ومورث المطعون عليها الأولى متضامنين بأداء قيمة المتأخر عن تلك المدة على هذا الأساس وهو مبلغ ٢٨٤٠٠ ج مع الفوائد القانونية والمصروفات) — دفع المدعى عليهما الدعوى بأن عقد الصلح المحرر فى ١٩٠١/٢/٢١ قرر لهما حق "امفتيوز" على الخمسمائة فدان -مقابل مبلغ ثابت يؤديانه للطاعن سنويا وقالوا إن الطاعن ظل يقبض منهما هذا المقابل طوال المدة السابقة — بتاريخ ١٩٤٨/٦/٧ حكمت المحكمة (بتحديد الجعل المستحق سنويا فى ذمة المدعى عليهما بمبلغ ١٧٥٠ جنيه . . . وألزمتها بأداء هذا المبلغ إعتبارا من وقت إعلان صحيفة الدعوى مع استئزال المبالغ السابق دفعها ، وبنت المحكمة حكمها على أنها ترى من الوصية وعقد الصلح المكمل لها ، أن الموصى قصد ترتيب ريع مؤبد للمدارس يعادل نصف غلة الأطيان وأنها تقدر صافى ريع الفدان الواحد فى السنة بمبلغ سبعة جنيهات — وذكرت أن الوصية وعقد الصلح لا يرتبان للمتفعين بالأطيان حق "امفتيوز" لأن هذا الحق يخالف النظام العام فى مصر — استأنف المطعون عليه الثانى ومورث المطعون عليها الأولى هذا الحكم طالبين الغاء ورفض الدعوى وقيد الاستئناف بمجدول محكمة استئناف القاهرة برقم ١٠٢٨ سنة ٦٦ ق ، وأقام الطاعن استئنافا مقابلا قيد برقم ٢٣١ سنة ٦٨ ق طلب فيه رفض الاستئناف الأصيل وتعديل الحكم المستأنف بجعل نصيب المدارس فى غلة الأطيان بحق الثلثين لا النصف — وبتاريخ ١٩٥١/٥/٢٩ حكمت المحكمة فى الاستئناف الأصيل بالغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى بالحالة التى هى عليها ، وحكمت فى الاستئناف المقابل برفضه — وأسست المحكمة حكمها على أن الحق الذى أقرب به كل من الخصوم للآخر يعتبر ثابتا لا من وقت الاتفاق المحرر فى ١٩٠١/٢/٢١ بل من وقت وجود السبب الذى أنشأ هذا الحق وهو الوصية الصادرة من المرحوم باسيل نقولا تيدس فى ١٨٩٢/٨/١٣ — وقالت إن هذه الوصية باطلة بالنسبة للمطعون عليه الثانى ومورث المطعون عليها الأولى لأنهما لم يكونا موجودين حقيقة أو حكما ، لا وقت هذه الوصية ولا وقت وفاة الموصى — ورتبت على ذلك أن وضع أيديهما على الأطيان يكون من غير سند ، وأنه مادامت الدعوى قد بنيت على الوصية وعقد الصلح ، ولا تستطيع المحكمة تغيير سببها فإنها

لا يسعها إزاء ذلك إلا أن تحكم بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى —
 طعن المطعون عليه الثانى ومورث المطعون عليها الأولى فى هذا الحكم بطريق
 النقض وبتاريخ ١٩٥٥/٧/٧ قضت المحكمة بنقضه وإحالة القضية إلى محكمة
 استئناف القاهرة — وأقامت قضاءها على (أن الحكم المطعون فيه
 قد بنى على اعتبار وصية سنة ١٨٩٢ هى مصدر حقوق الطاعنين كما هى ،
 ومصدر حقوق المدارس ورتب على ذلك نتيجة لم يقل بها أحد من خصوم
 الدعوى وهى تجرد الطاعنين من أى سند قانونى فى استغلال هذه الأقطان تأسيسا
 على أنه لا يجوز لهما أن يستمدا حقا من وصية سنة ١٨٩٢ لبطلانها بالنسبة إليهما
 مع أنه كان يتعين على المحكمة وهى بصدد التعرف على حقيقة المصدر الذى تلقى
 منه الطاعنان حقهما إذا شاءت التعرض لما لم يطلبه أحد الخصوم صيانة للنظام
 العام أن ترجع فى ذلك إلى الاتفاق المحرر فى ١٩٠١/٢/٢١ كمصدر للحقوق فإذا
 قام نزاع حول تكييف ما انطوى عليه ذلك الاتفاق من تصرفات تعين البحث
 فيه على هذا الأساس وما تلاه) — أحيلت القضية بعد ذلك إلى محكمة استئناف
 القاهرة وبتاريخ ١٩٥٧/٥/١٦ حكمت فى الاستئناف الأسمى بإلغاء الحكم
 المستأنف ورفض الدعوى وحكمت فى الاستئناف المقابل برفضه — طعن الطاعن فى
 هذا الحكم بطريق النقض للأسباب المبينة بالتقرير وقدمت النيابة مذكرة
 طلبت فيها رفض الطعن ، وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وبتاريخ
 ١٩٦١/١٠/١ قررت إحالته إلى هذه الدائرة — بعد ذلك قدم المطعون عليهما
 مذكرة طلبا فيها الحكم برفض الطعن وقدمت النيابة مذكرة تكميلية أحالت
 فيها إلى ما تضمنته مذكرتها الأولى — ولدى نظر الطعن أمام هذه الدائرة صمم
 كل طرف من الخصوم على طلباته وصممت النيابة العامة على ما أوردته بمذكرتها .

حيث إن الطعن بنى على ثلاثة أسباب ، يتحصل أولها فى مخالفة الحكم المطعون
 فيه للقانون وقصور أسبابه ذلك أنه عند تكييف الاتفاق على بقاء الأقطان فى
 حيازة جورج واستافرو ليونتيديس مدى حياتهما لاستثمارها ، وفى حيازة خلفائهما
 المذكور من بعدهما ، على التعاقب حتى انقراضهم ، مقابل جعل معين ثابت ،
 استبعد وصف "الامفتيز" الذى تمسك به المطعون عليهما ، ووصف الحكم
 الذى قال الطاعن إنه النظام الوحيد الواجب الأخذ به ، وبذلك لم يبق سوى

وصف الإيجار العادي البسيط وهو ما تنتهي إليه حتما نظرية الحكم المطعون فيه التي ضمنها بقوله " إنه لا غبار على الاتفاق الذي وضعه أطراف العقد ولا مخالفة فيه للنظام العام ولا للقانون " هذا في حين أن توقيت المنفعة شرط جوهري في مثل هذا الإيجار ، وإذا فرض جدلا وكان الحكم المطعون فيه قد أراذ اعتبار الإجارة التي تضمنها عقد الصلح صحيحة على الرغم من شرط التأييد الوارد بها فإن الحكم في هذه الحالة يكون قاصر الأسباب لأنه كان يتعين عليه أن يبين كيف دلت نصوص هذه الإجارة على عكس المعنى الظاهر منها — ولم يقع الحكم المطعون فيه في هذا الخطأ إلا لأنه قعد عن تكييف الحقوق التي يولدها عقد الصلح وبذلك حاول الإفلات من مواجهة مقطع النزاع وخالف ما حكمت به محكمة النقض بالحكم الصادر بتاريخ ١٩٥٥/٧/٧ في الطعن السابق — هذا بالإضافة إلى أن مؤدى النتيجة التي انتهى إليها الحكم حين قرر " أنه لا غبار على الاتفاق ولا مخالفة فيه للنظام العام ولا للقانون " أنه إذا اتفق مالك الأطنان مع حائزها على استمرار الحيازة مقابل أجر ثابت لمدة لا تنتهي إلا بانقراض ذرية الحائز من الذكور ، كان مثل هذا الاتفاق الذي ليس بامفتيز ولا بحكر هو اتفاق جائز ولا مخالفة فيه للقانون — والحال أن تأييد المنفعة الناشئة عن حيازة الأطنان ، بصرف النظر عن مقدار الجعل الذي يقابل هذا التأييد ، أمر يأباه القانون ويبطل الاتفاق عليه بطلانا مطلقا .

وحيث إن هذا النعي مردود بأن ما تضمنه عقد الصلح المحرر بتاريخ ١٩٠١/٢/٢١ من الاتفاق على بقاء الأطنان في حيازة جورج واستافروا ليونتيديس مدى حياتهما لإستثمارها وفي حيازة خلفائهما المذكور من بعدهما ، على التعاقب حتى انقراضهم ، وإن نفى عنه الحكم المطعون فيه وصفى الامفتيز والحكر إلا أنه قال في شأنه (. . .) وقد رأى هؤلاء الورثة — أى ورثة المالك الأصلي المرحوم بازيل نيقولا بيدس — ومجلس إدارة المدارس أن جورج واستافرو المذكورين جديران بالحيازة والانتفاع بالجسمانية فدان التي خصت المدارس دون غيرها لكفائتهما المادية وقدرتهما على السداد وإعمالا لرغبة المورث واتفقوا على ذلك وحددوا جعلا معيناً غير قابل للزيادة ولا للنقصان ومؤبدا بحياتهما وحياة خلفائهما المذكور ، ولا غبار على هذا الاتفاق الذي وصفه أطراف العقد

ولا مخالفة فيه للنظام العام ولا للقانون) — وأيا كان وجه الرأي في تكييف الاتفاق ، فإنه لما كان الطاعن لم يسبق أن نازع أمام محكمة الموضوع في حق جورج — واستفادوا اليونتيديس في بقاء الأطيان في حيازتهما مدى حياتهما لاستثمارها وفي حق خلفائهما ، في ذلك من بعدهما على التعاقب حتى انقراضهم — فإن نعيه على الحكم المطعون فيه (بأن تأييد المنفعة الناشئة عن حيازة الأطيان — بصرف النظر عن مقدار الجعل الذي يقابل هذا التأييد — أمر يأباه القانون ... ويبطل الاتفاق عليه بطلانا مطلقا) — هو منازعة جديدة لم يسبق ابدائها أمام محكمة الموضوع فلا يصح التعدي بها لأول مرة أمام محكمة النقض ، ولو كانت هذه المنازعة متعلقة بالنظام العام ، مادام نطاق الدعوى — وقد كان موضوعها مقصورا على طلب تعديل الجعل ، دون طلب الإخلاء — لم يكن يتسع لبحث هذه المنازعة .

وحيث إن السبب الثاني يتحصل في أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون ومسح مستندات الدعوى ذلك أن الموقعين على عقد الصلح المحرر في سنة ١٩٠١ وصفوا حق ولدى الأخ ليونتيديس في حيازة الأطيان بأنه حق ناشئ عن امفتيوز ورددوا هذا الوصف بالعقد أكثر من مرة وجرى دفاع الطرفين في القضية الحالية في كافة مراحلها على أن هذا الحق ناشئ عن عقد امفتيوز — ولهذا فإنه يكون من غير المقبول أن يصرف الحكم المطعون فيه النظر عن ذلك كله ويذكر أن هذا الوصف لم يرد بالعقد إلا من باب التشبيه وتقريب المسألة للاذهان — وإذا كان الاتفاق على عقد الامفتيوز قد شابه البطلان لعلة ما فإن الامفتيوز قد حوى جميع عناصر الحكم وكان على الحكم المطعون فيه إعمال قواعد الحكم عملا بنظرية التحول المقررة في المادة ١٤٤ من القانون المدني .

وحيث عن الشق الأول من هذا النعي فإنه غير منتج ذلك أنه ورد بأسباب الحكم المطعون فيه (... ولا يستساغ عقلا أن يقصد أطراف عقد الصلح ... بالإشارة إلى الامفتيوز في العقد المحرر بالقطر المصري أن تنطبق حالته على عقار بالقطر المصري يخضع للقوانين المصرية دون سواها مع خلو القانون المصري من النص على الامفتيوز) وهذا الذي أورده الحكم صحيح في القانون

يكفى وحده لحمل الحكم في استبعاده — عند تكييفه حق ولدى الأخ في حيازة الأفيان . وصف الامفيوز ، إذ الامفيوز يقرر للشفع بالأفيان ، حقا عينيا ، والحقوق العينية يسرى عليها قانون الموقع فيما يختص بالعقار — أما الشق الثاني من هذا النعى فمردود بأنه جاء بأسباب الحكم المطعون فيه (... وقد ظلت المدارس تتقاضى الجمل المحدد بعقد الصلح من سنة ١٩٠١ إلى ١٩٤٦ دون أن يتجه ذهنهم إلى تصقيع أو تمسك بمبدأ الحكم مما يدل على أن الرأي بين المتعاقدين كان وقت الصلح منصرفا إلى عدم زيادة ما تحدد من جعل وعلى أن هذا الجمل يظل مدى حياة الحائزين وذريتهما من الذكور من بعدهما نفاذا للعقد المذكور وغير قابل للزيادة ولا للنقصان) وهذه تقارير موضوعية صحيحة ، تبينت منها المحكمة — في استخلاص سائغ يستقيم به الحكم — أن نية المتعاقدين لم تكن منصرفة وقت تحرير عقد الصلح في سنة ١٩٠١ إلى إبرام عقد حكر — ومن أجل ذلك لا يصح إعمال حكم المادة ١٤٤ مدني .

وحيث إن السبب الثالث من أسباب الطعن يتحصل في أن الحكم المطعون فيه شابه قصور في التسبيب ذلك أنه مشروط بالاتفاق المحور في ١٩٠١/٢/٢١ أن مقابل الانتفاع بالأفيان يؤدي للدارس ذهباً وقد ورد بأسباب حكم محكمة الدرجة الأولى أن الشارع المصري وقد أبطل شرط الدفع بالذهب فإن هذا الإبطال قد يؤدي إلى بطلان التعاقد برمته لأن هذا الشرط من الشروط الجوهرية الباعثة على التعاقد — مع أن الحكم المطعون فيه قضى بإلغاء حكم محكمة الدرجة الأولى ورفض دعوى الطاعن فإنه لم يعرض بأسبابه بشيء عن هذا الشرط .

وحيث إن هذا النعى مردود بأن محكمة الدرجة الثانية ، إذا ألغت حكما ابتدائيا ، لا تكون ملزمة بالرد على جميع ما هو وارد في ذلك الحكم ما دامت الأسباب التي أقامت عليها حكمها كافية لحمل قضائها — هذا إلى أنه ورد بالحكم الابتدائي أن شرط الدفع بالذهب ، هو من الشروط الجوهرية الباعثة على التعاقد والتي يؤدي بطلانها إلى بطلان عقد الصلح برمته — وما دام الطاعن لم يطلب ذلك البطلان أمام محكمة الموضوع فإنه لا على الحكم المطعون فيه ، إن إغفل الرد على الحكم الابتدائي في هذا الشأن .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٨ من مارس سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد /محمود عياد رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمود توفيق امماعيل ،
واميل جبران ، ومحمد ممتاز همار ، وحافظ محمد بدوي .

(٦٢)

الطعن رقم ٢٨ لسنة ٢٨ القضائية :

(١) بيع " انتقال ملكية المبيع " . تسجيل . تقادم " التقادم المسقط " .
دعوى " دعوى الاستحقاق " .

انتقال الملكية لشئ من تاريخ تسجيل حكم صحة التعاقد . هذه الملكية لا تسقط
أبداً عن المالك . دعوى الاستحقاق التي تمنحها لا يرد عليها التقادم المسقط دون المطالبة
بالملكية ، لئلا يرفعها ضد أي شخص لاسترداد ملكيته مهما طال مهلة انقطاع صلاته
بهذا الملك .

(ب) بيع " ضمان هدم التعرض " ملكية . تقادم " التقادم المسقط " .
" التقادم المكسب " .

التزام البائع بضمان عدم التعرض للشئ . التزام أبدي يتولد من عقد البيع ولو لم
يشهر وينقل من البائع إلى ورثته . ليس للورثة منازعة المشتري فيما كسبه من حقوق
بمقتضى العقد إلا إذا تمسكوا بالتقادم المكسب الطويل المدة . دفعهم دعوى تثبيت
ملكيتهم للقدر المبيع بالتقادم المسقط استناداً إلى مضي أكثر من خمس عشرة سنة على عدم
تسجيل العقد أو الحكم بصحته منازعة بمنفعة عليهم .

(ج) نقض " المصلحة في الطعن " . تقادم .

عند امتناع الدفع بالتقادم قانوناً ، لا يجدي النفي بخطأ الحكم فيما اعتبره قاطعاً للتقادم .

(د) تقادم . " التقادم المكسب " . " السبب الصحيح " .

السبب الصحيح في التقادم الخسائي المكسب للكلية هو التصرف القانوني الصادر
من غير مالك الحق المراد كسبه بالتقادم . إذا كان المتصرف مالكا فلا يجدي المتصرف إليه
التمسك بهذا السبب .

(هـ) إثبات "إجراءات الإثبات" . خبرة . محكمة الموضوع . نقض . "أسباب الطعن" .

تعيين خبير في الدعوى من الرخص المحولة لمحكمة الموضوع . رفض طلب تعيين خبير لأسباب مائفة . لا سبيل للمجادلة في ذلك أمام محكمة النقض .

(و) وفاء . التزام "انقضاء الالتزام بالوفاء" .

عرض المشتري باقي الثمن على البائع أمام محكمة الدرجة الأولى وتمسكه بهذا العرض في مواجهة البائع اعتبار ذلك بمثابة عرض أبدى حال المرافعة . لا يلزم لصحة اتخاذ إجراءات أخرى .

١ - متى انتقلت الملكية من البائع إلى ورثة المشتري من تاريخ تسجيل الحكم الصادر لصالحهم بصحة ونفاذ عقد البيع فإن هذه الملكية لا تسقط أبداً عن المالك ، كما أن دعوى الاستحقاق التي تميمها لا يرد عليها التقادم المسقط وللك أن يرفعها ضد أي شخص لاسترداد ملكيته مهما طال عهد انقطاع صلاته بهذا الملك . وينبغي على ذلك أنه إذا طالب المشتري - الذي انتقلت إليه ملكية المبيع - البائع باسترداد المبيع . فلا يجوز دفع هذه الدعوى بالتقادم لمضي أكثر من خمس عشرة سنة دون المطالبة بالملكية (١) .

٢ - ليس لورثة البائع دفع دعوى المشتري بتثبيت ملكيته وتسليم المبيع ، بالتقادم استناداً إلى عدم تسجيل عقد البيع أو الحكم الصادر بصحته مدة تزيد على خمس عشرة سنة ذلك أن البائع يلتزم قانوناً بضمان عدم التعرض للمشتري في الانتفاع بالمبيع أو منازعته فيه . وهذا الالتزام أبدى يتولد عن عقد البيع ولو لم يشهر وينتقل من البائع إلى ورثته فيمتنع عليهم مثله منازعة المشتري فيما كسبه من حقوق بموجب النقص إلا إذا توافرت لديهم أو لدى مورثهم من تاريخ البيع شروط وضع اليد على العين المبيعة المسددة الطويلة المكسبة للملكية (٢) .

٣ - متى كان الدفع بالتقادم المسقط ممتنعاً قانوناً فإن النعي على الحكم خطأ فيما اعتبره قاطعاً للتقادم يكون غير منتج إذ لم يكن الحكم بحاجة إلى البحث في انقطاع التقادم ما دام الدفع بالتقادم لا تجوز إثارته أصلاً .

(١) راجع نقض ١٤ مارس سنة ١٩٦٣ : لعدد الحالي الطعن رقم ٢٤٣ لسنة ٢٨ ق رقم ٤٥ .

(٢) راجع نقض ٢١ مارس سنة ١٩٦٣ : بالعدد الحالي الطعن رقم ٢٦١ لسنة ٢٨ ق رقم ٥٦ .

٤ - يشترط في السبب الصحيح الذي يصلح سنداً للتملك بالتقادم المكسب الخمسي أن يكون تصرفاً قانونياً صادراً من شخص لا يملك الحق الذي يراد كسبه بالتقادم فإذا كان المتصرف إليه قد تلقى الحق من المالك فلا يجديهِ التمسك بهذا السبب . وهذه القاعدة قررتها صراحة المادة ٩٦٩ من القانون المدني الحالي وقررتها من قبل محكمة النقض في ظل القانون المدني القديم رغم عدم النص عليها صراحة فيه .

٥ - تعيين الخبير في الدعوى رخصة من الرخص المخولة لقاضي الموضوع فله وحده تقرير لزوم أو عدم لزوم هذا الإجراء ولا معقب عليه في ذلك متى كان رفض إجابة طلب تعيين الخبير قائماً على أسباب مبررة له . ومتى كانت ما استند إليه الحكم في رفض طلب تعيين الخبير سائغاً فلا سبيل للمجادلة في ذلك أمام محكمة النقض .

٦ - إذا كان الثابت من بيانات الحكم أن عرض المطعون عليهما باقى الثمن على الطاعنين حصل بعد رفع الدعوى أمام محكمة الدرجة الأولى وظلا متمسكين بهذا العرض في مواجعتهم رغم رفضهم قبوله فإن ذلك يعد بمثابة عرض أبدي أمام المحكمة حال المرافعة ولا يلزم لصحته اتخاذ إجراءات أخرى كإعلان هذا العرض عملاً بالمادة ٧٩٢ من قانون المرافعات .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن وقائعه - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل في أن المطعون عليهما الأول والثانية أقاما في ٢٣ من مايو سنة ١٩٥٣ الدعوى رقم ٢٢٠ سنة ١٩٥٣ مدنى كلى شين الكوم ضد الطاعنين وباقي المطعون عليهم طلبا فيها الحكم بتثبيت ملكيتهما إلى ١ ف و ١٣ ط و ٢ من شـيوما

في ١ ف و ١٥ ط و ٩ س المبينة في الصحيفة وما يتبع هذا القدر في الساقية المشتركة وتسليمه إليهما وكف منازعة المدعى عليهما لهما فيه . وقال المطعون عليهما رافعا الدعوى في بيانها إنه بموجب عقد بيع عرفي محرر في ٦ من نوفمبر سنة ١٩٢٥ اشترى مورثهما ومورث باقي المطعون عليهما المرحوم تادرس بدوى مطر من مورث الطاعنين المرحوم عبد الستار محمد تعلق أطيانا زراعية مساحتها ٥ ف و ٢١ ط يتبعها عشرة قراريط في ساقية وذلك بثن قدره ١٤٦٨ ج خصم منه مبلغ ٥٨٤ ج قيمة ما كان للمشتري من دين في ذمة البائع ودفع منه مبلغ ٤٣٣ ج في مجلس العقد والتزم المشتري بأن يسدد مبلغ ٢٩٠ ج لدائنين للبائع عينا بالاسم في العقد والباقي بعد ذلك كله وقدره ١٦١ ج تعهد المشتري بدفعه عند تحرير العقد النهائي وأنه لقيام النزاع بين الطرفين حول تنفيذ هذا العقد رفع المشتري (مورث المطعون عليهما) دعوى ضد البائع (مورث الطاعنين) طلب فيها (أصليا) الحكم بإثبات حصول هذا البيع واحتياطيا رد ما دفعه من الثمن وقدره ١٠١٨ ج وأقام البائع بدوره دعوى ضد المشتري طلب فيها الحكم بالإلزام الأخير بأن يدفع له مبلغ ألف جنيه على سبيل التعويض نظير الضرر الذي أصابه من جراء نكوله عن تنفيذ عقد البيع السابق الذكر وقد ضمت الدعويان وانتهيتا بالحكم فيهما انتهائيا من محكمة استئناف القاهرة بتاريخ ١٨ ديسمبر سنة ١٩٢٩ في الاستئناف رقم ١٢٠٧ سنة ٤٥ قضائية بإثبات حصول بيع الـ ٥ ف و ١٩ ط المحرر بها عقد البيع العرفي بتاريخ ٦ من نوفمبر سنة ١٩٢٥ وللطرفين المحاسبة طبقا لهذا العقد وبالإلزام للبائع بمصروفات الدرجتين ورفض ما عدا ذلك من الطلبات وبتاريخ ٩ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ قام المطعون عليهما الأولان بعد وفاة مورثهما بتنفيذ هذا الحكم بقيمة نصيبهما في المصروفات المحكوم بها لمورثهما ثم قاما في ٩ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ بتسجيل الحكم بالنسبة لنصيبهما الميراثي في القدر المبيع وأنه نظرا لمنازعة الطاعنين لهما في ملكية هذا النصيب وامتناعهم عن تسليمه إليهما فقد رفا الدعوى الحالية بالطلبات السابقة - دفع الطاعنون أمام المحكمة الابتدائية بسقوط حق المدعين في طلب الملكية لمضى أكثر من خمس عشرة سنة على تاريخ عقد البيع وتاريخ الحكم الصادر بصحة التعاقد الحاصل بموجبه قبل رفع الدعوى وقالوا إنه لما كان المدعيان لم يتخذا أى إجراء في شأن تنفيذ هذا الحكم الذى هو أساس دعواهما منذ صدوره في ١٨ من ديسمبر سنة ١٩٢٩ حتى تاريخ رفع دعواهما فإن هذا

الحكم يكون قد سقط بالتقادم الطويل عملاً بالمادة ٢٧٤ من القانون المدني هذا بالإضافة إلى أن مورثهم البائع وهم من بعده قد استمروا واضعين اليد على العين المبيعة بصفة مالكيين من تاريخ البيع حتى تاريخ رفع الدعوى وتاريخ ٢٤ من فبراير سنة ١٩٥٥ حكمت محكمة شبين الكوم الابتدائية للطعون عليهما بطلباتهما فاستأنف الطاعنون هذا الحكم أمام محكمة استئناف طنطا بالاستئناف رقم ١٣٧ سنة ٥ ق وتمسكوا فيه بأوجه دفاعهم التي أبدوها أمام المحكمة الابتدائية وتاريخ ٢٣ من أكتوبر سنة ١٩٥٧ حكمت محكمة استئناف طنطا بتأييد الحكم المستأنف فطعن الطاعنون في هذا الحكم الاستئنافي بطريق النقض بتقرير تاريخه أول فبراير سنة ١٩٥٨ وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلاسة ٣ من مايو سنة ١٩٦١ وفيها صممت النيابة على المذكرة التي قدمتها وانتهت فيها إلى طلب رفض للطعن وقررت دائرة الفحص إحالة الطعن إلى هذه الدائرة وبعد استيفاء الإجراءات اللاحقة للإحالة حدد لنظر الطعن جلاسة ٧ من مارس سنة ١٩٦٣ وفيها تمسكت النيابة برأيها السابق .

وحيث إن الطعن بني على أربعة أسباب يتحصل أولها في أن الحكم المطعون فيه خالف القانون فيما قضى به من رفض الدفع الذي أبداه الطاعنون بسقوط حق المطعون ضدهما الأولين في طلب الملكية بالتقادم والذي أسسوه على أن عقد البيع العرفي المؤرخ ٦ نوفمبر سنة ١٩٢٥ والحكم رقم ١٢٠٧ سنة ٤٥ ق الصادر من محكمة استئناف القاهرة في ١٨ ديسمبر سنة ١٩٢٩ بصحة التعاقد الحاصل بموجب هذا العقد قد سقط كلاهما بمضى أكثر من خمس عشرة سنة قبل أن يرفع المطعون عليهما الأولان دعواهما الحالية في مايو سنة ١٩٥٣ ولقد سلم الحكم المطعون فيه بحق الطاعنين في إبداء هذا الدفع غير أنه قضى برفضه استناداً إلى القول بأن مدة التقادم قد انقطعت بإقرار مورثهم البائع في صحيفة الاستئناف رقم ١٤٧ سنة ١٩٣٨ مدني شبين الكوم المرفوع منه عن حكم كان قد صدر ضده من محكمة شبين الكوم الجزئية في الدعوى ٣٠٣٦ سنة ١٩٣٨ بوضع الأطنان المبيعة تحت الحراسة القضائية بناء على طلب بعض الطاعنين ... بأن وضع يده على الأطنان المبيعة إنما كان بما له من حق الحبس لحين استيفاء باقي الثمن كما انقطع التقادم أيضاً بقيام المطعون عليهما الأولين بتنفيذ الحكم الاستئنافي رقم ١٢٠٧ سنة ٤٥ ق فيما يخص بنصيبهما في

المصاريف المحكوم بها لمورثهما - ويقول الطاعنون إن ما قرره الحكم في هذا الخصوص خطأ في القانون ذلك أن تنفيذ الحكم بالنسبة للمصاريف فقط لا يقطع تقادم المحكوم به كما أن العبارة التي وردت على لسان مورثهم في صحيفة الدعوى رقم ١٤٧ سنة ١٩٣٨ مدنى شين الكوم والتي اعتبرها الحكم المطعون فيه إقراراً من هذا المورث قاطعاً للتقادم - هذه العبارة - لم تكن مقصودة لذاتها ولا تعتبر إقراراً ملزماً طالما أنها جاءت أثناء إجراءات دعوى حراسة إذ أن هذه الدعوى تعتبر من الإجراءات التحفظية فلا تقطع التقادم .

وحيث إن هذا النعى مردود بأنه لما كان الثابت من أوراق الطعن ومن تقارير الحكم المطعون فيه أن المطعون عليهما الأولين قاما في ٩ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ بتسجيل الحكم النهائي الصادر لصالح مورثهما في ١٨ ديسمبر سنة ١٩٢٩ في الاستئناف رقم ١٢٠٧ سنة ٤٥ ق القاهرة بصحة ونفاذ عقد البيع الصادر إليه من مورث الطاعنين في ٦ نوفمبر سنة ١٩٢٥ والمتضمن بيع الأخير له خمسة أفدنة وتسعة عشر قيراطاً وقد اقتصر التسجيل على فدان و١٥ قيراطاً و٩ أمهم من القدر المبيع فإن ملكية هذا القدر - الذى يدخل فيه القدر موضوع دعوى ثبوت الملكية المرفوعة من المطعون عليهما الأولين - تكون قد انتقلت من البائع إلى ورثة المشتري من تاريخ تسجيل ذلك الحكم وهذه الملكية لا تسقط أبداً عن المالك كما أن دعوى الاستحقاق التى تميمها لا يرد عليها التقادم المسقط للمالك أن يرفعها ضد أى شخص لاسترداد ملكه مهما طال عهد انقطاع صلته بهذا المالك ومن ثم إذا طالب المشتري الذى انتقلت إليه ملكية المبيع البائع باسترداد المبيع فإنه لا يجوز دفع هذه الدعوى بالتقادم لمضى أكثر من خمس عشرة سنة دون مطالبة بالملكية - كما أنه لا يجوز للطاعنين من جهة أخرى دفع دعوى المطعون عليهما بالتقادم بالاستناد إلى عدم تسجيل عقد البيع أو الحكم الصادر بصحته مدة تزيد على خمس عشرة سنة ذلك أن من أحكام البيع المقررة فى المادتين ٢٦١ و ٣٠٠ من القانون المدنى القديم والمادة ٤٣٩ من القانون القائم التزام البائع بضمان عدم التعرض للمشتري فى الانتفاع بالمبيع أو منازعته فيه وهذا الالتزام أبدي يتولد من عقد البيع ولو لم يشهر فيمتنع على البائع أبداً التعرض للمشتري لأن وجب عليه الضمان يحرم عليه التعرض وينتقل هذا الالتزام من البائع إلى ورثته فيمتنع عليهم مثله منازعة

المشتري فيما كسبه من حقوق بموجب عقد البيع إلا إذا توافرت لديهم أولديهم ورثتهم بعد تاريخ البيع شروط وضع اليد على العين المبيعة المدة الطويلة المكسبة للملكية - وفق ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ولما كان دفاع الطاعنين بسقوط حق المطعون عليهم ما لقعودهما عن تسجيل عقد البيع والحكم الصادر بصحته مدة تزيد على خمس عشرة سنة هو من قبيل المنازعة الممتنعة عليهم قانونا بمقتضى الزام مورثهم بالضمان السالف الذكر وكان الحكم المطعون فيه قد نفى ما ادعاه الطاعنون من أنهم تملكوا العين المبيعة بالتقادم المكسب الطويل المدة - ولم تتضمن أسباب الطعن نعيًا على ما قرره الحكم في هذا الخصوص - فان هذا الحكم إذ انتهى إلى رفض الدفع بسقوط حق المطعون عليهم في رفع دعواهما بالتقادم لا يكون مخالفًا للقانون كما أن النعي عليه بخطئه فيما اعتبره إجراء قاطعًا للتقادم يكون غير منتج لأنه وقد ثبت على ما سلف بيانه - أن الدفع بالتقادم لا تجوز إثارته أصلاً من الطاعنين فان الحكم المطعون فيه لم يكن بحاجة لبحث ما إذا كان التقادم قد انقطع أو لم ينقطع .

وحيث إن الطاعنين ينعون في السبب الثاني على الحكم المطعون فيه خطأه في القانون بخالفته نص المادة ٩٦٩ من القانون المدني وذلك أنه قضى للمطعون عليهمم الأواين بالملكية على الرغم من أن الطاعنين قد أثبتوا أن مورثهم باع من ضمن القدر المبيع منه بعقد ٦ نوفمبر سنة ١٩٢٥ - باع ستة قراريط ومهمين إلى جرجس خير يال بعقد بيع سجل في ١٩٣٨/١/٦ كما باع إلى ميخائيل مرقص وآخرين قداًنا وستة قراريط بعقد سجل في ١٩٣٨/١١/٥ وقد باع المشترون المذكورون بدورهم هذين المقدارين إلى الطاعنين بموجب عقدي بيع مسجلين أحدهما في ١٩٤١/١٢/١٩ - والثاني في ١٩٤٢/١/١٣ وقد ظهر المشترون بمظهر المالكين واضعى اليد إستغلالاً وتملكوا الأطنان محل النزاع بوضع اليد مدة تزيد على خمس سنوات سابقة على رفع دعوى المطعون عليهمم وإستناداً إلى السبب الصحيح المسجل .

وحيث إن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه برفض دفاع الطاعنين في خصوص ما يثيرونه في هذا السبب على ما أورده في أسبابه من أن " وحيث إنه عن القول بأن مورث المستأنفين (الطاعنين) تصرف في مقادير من الأرض المبيعة

منه إلى الغير وهؤلاء باعوها بدورهم إلى المستأنفين الأول والثالث (الطاعنين الأول والثاني) وأن هذين الأخيرين والبائعين لهما من قبل تملكوا المقادير المبيعة لهم بالسند الصحيح ومضى المدة القصيرة وأن هذه المدة تسرى في حق القصر فهو مردود: أولا- بأن مورث المستأنف عليهما الأولين (المطعون عليهما الأولين) لم يكن قد سجل عقد مشتراه أو الحكم الصادر بإثبات صحة التعاقد عنه إلى حين تصرف مورث المستأنفين (البائع) فيما تصرف فيه للغير وبذلك بقيت الملكية لهذا الأخير قانونا وإن كان ملزما بضمان عدم المنازعة فهو لا يعتبر من هذه الوجهة قد باع ملك الغير حتى يتمسك بعض ورثته المشترون من المشتريين منه بالتمسك بالسند الصحيح وبمضى المدة القصيرة وهو مردود. ثانيا- بأن التقادم المكسب على خلاف التقادم المسقط يوقف أيا كانت مدته متى وجد سبب لوقفه ... ولما كان المستأنف عليهما الأولان (المطعون عليهما الأولان) قد بلغا سن الرشد في سبتمبر سنة ١٩٤٦ وأبريل سنة ١٩٤٨ على التوالي (مستند رقم ٥ و ٦ حافظة ملف ابتدائي) وكانا قد تمسكا بحقوقهما المستمدة من عقد البيع الصادر لمورثهم والحكم القاضي بإثبات صحته ونفاذه فسلخوا سبيل تنفيذه ضد ورثة البائع وهم المستأنفون في سبتمبر سنة ١٩٥٠ فإن مدة التقادم المكسب تقف حين تاريخ بلوغها سن الرشد ثم يبدأ سريانها بعد ذلك التاريخ - لما كان ما تقدم، وكانت مدة الخمس سنوات اللازمة لكسب الملكية بالسند الصحيح لم تمض من تاريخ البلوغ إلى حين تنفيذ الحكم الصادر بإثبات التعاقد بقيمة نصيب المستأنف عليهما الأولين في المصاريف المحكوم بها منه ضد المستأنفين فإن الدفع بالتمسك بالتقادم الخمسي يكون حقيقا بالرفض ولما كان الطاعنون لا يتمسكون في هذا الطعن كما لم يتمسكوا أمام محكمة الموضوع بأن عقدي البيع المسجلين الصادرين من مورثهم إلى الذين باع إليهم مقادير من الأطنان التي كان قد باعها من قبل إلى مورث المطعون عليهم أو بأن العقدين المسجلين الصادرين من هؤلاء المشتريين الجدد إلى بعض الطاعنين ببيعهم لهم ما كانوا قد اشتروه من مورثهم - لا يتمسك الطاعنون بهذه العقود باعتبار أنها بذاتها تعتبر ناقلة للملكية وإنما تمسكهم بها على أنها تعتبر سببا صحيحا للتمسك بالتقادم الخمسي طبقا للمادة ٩٦٩ من القانون المدني لما كان ذلك، فإن الحكم المطعون فيه بالنسبة لما أورده في الشق الأول من رده على دفاع الطاعنين بالتمسك بهذا التقادم صحيح في القانون ذلك أنه يشترط

في السبب الصحيح الذي يصلح سنداً للتملك بالتقادم الخسئ أن يكون تصرفاً قانونياً صادراً من شخص لا يكون مالكا للحق الذي يراد كسبه بالتقادم فإذا كان المتصرف إليه قد تلقى الحق من المالك فلا يجدي التمسك بهذا السبب — وهذه القاعدة قد قررها القانون المدني القائم صراحة في المادة ٩٦٩ منه وقررتها هذه المحكمة من قبل في ظل القانون القديم رغم عدم النص عليها صراحة فيه — لما كان ذلك، فإن ما استطرده إليه الحكم المطعون فيه في رده على دفاع الطاعنين في هذا الخصوص في الشق الثاني من هذا الرد يكون تزيذاً لم يكن يقتضيه الفصل في النزاع المطروح ومن ثم فلا محل لبحث مدى صحة ما قرره الحكم في هذا الشق من الوجهة القانونية .

وحيث إن الطاعنين ينعون على الحكم المطعون فيه في السبب الثالث القصور في التسبب والإخلال بحقوقهم في الدفاع وفي بيان ذلك يقولون إنهم تمسكوا أمام محكمة الاستئناف بأن جزءاً من العقار المبيع من مورثهم إلى مورث المطعون عليهم قد نزع ملكيته للنافع العامة وطلبوا تحقيق ذلك بكافة الطرق التي رسمها القانون بما في ذلك نذب خبير وقد رفض الحكم المطعون فيه دفاعهم في هذا الخصوص وعاب عليهم أنهم لم يقدموا ما يدل على نزع الملكية حالة أنه كان يتعين على المحكمة تحقيق هذا الدفاع بالطريق الذي رسمه القانون في المادة ٢٢٥ مرافعات .

وحيث إن هذا النعي مردود بأن الحكم المطعون فيه ذكر رداً على دفاع الطاعنين في الخصوص المتقدم الذكر ما يلي ” وحيث إنه عن السبب الرابع من أسباب الاستئناف فإنه ليس في الأوراق ما يفيد نزع ملكية جزء من الأطلان المبيعة بعقد ١٩٢٥/١١/٦ للنافع العامة ولم يتقدم المستأنفون (الطاعنون) بما يدل على صدور مرسوم بنزع الملكية “ ولما كانت المادة ٢٢٥ من قانون المرافعات التي يستند إليها الطاعنون تنص على أن ” للمحكمة عند الإقتضاء أن تحكم بنذب خبير واحد أو ثلاثة . . . “ ومفاد ذلك أن تعيين الخبير في الدعوى هو من الرخص المخولة لقاضي الموضوع فله وحده ، تقدير لزوم أو عدم لزوم هذا الإجراء ولا معقب عليه في ذلك متى كان رفضه إجابة طلب تعيين الخبير قائماً على أسباب مبررة له ولما كان ما استند إليه الحكم المطعون فيه في رفض طلب الطاعنين تعيين الخبير سائفاً فإنه لا سبيل إلى الجدل في ذلك أمام محكمة النقض .

وحيث إن حاصل السبب الرابع أن الحكم المطعون فيه خالف القانون ذلك أن المطعون عليهما الأولين عندما عرضا على الطاعنين الباقي من ثمن المبيع وجهها إنذار العرض إلى الطاعنين على اعتبار أنهم جميعا مقيمون بناحية زوير مركز شين الكوم في حين أنهما يعلمان أن الطاعنين الأول والرابعة والخامسة لا يقيمون في هذه البلدة ولقد تمسك الطاعنون أمام محكمة الموضوع ببطلان هذا العرض لعدم إعلانه إليهم بالطريق القانوني غير أن الحكم المطعون فيه قضى برفض هذا الدفاع استنادا إلى القول بأن إنذار العرض قد استلمه ابن أحد الطاعنين وأن الإعلان وقد تم في مواجهة أحد الورثة بشأن أمر خاص بالتركة فانه يكون صحيحا بالنسبة لجميع الطاعنين — وهذا الذي قرره الحكم مخالف لنص المادتين ١١٩٧ من قانون المرافعات اللتين توجبان تسليم الأوراق المطلوب إعلانها إلى الشخص المعان نفسه أو في موطنه ومخالف أيضا لنص المادة ٧٨٩ من قانون المرافعات التي توجب على المعارض إعلان المعارض عليه بصورة من محضر الإيداع في خلال ثلاثة أيام من تاريخ الإيداع .

وحيث إن هذا النعي مردود بأنه لما كانت المادة ٧٩٢ من قانون المرافعات تنص على أنه ” يجوز العرض الفعلي حال المرافعة أمام المحكمة بدون إجراءات أخرى إذا كان من يوجه إليه العرض حاضرا . . “ وكان الثابت من بيانات الحكم المطعون فيه أن عرض المطعون عليهما الباقي الثمن على الطاعنين حصل بعد رفع الدعوى أمام محكمة الدرجة الأولى فإن هذا العرض كان يصح بمجرد إيداعه في حضور الطاعنين حال المرافعة أمام المحكمة المذكورة ودون حاجة لاتخاذ إجراءات أخرى ولما كان الثابت من بيانات الحكم الابتدائي والحكم المطعون فيه أن الطاعنين جميعا حضروا بوكيل عنهم أمام المحكمة الابتدائية وأمام محكمة الاستئناف وأن المطعون عليهما المعارضين تمسكا في مواجهتهم بعرضهما ولكن الطاعنين أعلنوا رفضهم له ودفعوا أمام المحكمة الأخيرة ببطلانه لعدم إعلانه إلى بعضهم بالطريق القانوني وقد أصرروا على رفضهم لهذا العرض حتى صدر

الحكم المطعون فيه لما كان ذلك ، وكان الاعلان غير لازم في هذه الحالة لأن تمسك المطعون عليهما بعرضهما أمام المحكمة في مواجهة الطاعنين يعتبر منهما بمثابة عرض أبدى أمام المحكمة حال المرافعة فلا يلزم لصحته إتخاذ إجراءات أخرى لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه إذ انتهى إلى رفض دفاع الطاعنين بطلان هذا العرض لا يكون قد خالف القانون .

وحيث إنه لما تقدم ذكره يكون الطعن برمته على غير أساس متعينا رفضه .

جلسة ٢٨ من مارس سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد المستشار الحسني العوضي ، وبحضور السادة المستشارين : محمود توفيق اسماعيل ،
والطائي ملي ، ومحمد ممتاز فمار ، وحافظ محمد بدرى .

(٦٣)

الطعن رقم ٣٤ لسنة ٢٨ القضائية :

وقف ” إثبات الوقف “ . دعوى . ” عدم سماع الدعوى “ . حكم ” ميوب
التدليل “ . قصور ” ما يعد كذلك “ .

لا يشترط في الشريعة الإسلامية التوثيق لإنشاء الوقف ولا يمنع سماع الدعوى إذا لم يكن مكتوبا .
جواز إثبات الوقف — في الشريعة الإسلامية بكافة الأدلة المقبولة شكلا . في لائحة المحاكم الشرعية يمنع
سماع الدعوى عند الإنكار ما لم يوجد إجماع بالوقف ممن يملكه محرر دلي يد حاكم شرعي أو مأذون من
قبله وبشرط فيده بدفاتر إحدى المحاكم الشرعية . إثبات الوقف بغير إجماع أصبح غير مقبول
عند الإنكار ما لم يثبت أنه سابق على العمل باللائحة المذكورة .

لا تشترط الشريعة الإسلامية التوثيق لإنشاء الوقف ولا تمنع سماع الدعوى
إذا لم يكن مكتوبا ، ولذلك فقد كان من الجائز إثبات الوقف بكافة الأدلة
المقبولة شرعا حتى صدرت لائحة المحاكم الشرعية التي منعت سماع دعوى
الوقف عند الإنكار ما لم يوجد إجماع بالوقف ممن يملكه محرر دلي يد حاكم
شرعي بالقطر المصري أو مأذون من قبله وبشرط أن يكون مقيدا بدفاتر
إحدى المحاكم الشرعية ومن ثم فلا إثبات الوقف بغير إجماع عليه لا يكون مقبولا
عند الإنكار ما لم يتبين أنه موجود من قبل العمل بلائحة المحاكم الشرعية . وإذا
كان الحكم المطعون فيه قد أجاز إثبات الوقف رغم الإنكار بغير طريق الإجماع
الشرعي استنادا إلى أنه أنشئ في تاريخ سابق على العمل باللائحة المذكورة
وكان الحكم قد خلا من بيان ما يدل على أن الوقف قد أنشئ في وقت سابق
على العمل بهذه اللائحة ولم يفصح عن المصدر الذي استقى منه هذه الواقعة فإنه
يكون معينا بالقصور بما يستوجب نقضه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل فى أن وزارة الأوقاف بوصفها ناظرا على وقف الحرمين (المطعون عليهم) أقامت على الطاعنين الدعوى رقم ٢٨٢٣ سنة ١٩٤٣ أمام محكمة القاهرة الابتدائية وطلبت بها الحكم بتثبيت ملكية الوقف إلى قطعة أرض مساحتها ٤٠٦٧ مترا و ٢٠ س شائعة فى قطعة تبلغ مساحتها ضعف هذا القدر ومبينة بصحيفة الدعوى . وذكرت فى بيان دعواها أن جملة العين ملك بلجهة الوقف وكانت قد حكرت إلى مورث الطاعنين وأخيه حسين على العدوى مناصفة بينهما وفى ٤ ديسمبر سنة ١٩٠٠ أوقف حسين على العدوى حصته شائعة فى كامل البناء القائم على أرض الحكر وأقر فى إشهاد الوقف أن الأرض محكرة بلجهة وقف الحرمين بأجر قدره ٣ ج و ٥٣٤ م ثم طلب فى ٥ فبراير سنة ١٩٠١ استبدال ما يوازى حصته بحق النصف فى الأرض القائم عليها الحكر مقرر أن قيمة ما ينحصره فى أجرة الحكر هو جنيه ٧٦٧ مليا بواقع النصف من الأجر الثابت بحجة وقفه وبعد أن تمت إجراءات الاستبدال أثبتت وزارة الأوقاف فى جرائد الأحكار أن وقف الحرمين يملك قطعة أرض محكرة لمورث الطاعنين وقد استبدل نصفها وأصبح أجرة الحكر جنيه ٧٦٧ مليا فى السنة ، وذكرت وزارة الأوقاف أن مورث الطاعنين قد سدد هذا الأجر من سنة ١٩١٧ إلى سنة ١٩٣٠ بموجب قسائم التوريد الدالة على ذلك ، ثم امتنع الطاعنون عن سداد أجرة الحكر ونازحوا الوزارة فى ملكية الوقف للأرض المحكرة فأقامت عليهم هذه الدعوى بطلباتها السالف ذكرها . ودفع الطاعنون الدعوى بأنهم ومورثهم من قبلهم يملكون قطعة الأرض المذكورة بموجب عقود مسجلة وبوضع اليسد المدة الطويلة المكسبة للملكية وبأن وزارة الأوقاف لم تقدم إشهاد الوقف المثبت لدعواها وأن إقرار حسين على العدوى الذى يتضمنه إشهاد وقفه حجة قاصرة عليه كما

أن جرائد الأحكار وقسائم التوريد مستندات من صنع وزارة الأوقاف ولا يحتاج بها على الطاعنين ، وفي ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٥٤ قضت المحكمة برفض الدعوى ، واستأنفت وزارة الأوقاف هذا الحكم إلى محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ١٩٢ لسنة ٧٢ ق ونعت على الحكم المستأنف أنه أهدر مستنداتها المثبتة ملكية الوقف للعين محل النزاع واستلزم لإثبات ذلك تقديم الإشهاد الشرعى بوقف العين ، مع أن ذلك الوقف هو من الأوقاف المندثرة التى أنشئت قبل العمل بلائحة ترتيب المحاكم الشرعية فى سنة ١٨٩٧ ومن ثم يجوز إثباته بالبينة أو بالشهرة أو التسامح ، وفى ١٧/٢/١٩٥٧ قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وتثبيت ملكية وزارة الأوقاف بصفقتها ناظرا على وقف الحرمين لقطعة الأرض محل النزاع . وقرر الطاعنون بالطعن فى هذا الحكم بطريق النقض وبعد استيفاء الإجراءات قدمت النيابة مذكرة برأيها طلبت فيها نقض الحكم المطعون فيه وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسته ١٣ يناير سنة ١٩٦٢ وفيها صممت النيابة على رأيها السابق وقررت دائرة الفحص إحالة الطعن إلى هذه الدائرة وحدد لنظره أمامها جلسته ١٤ مارس سنة ١٩٦٢ وفيها صممت النيابة على طلب نقض الحكم .

وحيث إن الطاعنين ينعون بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه القصور فى التسبيب ، ذلك أنهم أنكروا دعوى الوقف لدى محكمة الموضوع وتمسكوا بأن الوقف لا يجوز إثباته إلا بإشهاد شرعى . وقد رد الحكم المطعون فيه على دفاعهم بأن ذلك الوقف يجوز إثباته بكافة طرق الإثبات ومنها البينة والقرائن مادام أنه كان موجودا قبل العمل بلائحة ترتيب المحاكم الشرعية الصادرة فى ٢٧ مايو سنة ١٨٩٧ التى استلزمت لإثبات الوقف تحرير إشهاد شرعى به . مع أن جميع المستندات التى دلت بها الحكم على ثبوت ملكية الوقف إلى العين محل النزاع محررة فى تواريخ لاحقة لوقت العمل باللائحة المذكورة ولم يكشف الحكم عن المصدر الذى استقى منه سبق إنشاء الوقف على وقت العمل بتلك اللائحة .

وحيث إن هذا النعى صحيح ذلك أن الحكم المطعون فيه قد رد على دفاع الطاعنين بعدم جواز إثبات الوقف دون ائمهاده عليه بقوله " إنه قبل العمل

بلائحة ترتيب المحاكم الشرعية في ١٨٩٧/٥/٢٧ لم يكن القانون يستلزم لإثبات صحة الوقف تحرير إ�هاد شرعى به بل كان الوقف يثبت بحجة عرفية أو بالبيئة فضياع حجة الوقف من المدعية لا يحول دون إثبات وجود الوقف بكافة طرق الإثبات التى كان معمولاً بها قبل العمل بلائحة ترتيب المحاكم الشرعية ومنها البيئة والقرائن "ولما كانت الشريعة الإسلامية لا تشترط التوثيق لإنشاء الوقف ولا تمنع سماع الدعوى به إذا لم يكن مكتوباً ولذلك فقد كان من الجائز إثبات الوقف بكافة الأدلة المقبولة شرعاً إلى أن صدرت لائحة المحاكم الشرعية في ٢٧ مايو سنة ١٨٩٧ فمنعت سماع دعوى الوقف عند الإنكار ما لم يوجد إ�هاد الوقف ممن يملكه محرر على يد حاكم شرعى بالقطر المصرى أو مأذون من قبله وبشرط أن يكون الوقف مقيداً بدفاتر إحدى المحاكم الشرعية ومن ثم فإن إثبات الوقف بغير إ�هاد عليه لا يكون مقبولاً عند الإنكار ما لم يبين أنه كان موجوداً قبل العمل بلائحة المحاكم الشرعية السالف ذكرها . لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد أجاز إثبات الوقف — رغم إنكاره من الطاعنين — بغير طريق الإ�هاد الشرعى إستناداً إلى أن هذا الوقف أنشئ في طريق سابق على وقت العمل بلائحة ترتيب المحاكم الشرعية الصادرة في سنة ١٨٩٧ وكان الحكم خلواً من بيان ما يدل على أن الوقف أنشئ في وقت سابق على العمل باللائحة المذكورة كما أن الحكم لم يفصح عن المصدر الذى استقى منه هذه الواقعة فإنه يكون معيباً بالقصور بما يستوجب نقضه لهذا السبب و بغير حاجة لبحث باقى الأسباب .

جلسة ٢٨ من مارس سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد المستشار الحسيني العوضي ، وبحضور السادة المستشارين : محمود توفيق اسماعيل ، ولطفى علي ، ومجد ممتاز نصار ، وحافظ محمد بدوي .

(٦٤)

الطعن رقم ١٠٦ لسنة ٢٨ القضائية :

(١) التزام. "تنفيذ الالتزام". "التنفيذ العيني". "التنفيذ بطريق التعويض".
دعوى . "نطاق الدعوى". استئناف "الطلب الجديد".

طلب التنفيذ العيني وطلب التنفيذ بطريق التعويض قسيان يتقاسمان تنفيذ الالتزام .
جواز الجمع بينهما . طلب رد أسهم أو قيمتها ينطوي على الطلين معا . طلب التعويض
عن الضرر لتراخي التنفيذ العيني لاس طلبا جديدا في الاستئناف .

(ب) استئناف . "الطلب الجديد". فوائد .

جواز إضافة الفوائد إلى الطلب الأصلي في الاستئناف . شرطه أن تكون الفوائد
قد طلبت أمام محكمة الدرجة الأولى وأن يكون ما يطلب إضافته أمام محكمة الدرجة الثانية
هو ما استجد منها بعد تقديم الطلبات الختامية . طلب فوائد "كوفونات" الأسهم المطالب
بردها أمام محكمة الدرجة الأولى بعد طلبا جديدا لا يصح إبداءه أمام محكمة الاستئناف .

١ — طلب التنفيذ العيني والتنفيذ بطريق التعويض قسيان يتقاسمان تنفيذ
الالتزام المدين ويتكافآن قدرا بحيث يجوز الجمع بينهما إذا تم التنفيذ العيني متأخرا ،
فإذا كانت الدعوى قد رفعت أمام محكمة أول درجة بطلب رد أسهم أو قيمتها فإن
الطلب على هذه الصورة ينطوي على طلب التنفيذ العيني والتنفيذ بطريق التعويض ،
ومن ثم فليس هناك ما يمنع المدعى حينما يتراخى التنفيذ العيني بحيث يصيبه بالضرر
من أن يطلب تعويضا من هذا الضرر وعلى ذلك فلا يكون طلب هذا التعويض
من هبوط قيمة الأسهم طلبا جديدا في الاستئناف لإندراجها في عموم الطلبات
التي كانت مطروحة أمام محكمة أول درجة .

٢ — ما نصت عليه المادة ١١٤/٢ من القانون المدني من جواز إضافة الفوائد إلى الطلب الأصلي في الاستئناف مشروط بأن تكون هذه الفوائد قد طلبت أمام محكمة أول درجة وأن يكون ما يطلب منها أمام محكمة الدرجة الثانية هو ما استجد منها بعد تقديم الطلبات الختامية أمام محكمة الدرجة الأولى فإن لم يكن قد طأمت فإن طلبها أمام محكمة الدرجة الثانية لا يكون مقبولا وعلى ذلك فطلب فوائد الكوبونات الخاصة بالأسهم المطالب بردها أمام محكمة الدرجة الأولى يعد طلبا جديدا لا يصح إبداءه أمام محكمة الاستئناف .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تتحصل — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وصائر أوراق الطعن — فى أن المطعون عليهما رفعتا على الاتحاد العام الخيرى الأرمنى الذى يمثله الطاعنان الدعوى رقم ٥٣٢٤ أمام محكمة القاهرة الابتدائية طالبين الحكم بإلزامه بتسليمهما ٢٢٥ سهم من أسهم شركة مياه القاهرة مع قيمة كوبوناتهما وفى حالة الامتناع عن التسليم إلزامه بدفع قيمتها وقدرها ٤٢٠٠ جنيه مع الفوائد القانونية فائلتين فى تبيان دعواهما أن عمهما ومورثهما المرحوم راديج كرسدجيان كان قد أودع تلك الأسهم لدى الاتحاد الأرمنى فى ٢٢ من يونيو سنة ١٩٤٥ وأنه بوفاته فى ٢٥ من سبتمبر سنة ١٩٤٥ تنتقل إليهما ملكية تلك الأسهم ومحكمة القاهرة الابتدائية قضت فى ٢٤ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ برفض الدعوى مع إلزام المدعيتين (المطعون ضد هما) بالمصاريف ، رفعت المطعون عليهما استئنافا عن هذا الحكم قيد برقم ٢٦٨ سنة ٦٨ قضائية ومحكمة استئناف القاهرة قضت فى ١٧ من أبريل سنة ١٩٥٢ بتأييد الحكم المستأنف طعنن المطعون عليهما فى هذا الحكم بطريق النقض وبتاريخ ١٩٥٦/٣/٨ قضت محكمة النقض بنقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية إلى محكمة استئناف القاهرة حيث قضت هذه المحكمة فى ١٩٥٧/١١/٢١ بإلغاء الحكم المستأنف وإلزام

الاتحاد الخيري العام للأرمن بمصر برد الأسهم موضوع الدعوى وعددها ٢٢٥ سهما مع كوبوناتها وفوائد الكوبونات من تاريخ المطالبة الرسمية الحاصلة في ٣ من أبريل سنة ١٩٤٦ ومع إلزام الاتحاد المذكور دفع الفرق بين قيمة هذه جميعها في بورصة الأوراق المالية في يوم هذا الحكم وبين مبلغ ٤٢٠٠ جنيه وإلا فلإلزام هذا المستأنف عليه (الاتحاد الخيري الأرمني) أن يدفع لها تين المستأنفتين مبلغ ٤٢٠٠ جنيه والفوائد القانونية بواقع ٤٪ من تاريخ المطالبة الرسمية حتى السداد طعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض وبعد استيفاء الإجراءات قدمت النيابة العامة مذكرة قررت فيها أن الطعن جدير بالعرض على دائرة المواد المدنية والتجارية وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت إحالته إلى دائرة المواد المدنية والتجارية ثم قدمت النيابة العامة مذكرة تكميلية طلبت فيها نقض الحكم وباجلسة المحددة لنظر الطعن صممت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إن الطاعنين ينعيان على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون لقضائه بطليين جديدين ابديا لأول مرة أمام محكمة الاستئناف ذلك أن المطعون عليهما طلبتا بصحيفة دعواهما الإبتدائية الحكم بإلزام الاتحاد العام الخيري للأرمن برد ال ٢٢٥ سهما من أسهم تمتع شركة مياه القاهرة المتنازع عليها إلى المدعيتين (المطعون عليهما) مع قيمة كوبوناتهما وفي حالة امتناع الاتحاد عن رد الأسهم الحكم بإلزامه بدفع قيمة الأسهم وقدرها ٤٢٠٠ جنيه مع الفوائد القانونية من تاريخ المطالبة الرسمية حتى السداد ثم هادتا وأضافتا لأول مرة أمام محكمة الاستئناف في مذكرتهما المقدمة بجلسة ٢٨ من أبريل سنة ١٩٥١ طلب الحكم بالفوائد القانونية على قيمة الكوبونات كما أضافتا أيضا بمذكرتهما المقدمة بجلسة ٢٩ من مايو سنة ١٩٥٧ طلب الحكم بالتعويض عن الضرر الذي أصابهما من جراء هبوط قيمة الأسهم وما كان يجوز لمحكمة الاستئناف أن تجاريهما في ذلك فتقضى لهما بهذين الطليين الجديدين وإذا فعلت فإن حكمها يكون مخالفا للقانون .

ومن حيث إن النعي في شقة الزاني غير صحيح ذلك أن المطعون عليهما طلبتا أمام محكمة الدرجة الأولى الحكم لهما برد الأسهم أو قيمتها والطلب على هذه الصورة

ينطوى على طلي التنفيذ العيني والتنفيذ بطريق التعويض كقسيمين يتقاسمان تنفيذ التزام المدين ويتكافآن قدرا بحيث يجوز الجمع بينهما إذا تم التنفيذ العيني متأخرا ولما كان التنفيذ العيني والتنفيذ بطريق التعويض مطلوبين أمام محكمة الدرجة الأولى فليس هنالك ما يمنع المطعون عليهما حينما يتراخى التنفيذ العيني بحيث يصيبهما بالضرر من أن يطلبتا تعويضا عن هذا الضرر ومن ثم لا يكون طلب هذا التعويض عن هبوط قيمة الأسهم طلبا جديدا في الاستئناف لاندراجه في عموم الطلبات التي كانت مطلوبة أمام محكمة الدرجة الأولى .

ومن حيث إن النعي في شقه الخاص بطلب فوائد الكوبونات صحيح ذلك أن الدعوى رفعت أمام محكمة الدرجة الأولى بطلب رد الأسهم مع قيمة كوبوناتها ثم أضيف اليهما طلب الفوائد القانونية على قيمة الكوبونات أمام محكمة الاستئناف ومن ثم فإن هذا الطلب الأخير يعتبر طلبا جديدا مما تنهى المادة ٤١١ من قانون المرافعات عن قبوله في الاستئناف ولا يقدح في هذا النظر ما تنص عليه الفقرة الثانية من المادة ٤١١ المشار إليها من جواز إضافة الفوائد إلى الطلب الأصلي في الاستئناف إذ أن شرط ذلك أن تكون الفوائد قد طلبت أمام محكمة الدرجة الأولى وأن يكون ما يطلب منها أمام محكمة الدرجة الثانية هو ما استجد منها بعد تقديم الطلبات الختامية أمام محكمة الدرجة الأولى فمثل هذا الطلب لا يقبل أمام محكمة الدرجة الثانية إذا لم يكن قد طلب منه شيء أمام محكمة الدرجة الأولى — لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قبل طلب فوائد الكوبونات وفصل فيه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه في هذا الخصوص .

وحيث إن الموضوع صالح للحكم فيه بالنسبة لطلب الفوائد المذكور ولما سلف بيانه يتهين الحكم بعدم قبول هذا الطلب .

جلسة ٢٨ من مارس سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد المستشار الحسيني العوضي ، وبحضور السادة المستشارين : محمود القماضي ، وأمير جبران ، ومحمد ممتاز نصار ، وحافظ محمد بدوي .

(٦٥)

الطعن رقم ١٢٤ لسنة ٢٨ القضائية :

(١) دعوى . " الوكالة في الخصومة " . وكالة .

انقضاء الخصومة صحيحة بين الطرفين إذا أقيمت الدعوى من شخص بصفته وليا أو وكالا . لا محل لإعمال قاعدة " لا يجوز لأحد أن يخاصم بوكيل عنه " إذا أفصح الوكيل عن صفته وعن اسم موكله .

(ب) دعوى " إجراءات نظر الدعوى " . " انقطاع سير الخصومة " . بطلان . " بطلان غير متعلق بالنظام العام " .

بطلان الاجراءات التي تتم بعد قيام سبب انقطاع الخصومة . بطلان نسبي مقرر لمصلحة من شرع الانقطاع لحمايتهم .

(ج) بيع " الزيادة في المبيع " . " تقدير الثمن " . " البيع الجزافي والبيع بالتقدير " . حكم . " هيوب التبدل " . " قصور " . " ما يعد كذلك " .

المبرة في أحقية المشتري في أخذ الزيادة في البيع بلا مقابل أو عدم أحقيته في ذلك هي بما إذا كان الثمن قدر جملة واحدة أم أنه قد حدد بحساب سعر الوحدة . التمييز بين البيع الجزافي والبيع بالتقدير أمر يتعلق بتحديد وقت انتقال الملكية وبين تقع عليه تبعه الهلاك قبل التسليم - الاستناد في القضاء بأحقية المشتري في الزيادة بلا مقابل إلى مجرد اعتبار البيع جزافا . قصور .

١ — إذا كان يبين من حكم محكمة أول درجة أن الدعوى أقيمت من شخص بصفته وليا على ولده ووكيلا عن آخرين فإن الخصومة تكون قد انعقدت صحيحة بين المدعين والمدعى عليه ويكون التمسك بقاعدة "لا يجوز لأحد أن يخاصم بوكيل عنه" في غير موضعه ذلك أنه لا محل لإعمال هذه القاعدة عندما يفصح الوكيل عن صفته وعن اسم موكله .

٢ — بطلان الاجراءات التي تتم بعد قيام سبب انقطاع سير الخصومة هو بطلان نسبي قرره القانون لمصلحة من شرع الانقطاع لحمايتهم حتى لا تتخذ هذه الاجراءات بغير علمهم ويصدر الحكم في الدعوى في غفلة منهم .

٣ — إذا وجدت زيادة بالمبيع المعين بالذات أو المبين المقدار في عقد البيع ، ولم يكن هناك اتفاق خاص بين الطرفين بخصوصها أو عرف معين بشأنها فإن العبرة في معرفة أحقية المشتري في أخذ هذه الزيادة بلا مقابل أو عدم أحقيته في ذلك على مقتضى حكم المادة ٤٣٣ من القانون المدني هي بما إذا كان ثمن المبيع قدر جملة واحدة أم أنه قد حدد بحساب سعر الوحدة ، أما التمييز بين البيع الجزائي والبيع بالتقدير فامر يتعلق بتحديد الوقت الذي تنتقل فيه ملكية المبيع للمشتري في كل منهما وتعيين ما إذا كان البائع أو المشتري هو الذي يتحمل تبعه هلاك المبيع قبل التسليم . وإذا أقام الحكم المطعون فيه قضاءه بأحقية المشتري في أخذ الزيادة التي ظهرت بالمبيع بلا مقابل عملا بالمادة ٤٣٣ مدني على مجرد اعتباره البيع جزائيا مع أنه ليس من مؤدى ذلك حتما إعمال حكم هذه المادة ومناطه أن يتفق على ثمن المبيع جملة لا بحساب سعر الوحدة ، فإن الحكم يكون قاصر البيان .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وغيره من أوراق الطعن — تتحصل في أن المرحوم جاد قنديل بصفته وليا طبيعيا على ولده القاصر

أحمد سامي قنديل - المطعون عليه الأول - وبصفته وكيلًا عن أولاده المطعون عليهم الثلاثة الآخرين ، أقام أمام محكمة دمنهور الابتدائية الدعوى رقم ٣٨٢ سنة ١٩٥١ وانتهى فيها إلى طلب الحكم بإثبات التعاقد الحاصل بتاريخ ١٩٥١/٣/٢٧ المتضمن بيع الطاعن إليه - بصفته المذكورتين ٢٤٤ ف ٢١ ط و ١٣ س بالحدود والأوصاف الواردة في العقد ، لقاء ثمن قدره ٤٢ ألف جنيه - مع باقى الطلّبات المبينة فى الصحيفة - وفى بيان الدّوى قال إنه اشترى من الطاعن القرية المسماة بعزبة سامي وذكر فى العقد أن مساحتها ٢٤٠ فداناً ثم تبين فيما بعد أن مساحتها الحقيقية ٢٤٤ ف ٢١ ط و ١٣ س وأنه دفع من الثمن ٢٥٦٠٠ جنيه وأودع الباقي منه وقدره ١٦٤٠٠ جنيه خزانة المحكمة ، ولما لم يجبه البائع إلى طلب تسجيل العقد اضطر إلى رفع هذه الدعوى - وأقام الطاعن بدوره أمام نفس المحكمة الدعوى رقم ٣٩٦ سنة ١٩٥١ وقال فيها إن القدر المتعاقد على بيعه مساحته ٢٤٠ فداناً فقط ، لكن المطعون عليهم يزعمون على غير الحقيقة ، أن المساحة تزيد على هذا القدر ولم يوفوا من الثمن سوى ٢٠٠٠٠ جنيه ولا يزال الباقي منه وقدره ٢٢ ألف جنيه مستحقاً له فى ذمتهم ، وأنه إذ تبين له تعمدهم إقامة العراقيل فى سبيل تعطيل إتمام العقد النهائى فإنه يطلب الحكم بفسخ عقد البيع لعدم قيام المشتريين بالوفاء بالتزاماتهم - وكذلك أقام الطاعن أمام نفس المحكمة دعوى أخرى رقم ٣٧ سنة ١٩٥٢ طالباً بالحكم بإبطال الإيداع واعتباره غير مبرئ للذمة وذلك للأسباب التى فصلها فى صحيفة الدعوى - ضمت المحكمة الدعاوى الثلاث ، وبتاريخ ١٩٥٤/٢/٢ حكمت : أولاً - فى الدعوى رقم ٣٨٢ سنة ١٩٥١ بإثبات صحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ١٩٥١/٣/٢٧ الصادر من السيد/ على أبو الفتوح وذلك عن المساحة البالغ مقدارها ٢٤٤ ف ٢١ ط و ١٣ س الموضحة بالحدود والمعالم بالكشف المرفق بصحيفة الدعوى مقابل الثمن وقدره ٤٢٨٥٧ ج و ٤٢ م وبإلزام المشتريين أن يدفعوا للسيد / على أبو الفتوح الطاعن مبلغ ١٧٢٥٧ ج و ٤٢٠ ملياً قيمة الباقي من ثمن المساحة المذكورة والزامهم بمصروفات هذه الدعوى . ثانياً - فى الدعوى رقم ٣٩٦ سنة ١٩٥١ برفضها وإلزام المدعى عليهم فيها بمصروفاتها . ثالثاً - فى الدعوى رقم ٣٧ سنة ١٩٥٢ - بإبطال الإيداع الحاصل من الدكتور جاد قنديل فى ١٩٥١/١١/٦ والتصريح للسيد/ على أبو الفتوح بصرف قيمة الوديعة وقدرها ١٦٢٣٧ ج و ٦٢٠ م من خزانة المحكمة بلا قيد ولا شرط

وذلك من أصل المبلغ المحكوم له به وألزمت المدعى عليهم في هذه الدعوى مصروفاتها — وقد ذكرت المحكمة في أسباب هذا الحكم أن النزاع الأساسي بين الخصوم يدور حول ما إذا كانت مساحة الأطنان المبيعة ٢٤٠ فداناً كما هو وارد في عقد البيع أم أنها ٢٤٤ فداناً وكسورا باعتبار أن هذه هي المساحة التي يشملها التحديد الوارد في عقد البيع ، وإذا كانت كذلك فهل يحسب الثمن على اعتبار أن الثمن مقدر في العقد بحساب الوحدة أم على اعتبار أن المقدر في العقد هو ثمن إجمالى — وأقامت المحكمة قضاءها على أن النص في عقد البيع على أن كل نقص في المساحة الواقعية عن المساحة الواردة بالعقد ينقص ثمنه من الثمن الباقي للبائع يفيد أن ثمن هذا النقص لا بد من حسابه على أساس سعر الوحدة ، وهذا السعر هو حاصل قسمة الثمن الكلى وهو ٤٢٠٠٠ ج على المساحة الواردة بالعقد وهي ٢٤٠ فداناً ، وأنه من ذلك يبين أن البيع لم يكن جزافاً وإنما علق تحديد الثمن النهائى على تحديد الشيء المبيع وهو مساحة الأطنان — وذكرت المحكمة أن التزام البائع برد ثمن ما يظهر من نقص في المساحة المبيعة لا بد يقابله التزام في ذمة المشتري بدفع ثمن ما يزيد — وانهت المحكمة من ذلك إلى إلزام المشتري بدفع ثمن ما زاد على ٢٤٠ فداناً ، على أساس ١٧٥ ج للفدان الواحد ، وإلى أنه بعد استئصال ما دفعه المشتري وقدره ٢٥٦٠٠ ج يكون الباقي في ذمتهم من الثمن ١٧٢٥٧ ج و ٤٢ م وهو ما يجب عليهم أدائه للبائع — استأنف الطاعن هذا الحكم أمام محكمة الاسكندرية وفيد استئنافه برقم ٣١٧ سنة ١٠ ق وأقام المطعون عليهم استئنافاً فرعياً قيد برقم ٣٣٤ سنة ١٠ ق — وطالب الطاعن في استئنافه إلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من دخول الزيادة في المساحة وقدرها ٤ أفدنة و ٢١ قيراطاً و ١٣ سهماً ضمن القدر المبيع ، وهذا تأسيساً على أن ما باعه هو ٢٤٠ فداناً قابلة للنقص لا للزيادة وعلى أن الثمن وإن حدد في العقد بجملة واحدة إلا أنه في حقيقته محدد بسعر الوحدة الذى يتمثل في حاصل قسمة هذا الثمن على مساحة المبيع الميئة في العقد — أما المطعون عليهم فقد طلبوا إلغاء الحكم المستأنف في قضائه بالزامهم بثلث القدر الزائد في مساحة المبيع ، وأسسوا استئنافهم على أنهم يستحقون هذه الزيادة دون مقابل لأن البيع الصادر إليهم من الطاعن هو بيع جزافى — وبتاريخ ١٩٥٨/١/٢٥ حكمت المحكمة ”... في موضوع الاستئناف الأصيلى ... برفضه ... وفى موضوع الاستئناف الفرعى :

أولا — بتعديل الحكم المستأنف فيما قضى به في الدعوى ٢٨١ كلى دمنهور سنة ١٩٥١ وبإثبات التعاقد الحاصل بتاريخ ١٩٥١/٣/٢٧ والمتضمن بيع السيد/ على أبو الفتوح إلى الدكتور جاد قنديل بصفته ٢٤٤ فدانا و ٢١ قيراطا و ١٣ سهما وذلك مقابل ثمن إجمالي قدره ٤٢,٠٠٠ جنيه وبإلزام الدكتور جاد قنديل بصفته بأن يدفع للسيد / على أبو الفتوح باقى الثمن ومقداره ١٦٤٠٠ جنيه وبالتصريح لهذا الأخير بصرف مبلغ ١٦٢٣٧ جنيها و ٦٢٠ مليا المودع على ذمته بخزينة محكمة طنطا ... خصما من باقى الثمن ... ألخ ” — طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض للأسباب المبينة بالقرير وتقدمت النيابة العامة بمذكرة خلصت فيها إلى طلب الحكم برفض الطعن — وقد عرض الطعن على دائرة فحص الطعون وبتاريخ ١٩٦١/١٠/٢٩ قررت إحالته إلى هذه الدائرة — قدمت النيابة بعد ذلك مذكرة تكميلية أحالت فيها إلى مذكرتها الأولى ولدى نظر الطعن أمام هذه الدائرة صمم الطاعن على طلباته وأصرت النيابة العامة على ما أوردته بمذكرتها .

وحيث إن الطاعن ينهى على الحكم المطعون فيه البطالان لسببين ، أولهما هو هو أن الحكم المطعون فيه أورد أسماء المطعون عليهم الثانى والثالث والرابعة باعتبارهم خصوما فى الدعوى حالة أنه لم تنعقد خصومة بينهم وبين الطاعن إذ أقيمت الدعوى من والدهم بصفته وكيل عنهم فى حين أنه لا يجوز لأحد أن يقاضى بوكيل ومن ثم كان إيراد أسماء المطعون عليهم المذكورين فى الحكم المطعون فيه منافيا للحقيقة ومخالفا لقواعد المرافعات والسبب الثانى هو أن والد المطعون عليه الأول كان يباشر الخصومة نيابة عنه بصفته وليا عليه ، لقصره ، حالة أن الثابت من صوره الحكم المطعون فيه ، المعلنة للطاعن ، أن المطعون عليه المذكور بالغ سن الرشيد وبذلك تكون الخصومة قد انقطعت قانونا قبل جلسة المرافعة الأخيرة عملا بحكم المادة ٢٩٤ مرافعات .

وحيث إن هذا النعى مردود فى وجهه الأول ، بأنه لما كان يبين من حكم محكمة الدرجة الأولى أن الدعوى أقيمت من الدكتور جاد قنديل ” بصفته وليا على ولده القاصر أحمد سامى قنديل ، ووكلاء عن كل من الدكتور عمر الفاروق قنديل والدكتور عبد الفتاح فهمى قنديل والسيدة فاطمة الزهراء قنديل — المطعون عليهم الثانى والثالث والرابعة ” فإن الخصومة تكون قد انقضت

صحيفة بين الطاعن والمطعون عليهم الثلاثة المذكورين، ويكون التمسك بقاعدة "لا يجوز لأحد أن يناصب بوكيل عنه" في غير موضعه، لأنه لا محل لإعمال هذه القاعدة عند ما يكون الوكيل قد أفصح عن صفته وعن اسم موكله - كما أن هذا النعي مردود أيضا في وجهه الثاني بأن بطلان الإجراءات التي تتم بعد قيام سبب انقطاع سير الخصومة هو بطلان نسبي قرره القانون لمصلحة من شرع الانقطاع لحمايتهم حتى لا تتخذ الإجراءات بغير علمهم ويصدر الحكم في الدعوى في غفلة منهم - فليس للطاعن إذن أن يتمسك بهذا البطلان، بفرض قيام سببه .

وحيث إن مما ينهيه الطاعن أيضا على الحكم المطعون فيه ، الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسييب ذلك أنه افترض أن الطرفين اتفقا على تقدير الثمن جملة واحدة وليس على أساس سعر الوحدة ، واعتبر البيع جزافا وبني على ذلك قضاءه باحقية المشتريين - المطعون عليهم - في الأفدنة الزائدة على المساحة المبين مقدارها في عقد البيع ، دون مقابل ، عملا بحكم المادة ٢/٤٣٣ من القانون المدني - حالة أن عقد البيع وإن لم يذكر به صراحة أن الثمن قد قدر بحساب سعر الوحدة ، إلا أنه تضمن ما يفيد تقدير الثمن على هذا الأساس ، ذلك أنه جاء به أن المبيع مساحته ٢٤٠ فدانا ، ونص فيه على أن كل نقص في هذه المساحة يستنز ثمنه من الثمن الباقي للبائع - الطاعن - مما مفاده أن الثمن في واقع الأمر ، قد قدر بحساب سعر الوحدة باعتبار أن ثمن الفدان الواحد هو حاصل قسمة جملة الثمن المبين في العقد وهو ٤٢٠٠٠ ج على المساحة المبيعة الوارد مقدارها فيه ، وهي ٢٤٠ فدانا ، وهو ما يعادل ١٧٥ ج ومن أجل ذلك فإن الحكم المطعون فيه ، بقضائه على خلاف هذا النظر يكون مخطئا في تطبيق المادة ٤٣٣ من القانون المدني معينا بالقصور في التسييب .

وحيث إن هذا النعي في محله ذلك أنه يبين من الحكم المطعون فيه أن النزاع بين الطاعن والمطعون عليهم - في أساسه - كان دائرا أمام محكمة الموضوع حول ما إذا كان الثمن قد قدر في عقد البيع جملة واحدة وبذلك تكون الزيادة التي ظهرت في المبيع ، عن مساحته المبين مقدارها في العقد هي من حق المشتريين دون مقابل ، أم أنه قد حدد بحساب سعر الوحدة وبذلك لا تكون هذه الزيادة من حقهم - ولما كان الحكم المطعون فيه ، قضى للمطعون عليهم بهذه الزيادة دون مقابل عملا بالمادة ٤٣٣

من القانون المدني وبني قضاءه في هذا الخصوص على ما يأتي (وحيث إن الحكم المستأنف فيما قضى به على هذا النحو يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ذلك أن الثابت من عقد بيع ۲۷ مارس سنة ۱۹۵۱ أنه تناول شراء الدكتور قنديل كامل هزبة السيد على أبو الفتوح المسماة بعزبة سامي بمنشأة فاروق بالدارجات بما عليها من مساكن ومباني وواوور وى ثابت وما يتبعها من حقوق ارتفاق بثمن إجمالى ۴۲۰۰۰ جنيه ، فمثل هذا البيع يعتبر من البيوع الجزائية ولا ينبغى عنه طبيعته تلك أن يكون العقد قد نص على أن مساحتها هى ۲۴۰ فدانا لأن تلك التسمية تعتبر من قبيل الوصف لا من مميزات البيع ولا أن يكون العقد المذكور قد شرط فيه لصالح المشتري حقه فى انقاص الثمن إذا ما نقصت المساحة الفعلية عن هذا القدر المعين ذلك أن المادة ۴۳۳ من التقنين المدنى الجديد وهى التى تحكم النزاع قد نصت على أن البائع يضمن للمشتري القدر الذى عينه للبيع بحيث إذا نقص عنه كان للمشتري انقاص الثمن بقدر ما أصابه من ضرر لا فرق فى ذلك بين ما إذا كان الثمن بسعر الوحدة أو قدر جملة واحدة أما إذا زاد المبيع عن القدر المعين وكان الثمن جملة واحدة فيبقى المبيع ولا يطالب المشتري بزيادة الثمن لأن تحديد القدر المبيع يكون فى هذه الحالة من قبيل الوصف الذى لا يقابله ثمن وذلك كله ما لم يتفق فى العقد على خلاف ذلك — ومتى كان الأمر هو ذلك فإن الحكم المستأنف يكون قد أصاب فى اعتبار تلك الزيادة داخلة فيما اشتراه الدكتور قنديل وأخطأ فى إلزامه بدفع ثمن تلك الزيادة مما يتعين معه تعديله فى هذا الخصوص ولما كان المبيع المعين بالذات والمبين بمقداره فى عقد البيع : إذا وجدت به زيادة ولم يكن هناك اتفاق خاص بين المتبايعين فى خصوصها أو عرف معين بشأنها ، فإن العبرة عندئذ فى معرفة أحقية المشتري فى أخذ هذه الزيادة دون مقابل لها ، أو عدم أحقيته فى ذلك على مقتضى حكم المادة ۴۳۳ من القانون المدنى هى بما إذا كان ثمن المبيع ، قدر جملة واحدة أم أنه قد حدد بحساب سعر الوحدة — أما التمييز بين البيع الجزائى والبيع بالتقدير فأمر يتعلق بتحديد الوقت الذى تنتقل فيه ملكية المبيع إلى المشتري فى كل منها وتعيين ما إذا كان البائع أو المشتري هو الذى يتحمل تبعه هلاك المبيع قبل التسليم — لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه إذ قضى بأحقية المطعون عليهم فى أخذ الزيادة التى ظهرت فى المبيع عن مساحته المبين بمقدارها فى عقد البيع ،

دون مقابل ، عملاً بحكم المادة ٤٣٣ من القانون المدني ، بنى قضاءه على مجرد إعتباره البيع جزافاً ، حالة أن هذا الاعتبار وحده ليس من مؤداه حتماً أعمال حكم هذه المادة ، وإنما العبرة في ذلك في النزاع الحالي ، على ما سلف بيانه ، هي بما إذا كان ثمن المبيع ، اتفق عليه فيما بين المتبايعين ، بجملة واحدة ، أم بحساب سعر الوحدة ، وهو الأمر الذي قصر الحكم المطعون فيه عن بيانه ، مما يعيبه بما يستوجب نقضه دون حاجة إلى بحث باقي أسباب الطعن .

القسم الثالث

فهرس هجائي موضوعي

العدد الأول — السنة الرابعة عشرة

١ - الأحكام الصادرة من الهيئة العامة للمواد المدنية والتجارية

رقم الصفحة	رقم القاعدة	(ق) قضاة
		(طلبات رجال القضاء)
		إجراءات الطلب :
		استثناء من الإجراءات أمام محكمة النقض لا يجوز حضور محام عن رجال القضاء والنيابة أمام محكمة النقض في طلبات رجال القضاء . الطالب يباشر جميع الإجراءات بنفسه وإن يجاز أن ينوب عنه أحدا من رجال القضاء والنيابة والموظفين القضائيين بالديوان العام وبمحكمة النقض وبالنيابة العامة . لا تعرض طلبات رجال القضاء على دائرة فحص الطعون . فيما عدا ذلك تتبع في تقديم الطلبات والفصل فيها القواعد المقررة للنقض في المواد المدنية .
١٠	٢	(للطلبان رقا ٢٤ و ٢٧ لسنة ٢٨ ق - رجال القضاء - جلسة ١٩٦٢/٢/٢٠)
		اختصاص :
		” اختصاص مجلس القضاء الأعلى :
		اختصاص مجلس القضاء الأعلى بنظر تظلمات رجال القضاء من تخطيطهم في الترقية . قراره في ذلك نهائي غير قابل للطعن فيه بأى طريق . القرار الصادر بالحركة القضائية لسنة ١٩٥٩ مستندا إلى المادة ٢٣ من قانون إصدار قانون السلطة القضائية - كقرار مجلس القضاء الأعلى - لا سبيل للطعن عليه أمام أية جهة قضائية .
٣	١	(الطلب رقم ٣٨ لسنة ٢٨ ق - رجال القضاء - جلسة ١٩٦٢/١/٢٦)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		أقدمية :
		قرار مجلس القضاء الأعلى تعديل أقدمية قاض تنفيذاً للحكم الصادر بتحديد أقدميته وقت التعيين . عدم تعرض الحكم إلى ترقيته إلى درجة رئيس محكمة . انتهاء مجلس القضاء الأعلى بعد البحث في كفاية الطالب وأهليته للترقية لدرجة رئيس محكمة إلى عدم توافر هذه الأهلية لديه . قراره في هذا والقرار الجمهوري الصادر بالحركة القضائية المترتبة عليه لا يجوز الطعن فيهما قانوناً .
١٤	٣	(الطلب رقم ٣ لسنة ٣٢ ق - رجال القضاء - جلسة ١٩٦٣/٣/٣٠)
		أهلية :
		(١) "درجات الأهلية" :
		الترقية لوظيفة وكيل محكمة أو ما يعادلها تكون على أساس درجة الأهلية وعند التساوي تراعى الأقدمية . الأهلية درجات ، عند المفاضلة يكون الحائز لدرجة أعلى من غيره أولى بالترقية .
٣	١	(الطلب رقم ٢٨ لسنة ٢٨ ق - رجال القضاء - جلسة ١٩٦٣/١/٢٦)
		(ب) "تقدير درجة الأهلية" :
		عدم وجوب التفتيش على القضاة قبل اعداد الحركة القضائية في كل سنة . إغفال ذلك التفتيش لا يمنع من أن يكون ما في ملف القاضى من تقارير وبيانات كافياً لتقدير درجة أهليته بالمقارنة مع زملائه .
٣	١	(الطلب رقم ٢٨ لسنة ٢٨ ق - رجال القضاء - جلسة ١٩٦٣/١/٢٦)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		ترقية :
٣	١	١ - الترقية لوظيفة وكيل محكمة أو ما يعادلها تكون على أساس درجة الأهلية وعند التساوى تراعى الأقدمية. الأهلية درجات، عند المفاضلة يكون الحائز لدرجة أعلى من غيره أولى بالترقية. (الطلب رقم ٣٨ لسنة ٢٨ ق - رجال القضاء - جلسة ١٩٦٣/١/٢٦) ...
٣	١	٢ - طلبان منفصلان : الأول أساسه مقارنة درجة أهلية الطالب بدرجة أهلية زملاء تخطوه في الترقية . والثاني أساسه المقارنة مع زملاء آخرين . كل طلب يخضع للقانون الذي يحكم موضوعه على استقلال. (الطلب رقم ٣٨ لسنة ٢٨ ق - رجال القضاء - جلسة ١٩٦٣/١/٢٦) ...
		تفتيش قضائي :
٣	١	عدم وجوب التفتيش على القضية قبل إمداد الحركة القضائية في كل سنة . إغفال ذلك التفتيش لا يمنع من أن يكون ما في ملف القاضي من تقارير وبيانات كافيا لتقدير درجة أهليته بالمقارنة مع زملائه . (الطلب رقم ٣٨ لسنة ٢٨ ق - رجال القضاء - جلسة ١٩٦٣/١/٢٦) ...
		قانون :
٣	١	طلبان منفصلان : الأول أساسه مقارنة درجة أهلية الطالب بدرجة أهلية زملاء تخطوه في الترقية . والثاني أساسه المقارنة مع زملاء آخرين . كل طلب يخضع للقانون الذي يحكم موضوعه على استقلال . (الطلب رقم ٣٨ لسنة ٢٨ ق - رجال القضاء - جلسة ١٩٦٣/١/٢٦) ...

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
		مجلس القضاء الأعلى :
		١ - قرار مجلس القضاء الأعلى تعديل أقدمية قاض تنفيذاً للحكم الصادر بتحديد أقدميته وقت التعيين . عدم تعرض الحكم إلى ترقيته إلى درجة رئيس محكمة . انتهاء مجلس القضاء الأعلى بعد البحث في كفاية الطالب وأهليته للترقية لدرجة رئيس محكمة إلى عدم توافر هذه الأهلية لديه . قراره في هذا ، والقرار الجمهوري الصادر بالحركة القضائية المترتبة عليه لا يجوز الطعن فيهما قانوناً .
١٤	٣	(الطلب رقم ٣ لسنة ٣٢ ق - رجال القضاء - جلسة ١٩٦٢/٣/٣٠) ...
		٢ - اختصاص مجلس القضاء الأعلى بنظر تظلمات رجال القضاء من تخطيطهم في الترقية . قراره في ذلك نهائي غير قابل للطعن فيه بأي طريق . القرار الصادر بالحركة القضائية لسنة ١٩٥٩ مستنداً إلى المادة ٢٣ من قانون إصدار قانون السلطة القضائية - كقرار مجلس القضاء الأعلى - لا سبيل للطعن عليه أمام أية جهة قضائية .
٣	١	(الطلب رقم ٣٨ لسنة ٢٨ ق - رجال القضاء - جلسة ١٩٦٢/١/٢٦) ...
		محكمة النقض :
		”دائرة فحص الطعون“ :
		لا تعرض طلبات رجال القضاء على دائرة فحص الطعون .
١٠	٢	(الطالبان رفا ٢٤ و ٢٧ لسنة ٢٨ ق - رجال القضاء - جلسة ١٩٦٢/٣/٣٠) ...

٢ - الأحكام الصادرة من الدائرة المدنية والتجارية ودائرة الأحوال الشخصية

رقم الصفحة	رقم القاعدة	(١)
		إثبات . إجارة . أحوال شخصية . اختصاص إدارة قضايا الحكومة . استئناف . أشخاص اعتبارية . إصلاح زراعى . اعتراض الخارج على الخصومة . إعلان . إفلاس . إلزام . أمر أداء . أموال عامة . أوراق تجارية .
		إثبات
		إجراءات الإثبات :
		١ - لمحكمة الموضوع السلطة المطلقة في إجابة طلب إحالة الدعوى إلى التحقيق أو رفضه . متى رأت من ظروف الدعوى والأدلة التي استندت إليها ما يكفى لتكوين عقيدتها . حسبها أن تقيم قضاءها على أسباب سائغة تؤدي إلى ما انتهت إليه . مثال في دعوى وقف .
١٠٤	١١	(الطن رقم ٤٥ لسنة ٢٠ - أحوال شخصية - جلسة ١٦/١/١٩٦٣) ...
		٢ - تعيين خبير في الدعوى من الرخص المخولة لمحكمة الموضوع . رفض طلب تعيين خبير لأسباب سائغة . لاسبيل للمجادلة في ذلك أمام محكمة النقض .
٣٩٨	٦٢	(الطن رقم ٢٨ لسنة ٢٨ ق - جلسة ٢٨/٢/١٩٦٣) ...
		٢٠ (٢٨) . ٢

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٣ - قضاء الحكم في منطوقه وأسبابه بأن الأساس الذي يقوم عليه تقدير أجرة الحكم هو قاعدة النسبة بين الحكم القديم وثمان الأرض وقت التحكير . قضاء قطعي لا يجوز العدول عنه بحكم آخر يقرر أساسا مغايرا . نطاق تطبيق المادة ١٦٥ مرافعات مقصور على الأحكام الصادرة بإجراء من إجراءات الإثبات ولا تتضمن قضاء قطعي .
٨٩	٨	(الطعن رقم ٢٩٢ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٠/١/١٩٦٣)
		”إجراءات الإثبات“ . ”قواعد الإثبات الموضوعية“ :
		٤ - مفاد المواد ٥ و ٦ من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ و ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية أن المشرع فرق في الإثبات بين الدليل وإجراءات الدليل : خضوع إجراءات الإثبات لقانون المرافعات ، بقاء قواعد الإثبات الموضوعية خاضعة لأحكام الشريعة الإسلامية .
٣٢	٢	(الطعن رقم ٤٨ لسنة ٣٠ - أحوال شخصية - جلسة ٢/١/١٩٦٣) ...
		عبء الإثبات :
		عبء إثبات الالتزام يقع على الدائن . متى اعتبرت محكمة الموضوع - في حدود سلطتها التقديرية وبأسباب سائغة - أن الأوراق المقدمة من الدائن لا تفيد في الإثبات . جواز الإحالة إلى التحقيق وإلقاء عبء الإثبات على الدائن .
٣١٣	٤٨	(الطعن رقم ٣٦٨ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٤/٣/١٩٦٣)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		تقدير الدليل :
		اشتمال بوليصة الشحن على حق مصلحة السكة الحديد — الناقل — في تسليم البضاعة لأي شخص يكون حاملا للبوليصة. اعتبارها في حكم سند النقل لحامله . لا يلتزم الناقل في هذه الحالة بتسليم البضاعة للمرسل إليه المعين بالاسم في البوليصة وتبرا ذمته بتسليمها لحامل البوليصة . مجرد تدوين اسم المرسل إليه بالبوليصة ليس دليلا بذاته على أنه قد تسلم البضاعة . (الطعن رقم ٣٦٨ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٤/٣/١٩٦٢)
٣١٣	٤٨	
		طرق الاثبات :
		(١) الإثبات بالكتابة :
		”أوراق رسمية“ :
		إثبات تلقى الواقف العوض بعد إنهاء الوقف على غير الخيرات . استحدث القانون ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ في هذا الشأن حكما جديدا . اعتباره إقرار الواقف بأشهاد رسمي بتلقى العوض أو ثبوت الحقوق قبله حجة على ذوى الشأن جميعا متى صدر خلال الثلاثين يوما التالية للعمل بهذا القانون . صدور الإقرار في هذا الميعاد ممن يملكه لا يقبل نفى ما تضمنه ويعد حجة على ذوى الشأن ممن لهم مصلحة في أيلولة المال الذي انحل عنه الوقف إلى الواقف . ليس لوارث الواقف أن يطعن بالصورية على إقرار الواقف الذي أشهد بتلقى عوض مالى أو ثبوت حقوق قبله . (الطعن رقم ٢٦٦ لسنة ٢٧ ق — جلسة ٢١/٢/١٩٦٣)
٧٠	٤٠	

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		(ب) الاقرار :
٢١	١	استخلاص دلالة الإقرار والظروف الملازمة له يستقل به قاضي الموضوع . لا رقابة من محكمة النقض . (الطن رقم ٢٣ لسنة ٣٠ — أحوال شخصية — جلسة ١٩٦٢/١/٢) ...
		(ج) الإثبات بالقرائن :
		”القرائن القانونية القاطعة“ :
٧٥	٥	١ — أصبح البيع الوفاي المقصود به إخفاء رهن عقارى باطلا وفقا للمادتين ٣٣٨ و ٣٣٩ مدنى قديم بعد تعديلهما بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٢٣ . وقد أورد الشارع قرينتين على اعتبار البيع الوفاي مخفيا لرهن هما : اشتراط رد الثمن مع الفوائد ، بقاء العين المبعة في حيازة البائع ، كل منهما قرينة قانونية قاطعة لا يصح إثبات عكسها . (الطن رقم ٣٤١ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٣/١/٣)
		٢ — ليس للواقف الرجوع أو التغيير في وقفه قبل العمل بالقانون ٤٨ لسنة ١٩٤٦ في حالتين : الأولى إذا كان قد حرم نفسه وذريته من الاستحقاق ومن الشروط العشرة بالنسبة له . والثانية إذا ثبت أن هذا الاستحقاق كان بعوض مالى أو لضمان حقوق ثابتة قبل الواقف . النص على الحرمان في الحالة الأولى قرينة قاطعة على أن تصرف الواقف كان يتقابل بمنعه من الرجوع دون حاجة إلى تحقيق أو إثبات . إثبات تلقى الواقف العوض ممن له الاستحقاق في الحالة الثانية يكون بكافة الطرق ومنها القرائن . (الطن رقم ٢٦٦ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٦٣/٢/٢١)
٢٧٠	٤٠	

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		”قرائن قضائية“ :
		اتخاذ الحكم من حصول ومن قرينة على وضع اليد الظاهر بنية التملك على الأعيان محل النزاع . بطلان الرهن — بفرض تحققه — ليس بذى أثر على قيام هذه القرينة وصحة الاستدلال بها .
١١١	١٢	(الطن رقم ٢٤٩ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٧/١/١٩٦٣)
		إجارة
		إيجار الأماكن :
		المنازعة في مشروعية الأجرة الزائدة اتى يتضمنها عقد صلح وقبول المستأجر الزيادة عند بدء الإيجار أو قبوله لها أثناء صريان العقد . المنازعة في ذلك منازعة إيجارية ناشئة عن القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ وتستلزم تطبيق نصوصه وبالتالي تدخل في اختصاص المحكمة الابتدائية دون المحكمة الجزئية . عدم اختصاص قاضى المحكمة الجزئية بإصدار أمر الأداء بالأجرة الزائدة محل النزاع .
٢٩٢	٤٤	(الطن رقم ١٧٣ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٤/٣/١٩٦٣)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	أحوال شخصية
		(١) دعوى الأحوال الشخصية :
		١ - مفاد المواد ٦٥٥ من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ و٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية أن المشرع فرق في الإثبات بين الدليل وإجراءات الدليل : خضوع إجراءات الإثبات لقانون المرافعات ، بقاء قواعد الإثبات الموضوعية خاضعة لأحكام الشريعة الإسلامية .
٣٢	٢	(الطن رقم ٤٨ لسنة ٣٠ - أحوال شخصية - جلسة ١٩٦٣/١/٢) ... ٢ - إثبات وقوع الطلاق ونفيه عند المسلمين من مسائل الأحوال الشخصية . خضوعه لأحكام الشريعة الإسلامية . تطبيق الحكم المطعون فيه حكم الشريعة الإسلامية دون قانون المرافعات والقانون المدني . عدم مخالفته للقانون .
٣٢	٢	(الطن رقم ٤٨ لسنة ٣٠ - أحوال شخصية - جلسة ١٩٦٣/١/٢) ... (ب) المسائل الخاصة بالمصريين غير المسلمين :
		الطلاق والتطليق :
		١ - مؤدى نص المادة ٧/٩٩ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية أن لا تسمع دعوى الطلاق من أحد الزوجين غير المسلمين على الآخر إلا إذا كانا يدينان بوقوع الطلاق أى أن يكون الطلاق مشروما في ملة الزوجين غير المسلمين ولو توقف على حكم من القاضي . لا وجه للتعدى بأن الدين المسيحي على اختلاف مذاهبه لا يعرف الطلاق بالارادة المنفردة . الملة الوحيدة التي لا تميز التطليق هي ملة الكاثوليك . لا يرجع لشريعة الزوجين عند اختلافهما في الطائفة أو الملة إلا لبحث دينوتها بوقوع الطلاق فقط .
٢١٠	٢٨	(الطن رقم ٢٦ لسنة ٢٩ - أحوال شخصية - جلسة ١٩٦٣/٢/٦) ...

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٢ — المناط في قاعدة الامناد في قضايا الأحوال الشخصية للصيرين غير المسلمين هو اتفاق الزوجين أو اختلافهما في الطائفة والملة . الأصل هو تطبيق شريعة البلاد على جميع المنازعات المتعلقة بالأحوال الشخصية والوقف التي كانت أصلا من اختصاص المحاكم الشرعية . يستثنى من ذلك حالة ما إذا كان الزوجان متحدى الملة والطائفة ولهما جهة قضائية ملية منتظمة وقت صدور القانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ فتطبق عليهما أحكام شريعتهم الخاصة ما لم تتعارض مع النظام العام . لا قيام لهذا الاستثناء في حالة عدم توافر هذه الشروط جميعها .
٢١٠	٢٨	(الطن رقم ٣٦ لسنة ٢٩ — أحوال شخصية — جلسة ١٩٦٣/٢/٦)
		٣ — مفاد نصوص المواد ٧ و ٦ من القانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ و ٢٨٠ و ٩٩ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية — أن المشرع قصد تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في منازعات الأحوال الشخصية التي تقوم بين زوجين غير مسلمين إذا ما اختلفا طائفة أو ملة . استبقاء المادة ٩٩ من اللائحة الشرعية بالنسبة للطوائف التي لا تدين بوقوع الطلاق وهي طوائف الكاثوليك . ثبوت اختلاف الطرفين طائفة ودينونتهما بوقوع الطلاق . وجوب تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية دون القواعد المشتركة للشرائع الخاصة بمختلفي الملة .
٢١٨	٢٩	(الطن رقم ٣٧ لسنة ٣٠ — أحوال شخصية — جلسة ١٩٦٣/٢/٦)
		٤ — مفاد نص الفقرة السابعة من المادة ٩٩ من اللائحة الشرعية والمذكرة الإيضاحية أن المشرع قصد التفرقة بين الطوائف التي تدين بالطلاق فأجاز سماع دعوى الطلاق بالنسبة لهم وبين الطوائف التي لا تدين بالطلاق وهم الكاثوليك فمنع سماع هذه الدعوى بينهم . ثبوت اختلاف الطرفين ملة وطائفة وعدم انتماء أحدهما إلى طائفة الكاثوليك . قضاء الحكم رغم ذلك بعدم سماع الدعوى بينهما مخالف للقانون .
٢٢٣	٣٠	(الطن رقم ٣ لسنة ٣١ — أحوال شخصية — جلسة ١٩٦٣/٢/٦)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		(ج) المسائل الخاصة بالمصريين المسلمين :
		زواج :
		لا يكسب عقد الزواج أيا من الزوجين فيما يختص بالطلاق أو التطليق حقا مكتسبا في استبقاء عروة الزوجية معقودة طبقا للقانون الذي كان يحكم به قبل تغيير الزوج ديانته .
١٨٩	٢٤	(الطن رقم ٥٣٢ لسنة ٢٦ق - جلسة ١٩٦٣/١/٣٠)
		طلاق :
		١ - إذ كان إثبات وقوع الطلاق ونفيه عند المسلمين من مسائل الأحوال الشخصية ومن ثم يخضع لأحكام الشريعة الاسلامية التي يرجع إليها في إثبات وقوعه وكيف يكون معتبرا شرعا ، فإن الحكم المطعون فيه وقد طبق حكم الشريعة الاسلامية دون قانون المرافعات والقانون المدني في هذا الخصوص لا يكون قد خالف القانون .
٣٢	٢	(الطن رقم ٤٨ لسنة ٣٠ - أحوال شخصية - جلسة ١٩٦٣/١/٢) ...
		٢ - الحكم الصادر بالنفقة يحوز حجية مؤقتة . يرد عليه التغيير والتبديل كما يرد عليه الإسقاط . باعتراف الزوج الإسلام لا يكون لحكم النفقة السابق صدوره وجود فيما جاوز مدة السنة بعد إيقاعه الطلاق . اعتبار الحكم أن إيقاع الطلاق قصد به تحقيق مصلحة غير مشروعة هي إسقاط حكم النفقة ورتب على ذلك الحكم بالتعويض عن الطلاق مخالفة للقانون .
١٨٩	٢٤	(الطن رقم ٥٣٢ لسنة ٢٦ق - جلسة ١٩٦٣/١/٣٠)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٣٣١	٥١	٣ - كل طلاق يقع رجعيا إلا المكمل للثلاث والطلاق قبل الدخول أو على مال. الطلاق نظير الإبراء من مؤخر الصداق ونفقة العدة يعتبر طلاقا باثنا . ثبوت أن الطاعنة أتت بالصغير لأكثر من سنة من تاريخ هذا الطلاق . ادعاؤها بحصول زواج جديد بعد الطلاق المذكور . عدم ثبوت هذا الادعاء . قضاء الحكم بثبوت نسب الصغير إلى الطاعن . قصور ومخالفة للقانون (الطنن رقم ٣ لسنة ٢٢ - أحوال شخصية - جلسة ١٩٦٣/٣/٢٠) ... نسب :
٢١	١	الحمل مما يخفى على المرأة ويغتفر التناقض فيه . (الطنن رقم ٢٢ لسنة ٣٠ - أحوال شخصية - جلسة ١٩٦٣/١/٢) ... راجع : أحوال شخصية (القاعدة ٥١ ص ٣٣١) . نفقة :
		”حجية حكم النفقة“ :
١٨٩	٢٤	الحكم الصادر بالنفقة يحوز حجية مؤقتة فيرد عليه التغيير والتبديل . كما يرد عليه الإسقاط بسبب تغيير دواهيها . باعتناق الزوج الإسلام لم يعد لحكم النفقة السابق صدوره قبله من المجلس الملى ، وجود فيما جاوز مدة السنة بعد إيقاعه الطلاق . (الطنن رقم ٥٣٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٣/١/٣٠) ... (د) المسائل الخاصة بالأجانب :
		”إرث“ :
١٩٧	٢٦	ادعاء الطاعن بالاستحقاق بالإرث طبقا للقانون المصري باعتبار المورثة مصرية الجنسية . تقرير الحكم أن المورثة يونانية الجنسية وأن أحكام القانون اليوناني هي الواجبة التطبيق في شأن الوراثة والوصية . هذه الأحكام لا تمنح للطاعن حقا على التركة في حالة وجود فرع وارث . (الطنن رقم ٣٠ لسنة ٣٠ - أحوال شخصية - جلسة ١٩٦٣/١/٣٠) ...

رقم الصفحة	رقم القاعدة	إختصاص
		(١) مسائل الاختصاص :
٣٥٥	٥٦	١ - الأصل الرجوع إلى أحكام قانون المرافعات في مسائل اختصاص المحاكم . تمت نصوص خاصة في قوانين أخرى تتعلق بالاختصاص بنظر بعض الدعاوى . (الطن رقم ٢٦١ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٣/٢١) "اختصاص الهيئة العامة للواد المدنية والتجارية" . "شئون القضاء" :
١٠	٢	٢ - اختصاص الهيئة العامة للواد المدنية بمحكمة النقض قاصر على إلغاء القرارات الجمهورية والوزارية المتعلقة بأى شأن من شئون القضاة والخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت وطلبات التعويض الناشئة عن ذلك . لا يتسع هذا الاختصاص لطلب التعويض عن عمل غير مشروع لا صلة له بشأن من شئون القضاة . (الطلبان رقا ٢٤ و ٢٧ لسنة ٢٨ - رجال القضاء - جلسة ١٩٦٣/٣/٣٠)
		راجع : قوة الأمر المقضى (القاعدة ٣٥ ص ٢٤٧) ونقض (القاعدة ٤٤ و ٤٦ ص ٢٩٣ و ٣٠٣)

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
		(ب) الاختصاص الولائي :
		١ - متى كان الكتاب الدوري الذي وجهه مدير مصلحة خفر السواحل إلى مرءوسيه ، لا يبدو أن يكون مجرد تعليمات صادرة إلى أقسام المصلحة بما يجب عليها اتباعه في حالة وقوع تعد على أملاكها من إبلاغ السلطات الإدارية المختصة للعمل على إزالة هذا التعدي فإن الكتاب بهذه المثابة لا يتمخض عن قرار إداري فردي يتمتع بالحصانة القانونية أمام المحاكم العادية . وينبغي على ذلك أن ما يقع من رجال المصلحة في سبيل إزالة التعدي لا يكون مستندا إلى قرار إداري وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر واعتبر هذه التعليمات قرارا إداريا ورتب على ذلك قضاءه بعدم اختصاص المحاكم العادية (بما فيها القضاء المستعجل) بنظر دعوى إثبات الحالة المترتبة على إزالة التعدي ، فإنه يكون قد خالف القانون في مسألة اختصاص متعلق بالولاية .
٤٦	٣٠٣	(الطن رقم ٣١٨ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٣/١٤)
		٢ - اختصاص اللجنة القضائية للإصلاح الزراعي مقصور على الفصل فيما يعترض الاستيلاء من منازعات سواء قامت بين جهة الإصلاح الزراعي وبين المستولي لديهم بشأن بيانات الإقرارات المقدمة منهم وصحة الاستيلاء أو كانت المنازعة بين جهة الإصلاح الزراعي وبين الغير ممن يدعى ملكية الأرض التي تقرر الاستيلاء عليها وتعيين أصحاب الحق في التعويض عنها .
		فبذلك من المنازعات بين الأفراد بشأن تنفيذ الاتفاقات المبرمة بينهم والتي لا تكون جهة الإصلاح الزراعي طرفا فيها لا تدخل في اختصاص اللجنة القضائية . الاختصاص بها للمحاكم صاحبة الولاية العامة بالفصل في جميع المنازعات إلا ما استثنى بنص خاص .
٣	٣٧	(الطن رقم ٢٦٣ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٣/١/٣)

رقم الصفحة	رقم القائمة	
		٣ - الاختصاص بطلب التعويض في الحالات الخاصة التي نص القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣ على استحقاق التعويض فيها عما ينشأ من أضرار بسبب تنفيذ أحكامه معقود إلى لجنة إدارية . ماعدا ذلك من طلبات التعويض تختص به المحاكم صاحبة الولاية العامة . طلب التعويض عن الضرر الناشئ عن عدم مراعاة الحكومة الأصول الفنية في إنشاء مصرف وعدم تعهداتها بالصيانة والتطهير ليس مما ورد بالقانون ٦٨ لسنة ١٩٥٣ عدم اختصاص اللجنة الإدارية بهذا الطلب .
٢٠٣	٢٧	(الطعن رقم ٣٨٩ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٣/١/٣١)
		٤ - اختصاص المحاكم العادية بنظر المنازعات المتعلقة بملكية الأموال العامة . إلغاء قانون نظام القضاء للنص الوارد في لائحة ترتيب المحاكم الأهلية الذي كان يحظر على المحاكم الحكم في هذه المنازعات .
٣٠٣	٤٦	(الطعن رقم ٣١٨ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٣/١٤)
		(ج) الاختصاص النوعي :
		١ - مسألة الاختصاص بالنسبة لنوع الدعوى تعتبر قائمة في الخصومة ومطروحة على المحكمة دائماً . عليها أن تقضى من تلقاء نفسها بعدم اختصاصها لتعلق قواعد الاختصاص النوعي بالنظام العام . يعتبر الحكم الصادر في الموضوع مشتملاً على قضاء ضمنى باختصاص المحكمة بنظر هذا الموضوع . متى خالف الحكم قواعد الاختصاص النوعي كان استئنافه جائزاً مهما كانت قيمة الدعوى باعتبار الحكم صادراً في مسألة اختصاص نوعي .
٢٤٧	٣٥	(الطعن رقم ٧٢ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٢/١٤)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		<p>٢ - المنازعة في مشروعية الأجرة الزائدة التي يتضمنها عقد صلح وقبول المستأجر الزيادة عند بدء الإيجار أو قبوله لها أثناء مريان العقد. المنازعة في ذلك منازعة إيجارية ناشئة عن القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ وتستلزم تطبيق نصوصه وبالتالي تدخل في اختصاص المحكمة الابتدائية دون المحكمة الجزئية . عدم اختصاص قاضي المحكمة الجزئية بإصدار أمر الأداء بالأجرة الزائدة محل النزاع .</p> <p>مخالفة الحكم المطعون فيه - وهو صادر من المحكمة الابتدائية بهيئة استئنافية - قواعد الاختصاص النوعي تستوجب نقضه عملاً بمحكم المادة ٤٢٥ من قانون المرافعات .</p> <p>(الطعن رقم ١٧٣ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٤/٣/١٩٦٣)</p> <p>(د) الاختصاص القيمي :</p> <p>تعتبر الدعوى غير قابلة للتقدير إذا كان المطلوب فيها لا يمكن تقدير قيمته طبقاً لأية قاعدة من قواعد تقدير الدعاوى التي وضعها المشرع في قانون المرافعات .</p> <p>الدعوى بطلب التسليم - بصفة أصلية - تعتبر غير قابلة للتقدير وتعد قيمتها زائدة على مائتي وخمسين جنهما .</p> <p>(الطعن رقم ٢٣٥ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٤/٢/١٩٦٣)</p> <p>(هـ) الاختصاص المحلي :</p> <p>الدعاوى الشخصية العقارية تستند إلى حق شخصي ويطلب بها تقرير حق عيني على عقار أو اكتساب هذا الحق . دعوى صحة التعاقد من الدعاوى الشخصية العقارية . الاختصاص المحلي بهذه الدعاوى معقود للمحكمة التي يقع بدائرتها العقار أو موطن المدعى عليه .</p>
٢٩٣	٤٤	
٢٥٨	٣٧	

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٣٥٥	٥٦	لم يرد بالقانون المدني أية قاعدة بشأن الاختصاص بنظر الدعوى الشخصية العقارية . (الطن رقم ٢٦١ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٣/٢١)
		إدارة قضايا الحكومة
٢٠٣	٢٧	تسلم صور الإعلان بصحف الدعاوى والطعون والأحكام - فيما يتعلق بالدولة - إلى إدارة قضايا الحكومة أو إلى مأمورياتها بالأقاليم بحسب الاختصاص المحلي لكل منها . إعلان الوزراء بوصفهم ممثلين للدولة يكون صحيحا سواء سلمت الصورة في المركز الرئيسي لإدارة القضايا أو في المأمورية التي تختص بالدعوى محليا . (الطن رقم ٣٨٩ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٣/١/٣١)
		استئناف
		رفع الاستئناف :
		(١) طريقة رفع الاستئناف :
		١ - الأصل أن يرفع الاستئناف بعريضة تقدم إلى قلم الكتاب فيما عدا الدعوى المنصوص عليها في المادة ١١٨ من أفعات إذ يرفع الاستئناف عنها بتكليف بالحضور . مخالفة ذلك مؤداها البطلان الذي تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها .
		ليست دعوى الغير بأحقته محل تجاري وضعت عليه الأختام على أنه مملوك للدين المطلوب شهر إفلاسه ، من دعاوى شهر الإفلاس ولا من الدعوى التي تنظر على وجه السرعة . استئناف الحكم الصادر عنها لا يرفع بتكليف بالحضور . (الطن رقم ٢٢٦ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٣/١/٢٤)
١٧٦	٢٢	

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٢ - تاريخ التوقف عن الدفع إنما يتحدد في حكم إشهار الإفلاس تحديدا مؤقتا أو في حكم مستقل ولا يصح تعديل ذلك التاريخ إلا بطريق الطعن في الحكم سواء بالمعارضة إعمالا للمادتين ٣٩٠ و ٣٩٤ من قانون التجارة أو بطريق الاستئناف طبقا للقواعد العامة لعدم وجود نص خاص باستئناف هذا الحكم ومن ثم فإن طلب تعديل تاريخ التوقف عن الدفع بدعوى مبتدأة يجعلها غير مقبولة قانونا .
٢٤٣	٣٤	(الطعن رقم ٢٢٩ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٣/٢/١٤)
		(ب) صحيفة الاستئناف :
		للشركة الشخصية الاعتبارية ولها اسم يميزها عن غيرها ومن ثم فلا يشترط في صحيفة الاستئناف الموجهة من الشركة إلى خصمها أن تحتوي على اسم مديرها كما لا يعتد بالخطأ الذي قد يقع في هذا الاسم أو باغفال ذكر لقبه في ورقة الاستئناف .
٦٧	٤	(الطعن رقم ٢٦٧ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٣/١/٣)
		(ج) ميعاد الاستئناف :
		١ - المناط في تحديد الدعاوى التي ترفع على وجه السرعة هو أمر الشارع لا تقدير المحكمة ولا إرادة الخصوم . دعاوى السندات الإذنية ليست من الدعاوى التي تنظر على وجه السرعة وإن لم تكن تخضع لنظام التحضير . أفرد الشارع حكما خاصا لمواعيد الاستئناف : ميعاد الاستئناف في الأوراق التجارية عشرون يوما وفي المواد التي يوجب القانون الفصل فيها على وجه السرعة عشرة أيام .
١٠٠	١٠	(الطعن رقم ٣٨٧ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٣/١/١٠)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		<p>٣ - الأصل جواز تسليم صورة الإعلان بالنسبة للأشخاص الذين لهم موطن معلوم في الخارج إلى النيابة لترسلها إلى وزارة الخارجية كي تقوم بتوصيلها بالطرق السياسية. أوجب الشارع في بعض الأحوال وجوب إعلان الشخص الذي له محل إقامة معلوم بالخارج بتسليم الصورة لنفس الشخص أو في موطنه مستبعدا جواز تسليم الصورة للنيابة . من ذلك ما نصت عليه المادتان ٣٧٩ و ٥٥٠ مرافعات: وجوب إعلان حجز المدين لدى الغير لشخص المحجوز لديه المقيم في الخارج أو في موطنه بالأوضاع المقررة في البلد الذي يقيم فيه . مواعيد الطعن في الأحكام تبدأ من تاريخ إعلان الحكم لنفس المحكوم عليه أو في موطنه الأصلي . لا تجرى مواعيد الطعن من تاريخ تسليم الصورة للنيابة متى كان للعلن إليه موطن معلوم في الخارج .</p> <p>(الطعن رقم ٢٨٣ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٣/٢/٧)</p>
٢٢٦	٣١	
		<p>٣ - لا يعتبر الحكم صادرا في دعوى ناشئة عن نفس التفليسة وخاضعا في استثنائه للميعاد المنصوص عليه في المادة ٣٩٤ من قانون التجارة ، إلا إذا كان النزاع الذي فصل فيه لا يعرض إلا بمناسبة الإفلاس ويستلزم تطبيق حكم من الأحكام الواردة في قانون التجارة في باب الإفلاس . ليس كذلك الحكم الصادر في دعوى صورية التصرف الحاصل من المفلس صورية مطلقة .</p> <p>ميعاد الاستئناف بالنسبة له هو الميعاد العادي المبين بالمادة ٤٠٢ من قانون المرافعات .</p> <p>(الطعن رقم ٦٠ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٢/٢١)</p>
٢٨٣	٤٢	

رقم القاعدة	رقم المادة	
		إعلان صحيفة الاستئناف :
		إعلان صحيفة الاستئناف لمكتب المحامي الذي لم يتخذ محلا مختارا للمستأنف عليه في ورقة إعلان الحكم الابتدائي . بطلان أوراق التكليف بالحضور لعيب في الإعلان . عدم تعلقه بالنظام العام . تمسك المستأنف بزوال العيب الذي لحق بإعلان صحيفة الاستئناف لحضور محام عن المستأنف عليه في أول جلسة حددت لنظر الاستئناف . التفات الحكم عن هذا الدفاع الجوهرى . قصور يستوجب نقضه .
١٥٣	١٨	(الطعن رقم ٢٠٠ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٣/١/٢٣)
		الأحكام الجائز استئنافها :
		مسألة الاختصاص بالنسبة لنوع الدعوى تعتبر قائمة في الخصومة ومطروحة على المحكمة دائما . عليها أن تقضى من تلقاء نفسها بعدم اختصاصها لتعلق قواعد الاختصاص النوعى بالنظام العام . يعتبر الحكم الصادر في الموضوع مشتملا على قضاء ضمني باختصاص المحكمة بنظر هذا الموضوع . متى خالف الحكم قواعد الاختصاص النوعى كان استئنافه جائزا مهما كانت قيمة الدعوى باعتبار الحكم صادرا في مسألة اختصاص نوعى .
٢٤٧	٣٥	(الطعن رقم ٧٣ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٣/٢/١٤)
		راجع استئناف "الأثر الناقل للاستئناف" (القاعدة ٣٥ ص ٣٤٧) .
		إجراءات نظر الاستئناف :
		(١) تقرير التلخيص :
		وجوب إحالة القضية للمرافعة بتقرير من قاضى التحضير وتلاوته قبل بدء المرافعة . إغفال هذا الإجراء يبطل الحكم .

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		أخذ الحكم الاستثنائي بأسباب الحكم الابتدائي وتأييده رغم ثبته . ينهى على ذلك بطلان الحكم الاستثنائي .
٣٤٢	٥٤	لمن رقم ٢٥ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٢/٣/٢١)
		(ب) سقوط الخصومة :
		سقوط الخصومة هو مما يتصل بمصلحة الخصم فله التنازل عنه إحالة أو ضمنا . صدور ما يدل على أن الخصم الذي شرع بقوط لمصلحته قد نزل عن التمسك به . لا يصح له أن يعود ، ما أسقط حقه فيه . إبداء المستأنف عليه طلبات في موضوع استئناف مما يفيد أنه اعتبر الخصومة قائمة ومتجهة لآثارها . لله بعد ذلك أن يتمسك بسقوط الخصومة .
٣١٣	٤٨	لمن رقم ٢٦٨ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٣/٣/١٤)
		(ج) الأثر الناقل للاستئناف :
		١ — ينقل الاستئناف الدعوى إلى محكمة الاستئناف بالنسبة أرفع عنه الاستئناف فحسب أي في حدود طلبات المستأنف .
		قبول الطاعن بعض ما قضى به الحكم الابتدائي في الطلبات أرجحة من اختصاص المحكمة الابتدائية القيمي وقصر استئنافه ، ما زاد على القدر الذي قبله . لا يطرح الاستئناف في هذه تالة مسألة الاختصاص إذ لا تعد مستأنفة تبعا لاستئناف الجزء ي لم يقبله . الحكم الضمني بالاختصاص بالطلبات التي لم يرفع الاستئناف قضاء انتهائي حائز لقوة الأمر المقضي . ليس ة الاستئناف في هذه الحالة أن تتعرض للفصل في مسألة ختصاص .
٢٤٧	٣٥	لمن رقم ٧٣ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٣/٢/١٤)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		<p>”الطلب الأصلي والطلب الاحتياطي“ :</p> <p>٢ - لا ينقل الاستئناف الدعوى - بالنسبة للطلب الأصلي - إلى محكمة الدرجة الثانية إلا بالنسبة لما رفع عنه الاستئناف وفي حدود طلبات المستأنف. الطلب الأصلي والطلب الاحتياطي في الدعوى . توجيه كل منهما إلى خصم مستقل . إجابة المحكمة الابتدائية الطلب الأصلي دون التعرض للطلب الاحتياطي .</p> <p>استئناف الحكم في الطلب الأصلي لا يطرح على المحكمة الاستئنافية الطلب الاحتياطي الموجه ابتداء لحكم آخر خلاف المستأنف بل يمتنع عليها النظر فيه وذلك متى كان الطلب الاحتياطي ليس نتيجة مترتبة بطبيعتها على الفصل في الطلب الأصلي وكان الاستئناف المرفوع عن الطلب الأخير جائزا نظره بغير اختصاص لمن وجه إليه الطلب الاحتياطي . هذا الطلب لا يعد من وسائل الدفاع أو الدفوع المشار إليها في المادة ٤١٠ مرافعات .</p> <p>بمجال أعمال قاعدة أن استئناف الطلب الأصلي يطرح الطلب الاحتياطي أن يكون الطلبان وجهين إلى خصم واحد .</p> <p>(العن رقم ٣٦٤ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٤/٣/١٩٦٣)</p> <p>٣٠٨ ٤٧</p> <p>(د) الطلب الجديد :</p> <p>١ - طلب التنفيذ العيني وطلب التنفيذ بطريق التعويض قسمان يتقاسمان تنفيذ الالتزام . جواز الجمع بينهما . طلب رد أسهم أو قيمتها ينطوي على الطلبين معا . طلب التعويض عن الضرر لتراخي التنفيذ العيني ليس طلبا جديدا في الاستئناف .</p> <p>(العن رقم ١٠٦ لسنة ٢٨ ق - جلسة ٢٨/٣/١٩٦٣)</p> <p>٤١٣ ٦٤</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٤١٣	٦٤	٢ - جواز اضافة الفوائد إلى الطلب الأصلي في الاستئناف . شرطه أن تكون الفوائد قد طلبت أمام محكمة الدرجة الأولى وأن يكون ما يطلب إضافته أمام محكمة الدرجة الثانية هو ما استجد منها بعد تقديم الطلبات الختامية . طلب فوائد "كوبونات" الأسهم المطالب بردها أمام محكمة الدرجة الأولى يعد طلبا جديدا لا يصح إبداءه أمام محكمة الاستئناف . (الطعن رقم ١٠٦ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٣/٢٨)
		أشخاص اعتبارية
		"الشركات" :
٦٧	٤	١ - للشركة الشخصية الاعتبارية ولها اسم يميزها عن غيرها . (الطعن رقم ٢٦٧ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٣/١/٣)
١٣٦	١٥	٢ - الشركة المساهمة ذات شخصية اعتبارية مستقلة عن شخصية مديرها . توجيه الطعن إلى الشركة المساهمة باعتبارها الأصلية فيه المقصودة بذاتها في الخصومة دون ممثلها . ذكر اسمها المميز لها عن غيرها في تقرير الطعن بالنقض يكفي لصحته في هذا الخصوص . (الطعن رقم ٢٨٤ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٣/١/١٧)
		اصلاح زراعى
		(١) اقرار المالك والتحفظ الوارد به :
٣٧	٣	للك أن يضمن اقراره - بما اختاره من أطيان تطبيقها لقانون الاصلاح الزراعى - ما شاء من التحفظات . تحقيق هذا الإقرار وما تضمنه من تحفظات منوط بالجهة التي حددها القانون . قبول هذه الجهة التحفظ الوارد باقرار المالك - ومؤداه أن يحتفظ بالقدر المبيع منه ضمن ما اختاره من أطيان عند عدم الاعتداد بعقد البيع . ليس للمشتري من المالك أن يجادل في صحة ذلك التحفظ أو يعترض عليه . (الطعن رقم ٢٦٣ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٣/١/٣)

(ب) تصرفات المالك :

لم يحظر قانون الاصلاح الزراعى على المالك التصرف فيما يستتبعه لنفسه من اطميان في حدود المائتي فدان ولم يضع قيما على ذلك . صدور قانون الاصلاح الزراعى لا يترتب عليه استحالة تنفيذ التزام المالك بنقل ملكية ما باعه منها . عدم ادراج المالك القدر المبيع ضمن ما اختاره من اطميان بصفة أصلية وإيراده في إقراره تحفظا بأن يندرج ضمن هذه الاطميان في حالة عدم الاعتداد بالبيع وقبول جهة الاصلاح الزراعى هذا التحفظ . امتناع نقل الملكية في الفترة بين تقديم الإقرار وموافقة جهة الاصلاح الزراعى على التحفظ . مانع مؤقت لم يترتب عليه — في حدود ساطة محكمة الموضوع — زوال المنفعة الموجهة من العقد وليس له من أثر سوى تأجيل تنفيذ الالتزام في تلك الفترة دون أن يؤدي إلى إنفساخ العقد بقوة القانون .

(لطن رقم ٢٦٣ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٦٣/١/٣) ٣٧ ٢

(ج) تصرفات المالك غير الثابتة التاريخ :

”عدم الاعتداد بها“ :

عدم الاعتداد بعقد البيع الصادر من مالك خاضع لقانون الاصلاح الزراعى قبل يولييه سنة ١٩٥٢ — في حق جهة الاصلاح الزراعى — لعدم ثبوت تاريخه لا يعنى بطلان هذا العقد . موافقة جهة الاصلاح الزراعى على ادراج القدر المبيع ضمن ما اختاره المالك وفقا للقانون يجعل القدر المبيع بمنجاة من الاستيلاء . ليس لجهة الاصلاح الزراعى أن تعترض على التصرفات الواردة عليه . لا تعارض بين قرار اللجنة القضائية للاصلاح الزراعى — قبل تلك الموافقة — بعدم الاعتداد بالبيع وبين الحكم بإلزام المشتري بدفع باقى ثمن المبيع على أساس قيام العقد .

(لطن رقم ٢٦٣ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٦٣/١/٣) ٣٧ ٢

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
		(د) القانون رقم ٤٥٢ لسنة ١٩٥٣ :
		قانون الاصلاح الزراعي يعتبر حادثا طارئا فهو حادث استثنائي عام لم يكن في الوسع توقعه ولا كان ممكنا دفعه .
		الحادث الطارئ قد يكون تشريعا كما قد يكون عملا او واقعة مادية .
		النتيجة التي رتبها القانون رقم ٤٥٢ لسنة ١٩٥٣ — لا يمكن تعليقها الا على اساس اعتبار قانون الاصلاح الزراعي ظرفا طارئا .
		تدخل المشرع بالقانون ٤٥٢ لسنة ١٩٥٣ لم يقصد به قصر تطبيق نظرية الحوادث الطارئة على خصوصية بعينها اذ صرح بان حكمه لا ينحل بحقوق الطرفين طبقا لاحكام القانون المدني بالنسبة لهذه الصفة ومن هذه الاحكام حكم الظروف الطارئة . (الملحق رقم ٢٦٣ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٦٣/١/٣)
٣٧	٣	
		(هـ) توزيع الأراضي المستولى عليها :
		”حق صغار الزراع“ :
		حق صغار الزراع الذين يوزع عليهم الأراضي المستولى عليها لا يتعلق بالأرض الخاضعة للاستيلاء طبقا لقانون الاصلاح الزراعي ، الا بعد تمام الاستيلاء والتوزيع ، أما قبل ذلك فليس لهم تمت حقوقها .
		(الملحق رقم ٢٦٣ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٦٣/١/٣)
٣٧	٣	

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		(و) اللجنة العليا للإصلاح الزراعي : "إدارة استيلاء" :
		ما يصدر من إدارة الاستيلاء - التي ناط بها المشرع تنفيذ أحكام قانون الإصلاح الزراعي - والقيام بعمليات الاستيلاء والتوزيع ، يعتبر صادرا من اللجنة العليا للإصلاح الزراعي باعتبار أن هذه اللجنة قد فوضت تلك الإدارة في إصدار كل ما يتعلق بمسائل الاستيلاء .
٣٧	٣	(الطعن رقم ٢٦٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٣/١/٣) ... (ز) اختصاص اللجنة القضائية :
		اختصاص اللجنة القضائية للإصلاح الزراعي مضمون الفصل فيما يعترض الاستيلاء من منازعات سواء قامت بين جهة الإصلاح الزراعي وبين المستولي لديهم بشأن بيانات القرارات المقدمة منهم وصحة الاستيلاء أو كانت المنازعة بين جهة الإصلاح الزراعي وبين الغير ممن يدعي ملكية الأرض التي تقرر الاستيلاء عليها وتعيين أصحاب الحق في التعويض عنها . فإذ ذلك من المنازعات بين الأفراد بشأن تنفيذ الاتفاقات المبرمة بينهم والتي لا تكون جهة الإصلاح الزراعي طرفا فيها لا تدخل في اختصاص اللجنة القضائية . الاختصاص بها للمحاكم صاحبة الولاية العامة بالفصل في جميع المنازعات إلا ما استثني بنص خاص .
٣٧	٣	(الطعن رقم ٢٦٣ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٣/١/٣) ...
		اعتراض الخارج على الخصومة
		(را) مناطه :
		الفش أو التواطؤ أو الإهمال الجسيم ليس مبررا لاعتراض الخارج عن الخصومة إلا إذا توافرت علاقة السببية بينه وبين الحكم الصادر فيها .
١٧٠	٢١	(الطعن رقم ٢٧٨ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٣/١/٢٤) ...

رقم القائمة	رقم المفصلة	
		(ب) أسبابه :
		استخلاص الحكم أن في مكنة الطاعن تحريك الاستئناف باسم المطعون عليه قبل فوات مدة سقوط الخصومة . استاده لإهمال الجسيم للمطعون عليه — كسبب لاعتراض الخارج عن الخصومة على الحكم الصادر بسقوطها — في غير محله . استخلاص موضوعي مبرر متى كان بأسباب سائغة .
١٧٠	٢١	الطن رقم ٢٧٨ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٦٢/١/٢٤)
		اعلان
		اعلان أوراق المحضرين :
		(١) بالنسبة لشخص المعلن إليه :
		وجوب إثبات المحضر في ورقة الإعلان إقامة المخاطب معه مع المعلن إليه ، المساكنة في هذه الحالة شرط لصحة الإعلان . إعلان الطعن لإعلانا صحيحا في الميعاد المحدد قانونا لإجراء جوهري يترتب على إغفاله البطلان .
٣٤٢	٥٤	(الطعن رقم ٢٥ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٣/٣/٢١)
		(ب) بالنسبة للدولة :
		تسلم صور الإعلان بصحف الدعاوى والطعون والاحكام — فيما يتعلق بالدولة — إلى إدارة قضايا الحكومة أو إلى مأمورياتها بالأقاليم بحسب الاختصاص المحلي لكل منها . إعلان الوزراء بوصفهم ممثلين للدولة يكون صحيحا سواء سلمت الصورة في المركز الرئيسي لإدارة القضايا أو في المأمورية التي تختص بالدعوى محليا .
٢٠٣	٢٧	(الطن رقم ٣٨٩ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٦٣/١/٢١)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		(ج) بالنسبة للمقيم بالخارج :
		الأصل جواز تسليم صورة الإعلان بالنسبة للأشخاص الذين لهم موطن معلوم في الخارج إلى النيابة لترسلها إلى وزارة الخارجية كي تقوم بتوصيلها بالطرق السياسية. أوجب الشارع في بعض الأحوال وجوب إعلان الشخص الذي له محل إقامة معلوم بالخارج بتسليم الصورة لنفس الشخص أو في موطنه مستبعدا جواز تسليم الصورة للنيابة . من ذلك ما نصت عليه المادتان ٣٧٩ و ٥٥٠ مرافعات : وجوب إعلان حجز ما للمدين لدى الغير لشخص المحجوز لديه المقيم في الخارج أو في موطنه بالأوضاع المقررة في البلد الذي يقيم فيه . مواعيد الطعن في الأحكام تبدأ من تاريخ إعلان الحكم لنفس المحكوم عليه أو في موطنه الأصل . لا تجرى مواعيد الطعن من تاريخ تسليم الصورة للنيابة متى كان للمعلن إليه موطن معلوم في الخارج .
٢٢٦	٣١	(الطعن رقم ٢٨٢ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٦٣/٢/٧)
		(د) اعلان صحيفة الاستئناف :
		إعلان صحيفة الاستئناف لمكتب محام لم يتخذ محام مختصا را المستأنف عليه في ورقة إعلان الحكم الابتدائي . بطلان أوراق التكليف بالحضور لعيب في الإعلان . عدم تعلقه بالنظام العام . تمسك المستأنف بزوال العيب الذي لحق بإعلان صحيفة الاستئناف لحضور محام عن المستأنف عليه في أول جلسة حددت لنظر الاستئناف . التفات الحكم عن هذا الدفاع الجوهرى . قصور يستوجب نقضه .
١٥٣	١٨	(الطعن رقم ٢٠٠ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٣/١/٢٣) راجع : نقض (القواعد ١٠ و ١٥ و ٢٣ ص ١٠٠ و ١٣٦ و ١٨٠) .

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
		افلاس
		التوقف عن الدفع :
		تاريخ التوقف عن الدفع . تحديده في حكم إشهار الافلاس تמידا مؤقفا أو في حكم مستقل . عدم جواز تعديله إلا بطريق الطعن في الحكم بالمعارضة عملا بالمادتين ٣٩٠ و ٣٩٤ ق التجارة أو بطريق الاستئناف طبقا للقواعد العامة . طلب تعديل تاريخ التوقف عن الدفع بدعوى مبتدأة يجعلها غير مقبولة قانونا .
٢٤٣	٣٤	(الطعن رقم ٢٢٩ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٦٣/٢/١٤)
		دعوى شهر الافلاس :
		ليست دعوى الغير بأحقية لهل تجارى وضعت عليه الأختام على أنه مملوك للدين المطلوب شهر افلاسه ، من دعوى شهر الافلاس ولا من الدعاوى التى تنظر على وجه السرعة . استئناف الحكم الصادر فيها لا يرفع بتكليف بالحضور .
١٧٦	٢٢	(الطعن رقم ٣٣٦ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٦٣/١/٢٤)
		الدعوى الناشئة عن التقلية :
		لا يعتبر الحكم صادرا في دعوى ناشئة عن نفس التقلية وخاضعا في استئنافه للميعاد المنصوص عليه في المادة ٣٩٤ من قانون التجارة ، إلا إذا كان النزاع الذى فصل فيه لا يعرض إلا بمناسبة الافلاس ويستلزم تطبيق حكم من الأحكام الواردة في قانون التجارة في باب الافلاس . ليس كذلك الحكم الصادر في دعوى صورية التصرف الحاصل من المفلس صورية مطلقة . ميعاد الاستئناف بالنسبة له هو الميعاد العادى المبين بالمادة ٤٠٢ من قانون المرافعات .
٢٨٣	٤٢	(الطعن رقم ٦٠ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٣/٢/٢١)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		<p>”دعوى إبطال تصرف المفلس في فترة الرتبة“ :</p> <p>طلب الدائن إبطال البيع الحاصل من المفلس لصوريته صورية مطلقة وطلب إبطاله لصدوره منه في فترة الرتبة. طلبان وإن اتحدا محلا وخصوصا إلا أن السبب القانوني في كل منهما مغاير للآخر .</p>
٢٨٣	٤٢	<p>(الطن رقم ٦٠ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٣/٢/٢١)</p> <p>التزام</p> <p>(١) أوصاف الالتزام :</p> <p>”الشرط الواقف“ :</p> <p>استبدال الوقف لا يتم ولا ينتج آثاره القانونية إلا إذا وقعت المحكمة المختصة صيغة البذل الشرعية ، ومن ثم فالتعاقد الحاصل بين وزارة الأوقاف وبين من يرسم عليه مزارع العين المراد استبدالها يعتبر معلقا على شرط واقف هو توقيع هذه الصيغة بحيث إذا تحلف هذا الشرط بأن رفعت المحكمة توقيع صيغة البذل للرأسي عليه المزارع فإن التعاقد يصبح كأن لم يكن .</p>
١٢٣	١٣	<p>(الطن رقم ٢٦٨ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٦٣/١/١٧)</p> <p>(ب) آثار الالتزام :</p> <p>طلب التنفيذ العيني والتنفيذ بطريق التعويض قسيمان يتقاسمان تنفيذ التزام المدين ويتكافآن قدرا بحيث يجوز الجمع بينهما إذا تم التنفيذ العيني متأخرا ، فإذا كانت الدعوى قد رفعت أمام محكمة أول درجة بطلب رد أموالهم أو قيمتها فإن الطلب على هذه الصورة ينطوي على طلب التنفيذ العيني والتنفيذ بطريق التعويض</p>
٤١٣	٦٤	<p>(الطن رقم ١٠٦ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٣/٣/٢٨)</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		(ج) انقضاء الالتزام : "بالوفاء" :
٣٩٨	٦٢	عرض المشتري باقى الثمن على البائع أمام محكمة الدرجة الأولى تمسكه بهذا العرض فى مواجهة البائع اعتبار ذلك بمثابة عرض إبدى حال الموافقة . لا يلزم لصحته اتخاذ إجراءات أخرى . :الطعن رقم ٢٨ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٣/٣/٢٨ (... .. راجع : "قوة قاهرة" (القاعدة ٣ ص ٣٧) .
		أمر أداء
٢٩٣	٤٤	عدم اختصاص قاضى المحكمة الجزئية بإصدار أمر أداء بالأجرة الزائدة المتنازع عليها فى منازعة تجارية ناشئة من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . (الطعن رقم ١٧٣ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٣/٣/١٤) راجع : اختصاص (القاعدة ٤٤ ص ٣٩٣) .
		أموال عامة
٣٠٣	٤٦	لا شبهة فى اختصاص المحاكم العادية بنظر المنازعات المتعلقة بملكية الأملاك العامة بعد أن ألغى القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ انحصاص بنظام القضاء ، النص الذى كان وارداً فى لائحة ترتيب المحاكم الأهلية الذى كان يحظر على المحاكم الحكم فى الدعاوى المتعلقة بملكية الأملاك العامة . (الطعن رقم ٣١٨ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٣/٣/١٤)
		أوراق تجارية
		راجع : استئناف (القاعدة رقم ١٠ ص ١٠٠) .

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		(ب)
		بطلان . بيع
		بطلان
		البطلان المتعلق بالنظام العام :
١٧٦	٢٢	١ - الأصل أن يرفع الاستئناف بعريضة تقدم إلى قلم الكتاب فيما عدا الدعاوى المنصوص عليها في المادة ١١٨ مرافعات إذ يرفع الاستئناف عنها بتكليف بالحضور . مخالفة ذلك مؤداها البطلان الذي تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها . (الطعن رقم ٣٣٩ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٣/١/٢٤) ... - ...
٣٤٢	٥٤	٢ - يحصل الطعن بالنقض بتقرير في قلم كتاب محكمة النقض موقعا عليه من محام مقبول أمامها وموكل من الطاعن وإلا كان الطعن باطلا . تقضى المحكمة بهذا البطلان من تلقاء نفسها . (الطعن رقم ٢٥ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٣/٢١) ... - ...
		البطلان غير المتعلق بالنظام العام :
١٥٣	١٨	١ - بطلان أوراق التكليف بالحضور لعيب في إعلانها لا يتعلق بالنظام العام على ما يستفاد من المادة ١٤٠ من قانون المرافعات ومذكرته التفسيرية . (الطعن رقم ٢٠٠ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/١/٢٣) ... - ...
٢٩٨	٤٥	٢ - بطلان بيع ملك الغير بطلان نسبي . مقرر لمصلحة المشتري . له وحده أن يطلب إبطال العقد - ما لم يثبت أن البائع خير مالك ويطلب المشتري البطلان فإن العقد يبقى قائما . متبعا لآثاره ويكون للمشتري أن يطلب البائع بتنفيذ التزاماته فيه ويعد هذا منه اجازة للعقد . (الطعن رقم ٢٤٣ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٣/١٤) ... - ...

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
		٣ - إغفال المحضر لإثبات بعض البيانات اللازمة في صورة الإعلان مما يترتب عليه البطلان، إلا أنه متى كان تقرير الطعن بالنقض قد تم في الميعاد وقدم المطعون عليه دفاعه في الميعاد القانوني فلا يجوز له التمسك بهذا البطلان طالما أنه لم يبين وجه مصلحته في التمسك به .
١٠٠	١٠	(الطن رقم ٣٨٧ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٣/١/١٠)
		٤ - حضور المطعون عليه في الطعن وتقديمه مذكرة بدفاعه في الميعاد . تمسكه ببطلان إعلانه بتقرير الطعن دون أن يبين وجه مصلحته في ذلك ، غير مقبول .
١٣٦	١٥	(الطن رقم ٢٨٤ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٣/١/١٧)
		٥ - مقصود للشارع من وجوب ذكر البيانات المتعلقة بالخصوم في الطعن هو اعلام ذوى الشأن إعلاما كافيا بالبيانات المتعلقة بأسماء الخصوم وموطن كل منهم . كل ما يكفى للدلالة على ذلك يحقق هدف المشرع . مثال .
٢٠٣	٢٧	(الطن رقم ٣٨٩ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٣/١/٣١)
		٦ - بطلان الإجراءات التي تتم بعد قيام سبب انقطاع سير الخصومة هو بطلان نسبي قرره القانون لمصلحة من شرع الانقطاع لحمايتهم حتى لا تتخذ هذه الإجراءات بغير علمهم ويصدر الحكم في الدعوى في غفلة منهم .
٤١٧	٦٥	(الطن رقم ١٢٤ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٢/٢٨) راجع : ضرائب (القاعدة ٥٨ ص ٣٧٢) .

رقم القاعدة	رقم المادة	
		بيع
		انعقاده :
		لا ينعقد البيع إلا باتفاق الماقدين على طبيعة العقد بحيث تتلاق إرادتهما في إيجاب وقبول على حصول البيع . استخلاص المحكمة استخلاصا سائغا قانونا أن نية الطرفين لم تنصرف إلى البيع بل إلى اتفاقهما — وزارة التموين وشركة — على زيادة مقطوعية السكر المقررة لمصنع الشركة مقابل استيراد الأخيرة كمية من السكر من الخارج . لا مخالفة في ذلك للقانون . (الطن رقم ٣٦٨ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٠/١/١٩٦٣)
٩٣	٩	
		التزامات المشتري :
		”الوفاء بالثمن“ :
		عرض المشتري باقى الثمن على البائع أمام محكمة أول درجة وتمسكه بهذا العرف في مواجهة البائع . اعتبار ذلك بمثابة عرض أبدى حال المرافعة . لا يلزم لصحة اتخاذ إجراءات أخرى . (الطن رقم ٢٨ لسنة ٢٨ ق — جلسة ٢٨/٣/١٩٦٣)
٣٩٨	٦٢	

رقم القاعدة	رقم المادة	
		التزامات البائع :
		(١) الالتزام بنقل الملكية :
		١ - لم يحظر قانون الاصلاح الزراعى على المالك التصرف فيما يستبقيه لنفسه من اطيان فى حدود المائتى فدان ولم يضع قيودا على ذلك . صدور قانون الاصلاح الزراعى لا يترتب عليه استعالة تنفيذ التزام المالك بنقل ملكية ما باعه منها . عدم إدراج المالك القدر المبيع ضمن ما اختاره من اطيان بصفة أصلية وإيراده فى إقراره تحفظا بأن يندرج ضمن هذه الأطيان فى حالة عدم الاعتماد بالبيع وقبول جهة الاصلاح الزراعى هذا التحفظ . امتناع نقل الملكية فى الفترة بين تقديم الاقرار وموافقة جهة الاصلاح الزراعى على التحفظ . مانع مؤقت لم يترتب عليه فى حدود سلطة محكمة الموضوع - زوال المنفعة المرجوة من العقد وليس له من أثر سوى تأجيل تنفيذ الالتزام فى تلك الفترة دون أن يؤدى إلى انقضاء العقد بقوة القانون .
٣٧	٣	(الطعن رقم ٢٦٣ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٣/١/٣)
		٢ - المالك أن يضمن إقراره - بما اختاره من اطيان تطبيقا لقانون الاصلاح الزراعى - ما شاء من التحفظات . تحقيق هذا الاقرار وما تضمنه من تحفظات منوط بالجهة التى حددتها القانون . قبول هذه الجهة التحفظ الوارد بإقرار المالك ومؤداه أن يحتفظ بالقدر المبيع منه ضمن ما اختاره من اطيان عند عدم الاعتماد بعقد البيع . ليس للمشتري من المالك أن يجادل فى صحة ذلك التحفظ أو يعترض عليه .
٣٧	٣	(الطعن رقم ٢٦٣ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٣/١/٣)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٣ — عدم الاعتداد بعقد البيع — الصادر من مالك خاضع لقانون الاصلاح الزراعي قبل يولييه سنة ١٩٥٢ — في حق جهة الاصلاح الزراعي لعدم ثبوت تاريخه لا يعني بطلان هذا العقد . موافقة جهة الاصلاح الزراعي على إدراج القدر المبيع ضمن ما اختاره المالك وفقا للقانون يجعل القدر المبيع بمنجاة من الاستيلاء . ليس لجهة الاصلاح الزراعي أن تعترض على التصرفات الواردة عليه . لاتعارض بين قرار اللجنة القضائية للاصلاح الزراعي — قبل تلك الموافقة — بعدم الاعتداد بالبيع وبين الحكم بالزام المشتري بدفع باقي ثمن المبيع على أساس قيام العقد . (الطعن رقم ٢٦٣ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٦٢/١/٢)
٣٧	٣	٤ — انتقال الملكية للمشتري من تاريخ تسجيل حكم صحة التعاقد . هذه الملكية لا تسقط أبدا من المالك . دعوى الاستحقاق التي تميمها لا يرد عليها التقادم المسقط دون المطالبة بالملكية . للمالك رفعها ضد أي شخص لاسترداد ملكيته مهما طال عهد انقطاع صلته بهذا الملك . (الطعن رقم ٢٨ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٣/٣/٢٨)
٣٩٨	٦٢	(ب) ضمان عدم التعرض : ١ — التزام البائع بضمان عدم التعرض للمشتري . التزام مؤبد يتولد عن عقد البيع ولو لم يشهرو وينتقل من البائع الى ورثته . ليس لهم منازعة المشتري فيما كسبه من حقوق بمقتضى عقد البيع إلا إذا توافرت لديهم أو لدى مورثهم بعد تاريخ البيع شروط التقادم المكسب الطويل المدة . ليس لورثة البائع دفع دعوى المشتري بصحة التعاقد بسقوطها بالتقادم . اعتبار ذلك منازعة ممتنعة قانونا استنادا الى التزام مورثهم بالضمان . (الطعن رقم ٢٦١ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٣/٢/٢١)
٣٥٥	٥٦	
		٢٠(٣٠)٠٢

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		<p>٢ — التزام البائع بضمان عدم التعرض للمشتري . التزام ابدى يتولد عن عقد البيع ولو لم يشهرو وينتقل من البائع الى ورثته .</p> <p>ليس للورثة منازعة المشتري فيما كسبه من حقوق بمقتضى العقد إلا اذا تمسكوا بالتقدم المكسب الطويل المدة . دفعهم دعوى تثبيت ملكيته للقدر المبيع بالتقدم المسقط استنادا الى مضي أكثر من خمس عشرة سنة على عدم تسجيل العقد أو الحكم بصحته . منازعة ممتنعة عليهم .</p> <p>(الملن رقم ٢٨ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٣/٣/٢٨)</p>
٢٩٨	٦٢	<p>(ج) ضمان الاستحقاق :</p> <p>استبدال الوقف لا يتم قانونا إلا اذا أوتعت المحكمة المختصة صيغة البديل الشرعية . التعاقد الحاصل بين وزارة الأوقاف ومن يرسو عليه مزاد العين المراد استبدالها ، معاق على شرط واقف هو توقيع هذه الصيغة . تخلف هذا الشرط يجعل التعاقد كأن لم يكن .</p> <p>ايس للرأى عليه المزاد — إذا رفضت المحكمة توقيع صيغة البديل له وأوقعتها لغيره وانتقلت الملكية الى هذا الغير — أن يرجع الى وزارة الأوقاف بضمان الاستحقاق أو يطالبها بالتعويض على أساس فسخ العقد . الرجوع بضمان استحقاق البيع لا يكون إلا على أساس قيام عقد البيع كما أن الفسخ لا يرد إلا على عقد كان له وجود .</p> <p>(الملن رقم ٢٦٨ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٣/١/١٧)</p>
١٢٣	١٣	

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		(د) المعجز أو الزيادة في المبيع :
		إذا وجدت زيادة بالمبيع المعين بالذات أو المبين مقداره في عقد البيع ، ولم يكن هناك اتفاق خاص بين الطرفين بخصوصها أو عرف معين بشأنها فإن العبرة في معرفة أحقية المشتري في أخذ هذه الزيادة بلا مقابل أو عدم أحقيته في ذلك على مقتضى حكم المادة ٤٣٣ من القانون المدني ، هي بما إذا كان ثمن المبيع قدر جملة واحدة أم أنه قد حدد بحساب سعر الوحدة . أما التمييز بين البيع الجزافي والبيع بالتقدير فأمر يتعلق بتحديد الوقت الذي تنتقل فيه ملكية المبيع للمشتري في كل منهما وتعيين ما إذا كان البائع أو المشتري هو الذي يتحمل تبعه هلاك المبيع قبل التسليم . وإذا أقام الحكم المطعون فيه قضاءه بأحقية المشتري في أخذ الزيادة التي ظهرت بالمبيع بلا مقابل عملا بالمادة ٤٣٣ مدني على مجرد اعتباره البيع جزافا مع أنه ليس من مؤدى ذلك حتما إعمال حكم هذه المادة ومناطه أن يتفق على ثمن المبيع جملة لا بحساب سعر الوحدة ، فإن الحكم يكون قاصر البيان .
٤١٧	٦٥	(الطعن رقم ١٢٤ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٣/٢٨)
		بيع الوفاء :
		أصبح البيع الوفاؤي المقصود به إخفاء رهن عقارى باطلا وفقا للمادتين ٣٣٨ و ٣٣٩ مدني قديم بعد تعديلهما بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٢٣ . وقد أورد الشارع قرينتين على اعتبار البيع الوفاؤي مخفيا لرهن هما : اشتراط رد الثمن مع الفوائد ، بقاء العين المبيعة في حيازة البائع ، كل منهما قرينة قانونية قاطعة لا يصح اثبات عكسها .
٧٥	٥	(الطعن رقم ٣٤١ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٣/١/٣)

رقم القاعدة	رقم المادة	
		بيع ملك الغير :
		بطلان بيع ملك الغير مقرر لمصلحة المشتري ومن ثم فيكون له دون غيره أن يطلب إبطال العقد . وما لم يثبت أن البائع غير مالك و يطلب البطلان صاحب الحق فيه ، فإن عقد البيع يبقى قائماً منتجاً لآثاره بحيث يكون للمشتري أن يطالب البائع بتنفيذ التزاماته ويعد هذا منه إجازة للعقد .
٢٩٨	٤٥	(الطن رقم ٢٤٣ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٤/١/١٩٦٣)
		(ت)
		تجزئة . تسجيل . تعويض . تقادم . تموين . تنفيذ .
		تجزئة
		أحوال عدم التجزئة :
		١ — عدم التجزئة المقصود بالمادة ٣٨٤/٢ مرافعات هو عدم التجزئة المطلق الذي يكون من شأنه أن الفصل في النزاع لا يحتمل غير حل واحد بعينه . نزاع قابل للتجزئة في شق منه وغير قابل لها في الشق الآخر . الطعن المرفوع من أحد المحكوم عليهم عن الشق القابل للتجزئة لا يفيد منه زملاؤه الذين فوتوا ميعاد الطعن أو قبلوا الحكم .
٣٨١	٦٠	(الطن رقم ٢٢٥ لسنة ٢٧ ق — جلسة ٢٨/٣/١٩٦٣)
		٢ — شرط افادة الخصم الذي فوت الميعاد أو قبل الحكم من الطعن المرفوع من زميله في الميعاد في حالة عدم التجزئة انضمامه إلى الطاعن في طلباته . لا يفيد من الطعن إن كانت له طلبات مستقلة تغاير طلبات رافع الطعن أو تزيد عنها .
٣٨١	٦٠	(الطن رقم ٢٢٥ لسنة ٢٧ ق — جلسة ٢٨/٣/١٩٦٣)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		<h3>تسجيل</h3> <p>تسجيل صحيفة دعوى صحة التعاقد والحكم فيها :</p> <p>لا تنتقل ملكية العقار من البائع إلى المشتري إلا بتسجيل عقد البيع أو تسجيل الحكم النهائي بإثبات التعاقد أو بالتأشير بذلك الحكم على هامش تسجيل صحيفة الدعوى إن كانت قد سجلت .</p> <p>للدعى في الحالة الأخيرة أن يحتج بحقه على الغير ابتداء من اليوم الذي تم فيه تسجيل الصحيفة . تسجيل صحيفة دعوى صحة التعاقد والحكم الصادر فيه بصحة العقد دون التأشير بذلك الحكم على هامش الصحيفة لا يترتب عليه نقل الملكية ولو كان الحكم نهائياً . بقاء الملكية في هذه الحالة للبائع وبعد التصرف الصادر منه لمشتري آخر صادراً من مالك . لا يحول دون الحكم للأخير بصحة ونفاذ عقده مجرد تسجيل صحيفة دعوى المشتري الأول وصدور حكم لصالحه بصحة تعاقدته .</p> <p>(المجلد رقم ٢٤٣ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٤/١/١٩٦٢)</p> <p>راجع : بيع (القاعدة ٦٢ ص ٣٩٨)</p> <h3>تعويض</h3> <p>التعويض عن نزع الملكية للمنفعة العامة :</p> <p>وجوب مراعاة قيمة الزيادة أو النقص في الجزء الذي لم تنزع ملكيته عند تقدير قيمة الجزء المتزوعة ملكيته - على ألا يزيد المبلغ الواجب استقاطه أو إضافته عن نصف القيمة التي يستحقها المالك (م ١٣ و ١٤ ق ٥ لسنة ١٩٠٧) . المقصود بزيادة القيمة هو ما يطرأ على قيمة الجزء الذي لم تنزع ملكيته من تحسين بسبب أعمال المنفعة العامة سواء كان هذا التحسين قاصراً على هذا الجزء أو كان شاملاً لعقارات أخرى لم يؤخذ منها شيء للمنفعة العامة وسواء كانت هذه المنفعة مقصورة على المالك المتزوعة ملكيته وحده أم كان يشترك معه فيها آخرون .</p> <p>(المجلد رقم ٣٧٥ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٧/١/١٩٦٣)</p>
٢٩٨	٤٥	
١٤١	١٦	

رقم الصفحة	رقم القائمة	
		التعويض عن الطلاق :
		الحكم الصادر بالنفقة يحوز حجية مؤقتة . يرد عليه التغيير والتبديل كما يرد عليه الإسقاط . باعتناق الزوج الإسلام لا يكون لحكم النفقة السابق صدوره وجود فيما جاوز مدة السنة بعد إيقاعه الطلاق . اعتبار الحكم أن إيقاع الطلاق قصده به تحقيق مصلحة غير مشروعة هي إسقاط حكم النفقة ورتب على ذلك الحكم بالتعويض عن الطلاق . مخالفة للقانون .
١٨٩	٢٤	(الطن رقم ٥٢٢ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٦٣/١/٣٠)
		تقادم
		(١) الدفع بالتقادم :
		١ — الدفع بالتقادم من الدفوع الموضوعية . الحكم بقبوله قضاء في أصل الدعوى تستنفد به المحكمة ولايتها على النزاع . ينبني على استئنائه نقل النزاع برمته — دفعا وموضوعا — إلى محكمة الاستئناف التي تنظر فيه على أساس ما يقدم لها من أدلة ودفوع وأوجه دفاع جديدة وما قدم من ذلك إلى محكمة الدرجة الأولى . قضاء الحكم المطعون فيه في الدفع والموضوع معالايبطله وليس فيه إخلال بحق الطاعنين في الدفاع . محكمة الموضوع غير ملزمة بأن تلفت أطراف الخصومة إلى واجبه في الدفاع ومقتضياته .
٣٢٠	٤٩	(الطن رقم ٥٩ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٣/٣/٢٠)

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
٥٦	٣٥٥	<p>٢ - التزام البائع بضمان عدم التعرض للمشتري . التزام مؤبد يتولد عن عقد البيع ولو لم يشهر وينتقل من البائع إلى ورثته . ليس لهم منازعة المشتري فيما كسبه من حقوق بمقتضى عقد البيع إلا إذا توافرت لديهم أولدى مورثهم بعد تاريخ البيع شروط التقادم المكسب الطويل المدة . ليس لورثة البائع دفع دعوى المشتري بصحة التعاقد بسقوطها بالتقادم . اعتبار ذلك منازعة ممتنعة قانونا استنادا إلى التزام مورثهم بالضمان .</p> <p>(الطعن رقم ٢٦١ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٣/٢١)</p>
٦٢	٣٩٨	<p>٣ - التزام البائع بضمان عدم التعرض للمشتري . التزام أبدي يتولد عن عقد البيع ولو لم يشهر وينتقل من البائع إلى ورثته . ليس للورثة منازعة المشتري فيما كسبه من حقوق بمقتضى العقد إلا إذا تمسكوا بالتقادم المكسب الطويل المدة . دفعهم دعوى تثبيت ملكيته للقدر المبيع بالتقادم المسقط استنادا إلى مضي أكثر من خمس عشرة سنة على عدم تسجيل العقد أو الحكم بصحته منازعة ممتنعة عليهم .</p> <p>(الطعن رقم ٢٨ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٣/٢٨)</p>
٦٢	٣٩٨	<p>٤ - انتقال الملكية للمشتري من تاريخ تسجيل حكم صحة التعاقد . هذه الملكية لا تسقط أبدا عن المالك . دعوى الاستحقاق التي تميمها لا يرد عليها التقادم المسقط دون المطالبة بالملكية . للمالك رفعها ضد أى شخص لاسترداد ملكيته مهما طال عهد انقطاع صلته بهذا الملك .</p> <p>(الطعن رقم ٢٨ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٣/٢٨)</p>
٦٢	٣٩٨	<p>٥ - عند امتناع الدفع بالتقادم قانونا ، لا يجدى النعى بخطأ الحكم فيما اعتبره قاطعا للتقادم .</p> <p>(الطعن رقم ٢٨ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٣/٢٨)</p>

رقم الصفحة	رقم المادة	
		(ب) التقادم المسقط :
		١ - المبالغ والقيم التي يلحقها التقادم قانونا بعد تاريخ العمل بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ تؤول إلى الحكومة ويسقط حق أصحابها في المطالبة بها . دخولها ضمن الأرباح والفوائد المتفرقة عن الأسهم والسندات القابلة للتداول الصادرة من أية شركة تجارية أو مدنية . سقوطها بالتقادم مثل كل حق دورى متجدد (كالفوائد) يتقادم بخمس سنوات . حجز البنك جزءا من أرباح الكوبونات تحت يده أكثر من خمس سنوات دون أن يطالب أصحاب الشأن بها . أيلولة هذه المبالغ إلى الحكومة باعتبارها جزءا من الفائدة السنوية . لا يغير من طبيعتها بمجرد امتقطاعها وحجز البنك لها مع علمه بأنها تزيد من الضريبة المستحقة لمصلحة الضرائب .
٢٣٢	٣٢	(الطعن رقم ١٥٣ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٣/٢/١٩٦٣)
		”وقف التقادم“ :
		٢ - يقف التقادم المسقط — م ١ ق ١٨٩ لسنة ١٩٥٠ — لحق الحكومة في المبالغ المستحقة لها بموجب أحكام القانونين ١٤ لسنة ١٩٣٩ و ٦٠ لسنة ١٩٤١ المعدلين كضرائب على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى الأرباح الاستثنائية وذلك في المدة من ٤ سبتمبر إلى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٠ . الوقف يلحق كافة المبالغ التي بدأ تقادمها ولم يكتمل . لا يغير من ذلك أن يكون الغرض من القانون هو مواجهة الحالات التي كان يخشى سقوط الحق في المطالبة بالضريبة عنها قبل نهاية سنة ١٩٥٠ .
٣٢٠	٤٩	(الطعن رقم ٥٩ لسنة ٢٨ ق — جلسة ٢٠/٢/١٩٦٣)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		(ج) التقادم المكسب :
		١ - التقادم الطويل المدة :
		١ - كسب الملكية بالتقادم الطويل المدة سبب قانوني مستقل للتملك .
١١١	١٢	(الطن رقم ٢٤٩ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٧/١/١٩٦٣)
		٢ - استظهار الحكم لأسباب سائغة أركان وضع اليد المملك من حيث الظهور والهدوء والاستمرار ونية التملك . لا تجوز المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض لتعلقها بأسباب واقعية . اتخاذ الحكم من حصول رهن قرينة على وضع اليد الظاهر بنية التملك على الأعيان محل النزاع . بطلان الرهن - بفرض تحققه - ليس بذى أثر على قيام هذه القرينة وصحة الاستدلال بها .
١١١	١٢	(الطن رقم ٢٤٩ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٧/١/١٩٦٣)
		٣ - بطلان عقد هبة العقار لعدم إفراغه في شكل رسمي لا يمنع من تملك الموهوب له الأعيان الموهوبة بالتقادم الطويل المدة .
١١١	١٢	(الطن رقم ٢٤٩ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٧/١/١٩٦٣)
		٢ - تملك الوقف بالتقادم :
		ملكية الوقف لا تسقط الدعوى بها بمجرد الإهمال فقط مدة ثلاث وثلاثين سنة . بقاؤها بلهية الوقف ما لم يكسبها أحد بوضع اليد مدة ثلاث وثلاثين سنة مستوفيا جميع الشرائط المقررة قانونا لاكتساب ملكية العقار بالتقادم . وضع يد المحتكر لعين الوقف وورثته من بعده - بهذه الصفة - وضع يد مؤقت مانع من كسب الملكية بالتقادم .
٨٤	٧	(الطن رقم ٢٦٢ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٠/١/١٩٦٣)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٣ - التقادم الخمسي :
		”السبب الصحيح“ :
		السبب الصحيح في التقادم الخمسي المكسب للملكية هو التصرف القانوني الصادر من غير مالك للحق المراد كسبه بالتقادم إذا كان المتصرف مالكا فلا يجدي التصرف إليه التمسك بهذا السبب .
٣٩٨	٦٢	(الملحق رقم ٢٨ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٣/٣/٢٨)
		تموين
		الاتفاق على زيادة مقطوعية السكر :
		تكييف العلاقة بين الشركة ووزارة التموين بأنها اتفاق على زيادة مقطوعية السكر المقررة لمصنع الشركة لمواجهة حاجة الاستهلاك الفعلي على أن تصرف من المقادير التي تستورد فلا . حق الشركة في تلك الزيادة لا ينشأ إلا من يوم تحقق حاجة الاستهلاك الفعلي للمصنع لا من يوم وصول الكمية المستوردة والمخصصة للمصرف .
٩٣	٩	(الملحق رقم ٣٦٨ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٦٣/١/١٠)
		تنفيذ
		إعلان السند التنفيذي :
		يكفى — في ظل قانون المرافعات القديم — أن يسبق التنفيذ إعلان السند التنفيذي للمدين دون حاجة لإعلان ورثته به إذا اتخذت الإجراءات في مواجهتهم . نص المادة ٤٦٢ مرافعات جديد يوجب إعلان السند التنفيذي لورثة المدين قبل البدء في التنفيذ .

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٨٠	٦	<p>نص المادة ٤٦٢ مرافعات جديد نص مستحدث لا يعمل به إلا من تاريخ العمل بقانون المرافعات الجديد ولا يسرى على إجراءات التنفيذ التي تمت في ظل القانون الملغى . (الطن رقم ٢٢٥ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٠/١/١٩٦٣)</p> <p>(ج)</p> <p>جنسية</p> <p>اسقاط الجنسية واستردادها :</p> <p>كل شخص مقيم بالديار العثمانية يعتبر عثمانيا إلى أن تثبت جنسيته الأجنبية . المادة التاسعة من قانون الجنسية العثمانية الصادر في ١٩ يناير سنة ١٨٦٩ . المقصود بالديار العثمانية في مدلول هذه المادة . زواج المتوفاة من شخص ولد في لبنان وتعمد بها ثم غادرها إلى مصر وظل بها إلى أن توفي . إلحاقها بالجنسية العثمانية حتى بعد وفاة زوجها . محافظة المتوفاة على إقامتها العادية في مصر بعد صدور قانون الجنسية المصرية الصادر في ١٠ مارس سنة ١٩٢٩ . اعتبارها مصرية بحكم القانون وعدم انطباق أحكام استرداد الجنسية عليها . اشتراط المادة ١٢ من قانون الجنسية استئذان الحكومة المصرية في هذا التجنس وإلا تظل الجنسية المصرية قائمة ما لم تر الحكومة المصرية اسقاطها . (الطن رقم ٢٠ لسنة ٢١ ق - جلسة ٣٠/١/١٩٦٣)</p>
١٩٧	٢٦	

رقم الصفحة	رقم القائمة	
		(ح)
		حق . حكر . حكم
		حوادث طارئة
		حق
		حق مكتسب :
١٨٩	٢٤	لا يكسب عقد الزواج أيا من الزوجين فيما يختص بالطلاق أو التنطلق حقا مكتسبا في استبقاء هوية الزوجية معقودة طبقا للقانون الذي كان يحكم به قبل تغيير الزوج ديانتته . (الطن رقم ٥٣٢ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٦٣/١/٣٠)
		حقوق عينية . "الأمفتيوز" :
٣٩١	٦١	"الأمفتيوز" عقد يقرر للتعف حقا عينيا . خضوع الحقوق العينية لقانون موقع العقار . لا يعرف القانون المصري عقد "الامفتيوز" . (الطن رقم ٣٤٢ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٦٣/٣/٢٨)
		سقوط الحق في الاجراء :
١٤٧	١٧	متى كان القانون قد حدد مياعدا لانتفاذ اجراء معين فإنه يترتب على هدم مباشرة هذا الاجراء خلال هذا الميعاد سقوط الحق في مباشرته . (الطن رقم ١٣٣ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٣/١/٢٣)

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
		حكر
		تقدير أجرة الحكر :
		متى كان الحكم قد قطع في منطوقه وأسبابه بأن الأساس الذي يجب ان يقام عليه تقدير أجرة الحكر هو قاعدة النسبة بين الحكر القديم وثمن الأرض وقت التحكيم ومن ثم فإن قضاءه في هذا الخصوص يعد قضاء قطعي لا يجوز العدول عنه بحكم آخر يقرر أساسا مغايرا .
٨٩	٨	(الملن رقم ٢٩٢ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٠/١/١٩٦٣)
		حكم
		حجية الحكم :
		« حجية الحكم بوقف الدعوى » :
		١ - الحكم بوقف الدعوى كلما رأت المحكمة تعليق أمر الفصل فيها على الفصل في مسألة أخرى . حكم قطعي لا يجوز العدول عنه دون أن يقوم الدليل على الفصل في المسألة الأخرى التي يتوقف عليها الحكم في موضوع الدعوى . عدول المحكمة الاستئنافية عن حكم الوقف مع تمسك الخصم بحجتيه وعدم قيام الدليل على البت في المسألة الأخرى يعد إهدارا لحجية هذا الحكم .
٢٣٧	٥٣	(الملن رقم ٧ لسنة ٢٨ ق - جلسة ٢١/٣/١٩٦٣) راجع : قوة الأمر المفضى (القاعدة ٣٥ ص ٢٤٧)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		”قضاء قطعي“ :
		٢ - قضاء الحكم في منطوقة وأسبابه بأن الأساس الذي يقوم عليه تقدير أجرة الحسكر هو قاعدة النسبة بين الحسكر القديم وثمن الأرض وقت التحكير . قضاء قطعي لا يجوز العدول عنه بحكم آخر يقرر أساسا مغايرا . نطاق تطبيق المادة ١٦٥ مرافعات مقصور على الأحكام الصادرة بإجراء من إجراءات الإثبات ولا تتضمن قضاء قطعي .
٨٩	٨	(الطن رقم ٢٩٢ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٠/١/١٩٦٣)
		الطعن في الحكم :
		(١) الأحكام المنهية للخصومة :
		١ - قضاء الحكم الاستثنائي بإلغاء الحكم الابتدائي فيما قضى به من عدم قبول الدعوى الموجهة للوكيل بالعمولة من المتعاقدين لرفعها من غير ذي صفة . استناد الحكم المطعون فيه على ما ارتآه من جواز رجوع المتعاقد مع الوكيل بالعمولة الذي أظهر اسم موكله وقت التعاقد بحسب تصوير الحكم الابتدائي لواقع العلاقة بين الطرفين ، دون أن يقطع الحكم المطعون فيه بأنها هي العلاقة الحقيقية التي تقوم عليها مسئولية الوكيل بالعمولة في العقد ومع الاحتفاظ له بما تمسك به من انصراف أثر العقد العقد إلى موكله . قضاء الحكم المطعون فيه بقبول الدعوى على هذا الأساس لا يكون منهيًا للخصومة كلها أو بعضها ولا يجوز الطعن فيه استقلالا .
١٣٠	١٤	(الطن رقم ٢٦٩ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٧/١/١٩٦٣)

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
		٢ — إهداء الطاعن بالاستحقاق بالارث طبقا للقانون المصري باعتبار المورثة مصرية الجنسية . تقرير الحكم أن المورثة يونانية الجنسية وأن أحكام القانون اليوناني هي الواجبة التطبيق في شأن الوارثة والوصية ، وهي لا تمنح للطاعن حقا على التركة في حالة وجود فرع وارث . الحكم أنهى الخصومة بين الطرفين ويجوز الطعن فيه استقلالا عن الحكم الأخير في الدعوى المتعلق بباقي الطلبات التي لا تخص إلا المطعون عليهم . (الطعن رقم ٣٠ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٣/١/٣٠) ١٩٧
٢٦	١٩٧	(ب) مواعيد الطعن :
		مواعيد الطعن تبدأ من تاريخ اعلان الحكم لنفس المحكوم عليه أو في موطنه الأصلي . لا تجرى مواعيد الطعن من تاريخ تسليم الصورة للنيابة متى كان للمعلن اليه موطن معلوم في الخارج . (الطعن رقم ٣٠١ لسنة ٣٠ ق — أحوال شخصية — جلسة ١٩٦٣/١/٣٠) ٢٢٦
٣١	٢٢٦	(ج) القبول المانع من الطعن :
		يشترط في القبول المانع من الطعن في الحكم أن يكون قاطع الدلالة على رضا المحكوم عليه به بما لا يحتمل مجالا للشك أو التأويل ، مجرد إبداء الرغبة في تنفيذ حكم واجب التنفيذ لا يفيد الرضا به على وجه يرتفع معه الشك . (الطعن رقم ٢٨٤ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٦٣/١/١٧) ١٣٦
١٥	١٣٦	(د) المصلحة في الطعن :
		يكفى لتوافر المصلحة في الطعن قيامها وقت صدور الحكم . لا يحول دون قبول الطعن زوالها بعد ذلك متى كان الطاعن طرفا في الخصومة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه . (الطعن رقم ١٦ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٣/٢/٧) ٢٨٨
٤٣	٢٨٨	

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		(هـ) التنازل عن الطعن :
		وجوب أن يكون التنازل عن الطعن صريحا واضحا . عدم الأخذ فيه بالظن والتأويل . رفع النزاع من جديد مع قيام طعن لا يعتبر تنازلا عن هذا الطعن .
٢١٨	٢٩	(الطعن رقم ٣٧ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٣/٢/٦)
		(و) الخصوم في الطعن :
		١ - شرط إفادة الخصم الذي فوت الميعاد أو قبل الحكم من الطعن المرفوع من زميله في الميعاد في حالة عدم التجزئة انضمامه إلى الطاعن في طلباته . لا يفيد من الطعن إن كانت له طلبات مستقلة تغاير طلبات رافع الطعن أو تزيد عنها .
٣٨١	٦٠	(الطعن رقم ٢٢٥ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٣/٣/٢٨)
		٢ - عدم التجزئة المقصود بالمادة ٢/٣٨٤ مرافعات هو عدم التجزئة المطلق الذي يكون من شأنه أن الفصل في النزاع لا يحتمل غير حل واحد بعينه . نزاع قابل للتجزئة في شق منه وغير قابل لها في الشق الآخر . الطعن المرفوع من أحد المحكوم عليهم عن الشق القابل للتجزئة لا يفيد منه زملاؤه الذين فرتوا ميعاد الطعن أو قبلوا الحكم .
٣٨١	٦٠	(الطعن رقم ٢٢٥ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٣/٣/٢٨)

رقم القاعدة	رقم الصيغة	
		عيوب التدليل :
		(١) القصور : " ما يعد كذلك " :
		١ - إذا كان الثابت من بيانات الحكم المطعون فيه ومن الصورة الرسمية لمذكرة الطاعن المقدمة لمحكمة الاستئناف أنه تمسك بأن حضور محام عن المطعون عليه في أول جلسة حددت لنظر الاستئناف يزيل العيب الذي لحق بإعلان صحيفة الاستئناف في مكتب محام - كان ويلا عنه أمام محكمة أول درجة ولم يتخذ مكتبه محلاً مختاراً لهم في ورقة إعلان الحكم الابتدائي - وكان الحكم المطعون فيه قد التفت عن هذا الدفاع الجوهرى الذى قد يترتب على الأخذ به تغيير وجه الفصل في الدفع ببطلان صحيفة الاستئناف فإنه يكون قد عاره قصور في التسبيب يستوجب نقضه .
١٥٣	١٨	(الطعن رقم ٢٠٠ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/١/٢٣)
		٢ - ورقة عرفية متنازع عليها . قول الحكم إن مورثة الطاعنين تمسك في دفاعها بأن هذا المحرر إن لم يكن إلهاداً بوقف فهو وصية . رد الحكم على هذا الدفاع بأن المادة الثانية من القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ تشترط في الوصية أن يصدر بها إلهاد رسمى أو يحرر بها عقد عرفى مصدق فيه على إمضاء الموصى بخطه ويوقع عليها بامضائه وإلا كانت باطلة ، وأن شيئاً من ذلك لم يتحقق . مخالفة هذا الرد لما نصت عليه الفقرة الأخيرة من المادة الثانية من قانون الوصية . هذه المخالفة تحجب بها الحكم عن مواجهة دفاع الطاعنين من أن المحرر المتنازع عليه مكتوب جميعه بخط المتوفى وعليه إمضاءه . دفاع جوهرى من شأنه لو صح أن يتغير به وجه الرأى فى الدعوى . قصور .
٣٢٧	٥٠	(الطعن رقم ٣٩ لسنة ٣٠ - أحوال شخصية - جلسة ١٩٦٣/٣/٢٠) ...
		٢٠ (٣١) ٠ ٢

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٣ - كل طلاق يقع رجعيا إلا المكمل للثلاث والطلاق قبل الدخول أو على مال . الطلاق نظير الإبراء من مؤخر العبدان ونفقة العدة يعتبر طلاقا باثنا . ثبوت أن الطاعة أتت بالصغير لأكثر من سنة من تاريخ هذا الطلاق . ادعاؤها بمحصل زواج جديد بعد الطلاق المذكور . عدم ثبوت هذا الادعاء . قضاء الحكم بثبوت نسب الصغير إلى الطامس . قصور ومخالفة للقانون .
٣٣١	٥١	(الطعن رقم ٣ لسنة ٣٢ - أحوال شخصية - جلسة ٢٠/٣/١٩٦٣) ...
		٤ - يشترط في الإرهاق الذي يعيب المدين في تنفيذ التزامه من جراء الحادث الطارئ أن يكون من شأنه تهديد المدين بخسارة فادحة . الخسارة المألوفة في التعامل لا يعتد بها . تمسك الدائن بأن هبوط أسعار الأطنان الزراعية لا يهدد المدين بخسارة فادحة بل يعتبر من قبيل الخسارة المألوفة والتفاوت المعتاد في الأسعار . دفاع جوهرى . إغفاله يعيب الحكم بالقصور .
٣٤٧	٥٥	(الطعن رقم ٣٥٩ لسنة ٢٨ ق - جلسة ٢١/٣/١٩٦٣)
		٥ - إثبات الوقف بغير إشهاد عليه لا يكون مقبولا عند الإنكار ما لم يتبين أنه موجود من قبل العمل بلائحة المحاكم الشرعية . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد أجاز إثبات الوقف رغم الإنكار بغير طريق الإشهاد الشرعى استنادا إلى أنه أنشئ في تاريخ سابق على العمل باللائحة المذكورة وكان الحكم قد خلا من بيان ما يدل على أن الوقف قد أنشئ في وقت سابق على العمل بهذه اللائحة ولم يفصح عن المصدر الذى استقى منه هذه الواقعة فإنه يكون معيبا بالقصور بما يستوجب نقضه .
٢٠٩	٦٣	(الطعن رقم ٢٤ لسنة ٢٨ ق - جلسة ٢٨/٣/١٩٦٣)

رقم الصفحة	رقم القائمة	
		٦ - العبرة في أحقية المشتري في أخذ الزيادة في البيع بلا مقابل أو عدم أحقيته في ذلك هي بما إذا كان الثمن قدره جملة واحدة أم أنه قد حدد بحساب سعر الوحدة . التمييز بين البيع الجزافي والبيع بالتقدير أمر يتعلق بتحديد وقت انتقال الملكية وبمن تقع عليه تبعة الهلاك قبل التسليم . الاستناد في القضاء بأحقية المشتري في الزيادة بلا مقابل إلى مجرد اعتبار البيع جزافا . قصور .
٤١٧	٦٥	(الطعن رقم ١٢٤ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٣/٢٨)
		(ب) الفساد في الاستدلال :
		المناط في تكيف عقد العمل وتمييزه عن عقد المقاولة أو غيره من العقود هو توافر عنصر التبعية وهي تتمثل في خضوع العامل لإشراف رب العمل ورقابته . المادة ٦٧٤ مدني والمادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ . يكفي لتحقيق هذه التبعية صورتها التنظيمية أو الإدارية . استخلاص الحكم قيام هذه التبعية من تحديد نوع العمل ونطاقه وحدوده والمواعيد المقررة له وخضوع العامل في تنفيذه لإشراف ورقابة رب العمل . استخلاص مائع لا يشوبه فساد في الاستدلال .
٢٣٩	٣٣	(الطعن رقم ١٣٧ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٣/٢/١٣)
		(ج) الخطأ في الاسناد : "ما لا يعد كذلك" :
		متى كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على أن الواقف نص صراحة في إثماد التغير على أن يكون لزوجته ما هو مشروط له في الوقف وكان من المشروط له استعمال الشروط العشرة مع التكرار ولم يقدم الطاعن ما ينفي هذا الذي أورده الحكم ، فإن النعي عليه بالخطأ في الإسناد ومخالفة الثابت في الأوراق يكون ماريًا عن الدليل .
١٠٤	١١	(الطعن رقم ٤٠ لسنة ٣٠ - أحوال شخصية - جلسة ١٩٦٣/١/١٦) ...

رقم الصفحة	رقم القائمة	
		(د) تناقض : "ملا يعد كذلك" :
		التناقض الذي يعيب الحكم هو الذي تتاحى به أسبابه بحيث لا يبقى بعدها ما يمكن حمله عليه . اشتغال أسباب الحكم على ما يكفي لحمله ويبرر وجه قضائه . لا عمل للنعي عليه بالتناقض .
٢١	١	(الطعن رقم ٢٣ لسنة ٣٠ — أحوال شخصية — جلسة ١٩٦٣/١/٢) ...
		تسبب كاف :
		١ — إغفال الحكم ذكر نصوص المستندات التي اعتمد عليها لا يعيبه . تكفي مجرد الإشارة إليها . طالما أنها مقدمة إلى المحكمة ومبينة في مذكرات الخصوم .
٢١	١	(الطعن رقم ٢٣ لسنة ٣٠ — أحوال شخصية — جلسة ١٩٦٣/١/٢) ...
		٢ — بحسب الحكم المطعون فيه أن يؤيد قرار لجنة الطعن المودع ملف الدعوى ويحيل إلى أسبابه ليكون ما يحويه هذا القرار من وقائع وأسباب ورد على دفاع الطاعنين ، جزءاً متمماً له . لا يعيبه عدم تدوينه تلك الأسباب ورصدها كلها أو بعضها ما دامت قد أصبحت بهذه الإحالة ملحقه به .
٣٢٠	٤٩	(الطعن رقم ٥٩ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٣/٣/٢٠) ...
		حوادث طارئة
		(١) ماهيتها :
		" قانون الإصلاح الزراعي " :
		الحادث الطارئ قد يكون تشريعاً كما قد يكون عملاً أو واقعة مادية .

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٣٧	٣	<p>قانون الإصلاح الزراعي يعتبر حادثا طارئا فهو حادث استثنائي عام لم يكن في الوسع توقعه ولا كان ممكنا دفعه .</p> <p>(الطن رقم ٢٦٣ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٣/١/٣)</p> <p>” القانون رقم ٤٥٢ لسنة ١٩٥٣ “ :</p> <p>النتيجة التي رتبها القانون رقم ٤٥٢ لسنة ١٩٥٣ - لا يمكن تعليلها إلا على أساس اعتبار قانون الإصلاح الزراعي ظرفا طارئا .</p> <p>تدخل المشرع بالقانون ٤٥٢ لسنة ١٩٥٣ لم يقصد به قصر تطبيق نظرية الحوادث الطارئة على خصوصية بعينها إذ صرح بأن حكمه لا يخل بحقوق الطرفين طبقا لأحكام القانون المدني بالنسبة لهذه الصنفقة ومن هذه الأحكام حكم الظروف الطارئة .</p> <p>(الطن رقم ٢٦٣ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٣/١/٣)</p> <p>(ب) نطاق نظرية الحوادث الطارئة :</p> <p>١ - لا يشترط في انطباق نظرية الحوادث الطارئة أن تكون الالتزامات المتبادلة متراخية التنفيذ على وجه التقابل إلى ما بعد الحادث الطارئ . يكفي وجود التزام على أحد العاقلين لم يتم تنفيذه وصورته بالحادث الطارئ مرهقا للمدين .</p> <p>(الطن رقم ٢٥٩ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٣/٢١)</p> <p>٢ - نص المادة ٢/١٤٧ مدني نص عام يتسع لتطبيق نظرية الحوادث الطارئة على جميع العقود التي يفصل بين إبرامها وبين تنفيذها فترة من الزمن يطرأ خلالها حادث استثنائي عام غير متوقع يجعل تنفيذ الالتزام مرهقا للمدين . انطباق هذه النظرية على عقود المدة ذات التنفيذ المستمر أو الدوري وعلى العقود الفورية التي يتفق فيها على أجل لاحق لتنفيذ بعض التزامات العاقلين فالأجل من شروط التعاقد . شرط تطبيق هذه النظرية ألا يكون تراخي تنفيذ الالتزام إلى ما بعد الحادث الطارئ راجعا إلى خطأ المدين .</p>
٣٤٧	٥٥	

رقم القائمة	رقم الصفحة	
		عدم انطباق نظرية الحوادث الطارئة على "عقود الغرر" فهى تعرض العاقدین — بطبيعتها — لاحتیال الكسب الكبير أو الخسارة الفادحة .
٣٧	٣	(الطعن رقم ٢٦٣ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٦٣/١/٣)
		(ج) تطبيق نظرية الحوادث الطارئة :
		"شرط الإرهاق" :
		١ — لا يكفى فى نفي قيام شرط الإرهاق القول بأن قانون الإصلاح الزراعى ليس سببا فى هبوط ثمن الأطنان . تقرير المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٤٥٢ لسنة ١٩٥٣ أنه قد ترتب على صدور قانون الإصلاح الزراعى انخفاض أثمان الأراضى الزراعية وتحديد قيمتها الإيجارية . وجوب النظر فى تقرير الإرهاق إلى ذات الصفة محل التعاقد .
٣٧	٣	(الطعن رقم ٢٦٣ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٦٣/١/٣)
		٢ — يشترط فى الإرهاق الذى يعيب المدين فى تنفيذ التزامه من جراء الحادث الطارئ أن يكون من شأنه تهديد المدين بخسارة فادحة . الخسارة المألوفة فى التعامل لا يعتد بها . تمسك الدائن بأن هبوط أسعار الأطنان الزراعية لا يهدد المدين بخسارة فادحة بل يعتبر من قبيل الخسارة المألوفة والتفاوت المعتاد فى الأسعار . دفاع جوهرى . إغفاله يعيب الحكم بالقصور .
٣٤٧	٥٥	(الطعن رقم ٢٥٩ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٣/٣/٢٧)

رقم القائمة	رقم الصفحة	
		(د) أثر نظرية الحوادث الطارئة :
		أثر تطبيق نظرية الحوادث الطارئة على عقود البيع التي يكون التمن فيها مؤجلا أو مقسما ، ود الالتزام إلى الحد المعقول لا يكون إلا بالنسبة للقسط أو الأقساط التي يثبت أن التزام المدين بها أصبح مرهقا بسبب الحادث الطارئ بما يهدده بنحسار فادحة . لا يعمل القاضي هذا الجزء بالنسبة للأقساط المستقبلية التي يحتمل زوال أثر الحادث الطارئ عند استحقاقها وشأنها في ذلك شأن الإجراءات في عقود المدة من حيث التأثر بالظروف الطارئة .
٣٧	٣	(الطن رقم ٢٦٣ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٣/١/٣)
		(د)
		دعوى . دفع
		دعوى
		نطاق الدعوى :
		(١) وصف السرعة :
		المناط في تحديد الدعاوى التي ترفع على وجه السرعة هو أمر الشارع لا تقدير المحكمة ولا إرادة الخصوم . دعاوى السندات الإذنية ليست من الدعاوى التي تنظر على وجه السرعة وإن لم تكن تخضع لنظام التحضير . أفرد الشارع حكما خاصا لمواعيد الاستئناف : ميعاد الاستئناف في الأوراق التجارية عشرون يوما وفي المواد التي يوجب القانون الفصل فيها على وجه السرعة عشرة أيام .
١٠٠	١٠	(الطن رقم ٣٨٧ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٣/١/١٠)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		(ب) تقدير قيمة الدعوى :
		” تعدد الطلبات “ .
		١ - تعدد الطلبات في الدعوى . اختلافها موضوعا وسببا وخصوما . لا ينظر في تقدير قيمة الدعوى إلى مجموع هذه الطلبات وإنما تقدر الدعوى باعتبار قيمة كل طلب منها على حدة ولو كان السبب الذي يستند إليه كل من هذه الطلبات من نوع السبب الذي يستند إليه الطلب الآخر .
		مثال : طلب إلزام ثلاثة أوقاف بما يستحقه المدعى في ذمة كل منها من مرتب متأخر ومكافأة . طلبات ثلاثة . سبب الإلزام في كل طلب منها هو عقد عمل مستقل بذاته عن عقد العمل الذي يستند إليه الطلب الآخر . أسباب مختلفة في معنى المسادة ٤١ مرافعات ولو تماثلت في النوع .
٢٤٧	٣٥	(الطعن رقم ٧٣ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٢/١٤)
		” سبب الدعوى “
		٢ - طلب الدائن إبطال البيع الحاصل من المفلس لصوريته صورية مطلقة وطلب إبطاله لصدوره منه في فترة الرتبة . طلبان وإن اتحدا محلا وخصوصا إلا أن السبب القانوني في كل منهما مغاير للآخر .
٢٨٣	٤٢	(الطعن رقم ٦٠ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٢/٢١)
		” الدعاوى المجهولة القيمة “ .
		٣ - تعتبر الدعوى غير قابلة للتقدير إذا كان المطلوب فيها لا يمكن تقدير قيمته طبقا لأية قاعدة من قواعد تقدير الدعاوى التي وضعها المشرع في قانون المرافعات .

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٢٥٨	٣٧	الدعوى بطلب التسليم — بصفة أصلية — تعتبر غير قابلة للتقدير وتعد قيمتها زائدة على مائتي وخمسين جنيتها . (الطعن رقم ٣٣٥ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٣/٢/١٤)
		أساس الدعوى :
٤١٣	٦٤	١ — طلب التنفيذ العيني وطلب التنفيذ بطريق التعويض فصيان يتقاسمان تنفيذ الالتزام . جواز الجمع بينهما . طلب رد أمرهم أو قيمتها ينطوي على الطلبين معا . طلب التعويض عن الضرر لتراخي التنفيذ العيني ليس طالبا جديدا في الاستئناف . (الطعن رقم ١٠٦ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٣/٣/٢٨)
٣٩١	٦١	٢ — نفي الحكم عن اتفاق الطرفين وصف الحكم أو " الامتياز " . عدم منازعة الطاعن أمام محكمة الموضوع في حق الحائز في بقاء الاطيان في حيازته مدة حياته ومن بعده تخلفائه حتى ينقضوا وذلك مقابل جعل معين أو أجر . نفي الطاعن أمام محكمة النقض بأن تأييد المنفعة أمر يأباه القانون ومن شأنه أن يجعل العقد باطلا بطلانا مطلقا . منازعة جديدة لا يصح التحدى بها لأول مرة أمام محكمة النقض ولو كانت متعلقة بالنظام العام ما دام نطاق الدعوى لم يكن يتسع لبحث هذه المنازعة . (الطعن رقم ٣٤٢ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٦٣/٣/٢٨)
		راجع : استئناف (القاعدة ٤٧ ص ٣٠٨) نقض (القاعدة ٦١ ص ٣٩١) .

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		أنواع الدعاوى :
		”الدعاوى الشخصية العقارية“ :
		١ - الدعاوى الشخصية العقارية تستند إلى حق شخصي ويطلب بها تقرير حق مبنى على عقار أو اكتساب هذا الحق . دعوى صحة التعاقد من الدعاوى الشخصية العقارية . الاختصاص المحلي بهذه الدعاوى معقود للحكمة التي يقع بدائلتها العقار أو موطن المدعى عليه .
		لم يرد بالقانون المدني أية قاعدة بشأن الاختصاص بنظر الدعاوى الشخصية العقارية .
٣٥٥	٥٦	(الطعن رقم ٢٦١ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٣/٢١)
		”دعوى صحة التعاقد“ :
		٢ - ليس لورثة البائع دفع دعوى المشتري بصحة التعاقد بسقوطها بالتقادم . اعتبار ذلك منازعة ممتنعة قانوناً استناداً إلى التزام مورثهم بالضمان .
٣٥٥	٥٦	(الطعن رقم ٢٦١ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٣/٢١)
		”دعوى الاستحقاق“ :
		٣ - ليس لورثة البائع دفع دعوى المشتري بتثبيت ملكيته للقدر المبيع بالتقادم المسقط استناداً إلى مضي أكثر من خمس عشرة سنة على عدم تسجيل العقد أو الحكم بصحته .
٣٩٨	٦٢	(الطعن رقم ٢٨ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٣/٢٨)
		راجع : تقادم (القاعدة ٦٢ ص ٣٩٨)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		نظر الدعوى أمام المحكمة :
		(١) تقرير التلخيص :
		وجوب إحالة القضية للمرافعة بتقرير من قاضى التحضير وتلاوته قبل بدء المرافعة . إغفال هذا الإجراء يبطل الحكم . أخذ الحكم الاستثنائى بأسباب الحكم الابتدائى وتأيبده رغم بطلانه . ينبئ على ذلك بطلان الحكم الاستثنائى .
٣٤٢	٥٤	(الطعن رقم ٢٥ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٣/٣/٢١)
		(ب) انقطاع سير الخصومة :
		بطلان الإجراءات التى تتم بعد قيام سبب انقطاع الخصومة . بطلان نسبي مقرر لمصلحة من شرع الانقطاع لحمايتهم .
٤١٧	٦٥	(الطعن رقم ١٢٤ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٣/٣/٢٨)
		(ج) وقف الدعوى :
		الحكم بوقف الدعوى كلما رأت المحكمة تعليق أمر الفصل فيها على الفصل فى مسألة أخرى . حكم قطعى لا يجوز العدول عنه دون أن يقوم الدليل على الفصل فى المسألة الأخرى التى يتوقف عليها الحكم فى موضوع الدعوى . عدول المحكمة الاستئنافية عن حكم الوقف مع تمسك الخصم بحججه وعدم قيام الدليل على البت فى المسألة الأخرى يعد إهدارا لحجية هذا الحكم .
٣٣٧	٥٣	(الطعن رقم ٧ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٣/٣/٢١)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		(د) سقوط الخصومة :
		”مدة السقوط“ :
		١ - تقض الحكم وإحالة القضية إلى محكمة الاستئناف للفصل فيها من جديد . مدة سقوط الخصومة تبدأ في هذه الحالة من تاريخ صدور حكم النقض باعتباره آخر إجراء صحيح في الدعوى ، لا من تاريخ إعلانه .
١٧٠	٢١	(الطعن رقم ٢٧٨ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٣/٣/٢١)
		”النزول عنه“ :
		٢ - سقوط الخصومة هو مما يتصل بمصلحة الخصم فله التنازل عنه صراحة أو ضمنا . صدور ما يدل على أن الخصم الذي شرع السقوط لمصلحته قد نزل من التمسك به . لا يصح له أن يعود إلى ما أسقط حقه فيه . إبداء المسأ نف عليه طلبات في موضوع الاستئناف مما يفيد أنه اعتبر الخصومة قائمة ومنتجة لآثارها . ليس له بعد ذلك أن يتمسك بسقوط الخصومة .
٣١٣	٤٨	(الطعن رقم ٣٦٨ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٣/١٤)
		شروط قبول الدعوى :
		(ا) الصفة في الدعوى :
		”الوكالة في الخصومة“
		انعقاد الخصومة صحيحة بين الطرفين إذا أقيمت الدعوى من شخص بصفته وليا أو وكلا . لا محل لأعمال قاعدة ”لا يجوز لأحد أن يناصب بوكيل عنه“ إذا أنصبح الوكيل من صفته وعن اسم موكله .
٤١٧	٦٥	(الطعن رقم ١٢٤ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٣/٢٨)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		(ب) "تعديل تاريخ التوقف عن الدفع"
		تاريخ التوقف عن الدفع إنما يتحدد في حكم إشهار الإفلاس تحديدا مؤقتا أو في حكم مستقل ولا يصح تعديل ذلك التاريخ إلا بطريق الطعن في الحكم ومن ثم فإن طلب تعديل تاريخ التوقف عن الدفع بدعوى مبتدأة يجعلها غير مقبولة قانونا .
٢٤٣	٣٤	(الطن رقم ٢٢٩ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٤/٢/١٩٦٣)
		(ج) الدفع بعدم جواز نظر الدعوى :
		إقامة الحكم بصحة ونفاذ عقد بيع قضائه في أسبابه المرتبطة بمنطوقه ارتباطا وثيقا على أساس أن المشتري قد أوفى بثن المبيع ودا على دفاع البائع بأن الوفاء لم يتم . صدور الحكم المطعون فيه بين نفس الخصوم في دعوى تالية بفسخ عقد البيع ذاته استنادا إلى عدم الوفاء بالثن . قضاء مخالف لحكم سابق حائز لقوة الأمر المقضي . وجوب نقضه والقضاء بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها . لا يمنع من ذلك اختلاف الطلبات في الدعويين مادام الأساس فيهما واحدا وقد تضمن الحكم الصادر في الدعوى الأولى الفصل في السبب المشترك للدعويين وتكون له حجيته في هذا الخصوص .
٢١٨	٤٣	(الطن رقم ١٦ لسنة ٢٨ ق - جلسة ٧/٣/١٩٦٣) راجع : قوة الأمر المقضي (القاعدة ٣٥ ص ٢٤٧) .
		(د) عدم سماع الدعوى :
		(١) في الأحوال الشخصية :
		١ - الجدل مما يخفى على المرأة ويعتبر تناقض فيه .
٢١	١	(الطن رقم ٢٣ لسنة ٣٠ - أحوال شخصية - جلسة ٢/١/١٩٦٣) ...

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٢١٠	٢٨	<p>٢ - مؤدى نص المادة ٧/٩٩ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية أن لا تسمع دعوى الطلاق من أحد الزوجين غير المسلمين على الآخر إلا إذا كانا يدينان بوقوع الطلاق أى أن يكون الطلاق مشروعا في ملة الزوجين غير المسلمين ولو توقف على حكم من القاضي . لا وجه للتحدى بأب الدين المسيحي على اختلاف مذاهبه لا يعرف الطلاق بالإرادة المنفردة . الملة الوحيدة التي لا تجيز التطليق هي ملة الكاثوليك لا يرجع لشرعية الزوجين عند اختلافهما في الطائفة أو الملة إلا لبحث دينوتهما بوقوع الطلاق فقط .</p> <p>(الطعن رقم ٢٦ لسنة ٢٩ - أحوال شخصية - جلسة ١٩٦٣/٢/٦) ...</p>
٢١٨	٢٩	<p>٣ - مفاد نصوص المواد ٦ و ٧ من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ و ٢٨٠ و ٩٩ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية - أن المشرع قصد تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في منازعات الأحوال الشخصية التي تقوم بين زوجين غير مسلمين إذا ما اختلفا طائفة أو ملة . استبقاء المادة ٩٩ من اللائحة الشرعية بالنسبة للطوائف التي لا تدين بوقوع الطلاق وهي طوائف الكاثوليك . ثبوت اختلاف الطرفين طائفة ودينوتهما بوقوع الطلاق . وجوب تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية دون القواعد المشتركة للشرائع الخاصة بختلفى الملة .</p> <p>(الطعن رقم ٣٧ لسنة ٣٠ - أحوال شخصية - جلسة ١٩٦٣/٢/٦) ...</p>
٢٢٣	٣٠	<p>٤ - مفاد نص الفقرة السابعة من المادة ٩٩ من اللائحة الشرعية والمذكورة الإيضاحية أن المشرع قصد التفرقة بين الطوائف التي تدين بالطلاق فأجاز مماع دعوى الطلاق بالنسبة لهم وبين الطوائف التي لا تدين بالطلاق وهم الكاثوليك فمنع مماع هذه الدعوى بينهم . ثبوت اختلاف الطرفين ملة وطائفة وعدم انتماء أحدهما إلى طائفة الكاثوليك . قضاء الحكم رغم ذلك بعدم مماع الدعوى بينهما مخالف للقانون .</p> <p>(الطعن رقم ٣١ لسنة ٣١ - أحوال شخصية - جلسة ١٩٦٣/٢/٦) ...</p>

رقم القاعدة	رقم الصفحة
----------------	---------------

(ب) في الوقف :

لا يشترط في الشريعة الإسلامية - التوثيق لإنشاء الوقف ولا يمنع سماع الدعوى إذا لم يكن مكتوبا . جواز إثبات الوقف - في الشريعة الإسلامية بكافة الأدلة المقبولة شكلا . في لائحة المحاكم الشرعية يتمتع سماع الدعوى عند الإنكار ما لم يوجد إشهاد بالوقف ممن يملكه محور على يد حاكم شرعي أو مأذون من قبله وبشرط قيده بدفاتر إحدى المحاكم الشرعية . إثبات الوقف بغير إشهاد أصبح غير مقبول عند الإنكار ما لم يثبت أنه سابق على العمل باللائحة المذكورة .

(الطعن رقم ٣٤ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٣/٢٨) ٤٠٩ ٦٣

دفع

الدفع بالتقادم :

الدفع بالتقادم دفع موضوعي ، والحكم بقبوله قضاء في أصل الدعوى تستنفذ به المحكمة ولايتها على النزاع وينبني على استئنائه أن ينتقل النزاع برمته - دفعا وموضوعا - إلى محكمة الاستئناف لكي تنظر فيه على أساس ما يقدم لها من أدلة ودفع وأوجه دفاع جديدة وما كان قد قدم من ذلك إلى محكمة الدرجة الأولى . فإذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى في الدفع والموضوع فإنه لا يكون قد أخل بحق الطاعنين في الدفاع أو شابه عيب يبطله ذلك أنه ليس على محكمة الموضوع أن تلقت الخصوم إلى واجبه في الدفاع ومقتضياته .

(الطعن رقم ٥٩ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٣/٢٠) ٣٢٠ ٤٩

الدفع بعدم جواز نظر الدعوى :

راجع : دعوى (القاعدة ٤٣ ص ٢٨٨) .

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		(ر)
		<u>رسوم . رى</u>
		رسوم
		رسوم الشهر العقارى :
		”رد الرسوم“ :
		١ - عدم جواز رد رسوم التسجيل في حالة عدول ذوى الشأن عن إتمامه . سريان قانون الرسوم القضائية والتوثيق والرسوم أمام المحاكم الشرعية في مواد الشهر العقارى فيما يتعلق برد الرسوم . عدم جواز رد أى رسم إلا في الأحوال المنصوص عليها قانونا .
١٣٦	١٥	(الطعن رقم ٢٨٤ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٧/١/١٩٦٣)
		٢ - عدم جواز رد رسوم الشهر العقارى (رسوم التسجيل) في حالة عدول ذوى الشأن عن الإجراء الذى حصل عنه الرسم . سريان قانون الرسوم القضائية والتوثيق والرسوم أمام المحاكم الشرعية في مواد الشهر العقارى فيما يتعلق بتقدير الرسوم وتحصيلها وردّها والمنازعة فيها . القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٥٧ المعدل لقوانين الرسوم القضائية ورسوم التسجيل والتوثيق أورد أحكاما صريحة تقضى بعدم جواز رد هذه الرسوم إذا عدل أصحاب الشأن عن السير في الإجراء الذى حصلت عنه .
٢٥٤	٣٦	(الطعن رقم ١٥٧ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٤/٢/١٩٦٣)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		رى
		الاختصاص بطلب التعويض في الحالات الخاصة التي نص القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣ على استحقاق التعويض فيها عما ينشأ من اضرار بسبب تنفيذ أحكامه معقود إلى لجنة إدارية . ما عدا ذلك من طلبات التعويض تختص به المحاكم صاحبة الولاية العامة . طلب التعويض عن الضرر الناشئ عن عدم مراعاة الحكومة الأصول الفنية في إنشاء مصرف وعدم تعهدها له بالصيانة والتطهير ليس مما ورد بالقانون ٦٨ لسنة ١٩٥٣ . عدم اختصاص اللجنة الإدارية بهذا الطلب . (الطن رقم ٣٨٩ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٦٣/١/٣١)
٢٠٣	٢٧	
		(ش)
		شركات . شفعة
		شركات
		الشخصية الاعتبارية للشركة :
		١ — إذا كان للشركة الشخصية الاعتبارية وفقا لحكم المادة ٥٢ من القانون المدني — فإن لها تأسيسا على ذلك اسم يميزها عن غيرها . (الطن رقم ٢٦٧ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٦٣/١/٢)
٦٧	٤	

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٢ — الشركة المساهمة ذات شخصية اعتبارية مستقلة عن شخصية مديرها . توجيه الطعن إلى الشركة المساهمة باعتبارها الأهلية فيه المقصودة بذاتها في الخصومة دون ممثلها . ذكر اسمها المميز لها عن غيرها في تقرير الطعن بالنقض يكفي لصحته في هذا الخصوص .
١٣٦	١٥	(الطعن رقم ٢٨٤ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٧/١/١٩٦٣) ... الشركة المساهمة : ” فترة التأسيس “ : تعتبر الشركة المساهمة في فترة التأسيس ممثلة بالمؤسسين . لأحدهم خلال هذه الفترة أن يتقدم — ولحساب الشركة المستقبلية — للدفاع عن العلامة التجارية التي انتقلت إليها ملكيتها .
١٨٠	٢٣	(الطعن رقم ٣٩٠ لسنة ٢٧ ق — جلسة ٢٤/١/١٩٦٣) ... راجع : ضرائب (القاعدة ٥٧ ص ٣٦٢) .
		شفعة
		إيداع الثمن الحقيقي : ” ملحقات الثمن “ : يتطلب قانون الشفعة القديم إعلان رغبة الشفيع مشتملا على عرض الثمن والملحقات . إغفال القانون المدني الجديد هذه القاعدة . اشتراطه إيداع كامل الثمن الحقيقي وإلا سقط الحق في الأخذ بالشفعة . هذا القيد لا ينسحب إلى ملحقات الثمن التي لم يرد بها تكليف في القانون .
٢٧٨	٤١	(الطعن رقم ٤٣ لسنة ٢٨ ق — جلسة ٢١/١/١٩٦٣) ...

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
		(ص)
		صلح . صورية
		صلح
		راجع : إجارة (القاعدة رقم ٤٤ ص ٢٩٣) .
		صورية
		١ — استحدث الشارع عند إنهاء الوقف حكما جديدا بشأن إثبات تلقى الواقف العوض فنصت المادة ٢/٤ من القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ على أنه " يعتبر إقرار الواقف بأشهاد رسمي بتلقى العوض أو ثبوت الحقوق قبله حجة على ذوى الشأن جميعا متى صدر خلال الثلاثين يوما التالية للعمل بهذا القانون " ومؤدى ذلك أن الإقرار إذا صدر ممن يملكه وفي خلال هذا الميعاد فإنه لا يقبل نفى ما تضمنته وتمتد حجته إلى ذوى الشأن ممن لهم مصلحة في أيلولة المال الذى انحل عنه الوقف إلى الواقف كالورثة والمستحقين وغيرهم وذلك لضمان استقرار الحقوق وحسم المنازعات وينبنى على ذلك أنه ليس لوارث الواقف أن يطعن بالصورية على إقرار الواقف الذى اشهد فيه بتلقى عوض مالى أو ثبوت حقوق قبله .
٢٧٠	٤٠	(الطنن رقم ٢٦٦ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٦٣/٢/٢١)

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
		٢ — متى طلب الدائن في الدعوى إبطال البيع الحاصل من مدينه المفلس لصوريته صورية مطلقة كما طلب إبطاله لصدوره منه في فترة الريبة ، فإن هذين الطلبين — وإن اتحدا محلا وخصوما — إلا أن السبب القانوني في كل منهما يختلف عنه في الآخر .
٢٨٣	٤٢	(الطن رقم ٦٠ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٣/٢/٢١)
		(ض)
		ضرائب
		ضريبة الأرباح التجارية والصناعية :
		(١) وعاء الضريبة :
		١ — الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية هي ضريبة القانون العام . مريانها على كل مهنة أو منشأة لا تسرى عليها ضريبة أخرى خاصة بها . الضريبة على أرباح المهن غير التجارية لا تسرى إلا على المهن التي عينها المشرع في المادة ٧٢ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ أو صدر بها قرار من وزير المالية . مهنة المخرج السينمائي ليست من بين المهن التي عدتها المادة صالفة الذكر قبل تعديلها بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ ولم يصدر قرار من وزير المالية باعتبارها من المهن غير التجارية . لا محل لقيامها على مهنة الخبير . التعديل الذي أدخله المشرع بموجب القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ هو تشريع مستحدث لا يسرى إلا من أول يناير سنة ١٩٥١ .
١٩٣	٢٥	(الطن رقم ٢٢٦ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٣/١/٢٠)

رقم الصفحة	رقم القائمة	
		”توقف المنشأة“ :
		٢ — توقف المنشأة عن العمل الذي تؤدي الضريبة على أرباحه توقفاً كلياً أو جزئياً . أثره . تحصيل الضريبة على الأرباح لغاية التاريخ الذي وقف فيه العمل . شرط انتفاع الممول بهذا الحكم هو وجوب إبلاغه مصلحة الضرائب عن التوقف وتقديمه الوثائق والبيانات اللازمة لتصفية الضريبة في مجوسين يوماً من تاريخ التوقف . تخلف الممول عن ذلك يترتب عليه نوع من الجزاء المسالى هو التزام الممول بدفع الضريبة عن سنة كاملة بصرف النظر عن أسباب التوقف ودواعيه .
٣٧٦	٥٩	(الملن رقم ٢٧٣ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٣/٣/٢٧)
		”التنازل عن المنشأة“ . ”الإخطار به“ :
		٣ — الطلب الذي يوجهه المتنازل له إلى مصلحة الضرائب لتوافيه ببيان الضرائب المستحقة على المنشأة المتنازل عنها هو إجراء قائم بذاته . لا يفتى عنه الإجراء الخاص بالإخطار عن التنازل نفسه . مدة الستين يوماً التي يترتب على انقضائها إعفاء المتنازل له من المسؤولية عن هذه الضرائب يبدأ مريانها من تاريخ طلب البيان لا من تاريخ الإخطار بالتنازل .
٢٦١	٣٨	(الملن رقم ٢٣٢ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٣/٣/٢٠)
		(ب) إجراءات ربط الضريبة :
		توجيه النموذج رقم ١٨ ”ضرائب“ في الحالات التي يجب أن يوجه فيها هو إجراء جوهري يتعين على مصلحة الضرائب إلتزامه تحقيقاً للحكمة التي توخاها الشارع من إيجابه ويترتب حل إغفاله البطلان .
٣٧٢	٥٨	(الملن رقم ٢٤٢ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٣/٣/٢٧)

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
		(ج) الطعن في الربط :
		١ - استحدث القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ أوضاعا جديدة لتحديد أرباح شركات المساهمة وربط الضريبة عليها وأدائها وإجراءات الطعن في هذا الربط والجهة المختصة بنظره . مرياتها بأثر فوري على جميع الحالات التي لم يكن قد تم ربط الضريبة فيها قبل تاريخ العمل به . إخطار الشركة بقيمة الضريبة المربوطة عليها قبل تاريخ العمل بالقانون المذكور . إجراء لازم لا يغني عنه إجراء آخر وبغيره لا يفتح ميعاد الطعن . رفض الدفع بعدم قبول الطعن استنادا إلى عدم اتمام إجراءات الربط قبل تاريخ العمل بالقانون ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ . لا مخالفة للقانون .
٥٧	٣٦٢	(الطعن رقم ٢٢٠ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٣/٣/٢٧)
		٢ - بحسب الحكم المطعون فيه أن يؤيد قرار لجنة الطعن المودع ملف الدعوى ويحيل إلى أسبابه ليكون ما يحويه هذا القرار من وقائع وأسباب ورد على دفاع الطاعنين ، جزءا متما لها لا يعيبه عدم تدوينه تلك الأسباب ورصدها كلها أو بعضها ما دامت قد أصبحت بهذه الإحالة ملحقه به .
٤٩	٣٢٠	(الطعن رقم ٥٩ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٣/٣/٢٠)
		الضريبة على المهن غير التجارية :
		راجع : ضرائب (القاعدة ٢٥ ص ١٩٣) .

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		الضريبة على فوائد الديون :
		استخلاص الحكم أن المبالغ التي ساهم بها البنك في صندوق تعاون وادخار موظفيه والفوائد المستحقة عن مجموع المبالغ المودعة به تخرج عن ملكية البنك وتصبح ملكا للموظفين وأن البنك يستثمر هذه الأموال لحسابه . خضوع فوائد هذه الديون التي يدفعها البنك والموظفون في صندوق التعاون والادخار للضريبة واستحقاق الضريبة على المجموع الكلي للفوائد .
٢٣٢	٣٢	(الملحق رقم ١٥٣ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٣/٢/١٩٦٣)
		الضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة :
		١ - المبالغ والقيم التي يلحقها التقادم قانونا بعد تاريخ العمل بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ تؤول إلى الحكومة ويسقط حق أصحابها في المطالبة بها . دخولها ضمن الأرباح والفوائد المتفرقة عن الأمهم والسندات القابلة للتداول الصادرة من أية شركة تجارية أو مدنية . سقوطها بالتقادم مثل كل حق دورى متجدد (كالفوائد) يتقادم بخمس سنوات . حجز البنك جزءا من أرباح الكوبونات تحت يده أكثر من خمس سنوات دون أن يطالب أصحاب الشأن بها . إيلولة هذه المبالغ إلى الحكومة باعتبارها جزءا من الفائدة السنوية . لا يغير من طبيعتها مجرد استقطاعها وحجز البنك لها مع مالمه بأنها تزيد من الضريبة المستحقة لمصاحبة الضرائب .
٢٣٢	٣٢	(الملحق رقم ١٥٣ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٣/٢/١٩٦٣)

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
		<p>”الجمع بين ضريبتين“</p> <p>٢ - أجاز القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ الجمع بين أكثر من ضريبة . إخضاع ما يؤخذ من أرباح الشركات لمصلحة عضواً وأعضاء مجالس الإدارة لنوعين من الضريبة هما الضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة والضريبة على كسب العمل . تعيين الشركة أحد موظفيها عضواً في مجلس إدارتها . خضوع مرتبه الذي كان يتقاضاه قبل تعيينه عضواً في مجلس الإدارة للضريبة على المرتبات وما في حكمها . خضوع ما يمنح له فوق ذلك مقابل حضور الجلسات ومن المكافآت أو الأتعاب الأخرى على اختلاف أنواعها لضريبة القيم المنقولة .</p> <p>(الطن رقم ٢٢٠ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٣/٢٧)</p> <p>٣٦٢ ٥٧</p> <p>تقادم الضريبة :</p> <p>”وقف التقادم“ :</p> <p>يقف التقادم المسقط - م ١ ق ١٨٩ لسنة ١٩٥٠ - لحق الحكومة في المبالغ المستحقة لها بموجب أحكام القانونين ١٤ لسنة ١٩٣٩ و ٦٠ لسنة ١٩٤١ المعدلين كضرائب على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى الأرباح الاستثنائية وذلك في المدة من ٤ سبتمبر إلى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٠ . الوقف يلحق كافة المبالغ التي بدأ تقادمها ولم يكتمل . لا يغير من ذلك أن يكون الغرض من القانون هو مواجهة الحالات التي كان يخشى سقوط الحق في المطالبة بالضريبة عنها قبل نهاية سنة ١٩٥٠ .</p> <p>(الطن رقم ٥٩ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٣/٢٠)</p> <p>٣٢٠ ٤٩</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		ضريبة الأرباح الاستثنائية :
		« تحديد الربح الاستثنائي الخاضع للضريبة » :
		تحديد الربح الاستثنائي الخاضع للضريبة . المادتان ٢ و ٣ من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ . اختيار رقم المقارنة . عدم استعمال الممول حقه في اختيار رقم المقارنة حتى انتهاء الميعاد المحدد بالقرار الوزاري رقم ٢٢ لسنة ١٩٤٢ . يترتب عليه سقوط حقه في الاختيار .
١٤٧	١٧	(الطعن رقم ١٣٣ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٣/١/٢٣)
		(ع)
		عقد . عمل . علامات تجارية
		عقد
		تكييف العقد :
		استخلاص محكمة الموضوع من عبارات العقد أنه عقد بيع تام مستكمل لأركانه القانونية استخلاصا سائغا يتفق مع مدلولها الظاهر . عدم تقديم الطاعن ما يخالف هذا التكييف . النعي على الحكم الخطأ في التكييف لا أساس له .
٣٥٥	٥٦	(الطعن رقم ٢٦١ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٣/٣/٢١)

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
		آثار العقد :
		”العقود الزمنية والعقود المؤجلة التنفيذ وعقود الغرر“ :
		١ - نص المادة ٢/١٤٧ مدني نص عام يتسع لتطبيق نظرية الحوادث الطارئة على جميع العقود التي يفصل بين إبرامها وبين تنفيذها فترة من الزمن يطرا خلالها حادث استثنائي عام غير متوقع يجعل تنفيذ الالتزام مرهقا للمدين . انطباق هذه النظرية على عقود المدة ذات التنفيذ المستمر أو الدوري وعلى العقود الفورية التي يتفق فيها على أجل لاحق لتنفيذ بعض التزامات العاقدين فالأجل من شروط التعاقد . شرط تطبيق هذه النظرية ألا يكون تراخي تنفيذ الالتزام إلى ما بعد الحادث الطارئ واجعا إلى خطأ المدين .
		عدم انطباق نظرية الحوادث الطارئة على ”عقود الغرر“ فهي تعرض العاقدين - بطبيعتها - لاحتمال الكسب الكبير أو الخسارة الفادحة .
٣٧	٣	(الطن رقم ٢٦٣ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٣/١/٣)
		”العقود المتبادلة“ :
		٢ - لا يشترط في انطباق نظرية الحوادث الطارئة أن تكون الالتزامات المتبادلة متراخية التنفيذ على وجه التقابل إلى ما بعد الحادث الطارئ . يكفي وجود التزام على أحد العاقدين لم يتم تنفيذه وصيرورته بالحادث الطارئ مرهقا للمدين .
٤٧	٥٥	(الطن رقم ٢٥٩ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٣/٢١)
		راجع : حوادث طارئة (القاعدتان ٥٥ و ٥٦ ص ٣٧ و ٣٤٧)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		بطلان العقد :
		(١) العقد الباطل :
		”آثاره“ :
		بطلان عقد هبة العقار لعدم إفراغه في شكل رسمي لا يمنع من تملك الموهوب له الأعيان الموهوبة بالتقادم الطويل المدة .
		عقد قسمة الأعيان الموهوبة بالعقد الباطل ياحقه البطلان كذلك . لا يمنع هذا من صحة البيع الذي يتضمنه عقد القسمة عن أعيان لم تؤل ملكيتها للبائع أو لمورثه بسبب عقد الهبة الباطل وإنما بسبب آخر غير مترتب عليه ولا مصلحة له به ، باعتباره عقدا مستقلا واردا في عقد القسمة المذكور .
١١١	١٢	(الطعن رقم ٢٤٩ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٧/١/١٩٦٣)
		(ب) العقد القابل للإبطال :
		”التمسك بالإبطال“
		بطلان بيع ملك الغير بطلان نسبي مقصور لمصلحة المشتري .
		له وحده أن يطلب إبطال العقد — ما لم يثبت أن البائع غير مالك ويطلب المشتري البطلان فإن العقد يبقى قائما متجالا آثاره ويكون للمشتري أن يطلب البائع بتنفيذ التزاماته فيه ويعد هذا منه اجازة للعقد .
٢٩٨	٤٥	(الطعن رقم ٢٤٢ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٤/٣/١٩٦٣)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	عمل
		عناصر عقد العمل :
		”تبعية العامل لرب العمل“
		المناط في تكييف عقد العمل وتمييزه عن عقد المعاولة أو غيره من العقود هو توافر عنصر التبعية وهي تتمثل في خضوع العامل لإشراف رب العمل ورقابته. المادة ٦٧٤ مدني والمادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ . يكفي لتحقيق هذه التبعية صورتها التنظيمية أو الإدارية . استخلاص الحكم قيام هذه التبعية من تحديد نوع العمل ونطاقه وحدوده والمواجد المقررة له وخضوع العامل في تنفيذه لإشراف ورقابة رب العمل . استخلاص سائق لا يشوبه فساد في الاستدلال .
٢٣٩	٣٣	(الطن رقم ١٣٧ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٦٣/٢/١٣)
		”الأجر والمكافأة“ :
		تعدد الطلبات في الدعوى . اختلافها موضوعا وسببا وخصوصا . لا ينظر في تقدير قيمة الدعوى إلى مجموع هذه الطلبات وإنما تقدر الدعوى باعتبار قيمة كل طلب منها على حدة ولو كان السبب الذي يستند إليه كل من هذه الطلبات من نوع السبب الذي يستند إليه الطلب الآخر .
		مثال : طلب إلزام ثلاثة أوقاف بما يستحقه المدعى في ذمة كل منها من مرتب متأخر ومكافأة . طلبات ثلاثة . سبب الالتزام في كل طلب منها وهو عقد عمل مستقل بذاته عن عقد العمل الذي يستند إليه الطلب الآخر . أسباب مختلفة في معنى المادة ٤١ مرافعات ولو تماثلت في النوع .
٢٤٧	٣٥	(الطن رقم ٧٣ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٣/٢/١٤)
		راجع : ضرائب (القاعدة ٥٧ ص ٣٦٢)

رقم الصفحة	رقم القائمة	علامات تجارية
		(١) التشابه بين علامتين : "مناطه"
		ليس الفصيل في التمييز بين علامتين باحتواء العلامة على حروف أو رموز أو صور مما تحتويه العلامة الأخرى . العبرة بالصورة العامة التي تنطبع في الذهن نتيجة تركيب هذه الصور أو الرموز وبالشكل الذي تبرز به في علامة أخرى بصرف النظر عن العناصر المركبة فيها وعمما إذا كانت الواحدة فيها تشترك في جزء أو أكثر مما تحتويه الأخرى .
١٨٠	٢٣	(الطن رقم ٣٩٠ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٣/١/٢٤)
		(ب) المعارضة في تسجيلها :
		لصاحب الشأن أن يعارض في تسجيل العلامة التجارية . تقديم ورثة المالك الأصلي للعلامة التجارية هذه العلامة والمحل التجاري ضمن الحصص العينية للشركة المطعون عليها . انتقال ملكية العلامة التجارية إليها بمقتضى عقد الشركة . إعتبار الشركة من ذوى الشأن بالنسبة لحق المعارضة في تسجيل العلامة التجارية .
١٨٠	٢٣	(الطن رقم ٣٩٠ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٣/١/٢٤)
		(ج) نقل ملكية العلامة :
		الغير الذي لا يحتاج عليه بنقل ملكية العلامة التجارية إلا بعد التأشير والإشهاد هو كل من يثبت له على العلامة المبيعة حق هينى بموض .
١٨٠	٢٣	(الطن رقم ٣٩٠ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٣/١/٢٤)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		(غ)
		غير
		١ - الغير الذي لا يحتاج عليه بنقل ملكية العلامة التجارية إلا بعد التأشير والإشهار هو كل من يثبت له على العلامة المبيعة حق عيني بمعرض . (الملحق رقم ٣٩٠ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٣/١/٢٤)
١٨٠	٢٣	٢ - لا تنتقل ملكية العقار من البائع إلى المشتري إلا بتسجيل عقد البيع أو تسجيل الحكم النهائي بإثبات التعاقد أو بالتأشير بذلك الحكم على هامش تسجيل صحيفة الدعوى إن كانت قد سجلت . للمدعى في الحالة الأخيرة أن يحتاج بحقه على الغير ابتداء من اليوم الذي تم فيه تسجيل الصحيفة . تسجيل صحيفة دعوى صحبة التعاقد والحكم الصادر فيه بصحة العقد دون التأشير بذلك الحكم على هامش الصحيفة لا يترتب عليه نقل الملكية ولو كان الحكم نهائياً . بقاء الملكية في هذه الحالة للبائع وبعد التصرف الصادر منه لمشتري آخر صادر من مالك . لا يحول دون الحكم للاخير بصحة ونفاذ عقده مجرد تسجيل صحيفة دعوى المشتري الأول وصمدور حكم لصالحه بصحة تعاقد . (الملحق رقم ٢٤٣ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٣/١٤)
٢٩٨	٤٥	

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		(ف)
		فوائد
		جواز إضافة الفوائد إلى الطلب الأصلي في الاستئناف . شرطه أن تكون الفوائد قد طلبت أمام محكمة الدرجة الأولى وأن يكون ما يطلب إضافته أمام محكمة الدرجة الثانية هو ما استجد منها بعد تقديم الطلبات الختامية . طلب فوائد " كوبرونات " الأهم المطالب بردها أمام محكمة الدرجة الأولى يعد طلبا جديدا لا يصح إبدائه أمام محكمة الاستئناف .
٤١٣	٦٤	(الملحق رقم ١٠٦ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٣/٢٨)
		(ق)
		قاض . قانون . قرار إداري
		قوة الأمر <u>المقضى</u> . قوة قاهرة .
		قاض
		أثر قبول الاستقالة :
		بطلان الحكم لصدوره بعد قبول استقالة أحد أعضاء الهيئة التي أصدرته مما تزول به ولايته . النعى على الحكم بذلك مع عدم تقديم حكم الجمعية العمومية لمحكمة النقض الذي يستدل به على صحة هذا السبب ، يكون حاريا عن الدليل .
١٦٢	٢٠	(الملحق رقم ٢٥٠ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٣/١/٢٤)

رقم المادة	رقم القاعدة	
		تقاضى الأمور المستعجلة :
		راجع : (القاعدة ٤٦ ص ٣٠٣) .
		قانون
		(١) القانون الواجب التطبيق :
		”التنازع الداخلى لقوانين الأحوال الشخصية“ :
		المناطق في قاعدة الإسناد في قضايا الأحوال الشخصية للصريين غير المسلمين هو اتفاق الزوجين أو اختلافهما في الطائفة والملة . الأصل هو تطبيق شريعة البلاد على جميع المنازعات المتعلقة بالأحوال الشخصية والوقف التي كانت أصلا من اختصاص المحاكم الشرعية . يستثنى من ذلك حالة ما إذا كان الزوجان متعدي الملة والطائفة ولهما جهة قضائية ملية منتظمة وقت صدور القانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ فتطبق عليهما أحكام شريعتهم الخاصة ما لم تتعارض مع النظام العام . لا قيام لهذا الاستثناء في حالة عدم توافر هذه الشروط جميعها .
٢١٠	٢٨	(العلم رقم ٣٦ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٣/٣/٦)

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
		(ب) مريان القانون من حيث الزمان :
		١ - الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية هي ضريبة القانون العام . مريانها على كل مهنة أو منشأة لا تسرى عليها ضريبة أخرى خاصة بها . الضريبة على أرباح المهن غير التجارية لا تسرى إلا على المهن التي عينها المشرع في المادة ٧٢ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ أو صدر بها قرار من وزير المالية . مهنة المخرج السينمائي ليست من بين المهن التي حددتها المادة سالفة الذكر قبل تعديلها بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ ولم يصدر قرار من وزير المالية باعتبارها من المهن غير التجارية . لا عمل لقياسها على مهنة الخبير . التعديل الذي أدخله المشرع بموجب القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ هو تشريع مستحدث لا يسرى إلا من أول يناير سنة ١٩٥١ .
٢٥	١٩٣	(الطعن رقم ٢٢٦ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/١/٣٠)
		٢ - استحدث القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ أوضاعا جديدة لتحديد أرباح شركات المساهمة وربط الضريبة عليها وأدائها وإجراءات الطعن في هذا الربط والجهة المختصة بنظره . مريانها بأثر فوري على جميع الحالات التي لم يكن قد تم ربط الضريبة فيها قبل تاريخ العمل به . إخطار الشركة بقيمة الضريبة المربوطة عليها قبل تاريخ العمل بالقانون المذكور . إجراء لازم لا يفتى عنه إجراء آخر وبغيره لا يفتح ميعاد الطعن . رفض الدفع بعدم قبول الطعن استنادا إلى عدم اتمام إجراءات الربط قبل تاريخ العمل بالقانون ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ . لا مخالفة للقانون .
٥٧	٣٦٢	(الطعن رقم ٢٢٠ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٣/٢٧) راجع : وقف (القاعدة ١١ ص ١٠٤) .

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		(ج) تنازع القوانين من حيث المكان :
		١ - إشكال العقود والتصرفات :
		تخضع أشكال العقود والتصرفات لقانون البلد الذي أبرمت فيه . توثيق التوكيل المقدم من الشركة الطاعنة بمعرفة السلطات الرسمية بيوغوسلافيا . عدم اعتراض المطعون عليها على إجراءات التوثيق في الخارج أو على ما تضمنه التوكيل . استكمال شرائطه الشكلية والقانونية من شأنه إسباغ صفة الوكالة للحامي الذي قرر بالظمن .
٢٢٦	٣١	(الظمن رقم ٢٨٣ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٣/٢/٧)
		٢ - الحقوق العينية :
		” الامتياز ” عقد يقرر للشفيع حقا عينيا . خضوع الحقوق العينية لقانون موقع العقار . لا يعرف القانون المصري عقد ” الامتياز ” .
٣٩١	٦١	(الظمن رقم ٣٤٢ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٣/٣/٢٨)
		(د) سريان قانون المرافعات :
		١ - نص المادة ٤٦٢ مرافعات جديد نص مستحدث لا يعمل به إلا من تاريخ العمل بقانون المرافعات الجديد ولايسرى على إجراءات التنفيذ التي تمت في ظل القانون الملغى .
٨٠	٦	(الظمن رقم ٢٣٥ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٣/١/١٠)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٣٥٥	٥٦	٢ - الأصل الرجوع إلى أحكام قانون المرافعات في مسائل اختصاص المحاكم . تمت نصوص خاصة في قوانين أخرى تتعلق بالاختصاص بنظر بعض الدعاوى . (الطعن رقم ٢٦١ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٣/٢١) ...
		قرار إداري
		ماهيته :
		بمجرد تعليمات مدير مصلحة إلى مرءوسيه بما يتبع في حالة التعدي على الأملاك العامة لا يتمخض عن قرار إداري فردي له خصائصه أمام المحاكم العادية . ما يقسع من رجال مصلحة السواحل لإزالة التعدي لا يكون مستندا - في هذه الحالة - إلى قرار إداري . اعتبار الحكم التعليمات قرارا إداريا وقضاؤه بعدم اختصاص المحاكم العادية - القضاء المستعجل - بنظر دعوى إثبات الحالة المترتبة على إزالة التعدي مخالفة للقانون في مسألة اختصاص متعلق بالولاية . (الطعن رقم ٣١٨ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٣/١٤) ...
٣٥٣	٤٦	
		قوة الأمر المقضي
		قبول الطاعن بعض ما قضى به الحكم الابتدائي في الطلبات الخارجة عن اختصاص المحكمة الابتدائية القبيح وقصر استئنافه على ما زاد على القدر الذي قبله . لا يطرح الاستئناف في هذه الحالة مسألة الاختصاص إذ لا تعد مستأنفة تبعا لاستئناف الجزء الذي لم يقبله ، الحكم الضمني بالاختصاص بالطلبات التي لم يرفع عنها الاستئناف قضاء إنتهائي حائز قوة الأمر المقضي . ليس لمحكمة الاستئناف في هذه الحالة أن تتعرض للفصل في مسألة الاختصاص . (الطعن رقم ٧٣ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٣/١٤) ...
٢٤٧	٣٥	راجع : حكم (القاعدة ٥٣ ص ٣٣٧) .

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		<p>قوة قاهرة</p> <p>لم يحظر القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ على المالك التصرف فيما يستبقيه لنفسه في حدود المائتي فدان ولم يضع أى قيد على هذا التصرف ومن ثم فلا يترتب على صدور هذا القانون استحالة تنفيذ التزام المالك بنقل ملكية القدر الذى باعه من تلك الأسيان .</p>
٣٧	٣	<p>(العلم رقم ٢٦٣ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٦٣/١/٣)</p> <p>(م)</p> <p>محاماة . محكمة الموضوع . معارضة .</p> <p>ملكية .</p> <p>محاماة</p> <p>توكيل المحامى :</p> <p>١ — إستيفاء التوكيل الصادر للمحامى شرائطه الشكلية والقانونية من شأنه أن يسبق عليه صفة الوكالة .</p> <p>(العلم رقم ٣٨٣ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٦٣/٢/٧)</p> <p>أجر المحامى :</p> <p>٢ — استثناء من الإجراءات أمام محكمة التقض لا يجوز حضور محام عن رجال القضاء والنيابة أمام محكمة التقض في طلبات رجال القضاء . الطالب يباشر جميع الاجراءات بنفسه وإن جاز أن ينبه منه أحدا من رجال القضاء والنيابة والموظفين القضائيين بالديوان .</p> <p>(الطلبان رقم ٢٤، ٢٧ لسنة ٢٨ — رجال القضاء — جلسة ١٩٦٣/٣/٣٠) ...</p>
١٠	٢	

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		يراعى في تقدير أتعاب المحامين أهمية الدعوى وثروة الموكل والجهد الذى يبذله المحامى .
١٦٢	٢٠	(الطعن رقم ٢٥٠ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٦٣/١/٢٤) إنتهاء وكالته :
		إنهاء المطعون عليه توكيله إلى محاميه . إنعدام صفة المحامى في تقديم مذكرة أو فى الحضور عنه فى الطعن .
٣٣٥	٥٢	(الطعن رقم ٢٦١ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٣/٣/٢١) راجع : تقض . وكالة .
		محكمة الموضوع
		سلطة محكمة الموضوع :
		(١) فى تكييف العقد :
		١ — تكييف العلاقة بين الطرفين استنادا إلى أسباب سائفة وصالحة للنتيجة التى انتهت المحكمة إليها . لا تلزم محكمة الموضوع بتعقب جميع حجج الخصوم والرد استقلالاً على كل حجة أو طلب متى كان فيما ساقته من أدلة تتضمن الرد الضمنى على دفاعهم .
٦٧	٤	(الطعن رقم ٢٦٧ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٦٣/١/٣)
		٢ — متى كانت محكمة الموضوع قد استخلصت — من عبارات العقد أنه عقد بيع تام مستكمل لأركانه القانونية وكان هذا الاستخلاص سائفاً يتفق مع مدلولها الظاهر وكان الطامن لم يقدم لمحكمة النقض ما يدل على أن العقد الذى لم يقدم صورته بملف الطعن — يحوى عبارات أخرى غير التى أثبتتها الحكم المطعون فيه تخالف ما ذهبت إليه محكمة الموضوع فى تكييفها للعقد ، فإن القمى عليها الخطأ فى هذا التكييف يكون على غير أساس .
٣٥٥	٥٦	(الطعن رقم ٢٦١ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٣/٣/٢١)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٩٣	٩	٣ - لا ينعقد البيع إلا باتفاق العاقدين على طبيعة العقد بحيث تتلاقى إرادتهما في إيجاب وقبول على حصول البيع . استخلاص المحكمة استخلاصا سائغا قانونا أن نية الطرفين لم تنصرف إلى البيع بل إلى إتفاقهما - وزارة التموين وشركة - على زيادة مقطوعية السكر المقررة لمصنع الشركة مقابل استيراد الأخيرة كمية السكر من الخارج . لا مخالفة في ذلك للقانون . (الطن رقم ٣٦٨ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٠/١/١٩٦٣)
		(ب) في الاثبات :
١٠٤	١١	١ - لمحكمة الموضوع السلطة المطلقة في إجابة طلب إحالة الدعوى إلى التحقيق أو رفضه متى رأت من ظروف الدعوى والأدلة التي استندت إليها ما يكفي لتكوين عقيدتها . حسبها أن تقيم قضاءها على أسباب سائغة تؤدي إلى ما انتهت إليه . مثال في دعوى وقف . (الطن رقم ٤٥ لسنة ٣٠ - أحواله شخصية - جلسة ١٦/١/١٩٦٣) ...
٣١٣	٤٨	٢ - عبء إثبات الإلتزام يقع على الدائن . متى اعتبرت محكمة الموضوع - في حدود سلطتها التقديرية وبأسباب سائغة أن الأوراق المقدمة من الدائن لا تفيد في الإثبات جواز الإحالة إلى التحقيق والقاء عبء الإثبات على الدائن . (الطن رقم ٣٦٨ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٤/٣/١٩٦٣)
٣٩٨	٦٢	٣ - تعيين الخبير في الدعوى رخصة من الرخص المخولة لقاضي الموضوع فله وحده تقرير لزوم أو عدم لزوم هذا الإجراء ولا معقب عليه في ذلك متى كان رفض إجابة طلب تعيين الخبير قائما على أسباب مبررة له . ومتى كان ما استند إليه الحكم في رفض طلب تعيين الخبير سائغا فلا سبيل للمجادلة في ذلك أمام محكمة النقض . (الطن رقم ٢٨ لسنة ٢٨ ق - جلسة ٢٨/٣/١٩٦٣)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		(ج) في تقدير الدليل :
		١ - الجدل في قوى الدليل وتقدير كفايته أو عدم كفايته في الإقناع . من شأن محكمة الموضوع . لادخل لمحكمة النقض فيه .
		استخلاص دلالة الإقرار والظروف الملازمة له يستقل به قاضي الموضوع . لارقابة من محكمة النقض .
		لقاضي الموضوع السلطة التامة في بحث الدلائل والمستندات المقدمة له تقديمًا صحيحًا . وموازنة بعضها ببعض الآخر ، وترجيح ما تطمئن نفسه إلى ترجيحه منها . واستخلاص ما يرى أنه هو واقع الدعوى .
٢١	١	(الطن رقم ٢٣ لسنة ٢٠ - أحوال شخصية - جلسة ١٩٦٣/١/٢) ...
		”عدم إلزامها بالرد على كل ما يثيره الخصوم“ :
		٢ - عدم إلزام قاضي الموضوع بتعقب حجج الخصوم وأوجه دفاعهم والرد على كل منها استقلالاً حسبه أن يبين الحقيقة التي اقتنع بها وأن يذكر دليلها .
٢١	١	(الطن رقم ٢٣ لسنة ٢٠ - أحوال شخصية - جلسة ١٩٦٣/١/٢) ...
		(د) في أسباب اعتراض الخارج عن الخصومة :
		استخلاص الحكم أن في مكتنة الطاعن تحريك الاستئناف باسم المطعون عليه قبل قوات مدة سقوط الخصومة . اسناده الإهمال الجسيم للطعون عليه - كسبب لإعترض الخارج عن الخصومة على الحكم الصادر بسقوطها - في غير محله .
		استخلاص موضوعي مبرر متى كان بأسباب مائفة .
١٧٥	٢١	(الطن رقم ٢٧٨ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٣/١/٢٤) ...

رقم القائمة	رقم الصفحة	
		معارضة
		" في حكم إشهار الإفلاس " :
		تاريخ التوقف عن الدفع . تحديده في حكم إشهار الإفلاس تحديدا مؤقتا أو في حكم مستقل . عدم جواز تعديله إلا بطريق الطعن في الحكم بالمعارضة عملا بالمادتين ٣٩٠ و ٣٩٤ ق التجارة أو بطريق الاستئناف طبقا للقواعد العامّة . طلب تعديل تاريخ التوقف عن الدفع بدعوى مبتدأة يجعلها غير مقبولة قانونا .
٣٤٣	٣٤	(الطعن رقم ٢٢٩ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٤/٢/١٩٦٣)
		ملكية
		ملكية الأموال العامة :
		اختصاص المحاكم العادية بنظر المنازعات المتعلقة بملكية الأموال العامة . إلغاء قانون نظام القضاء للنص الوارد في لائحة ترتيب المحاكم الأهلية الذي كان يحظر على المحاكم الحكم في هذه المنازعات .
٣٠٣	٤٦	(الطعن رقم ٣١٨ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٤/٣/١٩٦٣)
		كسب الملكية بالتقادم :
		كسب الملكية بالتقادم الطويل المدة سبب قانوني مستقل للتملك .
١١١	١٢	(الطعن رقم ٢٤٩ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٧/١/١٩٦٣)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		<p>ملكية الوقف على غير الخيرات :</p> <p>ما انتهى إليه الوقف على غير الخيرات يصبح ملكا للواقف إن كان حيا وله حق الرجوع فيه فإن لم يكن آلت الملكية للمستحقين الحاليين كل بقدر حصته في الاستحقاق . استثناء من ذلك لا تؤول الملكية إلى الواقف إذا ثبت أن استحقاق من سيخلفه كان بموضع مالي أو لضمان حقوق ثابتة قبل الواقف . في هذه الحالة يؤول ملك الرقبة إلى من سيخلف الواقف من المستحقين كل بقدر حصته ويكون للواقف حق الانتفاع مدى حياته .</p> <p>(الطن رقم ٢٦٦ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٦٣/٢/٢١) راجع : وقف .</p> <p>(ن)</p> <p>نزع الملكية للنفعة العامة . نظام عام</p> <p>نقض . نقل</p> <p>نزع الملكية للنفعة العامة</p> <p>تقدير التعويض :</p> <p>وجوب مراعاة قيمة الزيادة أو النقص في الجزء الذي لم تنزع ملكيته عند تقدير قيمة الجزء المنزوعة ملكيته — على ألا يزيد المبلغ الواجب اسقاطه أو اضافته عن نصف القيمة التي يستحقها المالك (م ١٣ و ١٤ ق ٥ لسنة ١٩٠٧) . المقصود بزيادة القيمة هو ما يطرأ على قيمة الجزء الذي لم تنزع ملكيته من تحسين بسبب أعمال المنفعة العامة سواء كان هذا التحسين قاصرا على هذا الجزء أو كان شاملا لعقارات أخرى لم يؤخذ منها شيء للنفعة العامة وسواء كانت هذه المنفعة مقصورة على المالك المنزوعة ملكيته وحده أم كان يشترك معه فيها آخرون .</p> <p>(الطن رقم ٣٧٠ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٦٣/١/١٧)</p>
٢٧٠	٤٠	
١٤١	١٦	

رقم الصفحة	رقم القاعدة	نظام عام
		نظام عام :
		لأن كانت من الجائز إبداء السبب المتعلق بالنظام العام في أي وقت إلا أن التمسك بمثل هذا السبب بعد فوات ميعاد الطعن بالنقض لا يكون مجدياً — على ما جرى به قضاء محكمة النقض — ما لم تكن عناصر الفصل في الطعن المطروح بناء على هذا السبب مستكملة من واقع المستندات المقدمة بملف الطعن تقديمها جميعاً وفي المواعيد التي حددها القانون .
١٦٢	٢٠	(الطعن رقم ٢٥٠ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٦٣/١/٢٤) ... راجع : بطلان (القواعد ٢٤ و ٥٤ ص ١٧٦ و ٣٤٢) . ونقض (القاعدة ٦١ ص ٣٩١) . واستئناف (القاعدة ٤٨ ص ٣١٣) .
		نقض
		إجراءات الطعن .
		(١) تقرير الطعن :
		١ — يحصل الطعن بالنقض بتقرير في قلم كتاب محكمة النقض موقفاً عليه من محام مقبول أمامها وموكل عن الطاعن وإلا كان الطعن باطلاً . تقضي المحكمة به من تلقاء نفسها .
٣٤٢	٥٤	(الطعن رقم ٢٥ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٣/٣/٢١) ...

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٢٢٦	٣١	٢ - استكمال التوكيل الصادر للعامى الذى قرر بالطعن شرائطه الشكلية والقانونية من شأنه أن يسبغ عليه صفة الوكالة . (الطن رقم ٢٨٣ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٣/٢/٧)
١٣٦	١٥	٣ - متى كان الطعن موجها إلى الشركة المساهمة - وهى ذات شخصية اعتبارية مستقلة عن شخصية مديرها - باعتبارها الأصلية فيه المقصودة بذاتها فى الخصومة دون ممثلها فإن ذكر اسمها المميز لها عن غيرها فى تقرير الطعن بالنقض يكون كافيا لصحته فى هذا الخصوص . (الطن رقم ٢٨٤ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٣/١/١٧)
٢٠٣	٢٧	٤ - مقصود الشارع من وجوب ذكر البيانات المتعلقة بالخصوم فى الطعن هو اعلام ذوى الشأن إعلاما كافيا بالبيانات المتعلقة بأسماء الخصوم وموطن كل منهم . كل ما يكفى للدلالة على ذلك يحقق هدف المشرع . مثال . (الطن رقم ٣٨٩ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٣/١/٣١)
		(ب) ايداع صور الأحكام والمستندات .
١٥٧	١٩	١ - إيداع صور من الحكم الابتدائى والأحكام التى أحال إليها وفصلت فى شق من النزاع إذا كان الحكم المطعون فيه أحال إليه فى أسبابه . إجراء حتمى يترتب على إغفاله بطلان الطعن . (الطن رقم ١٠ لسنة ٣٠ - أحوال شخصية - جلسة ١٩٦٣/١/٢٣)
		٢ - جواز إبداء السبب المتعلق بالنظام العام فى أى وقت . التمسك به بعد فوات مهلة الطعن بالنقض لا يجدى ما لم تكن هناك الفصل فى الطعن المطروح بناء على هذا السبب مستكملة من واقع المستندات المقدمة بلف الطعن تقديمًا صحيحًا وفى المواعيد التى حددها القانون .

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٣ - بطلان الحكم لصدوره بعد قبول استقالة أحد أعضاء الهيئة التي أصدرته مما تزول به ولايته . النعى على الحكم بذلك مع عدم تقديم حكم الجمعية العمومية لمحكمة النقض الذي يستدل به على صحة هذا السبب ، يكون حاريا عن الدليل . (الطعن رقم ٢٥٠ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٣/١/٢٤)
١٦٢	٢٠	راجع : محكمة الموضوع (القاعدة ٥٦ ص ٣٥٥) .
		إعلان الطعن :
		١ - مناط صحة إعلان الطعن أن يعلن تقرير الطعن مؤشرا عليه بقرار الإحالة بورقة من أوراق المحضرين وبالأوضاع العادية في خمسة عشر يوما التالية لقرار الإحالة . وجوب اشتغال ورقة الإعلان على البيانات المنصوص عليها بالمادة العاشرة من قانون المرافعات . لا يبطل الإعلان خلو الصورة المسلمة إلى الخصم من بيان تاريخ التقرير بالطعن لقلم الكتاب أو اسم الموظف الذي قرر بالطعن أمامه لأنه ليس من البيانات الواجبة قانونا . (الطعن رقم ٣٩٠ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٢/١/٢٤)
١٨٠	٢٣	٢ - إغفال المحضر لإثبات بعض البيانات اللازمة في صورة الإعلان مما يترتب عليه البطلان ، إلا أنه متى كان تقرير الطعن بالنقض قد تم في الميعاد وقدم المطعون عليه دفاعه في الميعاد القانوني فلا يجوز له التمسك بهذا البطلان طالما أنه لم يبين وجه مصلحته في التمسك به . (الطعن رقم ٣٨٧ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٣/١/١٠)
١٠٠	١٠	

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
		٣ — حضور المطعون عليه في الطعن وتقديمه مذكرة بدفاعة في الميعاد . تمسكه ببطلان إعلانه بتقرير الطعن دون أن يبين وجه مصلحته في ذلك ، غير مقبول .
١٥	١٣٦	(الطعن رقم ٢٨٤ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٧/١/١٩٦٣)
		٤ — وجوب إثبات المحضر في ورقة الإعلان إقامة المخاطب معه مع المعلن إليه : المساكنة في هذه الحالة شرط لصحة الإعلان . إعلان الطعن إعلانا صحيحا في الميعاد المحدد قانونا لإجراء جوهرى يترتب على إغفاله البطلان .
٥٤	٣٤٢	(الطعن رقم ٢٥ لسنة ٢٨ ق — جلسة ٢١/٣/١٩٦٣) راجع : إعلان (القواعد ٢٧ و ٣١ و ٥٤ و ٢٠٣ و ٢٢٦ و ٣٤٢) .
		الأحكام الجائز الطعن فيها :
		١ — قضاء الحكم الاستثنائي بإلغاء الحكم الابتدائي فيما قضى به من هدم قبول الدعوى الموجهة للوكيل بالعمولة من المتعاقدين لرفعها من غير ذى صفة . استناد الحكم المطعون فيه على ما ارتآه من جواز رجوع المتعاقد مع الوكيل بالعمولة الذى أظهر اسم موكله وقت التعاقد بحسب تصوير الحكم الابتدائي لواقع العلاقة بين الطرفين ، دون أن يقطع الحكم المطعون فيه بأنها هي العلاقة الحقيقية التى تقوم عليها مسئولية الوكيل بالعمولة في العقد ومع الاحتفاظ له بما تمسك به من انصراف أثر العقد إلى موكله . قضاء الحكم المطعون فيه بقبول الدعوى على هذا الأساس لا يكون منهيًا للنصومة كلها أو بعضها ولا يجوز الطعن فيه استقلالا .
١٤	١٣٠	(الطعن رقم ٢٦٩ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٧/١/١٩٦٢)

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
٢٦	١٩٧	<p>٢ - إدهاء الطاعن بالاستحقاق بالإرث طبقا للقانون المصري باعتبار المورثة مصرية الجنسية . تقرير الحكم أن المورثة يونانية الجنسية وأن أحكام القانون اليوناني هي الواجبة التطبيق في شأن الوراثة والوصية، وهي لا تمنح للطاعن حقا على التركة في حالة وجود فرع وارث . الحكم أنهى الخصومة بين الطرفين ويجوز الطعن فيه استقلا عن الحكم الأخير في الدعوى المتعلقة بباقي الطلبات التي لا تخص إلا المطعون عليهم .</p> <p>(الطعن رقم ٣٠ لسنة ٣٠ - أحوال شخصية - جلسة ١٩٦٣/١/٣٠)</p> <p>الخصوم في الطعن :</p> <p>«التدخل الانضمامي» :</p> <p>لا يجوز التدخل في الطعن بالنقض بالانضمام إلى المطعون عليهم المختصين فيه إلا لمن كان خصما في القضية التي صدر فيها الحكم المطعون فيه . لا يقبل طلب التدخل من دائن استعمالا لحق مدينة المطعون عليه .</p> <p>(الطعن رقم ٢٦١ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٣/٢١)</p> <p>المصلحة في الطعن :</p> <p>١ - يكفي لتوافر المصلحة في الطعن قيامها وقت صدور الحكم . لا يحول دون قبول الطعن زوالها بعد ذلك متى كان الطاعن طرفا في الخصومة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه .</p> <p>(الطعن رقم ٢١ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٣/٧)</p> <p>٢ - عند امتناع الدفع بالتقادم قانونا ، لا يجدي النفي بخطأ الحكم فيما اعتبره قاطعا للتقادم .</p> <p>(الطعن رقم ٢٨ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٣/٢٨)</p>
٥٢	٣٣٥	
٤٣	٢٨٨	
٦٢	٣٩٨	

رقم القاعدة	رقم الصفحة
----------------	---------------

حالات الطعن :

(أ) مسألة اختصاص :

١ - مجرد تعليمات مدير مصلحة إلى مرءوسيه بما يتبع في حالة التعدي على الأملاك العامة لا يتمخض عن قرار إداري فردي له حصانته أمام المحاكم العادية . ما يقع من رجال مصلحة السواحل لإزالة التعدي لا يكون مستندا - في هذه الحالة - إلى قرار إداري . اعتبار الحكم التعليمات قرارا إداريا وقضاؤه بعدم اختصاص المحاكم العادية - القضاء المستعجل - بنظر دعوى إثبات الحالة المترتبة على إزالة التعدي مخالفة للقانون في مسألة اختصاص متعلق بالولاية .

(الطن رقم ٣١٨ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٤/٣/١٩٦٣) ... ٤٦ ٣٠٣

٢ - مخالفة الحكم المطعون فيه - وهو صادر من المحكمة الابتدائية بهيئة استئنافية - قواعد الاختصاص النوعي تستوجب نقضه عملا بحكم المادة ٤٢٥ من قانون المرافعات .

(الطن رقم ١٧٣ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٤/٣/١٩٦٣) ... ٤٤ ٢٩٣

(ب) مخالفة حكم سابق حائز لقوة الأمر المقضي :

إقامة الحكم بصحة ونفاذ عقد بيع قضاءه في أسبابه المرتبطة بمنطوقه ارتباطا وثيقا على أساس أن المشتري قد أوفى بثن المبيع ردا على دفاع البائع بأن الوفاء لم يتم . صدور الحكم المطعون فيه بين نفس الخصوم في دعوى قالية بفسخ عقد البيع ذاته استنادا إلى عدم الوفاء بالثن . قضاء مخالف لحكم سابق حائز لقوة الأمر المقضي . وجوب نقضه والقضاء بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها . لا يمنع من ذلك اختلاف الطلبات في الدعويين ما دام الأساس فيهما واحدا وقد تضمن الحكم الصادر في الدعوى الأولى الفصل في السبب المشترك للدعويين وتكون له حجته في هذا الخصوص .

(الطن رقم ١٦ لسنة ٢٨ ق - جلسة ٧/٣/١٩٦٣) ... ٤٣ ٢٨٨

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		(ج) مخالفة القانون :
		استخلاص الحكم من عبارات إثمهادى الوقف والتغيير أن لزوجة الواقف حق تكرار استعمال الشروط العشرة . لا مخالفة في ذلك لحكم المادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية التي توجب صدور الأحكام طبقا لأرجح الآراء من مذهب أبي حنيفة . ولا لحكم المادتين ١٢ و ٥٦ من قانون الوقف رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ ما دام أن إثمهاد التغيير الصادر من زوجة الواقف قد تم ضبطه قبل صدور القانون المذكور . (الطن رقم ٥ لسنة ٣٠ — أحوال شخصية — جلسة ١٦/١/١٩٦٣) ...
١٠٤	١١	(د) بطلان الاجراءات :
		”مالا يعد كذلك“ :
		الدفع بالتقادم من الدفوع الموضوعية . الحكم بقبوله قضاء في أصل الدعوى تستنفذ به المحكمة ولايتها على النزاع . ينبغي على استئنافة نقل النزاع برمته — دفعا وموضوعا — إلى محكمة الاستئناف التي تنظر فيه على أساس ما يقدم لها من أدلة ودفوع وأوجه دفاع جديدة وما قدم من ذلك إلى محكمة الدرجة الأولى . قضاء الحكم المطعون فيه في الدفع والموضوع معا لا يبطله وليس فيه إخلال بحق الطاعنين في الدفاع . محكمة الموضوع غير ملزمة بأن تلتفت أطراف الخصومة إلى واجبه في الدفاع ومقتضياته . (الطن رقم ٥٩ لسنة ٢٨ ق — جلسة ٢٠/٣/١٩٦٣) ...
٣٢٠	٤٩	أسباب الطعن :
		(١) أسباب واقعية :
		١ — الجدل في غوى الدليل وتقدير كفايته أو عدم كفايته في الإقناع . من شأن محكمة الموضوع . لادخل لمحكمة النقض فيه . (الطن رقم ٢٢ لسنة ٣٠ — أحوال شخصية — جلسة ٢/١/١٩٦٣) ...
٢١	١	

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
		٢ — استظهار الحكم لأسباب سائغة أركان وضع اليد المملك من حيث الظهور والهدوء والاستمرار ونيسة التملك . لا تجوز المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض لتعلقها بأسباب واقعية . اتخاذ الحكم من حصول وهن قرينة على وضع اليد الظاهر بنية التملك على الأعيان محل النزاع . بطلان الرهن — بفرض تحققه — ليس بذى أثر على قيام هذه القرينة وصحة الاستدلال بها .
١١١	١٢	(الطن رقم ٢٤٩ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٧/١/١٩٦٣) ٣ — يراعى في تقدير أتعاب المحامين أهمية الدعوى وثروة الموكل والجهد الذى بذله الوكيل . مراعاة الحكم هذه العناصر مضيفا إليها كعنصر من عناصر التقدير مركز الوكيل . تقدير الأتعاب مما تستقل به محكمة الموضوع . المحكمة الاستئنافية ليست ملزمة ببيان سبب تعديلها تقدير محكمة أول درجة لمبلغ الأتعاب .
١٦٢	٢٠	(الطن رقم ٢٥٠ لسنة ٢٧ ق — جلسة ٢٤/١/١٩٦٣) ٤ — تعيين خبير فى الدعوى من الرخص المخولة لمحكمة الموضوع . رفض طلب تعيين خبير لأسباب سائغة . لا سبيل للمجادلة فى ذلك أمام محكمة النقض .
٣٩٨	٦٢	(الطن رقم ٢٨ لسنة ٢٨ ق — جلسة ٢٨/٣/١٩٦٣) (ب) الأسباب المتعلقة بالنظام العام : جواز إبداء السبب المتعلق بالنظام العام فى أى وقت . التمسك به بعد فوات ميعاد الطعن بالنقض لا يجدى ما لم تكن عناصر الفصل فى الطعن المطروح بناء على هذا السبب مستكملة من واقع المستندات المقدمة بملف الطعن تقديمًا صحيحًا وفى المواعيد التى حددها القانون .
١٦٢	٢٠	(الطن رقم ٢٥٠ لسنة ٢٧ ق — جلسة ٢٤/١/١٩٦٣)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		(ج) السبب الجليدي :
		نفي الحكم عن اتفاق الطرفين وصف الحكم أو "الامفتيز". عدم منازمة الطاعن أمام محكمة الموضوع في حق الحائز في بقاء الأطيان في حيازته مدة حياته ومن بعده لخلقائه حتى ينقرضوا وذلك مقابل جعل معين أو أجر . نعى الطاعن أمام محكمة التمييز بأن تأييد المنفعة أمر يأباه القانون ومن شأنه أن يجعل العقد باطلا بطلانا مطلقا . منازعة جديدة لا يصح التحدي بها لأول مرة أمام محكمة النقض ولو كانت متعلقة بالنظام العام ما دام نطاق الدعوى لم يكن يتسع لبحث هذه المنازعة .
٣٩١	٦١	(الطن رقم ٢٤٢ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٣/٣/٢٨)
		التنازل عن الطعن :
		وجوب أن يكون التنازل عن الطعن صريحا واضحا . عدم الأخذ فيه بالظن والتأويل . رفع النزاع من جديد مع قيام طعن لا يعتبر تنازلا عن هذا الطعن .
٢١٨	٢٩	(الطن رقم ٣٧ لسنة ٣٠ - أحوال شخصية - جلسة ١٩٦٣/٢/٦)
		نظر الطعن والحكم فيه :
		١ - إنهاء المطعون عليها توكيلا إلى محاميها . إنعدام صفته في تقديم مذكرة أو في الحضور عنها في الطعن . ادعائه بعدم جواز الإنهاء لصدور الوكالة لصالح الغير دون رضاه منه مع عدم تقديمه دليلا على صحة هذا الادعاء . لا يجدي .
٣٣٠	٥٢	(الطن رقم ٢٦١ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٣/٢١)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٢ — نقض الحكم الصادر بقبول الاستئناف شكلاً والقضاء بعدم قبوله لرفعه بغير الطريق الذي رسمه القانون . وجوب نقض الحكم الموضوعي الصادر في الاستئناف تبعاً لذلك . (الطعن رقم ٢٢٦ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٦٣/١/٢٤)
١٧٦	٢٢	
		٣ — نقض الحكم وإحالة القضية إلى محكمة الاستئناف للفصل فيها من جديد . مدة سقوط الخصومة تبدأ في هذه الحالة من تاريخ صدور حكم النقض باعتباره آخر إجراء صحيح في الدعوى ، لا من تاريخ إعلانه . (الطعن رقم ٢٧٨ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٦٣/١/٢٤)
١٧٠	٢١	
نقل		
مسئولية الناقل للأشياء :		
”الالتزام بتسليم البضاعة“ .		
		اشتمال بوليصة الشحن على حق مصلحة السكة الحديد — الناقل — في تسليم البضاعة لأي شخص يكون حاملاً للبوليصة . اعتبارها في حكم سند النقل لحامله . لا يلتزم الناقل في هذه الحالة بتسليم البضاعة للمرسِل إليه المعين بالاسم في البوليصة وتبرأ ذمته بتسليمها لحامل البوليصة . مجرد تدوين اسم المرسِل إليه بالبوليصة ليس دليلاً بذاته على أنه قد تسلم البضاعة . (الطعن رقم ٢٦٨ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٣/٣/١٤)
٣١٣	٤٨	

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		(هـ)
		هبة
		بطلان عقد هبة العقار اعدم افراغه في شكل رسمي لا يمنع من تملك الموهوب له الأعيان الموهوبة بالتقادم الطويل المدة. عقد قسمة الأعيان الموهوبة بالعقد الباطل يلحقه البطلان كذلك . لا يمنع هذا من صحة البيع الذي يتضمنه عقد القسمة من أعيان لم تؤل ملكيتها للبائع أو لمورثه بسبب عقد الهبة الباطل ولأنما بسبب آخر غير مترتب عليه . ولا صلة له به باعتباره عقداً مستقلاً وارداً في عقد القسمة المذكور . (العلم رقم ٢٤٩ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٧/١/١٩٦٣)
١١١	١٢	
		(و)
		وصية . وفاء . وقف . وكالة .
		وصية
		انعقادها :
		ورقة عرفية متنازع عليها . قول الحكم إن مورثة الطاعنين تتمسك في دفاعها بأن هذا المحرر إن لم يكن إشهاداً بوقف فهو وصية . رد الحكم على هذا الدفاع بأن المادة الثانية من القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ تشترط في الوصية أن يصدر بها إشهاد رسمي أو يحرم بها عقد عرفي مصدق فيه على إمضاء الموصي بخطه ويوقع عليها بإمضائه وإلا كانت باطلة ، وأن شيئاً من ذلك لم يتحقق . مخالفة هذا الرد لما نصت عليه الفقرة الأخيرة من المادة الثانية من قانون الوصية . هذه المخالفة تلحق بها الحكم من مواجهة دفاع الطاعنين من أن المحرر المتنازع عليه مكتوب بجميعه بخط المتوفى وعليه إمضاءه . دفاع جوهرى من شأنه لو صح أن يتغير به وجه الرأى في الدعوى . قصور . (العلم رقم ٣٩ لسنة ٣٠ ق — جلسة ٢٠/٢/١٩٦٣)
٣٢٧	٥٠	

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
		التصرف المضاف الى ما بعد الموت :
		”ماهيته“ .
		ملكية رقة العين الموقوفة — بعد إلغاء الوقف — لا تؤول الى المستحق من الواقف الذى أصدر الإقرار بتلقى العوض وانما تؤول الى المقر له باجازه من القانون .
		التصرف الذى يعتبر مضافا الى ما بعد الموت وياخذ حكم الوصية طبقا للمادة ٩١٧ مدنى هو تصرف الشخص لأحد ورثته تصرفا يرد على ملكية العين أو على حق عيني فيها . إقرار الواقف بتلقى العوض لا ينصب إلا على تلقى العوض ولا يرد على الملكية . عدم خضوعه لحكم المادة ٩١٧ مدنى .
٢٧٠	٤٠	(الطن رقم ٢٦٦ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٦٣/٢/٢١)
		وفاء
		عرض المشتري باقى الثمن على البائع أمام محكمة الدرجة الأولى وتمسكه بهذا العرض فى مواجهة البائع اعتبار ذلك بمثابة عرض أبدى حال المرافعة . لا يلزم لصحته اتخاذ إجراءات أخرى .
٣٩٨	٦٢	(الطن رقم ٢٨ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٣/٢/٢٨)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	وقف
		<p>اثبات الوقف "الاشهاد بالوقف":</p> <p>لا يشترط — في الشريعة الإسلامية — التوثيق لإنشاء الوقف ولا يمنع سماع الدعوى إذا لم يكن مكتوباً. جواز اثبات الوقف — في الشريعة الإسلامية بكافة الأدلة المقبولة شكلاً . في لائحة المحاكم الشرعية يتمتع سماع الدعوى عند الإنكار ما لم يوجد اشهاد بالوقف ممن يملكه محرو على يد حاكم شرعي أو مأذون من قبله وبشرط قيده بدفاتر إحدى المحاكم الشرعية . اثبات الوقف بغير اشهاد أصبح غير مقبول عند الإنكار ما لم يثبت أنه سابق على العمل باللائحة المذكورة .</p> <p>(الطعن رقم ٣٤ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٣/٣/٢٨)</p> <p>راجع : وصية (القاعدة ٥٠ ص ٣٢٧)</p> <p>شرط الواقف :</p> <p>" تفسيره "</p> <p>١ — المادة ١٠ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ أطلقت للقاضي حرية فهم غرض الواقف من عبارته دون التقيد بالقواعد اللغوية . هذا الحق مقيد بعدم الخروج في هذا الفهم لشرط الواقف عن معناه الظاهر إلى معنى آخر يخالفه . تعبير الواقف بالنسبة للشروط للناظر بقوله " تكون وقفاً " مع عدم النص على أن هذا المشروط أبحر نظر أو في مقابلة العمل . اعتباره استحقاقاً للناظر قل أو كثر . بجانب الحكم هذا النظر ، إساءة تأويل شرط الواقف وخروج عن معناه الظاهر إلى معنى آخر غير صائغ .</p> <p>(الطعن رقم ٤٣ لسنة ٢٠ أحوال شخصية — جلسة ١٩٦٣/٢/٢٠)</p>
٤٠٩	٦٣	
٢٦٥	٣٩	

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		”الشروط العشرة“.
		٢ — استخلاص الحكم من عبارات إشهادى الوقف والتغيير أن لزوجة الواقف حق تكرار استعمال الشروط العشرة . لا مخالفة في ذلك لحكم المادة ٢٨٠ من لأئحة ترتيب المحاكم الشرعية التي توجب صدور الأحكام طبقاً لأرجح الآراء من مذهب أبي حنيفة . ولا لحكم المادتين ١٢ و ٥٦ من قانون الوقف رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ ما دام أن إشهاد التغيير الصادر من زوجة الواقف قد تم ضبطه قبل صدور القانون المذكور . (الطن رقم ٤ لسنة ٣٠ — أحوال شخصية — جلسة ١٦/١/١٩٦٣) ...
١٠٤	١١	
		٣ — متى كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على أن الواقف نص صراحة في إشهاد التغيير على أن يكون لزوجته ما هو مشروط له في الوقف وكان من المشروط له استعمال الشروط العشرة مع التكرار ولم يقدم الطاعن ما ينفي هذا الذي أورده الحكم فإن النفي عليه بالخطأ في الاسناد ومخالفة الثابت في الأوراق يكون عارياً عن الدليل . (الطن رقم ٤ لسنة ٣٠ — أحوال شخصية — جلسة ١٦/١/١٩٦٣) ...
١٠٤	١١	
		استبدال الوقف :
		استبدال الوقف لا يتم قانوناً إلا إذا أوقعت المحكمة المختصة صيعة البذل الشرعية . التعاقد الحاصل بين وزارة الأوقاف ومن يرسو عليه مزاد العين المراد استبدالها ، معلق على شرط واقف هو توقيع هذه الصيغة . تخلف هذا الشرط يجعل التعاقد كأن لم يكن . (الطن رقم ٢٦٨ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٧/١/١٩٦٣) ...
١٢٣	١٣	

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		تملك الوقف بالتقادم :
		ملكية الوقف لا تسقط الدعوى بها بمجرد الإهمال فقط مدة ثلاث وثلاثين سنة بقاءها بلهية الوقف ما لم يكسبها أحد بوضع اليد مدة ثلاث وثلاثين سنة مستوفيا جميع الشرائط المقررة قانونا لاكتساب ملكية العقار بالتقادم . وضع يد المحتكر لعين الوقف وورثته من بعده — بهذه الصيغة — وضع يد مؤقت مانع من كسب الملكية بالتقادم .
٨٤	٧	(الطن رقم ٢٦٢ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٦٣/١/١٠)
		إلغاء الوقف على غير الخيرات :
		(١) أيلولة الملكية :
		١ — ما انتهى إليه الوقف على غير الخيرات يصبح ملكا للواقف إن كان حيا وله حق الرجوع فيه فإن لم يكن آلت الملكية للمستحقين الحاليين كل بقدر حصته في الاستحقاق . استثناء من ذلك لا تؤول الملكية إلى الواقف إذا ثبت أن استحقاق من سيخلفه كان بعوض مالى أو لضمان حقوق ثابتة قبل الواقف . فى هذه الحالة يؤول ملك الرقبة إلى من سيخلف الواقف من المستحقين كل بقدر حصته ويكون للواقف حق الانتفاع مدى حياته .
٢٧٠	٤٠	(الطن رقم ٢٦٦ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٦٣/٢/٢١)
		٢ — ملكية رقبة العين الموقوفة — بعد إلغاء الوقف — لا تؤول إلى المستحق عن الواقف الذى أصدر الإقرار بتلقى العوض وإنما تؤول إلى المقر له بإجازة من القانون .

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		<p>التصرف الذي يعتبر مضافا إلى ما بعد الموت ويأخذ حكم الوصية طبقا للمادة ٩١٧ مدني هو تصرف الشخص لأحد ورثته تصرفا يرد على ملكية العين أو على حق عيني فيها . إقرار الواقف بتلقي العوض لا ينصب إلا على تلقي العوض ولا يرد على الملكية . عدم خضوعه لحكم المادة ٩١٧ مدني .</p>
٢٧٠	٤٠	<p>(الطعن رقم ٢٦٦ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٣/٢/٢١)</p> <p>(ب) لإثبات تلقي العوض :</p> <p>” قبل القانون ٤٨ لسنة ١٩٤٦ “ :</p> <p>١ - ليس للواقف الرجوع أو التغيير في وقفه قبل العمل بالقانون ٤٨ لسنة ١٩٤٦ في حالتين : الأولى إذا كان قد حرم نفسه وذريته من الاستحقاق ومن الشروط العشرة بالنسبة له . والثانية إذا ثبت أن هذا الاستحقاق كان بعوض مالي أو لضمان حقوق ثابتة قبل الواقف . النص على الحرمان في الحالة الأولى قرينة قاطعة على أن تصرف الواقف كان بمقابل يمنع من الرجوع دون حاجة إلى تحقيق أو إثبات . إثبات تلقي الواقف العوض ممن له الاستحقاق في الحالة الثانية يكون بكافة الطرق ومنها القرائن .</p>
٢٧٠	٤٠	<p>(الطعن رقم ٢٦٦ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٣/٢/٢١)</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		” بعد انتهاء الوقف على غير الخيرات “
		٢ — استحدث القانون ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ في هذا الشأن حكما جديدا . اعتباره اقرارا الواقف باشهاد رسمي بتلقى العوض أو ثبوت الحقوق قبله حجة على ذوى الشأن جميعا متى صدر خلال الثلاثين يوما التالية للعمل بهذا القانون . صدور الإقرار في هذا الميعاد ممن يملكه لا يقبل نفى ما تضمنه ويعد حجة على ذوى الشأن ممن لهم مصلحة في أيلولة المال الذى انحل منه الوقف إلى الواقف . ليس لوارث الواقف أن يطعن بالصورية على اقرار الواقف الذى اشهد بتلقى عوض مالى أو ثبوت بحقوق قبله .
٢٧٠	٤٠	(الطن رقم ٢٦٦ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٦٣/٢/٢١)
		وكالة
		انعقادها :
		تخضع اشكال العقود والتصرفات لقانون البلد الذى أبرمت فيه . توثيق التوكيل المقدم من الشركة الطاعنة بمعرفة السلطات الرسمية بيوغوسلافيا . عدم اعتراض المطعون عليها على إجراءات التوثيق فى الخارج أو على ما تضمنه التوكيل . استكمال شرائطه الشكلية والقانونية من شأنه اسباغ صفة الوكالة للحامى الذى قرر بالطعن .
٢٢٦	٣١	(الطن رقم ٣٨٣ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٦٣/٢/٧)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		الوكالة في الخصومة :
		إذا كان يبين من حكم محكمة أول درجة أن الدعوى أقيمت من شخص بصفته وليا على ولده ووكيلا عن آخرين فإن الخصومة تكون قد انعقدت صحيحة بين المدعين والمدعى عليه ويكون التمسك بقاعدة " لا يجوز لأحد أن يخاصم بوكيل عنه " في غير موضعه ذلك أنه لا محل لإعمال هذه القاعدة عند ما يفصح الوكيل عن صفته وعن اسم موكله .
٤١٧	٦٥	(الطن رقم ١٢٤ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٢/٢٨)
		أجر الوكيل :
		يراعى في تقدير أتعاب المحامين أهمية الدعوى وثروة الموكل والجهد الذى بذله الوكيل . مراعاة الحكم هذه العناصر مضيفا إليها كعنصر من عناصر التقدير مركز الوكيل . تقدير الأتعاب مما تستقل به محكمة الموضوع . المحكمة الاستئنافية ليست ملزمة ببيان سبب تعديلها تقدير محكمة أول درجة لمبلغ الأتعاب .
١٦٢	٢٠	(الطن رقم ٢٥٠ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٣/١/٢٤)
		انتهاء الوكالة :
		إنهاء المطعون عليها توكيلا إلى محاميا . انعدام صفته في تقديم مذكرة أو في الحضور عنها في الطعن . ادعاؤه بعدم جواز الانهاء لصدور الوكالة لصالح الغير دون رضاه منه مع عدم تقديمه دليلا على صحة هذا الادعاء . لا يجدى .
٣٣٥	٥٢	(الطن رقم ٢٣٨ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٣/٣/٢١)
		وكيل بالعمولة :
		راجع : حكم (القاعدة ١٤ من ١٣٠) .

تصويب

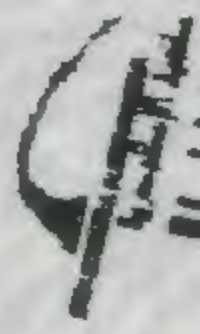
الصفحة	السطر	الخطا	العواب
٤١	٤ بالهامش	بقاؤه	نفاذه
٤٢	٩	المحامى المتخذ	محام لم يتخذ
١٨٠	٧	مناط إعلان	مناط صحة إعلان
٢٩٣	٦	أحوال شخصية	”أحوال الطعن“
٣٢٧	١٢	بقولها	(تمحذف)

تم طبع هذا العدد بالهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية "فرع دار القضاء العالي"
في يوم الخميس ١٥ أغسطس سنة ١٩٦٣ (٢٥ من ربيع الأول سنة ١٣٨٣) م

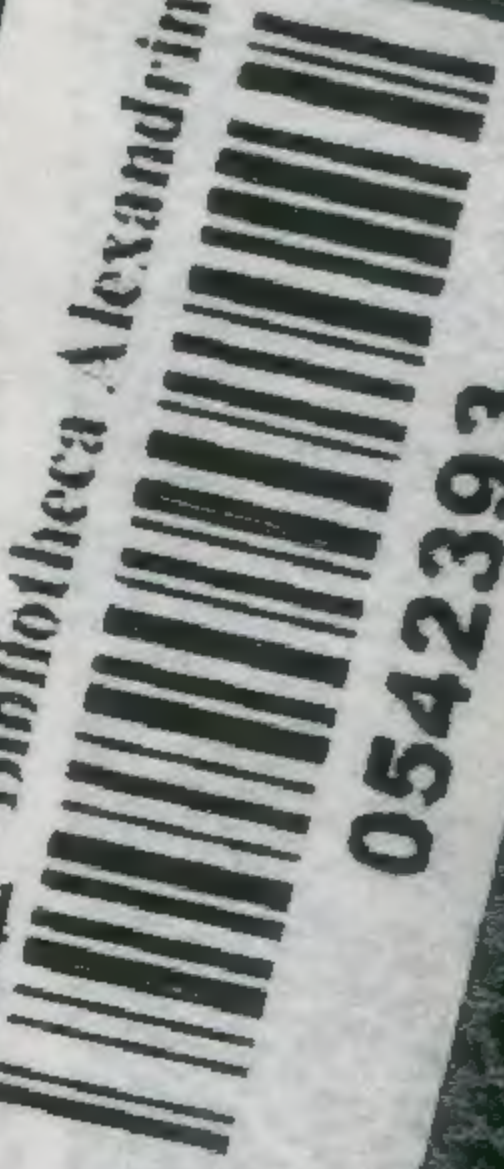
مهندس

محمد الفاتح عمر

عضو مجلس الإدارة المتدب



Bibliotheca Alexandrina



0542393